(الجزء الاول)

من حاشية العلامة الشهير والفهامة النحرير المسماة
بالمنصف من الكلام على مغنى ابن هشام
تأليف الامام تقي الدين أحمد بن محمد
الشمني نور الله حفرته
ورفع في الجنة
درجته
آمين

وبهامشها شرح الامام محمد بن أبي بكر الدماميني
على متن المغني المذكور





بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد له الظرف الاول

من شئ بعد حمد الله تعالى أو بما النيابتها عن فعل الشرط وعند بعض بالفعل الواقع بعد الفاء فى الصلة او الصفة وهو تصريح اى مهما يكن من شئ فان أولى ماتقترحه القرائح بعد حمد الله تعالى كذا بناء على أن التقديم لغرض مهم لم يلتفت معه الى وجود المانع فى غير هذا الموضع كما ستعرفه ان شاء الله تعالى والحمد مخفوض باضافة الظرف اليه وهو مصدر مضاف الى المفعول وقيل فى تعريفه هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل ولا يخفى أن لفظ الوصف اذا أطلق لم يتبادر منه الا فعل اللسان كما فى قولك وصفت فلانا بكذا او عليه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط ولا شك أن الجميل يتناول الانعام وغيره وأن الوصف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خص كتابه بعدم المعارضة و بالاعجاز وجعله تبيانا لكل شئ فهو مغنى اللبيب بالحقيقة لا بطريق المجاز وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من الباطل وماز وحل ببنان البيان عقد المشتبهات فوقف عند ما حل وما جاز وأشهد أن سيدنا محمدا عبده و رسوله الهادى الى سبيل الرشاد فسعد من اقتدى بهديه وفاز صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن حوى بيته من أزواجه الطاهرات وحاز ﴿وبعد﴾ فقد نظرت عند اقرائى لمغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفى وسماه بتنزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثناء الباء الموحدة والتعليق الذى كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبى بكر الدمامينى بالديار المصرية والشرح الذى أظهره بعد ذلك بالبلاد

الواقع فى التعريف لم يقيد بكونه فى مقابلة النعمة وعليه فيكون متعلق الحمد أعم من النعمة اذ قد يكون واقعا بازائها وقد لا يكون وهذا بخلاف الشكر فى الامرين فانه يكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد ولا يكون الا فى مقابلة النعمة وحدها فظهر أن بينهما عموما وخصوصا من وجه على ما هو المشهور وانما اشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا لانه اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد أو خالفته أفعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقة بل استهزاء وسخرية وهذا لا يقتضى أن الحمد كما يكون باللسان يكون بالجنان وبغير اللسان من الجوارح وهو خلاف ما مر من أنه لا يكون الا باللسان فقط لان اعتبار كل من فعل الجنان والاركان انما هو من حيث كونه شرطا لكون فعل اللسان حمدا فلا اشكال وعطف التبجيل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين وفائدته تقرير المعنى فى الذهن وينضم اليها مراعاة السجع المعين على تلقى الاذهان للمعانى ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان فى باب الاطناب من ان ذلك تطويل لا لفائدة فانه غير مسلم والظرف الثانى لغو متعلق بالحمد وكون على على حقيقتها أو هى بمعنى اللام فيه كلام ستراه بالعين ان شاء الله تعالى والافضال الاحسان يقال أفضل عليه وتفضل بمعنى (والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كل من الصلاة والسلام مخفوض لكن الصلاة معطوفة على الحمد قولا واحدا والسلام اما معطوف عليه أيضا أو على الصلاة على القولين المشهورين ذكرهما أبو حيان وغيره

بالبلاد الهندية وسماه تحفة الغريب فاذاهي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة باشكالات لم ينغلق والحمد لله بابها وقد فتح الله تعالى باجوبة ماعظم من ذلك وتنوير ما أظلم من اشكال حالك فسألني بعض الاصحاب أن أقيد ذلك بكتاب وان أضم اليه حل الشواهد والابيات وشرح مالم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه وحققت مرغوبه سالكا سبيل الانصاف حائدا عن طريق التعصب والاجحاف ﴿وسميته﴾ بالمنصف من الكلام على مغني ابن هشام وأسأل الله تعالى العصمة مما يعاب والهداية الى طريق الصواب (قوله أما بعد حمد الله) الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لاجل جميل

أي أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام وهما عاملان تنازعا الظرف الواقع بعدهما ويحتمل أن يكون مستقرا في محل نصب على الحال منهما أي وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سيدنا محمد فان قلت أنى يصح هذا وهما مضافان اليهما والحال من المضاف اليه انما يقع في الصور الثلاث المشهورة وليس هذا منها قلت لما كانا بمعنى ما ليس يضاف اليه جاءت الحال منهما اذ المعنى مهما يكن من شئ تاخر عن الحمد والصلاة والسلام وجمع المصنف بينهما لانهما مخصوصان بذلك حيث أمر الله تعالى بهما جميعا في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة اسم يوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة ولا تقول تصلية كذا في الصحاح وفيه أيضا أن السلام اسم من التسليم وهي في اللغة الدعاء بخير وتعدية فعلها بعلى لتضمنه معنى العطف تقول عطفت على فلان وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان وسيأتي فيه كلام في الباب الخامس من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب على المشهور عند المالكية والمختار عند الشافعية وقيل عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل جميع أمته ونسب هذا القول الى الامام مالك وقيل اتقياء المؤمنين قال القاضي عياض وفي رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال كل تقي وانما يشمل الآل الصحابة على هذا القول واما على الاول والثاني فانما يشمل بعضهم (فان أولى ماتقترحه القرائح وأعلى ماتجنح الى تحصيله الجوانح) أولى اما بمعنى أحق تقول فلان أولى بكذا أي أحق به قال الجوهري وفلان أحق بكذا أي أحرى به وأجدر واما بمعنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو وتقترحه تسأله من غير روية وهو دليل على الشغف البليغ والقرائح جمع القريحة وهي الطبيعة قال الجوهري القريحة أول ما يستنبط من البئر ومنه قولهم لفلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع وتجنح تميل يقال جنح يجنح بفتح النون في الماضي والمضارع وتحصيل الشئ رده الى حاصله والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر الواحدة جانحة وأطلقت هنا على القلوب مجازا مرسلا والعلاقة المجاورة وفي تقترحه القرائح جناس الاشتقاق أو مايشبهه وكذا في تجنح الجوانح وفي قوله أولى وأعلى الجناس اللاحق ويجوز ضبط كل من تقترحه وتجنح بالمثناة الفوقية والتحتية اذ المسند اليه مؤنث غير حقيقي لكن الاولى ضبطه بالتحتية فيما يظهر من كلام الجماعة لوجود الفاصلة نحو فمن جاءه موعظة وأنا أقول قد تتبعت الواقع من ذلك في القرآن العزيز فوجدت المواضع التي لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو خمسين موضعا ووجدت الاماكن التي لحقت فيها العلامة تزيد على مائتي مكان منها قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون وقوله وتقطعت بهم الاسباب الى غير ذلك مما يطول استقصاؤه وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أفصحيته فالاولى عندي ضبط ذلك وأمثاله بالمثناة الفوقية (ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر أي يسهل ويتضح أي يتبين ويظهر والمعنى في الاصل مصدر تقول عنى زيد بلفظة كذا عناية ومعنى ومعناة ثم يستعمل مرادا به المفعول أي المعنى بتشديد الياء كما في قولهم هذا الثوب نسج فلان أي منسوجه قلت ولا يمتنع أن يكون اسم مكان مفعلا بمعنى المقصد من عناه أي قصده ولا شك ان ما يراد باللفظ محل للقصد لانه قصد بذلك اللفظ ويجوز ان يضبط المنزل بتشديد الزاي مع الفتح من التنزيل وبتخفيفها من الانزال والثاني أولى لان التناسب بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق في الزنة والمرسل صفة لنبيه وانما نبهت على ذلك مع ظهوره لاني رأيت في بعض الحواشي بهذه البلاد تجويز جعله صفة للحديث ولا وجه له (فانهما الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع الى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم وأفرد المصنف الوسيلة والذريعة اشارة الى أنهما في معنى الشئ الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعتبر ولا شك أن كلا منهما اشتمل على الامر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والارشاد الى مصالح المعاش والمعاد فالعمل بهما موصل الى سعادة الدارين والظفر

اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج للثناء لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان المدح أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من منع اطلاق المدح على الثناء لاجل جميل غير اختياري بناء على أنه مساو للحمد وقال ماقيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به وماقيل في القد خطأ أو مؤول بدلالته على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز وفي الكشاف الحمد والمدح اخوان قال التفتازاني من الشائع في كتبه انه يريد بكون اللفظين أخوين أن يكون بينهما اشتقاق كبير بان يشتركا في الحروف الاصول من غير ترتيب كالحمد والمدح أو أكبر بان يشتركا في أكثر الحروف فقط كالفلق والفلج والفلذمع اتحاد في المعنى أو تناسب لكن سوق كلامه ههنا وصريح كلامه في الفائق يدل على ترادفهما اه وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد أخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد بما يدخل تحت الاختياري وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطيبي في شرح الكشاف * والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد الدال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسمائه الحسنى كلها ما علم منها ومالم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من أسمائه الكريمة سوى اسم الله هو من أسماء الله ولا ينعكس قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى أما في اللفظ فلان أحدهما في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام وأما في المعنى فلان الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ماقبلها لزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ماقبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب (وأقول) قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل وأطال فيه والجواب عن هذا الانسلم أن لفظة الله بحسب الاصل مخالفة للفظة الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله تعالى قال التفتازاني ان ذلك رجح الحكم بان أصله اله على ماجوزه سيبويه من ان أصله لاه تستر واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر لان ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق ولا نسلم أن كلمة اله ثلاثية اللفظ بل رباعيته غاية الامر أنها ثلاثية الاصول وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل الحركة في كلمتين * والافضال الاحسان وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا أتباعه كذا في الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل أتقياء المؤمنين فتدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمده المصنف فانه لم يذكر الصحابة وفي حاشية التفتازاني ومعنى أهل الرجل خاصته وقرابته وأهل البيت سكانه وأهل الاسلام المسلمون وعن بعضهم الآل القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع أولم يكن وأصله عند سيبويه أهل كذا قال المصنف في آخر بحث أ ل وقيل أصله أول واختار هذا غير واحد من

المحققين

لمحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش أنهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائى وأبى جعفر النحاس وأبى بكر الزبيدى وأجازها غيرهم وهو الصحيح * وتفترحه تسأله من غير روية والقرائح جمع قريحة وهى أول ماء يستنبط من البئر ثم قيل منه لفلان قريحة أى استنباط العلم بجودة الطبع كذا فى الصحاح والمراد بها هنا الطبائع * ونجنح بفتح النون تميل والجوانح الاضلاع مما يلى الصدر أريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم أحد المتجاورين على الآخر والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة فى الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث النبى صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشئ الواحد أفرد الخبر عنهما * والاعراب فى اللغة الافصاح بالشئ وفى الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر فى شرح اللب علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية فى الاعراب وعلى ما ذكر فى شرح الالفية لولد مصنفها علم بأحكام مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالكلم فى ذواتها وفيما يعرض لها بالتركيب من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطا فى فهم معانى كلامهم وفى الحذو عليه اه ولا يخفى أن العلم بالاحكام التصريفية غير داخل فى التعريف الاول وداخل فى التعريف الثانى ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال أيضا على ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر أو المقدر الذى يجلبه العامل فى آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد هنا الاول من المعانى الاصطلاحية واضافة العلم اليه اضافة بيانية (قوله الهادى الى صوب الصواب) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر فى النقل عنهم هى الدلالة على طريق توصل الى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب والصوب نزول المطر والصواب نقيض الخطا ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفى تفسيرها مذاهب أحدها ما يفهم من كلام السلف وصححه بعض متأخرى الخلف أن لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رأيت أسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه أعنى الاظفار لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الذى لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله ثانيها ما صرح به صاحب المفتاح وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء لا حقيقة بواسطة قرينة وهى ان ينسب اليه شئ من لوازم المشبه به كالمنية المراد بها السبع ادعاء بجعل لفظها مرادفا لاسم السبع واضافة شئ من لوازم السبع اليها وهو الاظفار ثالثها ما ذهب اليه صاحب التلخيص وهو أن يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فالتشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الامر للمشبه استعارة تخييلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعير المطر للصواب ولم يصرح بذكر المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصوب لينتقل منه اليه وعلى المذهب الثانى ذكر الصواب وأريد به المطر بجعله مرادفا له ادعاء وأضيف اليه شئ من لوازم المطر للدلالة على ذلك وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر فى النفس وذكر المشبه دون المشبه

فى الدنيا والآخرة بخيرى الدارين والذريعة بالذال المعجمة كالوسيلة وزنا ومعنى (وأصل ذلك علم الاعراب الهادى الى صوب الصواب) المراد بالاصل هنا ما يبنى عليه غيره والاشارة راجعة الى ما سبق فالامر الذى يبنى عليه ما يتيسر به فهم القرآن ويتضح به معنى الحديث هو علم الاعراب أى علم النحو وليس المراد الاعراب الذى هو قسيم البناء والهادى المرشد واسناد الهداية الى علم الاعراب مجاز ويمكن أن المراد بالصوب الاستقامة من قولك صاب السهم اذا قصد ولم يحد عن الغرض والصوب أيضا المطر أو نزوله ويمكن ان يرادها على سبيل الاستعارة فاما ان يكون الصواب مشبها بالسحاب من قبيل الاستعارة بالكناية واثبات الصوب له هو ادابه المطر استعارة تخييلية واما ان يكون مشبها بالمطر وأثبت له الصوب المراد به نزول المطر على حسب ما مر ووجه الشبه حصول النفع المبهج للنفوس وفى صوب الصواب ما يشبه جناس الاشتقاق (وقد كنت فى عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله تعالى شرفا كتابا فى ذلك منورا

من ارجاء قواعده كل حالك) عام تسعة بالمثناة الفوقية فى أوله وهذا هو عام الوباء الكبير الواقع فى الديار المصرية وغالب أقطار الدنيا على ماقيل وكثيرا مايقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أن المراد بقولك وقع كذا فى عام أربعين مثلا الاخبار بوقوع ذلك فى العام الاخير من الاربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرير الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الاضافة بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه جزأ منها كما فى يد زيد وهذا لا يؤدى المعنى المقصود اذ يصدق بعام ما منها سواء كان الاخير أو غيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد مايعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من أربعين بحيث يصدق على أى عام فرض لم يكن لتخصيص الاربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز للمقصود لكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضى أن يكون هذا العام هو مكمل عدة الاربعين أو يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير فى عام آخر أربعين والاضافة بيانية أى فى عام هو الاخير من أربعين فتأمله فالاشارة من قوله كتابا فى ذلك ترجع الى علم الاعراب ٦ وينبغى أن يقرأ ذالك وحالك بسكون الكاف محافظة على السجع اذ لو فتحت الاولى وكسرت الثانية افات والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز نعم الفاضل الطبع يأتى بالفواصل على وجه يحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف كما تقدم فى كلام المصنف فينبغى أن يعد ذلك من باب لزوم مالا يلزم وان كانوا لم يذكروه وأكثر السجع الواقع فى مقامات الحريرى من هذا النمط والارجاء بالمد على زنة أفعال جمع الرجا بالجيم مقصورا والمراد بها النواحى وهو من ذوات الواو يقال لناحيتى البئر رجوان والقواعد جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه والحالك هو الشديد واحمر السواد يقال حلك الشئ يحلك حلوكة اشتد سواده ويقال أسود حالك وحانك باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام لمحافظته على محسن بديعى وهو لزوم مالا يلزم ومنورا اسم فاعل من التنوير أتى به على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لمافيه من التحقيق شبه مافى كتابه من التحقيق بالنور فى الاهتداء به الى المقصود وشبه المشكلات بالظلمة التى اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يهتدى الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم انى أصبت به وبغيره فى منصرفى الى مصر) معنى أصبت به تلف منى وذهب والمنصرف يحتمل أن يكون مصدرا فيتعلق به الى مصر ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهبا الى مصر أو عائدا الى مصر (ولما من الله تعالى على فى عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود أى فى عام ستة وخمسين وسبعمائة والمعاودة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها للالصاق متعلقة بمن والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة وهى اللبث بالمكان ويطلق على الاعتكاف بالمسجد ومراده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى وهو مبنى على أحد القولين فى المسئلة وتوفى المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا بستة أعوام أو نحوها

به وأثبت لذلك المشبه الصوب الذى هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك اللازم استعارة تخييلية ويحتمل أن لا يكون فى الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبها بالصوب والتقدير صواب كالصوب ثم قدم المشبه به على المشبه وأضيف اليه كقول الشاعر

والريح تعبث بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء

أى أصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أى الفضة ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه ويكون الصوب بمعنى الجهة مجازا مرسلا هذا وانذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب وهى أنى كنت وأنا شاب حاضرا فى دفن ميتة وكان غير بعيد منى شخصان أحدهما متصوف جاهل والآخر قناص عنده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من أسمائه تعالى الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور فقال له الآخر لو كان كما قلت لكانت التلاوة بجر الغرور فاعجبنى ذلك منه وأغلظت على الجاهل القول (قوله من ارجاء قواعده كل حالك) الارجاء بالمد جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهى فى اللغة الاساس صفة غالبة من القعود بمعنى الثبات أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفى العرف هى والاصل والضابط والقانون أمر كلى ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه والحالك الشديد السواد قيل ولا يستعمل الا تابعا وفى الكشاف يقال فى التوكيد أسود حالك وحانك وأصفر فاقع وورس وأبيض يقق ولهق

(شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا) شمرت جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت ظرفا وتشمير الازار رفعه أي رفعت الساتر عن ساعد الاجتهاد فالمفعول محذوف ان لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم والافتريك أي فعلت التشمير وفيه استعارة مكنية من حيث تشبيه الاجتهاد بانسان شديد الاهتمام بالعمل النافع وتخييلية من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل الا به وذكر التشمير ترشيحا ويحتمل أن تكون اضافة الساعد الى الاجتهاد للملابسة وثانيا صفة مقدرا ما ظرف أو مصدر أي زمانا ثانيا أو تشميرا ثانيا واستئناف العمل ابتداؤه والكسل بفتح السين المهملة الفتور وكذا التوانى والكسل بكسرها صفة مشبهة والمتوانى اسم فاعل من توانى بمعنى ونى وليس من باب تجاهل وتغافل نفى المصنف عن نفسه كون الكسل صفة له لا ثابتة ولا حادثة فانتفى أصلا أما الاول ففى قوله لا كسلا اذ هى صفة مشبهة وهى لمن قام به الفعل على معنى الثبوت وأما الثانى ففى قوله ولا متوانيا اذ هو اسم فاعل كما تقدم فهو لمن قام به الفعل على معنى الحدوث فاندفع ما قد يتوهم من أن نفى الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقا بل قد يفيد ثبوته فى الجملة ونفى اظهار الفتور لا يلزم منه نفى الفتور من أصله وفى هاتين السجعتين الزام ما لا يلزم (ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف) وضعت هنا جعلت وأنشأت والظرف اما لغو على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر فى محل نصب على الحال من مفعوله أى كائنا على أحسن احكام والمعنى أنه وضعه مبنيا على ذلك ففيه استعارة مكنية وتخييلية قال الجوهرى وتصنيف الشئ جعله أصنافا وتمييز بعضها عن بعض قال ابن أحمر سقيا بحلوان ذى الكروم وما * ٧ صنف من تينه ومن عنبه اهـ كلامه وحلوان اسم بلد معروف بطيب التين والعنب قال

حلوان حلوان من خيار بلادها *
حلوان لا ينكران التين والعنب

الاول اسم بلد والثانى اسم ما يعطى والثالث تثنية حلو والظاهر أن المصنف أشار بهذا الى الكتاب فاطلاق التصنيف عليه مبالغة والاحكام الاتقان ويقال رصفت الحجارة أرصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف والقافه من التصنيف والترصيف ساكنة لينأتى السجع كما مر (وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها) معنى تتبعت الشئ تطلبته متتبعا له وتشبيه مسائل الاعراب بالخزائن استعارة بالكناية واثبات الاقفال لها استعارة تخييلية والافتتاح ترشيح ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالاشياء التى توضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل الى الغرض منها الا بازالة المانع فيكون استعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضى للوصول الى ما وراءه من المطلوب وآثر افتتحتها على فتحتها اشارة الى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشكلة كان باجتهاد وفيه ايماء الى أن مثل ذلك لا ينال بالهوينا (ومعضلات تستشكلها الطلاب فاوضحتها ونقحتها) معضلات جمع معضلة أو معضل بكسر الضاد من قولك أعضل الامر اذا اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه بسهولة أى مسائل معضلات أو ابحاث معضلات وتستشكلها الطلاب أى يطلبون اشكالها أى ازالة اشكالها وهو التباسها وابهامها فالهمزة فيه للسلب كما حكاه الجوهرى نقلا عن بعض الكتب أنه يقال أشكلت الكتاب بالالف اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس فان قلت القاعدة أخذ استفعل وسائر أبواب المزيد من المجرد وأشكل غير مجرد قلت قد حكى شكل مجردا بمعناه قال فى القاموس وأشكل الامر التبس كشكل فلا اشكال حينئذ وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجودا وان المسموع أشكل مزيدا فما ذكر من هذه القاعدة انما هو أمر أكثرى فقد سمع من كلامهم استعان أى طلب الاعانة واستعاد الحديث أى طلب اعادته واستعفاه من الخروج أى طلب اعفاءه منه واستجاره بالراء طلب منه الاجارة واستجازه بالزاى طلب منه الاجازة واستخلاه مجلسه أى طلب منه اخلاءه له وجعل منه الزمخشرى

وأحمر قانى وذريحى وأخضر ناضر ومدهام وأورق خطبانى وارمك ردانى (قوله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا) فى ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكى وصاحب التلخيص فى الاجتهاد استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما سبق من الخلاف فى تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام فى عمل بيديه فيكون فى الساعد استعارة تخييلية وفى شمرت ترشيح وقوله ثانيا صفة لمحذوف أى تشميرا ثانيا أو وقتا ثانيا والترصيف الضم من رصفت الحجارة اذا ضممت بعضها الى بعض (قوله مقفلات مسائل الاعراب فافتتحتها) فى مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكى وصاحب التلخيص فى مسائل الاعراب استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما مر هو أماكن مقفلة فيكون فى المقفلات استعارة تخييلية وفى افتتحتها ترشيح (قوله ومعضلات) هو بكسر الضاد جمع معضلة

الاسترضاع في قوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الام الصبي من أرضعت المرأة الصبي لا على طلب أن يرضع الصبي الام من رضع الصبي الام أو الثدي ولهذا جعله مأخوذا من أرضع لا من رضع وجعل منه القاضي ناصر الدين البيضاوي استنجحت الله أي طلبت انجاحه والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككاتب وكتاب والايضاح التبيين والتنقيح التهذيب وتنقيح الجذع تشذيبه وهو ازالة قشره وما فيه من شوك ونحوه وكل شئ فيه أذى اذا نحيته فقد نقحته والكلام المنقح هو الذي أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج اليها (واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها) الاغلاط جمع غلط وهو ما يقع على سبيل الذهول والتنبيه على الشئ هو التوقيف عليه والاصلاح اخراج الشئ من حيز الفساد الى حيز الصلاح وفي هذه السجعة مع السابقتين عليها لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالحاء قبل التاء (فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه) الفاء فصيحة وثم شرط مقدر أي اذا كان الامر كذلك ودونك اسم فعل بمعنى خذ ومفعوله محذوف أي فدونكه أي هذا التصنيف وكتابا حال موطئة ويحتمل أن يكون كتابا هو المفعول فلا حذف وفيه حينئذ اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وتقوية داعي الامور وكان القياس على هذا أن يحليه باللام العهدية لكن نكره تفخيما لشأنه والرحال جمع رحل يطلق على ما يستصحبه الانسان من الاثاث في سفره وعلى رحل البعير وهو أصغر من القتب وكلا المعنيين متأت هنا وهو كناية عن التعظيم وفي من قوله فيما دونه سببية مثل دخلت النار امرأة في هرة أي تشد الرحال بسبب ما دونه وما اما موصولة أو موصوفة ودونه متعلق بمحذوف صلة أو صفة وفحول الرجال أعلاهم همة وأعظمهم شأنا جمع فحل وكأنه استعارة من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كريما ومنجبا في ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة أي يجاوزونه من قولك عداه يعدوه اذا جاوزه وتقدم عنه (اذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله حيث

أو معضل من أعضل الامر اذا اشتد يستشكلها الطلاب أي يعدونها مشكلة صعبة الادراك وفي الشرح وعندي أن معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة أي ازالة التباسها يقال أشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة فيه للسلب تمام ما في الشرح كما حكاه الجوهري نقلا عن بعض الكتب أنه يقال أشكلت الكتاب اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس يعني في أشكل الذي الاشكال مصدره وليس الضمير المجرور ربي عائدا الى يستشكلها كما توهمه بعض الهنديين المعاصرين للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة في أشكلت للسلب أن يكون في استفعل كذلك فان الهمزة في أفعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان الهمزة حذفت في استفعل لكونها للوصل ولم يخلق الله تعالى في المضارع همزة وصل فليس في قوله يستشكلها همزة اه ومنشأ هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم يرد على الشارح أنه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر أشكل الامر اذا التبس فمن أين أتى معنى الازالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل أشكل الامر اذا التبس ثم قال وشكلت الكتاب أي قيدته بالاعراب ويقال أيضا أشكلت الكتاب بالالف كأنك أزلت عنه الاشكال والالتباس وهذا نقلته من كتاب من غير سماع اه والتنقيح التهذيب قال في الصحاح وتنقيح الشعر تهذيبه يقال خير الشعر الحولي المنقح وتنقيح العظم استخراج مخه تقول نقحت العظم وانتقحته بمعنى (قوله فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه) في الشرح هذه الفاء الفصيحة أي اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا أي خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس أن يحليه بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي فدونكه وكتابا حال موطئة وأقول وضع الظاهر موضع المضمر وان سلم كونه للتعظيم فانما يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالالقاب المشعرة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فما فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمر على هذا التقدير قلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم ثم الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء في قوله تعالى فانفجرت اذ التقدير فضرب فانفجرت أو ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشاف أن تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح أنه على التقدير الاول وقيل هي فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفي حاشية التفتازاني ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه (قوله اذ كان الوضع في هذا الغرض) اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من

ولم ينسج ناسج على منواله ﴾ اذ تعليلية ومتعلقها اما مذكور وهو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع أو محذوف أى وقع ذلك المتقدم ذكره من شد الرحال و وقوف الفحول دونه والغرض هو الفائدة المترتبة على الشئ من حيث هى مطلوبة بالاقدام عليه و ينسج بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم اللحمة الى السدا على وجه يستحكم به تداخلها و يستقل به ذلك المنسوج وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع فى بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح و يحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته التى أنشأه عليها فتكون الاستعارة فى هذه الاجزاء تحقيقية لكنها تبعية فى الاول والثانى أصلية فى الثالث وفى الصحاح وفلان نسيج وحده أى لا نظير له فى علم أو غيره وأصله فى الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدا لعدة أثواب ﴿ ومما حثنى على وضعه أننى لما أنشأت فى معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند أولى الالباب وسار نفعها فى جماعة الطلاب ﴾ الطاهر ان الواو استئنافية لا عاطفة لعدم تأتى العطف أو لعدم حسنه اذا تأملت والحث على الشئ هو الحض عليه والحمل على فعله بتأكيد والضمير فى وضعه و معناه عائد على هذا التصنيف الذى تقدم ذكره فى قوله و وضعت هذا التصنيف على أحسن احكام وترصيف و يوجد فى بعض النسخ بدل ٩ قوله فى معناه مانصه فى هذا الغرض

٢ ى ل قولهم هذا كتاب اعراب القرآن فتبين ان الهمزة فى الموضعين مكسورة وان بينهما جناسا تاما ورأيت فى بعض الحواشى بهذه البلاد ضبط الكلمة الثانية بفتح الهمزة وهو خطأ اذ الاعراب سكان البوادى ولا معنى له هنا والوقع السقوط مصدر وقع يقع والالباب جمع لب وهو العقل وحسن جواب لما وعاملها وان وصلتها فى محل رفع على انه مبتدا وخبره الظرف السابق أى ومما حثنى على وضع هذا التصنيف حسن موقع مقدمتى عند العقلاء حين أنشأتها ﴿ مع ان الذى أودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر ﴾ مع تتعلق اما بحسن أو بسار على طريق التنازع وأودع يتعدى بنفسه الى مفعولين تقول أودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعداه الى الثانى بفى وبالنسبة ظرف مستقر فى محل نصب على الحال من ضمير النصب فى أودعته أى أودعته فيها ملتبسا بالنسبة وادخرت افتعلت من الذخر بالمعجمة وقلبت تاء الافتعال دالا وأدغمت الفاء التى هى دال معجمة فيها بعد ابدالها مهملة كما فى ادكر على الوجه القوى والشذره بشين وذال معجمتين قال الجوهرى الشذر من الذهب ما يلتقط من المعدن من غير اذابة الحجارة والقطعة منه شذرة وقال أيضا والشذر صغار اللؤلؤ وكأن هذا الاخير هو مراد المصنف والعقد بكسر العين القلادة والنحر موضعها من الصدر والقطرة الواحدة من الماء أو غيره من المائع من كل ما ينقاطر شيأ فشيأ والقطرات الجمع بفتح الطاء والبحر خلاف البر

حيث انها طرفه ونهايته تسمى غاية ومن حيث انها حاصلة منه تسمى فائدة ومن حيث انها مقصود فاعله ولاجلها أقدم على الفعل تسمى غرضا وعلة غائية وهذه لا توجد فى أفعاله تعالى وان جمت فوائدها وكثرت وفى الشرح اذ تعليلية ومتعلقها اما مذكور وهو اسم الفعل أو تشد أو تقف على سبيل التنازع واما محذوف أى وقع ذلك أى المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول وأقول ينبغى أن يكون المقدر المحذوف يقع بلفظ المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شدت ووقفت بلفظ الماضى أو يكون مراده بتشد وتقف الماضى فليتأمل (قوله ولم ينسج ناسج على منواله) النسج الحياكة والمنوال الخشب التى يحاك الثوب عليها وينسج بكسر السين وضمها وفى منوال استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكى وصاحب التلخيص فى الضمير استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به ثوب بديع الصنعة فيكون المنوال استعارة تخييلية والنسج ترشيحا والمقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم أو بفتحها من قدمت الشئ جعلته مقدما (قوله المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب) الاعراب الاول لغوى بمعنى الافصاح والثانى اصطلاحى بمعنى النحو واضافة القواعد اليه اضافة بيانية أو بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والشذرة بمعجمتين القطعة من الذهب تلتقط من المعدن بلا اذابة أو اللؤلؤة الصغيرة (قوله بل كقطرة من قطرات بحر) فى الشرح

والمقدمة اما بفتح الدال اسم مفعول من قدم بمعنى ان الانسان يقدمها أو بكسرها اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم قال تعالى لا تقدموا بين يدى الله ورسوله والاعراب الاول لغوى بمعنى الابانة والاظهار والثانى اصطلاحى أريد به النحو واجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه صناعة العربية كما يقال أعرب هذه القصيدة اذا تتبع ألفاظها وبين كيفية جريها على علم النحو ومنه

قال الجوهري يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه قلت ولا يظهر للاتيان بقطرات هنا معنى بل المقام يقتضي عدم ذكرها وذلك لان المراد التدريج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس الى مالم يضعه فيها ولاشك ان القطرة بالنظر الى كونها من جملة البحر أقل منها بالنظر الى قطرات من البحر وفي هاتين السجعتين الجناس المضارع ﴿وها أنا بائح بما أسررته﴾ بائح اسم فاعل من باح يبوح يقال باح بسره اذا أظهره والمراد بما أسره هو ما ادخره عن تلك المقدمة ووقع للمصنف نظير هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وها أنا مورد بعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة والمصنف يأباه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب ﴿مفيد لما قررته وحررته﴾ التقرير تثبيت الشئ في مقره والتحرير التهذيب وأخذ الخلاصة واظهارها بمنزلة جعل الشئ جزأ خالصا وفي قررته وحررته الجناس اللاحق وفي هذه السجعة مع ما قبلها لزوم ما لا يلزم وقد ينتقد هذا التركيب بأن أفاد متعد لاثنين بنفسه تقول أفدت زيدا مالا وأنا مفيد اياه علما فقد اشتمل على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعد لاثنين وهو ممتنع على ما صرح به ابن مالك وجوابه ان هذا محمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين معا متقدمين على العامل أو متأخرين عنه اذ في علة المنع التي ذكرها ايماء الى ذلك المعنى لانه قال ان زيدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذ لا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما لزم الترجيح بغير مرجح وقضية هذا انه لو لم يذكر الا واحد فقط أو ذكرا معا لكن مع تقديم أحدهما جاز لقيام المرجح ولا يخفى ان أحد المفعولين هنا محذوف لان الغرض تعلق بالمذكور وهو ما يفاد لا بالمحذوف وهو من يفاد فنزل منزلة المتعدي الى واحد فصح دخول لام التقوية ﴿مقرب فوائده للافهام واضع فرائده على طرف التمام ليناله ما طالبهما بأدنى المام﴾ الفوائد جمع فائدة وهو اسم للامر المنتفع به وقال الجوهري الفائدة ما استفدت من علم أو مال تقول منه فادت له فائدة قلت وهو يائي العين أو واويها سمع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس وواضع أي ملق والفرائد الدر اذا نظم وفصل بغيره ويقال فرائد الدر كبارها وهو جمع فريدة شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينها من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذي نظم وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكبار الدر في النفاسة وعزة وجودها والثمام بثاء مثلثة مضمومة نبت ضعيف له خوص أو شئ شبيه بالخوص الواحدة ثمامة شبه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذكر في كونه سهل النيل من غير مشقة والالمام النزول ومقاربة الشئ وكلاهما ممكن هنا وفي فوائده وفرائده الجناس المضارع وفي الثمام مع قوله المام لزوم ما لا يلزم ﴿سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه﴾ سال يتعدى تارة بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسئلكم أموالكم ان يسئلكموها فيحفكم تبخلوا ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الاول وقوله فيما يأتي ان يغتفر مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بعن نحو يسألونك عن الاهلة أو بما في معناها نحو الرحمن فاسأل به خبيرا والخيم بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان ينون سائل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحسد تمني زوال نعمة ذي النعمة وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالاديم عن القلب

والانسب بغرضه من التدريج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر وجه حسن للاتيان هنا بجمع القلة المنكر وهو قطرات وأقول لعله انما أتى به لئلا تكون السجعة الثانية أقصر من الاولى فان أحسن السجع ما تساوت قرائنه ثم ما طالت قرينته الثانية فاتى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يعم وأيضا ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالف وتاء فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كعدة وعدات وتمرة وتمرات وقطرة وقطرات أو لم يجب بل جاز سكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات أو جاز سكونه وفتحه وكسره كسدرة وسدرات فان قيل قد عرف واجمع التصحيح بانه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بانه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الا بعد مجيء الالف والتاء فتعريف جمع التصحيح صادق عليه كذا قال الجاربردي (قوله واضع فرائده على طرف الثمام) الفرائد الدرر الكبار أو التي نظمت وفصلت بغيرها والثمام بمثلثة مضمومة

﴿اذا عثر على شئ طغى به القلم أو زلت به القدم﴾ الظرف يتعلق بسائل وعثر بمثلثة أى اطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائى اللام وواويها يقال طغى طغيانا وطغى طغوانا والقلم معروف وهو القصبة التى يكتب بها وزلة القدم خروجها غلبة عن الموضع الذى ينبغى ثباتها فيه وكلاهما كناية عن وقوع الخطا وصدور ما لا ينبغى والمعنى اذا عثر على شئ حاولت فيه الصواب فحدث عنه بغير اختيار والباء من به فى الموضعين سببية أو ظرفية وفى القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة وهما قلم المصنف وقدمه فهذا تعريف لامى قائم مقام التعريف الاضافى وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسيأتى فيه كلام فى أل من حرف الالف المفردة ﴿وان يغتفر ذلك فى جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصى يناديه من كثب﴾ الغفر الستر أى أسأل من وصف بحسن السجية والسلامة من الحسد ان يستر ما اطلع عليه من سهو وخطا فى جنب ما ذكرته من المحاسن أى يجعل المساوى مدفونة فى جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطيا للثانى وساترا لها وفيه اشارة الى ان امانة المساوى بالاعراض عنها من حيث جعلها كالمقبور فى الرمس وآثر يغتفر على يغفر للمبالغة فى الستر والشريد الطريد والقاصى بالصاد المهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادى الى ضميره مجاز والكثب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة ﴿وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان الصارم قد ينبو وان النار قد تخبو﴾ ان يحضر معطوف على ان يغتفر وهو مفعول سائل الثانى وان الجواد قد يكبو مفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والاخير معطوف على الثانى أو الاول على الخلاف الذى سبق ذكره وفيه تلميح بالاشارة الى امثال العرب مشهورة والجواد الفرس الجيد كبا يكبو سقط يسقط والصارم السيف القاطع ونبا ينبو اذا لم يعمل فى الضريبة والنار مشتقة من نار ينور اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا وخبت النار تخبو اذا طفئت يعنى انه اذا استحضر ان هذه الامور مع رفعة مقدارها لا يحطها ما قد تتصف به

11

ضمومة وميم مخففة نبت ضعيف له خوص أو شئ يشبه الخوص استعار الفرائد للفوائد استعارة تحقيقية وهى استعمال المفرد فيما شبه بمعناه الاصلى مما يمكن ان يشار اليه اشارة حسية أو عقلية واستعارة الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهى استعمال المركب فيما شبه بمعناه الاصلى تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد كما يقال للمتردد اراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجية والطبيعة والحسد

مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة ﴿وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيآت﴾ كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الاول كما سبق والمعنى وان يحضر قلبه ان الانسان محل النسيان فلا يؤاخذ بما صدر عنه ناسيا له وقد روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه انما سمى انسانا لانه عهد اليه فنسى وعلى هذا فليس وزنه فعلان بل هو افعلان والاصل انسيان فحذفت الياء تخفيفا لكثرة دوره على الالسنة وردوها فى التصغير فقالوا أنيسيان لانه لا يكثر حينئذ ولان التصغير يرد الاشياء الى أصولها واستحضار ان الحسنات يذهبن السيآت مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف فى هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبة وفيه تلميح الى الآية ﴿ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معايبه﴾ هذا البيت أنشده ابن سعيد الاندلسى فى كتابه المسمى بملوك الشعر منسوبا الى يزيد بن خالد المهلبى من شعراء المائة الثانية والمرء يحتمل ان يضبط بالنصب مفعول كفى وان تعد معايبه فى محل رفع على انه فاعل ويحتمل ان يضبط بالرفع وان تعد معايبه بدل اشتمال ونبلا بنون مضمومة فموحدة ساكنة أى فضلا وقد يوجد فى بعض النسخ بهذا اللفظ بدل نبلا وفى القاموس النبل الذكاء والنجابة وانتصاب نبلا أو فضلا على التمييز عن النسبة فالمعنى على الاول اجزأ المرء فضل عد معايبه أى الفضل الذى هو عد معايبه جعل ذلك فضلا من جهة انه ملزوم لكثرة المحاسن وذلك لان عد المعايب يقتضى بحسب العرف قلتها اذ القليل هو الذى يتعرض لعده واحصائه وقلتها يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثانى اجزأ فضل عد معايب المرء والمفعول محذوف ويحتمل الحالية والتنوين فيه للتفخيم أى كفى ذلك حالة كونه فضلا عظيما ﴿وينحصر﴾ هذا التصنيف ﴿فى ثمانية أبواب﴾ والى ذلك أشرت فى تقريظى لهذا الكتاب حيث قلت

الا انما مغنى اللبيب مصنف * جليل به النحوى يحوى أمانيه وما هو الا جنة قد تزخرفت * أما تنظر الابواب فيه ثمانيه

ووجه الحصر فى الابواب الثمانية ان المتكلم فيه اما ان يكون كيفية الاعراب أو لا فان كان الاول فهو الباب السابع وان كان

الثانى فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين المعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثانى اما ان يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من مفردات وجمل أولا يكون كذلك والاول هو الباب الرابع والثانى اما ان يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل أو ما يتردد بين المفرد والجملة أولا والثانى هو الباب الثامن والاول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فان تعلق الكلام بمفردات معينة من جهة تفسيرها وذكر أحكامها فهو الباب الاول وان تعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها وذكر أقسامها وأحكامها فهو الباب الثانى وان تعلق الكلام بالظرف وشبهه وذكر أحكامها فهو الباب الثالث ﴿الباب الاول فى تفسير المفردات﴾ المعينة كهمزة الاستفهام وباء الجر وبل وبلى والنداء وغير ذلك ﴿وذكر أحكامها﴾ التى تعرض لها عند التركيب ﴿الباب الثانى فى تفسير الجمل وذكر أقسامها﴾ ككونها اسمية أو فعلية وكونها صغرى وكبرى وذات وجهين ﴿و﴾ ذكر ﴿أحكامها﴾ ككونها فى محل رفع أو نصب أو جر الى غير ذلك ﴿الباب الثالث فى ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف﴾ كما فى نحو زيد عندك ﴿والجار والمجرور﴾ كما فى نحو زيد فى الدار ووجه جعلهما مترددين انهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجملة فلم يلزما طريقة واحدة بل يسلك بهما طريق الافراد وقتا وطريق الجملة أخرى ﴿وذكر أحكامهما﴾ أى القسمين أحدهما الظرف والآخر الجار والمجرور ﴿الباب الرابع فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها﴾ وهذه تتعلق بأبواب معينة كمسوغات الابتداء بالنكرة وما افترق فيه الحال والتمييز وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة الى غير ذلك ﴿الباب الخامس فى ذكر الاوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها﴾ وهذه لم تشتهر بين المعربين على الوجه الذى أورده المصنف فى هذا الباب على ما ستقف عليه ان شاء الله تعالى والاوجه جمع وجه والمراد به هنا الطريق يقال هذا وجه الشئ أى طريقه ﴿الباب السادس فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها﴾ وهذه الامور أيضا من الاوجه التى يدخل على عنهم المعرب الخلل من جهتها لكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين المعربين ولذلك خصها بلفظ التحذير ﴿الباب السابع فى كيفية الاعراب﴾ والمنتفع بهذا الباب غالبا المبتدئ الناشئ فى هذا الفن ﴿الباب الثامن فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية﴾ ويشتمل هذا الباب على ثنتى عشرة قاعدة كما ستراه ان شاء الله تعالى والواو من قوله ﴿واعلم﴾ اما استئنافية أو عاطفة على مدخول الفاء من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقد يستبعد الثانى بطول الفصل جدا ولفظ اعلم كثيرا ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذى يلقونه لغرض الاعتناء به واستدرار الاصغاء اليه ليقبل عليه السامع ويتمكن منه فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المثابة وهو قوله ﴿اننى تأملت﴾ أى نظرت متبينا ﴿كتب الاعراب فاذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثة أمور﴾ وهنا مضاف محذوف اما من المبتدا أو من الخبر لتصحيح الحمل فالتقدير على الاول فاذا أنواع السبب أو أقسام السبب والتقدير على الثانى فاذا السبب الذى اقتضى طولها ذو ثلاثة أمور واذا هذه فجائية فاما ان تجعل الفاء الداخلة عليها للسببية المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها أى مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئا عن هذه الامور لازمة للتأمل أو هى للعطف على ظاهر كلام ابن الحاجب أى تأملت ففجأت وقت تعدد هذا السبب وسيأتى الكلام على ذلك عند وصول اذا الفجائية ان شاء الله تعالى ﴿أحدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية﴾ المنطبقة على ما يندرج تحتها من الجزئيات ﴿بل للكلام على الصور الجزئية﴾ فيسوقهم الى الكلام على جزئية وان تكررت ﴿فتراهم

ان تمنى زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده يحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشئ وحسدتك الشئ بمعنى كذا فى الصحاح وعثر اطلع وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامة وزلة القدم خروجها عن الموضع الذى ينبغى قرارها فيه والشريد الطريد والقاصى بالمهملة البعيد والكثب بفتح الكاف والمثلثة القرب والجواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع وينبو لا يعمل فى الضريبة وتخبو تنطفى والمرء مفعول كفى ونبلا تمييز وان تعد معايبه فاعل كفى ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفى وان تعد معايبه بدل اشتمال منه (قوله فانها لم توضع لافادة القوانين) هذا استئناف مبين لسبب كثرة التكرار فى كتب الاعراب وكلمة أيضا لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار

يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعاد واذلك الكلام ﴿فيفضى الى كثرة التكرار فيحصل التطويل﴾ الا تراهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا فيه ثلاثة أوجه ﴾ هى أوجه اعراب الاسم فالجر على انه نعت تابع والرفع على انه فى الاصل نعت لكن قطع الى الرفع بجعله خبر المبتدا واجب الحذف أو على انه مبتدأ خبره ما بعده والنصب على انه فى الاصل نعت لكنه قطع الى النصب بعامل واجب الحذف والقطع فى هذه الصور وجهيه لارادة المدح وفى غيرها بحسب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترحم ووجه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على ما قصد به مما ذكرناه من المدح والذم والترحم ان فى الافتنان بمخالفة الاعراب وتغيير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع وتحريك لرغبته فى الاستماع وذلك لاسيما مع حذف المبتدأ أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمذكور وذلك يكون لمدح أو ذم أو نحو ذلك مما يعينه المقام وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعارا بانه لانشاء المدح كالمنادى ثم التزم فى الرفع حذف المبتدا ليجرى الوجهان على سنن واحد وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكروا وتقديمه عليه للاهتمام لانه بصدد تعداد الاماكن التى وقع فيها التكرار واما تقديمه على الظرف الآخر اللغو وهو فيه فواجب لئلا يعود الضمير على غير متقدم ﴿وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك أنت السميع العليم ذكروا فيه أيضا ثلاثة أوجه﴾ هى كون أنت تأكيدا للضمير المنصوب وكونه فصلا وكونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده وأيضا مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا كما ذكر بعضهم أو حال حذف عاملها وصاحبها وقع ذلك معترضا بين ذكروا والمفعول الذى هو ثلاثة أوجه والاصل ذكروا فيه ثلاثة أوجه ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الاوجه الثلاثة رجوعا أو اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الاوجه الثلاثة فعلى الاول هو مفعول مطلق وعلى الثانى هو حال من ضمير المتكلم واعلم ان أيضا كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين جاء زيد أيضا مقتصرا عليه لفظا ١٣ وتقديرا وبالتوافق بينهما نحو جاء زيد

عنهم بذكر الثلاثة رجوعا وعلى الثانى اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثة (قوله ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا أعرب فصلا أله محل) اذا ظرف للخلاف أو ليكررون وله محل بدل اشتمال من الضمير المجرور بفى والتقدير فى جواب أله محل أو بدل من مفعول يكررون أعنى ذكرا أو بدل من الخلاف والملل السآمة واستقصى الشئ طلب أقصاه وغايته

ومات عمرو أيضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو أيضا فلا يقال شئ من ذلك على هذه الوجوه المحترز عنها وانما تستعمل هذه الكلمة عند وجود الضابط المذكور وهى هنا مصدر آض بمعنى رجع وأعربه جماعة فى مثل قال زيد كذا وقال أيضا حالا من ضمير قال المستكن على انه بمعنى اسم الفاعل مثلا أى وقال أيضا أى راجعا الى القول وهذا انما يحسن اذا صدر القول المقيد بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح أن يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرطا فى استعمال أيضا بدليل صحة قلت اليوم كذا وقلت أمس أيضا والذى يطرد فى جميع المواضع ما قدمناه ويؤيده انك تقول عند زيد مال وأيضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج الى التقدير فتأمله ﴿وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين﴾ هما كونه تأكيدا وكونه فصلا وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده ﴿ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا أعرب فصلا أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له﴾ الضمير المجرور بفى عائد الى مثل الضمير المنفصل الذى تقدم ذكره واذا ظرف للخلاف وأله محل الى آخره فى محل جر على انه بدل اشتمال من الضمير المجرور المتقدم وثم مضاف محذوف أى جواب أله محل والمعنى ويكررون ذكر الخلاف فى جواب قول السائل أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فان قلت يشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لا يتأتى مع اعرابه فصلا أى مع جعله معربا بحسب المحل قلت انما يشكل اذا جعلت أم متصلة عاطفة على ما سبق اما اذا جعلت منقطعة لمجرد الاضراب أى بل لا محل له أصلا اذ لا يكون هذا حينئذ من محل الخلاف اذا أعرب فصلا فان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب الاعراب اللغوى أى اذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلا وحينئذ فتكون المحتملات الثلاث مواضع للاختلاف قلت هو خروج عن الاصل لا لداع اذ الاصل حمل كلام أهل كل فن على ما هو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التى مرت فلا يعدل عنه ويحتمل ان يكون أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فى محل نصب أو رفع على انه محكى لقول مقدر أى قائلين أله محل أو مقولا فيه أله محل على ان يكون حالا من ضمير يكررون أو فيه والاولى ما سبق ﴿والخلاف﴾ بالنصب عطفا على المضاف من قوله ويكررون ذكر الخلاف وبالجر عطفا على المضاف اليه المذكور أى

فيكررون ذكر الخلاف ﴿في كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت﴾ وكونه فاعلا يفسره مذهب سيبويه وأكثر البصريين وكونه مبتدأ مذهب الاخفش ﴿أو﴾ بعد ﴿ان﴾ الشرطية ﴿في نحو وان امرأة خافت﴾ وكونه فاعلا مذهب البصريين أو أكثرهم وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلا فلم أعلم قائلا به نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه ان يكون فاعلا بمحذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون وان يكون فاعلا بالفعل المتأخر لانهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه وان يكون مبتدأ وأظن الاخفش يجوز هذا الاخير ﴿أو﴾ بعد ﴿الظرف في نحو أفي الله شك﴾ ووجوب كونه فاعلا نقله ابن هشام الاندلسي عن الاكثرين وأما كونه مبتدأ فلا اعلم من قال بوجوبه وانما قال ض الارجح كونه مبتدأ أو يجوز كونه فاعلا وعكس ابن مالك فرجح فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ﴿أو﴾ بعد ﴿لو في نحو ولو انهم صبروا﴾ وكونه فاعلا بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الزمخشري وابن الحاجب وكونه مبتدأ مذهب سيبويه وجماعة ﴿و﴾ يكررون أيضا ذكر الخلاف ﴿في كون ان﴾ المشددة ﴿أو ان﴾ الخفيفة ﴿وصلتهما﴾ بضمير التثنية ولو أفرد لكان أحسن لان العطف بأو أي وصلة احدى هاتين الكلمتين ﴿بعد حذف الجار في نحو شهد الله انه لا اله الا هو﴾ أي بانه وهذا مثال للاول وهو ان المشددة ﴿ونحو حصرت صدورهم أن يقاتلوكم﴾ أي عن ان يقاتلوكم وهذا مثال الثاني وهو ان الخفيفة ﴿في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله﴾ أي قول الفرزدق اذا قيل أي الناس شر قبيلة ﴿اشارت كليب بالاكف الاصابع﴾ أي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالاكف ظرف مستقر حال منها أي اشارت الاصابع حالة كونها مع الاكف يريد ان الاشارة وقعت بمجموع الاصابع والاكف وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة فان قلت كيف تجعل ان أو ان مع الصلة في محل خفض بالمحذوف على حد ما وقع في هذا البيت والواقع فيه ليس بشاذ عند القائل به قلت انما جعل على حده في مطلق الجر بالمحذوف لا في خصوصية الجر به من حيث كونه شاذا ﴿أو﴾ في موضع ١٤ ﴿نصب بالفعل المذكور على حد قوله﴾ في صفة رمح لدن بهز الكف يعسل متنه ﴿فيه كما عسل الطريق الثعلب﴾ الاصل كما عسل في الطريق وذلك لان الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل اذا أريدت الظرفية الا بواسطة في أو ما هو بمعناه تقول سرت في الطريق وسرت بالطريق فان وصل الفعل اليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ ولم يقس كالبيت وقد علمت ما فيه من سؤال وجواب كالبيت ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للرمح قال الجوهري يقال رمح لدن ورماح لدن ولم يزد على ذلك الرضي وفي القاموس اللدن اللين من كل شئ ويعسل يهتز ومتنه صدره وضمير فيه يعود الى الهز وفي للمصاحبة نحو خرج على قومه في زينته يقول ان هذا الرمح يضطرب بصدره مع هز الكف اليه ﴿وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض﴾ كما في نحو مررت بك وزيد وما فيها غيره وفرسه والجواز مطلقا مذهب الكوفيين ويونس والاخفش واختاره ابن مالك والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين ﴿و﴾ في جواز العطف ﴿على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل﴾ اما مؤكدا أو غيره وصرح بعضهم بان مذهب البصريين المنع الا في الضرورة وقال الرضي البصريون يجيزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه أصلا بحيث لا يجوزان يرتكب وأما الكوفيون فيجيزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح ﴿و﴾ كذلك يكررون الخلاف ﴿في غير ذلك﴾ الذي تقدم ذكره ﴿مما اذا استقصي﴾ بالبناء للمفعول أي طلب اقصاه بحيث انتهى الى غايته ﴿أمل القلم﴾ استعارة تبعية في الفعل فان الاملال الحقيقي وهو احداث السآمة وضجر النفس لا يتعلق بالقلم ﴿واعقب السأم﴾ بفتح السين المهملة والهمزة وهو الملالة أي جعل السأم واقعا عقب الاستقصاء من غير تراخ ﴿فجمعت هذه المسائل﴾ المتقدمة ﴿ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب﴾ واذا كان الامر كذلك ﴿فعليك بمراجعته﴾ أي بالعود اليه وعليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول فهو مثل عليك بذات الدين وصرح الرضي بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا في مفعول أسماء الافعال لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول قلت الزيادة خلاف الاصل وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متعد بالباء كما رأيت فلا يعدل عنه ثم علل المصنف الامر بالمراجعة بقوله ﴿فانك تجد به﴾ أي الباب الرابع ﴿كنزا واسعا تنفق منه﴾ والكنز المال المدفون والمراد بسعته كثرته ﴿ومنهلا﴾ وهو اسم لمحل الشرب الذي ترده الشاربة واسم لما فيه من الماء المشروب ﴿سائغا﴾ أي سهل الدخول الى الحلق فان جعل المنهل اسما للماء المشروب

(قوله فعليك بمراجعته) في الشرح أي استمسك بها فالباء ليست بزائدة كما ظنه

فالاسناد حقيقي وان جعل اسما لمكان ذلك فالاسناد مجازي نحو نهر جار ﴿ترده﴾ أى تصل اليه نائلا منه وفى القاموس الورود الاشراف على الماء وغيره دخله أو لم يدخله قلت لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف عليه ﴿وتصدر﴾ بضم الدال المهملة وكسرها مضارع صدر بمعنى رجع ﴿عنه﴾ أى عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلا لما ينتفع به الناظر فى نفسه ويستفيده منه ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذى يرده الشارب ويصدر عنه ريانا لما ناله منه ومحلا لما ينفع به ناظره من عداه ويفيده اياه ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذى ينفع صاحبه الناس بما ينفقه منه وان أراد ان ذلك أمر مستمر ولهذا عبر فى الموضعين بالمضارع المفيد للاستمرار ويوجد فى بعض نسخ هذا الكتاب تجد به مكان تجده فان قلت هل من فرق بين النسختين قلت نعم فان تجده فى الاول بمعنى تعلمه ومنه وان وجدنا أكثرهم لفاسقين فالضمير المنصوب أول المفعولين وكنزا ثانيهما ومنهلا معطوف على الثانى وتجد فى النسخة الثانية بمعنى تصب كما فى قولهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أبى الطيب المتنبي والظلم من شيم النفوس فان تجد * ذا عفة فلعلة لم يظلم وبه لغو يتعلق بتجد وكنزا هو المفعول به فان قلت فأيتهما أحسن قلت الثانية لاشتمالها على مبالغة ليست فى الاولى وذلك لان هذا من قبيل التجريد وهو ان ينتزع من أمر ذى صفة آخر مثله فى تلك الصفة على سبيل المبالغة لكمال تلك الصفة فيه حتى بلغ من الاتصاف الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فان قلت فما هذه الباء قلت يجوز ان تكون سببية والمعنى انك تجد بسبب وجوده كنزا ومنهلا فيكون التجريد فيه مثله فى قولهم سألت بزيد البحر ولقيت به الاسد ويجوز أن تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله فى قوله تعالى لهم فيها دار الخلد ﴿الامر الثانى﴾ من الامور التى اقتضت التطويل ﴿ايراد ما لا يتعلق بالاعراب﴾ وذلك فضول وتعرض الى ما لا حاجة اليه فى المقصود فيطول الكلام بايراده ﴿كالكلام فى اشتقاق اسم﴾ أى هذا اللفظ مقولا فى السؤال عنه ﴿أهو من السمة﴾ وهى العلامة الاصل وسمة فحذفت الفاء كما فى عدة وعلى هذا ١٥ فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء ﴿كما تقول الكوفيون﴾ وهم النحاة المنسوبون الى الكوفة وهى بلد معروف ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها اختطاط العرب فى خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه خططها السائب ﴿أم من السمو﴾ وهو العلو والرفعة فيكون اسم من قبيل المحذوف اللام ﴿كما تقول البصريون﴾ وهم النحاة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان فى خلافة عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وهى بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاهن الازهرى قال النووى أفصحهن الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصرى بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة لان النسب مسموع كذا فى تهذيب الاسماء واللغات ﴿والاحتجاج لكل من الفريقين﴾ فريق البصريين وفريق الكوفيين ﴿وترجيح الراجح من القولين﴾ المنسوبين اليهما فيرجح قول الكوفيين باعتبار المعنى فان كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ فالمسموع فى الجمع اسماء وأسام لا أوسام وأواسم وفى التصغير سمى لا وسيم وسمع فى الفعل سميت وجاء فى الاسم لغة أخرى وهى سمى كهدى وكل ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القلب فى الجميع بعيد وأيضا فان الهمزة لم تعهد فى كلامهم داخلة على ما حذف صدره ﴿وكالكلام على ألفه﴾ أى ألف اسم مقولا فى السؤال عنها ﴿لم حذفت من البسملة خطا﴾ أى حذف خطها وهى صورتها التى تكتب بها فخطا منصوب على التمييز عن النسبة الواقعة فى جملة وحذفت وعلة الحذف كثرة الاستعمال وهى باعثة على التخفيف ﴿وعلى باء الجر ولامه﴾ مقولا فى السؤال عنهما ﴿لم كسرتا لفظا﴾ أى كسر لفظهما فهو تمييز كامر والعلة قصد موافقة حركتهما لاثرهما الناشئ عنهما ﴿وكالكلام على ألف ذا الاشارية﴾ لا الموصولة مقولا فى السؤال عنها ﴿أزائدة هى كما يقول الكوفيون﴾ لان تثنيته ذان بحذف الالف ولولا انها زائدة لم تحذف والجواب انها حذفت لاجتماع الالفين ولم ترد الى أصلها فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذفت الياء من اللذان قال ابن يعيش لا بأس بأن تقول هو ثنائى كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفاء أخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التى لا ثالث لها وضعا اذا كان

الرضى انتهى وأقول فى الصحاح وتقول على زيدا وعلى بزيد معناه أعطنى زيدا وقولهم عليك زيدا أى خذه وهو يقتضى ما قاله الرضى من ان الباء فيه زائدة ولم أر من فسر اسم الفعل هذا بما فسره به الشارح وعبارة الرضى وأسماء الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا أن الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعدى بحرف عادته ايصال

ثانيها ألفا ولو كان أصله ثلاثة لقيل ذاى ردا الى أصله ﴿أم منقلبة عن ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما تقول البصريون﴾ فحكموا بأنه من الثلاثية لا من الثنائية والذى حملهم على ذلك غلبة أحكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وجعلوه من مضاعف الياء لان س حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم مثل تركيب حيوه ولامه أيضا ياء وأصله ذى بلا تنوين بتحرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الاخرى الى نحو مرتو وقد زعم بعضهم ان العين ساكنة وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة والاول أولى لان اللام فى موضع التغيير فحذفها أولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل أصله ذوى لان باب طويت أكثر من باب حييت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى كذا فى الرضى ﴿والعجب من مكى ابن أبى طالب اذ أورد مثل ذلك فى كتابه الموضوع لمشكل الاعراب مع انه ليس من الاعراب فى شئ﴾ وهذا كالتركيب الواقع فى مثل ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شئ فالظرف الاول صفة فى الاصل لشئ لكن قدم عليه فانتصب على الحال فان قلت تقديم حال المجرور عليه ممتنع على الاصح قلت ذلك اذا لم يكن الحال ظرفا ولا جارا ومجرورا اما اذا كانت كذلك فقد نص ابن برهان على جواز تقدمها على عاملها الذى هو ظرف أو جار ومجرور نقله الرضى عنه فى شرح الكافية ﴿وبعضهم اذا ذكر الكلمة﴾ القرآنية ﴿ذكر تكسيرها﴾ أى جمعها جمع تكسير ﴿وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها وما ذكر﴾ وفى بعض النسخ وماورد ﴿فيها من اللغات 16 وماروى﴾ فيها ﴿من القراآت وان لم ينبنِ على ذلك شئ من الاعراب﴾ وذلك كله تطويل لا يحصل فائدة فى الغرض المقصود ﴿و﴾ الامر ﴿الثالث﴾ من الامور الثلاثة المتقدمة ولا ندرى لما خالف الاسلوب المتقدم حيث وصل هذا بحرف العطف وحذف الموصوف وفصل فى الامر الثانى وأثبت الموصوف ﴿اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونائبه والجار الشرح والمجرور والعاطف والمعطوف﴾ وذكر العاطف مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له أصلا فلا وجه لذكره هنا وأما الجار فتارة يكون حرفا فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسما وهو المضاف على القول بأنه جار المضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه العامل المسلط عليه ﴿وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى﴾ نسبة الى الحوف بحاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة ففاء وهى ناحية تجاه بلبيس من أعمال الديار المصرية ﴿وقد تجنبت هذين الامرين﴾ وهما ذكر ما لا ينبنى عليه شئ من الاعراب والكلام فى اعراب الواضحات حذفا للتطويل بما لا يترتب عليه فائدة فى المقصود ﴿وأثبت مكانهما ما يتبصر به الناظر ويمرن﴾ أى يتعود ﴿به الخاطر﴾ وهو فى الاصل الهاجس الذى يخطر بالبال والمراد هنا محله ﴿من ايراد النظائر القرآنية﴾ فيزداد الوثوق بصحة التركيب المماثل لتلك النظائر ويتمكن فى النفس فضل تمكن ﴿والشواهد الشعرية﴾ والمراد عندهم بالشواهد الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد وبالامثلة الجزئيات المذكورة لايضاحها فالشواهد أخص ﴿وبعض ما اتفق فى المجالس النحوية﴾ من سؤال يتعلق بالاعراب وجواب عنه فاتيان المصنف مكان ذينك الامرين اللذين تجنبهما بهذه الامور التى ذكرها وان حصل بها تطويل فانه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الاعراب ولقد أجاد المصنف رضى الله تعالى عنه ﴿ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته﴾ اللطائف جمع لطيفة وهى من الكلام مادق معناه وخفى والمعارف الامور التى يحصل بها العرفان لكن المتبادر منها بحسب العرف الامور الحسنة النفيسة وفى هاتين السجعتين لزوم ما لا يلزم ﴿سميته بمغنى اللبيب عن كتب الاعاريب﴾ وهذا علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من الاشعار بالمدح ويكون لقبا واللبيب العاقل وكذا الاريب فلو قال مغنى الاريب لكان أحسن لاشتمال السجع حينئذ على لزوم

اللازم الى المفعول والمنهل بفتح الاول والثالث محل الشرب أو الماء الذى يورد منه والمنهل فى قول كعب * كانه منهل بالراح معلول * اسم مفعول من أنهله ينهله أرواه أولا والسائغ السهل الدخول فى الحلق وتصدر ترجع (قوله والعجب من مكى بن أبى طالب) هو مكى بن أبى طالب بن حموش بحاء مهملة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلثمائة وقيل سنة أربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا فى علوم القرآن والعربية توفى فى المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة (قوله والامر الثالث اعراب الواضحات كالمبتدا وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والعاطف والمعطوف) فى

مالا يلزم وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القيراطي رحمه الله تعالى يقرظ هذا الكتاب

جلا ابن هشام من أعاريبه لنا ✽ عروسا عليها غيره الدهر لا يبني وأبدى لأصحاب اللسان مصنفا ✽ يفدى بعين كلما حل في أذني ولقبه مغني اللبيب فأصبحوا ✽ وما منهم الا فقير الى المغني ﴿وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الاعراب ولمن استمسك منه بأوثق الاسباب﴾ يعني انه وضع كتابه هذا للمبتدئ والمنتهي لاشتماله على المسائل النافعة للناشئين في هذا الفن التي تدرك بسهولة والمباحث الغامضة التي لا يدركها الا من ارتقى فيه الى ذروة الكمال وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما ادعاه والاسباب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به الى غيره وكل منهما ممكن الارادة ههنا لكن الاول على سبيل الاستعارة ﴿ومن الله أستمد التوفيق والصواب الى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب﴾ الاستمداد طلب المدد والصواب خلاف الخطا والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة ويحظيني أي يجعلني ذا حظوة والجزيل العظيم والثواب الجزاء كالمثوب ﴿واياه أسأل أن يعصم القلم من الخطا والخلل والفهم من الزيغ والزلل﴾ ١٧ العصمة المنع والخطأ معروف والخلل الكلام الفاسد المضطرب والمراد ان يعصم القلم من كتابة هذين الامرين أي كتابة ما يدل عليهما والزيغ الميل والمراد هنا الميل عن جهة الصواب والزلل الخروج عما يراد الثبوت عليه ﴿انه أكرم مسؤل﴾ بواو واحدة في الخط وكان القياس ان يكتب بواوين احداهما الواو التي تسمل بها الهمزة والثانية واو مفعول وقد تقرر في علم الخط انه متى أدى القياس في المهموز وغيره الى اجتماع لينين نحو رؤس وداود حذف واحد ان لم يفتح الاول كقراه وقارئين وانما نبهنا على ذلك لكثرة وقوع الغلط في كتابة هذه الكلمة ﴿وأعظم مأمول﴾ أي مرجو من قولك أملته بتخفيف الميم اذا رجوته ٣ ى ل

﴿الباب الاول﴾ من الكتاب ﴿في تفسير المفردات﴾ أي تبيين معانيها التي وضعت تلك المفردات بازائها ﴿وذكر أحكامها﴾ كالحذف والاثبات والزيادة وغير ذلك ولما كان لفظ المفردات عاما ومراد المصنف به الخصوص أتى بما يبين مراده فقال ﴿وأعني﴾ بفتح الهمزة أي أقصد ﴿بالمفردات الحروف﴾ وهي الكلمات التي لا تدل الا على معنى في غيرها ﴿و﴾ أعني أيضا بالمفردات ﴿ما تضمن معناها﴾ أي معنى الحروف ﴿من الاسماء﴾ التي ليست بظروف كأي ومن وما ﴿والظروف﴾ كاذ واذا ومتى فتظهر بما قدرناه جعل الظروف قسيمة للاسماء وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في تضمن العائد على ما ومن بيانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبيينها بالاسماء والظروف لكن اعادة الضمير مفردا مذكرا للفظها ﴿فانها﴾ أي المفردات المذكورة هي ﴿المحتاجة الى ذلك﴾ الذي تقدم ذكره من تفسير المعاني وذكر الاحكام والفاء لمجرد السببية ﴿وقد رتبتها﴾ أي المفردات التي عنيتها ﴿على حروف﴾ الخط ﴿المعجم﴾ أي الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط تقول أعجمت الحرف اذا نقطته والمراد بهذه الحروف حروف الهجاء التي تتركب منها الالفاظ ولا يخفى ان النقط انما هو في

الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له أصلا وأقول لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك لانه لا يكون الا حرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجر بالاضافة قلت انما يقولون في هذا مضافا ومضافا اليه لا جارا ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبني والحوفي بضم الحاء المهملة وسكون الواو وهو أبو الحسن علي بن ابراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا النخلة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر وهو العمل الذي قصبته مدينة بلبيس وريفه تسمى حوفا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الادفوي وغيره وصنف اعراب القرآن وغيره توفي في ذي الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة والخطل بالخاء المعجمة والطاء المهملة المفتوحتين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا بأس بذكر شئ من ترجمة المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النحو والتصريف عن ابن المرحل وغيره والقرآن عن المشهدي وغيره ولم يأخذ عن أبي حيان غير انه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى وتوفي في ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما محب الدين وكانت وفاته سنة تسع وتسعين وسبعمائة والآخر عبد الرحمن

﴿الباب الاول﴾

(قوله وقد رتبتها على حروف المعجم) في الصحاح والعجم النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان يقال

بعضها فاطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب قال الجوهري وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مثل المخرج والمدخل قال التفتازاني وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة العجمة وذلك بالنقط قلت انما يتم اذا كان جعله الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه الكلمة ﴿ليسهل﴾ متعلق بالفعل من رتبتها ومعنى ﴿تناولها﴾ أخذها تقول تناولته كذا فتناوله أي أخذه وهو مخصوص بالاجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك الامور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة ﴿وربما ذكرت﴾ على سبيل القلة ﴿اسماء غير تلك﴾ التي عنيتها أولا وهي ما ليس متضمنا لمعنى الحروف ولا ظرفا ككل وكلا وكلتا ﴿و﴾ ربما ذكرت أيضا ﴿أفعالا﴾ كحاشا وخلا وعدا وانما لم يصف الافعال كما وصف الاسماء بكونها غير تلك لان الافعال لم تدخل في تلك المفردات التي عناها أولا حتى يقول وافعالا غير تلك ﴿لمسيس الحاجة الى شرحها﴾ أي شرح الاسماء التي لم تتقدم ارادتها والافعال وقد يقال مقتضى قوله أولا فانها المحتاجة الى ذلك ان لا يثبت لغيرها احتياج الى ذلك لضرورة الحصر وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتنافى الكلامان وجوابه ان الحصر في الاول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس ﴿حرف الالف﴾ أي الحرف الذي هو الالف فالاضافة بيانية والمراد به الهمزة وانما عبر عنها بالالف نظرا الى انها تصور في الخط كذلك واما الالف المراد به الحرف الهوائي الممتنع الابتداء به فسيذكره المصنف تاليا لحرف الواو ثم المذكور في هذا الحرف المراد به الهمزة كلمات منها ما هو حرف واحد هو الالف ومنها ما هو فوق ذلك واوله ألف ﴿الالف ١٨ المفردة تأتي﴾ بتاء التأنيث لاسناده الى ضمير المؤنث ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز لكن الاول أولى لانه انث أولا بقوله المفردة فالتأنيث ثانيا لغرض المناسبة ﴿على وجهين﴾ أي طريقين تقول هذا وجه الكلام أي طريقه المقصودة منه ﴿أحدهما أن تكون﴾ بتاء التأنيث ﴿حرفا ينادى به القريب﴾ والاخبار عن الهمزة بانها حرف للنداء كالاخبار في قولك زيد قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى الهمزة وهو آ من قولك آزيد مثلا حرف نداء وهذا كقولهم بجزء الباء حرف جر والواو حرف عطف أو يقال هو على تقدير مضاف حذف لظهور المراد والمعنى اسم حرف ينادى به والباء اسم حرف جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو بهذه المثابة والامر فيه سهل وانما نبهنا عليه لان الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله تعالى قدح في عبارة القوم وادعى أنها غير محررة ذكر ذلك في شرح التلخيص وينادى مبني للمفعول والقريب نائب عن الفاعل ولو جعل الفعل مبنيا للفاعل المخاطب والخطاب لكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على انه مفعول به لصح قيل والسر في كونها وضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى مده وهو يحصل بان يكون آخره ألفا والمعنيان منتفيان من الهمزة فجعلت لنداء القريب ﴿كقوله﴾ أي قول امرئ القيس وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له فان قلت قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها أي الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل جهل القائل بيقين قلت هذه لا تدفع جواز الاضمار نظرا الى شهرة القائل كما ظنه الشيخ سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور النسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا وما نحن فيه من هذا القبيل ﴿أفاطم مهلا بعض هذا التدلل﴾ وان كنت قد أزمعت صرمي فاجملي وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان وكذا جزؤه الاول وهو مقفى بمعنى ان عروضه جاءت على وفق ضربه وزنة ورويا من غير اخراج للعروض عن

أعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى أي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل أي من شأن هذه الحروف ان تعجم انتهى قال التفتازاني في حاشية الكشاف بعد ما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام أي ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمزة للسلب مقيسا أو مسموعا في هذه الكلمة انتهى وأقول يمكن ان يكون في قول التفتازاني وقد يقال ايماء الى ما في الشرح

﴿حرف الالف﴾

الالف المفردة (قوله أفاطم مهلا بعض هذا التدلل) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس

وزنه المعهود وأكثر ما تكون التقفية فى مطالع القصيدة وقد تأتى فى أثنائها عند الخروج من غرض الى غرض كما وقع هنا فان امرأ القيس استعمل التقفية فى أول قصيدته حيث قال قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل ثم قفى هنا بعد أبيات مرت له والاصل أفاطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على فتحها جريا على اللغة الفصحى وهى لغة من ينوى المحذوف مهلا مفعول مطلق كامهالا الا انه حذف زائده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا فبعض منصوب به لان الفعل الذى جعل المصدر بدلا منه على الاصح كما صرح به ابن مالك فى التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالفعل المحذوف أى امهلى بعض هذا التدلل أى أخريه عنا هذا الوقت والتدلل بدال مهملة التغنج والازماع الاجماع وتصميم العزم عليه قال الجوهرى تقول أزمعت الامر ولا تقول أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعته وأجمعت عليه والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه اذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطيعة والاجمال الاحسان فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرينة الصارفة الى ذلك ألا ترى الى قوله فى هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيرى وأرخى زمامه * ولا تبعدينى عن جناك المعلل المراد بعنيزة المشار اليها هنا هى فاطمة المناداة فى قوله أفاطم مهلا البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة الهودج ومرجلى أى مصيرى راجلا لعقرك ظهر بعيرى والغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة 19 على وزن الرغيف رحل يسند به

عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجملى كذا فى الشرح وفى المعلقات صرمى بالاضافة الى ياء المتكلم وفاطم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان ينوى المحذوف وهى فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا بمعنى امهلى وأصله امهالا مصدر أمهل حذف زائداه وجعل بدلا عن التلفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره امهلى وقيل اتركى والتدلل بالمهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وازمعت بالزاى والعين المهملة قال الخليل ازمعت على أمر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائى يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشئ اذا قطعته وبضمها اسم للقطيعة والاجمال الاحسان وفى الشرح والمعين لحمل النداء هنا على القريب القرينة وهى ظاهرة وأقول هى خطابه عقيب النداء لصاحبته بالمعاتبة فان مثله لا يصدر الا بين متخاطبين يكون أحدهما قريبا من الآخر (قوله وهذا خرق لاجماعهم) وذلك

الهودج للنساء والجنى ما يجنى أى يقتطف من الثمرة عبر به هنا عن اللذة التى ينالها من هذه المرأة على طريق الاستعارة والمعلل ترشيح اذ التعليل جنى الثمرة مرة بعد أخرى ﴿ونقل ابن الخباز﴾ بخاء معجمة وزاى وهو شارح ألفية ابن معطى ﴿عن شيخه انه﴾ أى هذا الحرف الذى هو أحد أحرف النداء ﴿للمتوسط﴾ أى لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد ﴿وان﴾ الحرف ﴿الذى﴾ وضع ﴿للقريب﴾ أى لنداء القريب هو ﴿يا﴾ دون غيره من أحرف النداء ﴿وهذا﴾ الكلام المنقول عن الشيخ ﴿خرق لاجماعهم﴾ أى لاجماع النحاة من وجهين الاول دعوى ان الهمزة للمتوسط وانما هى عندهم لنداء القريب فقط والثانى كون القريب لم يوضع لندائه غير يا والقدح بخرق اجماع النحاة مبنى على ان اجماعهم فى الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ووقع لبعض العلماء تردد فيه وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق لغرض المبالغة فى التشنيع وتأويله بذو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر الشيخ عبد القاهر فى قولها * فانما هى اقبال وادبار * انه لا مجاز فى شئ من الطرفين وانما المجاز فى الاسناد نفسه حيث جعلت كأنها تجسمت من الاقبال والادبار قال ولو قلنا المراد ذات اقبال وادبار خرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول ﴿و﴾ الوجه ﴿الثانى﴾ من وجهى الالف المفردة ﴿أن تكون﴾ هى ﴿للاستفهام وحقيقته طلب الفهم﴾ ولو قيل طلب الافهام لكان له وجه اذ لا يطلب من المستفهم الا ما يمكن أن يفعله وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الافهام هو المطلوب منه وغايته أن يكون الاستفعال أخذ من المزيد وليس ببدع وقد تقدمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف فى الديباجة ومعضلات يستشكلها الطلاب وفى كلام الجوهرى اشارة الى ذلك فانه قال واستفهمنى الشئ وأفهمته وقد يجاب بان المطلوب الحقيقى فى الاستفهام هو الفهم والافهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض بنحو افهم فان حقيقته طلب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلبه الفهم وذلك لان

الطالب مصدر أضيف الى المفعول فلابد له من فاعل والاصل وحقيقة الاستفهام طلب الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنها لام التعريف على رأى الكوفيين أو تقول هى للعهد والتعريف اللامى قائم مقام التعريف الاضافى من غير حذف وتعويض فالمعهود هو فاعل الطلب فاذن لا يرد النقض فافهم فانه وان كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب ﴿نحو﴾ همزة ﴿أزيد قائم﴾ برفع نحو على انه خبر مبتدا محذوف أى هو نحو كذا او بنصبه على تقدير فعل أى أعنى مثلا وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أى فى نحو كذا قلت وليس ذلك بقياس فى مثل هذا الموضع فلا ينبغى التخريج عليه ﴿وقد أجيز الوجهان﴾ وهما كون الهمزة للنداء وكونها للاستفهام ﴿فى قراءة الحرميين﴾ نافع المدنى وابن كثير المكى قوله تعالى فى سورة ٢٠ الزمر ﴿أمن﴾ بميم واحدة خفيفة ﴿هو قانت﴾ أى قائم بوظائف العبادات ﴿آناء الليل﴾ أى ساعاته واحدها انو بكسر الهمزة وسكون النون أى كحمل قلت وليست هذه القراءة مختصة بالحرميين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأ بها حمزة أيضا ﴿وكون الهمزة فيه﴾ أى فى هذا الكلام ﴿للنداء هو قول الفراء﴾ من الكوفيين ﴿ويبعده﴾ اما من الابعاد أو من التبعيد والثانى أولى لمناسبة قوله بعد ويقربه فانه من التقريب ﴿انه ليس فى التنزيل نداء بغير يا﴾ هذا فاعل الفعل من يبعده أى ويبعد قول الفراء انتفاء وقوع نداء بغير يا فجعل الهمزة هنا للنداء حمل على مالم يقع له نظير فى القرآن مع امكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من عاصر المصنف الابعاد بمجرد ماذكر لا يظهر فكم فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد كضيزى والزبانية والعهن قلت هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخر كالهمزة فى الآية حيث ترددت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وان تجعل للنداء ولا نظير له فيه فاين هذا من ضيزى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجويز الوجهين لكنه أبعد وجه النداء بانه أجنبى من معنى الآيات قبله وبعده قلت وفيه نظر لان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبى صلى الله عليه وسلم وكذا هو المخاطب بقوله قل يا عبادى وقوله قل انى أمرت أن أعبد الله وقوله قل انى أخاف ان عصيت ربى وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم فما بعد الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبى عنها ﴿ويقربه﴾ أى قول الفراء شيآن الاول ﴿سلامته من دعوى المجاز﴾ اللازم على جعل الهمزة للاستفهام

انهم اتفقوا على ان الهمزة لنداء القريب واتفقوا على ان نداء القريب ليس منحصرا فى يا (قوله فى قراءة الحرميين) أمن هو قانت المراد بالحرميين نافع وابن كثير وقراءتهما فى هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية فى تفسيره بعد ان صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة فى الآية للاستفهام التقريرى والوجه الثانى ان يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف وكانه يقول أصحاب هذه الاوصاف قل هل يستوى قال وهذا معنى صحيح الا انه أجنبى عن معنى الآيات قبله و بعده وفى التعليق وفيه نظر فان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهى قل تمتع هو النبى صلى الله عليه وسلم وكذا المخاطب بقل يا عبادى و بقل انى أمرت ولاشك ان الصفات المذكورة فى قوله أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن حملها النبى صلى الله عليه وسلم بل هو الاجدر بها فما قبل الآية وما بعدها مناسب لها لا أجنبى عنها (وأقول) مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظرا فيما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الهمزة للنداء أجنبى عما قبلها وما بعدها انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير ان يكون لموصوف معين هو النبى صلى الله عليه وسلم المخاطب بما قبل الآية و بما بعدها فوجه آخر ليس فى كلام ابن عطية تعرض له (قوله و يبعده انه ليس فى التنزيل نداء بغير يا) قال ابن الصائغ الابعاد بمجرد هذا لا يظهر فكم فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد نحو ضيزى الزبانية العهن نعم لو اردف ذلك بان النداء بالهمزة فى كلام العرب قليل لاتجه ولكان به غنية انتهى وفى الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لاحدهما نظير فى القرآن دون الآخر وأقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما فى القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لاحدهما و وردت فيه للآخر لان قوله لاحد المعنيين نظير فى القرآن دون الآخر غير مطابق لما نحن فيه لان لكل من الاستفهام ونداء القريب نظيرا فى القرآن اللهم الا ان يريد لاحد المعنيين معبرا عنه بتلك الكلمة نظير فى القرآن وليس للآخر معبرا عنه

﴿اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته﴾ ضرورة انه يستلزم الجهل بالمستفهم عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لا شك ان الاستفهام طلب الفهم ولكن هل هو طلب فهم المستفهم أو وقوع فهم من لم يفهم كائنا من كان فاذا قال من يعلم قيام زيد لعمرو بحضور بكر الذى لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طلب من المخاطب الفهم أعنى فهم بكر واذا كان كذلك فلا بدع فى صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة فى القرآن على حقيقتها بناء على ان طلب الفهم مصروف الى غير المستفهم كما فى قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار عيسى عليه السلام فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الايمان والاسلام والاحسان حيث قال ما الايمان قال الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاحسان قال ان تعبد الله كأنك تراه وفى آخر الحديث ثم أدبر فقال ردوه فلم يروا شيأ فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليجيب بما أجاب فيفهم الحاضرون ويتعلموا دينهم ٢١ ولم يكن غرضه طلب فهم نفسه بل فهم غيره ممن يسمع الجواب وهو على هذا استفهام حقيقى ﴿و﴾ الثانى سلامته ﴿من دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر أى المخاطب بقوله﴾ أى بحكى قوله ﴿قل تمتع بكفرك قليلا﴾ ولو جعل القانت غير القانت كافرا كان أو عاصيا لكان حسنا فانه ذكر أولا مقابل القانت باعتبار القسمين اما الكافر فصريحا وأما غير المخلص وتلويحا ﴿فحذف شيآن معادل الهمزة﴾ وهو أم ﴿والخبر﴾ وهو خير بل ثلاثة أشياء هذان الامران ومعادل مدخول الهمزة وهو ما دخلت عليه أم وهذا أليق بتقرير كثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح فى ان أم المقدرة متصلة وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون للانكار وسيأتى الكلام فيه ﴿ونظيره﴾ أى نظير هذا الكلام ﴿فى حذف المعادل﴾ وهذا طرف لغو يتعلق بنظير ﴿قول أبى ذؤيب الهذلى﴾ ذؤيب بهمزة بعد ذال معجمة تصغير ذئب ﴿دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها﴾ وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان ﴿تقديره﴾ أى تقدير المعادل المحذوف ﴿أم غى﴾ فأم معادلة للهمزة فى أرشد وما بعد أم وهو غى معادل لما بعد الهمزة وهو رشد وضمير المؤنث من اليها وطلابها عائد الى المحبوبة وانى لامره سميع حال من القلب أو معترضة والرشد بضم الراء واسكان الشين المعجمة خلاف الغى والطلاب مصدر طالب بمعنى طلب نحو خادع بمعنى خدع ووجه العدول عن المجرد الى المزيد قصد المبالغة لان المفاعلة فى الاصل للغالبة والفاعل متى غولب فى الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوى داعيته الى تحصيله فيجىء أبلغ وأقوى واللام فى لامره للتقوية وتقديم المعمول لارادة الحصر أى انى أسمع أمره لا أمر غيره والفعلية الاخيرة معطوفة على الاولى والاستفهامية فى محل

بها نظير فيه فانه حينئذ يطابق (قوله اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) فى الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكى وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامى وأما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما فى قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار عيسى عليه السلام فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فيه نظر اما أولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم ليس معناه طلب الفهم مطلقا سواء أكان للطالب أو لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال التفتازانى) فى المطول فى باب الانشاء وأنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكنا أولا الثانى التمنى والاول ان كان المطلوب به حصول أمر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول أمر فى الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى وان كان ثبوته فان كان بأحد حروف النداء فهو النداء والا فالامر فأنت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر فى ذهن الطالب وأما ثانيا فلان المعنى الحقيقى للفظ يقصد منه أولا وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها ثانيا وبواسطة الاقرار لا أولا وبلا واسطة (قوله اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر) أى المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك فى

نصب على انها مفعول أدرى وهو معلق عن العمل والمعنى ان قلبه دعاه الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجهل حقيقة الحال فى ذلك الطلب أرشد هو أم غى وقد كرر المصنف انشاء هذا البيت بتمامه فى أثناء الكلام على أم حيث قال مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلى وأنشده وكرر أيضا انشاد بعضه وهو فما أدرى أرشد طلابها فى أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف ﴿ونظيره﴾ أى نظير تركيب تلك الآية ﴿فى مجىء الخبر كلمة خير واقعة قبل أم﴾ آية فصلت ﴿أفمن يلقى فى النار خير أمن يأتى آمنا يوم القيامة﴾ لكن الخبر فى هذا مذكور وفى تلك مقدر ﴿ولك ان تقول﴾ والخطاب هنا لكل من يصلح ان يخاطب لا لمعين شخص ﴿لا حاجة فى البيت﴾ المذكور ﴿الى تقدير معادل لصحة قولك ما أدرى هل رشد طلابها﴾ يعنى ان الهمزة فى البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يمتنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لان يكون تصوريا مع فرض كونه تصديقيا هذا خلف ﴿وامتناع﴾ أى ولامتناع ﴿ان يؤتى لها بمعادل﴾ لان الاتيان به يقتضى ان يكون الاستفهام ٢٢ مصروفا الطلب به مسندا أو مسندا اليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب التصور وهى لا تستعمل الا لطلب التصديق قلت وهذا منتقض بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضى الله عنهما هل تزوجت بكرا أم ثيبا ساقه البخارى بهذا النص فى كتاب الجهاد فى باب استئذان الرجل الامام قال ابن مالك فى التوضيح فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين فتكون أم بعدها متصلة غير منقطعة لان استفهام النبى صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا أو ثيبا فطلب فيه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باى فالموضع اذا موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل وثبت بذلك ان أم المتصلة تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة قلت وقد يعترض بانا لا نسلم اتصالها فى الحديث لجواز ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل أتزوجت ثيبا ﴿وكذا لا حاجة فى الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كمن ليس كذلك﴾ ويخرج حينئذ عن ان يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف اذ المعنى مع كون التقدير أمن هو قانت آناء الليل كمن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج الى تقدير المعادل قلت ولو جعل المصنف المقدر لفظ كغيره كما فعل الزمخشرى لكان أولى تقليلا للمحذوف ما أمكن فان قلت قد يرجح تقدير المعادل فى الآية بموافقته للقراءة الاخرى وهى أمّن هو قانت مشددة الميم بادخال أم على من والتقدير أغير القانت خير أم من هو قانت قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكورة منقطعة أى بل أمن هو قانت كغيره والاضراب هنا حسن الموقع كانه بعد ما لخص الموجب لان يخص الله تعالى بالعبادة واخلاص الدين له قيل دع بيان الموجب وسلهم هل من شكر وبه وقام بوظائف العبودية له كمن غمط نعمه وآثر الاشراك على التوحيد ومعنى الاستفهام على قراءتى التخفيف والتشديد التبكيت

التعليق وفى هذا التقدير تقرير لان أم متصلة وقد صرح فى الكلام على أم انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام فى الآية مجازى كما سبق انتهى وأقول سيأتى لنا هنالك ما يحقق ان مراده ان أم المتصلة المسبوقة بهمزة لا للتسوية قد تكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقى لان الهمزة معها انما للاستفهام الحقيقى واعلم ان الصواب فى عبارة المصنف ان يقول أى المخاطب بتمتع بكفرك (قوله ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل فى البيت) وذلك بأن تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصور (قوله وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل لانها لا تكون الا لطلب التصديق) وفى الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعنى فى حديث جابر بن عبد الله الذى ساقه البخارى فى كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا أم ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيأتى المعادل فيتأتى النقض كما ذكرت لكن لقائل ان يمنع اتصال أم فى هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم أولا ثم أضرب واستفهم ثانيا فالتقدير بل أتزوجت ثيبا وحينئذ فلا نقض انتهى وأقول الدليل على كون أم فى الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازانى عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمرو ولان المفرد بعد أم دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك فى كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبى صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه بأى فالموضع اذا موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن النقض ان

الاتيان

﴿وقد قالوا فى قوله تعالى أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير﴾ أحد شيئين اما ﴿كمن ليس كذلك أو لم يوحدوه﴾ وهمزة ان من قوله ان التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم وهو سائغ تقول مثلا قال أبو حنيفة هذا الحكم أى اعتقده ورآه وتقول أيضا قال فلان بكذا أى جزم به فالفتح على الاول كما فى عرفت ان زيدا فاضل وعلى الثانى كما فى قولك جزمت بان عمرا قائم لكن حذف الجار ويحتمل أن يكون القول بمعناه المشهور فتكسر همزة ان على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ المحكى بعينه منهم ولسنا على يقين منه فان ثبت انهم قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكى عنهم على هذا الوجه لم تتعين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم ولا يخل ذلك بالغرض اذ المقصود الاعلام بانهم جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء فتحت أو كسرت ويحتمل ان يقال يجوز الكسر وان لم يتحقق صدور المحكى بعينه منهم بناء على صرف الحكاية الى المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قائم وقصدت الحكاية بالمعنى فيجوز لك اذن ان تقول قال فلان لزيد قائم أى قال معنى هذا اللفظ وهو ان زيدا قائم فمؤدى العبارتين واحد وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية فى الحكم الرابع الذى اختصت به الالف عن بقية أدوات الاستفهام وهو تمام التصور حيث قال واما الثانى فلانه غير ممكن فى نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت * واعلم ان فى الآية سؤالين أحدهما انها سيقت مساق الاحتجاج ٢٣ على المشركين فى اشراكهم بالله فما وجه ارتباط الكلام بما قبله وتفرعه عليه ليصح موقع الفاء وجوابه انه لما ذكر بل لله الامر جميعا أى ليس لاحد منه شئ يضل من يشاء ويهدى من يشاء ويصيب الكافرين بما أراد من القوارع ويملى لهم ثم يأخذهم قيل افالله الذى هذه أفعاله القائم على كل نفس بما كسبت كشركائهم الذين لا يملكون لهم ضرا ولا نفعا حتى يكفروا به وبآياته ويعرضوا عن توحيده السؤال الثانى لم عدل عن الاسم الصريح الى الموصول وجوابه ان ذلك لقصد التفخيم بواسطة الابهام الذى يتضمنه الموصول مع تحقيق ان القيام كائن وانهم عارفون به محققون منه ما تدهش له الالباب ﴿ويكون﴾ مدخول الواو من قوله تعالى ﴿وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثانى﴾ وقد صرح به الزمخشرى فى الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبرا للمبتدا ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له وهو الله الذى يستحق العبادة وحده شركاء هذا كلامه وفيه اقامة الظاهر مقام المضمر الراجع الى من دلالة على أنهم أثبتوا الشركاء للاله الحق الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص ولهذا أتى بالاسم الجامع لمعانى الاسماء الحسنى كلها وهو الله وانظر لم لا يجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر فى الاول وهو كمن ليس كذلك فانه مقدر بجملة على رأى الاكثرين فان قلت لعلهم رأوا وجهه ان الهمزة للانكار الابطالى وهو غير متات فى العطف اذ اشراكهم ثابت لا يتطرق الى وقوعه ابطال قلت لا يتعين جعل الانكار ابطاليا حتى يرتكب اذ يجوز ان يكون توبيخيا بمعنى لا ينبغى ان يكون وذلك ان مضمون الاولى على هذا التقدير هو اعتقادهم ان القائم على كل نفس بما كسبت مماثل لمن ليس كذلك وهذا لا ينبغى ان يقع ومضمون الثانية اثباتهم لله سبحانه وتعالى شركاء وهذا أيضا مما لا ينبغى ان يكون وقد رأيت لبعض العصريين من أهل الشام ان العلة فى امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقولهم كمن ليس

الاتيان لهل بها دل وان ثبت نادر والنادر فى حكم العدم (**قوله** وقد قالوا فى قوله تعالى أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك أو لم يوحدوه ويكون وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثانى) هذا التقدير الثانى صرح به صاحب الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر المبتدا ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله أفمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له وهو الله الذى يستحق العبادة وحده شركاء قال أبو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمر فى قوله وجعلوا لله أى وجعلوا له وفيه حذف الخبر غير المقابل وأكثر ما جاء هذا فى الخبر المقابل وأقول وضع الظاهر هنا موضع المضمر له نكتة وهى الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركاء لله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة وحده وفى الشرح ولم يلح لى وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثانى دون الاول وأقول لاح لى أنا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التى هى شرط فى قبول العطف بالواو فى التقدير الثانى وعدم حصولها فى التقدير الاول قال أهل المعانى فى نحو زيد يكتب ويشعر مقبول للمناسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطى ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر وعابوا على أبى تمام قوله

لا والذى هو عالم ان النوى * صبر وان أبا الحسين كريم

كذلك هي ان ليس انفى الحال وجملوا الماضى فلا يحسن العطف عليه الا النكتة قلت وهو غلط اذ الجملة المصدرة بليس صلة لا خبر والعطف انما هو على الخبر لا على الصلة ﴿وقالوا التقدير في قوله تعالى﴾ في سورة الزمر ﴿أفمن يتقي بوجهه﴾ وهو أعز اعضائه الذي كان يتقي المخاوف بغيره وقاية له فصار حيث ألقي في النار مغلولة يداه الى عنقه يتقي بوجهه ﴿سوء العذاب﴾ أي شدته ﴿يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة﴾ وقدره الزمخشري بقوله كمن أمن من العذاب والظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدر فلا معنى حينئذ لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر هذا المبتدا محذوفا أي التقدير ثابت فدل ذلك على ان ثم مقدرا مفسرا بقوله كمن ينعم فلادخال حرف التفسير حينئذ موقع ﴿و﴾ قالوا أيضا ﴿في قوله تعالى﴾ في سورة فاطر ﴿أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا﴾ التقدير ﴿كمن هداه الله﴾ واغا صار والى التقدير لان من مبتدأ وهي اما موصولة أو شرطية ومدخول الفاء من قوله فرآه حسنا معطوف على زين له سوء عمله داخل في حكم الصلة أو الشرط فيلزم المصير الى تقدير خبر أو جزاء يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام فيجوز أن يكون التقدير كمن هداه الله ﴿بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء﴾ والهمزة على هذا لانكار التساوي والمحذوف خبر قطعا ومن موصولة ﴿أو التقدير ذهبت نفسك عليهم حسرة﴾ باعادة ضمير الجماعة على من باعتبار معناها والهمزة على هذا لانكار التحسر المذكور والمحذوف اما خبر ومن موصولة أو جزاء ومن شرطية وقدروا هذا المحذوف ﴿بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات﴾ والفاء من فلا تذهب للسببية فان ما تقدمه سبب للنهي عن التحسر ٢٤ وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا ومنع الزمخشري تعلقها بحسرات قال لان صلة المصدر لا تتقدم عليه قلت وفيه كلام ستقف عليه ان شاء الله تعالى في الباب الثالث وحسرات مفعول له أي لا تهلك نفسك لاجل الحسرات وفي جمعها اشعار بتضاعف اغتمامه على أحوالهم وكثرة مساوي أفعالهم المقتضية للتأسف عليهم فان قلت كيف عدل المصنف عن الجمع الى الافراد وهو مفوت لهذه النكتة قلت وقع نظيره لصاحب المفتاح واعتذر عنه خبر الشريف الجرجاني بقوله وقال حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار أي ما كان ينبغي أن يكون منك تحسر ما اذ لا ينفع ولا يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ما أنت عليهم بوكيل وقد كرر المصنف تلاوة هذه الآية في النوع السادس من الجهة السادسة من الباب الخامس حيث قال وقول بدر الدين بن مالك في قوله تعالى أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو كمن هداه الله بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة الى هنا كلام المصنف وفيه بحث ستراه ان شاء الله تعالى عند اقتضاء النوبة اليه ﴿وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا﴾ بناء حذف المفعول ورفع المبتدا على انه نائب عن الفاعل وهذا ﴿على العكس مما نحن﴾ أي مما كلامنا ﴿فيه وهو قوله﴾ في سورة القتال ﴿كمن هو خالد في النار وسقوا ماء حميما أي أفمن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد في النار﴾ وسقوا ماء حميما فقطع امعاءهم وهذا الذي قاله المصنف في الآية ليس متعينا لجواز أن يكون كمن هو خالد في النار بدلا من كمن زين له سوء عمله في قوله تعالى أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم ويكون قوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر لذة للشاربين وأنهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم معترضا بين البدل والمبدل منه ويجوز أيضا أن يكون كمن هو خالد في النار خبر مثل الجنة على حذف مضاف تتم به المعادلة وتصح المقابلة والتقدير أمثل ساكن كمثل من هو خالد أو التقدير أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد في النار وهو كلام في صورة

وقالوا الا مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين حتى يعطف أحدهما على الآخر بالواو (قوله وقالوا التقدير في قوله تعالى أفمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كمن ينعم في الجنة) قدّره ابن عطية كالمنعمين وقدّره الزمخشري كمن أمن العذاب وقدّره الجرجاني كمن لا تصيبه العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي هو بمعنى المقدّر فلا معنى اذا لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر المقدّر محذوف أي ثابت وذلك يدل على ان ثم مقدّرا فسر بقوله كمن ينعم في الجنة انتهى وأقول مثل هذا التركيب أعني ادخال حرف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين (قوله وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن هو خالد في النار) ذكر الكشاف وغيره ثلاثة أوجه في قوله تعالى كمن هو خالد في النار أحدها أن يكون

الاثبات ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله وفائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين التمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم ﴿وجاآ﴾ أي المبتدأ والخبر ﴿مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى﴾ في سورة الانعام ﴿أومن كان ميتا فأحييناه﴾ أي ضالا فهديناه ﴿وجعلنا له نورا يمشي به في الناس﴾ والمراد به اليقين والحكمة ﴿كمن مثله﴾ أي كالكافر الذي صفته ﴿في الظلمات ليس بخارج منها﴾ قال الزمخشري كمن صفته هذه وهي قوله في الظلمات ليس بخارج منها يعني ان هذه الجملة كما هي تقع صفة

للكافر في قولك مررت برجل في الظلمات ليس بخارج منها خابط فيها لا ينفك عنها ولا يتخلص منها فاذا قلت صفته في الظلمات ليس بخارج منها فمعناه انه اذا تم وصفه بهذه العبارة فهو مبتدأ وخبر أي صفته هذا اللفظ ﴿وكذا﴾ جاآ مصرحا بهما على الاصل في قوله تعالى في سورة القتال ﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾ أي حجة وبرهان من عنده والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿كمن زين له سوء عمله﴾ وعداية الله ورسوله والمراد أهل مكة ﴿والالف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت﴾ دون بقية الادوات الاستفهامية ﴿بأحكام﴾ لا تثبت لغيرها من تلك الادوات وكان الصواب أو الاولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام لما ستراه قريبا ﴿أحدها جواز حذفها﴾ مفردة عما تدخل عليه والا فغيرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال ﴿سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة﴾ المخزومي ولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذكر ذلك يقول ان حق رفع وان باطل وضع ﴿بدا لي منها معصم حين جمرت * وكف خضيب زينت ببنان﴾ فلما التقينا بالثنية سلمت * ونازعني البغل اللعين عناني ﴿فوالله ما أدري وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر أم بثمان﴾ أراد أبسبع ﴿المعصم﴾ بكسر الميم

خبر المبتدأ المحذوف كما ذكره المصنف وثانيها أن يكون بدلا من كمن زين له سوء عمله وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لانكاره المساواة بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر أي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها أن يكون خبر المثل الجنة وتقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في النار فهو من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه فانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما يذكره المصنف من آية أو غيرها بعد ذكر حكم مثالا له لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتماله غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذاكرا له فانه ينفعك في الجواب عن تشنيعات كثيرة (قوله ولهذا خصت بأحكام) أي ولكون الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين أدواته بأحكام لا توجد تلك الاحكام في غيرها من أدواته فالباء داخلة على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء بآخر هو قصره على الآخر لان معناه جعله بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به فاما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار حقيقة واما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن فيه أخرى فيقال في نخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مخصصا اياها بك وفي الشرح يعني أي المصنف ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب أو الاولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما ستراه قريبا انتهى وأقول يريد بالصواب ما نقله عن بهاء الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشائع العربي دخولها في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الاحكام ثابتة للهمزة منفية عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الاحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت للمذكور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الاحكام هو الصواب أو الاولى (قوله بدا لي منها معصم الخ) ذكر ابن يعيش بين هذين البيتين بيتا وهو ولما التقينا بالثنية

وفتح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجمرت رمت جمرات المناسك والكف مؤنثة ولهذا أنث الضمير العائد اليها من زينت وخضيب بمعنى مخضوبة اما بالحناء أو غير ذلك مما يتزين به النساء والبنان أطراف الاصابع والثنية طريق العقبة وان كنت داريا جملة معترضة بين أدري ومعموله المعلق هو عنه وهو بسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصواحبها ويروى رمينا بألف بعد النون ومعناه ظاهر والجمر جمرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية مابدا له من محاسن هذه المرأة عند رميها الجمرات فلم يدر مع كونه من أهل الدراية أبسبع حصيات رمين أم بثمان ﴿أم لم تنقدم﴾ أي الالف على أم ﴿كقول الكميت﴾ بصيغة المصغير ٢٦ ﴿طربت وماشوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب﴾ وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت ومدحهم والتألم لما اتفق لهم من مصائب الدنيا وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور والظاهر انه استعمله في مطلق الخفة يقول حصلت لي خفة لكن لا لأجل شوق الى النساء ولا لأجل لعب وانما حصلت للحاق المحن بأهل بيت النبوة قال المصنف ﴿أراد أو ذو الشيب يلعب﴾ وهو استئناف على تقدير سؤال كأنه قيل ولم لا تلعب فقال أوذو الشيب يلعب على جهة الانكار فأشار الى علة عدم اللعب وهي كونه ذا شيب ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة أي وذو الشيب لا يلعب ﴿واختلف في قول عمر بن أبي ربيعة ثم قالوا تحبها قلت بهرا * عدد القطر والحصى والتراب﴾ فقيل أراد أتحبها﴾ فهو كلام انشائي حذف منه همزة الاستفهام فيكون من قبيل ما نحن فيه ﴿وقيل انه خبر أي أنت تحبها﴾ بكسر همزة ان على الحكاية وبفتحها على ان القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم كما مر وتقدير المصنف لانت ليس على انه محتاج اليه بحسب الصناعة وانما هو لتحقيق كون الكلام خبرا لا انشاء ﴿ومعنى قلت بهرا﴾ بفتح الموحدة واسكان الهاء وراء مهملة ﴿قلت أحبها حبا بهرني بهرا أي غلبني غلبة﴾ فهو معمول مطلق حذف عامله جوازا والجملة صفة موصوف محذوف على ماقدره وقد يقال لا حاجة الى هذا التقدير اذ يمكن ان تقدر بهرني حبها بهرا وهو محصل للمقصود من الاخبار بكونه يحبها وهو أولى تقليلا للمحذوف ما أمكن ﴿وقيل معناه عجبا﴾ وبهذا جزم في الصحاح وانشد البيت شاهدا على ذلك ﴿وقال﴾ أبو الطيب ﴿المتنبي أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا * والبين جار على ضعفي وما عدلا﴾ أحيا فعل مضارع

سلمت * ونازعني البغل اللعين عناني والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجمرت رمت جمار المناسك قال في الصحاح والجمرة واحدة جمرات المناسك وهي ثلاث جمرات يرمين بالجمار والجمرة الحصاة والبنان أطراف الاصابع (قوله طربت وماشوقا الخ) هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة تصيب الانسان لشدة حزن أو سرور (قوله أراد أوذو الشيب يلعب) في الشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهدا على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النفي لقرينة أي وذو الشيب لا يلعب انتهى وأقول ان المصنف لم يستشهد بهذا البيت على حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لايضاح قاعدة والشاهد جزئي ذكر لاثباتها (قوله ثم قالوا تحبها الخ) قبل هذا البيت

أبرزوها بين المها تتهادى * بين خمس كواعب أتراب

والمها بقر الوحش استعير هنا للنساء مبالغة في تشبيه عيونهن بعيونها وفي الصحاح وجاء فلان يتهادى بين اثنين اذا جاء يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك المرأة اذا تهادت في مشيتها من غير ان يماشيها أحد قيل تتهادى والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يبدو ثديها للنهود والاتراب اللدات يقال هذه ترب هذه أي لدتها (قوله وقال المتنبي احيا وأيسر الخ) المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلثمائة ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية واتصل بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافورا الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرئ عليه بها ديوانه قال محمد بن يحيى العلوي كان المتنبي وهو صبي ينزل في جواري بالكوفة وكان أبوه يعرف بعبدان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للأدب فطلبه وصحب الاعراب فجاءنا بعد سنين بدويا وقد تعلم الكتابة فلزم أهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حسني ثم ادعى النبوة وذلك ببادية السماوة فخرج اليه أمير حمص لؤلؤ من قبل الاخشيدية فقاتله وأسره وحبسه بالشام الى ان تاب ثم أطلق بعد ما أشرف على القتل قال ابن أيوب خرج المتنبي من بغداد الى فارس وقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع وخمسين

والاصل أأحيا فحذف همزة الاستفهام﴾ وهذا لم يذكره المصنف شاهدا ليستدل على مدعاه حتى يرد عليه ان المتنبي ليس ممن يحتج بكلامه في اللغة العربية وانما أورده مثالا ﴿والواو﴾ من قوله وأيسر مالاقيت ماقتلا ﴿للحال والمعنى التعجب من حياته يقول كيف أحيا وأقل شئ قاسيته قد قتل غيري﴾ وجوز ابن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف وأبدى وجها آخر لا همزة تقدر معه فقال ويجوز أن يكون أحيا من باب أفعل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء بما شرك بينه وبينه فيه كانه قال أحيا ماقاسيت وأيسر ماقاسيت فحذف المضاف اليه في الاول استغناء عنه بالثاني أوحذف من الثاني استغناء عنه بالاول ثم أخر ليعتمد الثاني من حيث اللفظ كما في قولهم نصف وربع درهم واما أحيا باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذا من حي الشئ اذا كان فيه حياة كانه قال أظهر شئ فيه حياة مما قاسيته يقتل ويجوز أن يكون مبنيا من أحييته اذا جعلته حيا كانه قال أظهر شئ يحيا مما قاسيته يقتل ﴿والاخفش يقيس ذلك في الاختيار﴾ وفي الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف ﴿عند أمن اللبس﴾ واما عند خوفه فلا يجوز الحذف قولا واحدا وتخصيص الاخفش بنسبة هذا الحكم اليه في عرف المصنفين يقتضي ان غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بان حذفها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر قال ابن قاسم في الجنى الداني وهو ظاهر مذهب سيبويه قال والمختار ان حذفها مطرد اذا كان بعدها أم لكثرته نظما ونثرا قلت وهو كثير مع فقد أم والاحاديث طافحة بذلك وقول ابن الحاجب حذف الهمزة شاذ وانما تقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على الانشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها منظور فيه باعتبار هذه الملازمة فانها غير مسلمة ﴿وحمل﴾ أي الاخفش ﴿عليه﴾ أي على حذف الهمزة ﴿قوله تعالى﴾ حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون ﴿وتلك نعمة تمنها على ان عبدت بني اسرائيل﴾ أي ذللتهم واتخذتهم عبيدا فان حذف الهمزة هنا لا يوقع في الالباس بالخبر ضرورة ان ما اخبر عنه ليس بنعمة بل هو نقمة فكيف يتوهم الاخبار بانها نعمة وانما المقصود الانكار المفاد بالهمزة المحذوفة قال الزمخشري وتلك ٢٧ اشارة الى خصلة شنعاء مبهمة لايدرى ماهي الا بتفسيرها ومحل ان عبدت الرفع عطف بيان لتلك ونظيره وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع والمعنى تعبيدك لبني اسرائيل ﴿وقوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة﴾ المحكية عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لاكونن من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال ياقوم اني بريء مما تشركون فانه لايخفى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاخبار في شئ من المواضع الثلاثة بربوبية مارآه من تلك الاجرام السماوية وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والانكار عليهم فحذفه الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس ﴿والمحققون على انه﴾ أي على ان الكلام الواقع في الصورتين ﴿خبر وان مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل فيحكي كلامه﴾ كما هو غير متعقب لمذهبه لانه أدعى الى قبول الحق وأنجى من التعب ﴿ثم يكر﴾ أي يرجع ﴿عليه﴾ أي على كلام خصمه ﴿بالابطال بالحجة﴾ بعد ما حكاه أولا على صورته ولا محذور في ذلك بل فيه اظهار النصف واستدراج الخصم الى الاقرار بالحق ﴿وقرأ ابن محيصن﴾ بميم فحاء مهملة فياء تصغير فصاد مهملة فنون ﴿سواء عليهم أنذرتهم﴾ بهمزة واحدة وهمزة التسوية محذوف ﴿وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زنى وان سرق قال جبريل وان زنى وان سرق﴾ فالشاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم اذ الاصل أوان زنى أوان سرق روى البخاري في أول كتاب الجنائز عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاني آت من ربي فاخبرني أو بشرني انه من مات من أمتي لايشرك بالله شيأ دخل الجنة قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق ووقع في مواضع وفي بعضها التصريح بان الآتي هو جبريل فهذا مما حذفت فيه الهمزة لامن اللبس لانه عليه الصلاة والسلام قصد استفهام جبريل عن دخول الجنة لمن مات من أمته لايشرك بالله شيأ أيثبت مع فرض زناه وسرقته ولا بد من تقدير الهمزة ولقائل أن يقول لم لايجوز أن يكون الاصل أيدخل الجنة وان زنى وان سرق فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعا لدلالة ما سبق على ذلك والجملة الواقعة بعد حالية فلا يكون هذا من فرض المسئلة في شئ على ما ذكرناه أولا فتأمله

وخمسين وثلثمائة (قوله والاصل أأحيا) ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملتقطه من كتاب أبي الغنى وجهين آخرين أحدهما انه أخبر عن نفسه أي أعيش ثانيهما ان أحيا أفعل تفضيل وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ماقتل أحيا مالاقيت وأيسر

﴿الثانى انها ترد لطلب التصور﴾ وهو السؤال عن ادراك غير النسبة ﴿نحو أزيد قائم أم عمرو﴾ فالنسبة هنا معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال عن تعين المسند اليه ﴿ولطلب التصديق﴾ وهو السؤال عن ادراك النسبة ﴿نحو أزيد قائم﴾ فان المسؤل عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤل عنه وقد نازع بعض المتأخرين فى قول الجماعة ان المسؤل عنه فى نحو المثال الاول وهو أزيد قائم أم عمرو هو ادراك المسند اليه على التعين لا النسبة فانها معلومة فقال تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما على التعيين وهو غير التصديق الذى كان حاصلا عنده وذلك لان التصديق بان أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده وليس مسؤلا عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كزيد بخصوصه قائم وهذان التصديقان يختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه فى أحدهما وعدم تعينه فى الآخر وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند أو المسند اليه أو قيد من قيودهما وهذا كلام حسن فتأمله ﴿وهل تختص بطلب التصديق﴾ بمعنى انها لا تكون لغيره لكن عبارته لا توفى بذلك فقد صرحوا بان المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء يجعل رحمته مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل فالباء يختص بها طلب التصديق كما قال صاحب التلخيص ولاختصاص التصديق بها وصوبه شارح الشيخ بهاء الدين السبكى وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال وفى حاشية الكشاف للتفتازانى ان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشرى فى الحمد لله دلالة على اختصاص الحمد به والشائع العربى هو الاول هذا كلامه وعليه يتمشى ما وقع للمصنف هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق بهل ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم ثيبا اذ هى فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفى شرح الكافية للرضى وربما تجىء هل قبل المتصلة على الشذوذ يعنى قبل أم المتصلة وقضية هذا مجىء هل لطلب التصور قليلا فان كان سنده فى ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم ﴿وبقية الادوات مختصة بطلب التصور﴾ أى لا تستعمل لغيره

ما لاقيت قال وانما يستعمل ذلك فى الشعر ولو قلت فى النثر أفضل واكرم الناس زيد لقبح (قوله الثانى انها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ولطلب التصديق) يعنى ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور وأخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتأخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازى انه المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة ومن تصور النسبة وطرفيها قال السيد فى حاشية المطول والتحقيق انها أى الهمزة فى قولك أدبس فى الاناء أم عسل لطلب التصديق أيضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل وبعد الجواب لم يرد له فى تصورهما شئ آخر أصلا بل بقى تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجيب بان الحاصل هو التصديق بان أحدهما مطلقا فى الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينا كالعسل مثلا فى الاناء وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه فى أحدهما وعدم تعينه فى الآخر وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيوده انتهى (قوله وهل مختصة بطلب التصديق) ظاهر سياق كلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون الباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعنى ان هل منفردة من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق فقط لا يتصف به غيرها لان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور فقط واما لطلب التصور مرة والتصديق أخرى فالباء فى كلام المصنف داخلة على المقصور قال التفتازانى فى حاشية العضد معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخل فى المقصور قال الله تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد انه مختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف بغيره أى مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود فالباء داخل فى المقصور عليه والاستعمال العربى هو الاول انتهى (قوله وبقية الادوات مختصة بطلب التصور) يعنى لا ترد الا لطلب التصور فالباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعنى ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره

وفيه ما مر وهو منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهى لطلب التصديق فقط قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص ولا شك انها يعنى أم من ادوات الاستفهام وقد عدها السكاكى فى شرح المفتاح ووجهه انها ان كانت متصلة فالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهى مقدرة قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فانها لا تستعمل الا مع الهمزة وان كانت منقطعة ففيها اضراب لانا نقول كون المتصلة لا تستعمل الا مع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام ولا شك ان كل واحد مما قبلها وما بعدها مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها اضراب لان الاستفهام جزء معناها أو أحد معنيها وانما نعنى المنقطعة التى فيها استفهام دون الممحضة للاضراب وقد صرح النحاة بعد أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره الى هنا كلامه قلت لكنى انا استشكل عدهم لام من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركته لما قبله فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان ما بعد او مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة ولم يقل أحد بان أو من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة المقدرة ولكن هذا البحث لا يجدى المصنف نفعا فى رفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام كما يجىء قريبا ان شاء الله تعالى ﴿نحو من حالك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك ومتى سفرك﴾ فالاستفهام فى ذلك كله لطلب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاءك قد حصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا جاء المخاطب فهو لسؤاله بطلب التصديق الثانى قطعا فتكون من لطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق فى الهمزة مع أم المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان السائل عن جاءك لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو وبهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاد زيادة فى تصور المسند اليه بحسب خصوصية ويختلف بحسب التصديق أيضا بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو اذ لا يختلف فيه الجواب تصورا بل بمجرد التصديق ﴿الثالث انها﴾ أى الهمزة ﴿تدخل على الاثبات كما تقدم﴾ فى التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو ﴿وعلى النفى نحو ألم نشرح﴾ لك صدرك وهذا واضح ونحو ﴿أولما أصابتكم مصيبة﴾ قد أصبتم مثليها قلتم انى هذا قل هو من عند أنفسكم وقد أولع كثير ممن رأيناه بالاعتراض على المصنف هنا ويجعلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفى من قبيل السهو لظهور ان لما فى الآية وجودية والمعنى أقلتم كذا حين اصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها فان قلت الاستفهام هنا للانكار فهو فى معنى النفى فالهمزة داخلة على ما هو منفى معنى لا صورة فصح التمثيل من هذه الجهة قلت كذا ذكر بعض العصريين من أهل الشام وليس بشىء لان الانكار فى هذه الآية توبيخى لا ابطالى فما بعده ليس منفيا لا صورة ولا معنى بل هو متحقق الثبوت ولذلك يتعلق التوبيخ بوجوده وقد يقال ان الواو للعطف والمعطوف عليه محذوف أى ألم تجزعوا وقلتم

فالباء داخلة على المقصور أيضا كما عرفت وفى الشرح وفيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية أدوات الاستفهام وهى لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال وانا استشكل عدهم لام من أدوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبله فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا أحد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة لكن هذا البحث لا يجدى للمصنف نفعا فى دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه تحتمل أن تكون داخلة على المقصور ولعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام ان سلم انهم عدوها منها لان المتصلة ملازمة لمعناه الحقيقى أو المجازى سابقا عليها والمنقطعة مقارنة فى الغالب لمعناه متأخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لانها ليست بموضوعة له (قوله وعلى النفى نحو ألم نشرح أولما أصابتكم مصيبة) فى الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفى سهو ظاهر فان لما فيه وجودية لا نافية لا يقال الاستفهام فيه للانكار فهو فى معنى النفى لانا نقول انما يكون فى معنى النفى ان لو كان ابطاليا وانما هو توبيخى فلا نفى لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذى أورده بلا يقال بوجه لان الكلام فى ان مدخول الهمزة نفى واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت فى نفسها نفيا لا مدخولها ثم انه يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية سهوا على تقدير أن تكون لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكره المصنف عن الزمخشرى وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التى بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

كذا حين أصابتكم تلك المصيبة فالهمزة داخلة على نفي مقدر كما انها داخلة في ألم نشرح على نفي مذكور ويكون هذا حسنا الان فيه تمثيلا للنفي باعتبار حالته من الذكر والتقدير فان قلت المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة الداخلة على حرف العطف بل يرى ان الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على اصالتها في تمام التصدير كما سيصرح به قريبا فاذا يكون المعطوف عليه من من قوله تعالى في قصة أحد ولقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لا مذكورا ولا مقدرا والاشكال بحاله قلت المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجوه التي قلت الهمزة في ذلك للانكار والابطال وهو ظاهر بالنسبة ﴿و﴾ نحو ﴿قوله الا اصطبار لسلمى أم لها جلد﴾ اذا ألاقي الذي لاقاه امثالي وسيأتي الكلام على هذا البيت في اقسام الا ﴿ذكره﴾ أي هذا الحكم الثالث ﴿بعضهم﴾ ولم يرتضه المصنف بل قال ﴿وهو منقوض بام فانها تشاركها﴾ أي تشارك الهمزة ﴿في ذلك﴾ الحكم وهو الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي أخرى ﴿تقول أقام زيد أم لم يقم﴾ بادخال أم على النفي وتقول أقام زيد أم قعد بادخالها على الاثبات وفي هذا اعتراف من المصنف بان أم من أدوات الاستفهام الحكم ﴿الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما انها لا تذكر بعد أم التي للاضراب كما يذكر غيرها﴾ من بقية الادوات الاستفهامية ﴿لا تقول قام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد﴾ وانا لا نحقق صحة هذا الحكم وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الاضرابية فان صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأختها بل الاضرابية اذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه الزمخشري وغيره انه قرئ بل أأدرك علمهم في الآخرة وقرئ أيضا بل ادرك بفتح اللام وتشديد الدال ٣٠ وأصله بل أدرك على الاستفهام ﴿والدليل الثاني انها﴾ أي الهمزة ﴿اذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التقدير نحو أولم ينظروا أفلم يسيروا أثم اذا ما وقع آمنتم به﴾ فساق الامثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكر وكان الاصل ان يقال وألم ينظروا أفألم يسيروا وأثم اذا ما وقع لان أول الاستفهام جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على رسوخ تقدمها في التصدر لانها أصل أدوات الاستفهام ﴿واخواتها﴾ أي اخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام ﴿تتأخر﴾ والاولى يتأخرن كما في الاجذاع انكسرن فانه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة والاخوات كذلك فينبغي ان يقال يتأخرن ﴿عن حرف العطف﴾ كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ﴿من تأخرها عن العاطف نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فاى الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا﴾ الذي ذكرناه من ان الهمزة مقدمة على العاطف لفظا لغرض التنبيه على تمام التصدير مؤخرة عنه حكما هو ﴿مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري﴾ ولو قال منهم لكان حسنا فقد نقل عمن سبق الزمخشري انه قال بذلك ﴿فزعموا ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصلي﴾ ولا تقديم ولا تأخير ﴿وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا أفان مات أو قتل انقلبتم أفما نحن بميتين أمكثوا فلم يسيروا﴾ وهذا هو التقدير في الآية الاولى ﴿أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا﴾ وهذا هو التقدير في الآية الثانية ﴿أتؤمنون به في حياته فان مات أو قتل انقلبتم﴾ وهذا هو التقدير في الآية الثالثة ﴿أنحن مخلدون فما نحن بميتين﴾ وهذا هو التقدير في الآية الرابعة والعطف في هذه وفي الآية الاولى والثانية تفسيري واما في الآية الثالثة فعلى الاصل وقد ساق المصنف التقدير على طريق اللف والنشر المرتب وكان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف العاطف من مثل هذا بمقيس حتى يرتكبه فان قلت وكذا فعل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا وأفلم يسيروا وأثم اذا ما وقع فهلا أوردت ذلك عليه

مدخول الهمزة فعل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير ألم تفعلوا كذا وقلتم حين أصابتكم فتكون الآية مثالا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشاف أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا وعبارته لما نصب بقلتم وأصابتكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره أقلتم حين أصابتكم وأنى هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريع والمعطوف عليه ما مضى من قصة أحد من قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده ويجوز أن يكون محذوفا كانه قيل أفعلتم كذا وقلتم حين كان كذا (قوله وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك) يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعة للاستفهام فلا ترد عليه أم لانها ليست موضوعة للاستفهام وان كانت لا تفارقه في الغالب (قوله فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا) في الشرح كان

ينبغي

هناك قلت الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدا محذوف تقديره هو أي تقديم الهمزة على العاطف نحو كذا ونحو كذا فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وغايته انه حذف هناك مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه أي نحو أفلم يسيروا أثم اذا ما وقع ﴿و يضعف قولهم﴾ شيآن أحدهما ﴿ما فيه من التكلف و﴾ الثاني ﴿انه غير مطرد﴾ في جميع المواضع ﴿اما الاول﴾ وهو التكلف ﴿فلدعوى حذف الجملة﴾ وفيه نظر لان هذه الجملة معطوف عليها وحذف المعطوف عليه لقرينة جائز جملة كان أو غير جملة ولا تكلف فيه وقد يجاب بان التكلف انما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك لان مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثيرا ولم يصرح في شئ من صوره بهذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف قال ابن مالك المدعي لحذف شئ يصح المعنى بدونه لاتصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصدده يخالف ذلك فمن ثم جاء التكلف ﴿فان قوبل﴾ هذا الوجه ﴿بتقديم بعض المعطوف﴾ الذي ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملة أجزاء المعطوف ولكنها قدمت على العاطف ولاشك ان هذا التقديم على خلاف الاصل كما ان الحذف كذلك ﴿فقد يقال انه﴾ أي تقديم الهمزة ﴿أسهل﴾ من حذف الجملة ﴿لان المتجوز فيه على قولهم﴾ أي قول الجمهور ﴿أقل لفظا﴾ من المتجوز فيه على قول الحاذفين لان هذا مفرد وذاك جملة وقد يعارض بان هذا المفرد حرف والتجوز في الحروف قليل ﴿مع ان في هذا التجوز﴾ بتقديم الهمزة على مركزها الاصلي ﴿تنبيها على اصالة شئ في شئ﴾ أي اصالة الهمزة في التصدير ﴿ ٣١ والترجيح بهذا الوجه غير قوي فتأمله

﴿واما الثاني﴾ وهو عدم الاطراد ﴿فلانه غير ممكن في نحو﴾ قوله تعالى ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت﴾ ولذا قال ابن قاسم في الجنى الداني وفيه نظر اما أولا فلا نسلم عدم الامكان فيه اذ يجوز ان يجعل من مبتدأ خبره محذوف وهو لم يوحدوه وتجعل هذه الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخي واما ثانيا فلانه على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما تقوله الجماعة غير ممكن أيضا في قوله تعالى أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اذ لامجال لعطفه على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فيتعين المصير الى جعل الهمزة داخلة على معطوف عليه محذوف تقديره أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا عهدا نبذه أي نقضه ورفضه وانما قال فريق منهم لان منهم من لم ينقض وفي حاشية الكشاف في تفسير سورة الاعراف ما نصه وقال بعض المحققين ان الواو والفاء وثم اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان وقوعها في أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجد ذلك مستعملا بل لابد من أن يكون مبنيا على كلام متقدم الى هنا كلامه ﴿وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة﴾ سيبويه والجمهور ﴿منها قوله في أفأمن أهل القرى انه عطف على فأخذناهم بغتة﴾ بفتح الهمزة من انه على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو بمعنى الجزم وحذف الجار ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لان ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذه العبارة حتى يحكى وانما قال ما نصه والفاء والواو في أفأمن وأوأمن حرفا عطف دخلت عليهما همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم عطفت الاولى بالفاء والثانية بالواو قلت المعطوف عليه قوله فأخذناهم بغتة وقوله ولو أن أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه وانما عطف بالفاء لان المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة أبعد ذلك أمن أهل القرى ان يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون وأمنوا ان يأتيهم بأسنا ضحى الى هنا كلامه

ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا يأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بمقيس حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المملي على الكاتب انما ليرفع حسابا فيقول مثلا دار كتاب فرس من غير عطف (قوله فان قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه أسهل منه) لقائل ان يقول الحذف كثير في الكلام وتقديم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر (قوله واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) قال ابن الصائغ أي مانع من تقدير الامدبر للموجودات فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به تقرير ثبوت الصانع والمعنى أينتفي المدبر فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود فالقائم على كل نفس هو هو اه وفي الشارح لانسلم عدم الامكان لجواز ان يقدر أهم ضالون فمن هو

﴿و﴾ منها ﴿قوله فى أئنا لمبعوثون أو آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون وانه اكتفى بينهما بالفصل بهمزة الاستفهام﴾ والهمزة من أو آباؤنا وانه اكتفى مفتوحة على ما مر ولا سبيل الى الكسر على الحكاية اللفظية فان ذلك لم يقع فى كلام الزمخشرى بهذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يتعقبه مع ما فيه من المناقشة وذلك لان قضية قوله ان آباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون أن يكون من عطف المفردات والهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل تعليق فيتعين حينئذ أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أى مبعوثون لدلالة ما قبله عليه والعطف اذ ذاك من عطف الجمل وقد يجاب عنه بما سيذكره قريبا عن الطيبى ان شاء الله تعالى ﴿وجوّز الوجهين فى موضع فقال فى أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز أن يعطف على محذوف أى أيتولون فغير دين الله يبغون﴾ وما حكاه عنه فى الوجه الاول مشكل وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال ان دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضى للترتيب والتراخى ونص ما فى الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء عاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه قلت فى دعوى المصنف ان الزمخشرى فى بعض المواضع جزم بما تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لان ظاهر كلامه فى مواضع من الكشاف ان الهمزة داخلة على العاطف المذكور من غير أن يكون هنالك تقديم وتأخير وهذا ٣٢ مكشوف من قوله فى أفائن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة قبلها على معنى السببية والهمزة لانكار أن يجعلوا خلو الرسل قبله سببا لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل مع علمهم ان خلو الرسل قبله وبقاء دينهم متمسكا به يجب أن يجعل سببا للتمسك بدين محمد عليه الصلاة والسلام وقد صرح الطيبى بان الهمزة فى مثل ذلك مقحمة مزيدة للانكار أو غيره مما يصلح اعتباره بحسب المقامات وبهذا بين يتأتى الجواب عن الاشكال الذى أسلفناه قريبا فيقال اذا كانت الهمزة مقحمة مزيدة فلا نسلم انها مانعة من عمل ما قبلها فيما بعدها فتأمله ﴿فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى فترد لثمانية معان﴾ أى لاحد ثمانية معان واستعمالها حينئذ فى واحد من تلك المعانى الثمانية استعمال فى غير ما وضعت له فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين وتحقيق هذا المجاز وبيان انه من أى نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله وقد حاول بعض تحقيق ذلك فى بعض المواضع بما لا يخلو من كلفة كما ستراه ﴿أحدها التسوية وربما توهم﴾ بالبناء للمفعول ﴿ان المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها﴾ بضم الخاء المعجمة وبفتحها أيضا وتشديد الياء والحامل على هذا التوهم تخيل ان التسوية مأخوذة من كلمة سواء ﴿وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالى﴾ نحو ما أبالى أقمت أم قعدت فالذى يظهر لى ان الجملة الواقعة بعدها فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم لا أباليه أى لا أكترث به انتهى فهو فعل معدى بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لان معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به فجاء التعليق من هذه الجهة (وما أدرى) وتسليم المصنف لصحة وقوع همزة التسوية بعد ما أدرى معارض لرده على ابن الشجرى فيما يأتى عند الكلام على أم وذلك ان ابن الشجرى ادعى ان الهمزة للتسوية فى قول زهير

وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

فرده المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية وستقف عليه ان شاء الله تعالى (وليت شعرى) نحو ليت شعرى أسافر زيد أم أقام (ونحوهن) نحو لا أفكر أقمت أم قعدت والظاهر ان الهمزة الواقعة بعد ما أدرى وليت شعرى ونحوهما للاستفهام لا للتسوية كما

دائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخى (قوله وقوله فى أئنا لمبعوثون أو آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو ان آباؤنا عطف على الضمير فى لمبعوثون) اعترضه أبو حيان وتبعه السفاقسى بان الهمزة انما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان العامل فى المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فتعين أن يكون آباؤنا مبتدأ خبره محذوف أى مبعوثون لدلالة ما قبله عليه وأقول يمكن الجواب عن هذا بما سيأتى غير مرة وهو انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره (قوله فقال فى قوله تعالى أفغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما) فى الشرح هذا مشكل لان دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها

ستراه ان شاء الله تعالى وقد قال الرضي وأما همزة التسوية وأم التي للتسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتصرفاته نحو قولك سواء علي قمت أم قعدت ولا أبالي أقام أم قعد فقصرهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما (والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها﴾ وظاهر هذا يقتضي ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا ﴿نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت ألا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه﴾ فسواء خبر مقدم والجملتان في تقدير مفردين متعاطفين بالواو أولهما مبتدأ والثاني معطوف عليه وادعى الرضي ان سواء خبر لمحذوف أي الامران سواء والجملتان بيان لذينك الامرين وسيأتي في حرف السين كلام في ذلك ﴿وما أبالي بقيامك وقعودك﴾ وفي بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك واستعمل المصنف أبالي متعديا بالباء وقد تقدم عن الجوهري ما يقتضي انه متعد بنفسه وكذا في القاموس ولم يذكر تعديته بالباء فحرره قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات وقولهم لا أبالي به قد استعملوه في هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلحنون في هذا وان الصواب لا أباليه وانه لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل أخبر بجهالته وقلة بضاعته بل يقال لا أبالي به وهو صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي الامام في أول كتابه أدب الفقيه والمتفقه باسناده عن معاوية رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ومن لم يبال به لم يفقهه ورويناه هكذا في حلية الاولياء وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء هكذا في الصحيحين بالباء وثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء أأخذ المال أمن حلال أم من حرام ذكره في باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة في أول كتاب البيوع وثبت في صحيح مسلم وأبي داود في كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٣ مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال اتق الله واصبري فقالت وما تبالي بمصيبتي ﴿الثاني﴾ من المعاني الثمانية ﴿الانكار الابطالي وهذه تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان

٥ ى ل مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا﴾ وأورد السبكي في هذه الآية سؤالا فقال المنكر ما يلي الهمزة على ما تقرر والذي يليها الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة اناثا وأجاب بانه اما ان يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجملتين فينحل منهما كلام واحد والنقد راجع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للمعية لان زعمهم لمجموع الجملتين أفحش من اقتصارهم على واحدة منهما وان كانت فاحشة ونحو ﴿فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون﴾ والظاهر ان هذه الجملة المقترنة بالهمزة في محل مفعول مقيد بالجار على ما قرروه والفعل معلق لان الاستفتاء طريق الى العلم كالسؤال فجاز تعليقه كما علق فعل السؤال نحو سلهم أيهم بذلك زعيم فان قلت جيء في الآية الاولى وهي قوله تعالى أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا بالجملة الفعلية وقدم الكلام في أمر البنين على الاناث وجيء في الآية الثانية بالجملة الاسمية وقدم الكلام في شأن البنات على البنين فما الحكمة قلت يمكن أن يقال المخوطب في الآية الاولى الكفار قدم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الايثار بالذكور والاختصاص بهم وجيء بالماضوية اشارة الى ان ما يدعونه من ذلك أمر قد تحقق ودخل في الوجود والمخوطب النبي صلى الله عليه وسلم في الآية الثانية بالامر في استفتائهم فيما يدعونه في هذه القضية الشنعاء قدم في الاستفتاء أبشع الامرين وأشنعهما وهو دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لتأكيد الشناعة وتقريرها حيث ادعوا في هذا الامر الباطل انه ثابت مستقر والله تعالى أعلم ونحو ﴿أفسحر هذا﴾ وهذا من قبيل ما زعموه صريحا وكذبوا نفيه ونحو ﴿أشهدوا خلقهم﴾ وهذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل ألزموا به الزاما وذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة اناثا جزم من شاهد خلقهم كانوا كمن زعم انه قد شهد خلقهم ونحو ﴿أيحب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا﴾ فكرهتموه وفي هذا الكلام مبالغات منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم اشعارا بان أحدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا

بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي ونص ما في الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فأولئك هم الفاسقون أفغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه اهـ (وأقول) لا اشكال أيضا في كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا كذا فى المدارك وقال ابن الحاجب فى الامالى انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهى عنه وثبوتها مسببا عن هذا التشبيه الذى قصد به تأكيد كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق توبيخهم فى وقوعهم فى الغيبة المشبهة بما يأبونه ويكرهونه ونحو ﴿أفعيينا بالخلق الاول﴾ أى لم نعى ولم نعجز عن الخلق الاول فكيف نعجز عن الثانى يقال عيى بالامر اذا لم يهتد لوجه عمله ﴿ومن جهة افادة هذه الهمزة نفى ما بعدها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفى النفى اثبات﴾ ضرورة انه لا واسطة بين النفى والاثبات فاذا انتفى أحدهما لزم تحقق الآخر وثبوته ﴿ومنه أليس الله بكاف عبده﴾ فافادت الهمزة المذكورة نفى عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة اثبات كفايته اياه ﴿أى الله كاف عبده ولهذا عطف﴾ مدخول الواو من ﴿ووضعنا على ألم نشرح لك لما كان معناه شرحنا﴾ فيه نظر من جهة انه جعل العلة فى عطف ووضعنا على ألم نشرح كونه فى معنى شرحنا وذلك يقتضى ان النفى لو لم يكن مؤولا بالاثبات لم يصح العطف وليس كذلك اذ لا نزاع فى صحة العطف فى نحو لم يجئ زيد وأكرمته ويمكن أن يجاب عنه بان معناه ولهذا أى لكونه خبرا باعتبار ٣٤ انه للانكار الابطالى جاز عطف ووضعنا عليه من حيث كونه خبرا لا من حيث كونه مثبتا بحسب المعنى ﴿ومثله ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجعل كيدهم فى تضليل وأرسل عليهم طيرا أبابيل﴾ والكلام فى هذا كالاول سؤالا وجوابا ﴿ولهذا كان قول جرير فى عبد الملك﴾ ابن مروان ﴿ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح﴾ المطايا جمع مطية وهى الدابة تمطو فى سيرها أى تسرع وأندى أسخى والراح الاكف الواحد راحة ونسب السخاء الى بطونها لان العطاء كثيرا ما يكون بها ﴿مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب﴾ على ما نقله ابن الشجرى فى آماليه بحذف ولولا صراحته فى المدح وعلوه فى بابه لما ارتاح له الممدوح حتى قال من أراد ان يمدحنا فليمدحنا بمثل هذا وأعطى جريرا على ذلك مائة من الابل ﴿ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحا البتة﴾ وهى بمعنى القول المقطوع به قال الرضى وكان اللام فيها فى الاصل للعهد أى القطعة المعلومة التى لا تردد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيها تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتين أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر ﴿والثالث الانكار التوبيخى فيقتضى ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون﴾ ونحو ﴿أغير الله تدعون﴾ ونحو ﴿أئفكا آلهة دون الله تريدون﴾ افكا مفعول لاجله والتقدير أتريدون آلهة دون الله افكا وانما قدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأنه لانه كان الاهم عنده أن يكافحهم بانهم على افك وباطل فى شركهم ويجوز ان يكون افكا مفعولا به أى أتريدون افكا ثم فسره بقوله آلهة دون الله تريدون على انها افك فى نفسها أو حالا أى أتريدون آلهة من دون الله آفكين ونحو ﴿أتأخذونه بهتانا﴾ وانما مبينا والبهتان ان تستقبل الانسان بامر قبيح تقذفه وهو برئ منه لانه يبهت عند ذلك أى يتحير وانتصب بهتانا على الحال أى باهتين وآثمين ﴿و﴾ نحو ﴿قول

الرضى وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مترتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول نحو بالله فالله ونحو قوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين اهـ ولقائل ان يقول ان التدرج فيما تكرر لفظا بشهادة تمثيلهم له وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما فى الكشاف بنصه على وجه الاختصار لبعضه فالمعطوف عليه بثم فى الكشاف هو المعطوف عليه بها فى كلام المصنف وان كان محذوفا فيه (قوله ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح) هكذا وقع فى بعض النسخ ويقع فى بعضها وضعنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل العلة فى عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضى انه لو لم يكن مؤولا به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يجئ زيد وأكرمته وأجيب بانا لا نسلم انه جعل العلة فى عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات بل جعلها تأويله بالخبر والمعنى ولكون الهمزة التى للابطال مع النفى بمنزلة خبر ثبت عطف وضعنا على ألم نشرح باعتبار انه جملة خبرية (قوله ألستم خير من ركب المطايا الخ) فى الصحاح قال الاصمعى المطية التى تمط فى سيرها قال وهو مأخوذ من المطو أى المد والندى الجود وفلان أندى من فلان اذا كان خيرا منه والراح هنا جمع راحة وهى الكف (قوله افكا آلهة دون الله تريدون) آلهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافكا مفعول له قدم على المفعول به لان الاهم توبيخهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولا به وآلهة بدلا منه على انها افك فى نفسها للمبالغة أو المراد بها عبادتها

العجاج﴾ بجر قول عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه ﴿أطربا وأنت قنسري * والدهر بالانسان دواري أى أتطرب وأنت شيخ كبير﴾ فطربا اما مصدر مؤكد لفعل محذوف أى أتطرب أو مفعول به لمحذوف أى أتأتى والجملة بعده حالية وقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة اما مفتوحة واما مكسورة والسين ساكنة فيهما ويحتمل ان يكون بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ ودوار صيغة مبالغة فى اسم الفاعل من دار يدور وزيدت ياء النسب للمبالغة أيضا كقولهم فى الخارج خارجي والاحمر أحمري وفى الاعجم أعجمي ﴿والرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف﴾ وهذا من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وقد عرفت وجهه فى أول هذا الشرح ﴿بامر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه﴾ ليقر بما يعرفه من ذلك ﴿ويجب أن يليها الشئ الذى تقرره به﴾ هكذا قاله غير واحد من علماء البيان وذكر المصنف هنا وفى الكلام على أم ان ذلك يجب فى الاستفهام أيضا وقد ذكره ٣٥ ابن الحاجب وغيره قلت وفى كتاب سيبويه مانصه هذا باب أم اذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم وذلك قولك أزيد عندك أم عمرو وأزيدا لقيت أم بشرا ثم قال واعلم انك اذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لانك لا تسأل عن النفى وانما تسأل عن أحد الاسمين فى هذا الحال فبدأت بالاسم لانك بصدد ان تبين أى الاسمين عنده وجعلت الاسم الآخر عديلا للاول فصار النفى لا يسأل عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا أم عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وحسبك به شاهدا على خلاف ماذهبوا اليه من وجوب ايلاء المستفهم عنه للهمزة ويأتى مثله فى التقرير وقد اطلع الرضى على نص سيبويه فى المسئلة فاورد الحكم فيها على مقتضاه قلت والعجب من الشيخ بهاء الدين بن النحاس فانه ساق فى تعليقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فيها توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تأخيره فقال ولهذا الامر جعله ابن الحاجب شرطا ونص فيه على انه يجب ان يلى أحد المتعادلين الهمزة والآخر أم فيجب عنده أن يقول أزيد عندك أم عمرو بتأخير عندك عن زيد ولا يجوز تقديمه عنده أصلا والمصنف يعنى ابن عصفور ذكر جواز تقديمه فتحصلنا من هذين الكلامين على تردد فى انه شرط أولا انتهى فغفل رحمه الله عن نص سيبويه على المسئلة بعينها مع ان هذا الرجل ممن اشتهر بمعرفة الكتاب فطار ذكره بذلك ﴿فتقول فى التقرير بالفعل أضربت زيدا﴾ بايلاء الفعل المقرر به الهمزة ﴿و﴾ فى التقرير ﴿بالفاعل أأنت ضربت زيدا﴾ بايلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وان لم يكن فاعلا صناعيا فهو فاعل معنوى ﴿و﴾ فى التقرير ﴿بالمفعول أزيدا ضربت﴾ بايلاء المفعول المقرر به الهمزة ﴿كما يجب ذلك فى المستفهم عنه﴾ فتقول أعندك زيد أم فى السوق وأزيد فى الدار أم عمرو ﴿وقوله تعالى أأنت فعلت هذا﴾ بآلهتنا ﴿محتمل لارادة الاستفهام الحقيقى بان يكونوا﴾ أى الكفار ﴿لم يعلموا انه﴾ أى ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام هو ﴿الفاعل﴾ لكسر الاصنام قال

بحذف المضاف ويجوز ان يكون حالا بمعنى آفكين (قوله أطربا وأنت قنسري الخ) طربا منصوب بمحذوف أى أتطرب طربا أو أتأتى طربا والقنسري بقاف مكسورة ونون مشددة مفتوحة أو مكسورة وسين مهملة ساكنة ويروى بقاف مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصحاح والدوارى الدهر يدور بالانسان أحوالا وأنشد عجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور وزيدت فيها الياء أيضا للمبالغة كقولهم فى مبالغة خارج وأحمر خارجي وأحمري (قوله ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه) يعنى ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة فى قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى للتقرير بما يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لا بانه قال ذلك كذا قال التفتازانى فى مطوله وقال أيضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالجاء اليه وللتحقيق والتثبيت وكلاهما مناسب فى قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وفى قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى الشرح ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من ان ذلك تطويل لا لفائدة غير مسلم اهـ وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وانما يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض أهل البيان ان نحو عطف مينا على كذبا فى قول الشاعر * وألفى قوله كذبا ومينا * مما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أى زائد على أصل المراد لا لفائدة وأنت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده (قوله ويجب ان يليها الشئ الذى تقرره به)

صاحب التلخيص فى ايضاحه اذ ليس فى السياق مايدل على أنهم كانوا عالمين بانه عليه الصلاة والسلام هو الذى كسر الاصنام واعترض بوجوه اما أولا فلان الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق ولو كانوا كفارا ولم يكن فيهم من يقدم على كسر أصنامهم وأما ثانيا فلقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا فان بل فى الغالب اذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرابا عما قبلها على وجه الابطال له ولو كانت الهمزة للاستفهام المحض لما قصد ابطاله بل كانهم قالوا له أأنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم وأما ثالثا فبالقرائن السابقة مثل لأكيدن أصنامكم وقولهم سمعنا فتى يذكرهم ﴿ولا ارادة التقرير بان يكونوا قد علموا﴾ انه عليه الصلاة والسلام هو الذى كسر أصنامهم وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة وقد روى انهم خرجوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه ﴿ولا يكون﴾ الاستفهام المفاد بالهمزة ﴿استفهاما عن الفعل﴾ وهو كسر الاصنام هل وقع أولا ﴿ولا تقريرا به﴾ بحيث يكون مرادهم حمل ابراهيم صلى الله عليه وسلم على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان ﴿لان الهمزة لم تدخل عليه﴾ أى على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة انها لو كانت كذلك لوجب ايلاء الفعل لها ولم يول ﴿ولانه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا﴾ يعنى انه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أو لم يقع فلما قال فعله كبيرهم هذا دل على ان المراد التقرير بالفاعل وعن الكسائى انه يقف على فعله والفاعل محذوف وهو يجوزه أى فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه السياق وكانه ارتكبه فرارا مما يلزم من اخبار الصادق بخلاف الواقع اذ الكبير لم يفعل لا
الكسر قطعا وجوابه كما قال الزمخشرى انه نسب الفعل الى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه واثباته لها على وجه تقريعى تبكيتا لهم والزاما للحجة عليهم لانهم اذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وانه لا يصلح الها وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتابا بخط رشيق أنيق أأنت كتبت هذا فتقول بل كتبته أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لا نفيه عنك واثباته للامى لان اثباته للعاجز منكما والامر دائر بينكما استهزاء به واثباته للقادر ويمكن ان يقال غاظته تلك الاصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل اليه لان الفعل كما يسند الى مباشره يسند الى الحامل عليه ويجوز ان يكون حكاية لما يعود الى تجويزه مذهبهم كانه قال لهم مما تنكرون ان يفعله كبيرهم فان من حق من يعبد ويدعى الها ان يقدر على هذا ﴿فان قلت ماوجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى ألم تعلم ان الله على كل شئ قدير على

هكذا قال غير واحد من أئمة المعانى انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهمزة ولكن فى كتاب سيبويه على مانقل فى الشرح ان التقديم فى نحو أزيدا لقيت أم بشرا أحسن وانك لو لغزت فقلت ألقيت زيدا أم بشرا لكان حسنا وفى مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخيره وقال الرضى اذا ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ماولها سواء لتكون الهمزة مع أم بتأويل أى والمفرد ان بعدهما بتأويل المضاف اليه أى نحو أزيد عندك أم عمرو بمعنى أيهما عندك وأفى السوق زيد أم فى الدار أى فى أى الموضعين هو وتجوز المخالفة بين ماوليهما نحو أعندك زيد أم عمرو وأزيد عندك أم فى الدار وألقيت زيدا أم عمرا جوازا حسنا لكن المعادلة أحسن اه وأقول يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين فان قلت كلام المصنف فى الاستفهام والتقرير من غير معادل ومانقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو أعم من ذلك فانه قال فى أم عند الكلام على بيت المتنبى ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر (قوله ولانه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل) لا يقال لم لا يجوز أن يكون أجابهم بالفعل فانه مذكور فى الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لانا نقول مخالفة الفاعل فى الجواب للفاعل فى السؤال تدل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وأيضا اشارتهم الى الفعل فى السؤال تمنع من سؤالهم عنه (قوله فان قلت ماوجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير على التقرير) عبارة الكشاف فى هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقررهم على ذلك بقوله ألم تعلم أراد ان يوصيهم بالثقة به فيما هو أصلح لهم مما يتعبدهم به وينزل عليهم وان لا يقترحوا على رسولهم ما اقترحه آباء اليهود على موسى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة فى ان المراد ألم تعلم فى الآيتين أعنى فى ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير وحده وان التقرير فيهما بمعنى التثبيت على انه تعالى مالك الامور ومدبرها على حسب المصالح

التقرير قلت قد اعتذر ﴾ بالبناء للمفعول ﴿عنه﴾ أى عن الزمخشرى ﴿بان مراده التقرير بما بعد النفى لا التقرير بالنفى﴾ وقد أجاز قوم ان تكون الهمزة فى قوله تعالى أليس الله بكاف عبده للانكار الابطالى كما تقدم وان تكون للتقرير أى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى وهو الله كاف عبده لا بالنفى وهو ليس الله وكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة فيه للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أى بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك وقد مر تجويز جعلها للاستفهام الحقيقى على ذلك الوجه وأنت خبير بان هذا كله مبنى على انه لا يجب ايلاء المقرر به للهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا انه لا يوافق على هذا الاعتذار الذى اعتذر به عن الزمخشرى لكنه قد وافق على صحته فى الجملة بدليل قوله ﴿والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخى أو الابطالى أى ألم تعلم أيها المنكر للنسخ﴾ وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حمل الاستفهام على الانكار التوبيخى فان عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه وان كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكابرة حمل الاستفهام على الانكار الابطالى ضرورة ان علمه واقع بحسب الادعاء ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله ان الله تعالى ليس كذلك ﴿والخامس التهكم﴾ أى الاستهزاء ﴿نحو أصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا﴾ وذلك ان شعيبا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزأة والسخرية لا حقيقة الاستفهام تأمل ﴿والسادس الامر نحو﴾ وقل للذين أوتوا الكتاب والاميين ﴿أأسلمتم﴾ أى اسلموا الظهور انه ليس المراد أمره بان يستفهم حقيقة هل أسلموا أولا وانما المراد أمره اياهم بالاسلام ﴿والسابع التعجب﴾ على زنة التكريم وفى بعض النسخ التعجب على زنة التكرم ﴿نحو ألم تر الى ربك كيف مد الظل﴾ وقد يقال التعجب من رؤية كيفية مد الظل لا من عدم الرؤية وسيأتى جوابه قريبا ﴿الثامن الاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا﴾ ان تخشع قلوبهم لذكر الله وقد يقال الاستبطاء لحضور خشوعهم لا لعدمه يقال أنى يأنى أنياء اذا حضر ويجاب بان الاستبطاء وان كان متعلقا بالحضور لكنه عدل عن الاستفهام عن الاثبات الى الاستفهام عن النفى اشعارا بان الراجح من الطرفين هو عدم الحضور فعلق به الاستفهام وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقد ظهر الجواب عما تقدم فى التعجب هذا وقد حاول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التجوز فى بعض الامور المتقدمة فقال فى استعمال الهمزة للانكار انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه فى أحد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغى ان يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعى للجهل به المفضى الى الاستفهام عنه أو تقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغى ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب وقال فى استعمال الهمزة للتقرير الاستفهام عن المعلوم للمخاطب يستلزم حمله على الاقرار بما هو معلوم منه وقال فى استعمالها للتهكم الاستفهام عن كون صلواته آمرة لذلك يناسب ادعاء ان المخاطب معتقد له وادعاء اعتقاده اياه يناسب الاستهزاء والتهكم وبالجملة استعلام هذه الحال منه يناسب التهكم به والتحقير والتهويل والاستبعاد ومناسبة هذه الامور للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن الشئ يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجه لان الحقير لا يلتفت اليه فلا يعلم والتهويل من وجه آخر لان الامر الهائل لعظمته وفخامته ينافى ان يحاط به علما وللاستبعاد وقوعه أيضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى ان يكون معلوما وقال فى استعمال الاستفهام للتعجب الاستفهام عن الشئ يستلزم الجهل به المناسب للتعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وقال فى استعماله للاستبطاء الاستفهام عن الشئ يستلزم الجهل به والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء لان الانسب بما هو قريب ان يكون معلوما اما بنفسه او بأماراته والانسب بما هو بعيد ان يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وقس على ذلك نظائره هذا كلامه فتأمله

لا بمعنى الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف فليتأمل (قوله فلو قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفى لا التقرير بالنفى) اعتذر بضم المثناة مبنى للمفعول وفى الشرح هذا مبنى على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا أى ما صرح به ولم يحك فيه خلافا أن لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان تحمل الآية على كذا اه وأقول ليس

﴿وذكر بعضهم معانى أخر لا صحة لها﴾ والظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقى الذى تستعمل له الهمزة منحصر فى تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة عليها وهذا غير مسلم فاى مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعانى الثمانية ألا ترى انك اذا قلت لمن يسيء اليك وهو يعلم انك أدبت فلانا على اساءته اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم أودب فلانا على اساءته الى فان المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام فحينئذ يتولد منه فى هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس ﴿تنبيه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وقى يقى﴾ بالقاف أى صان يصون ويجوز ان يضبط بالفاء من الوفاء ضد الغدر ﴿ووفى يفى﴾ بالنون أى فتر يفتر ﴿والامر منه اه﴾ بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت فى الوقف﴾ وأما فى الوصل فتحذف لفظا لا خطا فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد أى عد بالخير وهند قالت بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة فى لام قل وفى تاء قالت وتقول على هذا يا زيد قلى يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها انما هى ضمير الفاعل الذى كان متصلا بفعل الامر المحذوف ومن هذا يفهم ما نظمته فى هذه البلاد فى سنة احدى وعشرين حيث قلت تقول يا أسماء قو * لى ثم يا زيد قلى وذاك جملتان والثانى ثلاث جمل ﴿وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور﴾ بضم اللام وفتح الغين المعجمة وضمها واسكانها وهو ما يعمى به المقصود بحيث يخفى على الناظر فيه الا بفضل تأمل ومزيد نظر ﴿وهو قوله

ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى﴾ مع ان القياس نصبهما وهذا اوجه التعمية ﴿والجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد﴾ وليس الامر كما توهمه الناظر ان مجموعهما حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر ﴿والاصل اين بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما فى قوله

لتقرعن على السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض أخلاقى﴾

قرع السن ضغطها والندم التأسف على فوات أمر أو الوقوع فيه والتذكر التفعل من الذكر القلبى والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كائنة ما كانت والاخلاق جمع خلق بخاء معجمة مضمومة

هذا الاعتذار مبنيا على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر به الهمزة معناه اذا أمكن ايلاؤه اياها فى ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت أن تذكر تقرير الاثبات بصورة النفى قصدا الى الدلالة على ان المقر على يقين مما أقر به وانه لم يتلقن ذلك من تقرير المتكلم وكان الفعل المنفى لا يمكن لغة تقدمه على النافى لم يل المقرر به هنا أداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام زيد مقررا المخاطب بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها قالوا ولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالى للهمزة الا بالقرينة فليتأمل (قوله والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخى أو الابطالى) فى الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاند فالاستفهام توبيخى لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا فالاستفهام ابطالى وأقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر فى التوبيخى انه يقتضى ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله على كل شئ قدير وكيف يتأتى ما هو ذاكره هنا اه (قوله وذكر بعضهم معانى أخر لا صحة لها) فى الشرح أى مانع يمنع من ان همزة الاستفهام عند امتناع حملها على الحقيقة الاستفهام يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعانى الثمانية اه فان قلت مراد المصنف بقوله لا صحة لها انها لم ترد فى كلام من يحتج به قلت لا يصح ان يكون هذا مراده فقد قال صاحب التلخيص فى كتابه الايضاح ومنه أى ومن استعمال الهمزة للتهديد والوعيد ألم نهلك الاولين والتهديد ليس من المعانى الثمانية التى ذكرها المصنف (قوله وعلى ذلك يتخرج اللغز) فى القاموس اللغز بضم اللام وبالمعجمة المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة وفى الصحاح ألغز فى كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز والجمع ألغاز مثل رطب وارطاب وأصل اللغز جحر اليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيما الى أسفل ثم يعدل عن يمينه وشماله فيخفى مكانه بتلك الالغاز (قوله لتقرعن على السن الخ) السن واحدة الاسنان وقرعها ضربها بطرف الانملة والمراد باليوم هنا مطلق الزمان

ولام ساكنة أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع ﴿وهند منادى﴾ حذف حرف ندائه أي ياهند ﴿مثل يوسف أعرض عن هذا﴾ أي يا يوسف وانما قدرت يا دون غيرها من أحرف النداء لانها أعم تلك الحروف وأكثرها دورانى كلامهم والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون موقعه ما كثر دون غيره ﴿والملحة نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك﴾ بضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجماعة معترفون بان هذه الضمة اعرابية وان الاتيان بها على خلاف القياس اذ المبني انما يتبع باعتبار محله في الاعراب لا باعتبار لفظه في البناء ألا ترى انك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم اعتبار المحل هؤلاء من الاعراب ولا تكسر الميم اعتبارا بالكسرة البنائية التي في لفظه آخرا واعتذر بعضهم عن ذلك بان ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث انها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز لاجل هذا المعنى الاتباع على اللفظ وفي اللباب ان الضم لاطراده هنا أشبه الرفع واعترضه بعض الشارحين بان الاطراد ليس سببا لجري المعرب على لفظ المبني فان كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة ومع ذلك لا توجب اجراء الصفة على لفظه وأجاب صاحب العباب بان نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسرته مطردة اذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الاشارة كهؤلاء أو ظرفا كامس يكون البناء فيه على الكسر قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بمطرد اذ لو أورد الشارح الاول فعال لسب المؤنث في باب النداء نحو يا فساق ويا خباث فانه مبني على الكسر قياسا مطردا بلا نزاع لم يتأت للشارح الثاني هذا الجواب البتة وبعد فالرفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقرير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهنا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلا وهو يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويج لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب

لا يغني في دفع السؤال شيأ ولم اقف الى الآن على جواب لهذا الاشكال قلت وانما نشأ من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والا فلو قيل بانها حركة

والاخلاق جمع خلق بمعجمة مضمومة ولام ساكنة أو مضمومة بمعنى السجية (قوله يعود الفضل منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فيهما وهي الغم الذي يأخذ بالنفس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وانما ذكر البيتين

اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال أصلا ﴿والحسناء اما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش * وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد﴾ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف واسكان الراء وهي الحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدى من أجود العرب المشهورين ﴿واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف أي عدي يا هند الخلة الحسناء﴾ وفي بعض النسخ المرأة الحسناء وليست بشيء لانه ليس المقصود أمرها بان تعد المرأة الحسناء اذ لا يتعلق بذلك غرض للشاعر وانما غرضه ان تعد خلة حسنة وأمرا جميلا من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك ﴿و﴾ ﴿ان بنيت﴾ ﴿على﴾ ﴿الوجهين﴾ ﴿الاولين﴾ وهما كونه نعتا على الموضع وكونه بتقدير أمدح ﴿فيكون﴾ الشاعر ﴿انما أمرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود﴾ بخلاف الوجه الثالث وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون ولو لم نقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النحاة يأباه فان قلت كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل ضرورة انه يصلح ان يجعل شرطا وكل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فيتخرج على ما يتخرج عليه الآية وستعرفه عند افضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى ﴿وقوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل وأي من ومثله فاختذناهم أخذ عزيز مقتدر وقوله أضمرت بالتاء﴾ وفي بعض النسخ بالتأنيث ﴿محمول على معنى من﴾ لا على لفظها اذ المراد منها هنا المرأة المخاطبة ﴿مثل من كانت أمك﴾ بنصب الام على انه خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لان المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان ﴿آ بالمد حرف لنداء البعيد﴾ ومناسبته لذلك تعرف مما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفردة ﴿لم يذكره سيبويه وذكره غيره أيا حرف كذلك﴾ أي لنداء البعيد ﴿وفي الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال﴾ الشاعر

﴿أيا جبلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها﴾ فان الصبا ريح اذا ما تنسمت * على نفس مهموم تجلت همومها
نعمان بفتح النون الاولى واد فى طريق الطائف يخرج منه الى عرفات قال تضوع مسكا بطن نعمان اذ مشت *
به زينب فى نسوة عطرات ويقال له نعمان الاراك قال أما والراقصات بذات عرق * ومن صلى بنعمان الاراك
وفى الوسيط للواحدى وذكر ابن خلكان فى ترجمة أبى نصر محمد بن عبد الله الارغيانى انه ورد فى تفسير قوله تعالى انى لاجد ريح
يوسف ان ريح الصبا استأذنت ربها عز وجل ان تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص
فأذن لها فاتته بذلك فلهذا يستريح كل محزون بريح الصبا وهى من المشرق اذا هبت على الابدان نعمتها وهيجت الاشواق
الى الاوطان والاحباب وانشد بنك البيتين الاولين والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتنسمت أى هبت وتجلت انكشفت
وذهبت فان قلت على ماذا يعود الضمير من قوله نسيمها قلت يحتمل ان يعود على النسيم الاول وهو المضاف الى الصبا ويختلف
حينئذ المراد بهما فيراد بالنسيم الاول ريح الصبا والاضافة للبيان ويراد بالنسيم الثانى نفس الريح الضعيف قال فى المحكم والنسيم
نفس الريح اذا كان ضعيفا ويحتمل ان يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر اما ان جرى ذكرها فواضح واما
ان لم يجر لها ذكر فلتنزلها منزلة المذكور المعلوم لانها حاضرة عنده لا تغيب عنه ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم ان قصد
المصنف بانشاد هذا البيت الاستشهاد به على ان أيا ترد لنداء البعيد فقريب وان قصد به الرد على الجوهرى وهو الذى يعطيه
سياق كلامه فلا وجه له لان نداء البعيد فى هذا البيت بأيا لا يدل على انها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات ﴿وقد
تبدل همزتها هاء﴾ فيقال هيا ﴿كقوله وحديثها كالقطر يسمعها * داعى سنين تتابعت جدبا فاصاخ يرجو ان يكون حيا *
ويقول من فرح هيا ربا﴾ ٤٠ المراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر والجدب بجيم مفتوحة فدال مهملة ساكنة المحل
خلاف الخصب وأصاخ بالخاء المعجمة والصاد المهملة استمع والحيا بالقصر المطر ويجوز أن يكون مرفوعا وكان تامة أو منصوبا وكان ناقصة على انه خبر والاسم ضمير يعود الى القطر والمعنى
انه رجا ان يكون ما سمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم ﴿أجل بسكون اللام﴾ وفتح الهمزة والجيم ﴿حرف جواب مثل نعم﴾ واذا كان كذلك ﴿فتكون تصديقا للمخبر﴾ سواء كان الخبر مثبتا أو منفيا ﴿واعلاما
للمستخبر﴾ أى المستفهم ﴿ووعدا للطالب﴾ سواء كان آمرا أو ناهيا ﴿فتقع بعد نحو قام زيد﴾ اذ هو خبر وكذا بعد نحو ما قام
زيد ﴿و﴾ تقع بعد ﴿نحو أقام زيد﴾ اذ هو كلام مستخبر ﴿و﴾ تقع أيضا بعد ﴿نحو اضرب زيدا﴾ اذ هو كلام طالب وكذا بعد
نحو لا تضرب زيدا ﴿وقيده المالقى﴾ بفتح اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطها السمعانى بكسر اللام قال ابن
خلكان وهو غلط ذكر ذلك فى ترجمة أبى القاسم عبد الرحمن السهيلى ﴿الخبر بالمثبت﴾ فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد ﴿والطلب
بغير النهى﴾ فلا تقع على رأيه بعد نحو لا تضرب زيدا ﴿وقيل لا تجىء بعد الاستفهام﴾ ومقتضاه انه تجىء بعد الخبر والامر
والنهى والذى نقله ابن أم قاسم فى الجنى الدانى انها لتصديق الخبر ماضيا كان أو غيره موجبا أو غيره ولا تجىء جوابا للاستفهام
وهذا أخص من الاول ﴿وعن الاخفش﴾ انها تكون فى الخبر والاستفهام لكن ﴿هى بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد
الاستفهام أحسن منها﴾ فاذا قلت أنت سوف تذهب قلت أجل وكان أحسن من نعم واذا قال أتذهب قلت نعم وكان أحسن
من أجل ﴿وقيل تختص بالخبر﴾ سواء كان الخبر مثبتا أو منفيا ولا تجىء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما
﴿وهو قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة﴾ منهم ابن الحاجب ﴿وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده﴾ أى بعد الخبر وتجىء
أيضا بعد غيره لكن مغلوبا بالاغلب ﴿اذن﴾ بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون ﴿فيها مسائل الاولى فى نوعها قال
الجمهور﴾ هى ﴿حرف وقيل اسم﴾ والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم فى الجنى الدانى ﴿والاصل﴾ عند
هذا القائل باسميتها ﴿فى اذن أكرمك اذا جئتنى أكرمك﴾ برفع أكرم ﴿ثم حذفت الجملة﴾ التى أضيفت اذن اليها وهو جئتنى
﴿وعوض التنوين عنها﴾ كما عوض عنها فى نحو حينئذ ويومئذ ﴿وأضمرت ان﴾ فانتصب الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية

ولم يكتف بالثانى الذى هو محل الشاهد ليعلم ان الروى منصوب ﴿أيا﴾ (قوله أيا جبلى نعمان الخ)
نعمان بفتح النون واد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا
ريح مهبها المستوى من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار كذا فى الصحاح وضمير
نسيمها للمحبوبة أو للنسيم الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثانى النفس الضعيف والغرض من
ذكر البيت بيان ورود أيا للنداء البعيد لا لرد على الجوهرى فى قوله ان أيا تكون لنداء القريب
أيضا لان الرد عليه لا يتأتى بذكر مثال وردت فيه للبعد على ما لا يخفى (قوله فاصاخ الخ) أصاخ

فان قلت اضمارها اوجب تأويلها مع صلتها بمفرد فيكون مبتدأ او الخبر محذوف فالجملة اسمية فتجب الفاء الرابطة كالوقلت اذا جئتنى فاكرامك حاصل ولا فاء هنا فيشكل قلت لهذا الكوفى ان يمنع ان يكون ذلك المفرد مبتدأ و يجعله فاعلا أى اذا جئتنى وقع اكرامك فالجملة حينئذ فعلية ولا اشكال ﴿و﴾ اذ ابنينا ﴿على﴾ القول ﴿الاول﴾ وهو القول بحرفيتها ﴿فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان﴾ خلافا للخليل فى أحد أقواله ﴿و﴾ اذ ابنينا ﴿على البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها﴾ خلافا للخليل فيما رواه عنه أبوعبيدة والزجاج والفارسى واختار الرضى غير هذه الآراء كلها فقال الذى يلوح لى فى اذن ويغلب فى ظنى ان أصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضى وذلك انهم أرادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذى بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك لى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة نحو كل و بعض الا انهما معربان واذ مبنى ثم قال بعد كلام طويل فلما احتمل اذن التى يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء فى اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخاص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه أعنى كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التى هى علم للاستقبال هذا كلامه

وحاصله ان اذن هى اذ وتنوين العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمرة ﴿المسئلة الثانية فى معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال﴾ أبو على ﴿الشلوبين﴾ بفتح الشين المعجمة وضم اللام وفتحها أيضا و بعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو عجمى ﴿فى كل موضع﴾ أى هذا الامر ثابت لها فى كل موضع فلا تخرج فى تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء ﴿وقال﴾ أبو على ﴿الفارسى فى الاكثر﴾ لا فى كل موضع ﴿وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك أحبك﴾ من الحب أى انا متصف فى الحال بمحبتى لك ﴿فتقول﴾ فى جواب هذا الكلام ﴿اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا﴾ ضرورة ان ظن الصدق واقع فى الحال ولا يصلح ان يكون جزاء لذلك الفعل قال المصنف فى حاشية التسهيل معنى الجواب فى قولهم معناها الجواب والجزاء مشكل لانهم ان أرادوا به ما يراد من تسمية جزاء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزاء مثله وقولهم لابد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر أبطل ذلك استعمالها فى نحو أظنك صادقا بعد قول القائل انا أحبك وهذا لا مجازاة فيه وان أريد ما أريد بقولنا فى نعم واخواتها انها أحرف جواب فيرد على هذا انهم اذا عدوا حروف الجواب لم يعدوها منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك فى أحرف الجواب قلت ليس المراد بالجواب شيأ من المعنيين اللذين ردد بينهما وانما المراد بكونها للجواب انها تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ

استمع والحيا بالقصر المطر والخصب ﴿ اذن ﴾ (قوله فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها) قال الرضى وتجويز الفصل بينها و بين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم فى الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر (قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين فى كل موضع) الشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية و بعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال أبو على عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبينى الاشبيلى كان اماما فى النحو ولد باشبيلية سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفى سنة خمس وأربعين وستمائة وهذه النسبة الى الشلوبين وهى بلغة أهل الاندلس الابيض الاشقر قال رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء ولم تزل اخباره تأتى الينا وفى الشرح المراد بكونها للجواب ان تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا ومقدرا سواء وقعت فى صدره أو حشوه أو آخره ولا تقع فى كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء المضمون كلام آخر (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما فى الاستقبال واما فى الماضى ولا

أومقدر سواء وقعت في صدره أوفي حشوه أوآخره ولاتقع في مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار ملابستها الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الزمخشري في مواضع من الكشاف قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون اذا وقع في جزاء الشرط وجواب الذين قاولوهم من قومهم أي تخسرون عقولكم وتغبنون في آرائكم وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق فان قلت اذا لاتدخل الاعلى كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة من المشركين وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قال فعلتها اذا وانا من الضالين فان قلت اذا جواب وجزاء معا والكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى انك جازيت نعمتي بما فعلت فقال له موسى نعم فعلتها مجازاة لك تسليما لقوله لان نعمته كانت جديرة بان تجازى بنحو ذلك الجزاء فانظر هذا الكلام فانه يؤخذ منه انه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسببا عن شئ واقع بعد اداة الشرط المفيدة للتعليق بل المراد ما هو أعم من ذلك فتأمله وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة قال نعم وانكم اذا لمن المقربين ولما كان قوله ان لنا لاجرا في معنى جزاء الشرط لدلالته عليه وكان قوله وانكم اذا لمن المقربين معطوفا عليه ومدخلا في حكمه دخلت اذا عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء الى هنا كلامه وفي المفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا آتيك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى واما قول المصنف ٤٣ في الوجه الاول وهو ان المراد بها ما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها جزاء مثله فهذا لا تأييد فيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشئ على مرادفه وهو خلاف الاصل وأما استناده الى قولهم لابد قبلها من شرط ملفوظ به أومقدر فظاهر لكن قال الرضي وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم تقل

على

مدخل للجزاء في الحال (قوله لئن عادلي عبد العزيز بمثلها الخ) الضمير في مثلها ومنها وأقيلها عائد الى خطة الرشد في البيت قبله وهو

عجبت لتركي خطة الرشد بعدما * بدا لي من عبد العزيز قبولها

والخطة بضم الخاء المعجمة الامر والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه امتدحه بقصيدة فقال له تمن

بوجوبه كما أطلق النحاة لانه لامعنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين ﴿والاكثر ان تكون﴾ اذن ﴿جوابا لان أو لو ظاهرتين أو مقدرتين﴾ فان قلت اذن ليست نفس الجواب قطعا فان أراد المصنف انها رابطة الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم الفاء جواب الشرط موردا له فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه فكيف وقع فيما عابه قلت لعله لم يرد هذا وانما أراد انها حرف تصحب الجواب وان لم يكن رابطا فاطلق عليها الجواب تجوزا نظرا الى ملابستها له ووقوعها في صحبته ﴿فالاول﴾ أي فالقسم الاول وهو وقوعها جوابا لان أو لو ظاهرتين ﴿كقوله لئن عادلي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقيلها﴾ عبد العزيز هو بعض الخلفاء الامويين والضمير في مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن أعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عادلي الخليفة بمثل تلك المقالة وأمكنني منها لم أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولا قلت ايراد المصنف هذا البيت شاهدا لوقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما واللام التي في البيت هي التي تصحب قسما مذكورا قبلها أو مقدرا وهو هنا مذكور فان قبل هذا البيت حلفت برب الراقصات الى منى * يغول الفيافي نصها وذميلها فيكون الجواب الملفوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم يجزم الفعل والا فلو كان للشرط لجزم والراقصات صفة للابل والى منى متعلق به ويغول بغين معجمة أي يهلك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلاكا للارض على سبيل الاستعارة والفيافي المفازات التي لا ماء فيها وفي بعض النسخ البوادي والنص والذميل بذال معجمة ضربان من السير ﴿وقول الحماسي﴾ بالجر عطفا على مجرور الكاف المتقدم والحماسي بفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من أشعار العرب جمعها أبو تمام الطائي الشاعر المشهور

﴿لو كنتُ من مازن لم تستبح ابلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصرى معشر خشن * عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بنصرى بدل من لم تستبح و بدل الجواب جواب﴾ فيحسن الاستشهاد به حينئذ ولكن الاستشهاد بقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى اذا لامسكتم أولى لامرين أحدهما الجرى على عادة المصنف فى الاستشهاد بالقرآن ما أمكنه والآخر ان الواقع فى الآية هو الجواب وفى البيت بدله ومازن أبو قبيلة من تميم ومازن أيضا من بنى صعصعة بن معاوية وفى بنى شيبان وتستبح ابلى أى تستأصلها أى تأخذها بجملتها وبنو اللقيطة قوم من العرب وذهل بضم الذال المعجمة واسكان الهاء وشيبان اما من شاب يشيب فوزنه فعلان أو من شاب يشوب اذا خلط فوزنه فى الاصل فيعلان ثم حذفت واوه بعد قلبها ياء كما فى ميت وهين والمعشر جماعة من الناس كذا فى الصحاح وبعض أهل اللغة يقولون المعشر هم الجمع الذين شأنهم واحد كالانبياء والفقهاء والانس والجن وكل قسم من هؤلاء يطلق عليهم معشر وخشن بضم الخاء والشين المعجمتين أى ليسوا بلينين جمع خشن كنمرة ونمر او جمع اخشن وضمت الشين اتباعا والحفيظة الخصلة التى يحفظ لها أى يغضب ولوثة بضم اللام وهى الضعف وبفتحها وهى القوة والثاء مثلثة فيهما قال الامام المرزوقى والرواية الصحيحة هى ضم اللام قال وهو تعريض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا النصرته وهو فى البعث والتعريض أحسن من التصريح كما انه فى الذم كذلك ﴿و﴾ القسم ﴿الثانى﴾ وهو كونها جوابا لان أو لو مقدرتين

على فقال اتمنى أن أكون كاتبك فلم يجبه واعطاه جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة التى قالها فانا لا اتركها راضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر ابن عبد العزيز رضى الله عنه لم يل الخلافة بل ولى امره مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه فيها رجل يشكو صهرا له فقال ان ختنى فعل بى كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك وفتح النون فقال ختننى الختان الذى يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغى ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس حتى اعرف النحو وأقام فى بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلمه العربية ثم صلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من أفصح الناس توفى رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وقيل سنة اثنتين وقيل سنة أربع قال المدابى وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها يومئذ الى قرية له فاقام بها فقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز ما اسمك فقال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز أوه ما أرانى راجعا الى الفسطاط يعنى مصر فمات فى تلك القرية قال فى الصحاح والفسطاط بيت من شعر وفيه ست لغات فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والفسطاط مصر اه وسبب تسمية مصر بذلك ان عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان يقوض أى ينقض فاذا يمامة قد باضت على [illegible] فقال لقد حرمنا بجوارنا أقروا الفسطاط حتى تطير فراخها فاقروا الفسطاط فى موضعه وسار واو فى الشرح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء الامويين وأقول لم يل الخلافة أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وايراد المصنف هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهى ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التى قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو

حلفت برب الراقصات الى منى * يغول الفيافى نصها وذميلها

والراقصات صفة الابل ويغول يهلك والفيافى جمع فيفاء وهى المفازة والنص والذميل ضربان من السير انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف مثل بهذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعا لبدر الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الفراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتأخر وان لم يسبق ذو خبر وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لتقتلنى ما انا بباسط يدى اليك لاقتلك سلمنا انه مثل به بناء على المشهور لكن لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن فى جواب ان الملفوظة غاية ما فى الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقد مثل الرضى بالبيت لوقوع اذن فى جواب قسم قبلها وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيلة من تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن أيضا فى بنى صعصعة بن معاوية وفى بنى شيبان واستباح الشئ استأصله وبنو اللقيطة سموا بذلك لان أمهم التقطها حذيفة بن بدر فى جوار قد أضرت بهن السنة فضمها اليه ثم أعجبته فخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل بضم المعجمة واسكان

﴿نحو ان يقال آتيك فتقول اذن أكرمك﴾ بنصب أكرم لتوفر شرائط عمل اذن من التصدير وغيره كما سيأتي فان قلت يشكل على هذا قوله ﴿أي ان تأتني اذن أكرمك﴾ لان تقدير الشرط يوجب اهمالها لوقوعها حشوا ويجزم الجواب حينئذ أو يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر المصنف الشرط ليظهر ان ما بعدها جواب له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى ﴿وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض﴾ التقدير كما ﴿ولو كان معه آلهة اذن لذهب كل اله بما خلق ﴿قال الفراء حيث جاء بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة﴾ وقال ابن أم قاسم الظاهر ان اللام جواب قسم مقدر قبل اذن ﴿المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح﴾ وهذه الواو استئنافية ﴿ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان﴾ وهذا هو الظاهر لان النون من سنخ الكلمة وأي داع الى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة ﴿روى﴾ هذا القول وهو الوقف عليها بالنون ﴿عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف

وكذا رسمت في المصاحف﴾ بالالف ﴿والمازني والمبرد﴾ يكتبانها ﴿بالنون﴾ على مقتضى قولهما في الوقف وعن المبرد اشتهى ان تكوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان وان ولا يدخل التنوين في الحروف لكن نقل عن المازني كتبها بالالف فان صح هذا النقل عنه مع قوله انه يوقف عليها بالنون فهو مشكل لان الاصل في الكلمة ان تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها وخلاف ذلك خارج عن الاصل فلا يرتكب الا لداع اليه ﴿وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف﴾ اذ لا تلتبس حينئذ باذا الظرفية متوسطة لقيام المانع من الالباس وهو العمل ﴿والا﴾ تعمل ﴿كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه﴾ على ذلك أبو الحسن ﴿ابن خروف﴾ ومما يؤنسك به ان نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بلا خلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا تكتب بالالف ان لم تلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبست بألف الاثنين وحكى ابن أم قاسم عن صاحب رصف المباني انه قال والذي عندي فيها من الاختيار ان ينظر فان وصلت بالكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل كما يفعل بأمثالها من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها اذ ذاك مشبهة بالاسماء المنقوصة مثل دما ويدا ﴿المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع﴾ وهذا على رأي الجمهور القائلين بأنها الناصب بنفسها ﴿بشرط تصديرها﴾ في جملتها بحيث لا يسبق عليها شئ له ارتباط وتعلق بما بعدها ﴿واستقباله﴾ هو يعني المضارع ﴿واتصالهما﴾ جميعا بحيث لا يكون بينهما فاصل ﴿أو انفصالهما﴾ لا باي شئ كان مطلقا بل ﴿بالقسم﴾ نحو قولك اذن والله أكرمك بنصب الفعل في جواب من قال سأجيء اليك ﴿أو بلا النافية﴾ كقولك اذن لا أهينك بالنصب جوابا لمن قال سأفعل ما قلت ﴿يقال آتيك فتقول اذن أكرمك﴾ بالنصب لاجتماع الشروط ﴿ولو قلت أنا اذن قلت أكرمك بالرفع لفوات التصدير﴾ بسبب وقوعها حشوا واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المعجمتين جمع خشن بفتح الاول وكسر الثاني كنمر جمع نمر والحفيظة بالحاء المهملة والظاء المعجمة الخصلة التي يحفظ لها أي يغضب واللوثة بالمثلثة وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي والرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض بقومه ليغضبوا ويهتاجوا لنصرته (قوله نحو أن يقال آتيك فتقول اذن أكرمك أي ان أتيتني اذن أكرمك) لا يقال هذا التفسير يوجب اهمال اذن لوقوعها حشوا الا انا نقول الموجب لاهمالها وقوعها حشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها حشوا في المعنى دون اللفظ (قوله بشرط تصديرها) عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها قال الرضي ويعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن أكرمك واني اذن أكرمك الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن أكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقيلها

ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل تقع

أى لان الواقع بعدها ثابت لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها فى مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقى كما كان عليه قبل مجيئها ايذانا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغيير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد لن أكرمه وشبهه فانه ليس كذلك وقال تلميذ ابن الحاجب اغالم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا ﴿فأما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا﴾ شطيرا بشين معجمة وطاء مهملة أى غريبا وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها وهذا يرد نقضا على شتراط التصدير فانه أعملها فى البيت مع كون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اذ هو خبر فأجاب عنه بقوله ﴿فمؤول على حذف خبر ان أى انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده﴾ فجاء النصب لتحقق شرطه وذكر الرضى فى تخريجه وجها آخر وهو أن يكون الخبر مجموع قوله اذن أهلك لا أهلك وحده قلت يعنى ان المانع الذى هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها فقط منتف اذ المعتمد هنا هو المجموع لا ما بعدها فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قوله زيد اذن يقيم الصلاة بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه ﴿ولو قلت اذا يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا﴾ اذ الفصل وقع هنا بالنداء وهو غير ما تقدم ﴿وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف﴾ نحو اذن يوم الجمعة أكرمك بنصب الفعل ووجهه ظاهر ﴿وابن باب شاذ الفصل بالنداء﴾ كما مر تمثيله ﴿والدعاء﴾ نحو اذن عافاك الله أكرمك بالنصب قال ابن أم قاسم ولم يسمع شئ من ذلك والصحيح منعه وابن بابشاذ هذا هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ النحوى حكى ابن خلكان فى ترجمته وحكاه غيره أيضا انه كان يوما فى سطح جامع مصر يأكل شيأ وعنده بعض أصحابه فحضر قط فرموا اليه لقمة فأخذها فى فيه وغاب ثم عاد فرموا له شيأ فأخذه وذهب ثم عاد فعل ذلك

مرارا وهم يرمون له فيأخذ ويعود فعجبوا منه فتبعوه فاذا هو يأخذ ذلك الطعام ويدخل به الى خربة شبه بيت خرب وفى سطحه قط أعمى فاذا هو يضع الطعام بين يدى ذلك القط الاعمى فتعجبوا لذلك فقال الشيخ ابن باب شاذ اذا كان حيوان أخرس قد سخر له هذا القط وهو يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف يضيع مثلى ثم قطع الشيخ علائقه وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلا على الله تعالى الى ان مات فى رجب سنة تسع وستين وأربعمائة رحمة الله تعالى عليه وباب شاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور وانظر هل ذالها مهملة أو معجمة وهل هى مخففة أو مشددة وهل باؤه الثانية مفتوحة أو ساكنة فلم يتحرر لى فى ذلك ما أعتمد عليه ﴿و﴾ أجاز ﴿الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل﴾ كما تقول اذا زيدا أكرم ﴿والارجح حينئذ﴾ أى حين اذ وقع الفصل بمعمول الفعل ﴿عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع﴾ لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من ان يكون مرجوحا ﴿ولو قيل لك أحبك﴾ من المحبة ﴿فقلت اذن أظنك صادقا رفعت﴾ الفعل ﴿لانه حال﴾ والشرط فى الاعمال استقبال الفعل قال ابن الحاجب فى شرح المفصل واغالم تعمل الا فى المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لان فعل الحال له تحقق فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال ﴿تنبيه قال جماعة من النحويين اذن وقعت اذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها﴾ أى فى اذن ﴿الوجهان﴾ وهما الاعمال والالغاء وصرح بعضهم بأن الالغاء أكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن ﴿نحو واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا﴾ هكذا ثبت فى القرآآت السبع فى الموضعين ﴿وقرئ شاذا بالنصب فيهما﴾ وقد يقال ان شاذا حال من النصب المجرور بالباء وليس فعل ذلك بسديد لان تقديم الحال على صاحبها المجرور اما ممتنع واما ضعيف قلت ويمكن ان يقال ليس بحال وانما هو صفة مصدر محذوف اى وقرئ قرآنا شاذا يقال قرأ يقرأ قرأ أو قرآنا وقراءة ﴿والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى أزرك واذا أحسن

متوسطة فى غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرو وليس الرجل اذن زيد (قوله لا تتركنى فيهم شطيرا الخ) الشطير هنا الغريب وأهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال الرضى وقد جاء المضارع منصوبا فى هذا البيت مع كونه خبرا عما قبلها بتأويل أن الخبر اذن هو أهلك لا أهلك وحده فتكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسى ويجوز أن يكون الخبر محذوفا أى انى اذن ثم ابتدأ قال والوجه رفع أهلك وجعل أو بمعنى الا انه (قوله ابن بابشاد) هو الامام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ مات سنة تسع وستين وأربعمائة حكى ابن خلكان عنه انه كان يوما فى سطح جامع مصر يأكل شيأ وعنده بعض أصحابه فحضره قط فرموا له لقمة فأخذها فى فيه وغاب عنهم ثم عاد اليهم فرموا شيأ فأخذه وذهب ثم عاد ففعل ذلك مرارا فاتبعوه

اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت﴾ بسبب ان المعطوف عليه مجزوم ﴿وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا﴾ أى ذات حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على اسقاط الخافض أى فى حشو لان ذلك غير مقيس فى مثل هذا ﴿أو قدرت العطف﴾ ﴿على الجملتين﴾ جملة الشرط وجملة الجزاء ﴿جاز الرفع والنصب﴾ فى الفعل الواقع بعد اذن ﴿لتقدم العاطف﴾ فمن حيث ان اذا فى أول جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فليس بمتصدر فى الظاهر ﴿وقيل يتعين النصب لان ما بعدها﴾ أى ما بعد اذا ﴿مستأنف﴾ لا يطلبه شئ مما قبله ﴿أو لان المعطوف على الاول أول﴾ لعدم الصرف يعنى ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشئ يطلبه فهو أول فما عطف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول فى المعنى أو قريب والذى يشير اليه كلام الزمخشرى هو هذا القول الاخير فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى أبى ثم قال فان قلت ما وجه القراءتين قلت أما الشائعة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد والفعل فى خبر كاد واقع موقع الاسم وأما قراءة أبى ففيها الجملة برأسها التى هى اذا لا يلبثون على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك هذا كلامه وظاهره انك اذا عطفت على الجملة فالنصب متعين واذا عطفت على الفعل فالرفع متعين قيل وفى قوله عطف على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك نظر لانه على هذا التقرير لا يتحقق معنى قول سيبويه اذن جواب وجزاء وأجيب بانه يمكن ان يفهم كونه جوابا وجزاء من حيث المعنى نحو واذن كان كذلك اذا لا يلبثون وقال ابن يعيش فى شرح المفصل فى مباحث الحروف قولك زيد يقوم واذن يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت واذن نكرمك على يقوم الذى هو الخبر ألغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر 46 لان ما عطفت على شئ صار واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن نكرمك فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدا وان عطفته على الجملة الاولى كانت الواو كالمستأنفة وصار فى حكم ابتداء كلام فاعمل لذلك وهذا كالاول فى انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الا الرفع ولا مع العطف على مجموعها الا النصب باعتبار ﴿ومثل ذلك زيد يقوم واذا أحسن اليه ان عطفت على الفعلية﴾ وهى الجملة الصغرى ﴿رفعت﴾ قولا واحدا ﴿أو على الاسمية﴾ وهى الجملة الكبرى ﴿فالمذهبان﴾ الاول جواز الرفع والنصب والثانى تعين النصب وقدم الكلام على ذلك ﴿ان﴾ المكسورة الهمزة ﴿الخفيفة﴾ النون وفى بعض النسخ المخففة اسم مفعول من خفف والاولى أولى فيكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التى ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر وأما صدقه على المخففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها مخففة أى جعلت خفيفة بالحذف وأما على النسخة الثانية فلا تصدق المخففة على تلك الاقسام الثلاثة الا بتكلف وهو ان يقال أطلقت المخففة على كل منهن وان لم يسبق لها ثقل باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة أى نسبتها الى الخفة كفسقت زيدا اذا نسبته الى الفسق ﴿تأتى على﴾ أحد ﴿أربعة أوجه أحدها أن تكون شرطية نحو ان ينتهوا يغفر لهم﴾ ما قد سلف ﴿وان تعودوا نعد﴾ قال الرضى وشرطها فى الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضى جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التى تستفاد منه فى الكلام الذى هو فيه الزمن الماضى فقط ومع النص على المضى لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التفتازانى فى مواضع من حاشية الكشاف قلت والقول بان ان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى المضى بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عنه جدى من قبل الامام قاضى القضاة ناصر الدين بن المنير فى تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها يعنى كان الواقعة بعد ان الشرطية بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولى لانه قال والماضى بالموضع له قرائن

فاذا هو يدخل الى خربة فيها شبه بيت خراب فى سطح ذلك البيت فط أعمى واذا هو يضع الطعام بين يديه فلما رأى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وبانشاذ كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور (قوله أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب) وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات الشرط كلها الالو ولما قال جدى المشار اليه ولو كانت ان لا تقلب معنى كان الى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضى لما جاز أن تأتى بعدان والمراد بها الاستقبال فى موضع من المواضع وليس الامر كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال فى قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب فى شرح منظومته وقد يراد به يعنى الفعل الواقع شرطا لان الماضى مع المستقبل جميعا الا الماضى وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم فيدخل فى ذلك الماضى والمستقبل جميع وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به أصحاب الاخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم قلت ليس ما فى هذه الآية من قبيل الشرط الذى فيه الكلام حتى يورده هنا ولكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذى ذكره هنا جاريا فى مشابه الشرط أورد هذا المثال أيضا تنبيها على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه والمراد من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضى ذلك ولذلك يحكم بالعموم فى مثل ان جاءك رجل عالم فاكرمه وبالتكرير فى المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضى ذلك اذا العرف فى مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ولا اشكال فى ذلك فان قلت فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة طلقت ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف اقتضى التكرير وقد علم من عرف الشارع ان هذه الشروط فى التعليم والترغيب والترتيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد تكرير المشروط عند تكررها الان المقصود التعليم مستمرا والترغيب مستمرا والترتيب مستمرا والعرف فى مثله قصد التكرير ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط الا ان يكون العرف فى مثله قصد التكرير ٤٧ كقول لقائل ان تركت صلاة الوتر

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها ﴿ان المكسورة الخفيفة﴾ (قوله وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به أى وما أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدأ وبقيت صفته) فى الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا والضمير به يرجع الى

فعلى كذا فانه يتكرر عليه بتكرر الشرط حتى كانه قال كلما تركك اديت ذلك لا يقصد فيه المرة الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرر المشروط عند تكرر الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل أنه اخرج الفعل الواقع شرطا فى مثل ذلك عن دلالته على الزمن الخاص الذى وضع له واستعمل فى مطلق الزمان مجازا للقرينة من باب استعمال المقيد فى المطلق فصدق على الماضى كما صدق على المستقبل ﴿وقد تقترن﴾ ان الشرطية ﴿بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية﴾ من جهة انه يجب قلب نون ان لاما وادغامها فى لام النافى الذى بعدها فيصير مجموعهما فى اللفظ كالا الاستثنائية ﴿نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم عذابا والا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين والا تصرف عنى كيدهن وقد بلغنى ان بعض من يدعى الفضل﴾ وهو كاذب فى دعواه ﴿سأل فى الا تفعلوا فقال ما هذا الاستثناء متصل﴾ هو ﴿أم منقطع﴾ قلت وكان ينبغى ان يجاب بان الاستثناء الذى تخيلته متصل بالجهل ومنقطع من الفضل الوجه ﴿الثانى﴾ من وجوه ان الاربعة ﴿ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا فى غرور﴾ ونحو ﴿ان امهاتهم الا اللائى ولدنهم ومن ذلك﴾ قوله تعالى ﴿وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به﴾ قبل موته ﴿أى وما أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدا﴾ وهو أحد ﴿وبقيت صفته﴾ وهو الجار والمجرور والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا والاستثناء مفرغ نحو ما زيد الا قائم والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام والضمير من موته راجع الى ذلك المبتدا المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى الا سيؤمن قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وهذا الايمان لا بد من وقوعه من كل أحد ولو حين تزهق روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده قراءة من قرأ الا ليؤمنن به قبل موتهم بضم النون لان أحدا فى معنى الجميع وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معالجة الايمان قبل ان يضطروا اليه ولا ينتفعوا به وقيل الضمير ان لعيسى عليه السلام والمعنى اذا نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة روى انه ينزل من السماء حين يخرج الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعا وتصير الملة كلها اسلامية ويقع الامن حتى ترتع الاسود مع الابل والنمور مع البقر والذئاب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث بالارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ويدفنونه فان قلت

لم غير المصنف اسلوبه في سوق الامثلة المتقدمة فقال هنا ومن ذلك قلت لعله انما فعل ذلك لان المبتدا في هذه الآية غير مذكور فربما توهم ان لا جملة اسمية بناء على فقد المبتدا صورة فاراد التصريح بانها من قبيل الجملة الاسمية لينتبه لان المبتدا محذوف فان قلت صرح الزمخشري بان ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن به فالاستثناء عنده مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدا مقدم الخبر أو فاعل للظرف فلم عدل المصنف عن ذلك قلت لانه يرى ان اجازة التفريغ في الصفة مخالف لكلام النحويين فلا يرضاه كما ستعرفه ان شاء الله تعالى في أواخر الباب الثاني فان قلت و يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه مخصوص بالشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن أو في وهو في الآية بعض مجرور بمن فجاز ولعلنا نتعرض لهذه المسئلة في غير هذا المحل ﴿ومثله﴾ في دخول ان النافية على جملة قسمية حذف المبتدا منها قوله تعالى ﴿وان منكم الا واردها﴾ أي وان أحد منكم الا واردها ومابعد الا خبر وعند الزمخشري 48

انه صفة كما في تلك الآية ﴿و﴾ تدخل أيضا على ﴿الجملة الفعلية﴾ ماضيا كان فعلها ﴿نحو ان أردنا الا الحسنى﴾ أو مضارعا نحو ﴿ان يدعون من دونه الا اناثا﴾ هي اللات والعزى ومناة وعن الحسن لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمونه انثى بني فلان وقيل كانوا يقولون في أصنامهم هي بنات الله جل وعلا وتقدس اسمه عن ذلك علوا كبيرا وقيل اناثا أي ضعافا لان الانثى ضعيفة ونحو ﴿وتظنون ان لبثتم الا قليلا﴾ ونحو

عيسى وضمير موته يرجع الى المبتدا المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في أنه لا يقع الا في الشعر قلت انما ذا اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن أو في وهو في الآية بعض مجرور بمن فجاز انتهى وأقول هذا وهم لان المجرور بمن أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به أيضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة غير وظاهر ان المجرور بمن في الآية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما تكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون قوله أي وما أحد من أهل الكتاب الا ليؤمنن به بيانا للمعنى لا للاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول مامررت باحد الا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره ونقل أيضا في آخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز مامررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه أيضا عن الزمخشري وأبي البقاء انهما يريان جواز ذلك بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم اهـ لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال ماسيقوله المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله

﴿ان يقولون الا كذبا﴾ وقول بعضهم لا تأتي ان النافية الا و بعدها الا كهذه الآيات أو لما المشددة التي بمعناها ﴿أي بمعنى الا ﴿كقراءة بعض السبعة﴾ يعني ابن عامر وعاصما وحمزة ﴿ان كل نفس لما عليها حافظ﴾ بتشديد الميم أي ما كل نفس الا عليها حافظ ﴿وقرأ الباقون بتخفيف الميم فان مخففة من الثقيلة لا نافية واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة ﴿مردود﴾ خبر المبتدا المتقدم وهو قول المضاف الى بعضهم ﴿بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا﴾ وقوله تعالى ﴿قل ان أدري أقريب ما توعدون﴾ وقوله تعالى ﴿وان أدري لعله فتنة لكم﴾ فان في هذه الآيات الثلاثة نافية وليس بعدها الا ولا لما أختها وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك وقد تقدم التنبيه على مثله ﴿وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى ﴿لو أردنا ان نتخذ لهوا لاتخذناه من لدنا ﴿ان كنا فاعلين﴾ أي ما كنا فاعلين وهذا قول الزجاج وجماعة وعليه فتزاد هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل وكذا ما يأتي بعده والاكثرون على انها في هذه الآية شرطية أي ان كنا ممن يفعل ذلك ولسنا بفاعليه لاستحالته في حقنا وخرج على ذلك جماعة قوله تعالى ﴿قل ان كان للرحمن ولد﴾ أي ما كان للرحمن ولد ﴿وعلى هذا﴾ أي واذا بنينا على هذا القول ﴿فالوقف هنا﴾ لا على قوله فانا أول العابدين عند من يراها شرطية

وعليه فالكلام وارد على سبيل الفرض والمراد نفي الولد وذلك أنه علق العبادة بكينونة الولد وهي محال في نفسها فكان المعلق بها محالا مثلها ونظيره قول سعيد بن جبير للحجاج حين قال له والله لابدلنك بالدنيا نارا تلظى لو عرفت ان ذلك اليك ما عبدت الها غيرك وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد في زعمكم فانا أول العابدين أي الموحدين لله المكذبين قولكم باضافة الولد اليه وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد فانا أول الآنفين من أن يكون له ولد من عبد بكسر الباء يعبد بفتحها اذا اشتد أنفه ولا يخفى ان هذا محل العطف بالواو وان تركها محل مؤاخذة كامر ﴿و﴾ خرج أيضا جماعة على ان النافية ﴿قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه﴾ أي في الذي ما مكناكم فيه ﴿فجعل ما موصولة﴾ ويجوز ان تكون موصوفة أي في شئ ما مكناكم فيه ﴿وقيل﴾ ان في الآية ﴿زائدة ويؤيد الاول﴾ وهو جعلها نافية قوله تعالى الم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن ﴿مكناهم في الارض مالم نمكن لكم﴾ ذان الذي سيق له الكلام ان كفار مكة دون أولئك ٤٩ في التمكين في الارض والمعنى لم نعط أهل مكة نحو ما أعطيناه عادا وثمود وغيرهم من البسطة في الاجسام والسعة في الاموال والاستظهار باسباب الدنيا ﴿وكانه انما عدل﴾ في هذا المحل وهو في ما ان مكناكم ﴿عن ما لئلا تتكرر﴾ لو قيل فيما ما مكناكم ﴿فيثقل اللفظ﴾ وكذا قال الزمخشري ﴿قيل ولهذا﴾ أي لثقل اللفظ بالتكرير ﴿لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الالف﴾ ما ﴿الاولى هاء فقالوا مهما وقيل بل هي﴾ أي ان ﴿في الآية﴾ المذكورة وهي ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه ﴿بمعنى قد﴾ ولا يخفاك انه غير مناسب لما سيقت الآية له ﴿وان

٧ ي ل من ذلك﴾ بفتح همزة ان وكسرها كما أسلفناه غير مرة ﴿فذكر ان نفعت الذكرى﴾ أي قد نفعت ذكراك اذ بها قد حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير مراد فان الرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالذكرى نفعت أو لم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتذكير مطلقا ﴿وقيل في هذه الآية﴾ الاخيرة ﴿ان التقدير وان لم تنفع﴾ فحذف العاطف والمعطوف ﴿مثل سرابيل تقيكم الحر أي والبرد﴾ ويدل على المعطوف قوله ويتجنبها الاشقى وهذا قول الواحدي ومحيي السنة قال عظ يا محمد أهل مكة ان نفع التذكير أو لم ينفع لانه صلوات الله تعالى عليه وسلامه بعث مبلغا للانذار فعليه التبليغ في كل حال نفع أو لم ينفع تأكيدا للحجة واكتسابا للمثوبة ولا يخفاك ان ان على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشئ ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلام بعضهم انه يجوز استعمالها بدون الواو وانما معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا أنك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما يسبق الى أوهام القاصرين لان حذف العاطف بمفرده قليل

تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي الكشاف ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لمحذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي حاشية التفتازاني فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة صفة بلا تأويل والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر أو فاعل للظرف ولو جعل الظرف صفة مبتدا محذوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد اه وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف أحد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء (قوله وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع) في الشرح لا يخفى ان ان على هذا الرأي ليست لحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشئ ونقيضه وأقول ان أراد الشرط الاصولي وهو على ما في أصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية فاذكره من الضرورة حق لكن لا يعيده لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطا بهذا المعنى لجزائها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا اجج وقد يكون سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد أبي فانا ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وان كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعد ان ونحوها معلقا مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يجئ اكرمك ليس بصحيح على كون ان للشرط وسيذكر المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما تتميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو ومعناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا أنك تقدر المحذوف

وقد قيل انه منوط بضرورة الشعر فلا يرتكب تخريج ما وقع فى السعة عليه ﴿وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالتذكير ولزمت الحجة﴾ فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشرى قال قد استفرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مجهوده فى تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الا عتوا وطغيانا وكان عليه الصلاة والسلام يتلظى حسرة وتلهفا ويزداد جدا فى تذكيرهم فقيل له وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد فاعرض عنهم وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير ﴿وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك ٥٠ تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط﴾ وهذا هو الوجه الثانى من وجهى الزمخشرى ﴿وقد اجتمعت الشرطية والنافية فى قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من أحد من بعده الاولى شرطية﴾ وهى التى دخلت عليها اللام المؤذنة بالقسم ﴿والثانية نافية جواب القسم﴾ أى جزء جواب القسم والا فليست بمفردها جوابا للقسم ﴿الذى آذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا﴾ على القاعدة المقررة فى موضعها وهذا مما يقضى بسهو المصنف حيث ادعى فى قول الشاعر

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذن لا أقيلها

ان اذن جواب لان الظاهرة فى أول البيت وقد أسلفناه ﴿واذا أدخلت ان النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه﴾ من البصريين ﴿والفراء﴾ من الكوفيين ﴿وأجاز الكسائى﴾ منهم ﴿والمبرد﴾ من البصريين ﴿اعمالها عمل ليس﴾ فترفع الاسم وتنصب الخبر ﴿وقرأ سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف النون﴾ من ان ﴿وكسرها لالتقاء الساكنين﴾ وهما النون المذكورة ولام الذين الاولى ﴿ونصب عبادا﴾ على انه خبر ان واسمها هو الموصول ﴿و﴾ نصب ﴿أمثالكم﴾ على انه صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتنكير والتعريف قلت بل هما متوافقان فى التنكير فان أمثالكم بمعنى مماثليكم فالاضافة فيه لفظية فان قلت ظاهر هذه القراءة تخالف القراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عباد وأمثالكم اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى المخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفى المماثلة فهل من سبيل الى التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل المماثلة المثبتة فى القراءة المشهورة باعتبار العبودية أى ان هؤلاء الذين تدعونهم آلهة

هو العاطف فقط كما يسبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده قليل اه واقول فيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم ان هذه هى ان التى يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية وانما هى ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قدرلها معطوف عليها وتلك لا يقدر لها بل تكون مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد أشار التفتازانى فى نحو هذا الى ذلك حيث قال فى مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك ان كان ضد الشرط المذكور اولى بالاستلزام لذلك الكلام السابق الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك أكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ماتقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخيرى انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى وقد يجىء بعد تمام الكلام واما ثانيا فانه لا يتعين ان يكون ماذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو وغير تقديرها محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هى واو الحال لا العطف وكذلك الجملة عند تجردها عن الواو فى محل نصب على الحال قال التفتازانى فى المطول وقد تستعمل ان فى غير الاستقبال اذا جىء بها فى مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان أعطى جاها لئيم (قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان عمهم بالتذكير) ذكر هذا الوجه والذى بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول مأمورا بالذكرى نفعت أو لم تنفع فما معنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان الرسول قد استفرغ مجهوده فى تذكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكرى الا عتوا وطغيانا وكان يزداد جدا فى تذكيرهم وحرصا عليه فقيل له ما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكر ان نفعت الذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التذكير الثانى ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعادا لتأثير الذكرى فيهم (قوله وقرأ سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم) قال ابن الصائغ هذا تخريج أبى الفتح لهذه القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالتشديد وخرجها المعترض على انها المخففة من الثقيلة بتقدير عملها فى الجزأين النصب وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض بالتناقض

مماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية أى ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية اذ هم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم واظن انى وقفت على معنى هذا الكلام فى شرح التسهيل للقاضى محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى ﴿وسمع من أهل العالية﴾ وهى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وماوالاها والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس كذا فى الصحاح ﴿ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية﴾ بنصب خيرا على انه خبر ان ﴿وان ذلك نافعك﴾ بالنصب على انه خبرها ﴿ولا ضارك﴾ بالنصب أيضا عطفا على الخبر ﴿ومما يتخرج على الاهمال الذى هو لغة الاكثرين﴾ من العرب ﴿ان قائم وأصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا﴾ بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة أى لا لعلة موجبة للحذف مأخوذ من قولهم عبط الذبيحة أى نحرها من غير علة وهى سمينة فتية وقولهم عبطت الدواهى الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة أى شابا صحيحا واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك ﴿وادغمت نون ان﴾ النافية ﴿فى نونها﴾ أى فى نون انا التى هى ضمير رفع منفصل ﴿وحذفت الفها فى الوصل﴾ على اللغة المشهورة ﴿وسمع ان قائما على الاعمال﴾ كما فى قولهم مازيد قائما بالنصب وكيفية العمل فى الحذف والادغام كما مر ﴿وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل 51 ثم سكنت النون﴾ التى نقلت اليها حركة الهمزة ﴿وادغمت﴾ فى نون انا بعد ذهاب همزتها ﴿مردود لان المحذوف لعلة﴾ تقتضى الحذف ﴿بمنزلة الثابت﴾ الذى لم يحذف أصلا ﴿ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع﴾ اذ الاصل هذا قاضى بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعلة الالتقاء وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا قاض بالكسر ﴿لان حذف الياء للساكنين﴾ أى لالتقائهما ﴿فهى مقدرة الثبوت﴾ فتكون الضاد مكسورة ﴿فحينئذ﴾ أى حين اذ كان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت الوجود ﴿يمتنع الادغام﴾ فى ان أنا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون ﴿لان الهمزة فاصلة فى التقدير﴾ وهى فى حكم الموجودة فى النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قلت غاية ماقاله المصنف انه لا يعتد بالعارض وهو أصل مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل الاحمر اذا نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت أبقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا أجاز القراء فى مذهب ورش ان يقرأ الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن الآثمين بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ فى الشاذ لمن لاثمين بادغام نون من فى اللام اعتدادا بحركتها العارضة كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أثير الدين أبى حيان رحمه الله تعالى

راض حبيبى عارض قد بدا * يا حسنه من عارض رايض
وظن قوم ان قلبى سلا * والاصل لا يعتد بالعارض

﴿ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكنا هو الله ربى﴾ قال الزمخشرى أصله لكن انا فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام ونحوه قول القائل

وترميننى بالطرف أى انت مذنب * وتقليننى لكن اياك لا اقلى

أى لكن أنا لا اقليك هذا كلامه قلت وهذا هو الوجه المردود عند المصنف وقد علمت ما فيه

بالتناقض بان المثلية فى القراءتين لم تتواردا على محل واحد اه وأقول يعنى ان المثلية المثبتة هى المثلية فى العبودية والمنفية هى المثلية فى الانسانية (قوله من أهل العالية) فى الصحاح هى مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وهى الحجاز وماوالاها والنسبة اليها عالى ويقال أيضا علوى على غير قياس (قوله اعتباطا) هو بمهملتين أى لا لعلة يقال عبطت الناقة واعتبطها اذا ذبحتها وليس بها علة (قوله ومثل هذا البحث فى قوله تعالى لكنا هو الله ربى) فان أصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون فى النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون فى النون فقيل لكنا واثبات الالف وصلا فيه فصيح بخلاف انا اذا أثبت الفه فى الوصل فانه ليس بفصيح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الالتباس بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربى خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغير ان المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضى فى بحث لحوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة وثانى الوجهين انهم وقفوا عليه

وقراءة ابن عامر باثبات الف انا فى الوصل والوقف جميعا وحسن ذلك وقوع الالف عوضا من حذف الهمزة وغيره الا فى الوقف الوجه ﴿الثالث ان تكون مخففة من﴾ ان ﴿الثقيلة فتدخل على الجملتين﴾ الاسمية والفعلية ﴿فان دخلت على﴾ الجملة ﴿الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين﴾ وظاهر هذه العبارة ان خلاف الكوفيين فى الحكم المذكور وهو جواز الاعمال وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة وان الغاءها واجب عند دخولها على الجملة الاسمية وليس كذلك فان الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلا وان التى يراها البصريون مخففة من الثقيلة يقولون انها النافية ويمكن ان يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة فان قلت قوله لنا قراءة الحرميين وأبى بكر يدفعه فان دليله المذكور منصوب لجواز الاعمال وذلك مقتض لان يكون الاعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية لا المخففة وقد أجاد المصنف فى التعبير عن هذا المقصود فى الكلام على ان المشددة فيما يأتى فقال هنالك وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا فان قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان أحدهما ان تكون مصدر خالف أى خالفوا فى ذلك خلافا كما ان قولك يجوز كذا اتفاقا أو اجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا فان قلت ٥٢ فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فانها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو مؤكد ولا بفعله اذ هو متعد بنفسه قلت هى لام التبيين مثلها فى سقيا لك فيتعلق بمحذوف أى ارادتى للكوفيين وثانيهما ان يكون حالا والتقدير أقول ذلك خلافا للكوفيين أى مخالفا لهم وحذف القول كثير جدا حتى قال أبو على الفارسى هو من حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به فكان القول مقدرا قبل كل مقالة وكذا قال المصنف فى بعض تعاليقه لنا أيها لقائلون بالاعمال ﴿قراءة الحرميين وأبى بكر وان كلا لما ليوفينهم﴾ بنصب كلا وهو ظاهر فى اعمال ان المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه الآية متفقة من كل وجه فانهما يقرآن بتخفيف النون والميم من ان ولما وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لصح وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعا سواء شددت ميم لما أو خففت ثم قد قال المصنف فى حرف اللام حيث تكلم على لما واما قراءة أبى بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين أحدهما ان تكون مخففة من الثقيلة و يأتى فى لما تلك الاوجه والثانى ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار أرى ولما بمعنى الا انتهى كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر فكيف يتأتى له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذى ذكره ثم للكوفيين ان يجيبوا عن قراءة الحرميين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم ان كلا منصوب بان وانما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصريين لسلامته من الحذف الذى ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت لكنه لم يسلم من التصرف فى الحرف بحذف بعض حروفه التى وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر فى المذهبين متعارض فتأمله ﴿و﴾ لنا أيضا أيها القائلون بالاعمال ﴿حكاية سيبويه﴾ عن العرب ﴿ان عمرا لمنطلق﴾ وقد يقول الكوفيون هو مخرج على الحذف أيضا أى ان أرى عمرا لهو منطلق ﴿و يكثر اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ ونحو ﴿وان كل

بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وانا مبتدا وهو مبتدا ثان والله مبتدا ثالث وربى خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثانى والثانى وخبره خبر الاول والعائد على الاول هو الياء ويجوز ان يكون اسم الله بدلا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أى أخالف خلافا واللام للتبيين كما فى سقيا لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا أو ذا خلاف فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه ان الخلاف راجع الى اعمال المخففة من الثقيلة وهو غير سديد لانه يقتضى ان الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقيلة غير قائلين باعمالها وهم لا يقولون قولا باعمالها وما قيل انه ان المخففة يقولون انه ان النافية وحينئذ فينبغى رجوع قوله خلافا الى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور لرد قولهم انها غير عاملة صريحا وقولهم انها النافية ضمنا وفى الشرح ويمكن ان يجاب عنه يعنى عن ذلك الاشكال بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى صدر المسئلة فقط وهو قوله ان تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الاعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بانها النافية اهـ (قوله لنا قراءة الحرميين وأبى بكر وان كلا لما ليوفينهم) قراءة أبى بكر بتخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فالتلفظ بالآية

لما جميع لدينا محضرون﴾ وما فى الآيتين صلة وجميع فعيل بمعنى مفعول أى وان كلكم لمجموعون لدنيا ﴿وقراءة حفص ان هذان لساحران﴾ بتخفيف نون ان فاهملت ﴿وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان﴾ وحفص خففها وأما الباقون فقرؤا بتشديد نون ان لكن أبو عمرو قرأ هذين بالياء ومن عداه بالالف وقراءة ابن كثير شاهدة للاهمال كقراءة حفص ﴿ومن ذلك﴾ وهو اهمال ان المخففة ﴿قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فى قراءة من خفف لما﴾ من السبعة وهم من عدا عاصما وحمزة وابن عامر واما من شدد لما وهم هؤلاء الثلاثة فان نافية ولما بمعنى الا وما على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل هذه الآية عن المثل المتقدمة بقوله ومن ذلك ﴿وان دخلت﴾ أى ان المخففة ﴿على﴾ الجملة ﴿الفعلية وجب اهمالها والاكثر﴾ فى الاستعمال ﴿كون الفعل﴾ من تلك الجملة الفعلية ﴿ماضيا ناسخا﴾ بان يكون من باب كان واخواتها أو باب كاد واخواتها أو باب علم واخواتها ﴿نحو وان كانت لكبيرة﴾ ونحو ﴿وان كادوا ليفتنونك﴾ ونحو ﴿وان وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ فهذه الآيات من تلك الابواب الثلاثة على ترتيبها فى الذكر المتقدم ﴿ودونه ان يكون مضارعا ناسخا﴾ فيكون كثيرا لا أكثر ﴿نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك﴾ ونحو ﴿وان نظنك ٥٣ لمن الكاذبين ويقاس على النوعين﴾ وهما الماضى الناسخ والمضارع الناسخ اتفقوا على ذلك ﴿اتفاقا ودون هذا ان يكون﴾ الفعل ﴿ماضيا غير ناسخ﴾ فيكون قليلا لا كثيرا ﴿نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلما. حلت عليك عقوبة المتعمد﴾ الشلل فساد فى اليد يقال شلت يده بالفتح تشل فهو من باب علم يعلم ﴿ولا يقاس عليه خلافا للاخفش﴾ وقد عرفت وجه نصب خلافا فى مثل ذلك ﴿أجاز ان قام لانا وان قعد لانت﴾ والجماعة يمنعون مثل هذا ويعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذا ﴿ودون هذا﴾ فى القلة ﴿أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه﴾ حرف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح يقال زانه يزينه وشانه يشينه والهاء من لهيه للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ بمكان ﴿ولا يقاس عليه﴾ اجمعوا على ذلك ﴿اجماعا﴾ فان قلت لم كان الاكثر دخول ان المخففة على الافعال الناسخة قلت لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل ان يكون من أفعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب فان قلت فلم كان الاكثر ان يكون ذلك الفعل الناسخ ماضيا قلت لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن ان يجاب عنه بان ان واخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلبنائها على الفتح ولكونها ثلاثية ورباعية وخماسية كالفعل وأما معنى فلانها فى معنى أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت هكذا قرره نجم الدين سعيد فى شرح الكافية وذكره غيره أيضا ومقتضاه مشابهتها للفعل الماضى فقصدوا فى ان بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الفعل الماضى لهذه المناسبة

بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لكفاه فى الاستدلال ولم يتأت عليه اشكال ثم ان المصنف فى بحث لما ذكر ان قراءة أبى بكر محتملة لان تكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار أرى ولما بمعنى الا وأنت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتأتى بقراءة أبى بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين أيضا لان للكوفيين ان يقولوا ان ان نافية وكلا منصوب بارى محذوفا واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هذا الامان فأيهما التى بمعنى الا قلت الاولى واما الثانية فهى لام قسم مقدر وفى شرح التسهيل لابن أم قاسم لا عمل لان عند الكوفيين ولا هى مخففة من ان بل هى النافية واللام بعدها بمعنى الا ويجعلون النصب فى ان وكلا بفعل يفسره ليوفينهم أو به نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا تعرف فى كلامهم بمعنى الا اهـ فان قلت أى شئ خبر ان فى الآية على تقدير تخفيفها واعمالها وتخفيف لما قلت فيه وجهان أحدهما ليوفينهم وما زيدة فاصلة بين لام ان ولام القسم وثانيهما ان الخبر ما وهى نكرة لحق أو جمع (قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا) اما كونه ماضيا فلان الماضى أشد بالتأكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها وهو تأكيد الجملة الاسمية لذكرى جزئيها بعد ذكر ذلك الناسخ (قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما) هذا صدر بيت عجزه حلت عليك عقوبة المتعمد * والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشلل فساد فى اليد يقال شلت يده تشل بالفتح واشلها الله وقبل هذا البيت

باعمرو لو نبهته لوجدته * لا طائشا رعش الجنان ولا اليد

﴿وحيث وجدت ان﴾ بتخفيف النون ﴿وبعدها اللام المفتوحة كما فى هذه الامثلة فاحكم﴾ على مذهب البصريين ﴿بان أصلها التشديد﴾ فان قلت ماهذه الفاء من قوله فاحكم قلت هى فاء الجواب اما على اجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كاذكره س نحو واذلم يهتدوا به فسيقولون واما على جعله من باب والرجز فاهجر أى مهما أضمر فيه أما وقد يجىء كلام فى هذا المعنى بعد ﴿وفى هذه اللام خلاف يأتى فى باب اللام ان شاء الله تعالى و﴾ الوجه ﴿الرابع﴾ بادخال العاطف ههنا ولم يفعل ذلك فى الثانى ولا الثالث ﴿ان تكون زائدة كقوله﴾ أى قول النابغة الذبيانى والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل فالسند ﴿ماان أتيت بشئ أنت تكرهه﴾ * اذن فلا رفعت سوطى الى يدى أراد بالمؤمن الله تعالى والعائذات اللائذات الملتجئات منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان والغيل بغين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فلام والسند بسين مهملة ونون مفتوحتين ٥٤ ودال مهملة وهما أجمان كانتا بين مكة والمدينة يريد ان ركبان مكة لا تأخذ هذه الطير ولا تصيدها بل تمسحها ولا تضرها حلف بماذكر انه لم يأت شيأ يكرهه الممدوح فان فعل ذلك فشلت يده حتى لا تقدر على رفع السوط ﴿وأكثر ما زيدت بعد ما النافية اذا دخلت على جملة فعلية كما فى البيت﴾ الذى انشد المصنف صدره ﴿أو﴾ جملة ﴿اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن * منايانا ودولة آخرينا﴾ المراد بالطب هنا العادة كذا فى الصحاح والجبن خلاف الشجاعة والمنايا جمع منية وهى الموت والدولة فى الحرب بمعنى النصر والغلبة تقول كان لفلان على فلان فى الحرب دولة أى انتصر عليه وغلبه قال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال وبالفتح فى الحرب وقال عيسى بن عمرو كلتاهما فى المال والحرب وقال يونس اما أنا فوالله ما ادرى ما بينهما ﴿وفى هذه الحالة﴾ وهى حالة زيادة ان بعدما ﴿تكف عمل ما الحجازية﴾ فيبقى المبتدأ والخبر بعدها على ما كانا عليه من الرفع ﴿كما فى البيت المتقدم وأما قوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهبا * ولا صريفا ولكن أنتم الخزف فى رواية من نصب ذهبا وصريفا﴾ لا فى رواية من رفعهما والنصب هما يرد فى الظاهر نقضا لقوله ان زيادة ان بعد ما كافة لعملها عند الحجازيين ﴿فخرج على انها نافية مؤكدة لما﴾ لا زائدة فلهذا لم تكفها عن العمل وغدانة بضم الغين وبالدال المهملة والنون حى من يربوع والصريف الفضة الخالصة والخزف قال الجوهرى الجرو فى القاموس هو الجرو كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا ﴿وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجى المرء ما ان لا يراه * وتعرض دون ادناه الخطوب﴾ تعرض كانه من الاعتراض يقال عرضت له القول بفتح الراء وكسرها فعلى الثانى تعرض بفتح الراء ويحتمل ان يكون تعرض بمعنى تظهر يقال عرض له أمر كذا أى ظهر وادناه أقربه والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال

وعمرو هذا هو ابن جرموز الذى قتل الزبير بن العوام لما وجده نائما فى وادى السباع تحت شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجمل قبل الواقعة وعاتكة هذه هى التى كان أهل المدينة يقولون عنها من أراد الشهادة فليتزوج بعاتكة وذلك انها كانت جميلة وكانت تحت عبد الله بن أبى بكر الصديق فاحبها حبا شديدا ثم شهد الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمى بسهم فمات منه فى المدينة فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل عنها يوم اليمامة فتزوجها عمر بن الخطاب سنة اثنتى عشرة فقتل عنها فتزوجها الزبير بن العوام فقتل فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية أم الزبير (قوله ما ان أتيت بشئ أنت تكرهه) هذا صدر بيت عجزه * اذن فلا رفعت سوطى الى يدى * (قوله فما ان طبنا جبن الخ) فى الصحاح المراد بالطب هنا العادة والجبن بسكون الباء وضمها صفة الجبان والمنايا جمع منية وهى الموت لانها مقدرة لانه يقال منى له أى قدر والدولة فى الحرب ان تداول احدى الفئتين على الاخرى يقال كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم فى المال يقال صار الفئ بينهم دولة يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشئ الذى يتداول بعينه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام الجمحى سألت يونس عن قول الله تعالى كيلا يكون دولة فقال قال أبو عمرو بن العلاء الدولة بالضم فى المال والدولة بالفتح فى الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاهما تكون فى الحرب والمال وقال يونس اما أنا فوالله لا أدرى ما بينهما (قوله بنى غدانة ما ان أنتم ذهبا الخ) غدانة بضم المعجمة بعدها مهملة وبالنون حى من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف فى الصحاح هو الجرو فى القاموس هو الجرو كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا (قوله يرجى المرء ما ان لا يراه الخ) يرجى بتشديد الجيم وكسرها وتعرض يحتمل ان يكون من عرض له أمر كذا أى ظهر وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها أى تعرضت له والخطوب جمع خطب

ماخطبك أى ماسبب أمرك الذى أنت عليه وغلب استعمال الخطوب فى الامور الشاقة الصعبة ﴿وبعد ما المصدرية كقوله
ورج الفتى للخير ماان رأيته * على السن خيرا لايزال يزيد﴾ الفتى الشاب يقال فتى بكسر التاء يفتى فتاء بالمد فهو فتى بالقصر
والسن العمر وهنا مضاف محذوف أى على زيادة السن وخيرا مفعول يزيد قلت ولا يتعين البيت شاهدا لما ذكر لاحتمال
ان تكون ما زائدة وان شرطية ﴿وبعد الا الاستفتاحية كقوله الا ان سرى ليلى فبت كئيبا * أحاذر ان تنأى النوى بغضوبا﴾
سرى بمعنى سار واسناده الى الليل مجاز والكئيب المسيء الحال يقال كئب الرجل يكأب كأبة على زنة تمرة وكآبة على زنة كآلة
وتنأى تبعد والنوى الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد وهى مؤنثة لاغير كذا فى الصحاح وغضوب اسم امرأة بغين
وضاد معجمتين ﴿و﴾ تزاد ان أيضا ﴿قبل مدة الانكار﴾ وهى مدة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت
انكارا اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءنى زيد فيقول من يقصد انكار مجيئه لك
ازيدانيه أى كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك فى ان زيدا جاءك ويستنكر
ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك فى هذا وكيف لا يجيئك ﴿سمع سيبويه رجلا﴾ يقال له أتخرج ان أخصبت البادية فقال
أأنا انيه منكرا ان يكون رأيه على خلاف ذلك﴾ وهذا يحتمل ان تكون مدة الانكار اجتلبت بعد زيادة ان فتكون المدة ياء لان تكسر النون لالتقاء الساكنين فلا يكون الزائد الا ياء ويحتمل ان تكون المدة اجتلبت قبل زيادة ان فتكون المدة ألفا لحاقها بعد فتحة نون الضمير والاصل أناه ثم زيدت ان بين النون والالف فالتقى ساكنان فكسر أولهما نون ان المزيدة فانقلبت الالف ياء ﴿وزعم ابن الحاجب انها
تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو﴾ واغا ذلك فى ان المفتوحة ﴿الهمزة وجزم المصنف بالسهو من غير تثبت يستند اليه غير مناسب
فان ابن الحاجب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم أر أحدا من شارحى كلامه انتقد ذلك عليه وفيهم
الائمة النقاد بل أقروا ذلك ولم يتعقبوه وقال الرضى زيادة المفتوحة بعد لما هى المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا
وكسرا والفتح أشهر ﴿وزيد على هذه﴾ المعانى الاربعة ﴿معنيان آخران فزعم قطرب﴾ وهو أبو على محمد بن المستنير البصرى
أحد تلامذة سيبويه ويقال انه هو الذى لقبه بقطرب لما كرته اياه فى الاسحار قال له يوما ما أنت الا قطرب الليل والقطرب
دويبة تستريح بالنهار وتسعى بالليل ﴿انها﴾ أى ان المكسورة ﴿قد تكون بمعنى قد كما مر فى ان نفعت الذكرى﴾ ومر ما فى
ذلك من الكلام ﴿وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ﴾ التعليلية ﴿وجعلوا منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين﴾ أى لاجل
كونكم مؤمنين فهى بمعنى اذ التى ترد للتعليل وقوله تعالى ﴿لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله﴾ وهذا موضع العطف ولكن
المصنف تركه وقدم التنبيه على مثله ﴿وقوله عليه الصلاة والسلام وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك﴾ بنصب
نحو عطفا على المنصوب المتقدم ﴿مما الفعل﴾ الواقع ﴿فيه﴾ بعد ان الشرطية ﴿محقق الوقوع﴾ فلا يصلح ان يكون شرطا

خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر تقول ماخطبك ثم استعمل فى الامور الشاقة (قوله ورج الفتى الخ) الفتى الشاب والسن بالمهملة والنون هنا العمر وخيرا مفعول يزيد والمعنى اذا رأيت سخصا كلما ازداد عمره زاد خيره فرجه للخير (قوله الا ان سرى ليل الخ) سرى بمعنى سار والكئيب المنكسر من الحزن وتنأى تبعد والنوى الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد وهى مؤنثة لاغير وغضوب بمعجمتين على وزن صبور اسم امرأة (قوله وقبل مدة الانكار) قال الرضى هى مدة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءنى زيد فيقول من يقصد تكذيبا وان زيدا ما جاءك أزيدانيه أى كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه أتاك أو يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من شك فى هذا وكيف لا يجيئك اه ولم يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المكسور الهمزة بل ذكره من مواضع مفتوحها (قوله وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو) كلام الرضى صريح فى ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد لما هى المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح أشهر اه وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن أبى بكر بن يونس المالكى كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحى وكان كرديا فاشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل الى دمشق ودرس بجامعها فى زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة فاقام بها ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فتوفى فى شوال سنة ست وأربعين وستمائة وكانت ولادته باسنا من

ساءلته قبل هذا ﴿و﴾ جعلوا من ذلك أيضا ﴿قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم﴾ على رواية من رواه بان المكسورة وحزتا بحاء مهملة وزاى قطعتا وجهارا بكسر الجيم أى مجاهرة غير سر ﴿قالوا وليست﴾ ان فيه ﴿شرطية لان الشرط﴾ الذى يقع بعدها ﴿مستقبل وهذه القصة﴾ وهى حز اذنى قتيبة جهارا ﴿قد مضت وأجاب الجمهور﴾ عن جميع ما تقدم فاجابوا ﴿عن قوله تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جىء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابنى فلا تفعل كذا﴾ وفى ذلك من التهييج له على ان لا يفعل ذلك المنهى عنه ما لا يخفى وهذه نكتة لابراز مثل هذا المحقق الواقع فى قالب المعدوم المشكوك فى وقوعه فلا حاجة الى جعل الاداة غير شرطية بل جعلها كذلك تذهب هذه النكتة ﴿و﴾ أجابوا ﴿عن آية المشيئة﴾ وهى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله ﴿بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا أخبروا عن المستقبل﴾ متادبين بادب الله تعالى مقتدين بسنته روى الواحدى عن أحمد بن يحيى انه قال استثناء الله فيما يعلم واستثناء الخلق فيما لا يعلمون وأمر بذلك فى قوله تعالى ٥٦ ولا تقولن لشئ انى فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله ﴿أو بان أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك﴾ وبهذا يجاب عن الحديث ﴿أو ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السؤال﴾ بالراء وفى بعض النسخ لا يدفع ووجه ما قاله ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام جميعا فلزم تحقق مشيئته لان لا يموت منهم أحد قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل الدخول لم يتحقق حصول دخول الجميع قبل الموت وهذا باطل لاستلزامه الخلف فى الوعد وهو على الله تعالى محال ﴿أو ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذى أخبره فى المنام﴾ فالشرط على هذين التقديرين على بابه وفيه نظر وذلك لانه كيف يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون فى الكلام اشعار بانه محكى ثم هذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا فى حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه ﴿واما البيت فمحمول على وجهين أحدهما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل ان يكون ان افتخر مفتخر﴾ فى المستقبل ﴿بسبب حزه﴾ فيما مضى ﴿اذنى قتيبة اذ الافتخار بالحز يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز﴾ فان قلت الهمزة الداخلة على تغضب للانكار التوبيخى فيقتضى ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم واذا كان الغضب واقعا استحال كون جواب الشرط أو دليل الجواب اذ لا يتسبب الماضى عن المستقبل قلت الانكار التوبيخى على قسمين اما بمعنى ما كان ينبغى أن يكون نحو اعصيت ربك فيكون الموبخ عليه قد تحقق وقوعه واما بمعنى لا ينبغى ان يكون نحو اتعصى ربك فلا يكون الموبخ عليه قد وقع ولكن بصدد ان يقع فما فى البيت من القسم الثانى لا الاول والوجه الثانى ﴿ان

قرى الصعيد فى أواخر سنة سبعين وخمسمائة (قوله أتغضب ان أذنا قتيبة الخ) حزتا بالحاء المهملة والزاى بمعنى قطعتا وحازم بمهملة وزاى اسم رجل (قوله وهذا الجواب لا يرفع السؤال) وفى بعض النسخ لا يدفع بالدال والمآل واحد وبعض النسخ سقط منه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخول ان شاء الله فى أخباره تعالى يدل على هذا ان الزمخشرى سأل هذا السؤال وأجاب بما أجاب به المصنف ووجه كون هذا الجواب لا يدفع السؤال هو ان المشيئة على هذا الجواب أيضا دخلت فى أخباره تعالى بدخولهم جميعا فيقال ما وجه دخولها فيه والجواب ان وجهه الاشعار بان بعضهم لا يدخل لموت يحصل له أشار الى هذا البيضاوى فى تفسيره وفى الشرح ووجه ما قال ان الله تعالى قد وعد أولئك المؤمنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيئته تعالى ان لا يموت أحد منهم قبل الدخول اذ لو شاء موت أحد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فيلزم الخلف فى وعده تعالى وهو محال اه ولقائل ان يقول انما يلزم تحقق مشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم لو عد جميع أولئك المؤمنين فى الدخول لو كان الوعد من غير تقييد بمشيئة الله تعالى ان لا يموت أحد منهم واما مع تقييده بذلك فلا (قوله أو ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا أو من كلام الملك الذى أخبره فى المنام) فى الشرح يعنى والشرط على هذين التقديرين صحيح على بابه وفيه نظر لانه كيف يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون فى الكلام اشعار بانه محكى اه وأقول على هذين التقديرين لم يدخل فى كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره وانما قيل ان هذا من كلامه تعالى على جهة الحكاية عن غيره وتجويز كون الكلام حكاية عن الغير يكفى فيه ان لا يمنع مانع منه وسيأتى للشارح انه يجوز ان يكون ربى وربكم فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم من كلام عيسى اردف به

يكون على معنى التبيين أي أتغضب ان تبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال ﴿هو أي الشاعر ﴿اذا ماانتسبنا لم تلدني لئيمة * ولم تجدي من ان تقري به بدا أي يتبين اني لم تلدني لئيمة ﴾ برفع يتبين لا بجزمه جوابا لاذا مالانها لا تجزم الاشاذا قال الجوهري وقولهم لابد من كذا كانه قيل لافراق منه ويقال البد العوض ومن ان تقري متعلق ببدا وضمير به يعود الى القول المتقدم أي لم تجدي بدا من اقرارك بما قلته من اني لم تلدني لئيمة يقول اذا ماذكرنا نسابنا علمت باهذه اني لست بابن لئيمة وظهر لك ما يلجئك الى الاعتراف بذلك وانما قال لم تلدني لئيمة لان الام اذا كانت من الكرام فالاب أولى لان العرب لا يزوجون من هو دونهم وربما تزوجوا من دونهم ﴿وقال الخليل والمبرد الصواب ان أذنا بفتح الهمزة ﴾ من ان ﴿أي لان أذنا ثم هي عند الخليل ان الناصبة ﴾ الخفيفة بحسب الوضع ﴿وعند المبرد انها المخففة من الثقيلة ﴾ واسمها ضمير شان محذوف والجملة الاسمية خبره ﴿ويرد قول الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضمار الفعل وانما ذلك لان المكسورة نحو وان أحد من المشركين استجارك ﴾ وعلى تخريج الخليل يلزم ان يكون مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده أي ان حزت أذنا قتيبة فيكون الاسم قد وليها على اضمار الفعل وانظر لم امتنع ذلك ﴿وعلى الوجهين ﴾ المذكورين وهما اقامة السبب مقام المسبب وارادة معنى التبيين ﴿يتخرج قول الآخر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار ﴾ فان قتله قد وقع ومضى لكنه جعل شرطا على ماتقدم ﴿أي ان يفتخروا بسبب قتلك أو ان يتبين ٥٧ انهم قتلوك ﴾ وعار اما خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة قتل أو خبر لهذا المجرور برب اذ هو في موضع مبتدأ كما سيأتي ﴿وان المفتوحة الهمزة الساكنة النون تأتي على وجهين اسم وحرف ﴾ الظاهر رفعهما على انهما خبر بعد خبر أي ان اسم وحرف وجرهما على الابدال من وجهين غير بين لاداته الى قولك ان على اسم وحرف وفيه مالا يخفى اللهم الا ان يقدر محذوف

٨ ى ل أي وجه اسم ووجه حرف أي طريقته فيمكن الابدال حينئذ ﴿والاسم على وجهين ضمير المتكلم ﴾ برفع ضمير وفيه مامر وذلك ﴿في قول بعضهم ﴾ أي بعض العرب ﴿ان فعلت بسكون النون ﴾ وصلا ووقفا وهي لغة حكاها قطرب ﴿والاكثرون ﴾ من العرب وهم من عدا تميما ﴿على فتحها وصلا وعلى الاتيان بالالف وقفا ﴾ وأما تميم فيثبتونها وصلا ووقفا وبها قرأ نافع ومذهب البصريين ان الضمير هو الهمزة والنون وأما الالف فزائدة بدليل حذفها في الوقف وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم فان قلت على ماذا انتصب وصلا ووقفا قلت على الظرفية باعتبار مقامه ما مقام مضاف محذوف أي زمن وصل وزمن وقف ﴿وضمير المخاطب ﴾ بالرفع عطفا على المتقدم وفيه أيضا مامر وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو ان يكون ضمير مخاطب ﴿في قولك أنت ﴾ للواحد المذكر ﴿وأنت ﴾ للواحدة المؤنثة ﴿وأنتما ﴾ للمخاطبين أو للمخاطبتين ﴿وأنتم ﴾ لجماعة المخاطبين ﴿وأنتن ﴾ لجماعة المخاطبات هذا ﴿على قول الجمهور ان الضمير هو ان والتاء حرف خطاب ﴾ ومذهب الفراء ان أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عمدوها المستقل لفظا ﴿والحرف على أربعة أوجه أحدها ان يكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون ﴾ هي وصلتها ﴿في موضع رفع نحو وأن تصوموا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس أي خير لكم فحذف الخبر ﴾ وليس بمتعين لذلك لما سيأتي ولجواز كون ذلك في محل جر على انه عطف بيان لايمانكم أي الامور المحلوف عليها التي

الكلام المحكي تعظيما لله تعالى فيرد عليه ما اورده ههنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحي فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا في حق الملك لانه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه اه وأقول ما قاله من عدم دفع الاشكال مبني على ما أفهمه كلامه من تفسير السؤال لا على تفسيرنا له بما وقع في الكشاف فانه مندفع ومبني أيضا على ان الشرط على هذين التقديرين على بابه وهو ممنوع وانما الشرط عليهما للتبرك وحاصل هذين الوجهين أن ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى حكاية عن النبي أو الملك القائل لذلك على سبيل التبرك به وهذا خلاف الوجه الذي قدمه المصنف وهو ان أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك فان حاصله ان ان شاء الله في الآية من كلامه تعالى على غير طريق الحكاية ليتبرك به عباده فليتأمل (قوله اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة) هذا صدر بيت عجزه ولم تجدي من ان تقري به بدا وفي الصحاح وقولهم لابد من كذا كانه قيل لافراق منه ويقال البد العوض واللئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص الام بالذكر لانها اذا لم تكن لئيمة فالاب اولى لان العرب لا يزوجون من دونهم وقد يتزوجون من هو دونهم

هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس الاصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الخيرات من صلة رحم أو عبادة أو اصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحنث في يميني فيترك البر ارادة البر في يمينه فقيل لهم لا تجعلوا الله عرضة لايمانكم أي حاجزا لما حلفتم عليه وسمى المحلوف عليه يمينا لتلبسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها أي العرضة اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حاجزا ومانعا منه ﴿والثاني﴾ من موضعي وقوعها ان تقع ﴿بعد لفظ دال على معنى غير اليقين﴾ سواء كان دالا على ظن أو غيره وكانه قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تتميز به الناصبة من المخففة وفيه نظر فقد قال الامام المرزوقي في قول الحماسي همت بان لا اطعم الدهر بعدهم * حياة وكان الصبر ابقى واكرما اطعم منصوب بان ولو رفع لجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون اسمها مضمرا فدل ذلك على ان المخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا ينافي غرض المصنف وقد يجاب بان الهم يرد بمعنى العزم على الشيء وهو الجد فيه وبمعنى حديث النفس كما صرح به بعض أئمة اللغة فيكون يقينيا بالاعتبار الاول وغير يقيني بالاعتبار الثاني فلعل المرزوقي أجاز كونها مخففة نظرا الى كون الفعل يقينيا وأجاز كونها ناصبة نظرا الى كون الفعل غير يقيني فاندفع النظر وقد ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل ضابطا يعلم به موضع تعين الناصبة وتعين المخففة وموضع جواز الامرين سواء كنت منشئا للكلام أو سامعا قال لفظ ان اما ان تذكر بفعل قبلها مسلط عليها أو لا فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق أو ظن أو غيرهما فالاول يتعين للمشددة والمخففة منها والثالث يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها الجملة أو لا فان صدرت بها الجملة تعينت الناصبة للفعل مثل ٥٨ قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وان لم تصدر بها جاز تا كقولك حسن ان يقوم وحسن أن تقوم على ان أصله انك تقوم وقد ظهر لك بهذا الكلام مؤاخذة على المصنف ان كان مقصوده بذكر ذينك الموضعين تمييز ما يتعين فيه ان الناصبة من المخففة وهو الظاهر من سياق كلامه فتأمله وقد يقال أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيق والتقدير فلا تتم المؤاخذة واذا وقعت الناصبة

(﴿أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون﴾) (قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين) قال ابن الصائغ يرد عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل اليقين من غير أفعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وأقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان أحد الموضعين اللذين يقع فيها أن المصدرية لا لبيان الموضع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا يرد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي يقع بعده المخففة هو فعل العلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر الفكري وعلى هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على الشائع الكثير (قوله ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى) وذلك ان ان مع صلتها في تأويل مصدر

بعد فعل غير دال على اليقين ﴿فتكون﴾ أي فقد تكون هي وصلتها ﴿في موضع رفع نحو ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع﴾ ونحو ﴿وعسى ان تكرهوا شيأ﴾ وهو خير لكم ﴿و﴾ في موضع ﴿نصب نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله﴾ كذا اعربه غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مقدر بمصدر وا لمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكره المصنف في أواخر الكتاب وانما احتيج الى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الاخبار وجعله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى في هذا المحل وقال الرضي أن هذه هي المضمرة بعد لام الجحود ولام الجحود محذوفة وهما متعاقبان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذفت ان لم تأت باللام وعليه فيحتمل المحل النصب والجر كنظائره وقدر أبو البقاء الخبر ممكنا فيكون المحل رفعا على انها وصلتها فاعل بالمحذوف قلت ولو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل ونحو ﴿يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة﴾ ونحو ﴿فاردت أن أعيبها﴾ و ﴿في موضع﴾ خفض نحو ﴿أوذينا من قبل ان تأتينا﴾ ونحو ﴿من قبل ان يأتي أحدكم الموت﴾ ونحو ﴿وأمرت لان أكون﴾ أول المسلمين وسيأتي الكلام على هذه اللام في حروفها هل هي زائدة أو لا ﴿و﴾ تكون ان مع صلتها ﴿محتملة لهما﴾ أي لموضع النصب ولموضع الخفض ﴿نحو والذي أطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين أصله في ان يغفر لي ومثله ان تبروا﴾ في الآية المتقدمة لكن ليست مثليتها للمحتملة للنصب والخفض على الاطلاق وانما هي ﴿اذا قدر في ان تبروا﴾ والجار على هذا التقدير متعلق بعرضة لما فيه من معنى الاعتراض أي ولا تجعلوا الله معترضا في البر أي انه عرضة ﴿أو﴾ اذا قدر ﴿لئلا تبروا﴾ فحذف الجار والنافي جميعا وحينئذ يتعلق الجار بالفعل المنهي عنه أي ولا تجعلوا الله لاجل ترك البر والتقوى والاصلاح عرضة لايمانكم أي حاجزا

ومأتمامن ترك ما حلفتم عليه بها واتيان الذي هو خير فعلى أحد هاتين التقديرين يحتمل المحل الجر والنصب واما اذا جعل ان تبروا عطف بيان على الايمان كما مر فالمحل جر ليس الا واذا جعل مبتدا كما ذهب اليه الزجاج فيما تقدم فالمحل رفع ليس الا ولما كانت الآية محتملة لهذه الامور ولم تتعين مثالا لما يحتمل النصب والخفض فقط فصلها عما سبقها من المثل بقوله ومثله ان تبروا ﴿وهل المحل بعد حذف الجار جر اونصب فيه خلاف﴾ مرت الاشارة اليه أول الكتاب ﴿وسيأتي﴾ الكلام عليه مشبعا في آخر الباب الرابع فان قلت كيف ساغ الاخبار عن المحل بقوله جر اونصب قلت لانه على حذف مضاف امامن الابتداء أي وهل اعراب المحل جر اونصب وامامن الخبر أي وهل المحل محل جر اومحل نصب أوذو جر اوذو نصب وهذا أمر سهل وان استصعبه بعض المدعين لعلم النحو بهذه البلاد ﴿وقيل التقدير مخافة أن تبروا﴾ فيكون المحل نصبا ليس الا لان المضاف لما حذف أقيم المضاف اليه مقامه فاعطى اعرابه وابقاؤه على الجر بعد حذف المضاف شاذ فلا يرتكب تخريج القرآن عليه لغير ضرورة ﴿واختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبرية﴾ وان عسى في العمل بمثابة كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضافا امامن الاسم أي عسى حال زيد ان يخرج أومن الخبر أي عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يومامن الدهر لا في الاسم ولا في الخبر ﴿وقيل على المفعولية وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل﴾ فهي فعل متعد الى واحد كضرب وليست من اخوات كان ﴿ونقل﴾ هذا القول ﴿عن المبرد وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وان المعنى دنوت من ان تفعل﴾ هذا هو الاصل ثم حذف الجار توسعا فصار المحل نصبا على أحد القولين في المسئلة ﴿أو قاربت ان تفعل﴾ فلا حذف ولا خلاف على صحة هذا التقدير في ان المحل ٥٩ نصب ﴿والتقدير الاول﴾ وهو النصب على اسقاط الجار ﴿بعيد اذ لم يذكر هذا الجار في وقت﴾ وانما يتأتى هذا الاستبعاد ان لو كان المدعى ان هذا الجار محذوف على سبيل الجواز واما اذا كان المدعى انه محذوف وجوبا فلا وجه للاستبعاد حينئذ لجريانه في كل شئ واجب الحذف ﴿وقيل﴾ محل ان يقوم من نحو عسى زيد ان يقوم ﴿رفع على البدل﴾ من زيد وهو بدل اشتمال كما في قولك أعجبني زيد قيامه واعترض هذا القول بانه يلزم عليه كون البدل لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل قلت ولا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد رأينا بعض التوابع يلزم كتابع مجرور رب اذا كان ظاهرا ﴿وسد﴾ البدل على هذا القول ﴿مسد الجزأين﴾ اللذين يحتاج اليهما عسى فانها على المشهور داخلة على ماهو في الاصل مبتدأ وخبر ﴿كما سد﴾ البدل ﴿في قراءة حمزة ولا تحسبن﴾ بالتاء الفوقية وفتح السين ﴿الذين كفروا انما نملي لهم خير مسد المفعولين﴾ ولا يضر الاقتصار على مفعول واحد لحسب وان كان في غير هذا الموضع ممتنعا على المختار عند كثيرين وذلك لان المبدل منه في حكم المنحى المطرح والمقصود انما هو البدل وهو كاف في تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوع موقع المفعولين امابا عتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلبي بالنسبة الى المبتدا والخبر وامابا عتبار الحذف أي لا تحسبن خيريه الاملاء ثابتة على اختلاف الرأيين ولا بعد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المعمول الاول وهو مع الاتيان بالبدل يصح كما في قول الحماسي فما كان قيس هلكه هلك واحد * ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البدل اذ لا يقال ما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رأيت وانما لم يجعل انما نملي لهم خير مفعولا ثانيا لانه في تأويل خيرية املائنا لهم ولا يصح ان يكون خبر اللذين كفروا للمغايرة له وعدم صدقه عليه ويمكن ان يكون المعنى ولا تحسبن حال الذين كفروا أو لا تحسبن الذين كفروا ذوي انما نملي لهم خير فيتم الكلام حينئذ بالمفعولين لارتفاع المانع من الاخبار وفي حواشي التسهيل للمصنف قال ابن الخباز في شرح الايضاح ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم بالتاء وهو على حذف مضاف

مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل أبو البقاء خبر كان في الآية محذوفا تقديره وما كان هذا القرآن ممكنا أن يفترى فتكون ان مع صلتها فاعل ممكنا المحذوف وفي الشرح ولو قيل بان كان تامة وأن يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل وأقول فيه نظر اما أولا فلان جعل كان تامة يصير معه الكلام قبل ذكر البدل مشعرا بنفي القرآن وهو باطل واما ثانيا فلان بدل الاشتمال هو البدل الذي يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة أي تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في أعجبني زيد حسنه ولا ملابسة بين القرآن والافتراء (قوله في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا)

أى شأن الذين كقوله * وما حسبتك ان تحينا * أى وما حسبت شأنك الحين ﴿وان هذه﴾ وهى الثنائية بحسب الوضع ﴿موصول حرفى﴾ والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر زاد ابن مالك ولم يحتج الى عائد احترازا من الذى اذا وقع صفة مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا التقدير كالخوض الذى خاضوه وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور فى شرحى على التسهيل فراجعه ان شئت ﴿وتوصل بالفعل المتصرف﴾ لا الجامد نحو عسى ﴿مضارعا كان كامر أو ماضيا نحو لولا ان من الله علينا﴾ ونحو ﴿ولولا ان ثبتناك أو أمرا كحكاية سيبويه كتبت اليه بان قم هذا هو﴾ القول ﴿الصحيح﴾ وصرح به فى الكشاف عند تفسير قوله تعالى فى سورة يونس وأمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك للدين حنيفا فقال فان قلت عطف قوله ان أقم على ان أكون فيه اشكال لان أن لا تخلو من أن تكون التى للعبادة أو التى تكون مع الفعل فى تأويل المصدر فلا يصح ان تكون للعبادة وان كان الامر مما يتضمن معنى القول لان عطفها على الموصول يأبى ذلك والقول بكونها موصولة مثل الاولى لا يساعد عليه لفظ الامر وهو أقم لان الصلة حقها ان تكون جملة تحتمل الصدق والكذب قلت قد سوغ سيبويه ان توصل ان بالامر والنهى وشبه ذلك بقولهم أنت الذى تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما تكون معه فى معنى المصدر والامر والنهى دالان على المصدر دلالة غيرهما من الافعال الى هنا كلامه ومعناه ان وجه التشبيه الذى ذكره سيبويه هو النظر الى المعنى فى الجانبين وذلك ان قولهم أنت الذى تفعل بتاء الخطاب منظور فيه الى المعنى من حيث ان الذى خبر ٦٠ لانت فهو بمعناه فعاد الضمير اليه من الصلة بالخطاب نظرا الى المعنى والا فالاصل ان يكون ضميره غائبا اذ هو اسم ظاهر فطريقه طريقة الغيبة وكذا وصل ان المصدرية بالامر والنهى منظور فيه الى المعنى من حيث كان الغرض ان تكون هى وما بعدها فى تأويل المصدر وهو حاصل سواء كان الفعل خبريا أو انشائيا ﴿وقد اختلف من ذلك فى أمرين﴾

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له فى الاصل ثم قدم وجعل حالا وقدم لنصب الكلام على بعض هذا فى قوله فى ديباجة الكتاب مع ان هذا ليس من الاعراب فى شئ ﴿أحدهما كون الموصولة بالماضى والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم﴾ بدون واو على ان الجملة استئنافية على سؤال سائل كانه لما قيل والمخالف فى ذلك ابن طاهر قيل فماذا زعم فقيل زعم كذا وفى بعض النسخ وزعم بالواو وكانه عطف على محذوف والتقدير خالف فى ذلك وزعم انها غيرها ﴿بدليلين أحدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثانى انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما﴾ أى موضع الماضى والامر الموصولة هى بهما ﴿بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به﴾ فثبت ان الداخلة على الماضى والامر غير الداخلة على المضارع ﴿والجواب عن﴾ الدليل ﴿الاول انه منتقض بنون التوكيد﴾ خفيفة كانت أو ثقيلة ﴿فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد و بأدوات الشرط﴾ الجازمة ﴿فانها أيضا تخلصه﴾ للاستقبال ﴿مع دخولها على الماضى باتفاق﴾ وانما قيدنا الادوات الشرطية بالجازمة احترازا من نحو لو ولما على القول بانها حرف شرط ﴿و﴾ الجواب عن الدليل الثانى بابداء الفارق وذلك ﴿انه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت الاستقبال فى معناه فأثرت الجزم فى محله﴾ وان المصدرية اذا دخلت على الماضى مثلا لا تؤثر فى معناه شيأ فلا تؤثر عملا فى محله فافترقا ﴿كما انها﴾ أى ان المصدرية ﴿لما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه﴾ وقد يقال ليس بين تأثير الادوات

هى بالتاء الفوقية وفتح السين (قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد) هذا نقض للمقدمة المحذوفة التى هى كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهى ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع ورده ابن الصائغ بان معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعة لهذا التخليص كالسين فلا يتم النقض بنون التوكيد فانها موضوعة للتأكيد ونشأ عن ذلك انها لا تكون للماضى ولا للحال لغنائه عن ذلك يعنى لاستغناء كل من الماضى والحال عن التأكيد وأما الماضى فلعدم احتماله التأكيد وأما الحال فلكونه موجودا يمكن للمخاطب فى الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته (قوله كما انها لما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه) الضمير المنصوب بان عائد الى المفتوحة الهمزة الساكنة النون وغرضه من هذا الكلام التنظير لتبعية تأثيران الشرطية فى اللفظ بالاعراب لتأثيرها فى المعنى وفى التعليق قد يقال ليس بين تأثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها

لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها النصب اللفظ تلازم بدليل سوف ﴿الامر الثانى كونها توصل بالامر والمخالف فى ذلك﴾ الشيخ أثير الدين ﴿أبو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شىء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية﴾ لا مصدرية فان قلت فماذا تصنع فى الآية المتقدمة وهى أمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك فقد مر انه لا يصح عطف ان أقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان أكون لمكان التخالف بالافراد والجملية قلت من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذ وامرت ان أقم وهذا وان كان سائغا من حيث الاعراب لكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلتها على ان أكون وذلك أن قوله وان أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله ان أكون من المؤمنين على أسلوب أعجبنى زيد وكرمه داخل معها فى حكم المأمور به فلو قدر هذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وأمرت أو أوحى الى أو نوديت أن اقم فات ذلك الغرض وكانت الجملة مستقلة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم ﴿واستدل بدليلين أحدهما انهما﴾ أى ان وما دخلت عليه ﴿اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر﴾ الذى كان مستفادا من الصيغة ضرورة ان المصدر لا دلالة له على الطلب البتة الدليل ﴿الثانى انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا﴾ والمصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلتها فاعلا نحو أعجبنى ان أحسنت وأن تحسن ومفعولا نحو كرهت ان اساءت وان تسىء بخلاف الموصولة بالطلب فانه لا يصح فيها ذلك الاترى انه ﴿لا يصح اعجبنى ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع ﴿كما مثلناه﴾ والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية فى الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولية بالماضى﴾ نحو اعجبنى ان قمت ﴿والموصولة بالمضارع﴾ نحو اعجبنى ان تقوم ﴿عند التقدير المذكور﴾ وذلك انك اذا أولت بالمصدر فهما فقلت اعجبنى قيامك فات معنى المضى والاستقبال كما انك اذا أولت بالمصدر فى قولك كتبت اليه بان قم فقلت كتبت اليه بالقيام فات معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة فى الاول لا يضر فى الثانى ولا فرق قلت ولابى حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تفت بالكلية والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فمعنى الزمن مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحدث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثانى على انا نقول الموصولة بالامر والنهى عند التأويل بالمصدر انما تؤول بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام

لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف وأقول لا دلالة فى عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالتأثير اللفظى لازم لوجود التأثير المعنوى لا لماهيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد يثبت لبعضها فقط ككون الجسم ذا ظل فى الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراده كالهواء (قوله والمخالف فى ذلك أبو حيان) سبقه الى هذا الرضى فانه قال ولا توصل ما بالامر لانه ينبغى ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما أفاد ان مع ذلك الفعل والا فليسا بمؤول به ألا ترى ان معنى عجبت من رحبت وبرحبها شىء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شىء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون أمرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وأبو على ولو جاز كون صلة الحرف أمرا لجاز ذلك فى صلة ان المشددة وما وكى ولو ولا يجوز اتفاقا اه (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية فى الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال عند التقدير المذكور) والسند ما نقلناه عن الرضى من ان معنى بما رحبت وبرحبها واحد وفى الشرح ولابى حيان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالكلية والفائت انما هو الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكلية ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثانى وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتام لان الذى الزم به المصنف أبا حيان انما هو فوات نفس المضى والاستقبال ولا شك على هذا الفرق فى عدم الدلالة عليهما عند التأويل بالمصدر وضعا والتزاما فليتأمل ثم فى الشرح على انا نقول الموصول بالامر والنهى عند التأويل بالمصدر انما يؤول بمصدر مأخوذ من المادة التى تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهى عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشاف اه وأقول ذكر هذه العلاوة عقب

أو النهي عنه فانما فات الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة الزمخشري في مواضع من الكشاف وصرح به في سورة نوح فقال في قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك فقال ان الناصبة للفعل أي انا أرسلناه بان انذر أي بان قلنا له انذر أي بالامر بالانذار ﴿ثم انه﴾ أي أبا حيان ﴿يسلم مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها﴾ على قراءة نافع بتخفيف النون وكسر الضاد فانه فعل دعائي وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء ﴿اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا﴾ وهو في الآية ليس بمفعول مطلق ولا يفهم منه الدعاء فان قلت ينتقض هذا بنحو سلام عليكم فانه مفيد للدعاء وهو ليس بمفعول مطلق قلت هو بحسب الاصل مفعول مطلق فان أصله قبل الرفع سلاما عليكم أي سلمت سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على الثبوت فافادته للدعاء انما هو باعتبار كونه في الاصل مفعولا مطلقا ﴿و﴾ الجواب ﴿عن الثاني انه انما امتنع ماذكره﴾ من نحو أعجبني ان قم وكرهت ان قم ﴿لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء﴾ الذي لا خارج له ﴿لا لما ذكره﴾ هو ان المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع ٦٢ صلتها فاعلا أو مفعولا وقد

ذكرما ينتصر به لابي حيان يشعر بانها انما ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن قول أبي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه (قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا) أورد عليه سلام عليكم فانه مصدر مفهم الدعاء وليس بمفعول مطلق وأجيب بان أصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله وعن الثاني انه انما امتنع ماذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء) قال ابن الصائغ أين الانشاء اذ قدرتم ان بالمصدر بل أين الجملة ان هي اذ ذاك الا مفرد لا تمنع تعلق الافعال كلها بها ثم ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فما تفعل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلا معنى لنفي التعلق عن هذين فان قال هما في كلام المستدل قيل هما وقعا على سبيل التمثيل اه وفي التعليق أي مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء أي أعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر به وقد أسلفنا ان الموصولة بامر أو نهي تقدر مع صلتها بمصدر طلبي فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر مانع اه (قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي) قال ابن الصائغ كي حرف جر وحرف مصدري أو يقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدريتها في المكان الصالحة له جوابه يقع انها مع ذلك عريقة في الجر شبيهة بحروفه فالحقت بها بخلاف ان اه (قوله في لا يقرأن بالسور) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض آخر منها في قوله

هن الحرائر لا ربات أخمرة * سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وضمير هن عائد الى اللاتي في البيت الذي يليه هذا البيت وهو

صلى على عزة الرحمن وابنتها * لبنى وصلى على خالاتها الاخر

والحرائر جمع حرة بضم المهملة وهي الكريمة وخلاف الامة والاخمرة جمع خمار بكسر المعجمة قال في القاموس وكل ما ستر شيأ فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يبدو من

أسلفنا ان الموصولة بفعل أمر مؤول مع صلتها بمصدر مادته تدل على الطلب واذا فعلت ذلك هنا لم يظهر مانع من تعلق الاعجاب والكراهية به اذ التقدير أعجبني الامر بالقيام وكرهت الامر به ﴿ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل﴾ نحو جئتك لكي تكرمني وهو قد سلم مصدريتها فدل ذلك على فساد ما ذهب اليه ﴿ثم مما يقطع به على﴾ الالتباس ﴿قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم﴾ فانه لا محيص فيه عن كون ان مصدرية

لوجود حرف الجر فيلزم كون مدخوله اسما صريحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون النقاب مصدرية ﴿وأجاب عنها﴾ أي عن حكاية سيبويه ﴿بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله﴾ تلك الحرائر لا ربات أخمرة * سود المحاجر ﴿لا يقرأن بالسور وهذا﴾ الذي أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة في ذلك ﴿وهم فاحش﴾ والوهم بفتح الهاء مصدر وهم بكسر الهاء يوهم بفتحها اذا غلط قال القرطبي في المفهم حكاية عن ثعلب انه يقال وهمت في الحساب وغيره أوهم أي غلطت أغلط وعلى هذا فمصدره الوهم بالفتح لان فعل بفتح العين مصدر قياسي بفعل اللازم المكسور العين من غير الالوان كفرح فرحا وجوي جوى وفي الصحاح وهمت في الحساب بالكسر أوهم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وظاهر هذا اختصاصه بالغلط في الحساب وأما الوهم باسكان الهاء فمصدر قولك وهمت في الشيء بالفتح وهم بفتح اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره وهذا المعنى ليس مرادا هنا وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في أثناء الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب وهي الواقعة مفعولا حيث تكلم على المسئلتين ﴿لان حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل الا على الاسم

أومافى تأويله﴾ واذاوجعلت فى مثال سيبويه المتقدم تفسيرية كما ادعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم ولا ماهوفى تأويل الاسم قلت ويجب ان يخصص هذا بما اذا كانت حروف الجر غيره كفوفة والا فالمكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ماهوفى تأويله و بعدهذا كله فانا أقول لم يقم دليل للجماعة على ان الموصولة بالماضى والامر هى الناصبة للمضارع لاسيما وسائر الحروف الناصبة لاتدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى ان من بين ادوات النصب خروج عن النظائر من غير داع اليه ولا دليل لهم أيضا على ان التى يذكر بعدها فعل الامر أو النهى موصول حرفى اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه ان قم أولا تقم ومنه انا أرسلنا نوحا الى قومه ان أنذر قومك والثانى نحو كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أى بهذا اللفظ وانما دخلت فى التحقيق على ماهو اسم وقد ذكرت ذلك فى شرح التسهيل ﴿تنبيه ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة﴾ بصيغة التصغير وهاء تأنيث فى آخره ﴿ان بعضهم﴾ أى بعض العرب ﴿يجزم بان ونقله اللحيانى﴾ بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ﴿عن بعض بنى صباح﴾ بتشديد الموحدة وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهاء تأنيث ﴿وانشدوا﴾ فى الاستشهاد على الجزم بها لامرئ القيس ﴿اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب﴾ غدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب أى جمع الحطب وأنشده القاضى الفاضل فى بعض كتبه الى ان يأتى الصيد وعليه فلا شاهد فيه قال القاضى الفاضل وكنت رويت هذا البيت قال ولدان حينا فقال لى بعض الادباء الذى قال الشاعر قال ولدان أهلنا فقلت ولدان حينا اصح ويستحق امرؤ القيس لفظة يحسن بها معناه ويرجح ولاخفاء بما بينهما من خصوص طعمة الصيد باهله وعمومها بحيه ﴿و﴾ أنشدوا أيضا ﴿قوله أحاذران تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا﴾ باسكان ميم تعلم على انه مجزوم بان ﴿وفى هذا﴾ الاستشهاد بالبيت الثانى ﴿نظر لان عطف المنصوب﴾ وهو ترد وتترك بفتح الدال والكاف ﴿عليه﴾ أى على المسكن بعد ان وهو تعلم ﴿يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم﴾ والا كان المعطوف عليه مجزوما لا منصوبا ﴿وقد يرفع الفعل المضارع بعدها﴾ أى بعد ان المصدرية فتكون حينئذ مهملة ﴿كقراءة ابن محيصن﴾ بنون بعد الصاد المهملة على صيغة تصغير محصن ﴿ان أراد أن يتم الرضاعة﴾ بضم الميم فدل على انها قد تهمل وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسند الى ضمير الغائبين عائدا على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ماتقرر فى علم الخط قلت رسم المصحف لا يجرى على القياس المقرر فى هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفى الباب الخامس من الجهة الرابعة منه ان بعضهم ذهب فى الآية الى ان الاصل أن يتموا بالجمع قال المصنف وهو حسن ﴿وقول الشاعر﴾ بخفض قول عطفا على قراءة ابن محيصن

ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها * وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

النقاب (قوله ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح) من ضبة اللحيانى بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال فى الصحاح ولحيان أبو قبيلة من العرب وهى لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفى آخره حاء مهملة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة وهو ضبة بن أد عم تميم بن مر (قوله اذا ما غدونا الخ) هذا البيت لامرئ القيس وغدونا من الغدو وهو نقيض الرواح قال فى الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا ونحطب بكسر الطاء المهملة أى نجمع الحطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد فى كتابه ان الفراء ذكر فى هذا البيت ماذكره هذا المصنف وحكى عن أبى على انكار ذلك وان الرواية هلم الى ان يأتى الصيد نحطب قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على انه حذف الياء تخفيفا كما حذفت من قوله تعالى والليل اذا يسر لكنها فى الآية فى غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل (قوله وفى هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم) قال ابن الصائغ ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائز فى الكلام روى عن ابى عمرو بن العلاء الادغام فى يحكم بينهم ونحوه (قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن لمن أراد ان يتم الرضاعة) فى الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائدا الى من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك فى الباب الخامس وأقول انما يتجه هذا النظر لو استدل

﴿وان تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا أحدا﴾ ان تحملا منصوب بفعل مقدر أي اسألكما وان تقرآن اما في محل نصب بدلا من ان تحملا أو من حاجة واما في محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرآن فقد أهمل الشاعر بعد ما أهمل وأعمل بعد ما أهمل

﴿وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقيلة عند اتصالها بالفعل﴾ وذلك ان المخففة اذا وقع بعدها فعل فان كان جامدا نحو وان عسى ان يكون قد اقترب أجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى أو دعاء نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة نافع بصيغة الماضي فلا تحتاج الى فاصل بينها وبين ذلك الفعل وان لم يكن جامدا ولا دعاء فلا بد من الفصل بقد نحو ونعلم ان قد صدقتنا أو بلو نحو وان لو استقاموا على الطريقة أو بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى أو بحرف نفي نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا هذا على الغالب وقد تتصل بالفعل المتصرف الخبري غير مقترنة بشيء من ذلك كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

وما خرج عليه الكوفيون ذلك البيت من هذا القبيل ﴿والصواب قول البصريين انها ان الناصبة أهملت حملا على أختها ما المصدرية﴾ بدليل ان الشاعر أعمل أولا حيث قال ان تحملا وثانيا حيث قال وتصنعا وربما حيث قال وان لا تخبرا فحمل قوله ثالثا ان تقرآن على ان هذه هي ثالث ولكنه أهملها المذاكر ﴿وليس من ذلك﴾ أي من أعمال ان الناصبة ﴿قوله﴾ أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم واسكان الحاء المهملة وفتح الجيم ﴿اذا مت فادفني الى جنب كرمة * تروي عظامي بعد موتي عروقها

ولا تدفنني في الفلاة فانني * أخاف اذا ما مت أن لا أذوقها﴾ كما زعم بعضهم

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بها له والتمثيل يكفي فيه احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا صحيحا والآية كذلك وقد سبقه الى ذلك ابن الصائغ لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واوات هذه القراءة على ان ان ناصبة وعلامة نصب الفعل حذف النون وحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح اهـ وأقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف العثماني وقراءة ابن محيصن لا يلزم موافقتها له لانها من الشواذ الخارجة عن السبع بل عن العشرة والقراآت التي يلزم ان تكون على وفقه هي القراآت السبعة وقال ابن الصائغ فان اعترض على ذلك بانها في المصحف محذوفة أجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو نحو سندع الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف واو الجمع لا مطلق الواو (قوله ان تقرآن على أسماء الخ) ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وقال اليزيدي هما بمعنى واحد تقول ويح لزيد وويل له فترفعهما على الابتداء ولك ان تقول ويحا لزيد وويلا له كأنك قلت ألزمه الله ويحا وويلا ولك ان تقول ويح زيد وويل زيد بالاضافة فتنصبهما أيضا باضمار فعل وقبل هذا البيت

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

ان تحملا حاجة لي خف محملها * تستوجبا نعمة عندي بها ويدا

(قوله شذ اتصالها بالفعل) لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء بقد ولو أو حرف تنفيس أو نفي بلا أو لن أو لم (قوله ولا تدفنني في الفلاة الخ) هذا البيت لابي محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل عبد الله وقيل اسمه كنيته اسلم حين اسلمت ثقيف وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا البيت

اذا مت فادفني الى جنب كرمة * تروي عظامي في الممات عروقها

روينا في المجالسة للقاضي أبي بكر الدينوري عن عمير بن اسحق قال كان سعد بن أبي وقاص يوم القادسية على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وأبو محجن في الوثاق عند أم ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد أبو محجن لما رأى الحرب

كفى حزنا ان تطعن الخيل بالقنا * وأترك مشدودا علي وثاقيا

اذا شئت عناني الحديد واغلقت * مغاليق من دوني تصم المناديا

فقالت له اتحلف ان أطلقتك ان ترجع حتى أعيدك قال نعم فاطلقته فركب فرسا لسعد بلقاء وحمل على المشركين فجعل سعد يقول لولا ان أبا محجن في الحديد لقلت انه أبو محجن وانها فرسي

فلما

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة﴾ لا الناصبة أهملت وقد يقال لا يلزم من تيقن العقلاء انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاره بشربها ومغالاته فى محبتها أمر مشهور وله فى ذلك حكايات معروفة فلعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفنه الى جانب الكرمة رجاء ان ينال منها بعد الموت ومن ثم قيل ان هذا أحمق بيت قالته العرب ويحكى ان معاوية رضى الله تعالى عنه قال لولد ابى محجن هذا أبوك الذى يقول اذا مت فادفنى البيتين فقال أبى الذى يقول وقد أجود وما مالى بذى قنع * وا كتم السر فيه ضربة العنق الوجه الثانى ﴿ان تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا﴾ ونحو ﴿علم ان سيكون منكم مرضى فهاتان الآيتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو ﴿وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن رفع﴾ أى فى قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أبو عمرو والكسائى وحمزة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة الفعل الدال على اليقين نزل حسبانهم لقوته فى صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقون بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان ليس من أفعال التحقيق قلت وادعى ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب الوضع ﴿و﴾ نحو ﴿قوله﴾ أى قول جرير ﴿زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا * أبشر بطول سلامة يا مربع﴾ مربع بكسر الميم كمنبر لقب وعوعة بن سعيد راوى جرير بواوين مفتوحتين بينهما عين ساكنة مهملة وبعد الواو الثانية عين أخرى مهملة يليها هاء تأنيث والفرزدق على زنة سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة ٦٥ الشاعر المشهور وبينه وبين جرير مناقصات كثيرة وأهاج كثيرة واستعمل الزعم هنا فى القول الباطل أى دعواه انه سيقتل مربعا دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء بتحقيقها ﴿وان هذه ثلاثية الوضع﴾ اذ هى مخففة من الثقيلة ﴿وهى مصدرية أيضا﴾ كما ان أصلها المخففة هى عنه كذلك وكما ان الثنائية الوضع التى تنصب المضارع

٩ ى ل وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية ﴿وتنصب﴾ أى المخففة من الثقيلة ﴿الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيأ﴾ وفائدة الاتيان بقوله زعموا الى آخره بعد قوله خلافا للكوفيين رفع ما قد يتوهم من ان خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع وانها مصدرية وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من هذا كله فى الحكم الاخير فقط وهو العمل ﴿وشرط اسمها ان يكون ضميرا محذوفا﴾ سواء كان ضمير شان أو غيره على ما صرح به المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ابن الحاجب وجماعة فعلى انه يشترط فى اسمها ان يكون ضمير شان ﴿وربما ثبت﴾ أى اسمها أو ذلك الضمير المحذوف ثبوتا قليلا ﴿كقوله ولو انك فى يوم الرخاء سألتنى * طلاقك لم أبخل وأنت صديق﴾ يخاطب امرأته واصفا لنفسه بالكرم والجود وقوله فى الرخاء من التتميم وكذا قوله وأنت صديق لوقوع كل منهما فى كلام لا يوهم خلاف المقصود ومعتمد النكتة هى المبالغة فى الاتصاف بالجود والكرم ويحتمل ان يكون مراده وصف نفسه بمحبة هذه المرأة وانه يؤثر ما تختاره هى على ما يؤثر هو حرصا على رضاها وحصول مرادها والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ويقال للمرأة صديقة بهاء أيضا ﴿وهو﴾ أى وثبوت اسمها أو الضمير الذى قلنا بوجوب حذفه ﴿مختص بالضرورة﴾ فلا يستعمل فى سعة الكلام ﴿على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة﴾ اما اسمية مجردة نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين أو مصدرة بلا نحو وأن لا اله الا هو أو باداة شرط نحو أعلم من زيد ان من يسأله فهو محسن اليه أو برب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

فلما انهزم المشركون جاء أبو محجن فاعادته فى الحديد واخبرت سعدا بالخبر فقال سعد والله لا احبسنه فى الخمر ابدا فقال أبو محجن والله لا أشربها ابدا (قوله لان الخوف هنا يقين) وجه اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسر به قوله تعالى فان خفتم ان لا يقيما حدود الله وقيل هو فى الآية بمعنى الظن وفى الشرح وقد يقال لا يلزم من تيقن العاقل انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاره بشربها ومغالاته فى محبتها أمر مشهور فلعل ذلك حمله على ان خاف ولم يقطع بما تيقنه غيره ولذلك أمر بدفنه الى جانب الكرمة رجاء ان ينال منها بعد الموت (قوله فيقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته) قد سبق تفسير اليقين واما المنزل منزلته فهو الظن بتأويل ان يكون غالبا مقاربا للعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك للايذان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التى فائدتها التحقيق انسب (قوله زعم الفرزدق الخ) هذا البيت لجرير والفرزدق لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر المشهور ومربع بكسر الميم وفتح الموحدة وفى آخره عين مهملة لقب

وأما فعلية يقترن فعلها غالبا ان تصرف ولم يكن دعاء بقد أو بلا أو بحرف تنفيس وقد تقدم ﴿ولا يجوز افراده﴾ فى وقت من الاوقات ﴿الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران﴾ كونه مفردا وكونه جملة ﴿وقد اجتمعا فى قوله بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا﴾ فأتى بالخبر مفردا فى الصدر وجملة فى العجز والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيع الازمنة وهو المراد هنا فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول الذى يأتى فيه النور والكمأة الثانى الذى تدرك فيه الثمار والسنة ستة أزمنة شهران منها الربيع الاول وشهران صيف وشهران قيظ وشهران الربيع الثانى وشهران خريف وشهران شتاء كذا فى القاموس والغيث المطر والكلأ ينبت بماء السماء ومريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلأ أى خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر يقال مرع الوادى اذا أخصب فتدخل همزة التعدية عليه فتقول أمرع الغيث الوادى أى جعله مريعا ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراس كما فى قوله فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى على انه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازى من باب الاسناد الى السبب اذ المطر سبب فى صيرورة الارض مريعة بالمجاز والثمال بكسر المثلثة الغياث * واعلم انه قد رتب بعض أصحابنا الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصالحات أربعة أسئلة فى هذا المقام وأجاب عنها بما ستراه السؤال الاول ما وجه التفرقة بين ان وان المخففتين حيث أوجبوا اعمال الاولى وهى المفتوحة دون الثانية وهى المكسورة مع ان القياس يقتضى عدم التفرقة لان المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر فى موضعه وقد زال بتخفيفهما شبههما اللفظى لانه اعتبر فيه فتح آخرهما فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للاهمال ووجود الشبه المعنوى مجوزا للاعمال فينبغى ان يستويا فى جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظى لا يضر لقوة ٦٦ الشبه المعنوى فليستويا فى وجوب الاعمال السؤال الثانى انه حيث فرق بينهما فينبغى ان تكون التفرقة على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها فى مقدر لا يظهر وحيث جوزوا اعمال ان اعملوها فى ظاهر لا فى مقدر فما الحكمة فى ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا فى ذلك المقدر ان يكون ضمير شان ولم يجوزوا تقديره ظاهرا والجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة المخففة وبينها ارتباط معنوى لانها مع جملتها فى تقدير مفرد اذ هى مصدرية أرادوا أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظى ليتطابق اللفظى والمعنوى ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا ولا بعد فى اختصاص الفرع بما لم يوجد فى أصله كاشتمال الفرع على ما يقتضى ذلك فيه الا ترى ان لات فرع لا وعمل لا قليل وعمل لات مجمع عليه لشدة شبهها باصلها الذى هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثانى والجواب عن السؤال الثالث انه لما كانت ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة كان فى التزام اعمالها ظاهرا اعطاء مزية للفرع على الاصل فى الظاهر فجعلوها فى الظاهر كالملغاة واعملوا أن المخففة فى اسم ظاهر ليرى بحسب الظاهر انه قد رتب الاصل على فرعه اذ العمل فى الظاهر أقوى من العمل فى مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها فى الضمير أيضا لانه فرع عن الظاهر الذى يفسره وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضمير الشان فى الخفيفة المفتوحة لانهم رأوها داخلة على افعال غير ناسخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة فى ضمير شان مقدر لتكون داخلة على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن أصل وضعها قلت قد يقدح فيه بان المقصود من عدم اخراجها عن أصلها حاصل أيضا باعمالها فى ضمير غير الشان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب فى أمالى المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضمير الشان فى المخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها فى مثل قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فتعذر اضمار اسمها اذ لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم تعمل فى مثل قولهم ان زيد قائم فالجواب ما قاله أيضا فى الامالى انه لو قدر لوجب امتناع

وعوعة بن سعيد راويه جرير (قوله بانك ربيع الخ) فى الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر لا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الاول الفصل الذى يأتى فيه النور والكمأة والثانى الفصل الذى تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت ابا الغوث يقول العرب تجعل السنة ستة أزمنة شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران قيظ

العمل لتعذر أن يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد وهو أن يقال ان زيدا قائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما اما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير أو عملها في الظاهر فلا يلزم المحذور ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لامتنع العمل فتأمله ﴿الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمنزلة أي نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلك﴾ مما وقع فيه بعدها جملة فعلية ﴿ونودوا أن تلكم الجنة﴾ مما وقع فيه بعدها جملة اسمية ﴿ويحتمل﴾ في الآيتين ﴿المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فتكون في﴾ الآية ﴿الاولى ان الثنائية﴾ وضعا ﴿لدخولها على الامر﴾ والمخففة لاتدخل عليه والتقدير وأوحينا اليه بالامر

بصنع الفلك ﴿و﴾ تكون ﴿في﴾ الآية ﴿الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الجملة الاسمية﴾ وهي لا تكون صلة لان الثنائية الوضع ﴿وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وهو قول﴾ متجه لانه﴾ أي لان الشان ﴿اذا قلت كتبت اليه أن قم فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب﴾ وهذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى مبني على ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهمه انما التفسير في ذلك لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى ونادبناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه شيأ هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه الى هنا كلامه ﴿ولهذا الوجه جئت بأي مكان ان في المثال﴾ المذكور فقلت كتبت اليه أي قم ﴿لوجدت الطبع غير قابل له﴾ وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردا ولا قبولا قال الرضي ولو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعولي ماهو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فمعنى أمره ان قم قال له قم بتأويل أمر يقال أو بتقدير قال بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة ﴿ولها﴾ أي لان المفسرة ﴿عند مثبتها شروط أحدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها﴾ ان الواقعة في قوله تعالى ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب

قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع الازمنة لا ربيع الشهور والغيث المطر والمريع بفتح الميم الخصيب واسناده الى الغيث مجاز والثمال بالكسر الغياث يقال فلان ثمال قومه أي غياث لهم يقوم بامورهم (قوله وهو عندي أوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت) في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى ونادبناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه شيأ هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه اهـ وأقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشاف ان في قوله أن اعبدوا الله ان جعلتها مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر اما فعل القول واما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما فعل القول فيحكى بعده الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله وأما فعل الامر فمسند الى ضمير الله فلو فسرته باعبدوا الله ربي وربكم لم يستقم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة بالفعل لم يخل من أن يكون بدلا مما أمرتني به أو من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الا عبادته لان العبادة لا تقال وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو أقمت أن اعبدوا الله مقام الهاء فقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته فان قلت فكيف تصنع قلت يحمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ما أمرتهم الا بما أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان تكون ان موصولا عطف بيان للهاء لا بدلا اهـ كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان تفسير للفعل السابق عليها هذا وقد ذكر الرضي عدم تفسيرها فقال ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ماهو بمعنى القول فمعنى أمره ان قم أي قال له قم بتأويل أمر يقال أو بتقدير قال

العالمين﴾ اذلم يقع قبلها الامفرد وهو مبتدأ والجملة بعدها خبر ذلك المبتدا فهو من تتمة السابق ومرتبط به لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فلا تكون الآية من هذا القبيل ﴿والثانى ان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان بأى﴾ فتقول ذكرت عسجدا أى ذهبا وهل هى حرف عطف أو لا فيه خلاف سيأتى ﴿أو ترك حرف التفسير﴾ فتقول ذكرت عسجدا ذهبا ﴿ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا﴾ بقولهم كتبت اليه بان قم ﴿والاسمية نحو كتبت ليه ان ما أنت وهذا﴾ وظاهر كلامه انه لم يمثل للاسمية فيما مر وليس كذلك بل مثل لكلتا الجملتين الفعلية والاسمية فى صدر الكلام بقوله تعالى فأوحينا اليه أن اصنع الفلك وقوله تعالى ونودوا أن تلكم الجنة ﴿والثالث ان يكون فى الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق الملأ منهم أن امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشى بل﴾ المراد به ﴿انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام﴾ فيكون فيه معنى القول وكأنه والله أعلم قصد بذكر هذه الآية وبيان انها ٦٨ مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسير ان لما فيه من صريح القول مدعيا ان التقدير وانطلق الملأ منهم قائلا بعضهم لبعض أن امشوا فابطل المصنف التمسك بها بما ذكره من ان المراد انطلاق الالسنة بذلك الكلام وليس المراد به المشى المعروف وأجيب أيضا باحتمال ان تكون ان فى الآية زائدة لا مفسرة أو بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول فى عدم الظهور وقال الرضى أو بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتقاوضون عما جرى فيه أو بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا فى القول وشرعوا فيه قلت وهذا الاخير هو الذى قاله المصنف والذى قبله ذكره الزمخشرى قال اليمنى والمراد ان الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة واغا قلنا على القول العادة المعهودة ليعلم انه ليس بفعل فى معنى القول كما فى كتبت ونحوه ولكنه لما لم ينفك عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو فى معناه ﴿كما انه ليس المراد بالمشى﴾ المشى ﴿المتعارف﴾ وهو المشى على الارجل ﴿بل المراد به الاستمرار على المشى﴾ أى دوموا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها ﴿وزعم الزمخشرى ان التى فى قوله تعالى ان اتخذى من الجبال بيوتا مفسرة ورده أبو عبد الله الرازى﴾ براى قبل ياء النسبة نسبة الى الرى على خلاف القياس ﴿بان قبله وأوحى ربك الى النحل والوحى هنا الهام باتفاق وليس فى الالهام معنى القول﴾ فلا تكون ان مفسرة قال وانما هى مصدرية على تقدير الباء قبلها ﴿أى باتخاذ الجبال بيوتا﴾ والصواب باتخاذ بيوت من الجبال على ان الزمخشرى صرح بان الايحاء فيه معنى القول يريد الايحاء الواقع هنا وقال قبل ذلك الايحاء الى النحل الهامها والقذف فى قلوبها وتعليمها على وجه هو أعلم به لا سبيل لاحد الى الوقوف عليه والا فنيقتها فى صنعتها ولطفها فى تدبير أمرها واصابتها فيما يصلحها دلائل بينة شاهدة على ان الله تعالى أودعها علما بذلك وفطنها كما

بعده وان زائدة وهذا يطرد فى جميع الامثلة اه (قوله فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم أن الحمد لله) قال ابن الصائغ ان القائل بان ان فى هذه الآية تفسيرية لم يشترط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة أو لمفرد والجملة يصح ان تكون مفسرة للمفرد نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد يحمل كلام هذا القائل على انه أراد بالجملة المفسرة ما يراد بها اذا وقعت بعد ضمير الشان فانها خبر وهى مفسرة وذلك نحو نطق الله حسبى ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يسم هذا القائل فيعرف طبقته فى العلم اه وأقول اذا لم يعرف هذا القائل ولا حاله فى العلم كيف يجزم بانه يرى انها تكون مفسرة للمفرد ويصحح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كما فى الآية جواز تفسيره بالجملة مع ان وأما قوله وقد يحمل كلام هذا القائل الخ فبعيد لان ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه فى أن المفسرة لا فى الجملة المفسرة (قوله ورده أبو عبد الله الرازى) هو الامام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكرى الطبرستانى الاصل الرازى المولد المعروف بابن الخطيب فاق أهل زمانه فى علم الكلام وعلم الاوائل قال فى كتابه المسمى بتحصيل الحق انه اشتغل فى الاصول على والده ووالده على أبى القاسم سليمان بن ناصر الانصارى وهو على امام الحرمين وهو على أبى اسحق الاسفراينى وهو على أبى الحسين الباهلى وهو على أبى الحسن الاشعرى وهو على أبى على الجبائى أولا ثم رجع عن مذهبه ونصر أهل السنة توفى الرازى سنة ست وستمائة بمدينة هراة قال ابن الصائغ وافق الرازى غرضه من الرد فلم يتعقبه وكأنه ارتضاه ويقال لهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذى اه وأقول فيه نظر أما أولا فلان الالهام مفسر فى الكتب الكلامية بالقاء معنى فى القلب بطريق الفيض نعم قال القشيرى انه الخاطر الوارد على الضمير بالقاء الملك وانه من قبيل الكلام لا بطريق

أولى أولى المقول عقولهم هذا كلامه وارتكاب ان الوحى فى الآية فيه معنى القول ليس ببعيد ❊والرابع❊ من الشروط ❊ان لا يكون فى الجملة السابقة❊ على ان المفسرة ❊أحرف القول❊ ولا يقال قلت له ان افعل لعدم وجوده فى كلامهم وبتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة ❊وفى شرح الجمل❊ لابى القاسم الزجاجى ❊الصغير❊ صفة للشرح المنسوب ❊لابن عصفور❊ وله عليه شرح آخر كبير ❊انها❊ أى ان التفسيرية ❊قد تكون مفسرة بعد صريح القول❊ والخلاف فى المسئلة ماثور ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح ❊وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى ماقلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر أى ما أمرتهم الا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله وهو حسن و❊ اذا بنينا ❊على هذا❊ التأويل الذى ذكره الزمخشرى ❊فيقال فى هذا❊ المقام الذى نحن فيه ❊الضابط❊ بالرفع على انه مبتدا خبره ❊ان لا يكون فيها❊ أى فى الجملة السابقة ❊حروف القول الا والقول مؤول بغيره❊ وهذه الجملة الواقعة بعد الا حال من الضمير المستكن فى فيها ويحتمل ان يكون الضابط مجرورا على انه صفة لهذا ويكون قوله ان لا يكون فيها الخ خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم انه قد نقل عن الزمخشرى انه قال فى غير الكشاف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتنى به فوضع القول موضع الامر رعاية ٦٩ لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا بتناء جعل القول فى معنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول فى معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة له كما يشعر به كلام المصنف قال التفتازانى لكن فى جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل أمرته بهذا ان قم نظر اما فى طريق القياس فلان أحدهما مغن عن الآخر واما فى الاستعمال فلانه لا يوجد قلت كلا وجهيه منظور فيه اما الاول فلان فى الجمع بينهما من الفائدة ما فى ذكر الشئ مرتين مبهما أولا ومفسرا ثانيا وله من الموقع فى النفوس ما لا يخفى وأما الثانى فشهادة على النفى وفى الكتاب العزيز اذ أوحينا الى أمك ما يوحى ان اقذفيه فى التابوت فان قلت ما فى هذه الآية تفسير لمفعول أوحينا لا لفعل الايحاء والكلام انما هو فى جعلها مفسرة للفعل الذى ذكرت صلته قلت انما أراد الزمخشرى بكونها مفسرة للقول المؤول بالامر كونها مفسرة لمقول القول لا لنفس القول وكيف يتصور ان يكون اعبدوا الله تفسيرا للقول المراد به المعنى المصدرى وعليه فهو نظير الآية التى أوردناها وقد أسلفنا فى أول الكلام على ان المفسرة انها لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول وانها قد تفسر المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمله ❊ولا يجوز فى الآية ان تكون مفسرة لامرتنى لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى ولا يصح ان يكون تفسير الامر❊ أى لمأموره ❊لان المفسر عين تفسيره❊ فى المعنى ويمكن ان يقال المحكى انما هو اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الزمخشرى فى قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح فى الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه وتعظيما لما أرادوا ابتذاله وقال ابن الحاجب فى أماليه واذا حكى حالك كلاما فله ان يصف المخبر عنه لمن يحكى له بما ليس فى كلام الشخص المحكى عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان

القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا الامر وهو النحل (قوله فيقال فى هذا الضابط) هكذا وقع فى بعض النسخ وفى بعضها فيقال فى الضابط وعلى الاول يجوز رفع الضابط على انه مبتدأ خبره أن لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الا حال من حروف القول وفى الشرح انها حال من الضمير المستكن فى فيها وأقول ماقلناه أولى وان كان الضمير المستكن فى فيها عائدا الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها الفعل وفيما قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الظرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الاشارة وقوله أن لا يكون فيها خبر مبتدا محذوف والجملة منه ومن مبتدئه مقول القول قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وعن المصنف يعنى صاحب الكشاف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتنى به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا بتناء جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول فى معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن فى جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل أمرته بهذا ان قم نظر اما فى طريق القياس فلان أحدهما مغن عن الآخر واما فى الاستعمال فلانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز فى الآية ان تكون مفسرة لامرتنى لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال الزمخشرى وأجاب عنه أبو حيان بانها

يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكأنه تعالى قال له مرهم أن يعبدوني أومرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب على ماهو مقتضى المقام حينئذ ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم ترأني يوم جرسو بقة * بكيت فقالت لي هنيدة ماليا أي مالك وسيأتي فيه كلام ولا يمتنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما أمر به ولا اشكال حينئذ فان قلت القصر الواقع في الآية من أي قصر هو قلت من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واذ قال الله ياعيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فيه ان المبعوث اليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك وحاشاه منه وكأنه صلى الله عليه وسلم قال لم أقل لهم ما يدعونه ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ﴿ولا﴾ يصح ﴿أن تكون﴾ ان في الآية ﴿مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من ما أما الاول فلان عطف البيان في الجوامد﴾ كالهاء من به ﴿بمنزلة النعت في المشتقات﴾ واذا كان كذلك ﴿فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان﴾ بنصب عطف بالفعل المتقدم والنائب عن الفاعل قوله عليه أو بالرفع على ان يكون هو النائب وعليه لغو متعلق بعطف فهو منصوب المحل وكما في محل نصب على انه نعت مصدر محذوف أو حال والتقدير واذا كان كذلك فلا يعطف على الضمير عطف بيان برتكب ذلك ارتكابا مثل ارتكاب عدم نعت الضمير أو يفعل ذلك في حالة كونه مماثلا لعدم نعت الضمير فان قلت فما موقع كذلك في هذا التركيب قلت لك ان تجعله توكيدا لكما فهو في محل نصب وان تجعله خبر مبتدا محذوف فهو في محل رفع أي الامر كذلك ولا يخفى ان تقدم كما وما دخلت عليه هنا أمر واجب لاشتمال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر ولو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع ﴿و وهم﴾ بكسر الهاء أي غلط ﴿الزمخشري فاجاز ذلك﴾ أي عطف البيان على الضمير ﴿ذهولا عن هذه النكتة﴾ وهي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر اذ يقارنها غالبا نكت الارض باصبع أونحوها ﴿وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد﴾ عبد الله ﴿ابن السيد﴾ بكسر السين البطليوسي بموحدة وطاء مهملة مفتوحتين ولام ساكنة ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة نسبة الى بطليوس بلدة بالاندلس ﴿وابن مالك﴾ جمال الدين صاحب التسهيل ﴿والقياس معهما في ذلك﴾ قلت وليست نكتته المذكورة بالتي تصل في القوة الى حيث يوهم الزمخشري بالذهول عنها ولعله لم يذهل عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشئ لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المبني منزل منزلة

يصح ان يكون تفسير الامرتني الملفوظ به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على اضمار فعل أي أعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدوا قال السفاقسي وفي جوابه خروج عن الظاهر باقتطاع ربي وربكم من جملة اعبدوا وجعله على اضمار فعل والزمخشري انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ اه وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه السلام عما يذكرونه وتعظيما لما أراد واجتله وقال ابن الحاجب في أماليه واذا حكى حال كلام فله أن يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن أن يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكأنه تعالى قال له مرهم بان يعبدوني أومرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وكذا قول الشاعر

ألم تراني يوم جوسويقة * بكيت فنادتني هنيدة ماليا

أي مالك وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمتنع أيضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما أمر به ولا اشكال اه وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ماذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجا عن الظاهر وان الزمخشري انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعد أبو حيان ماقاله الزمخشري بوجه آخر وهو ان عطف البيان أكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاقسي بان عطف البيان وان كان في الاعلام

الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور ﴿واما الثانى﴾ وهو امتناع جعل أن اعبدوا بدلا من ما ﴿فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول﴾ لان العبادة لا تقال قال التفتازانى وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة لا يقال أيضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشرى ان ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا ﴿نعم ان أول القول بالامر كما فعل الزمخشرى فى وجه التفسيرية جاز﴾ لصحة تسليطه حينئذ على العبادة اذ هى مما يؤمر به ﴿وقد فاته هذا الوجه فاطلق المنع﴾ وقد يقال انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله لان العبادة لا تقال والا فلو اول بالامر لزال المانع وصح بيان جعلها مصدرية اذ العبادة مما يؤمر بها وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على ان يكون المعنى ما قلت لهم الا عبادة الله تعالى أى الزموا عبادته ويكون هو المراد مما أمرتنى به وتكون الجملة وهى الزموا عبادته بدلا من ما أمرتنى به من حيث انها فى حكم المفرد لانها مقولة وما أمرتنى مفرد لفظا وجملة معنى ﴿فان قيل لعل امتناعه﴾ يعنى الزمخشرى ﴿من اجازته﴾ باضافة المصدر الى المفعول أى من اجازة الوجه المدعى فواته له ﴿لان أمر لا يتعدى بنفسه الى الشئ المأمور به الا قليلا﴾ نحو أمرتك الخير والكثير أمرتك بالخير ﴿فكذا ما أول﴾ أى اللفظ الذى أول به أى بالامر وحيث أول قلت بامرت لزم تعديه بنفسه الى ما أمرتنى وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار اليه ﴿قلنا هذا﴾ الذى ذكره السائل ﴿لازم له﴾ أى للزمخشرى على توجيهه ﴿للتفسيرية﴾ ولكنه لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تأويل شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه أجاز التفسيرية وصححها ولم يلتفت الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة البدل من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل فى هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد أشرنا الى وجه اندفاعه ﴿ويصح ان يقدر﴾ أن اعبدوا على جعل ان فيه مصدرية ﴿بدلا من الهاء فى به وهم الزمخشرى فمنع ذلك﴾ ظنا منه ان المبدل منه فى قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد وهو محذور ورده المصنف بقوله ﴿والعائد موجود حسا فلا مانع﴾ واقعد من هذا

أكثر كما ذكره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشرى فى غيرها وقد أجاز أبو على فى قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة ان تكون زيتونة عطف بيان على ان ما ذكره الزمخشرى من حيث المعنى حسن جدا اه والزمخشرى هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمى المعتزلى جاور بمكة زمانا فقيل له جار الله وسقطت احدى رجليه من ثلج أصابه فى بعض الاسفار وكان يمشى بها على خشب ولد بزمخشر سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفى بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية هى قصبة خوارزم وفى الشرح لعل الزمخشرى لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما يتنزل منزلة الشئ لا يلزم ان يثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المعين متنزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعت ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى اه وأقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه (قوله واما الثانى فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول) قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وكذلك لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة أيضا لا يقال وفى الشرح وفيما قاله التفتازانى نظر اذ التقدير ما قلت لهم الا أمرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشرى ان الموصولة بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطلب يراد به المصدر اعنى المعنى القائم بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهذا مراد التفتازانى ويراد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتواردا على محل واحد (قوله وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع) الاشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وبهنا الى بدلية أن اعبدوا من ما وقد ذكرنا عبارة الكشاف بنصها قبل هذا فى قوله وهو عندى أوجه وفى الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله اى قول صاحب الكشاف لان العبادة لا تقال وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر لان فوات تأويل القول وكون القول بمعناه واحد فالمنع بناء على أحدهما منع بناء على الآخر (قوله ووهم الزمخشرى فمنع ذلك) قال ابن الصائغ هذا التعقب سبقه اليه أبو حيان فى البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه فى نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسماع وهو منازع فى القياس اه (قوله والعائد موجود حسا فلا مانع) فى الشرح اقعد من

في الرد الزام الزمخشري بما لا محيص له عنه ولا يستطيع انكاره وذلك انه قد قال في المفصل ما هذا نصه وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصلة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك فانظر هذا مع ما وقع له في الكشاف وانظر اجازته لان يكون قوله أن اعبدوا الله عطف بيان على الهاء في به مع تصريحه بمنع ان تكون تفسيرية لفعل الامر لانه لا يصح ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر وهذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاء وكذا اجازة المصنف أن يقدر المصدر بدلا من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه فتأمله ﴿و الخامس﴾ من الشروط ﴿ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية﴾ لا تفسيرية لما تقرر من أن حرف الجر لا يدخل الا على اسم أو ما هو في تأويله وان افعل بتقدير كون ان فيه مصدرية في تأويل الاسم فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية ليس باسم ولا في تأويله فيمتنع دخول حرف الجر عليه وقد تقدم تمثيله ﴿مسئلة اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع معه لا﴾ نافية كانت أو ناهية ﴿نحو أشرت اليه ان لا تفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية و﴾ اذ بنينا ﴿عليهما﴾ أي على هذين الوجهين ﴿فان مفسرة﴾ والفعل مع النافية مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ومع الناهية مجزوم بها ﴿ونصبه على تقدير لا نافية وان مصدرية﴾ ونصب الفعل حينئذ بها ﴿فان فقدت لا امتنع الجزم﴾ لفقدان عامله ﴿وجاز الرفع﴾ على جعل ان تفسيرية ﴿والنصب﴾ على جعلها مصدرية ﴿والوجه الرابع﴾ من أوجه ان التي تقدم ذكرها ﴿ان تكون زائدة ولها أربعة مواضع أحدها وهو الاكثر ان تقع بعد لما التوقيتية﴾ وهي التي بمعنى حين عند بعضهم وانما سميت ٧٢ توقيتية نسبة الى التوقيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه لانها يوقت بها أي يعين بها الوقت فاذا قلت لما جاء زيد جاء عمرو فقد عينت وقت مجيء عمرو وأخبرت انه وقت مجيء زيد وبعضهم يطلق على لما هذه انها حرف وجود لوجود واحترز المصنف بالتوقيتية من لما النافية وهي الجازمة ومن لما الموجبة وهي التي بمعنى الا ﴿نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم﴾ فان قلت في عبارة المصنف مناقشة وذلك لانه جعل لان الزائدة مواضع ثم أخبر عن أحدها بوقوعها بعد لما التوقيتية وليس كذلك فان وقوعها في ذلك المحل حالة من حالاتها لا موضع من مواضعها ومكانها ما بعد لما مثلا قلت هو على حذف مضاف أي أحدها موضع ان تقع بعد لما وكذا في الثاني والثالث والامر فيه سهل ﴿و﴾ الموضع ﴿الثاني﴾ من مواضع زيادتها ﴿ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا﴾ كان فعل القسم ﴿كقوله

فاقسم ان لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم﴾

ولا يخفى انه قد توالى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير جواب واحد وهو قوله لكان لكم فيجعل هنا جوابا للقسم اذ هو السابق على القاعدة المقررة في ذلك وقد نص بعض المغاربة لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم وكلامه في باب الجوازم على ان جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو ﴿او متروكا كقوله

اما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق﴾

المراد بالعتيق هنا الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه وقد يلتزم وفائدته ما أسلفناه في أول هذا الشرح أو يقال العتيق أخص من الحر لان العتيق يستدعي تقدم الملك بخلاف الحر وجواب القسم في البيت على رأي الجماعة أو جواب الشرط على أحد رأيي ابن مالك محذوف أي لو كنت حرا لقاومتك ﴿هذا﴾ الذي قلناه من كون ان مزيدة بين فعل القسم ولو هو ﴿قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم﴾ وهذا يشعر بان جواب القسم هو ما بعد ان من لو وما في حيزها من شرط وجواب

هذا في الرد عليه قوله في المفصل وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك (قوله فان فقدت لا امتنع الجزم) قال ابن الصائغ انه فيما تقدم حكى عن بعض الكوفيين وأبي عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا وما بالعهد من قدم وأقول هذا عجيب فانه لم يدع هنا الاجماع على امتناع الجزم ولا فيما تقدم الاجماع على الجزم ولا انه القول المعتمد عليه حتى يعترض بذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة ان بعضهم يجزم بها يقتضي ان الجمهور لا يجزمون بها ويكفي لصحة كلامه هنا ان يكون على قول الجمهور (قوله اما والله لو كنت الخ)

أسلفناه عن ابن مالك فتأمله ﴿ويبعده ان الاكثر﴾ فى استعمالات العرب ﴿تركها والحروف الرابطة ليست كذلك﴾ وقد ينتقض باللام الداخلة على جواب لو المنفى كقوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالى فانها حرف رابط والاكثر تركها نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ﴿والموضع الثالث﴾ من مواضع زيادتها ﴿وهو نادر ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله﴾ أى قول أرقم اليشكرى ﴿ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم فى رواية من جر ظبية﴾ فانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة واما فى رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت واعملت فى الظاهر واما فى رواية من رفعها فعلى انها خففت واهملت أو أعملت فى ضمير محذوف أى كانها ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه وتعطو أى تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك ﴿و﴾ الموضع ﴿الرابع بعد اذ كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يد فى لجة الماء غامر﴾ المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل فى انقاذه مما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور فى اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ﴿وزعم الاخفش انها تزاد فى غير ذلك﴾ المذكور وهو المواضع الاربعة ﴿وانها تنصب المضارع﴾ وان كانت زائدة اذ لا منافاة بين الزيادة والعمل ﴿كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله﴾ وقد هدانا سبلنا وقوله تعالى ﴿وما لنا أن لا نقاتل فى سبيل الله﴾ وقد اخرجنا من ديارنا وأبنائنا والمعنى عنده أى شئ ثبت لنا فى حالة كوننا لا نتوكل على الله وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذى يجب سلوكه فى الدين وأى شئ ثبت لنا فى حالة تركنا القتال فى سبيل الله وقد وقع ما يقتضيه فما بعد ان عنده جملة حالية فان قلت المضارع يتعين للاستقبال بصاحبة ناصب وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال فكيف هذا قلت انما يكون الناصب معينا للاستقبال اذ لم يكن زائدا فلا يرد حينئذ مثل هذا ﴿وقال غيره هى فى ذلك﴾ الذى استشهد به ﴿مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا﴾ ومنع يتعدى الى مفعولين تقول منعت زيدا أثاثه فتكون ان وصلتها فى محل نصب على انه المفعول الثانى ﴿وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول﴾ المصرح حتى يصح هذا التخريج ﴿ولان الاصل ان لا تكون لا زائدة﴾ واذا قيل ان ما لنا ضمن معنى ما منعنا لزم زيادة لا اذ المعنى أى شئ منعنا التوكل ومنعنا القتال وقد يقال على الاول انما يرد ذلك ان لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولا مصرحا كما سبق تقريره وليس فى كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهرى يقال منعته عن كذا فامتنع فيحتمل ان يكون هذا القائل يرى أن أن وصلتها معمولان للجار والمجرور المتضمنين معنى منعنا على تقدير نزع الخافض أى ما منعنا عن كذا فلا يكون مفعولا به مصرحا فلا يمتنع عمل الجار والمجرور على التضمين والمحل حينئذ اما نصب أو خفض على الخلاف ﴿والصواب قول بعضهم ان الاصل﴾ بفتح الهمزة أو كسرها على ما مر ﴿وما لنا فى ان لا نفعل كذا﴾ ثم حذف الجار وهو فى مثله قياس ثم شرع المصنف فى رد قياس الاخفش عمل ان الزائدة على عمل حرف الجر الزائد بابداء الفارق فقال ﴿وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان فى البيتين﴾ بل الابيات الثلاثة فانها دخلت على لو فى قوله فاقسم ان لو التقينا وقوله اما والله ان لو كنت حرا البيت وعلى كان فى قوله حتى اذا ان كانه البيت ﴿وعلى الاسم وهو ظبية﴾ بالكسر والتنوين على الحكاية وبالرفع مع ترك التنوين لانه اسم علم على نفس هذا اللفظ ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع ﴿فى البيت﴾ وهو قوله ويوما توافينا الى آخره ﴿بخلاف

١٠ ى ل

العتيق يقال بمعنى الحرو بمعنى الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لقاومتك (قوله ويوما توافينا الخ) قال السيرافى قائله أرقم بن علبا اليشكرى وقال المصنف باعث اليشكرى قال وباعث منقول من بعثه بالامر اذا فاجأه ويشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان وفى الصحاح والقسام الحسن وفلان قسيم ومقسم الوجه وأنشد البيت وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك (قوله فى رواية من جر الظبية) انما قيد به لتكون الكاف جارة وان زائدة وأما فى رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة وأعملت فى الظاهر وفى رواية من رفعها فكان مهملة أو عملت فى ضمير محذوف أى كانها ظبية (قوله فامهله حتى اذا ان كانه الخ) المعاطاة المناولة واللجة باللام

حرف الجر الزائد فانه كالحرف المعدى ﴾ أى الذى يعدى الفعل أو ما فى معناه الى المفعول ﴿ فى الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ﴾ ولم يلتفت الى كونه زائدا ﴿ ومسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد ﴾ قال الرضى فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا أفادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيأ لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت أو لا زوائد ولم يقولوا به الى هنا كلامه ﴿ قال ابو حيان وزعم الزمخشرى انه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال فى قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سئ بهم دخلت ان فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة ابراهيم فى قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتأكيدا فى ان الاساءة كانت تعقب المجئ ﴾ على ان تعقب بصيغة المضارع والمجئ منصوب به أو على انه بياء ٧٤ ظرفية داخلة على المضاف الى المجئ أى كانت فى أثر المجئ ﴿ فهى مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك فى قصة الخليل اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الشلوبين ﴾ هو الاستاذ أبو على عمر بن محمد بن عمر الازدى والشلوبين بفتح الشين المعجمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون وهى بلغة الاندلسيين الابيض الاشقرمات سنة خمس وأربعين وستمائة كذا من ابن خلكان ﴿ لما كانت ان للسبب فى جئت ان تعطى أى للاعطاء أفادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المجئ وتعقبه ﴾ على الضبطين المتقدمين أى وتقع عقبه أو لاجل المجئ وفى عقبه ﴿ وكذلك فى قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت أكدت ان ما بعد لو وهو السبب فى الجواب وهذا الذى ذكراه ﴾ يكفى أى الزمخشرى والشلوبين ﴿ لا يعرفه كبراء النحويين انتهى ﴾ كلام أبى حيان ﴿ والذى رأيته فى كلام الزمخشرى فى تفسير سورة العنكبوت ما نصه ان صلة أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر فى وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا فى جزء واحد من الزمان كأنه قيل لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهى ﴾ كلام الزمخشرى ﴿ والريث البطء وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ﴾ أبو حيان ﴿ ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ﴾ كما ادعاه أبو حيان أيضا ﴿ لاطباقهم على ان الزائد يؤكد معنى ما جئ به ﴾ وهذا الضمير للزائد ﴿ لتأكيده ﴾ وهذا الضمير راجع الى ما ﴿ ولما تفيد وقوع الفعل الثانى عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك ﴾ فان قلت هبك ان الزمخشرى لم يتعرض للفرق بين القصتين لكن وقع فى سورة هود ولما جاءت رسلنا لوطا سئ بهم وضاق بهم ذرعا ووقع فى سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسلنا لوطا سئ بهم وضاق بهم ذرعا فذكرت ان فى الثانية دون الاولى والقصة واحدة فما

المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية فى قوله تعالى عيشة راضية (قوله مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد) فى التعليق فيه نظر فقد صرح فى من الزائدة بانها ترد للتنصيص على العموم كقولك ما جاءنى من رجل فانه بدون من ظاهر فى الاستغراق وبها نص فيه فقد أثبت للزائدة معنى غير التأكيد وقد صرحوا بان لا فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو زائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفى المجئ فى حالتى الاجتماع والافتراق ونفيه فى حالة الاجتماع ومع وجودها يتعين المعنى الاول اهـ وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد فان التنصيص على العموم بعد احتماله تأكيد لذلك النفى لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفى شرح الرضى قيل فائدة الحرف الزائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيأ لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء وألفاظ التأكيد اسما كانت أو لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة وأما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح أو كون الكلمة أو الكلام سببا بسببها الاستقامة وزن شعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدتان فى حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى (قوله أكدت ان ما بعد الواو) أى واو القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب فى الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع فى بعض النسخ أكدت أن ما بعد لو وهو السبب والمآل واحد (قوله وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين) قال ابن الصائغ

السر في التفريق بين المحلين قلت لما رتب في آية هود على مجيء الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مساءته وضيق ذرعه بهم وقوله هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون اليه لم يؤت بان المنافاة معناها لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمجيء الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فاتي بها اشعارا بهذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله والذرع مصدر مأخوذ من الذراع ولما كان الذراع موضع شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة للانسان به ضاق بهذا الامر ذراع فلان وذرعه أيضا أي حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه باتساع القدرة ومنه قول القائل

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

﴿ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما ليست في السورة التي فيها سيء بهم﴾ وهي سورة العنكبوت ﴿بل هي في سورة هود وليس فيها لما﴾ ونص التلاوة فيها أعني في سورة هود ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام فما لبث ان جاء بعجل حنيذ فان قلت قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما وقعت في سورة هود كما تلوناه وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليست في السورة التي فيها سيء بهم قلت المراد بسيء بهم ما وقع جوابا للما المزيد بعدها ان وهي التي تلاها أبو حيان وهذه في سورة العنكبوت فقط وهذه السورة لم يقع فيها قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما وانما وقعت في سورة هود فكلام المصنف مستقيم ﴿ثم كيف يتخيل ان التحية تقع بعد المجيء ببطء وانما يحسن اعتقاد تأخر الجواب﴾ عن المجيء ﴿في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا مهلكوا أهل هذه القرية﴾ لا قولهم قالوا سلاما كما في سورة هود ﴿ثم التعبير﴾ أي تعبير أبي حيان ﴿بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل﴾ في قوله سيء بهم ﴿والصواب المساءة وهي عبارة الزمخشري﴾ واما الاساءة فمصدر أساء اللازم لا أساء المتعدي تقول أساء الى زيد وساء في ماصدر منه من الاساءة والذي في الآية متعد لا لازم ﴿وأما ما نقله﴾ أبو حيان ﴿عن الشلوبين فمعترض من وجهين أحدهما ان المفيد للتعليل في مثاله﴾ وهو قولك جئت ان تعطى ﴿انما هو لام العلة المقدرة﴾ اذ التقدير جئت لان تعطى ﴿لا ان﴾ نفسها ﴿والثاني ان ان﴾ نفسها ﴿في المثال﴾ المذكور ﴿مصدرية﴾ لا زائدة ﴿والبحث في الزائدة﴾ لا في المصدرية فلا معنى لايراد هذا المثل فيما نحن فيه ﴿تنبيه وقد ذكر لان﴾ المفتوحة المخففة وهي التي الكلام فيها ﴿معان أربعة أخر﴾ جمع أخرى وان كان واحد الموصوف معنى وانما يقال فيه آخر لا أخرى وهذا على حد قوله تعالى فعدة من أيام أخر والوجه فيه ان الموصوف اذا كان جمع مذكر مما لا يعقل فانت بالخيار في صفته ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما في الآية وعبارة المصنف وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول صمت أياما أخرى وذكرت معاني أخرى وهذا جار في الصفات والاخبار والاحوال ﴿أحدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندي أمور

يكفي من التعرض لها ما سكوته في قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان وأقول هذا في غاية البعد فان قول أبي حيان فقال يعني الزمخشري دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم الخ نص في ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري وفي الشرح لم أقف على وجه الفرق بينهما الاحد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في آية هود على مجيء الرسل لوطا عليه السلام أمور هي مساءته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون اليه لم يأت بان لمنافاة معناها لهذه المقامرة وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فأتى بها اشعارا بهذا المعنى اه وأقول ان القصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وهما قصتا لوط فليتأمل (قوله ليست في السورة التي فيها سيء بهم) يعني مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة هود وفيها في قصة لوط سيء بهم لكن بدون ان (قوله بل في سورة هود وليس فيها لما) أي ليس في سورة هود في قصة الخليل لما وليس في قصة الخليل التي في سورة هود لما وانما فيها ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما

احدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق﴾ وفيه نظر بل الاصل عدم الترادف ﴿وقرئ بالوجهين﴾ فتح الهمزة وكسرها ﴿قوله تعالى﴾ فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴿ان تضل أحدهما﴾ قرأ حمزة ان تضل بكسر الهمزة فتذكر بالتثقيل والرفع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ان تضل بفتح الهمزة فتذكر بالتخفيف والنصب والباقون بفتح الهمزة أيضا وتثقيل تذكر ونصبه وعلى الجملة فمن قرأ بفتح همزة ان قرأ بنصب تذكر وقد يقال ان نصبه يوجب ان يكون المعطوف عليه وهو تضل منصوبا لا مجزوما فيتعين ان تكون غير شرطية فيرد على المصنف ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم ان نصب هذا الفعل بالعطف على تضل بل منصوب بان مضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الشرط كما في قولك ان جئتني فتكرمني أجئك بنصب تكرم فهو عطف مصدر على اسم متصيد من الفعل المتقدم والمعنى ان يكن منك مجيء الي فاكرام منك لي أجئك أجر والمضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجراه بعدها في سياق الامر والنهي وأخواتهما كما هو مقرر في محله لكن ذلك قليل والمشهور في توجيه هذه القراءة ان تذكر منصوب معطوف على تضل المنصوب بان واللام مقدرة على ما صرح به سيبويه وجمع من المحققين حيث قالوا ان المعنى استشهدوا امرأتين لان تذكر احداهما الاخرى وانما ذكر ان تضل لان الضلال هو السبب الذي به وجب الاذكار ومثله أعددت الخشبة ان تميل الحائط فادعمه وانما أعددتها للدعم لا للميل لكن ذكر الميل انما هو سبب الدعم كما ذكر الاضلال لانه سبب الاذكار وأما قراءة حمزة بكسر الهمزة فتضل مجزوم والفتح لالتقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير المبتدا وهو ضمير القصة أو الشهادة قال التفتازاني ولا يخلو عن تكلف بخلاف قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه أي فهو ومما كان ينبغي ان يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكرة هي الناسية الا ان يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح ان يقال فتذكرها من الاخرى فلا بد للعدول من نكتة الى هنا كلامه وفي أمالي ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان المقصود هو افادة كون التذكير من احداهما للاخرى كيف ما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تضل احداهما فتذكرها الاخرى وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك يخل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما في كل واحدة منهما فلو ضلت احداهما وذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى على غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها الى فتذكر احداهما هكذا قيل وفيه بحث وقرئ أيضا بالوجهين قوله تعالى ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم﴾ عن المسجد الحرام فابن كثير وأبو عمرو على كسر الهمزة والباقون على الفتح وكذا قرئ بهما في قوله تعالى ﴿افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين﴾ فقرأ نافع وحمزة والكسائي بكسر همزة ان والباقون بفتحها وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين والواجب اثباته ﴿وقد مضى انه روى بالوجهين قوله أتغضب ان اذنا قتيبة حزتا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من ان الاصل التوافق اما بمعنى الترادف وفيه ما علمت واما بمعنى ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين وهذا أيضا ممنوع ﴿والثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله﴾ أي قول العباس ابن مرداس السلمي

(قوله أحدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق) قال ابن الصائغ اذا استقر ان المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدرية والمعنى فيهما مختلف ووقع التردد في المفتوحة هل تقع شرطية أولا فالاستدلال بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية لا يتم اذا كان الموضع يحتمل المعنيين وأقول بل يتم اذا لاحظنا مقدمة معلومة وهي ان الاصل في القراآت الواردة في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان أراد بالتوافق الترادف فهو ممنوع وان أراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين فهو أيضا ممنوع اه وأقول يريد معنى آخر وهو ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من أحدهما ما أريد

﴿أبا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع﴾ واستظهر الرضي كون ان في هذا البيت شرطية لمساعدة اللفظ والمعنى اياه أما المعنى فلان معنى قوله اما أنت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بمفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء كما قاله المصنف ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر وان مصدرية كما يقول الجماعة لا شرطية والمعنى لا تتعزز على لان كنت ذا نفر فان فخرت بذلك فخرت أنا بمثله فان قومي باقون لم تستأصلهم الازمان فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه وأبو خراشة بخاء معجمة مضمومة وراء وشين معجمة وقد حكى بعض الكسر في خائه كنية شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى عشرة والنفر أيضا الرهط وهو المراد في البيت والضبع على زنة الرجل السنة المجدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة ٧٧ شبهها بالآكل فهو استعارة تبعية

من الآخر ومنع هذا مكابرة (قوله أبا خراشة الخ) هذا البيت لعباس بن مرداس الصحابي وأبو خراشة بمعجمة مضمومة وبعضهم يكسرها كنية شاعر صحابي اسمه خفاف بمعجمة مضمومة وفاءين خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهملة وهي أمه والنفر الرهط والضبع بالضاد المعجمة والباء الموحدة هنا السنة المجدبة وفيه ايهام بالحيوان المعروف وتأكلهم استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الاعرابي الضبع هنا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى لا تتعزز على لان كنت ذا نفر فان فخرت بذلك فخرت انا بمثله فان قومي لم تستأصلهم الشدائد فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقام السبب مقامه اهـ ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) لان المكسورة شرطية وهي مع ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهي مع ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه الملازمة مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون المصدر فاعلا بفعل محذوف أي ان أقمت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة على جملة اهـ لا يقال ينبغي ان يقدر ووقع كونك مرتحلا لان كان ههنا محذوفة معوض عنها ما فيراعي معناها في التقدير لانا نقول لما كان محط الفائدة هو خبر كان لا هي كان هو المعتبر في التقدير دونها وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه (قوله قاله بعضهم في أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) قائله الفراء فجعل ان للنفي واو بمعنى الا ان أي لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا ان يحاجوكم أي الا المحاجة لكم في كونكم لا تتبعونه وجمع الضمير في يحاجوكم حملا على معنى أحد فانه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين واعترض عليه بان أن لا تجيء للنفي في كلامهم (قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم الخ) في حاشية التفتازاني يعني أن لا عامل من الكتاب الا لمن تبع دينكم تؤمنوا وجملة القول اعتراض

﴿الثالث عطفها على المكسورة كقوله اما أقمت واما أنت مرتحلا * فالله يكلأ ما تأتي وما تذر﴾ الرواية بكسر الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة﴾ واللازم باطل وبيان الملازمة ان المفتوحة المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية فانما تدخل على الجملة وهذه الملازمة التي ذكرها مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز أن يكون المصدر المسبوك فاعلا بفعل محذوف أي ان أقمت ووقع ارتحالك فانما عطف

جملة على جملة ﴿وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني أكرمتك وقولك أكرمتك لاتيانك اياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت ولذلك﴾ أي ولاجل كون التعليل في معنى الشرط ﴿تقول﴾ وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول ﴿ان جئتني وأحسنت الي أكرمتك ثم تقول ان جئتني ولاحسانك الي أكرمتك وتجعل الجواب لهما انتهى﴾ كلام ابن الحاجب ﴿وما أظن العرب فاهت بذلك يوما﴾ يعني الظاهر كون هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير في كلام العرب ﴿المعنى الثاني﴾ من المعاني الاربعة المزيدة ﴿النفي كان قاله بعضهم في﴾ قوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ﴿ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم﴾ أي لا يؤتى أحد ﴿وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض﴾ وهذا كلام الزمخشري قال ولا تؤمنوا متعلق بقوله ان يؤتى وما بينهما اعتراض أي ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا لاهل دينكم دون غيرهم أرادوا اسروا تصديقكم بان المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم ولا تفشوه الا الى أشياعكم

وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يتعقبه المصنف وقد يقال عليه انما يعمل ماقبل الا فيما بعدها اذا كان مستثنى نحو ماقام الا زيد أومستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أوتابعا نحو ماقام أحد الا زيد الفاضل ومابعد الا فى الآية على ماذهب اليه الزمخشرى ليس شيأ من الثلاثة وقيل ان الكلام تم عند قوله ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم ومعنى قوله ان يؤتى لان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه لا لشئ آخر يعنى ان مابكم من الحسد والبغى ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من العلم والكتاب دعاكم الى أن قلتم ماقلتم آن بالمد والاستفهام بمعنى ألأن يؤتى أحد منكم مثل ما أوتيتم من الكتاب قلتم ذلك كذا فى الكشاف وجوز غير ذلك أيضا فقف عليه ﴿الثالث﴾ من المعانى الاربعة المزيدة ﴿معنى اذ﴾ وهى المفيدة للتعليل ﴿كما تقدم عن بعضهم فى﴾ ان المكسورة وهذا المعنى فى المفتوحة قاله بعضهم فى ﴿قوله تعالى ﴿بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم﴾ وقوله تعالى ﴿يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا﴾ وفى كلام المصنف حذف العاطف أى فى بل عجبوا ويخرجون ﴿و﴾ فى ﴿قوله اتغضب ان أذنا قتيبة حزتا﴾ فى رواية من رواه بفتح الهمزة من ان ﴿والصواب انها فى ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة﴾ بالنصب على الحال من الضمير المستكن ٧٨ فى قبلها أومن لام العلة على انه فاعل بالظرف المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ لغو متعلق به قلت ومن جملة ذلك كله قوله اتغضب ان أذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه بان القول بانها فى هذا البيت شرطية خطا وقد أشار فيما سبق الى ان الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض ﴿والرابع﴾ من المعانى الاربعة المزيدة ﴿ان تكون بمعنى لئلا قيل به فى يبين الله لكم ان تضلوا و﴾ فى ﴿قوله

نزلتم منزل الاضياف منا * فعجلنا القرى ان تشتمونا﴾

القرى مقصور بكسر القاف مايقدم للضيف والشتم السب يقال شتمه يشتمه بفتح العين فى الماضى وكسرها وضمها فى المضارع ﴿والصواب انها مصدرية والاصل﴾ فى الآية ﴿كراهية ان تضلوا﴾ بتخفيف ياء كراهية ﴿و﴾ فى البيت ﴿مخافة ان تشتمونا﴾ أوكراهة ان تشتمونا فحذف المضاف المنصوب على انه مفعول لاجله وأقيم المضاف اليه مقامه ﴿وقيل هو على اضمار لام قبل ان ولا بعدها وفيه تعسف﴾ من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شئ واحد وقد يقال حذف الجار قبل ان مطرد وحذف الثانى للقرينة جائز فى سعة الكلام وليس تعدد المحذوف بمفرده موجبا للتعسف ﴿ان المكسورة﴾ الهمزة ﴿المشددة﴾ النون ﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر﴾ كاخواتها والسر فى عملها على هذا الوجه ان هذه الحروف شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلا وشابهت مطلق الافعال الماضية من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومن فتح أواخرها كما أسلفناه فكانت مشابهتها للافعال أقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها أقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعى عندهم ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى فهو تصرف فى العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التى هى أصلها من أول الامر أوتنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان فى ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هى الاولى كذا قاله الرضى

فى أن يؤتى لفظا مايتقدر بحرف الجر ان اعتبر فيه معنى الاعتراف أى لا تعترفوا بأن يؤتى واما بدونه بمعنى لا تظهروا التصديق أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب والرسول وأن يحاجوكم ويغالبوكم بالحجة يوم القيامة الا لاتباعكم يعنى ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهروه للمسلمين لئلا يزدادوا تصلبا فى الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه وأوثر فى عطف يحاجوكم كلمة أو على الواو لتفيد العموم مثل ولا تطع منهم آثما أوكفورا وفائدة الاعتراض الرد عليهم فيما حاولوا من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين ومايقال ان الاعتراض من متكلم والمعترض فيه من متكلم آخر ليس بشئ لانه فى اثناء كلام هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر المقولات فليتدبر اه وفى التعليق هذا كلام الزمخشرى وقد يتعقب بان مابعد الا لا يعمل فيه ماقبلها الا اذا كان مستثنى نحو ماقام الا زيد اومستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد اوتابعا للمستثنى بها نحو ماقام أحد الا زيد الفاضل وأقول لعل الزمخشرى لا يرى ذلك أو يرى انه فى غير الظرف والجار والمجرور لتساهلهم فيهما مالا يتسعون فى غيرهما (قوله والصواب انها فى ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة) فى الشرح من جملة ذلك قوله أتغضب ان أذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه بان القول بانها فى هذا البيت شرطية خطا وقد أشار فيما سبق الى أن المتعين أو الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض وأقول الذى سبق هو قوله ويرجحه عندى أمور وهذا لا يقتضى ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطا بل جاز ان يكون غيره هو الصواب عنده لان مرجحاته أكثر من تلك المرجحات أو أقوى منها ان المكسورة المشددة

﴿قيل وقد تنصبهما﴾ أى الاسم والخبر ﴿فى لغة﴾ لبعض العرب ﴿كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفافا ان حراسنا أسدا﴾ بنصب الجزءين والجنح بضم الجيم وكسرها طائفة من الليل والخطا جمع خطوة بالضم وهى ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة والحراس جمع حارس وأسدا باسكان السين جمع أسد قال الجوهرى وهو مخفف من أسد بضمتين لكنه قال أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد ﴿وفى الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا﴾ ووجه الاستدلال به انه قد ورد ان قعر جهنم لسبعون خريفا على ما حكاه الرضى فخبر بقوله سبعون على القعر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر جهنم أى مسافة السير اليه سبعون خريفا فليكن النصب كذلك ﴿وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف أى تلقاهم أسدا﴾ وخرج أيضا على أن يكون المنصوب معمولا به لا حالا والتقدير يشبهون أسدا ﴿و﴾ خرج ﴿الحديث على ان القعر مصدر قعرت البئر اذا بلغت﴾ بالخطاب ﴿قعرها وسبعين ظرف﴾ متعلق بالخبر المحذوف لا خبر ﴿أى ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما﴾ أى يوجد فى سبعين عاما وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر ويجاب بان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدرا على رواية النصب قلت وعلى كل تقدير فلا يقدح التخريج المذكور فى نقل صاحب هذا القول ان نصب الجزءين بها لغة لبعض العرب ﴿وقد يرتفع بعدها لمبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه أى الشأن﴾ وصرح ابن الحاجب وجماعة بان حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضى ويجوز ٧٩ حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب فى صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه ﴿كما قال﴾ الشاعر ﴿ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء﴾ الجآذر بالذال المعجمة جمع جوذر بضم الجيم مع ضم الذال وفتحها ولد البقرة الوحشية ﴿وانما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين﴾ اذ لام الاول مكسورة لالتقاء الساكنين ولام الثانى محذوفة للجزم ﴿والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله﴾ من رافع أو ناصب واما الجار فلا يمتنع عمله فيه لشدة اتصاله تقول بمن تمرر أمرر وغلام من تضرب اضرب وكذا قول الآخر ان من لام فى بنى بنت حسا * ن ألمه واعصه فى الخطوب وفى شرح المفصل للسخاوى ان حذف هذا الضمير مختص بالشعر وقال ابن مالك وليس كذلك بل يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثرا ونظما سواء كان ضمير شان أو غيره فمثال حذف ضمير الشان فى النظم ما مر ومثاله فى النثر قولهم ان بك زيد مأخوذ ومثال حذف غيره فى النظم قوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى * ولكن زنجى عظيم المشافر ومثاله فى النثر قولهم ان بك مأخوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر المحذوف ضمير شان لانه لا يفسر الا بجملة ولا جملة فى البيت ولا فى المثال والتقدير ولكنك زنجى وانك بك مأخوذ اخواك ﴿وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان﴾ يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح ﴿وهم يخالفون فى الشقين فيشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفى أو شبهه ﴿والمعنى﴾ المراد من الحديث ﴿أيضا يأباه لانهم﴾ أى المصورين ﴿ليسوا أشد عذابا من سائر الناس﴾ وفيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله تعالى وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ فى أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ان الحديث قد روى فى الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ من وبه يقوى تأويل الكسائى لفظا ومعنى ﴿وتخفف﴾ ان المشددة ﴿فتعمل﴾ من الاعمال ﴿قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع

(قوله اذا اسود جنح الليل الخ) جنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة منه والخطا جمع كثرة للخطوة بضم الخاء وهى ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة وأسدا باسكان السين قال فى الصحاح أسد جمعه أسود وأسد مقصور منه وأسد مخفف (قوله وفى الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا) قال النووى فى شرح مسلم ووقع فى بعض الاصول والروايات سبعين وهو اما على مذهب من يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله والتقدير سير سبعين واما على ان قعر مصدر قعرت الشئ بلغت قعره والتقدير ان بلوغ قعر جهنم لكائن فى سبعين خريفا والخريف السنة اه وهذا الثانى هو الذى ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على ان قعر مصدر قعرت البئر أى بلغت قعرها وسبعين منصوب على الظرف أى ان بلوغ قعرها يكون سبعين عاما اه والنووى رحمه الله ممن أخذ عن ابن مالك (قوله ان من يدخل الكنيسة الخ) الجآذر بالجيم والذال المعجمة جمع جوذر بضمهما أو بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هنا مستعار للنسوة (قوله والمعنى أيضا يأباه لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس) فى الشرح فيه

المصنف التنافى على هذا الا على ان المؤكد هو المبتدا المحذوف ﴿وقيل اسم ان ضمير الشأن﴾ وحذف والاصل انه هذان ساحران ﴿وهذا أيضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف﴾ وضمير الشأن كذلك من جهة انه يتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الابهام ثم التفسير ﴿والمسموع من حذفه شاذ﴾ فى كل موضع ﴿الا فى باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده فى كلام بنى على التخفيف فحذف تبعا﴾ أى لاجل التبعية ﴿لحذف النون﴾ ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وحذف هذا الضمير لعلة أخرى أيضا وهى ان الضرورة داعية الى حذفه عند ارادة تخفيف الحرف ﴿ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضمائر ترد الاشياء الى أصولها الا ترى ان من يقول لد﴾ بحذف النون تخفيفا ﴿ولم يك﴾ بحذف النون أيضا ﴿و والله﴾ بالاتيان بواو القسم التى ليست باصل لحروف القسم ﴿تقول﴾ عند الاتيان بالضمير ﴿لدنه ولم يكنه﴾ باثبات النون فيهما ﴿وبك لافعلن﴾ بالاتيان بالباء التى هى أصل حروف القسم وقد يورد على هذا نحو قوله

فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى

وقوله

بانك ربيع وغيث مريع

فان قلت هو ضرورة فلا يرد قلت فما تصنع بمثل يدك ودمك وفيك ﴿ثم يرد اشكال دخول اللام﴾ على ساحران فانه على هذا الرأى خبر المبتدا الذى هو هذان وقد مر الكلام فيه ﴿وقيل هذان اسمها ثم اختلف﴾ على ذلك القيل فى التوجيه ﴿فقيل جاءت﴾ هذه القراءة ﴿على لغة بلحارث بن كعب﴾ أى بنى الحارث لكن خفف بحذف ماعدا الباء وقد رأيتهم يكتبونه على هذه الصورة بلام تلى الباء وهكذا يكتبون مثل قول الفرزدق * ولكن طفت علماء غرلة خالد * بعين يليها لام ولقد وجد بخط أصلهما الزمخشرى هذا اللفظ مكتوبا بالف فاصلة بين العين واللام قال السخاوى وهذا القياس لان ألف على ولامه قد حذفا فاتصلت العين باللام فكتبت بالف بعد العين كما تكتب بالباء ونحوه قلت وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بالف بعد الباء وهو ظاهر ﴿فى اجراء المثنى بالف دائما﴾ أى فى حال الرفع والنصب والجر ﴿كقوله﴾ ان أباها وأبا أباها ﴿قد بلغا فى المجد غايتاها﴾ فاثبت ألف المثنى فى حالة النصب كما فى الآية ﴿واختار هذا الوجه ابن مالك﴾ قال بعضهم وهذه اللغة هى القياس اذ كانت الالف انما اجتلبت للدلالة على الاثنين لا الثلاث والرفع اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه ﴿وقيل هذان مبنى لدلالته على معنى الاشارة﴾ وهى الموجبة هنا للبناء كما فى هذا وهؤلاء ﴿وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا﴾ وانما هى صيغة وضعت للاثنين المشار اليهما فى حالتى الجر والنصب وليست تثنية لهذا ﴿واختاره ابن الحاجب﴾ وذكر

أعينهما أنفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار والجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ ليس هذا الرد بصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالثابت ومحذوف كالمعدوم فان أراد الاول فممنوع وان أراد الثانى فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى وأقول ليس هذا الثانى للمصنف كما يفهم من قوله فان أراد وانما هو اعتراض لابى على الفارسى فى كتاب الاغفال ذكره على قول الزجاج فى ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران قال المصنف فى الخاتمة فى الشرط الثالث من شروط الحذف معترضا عليه وهو مخالف الخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما كيف ينطق بالتأكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباى أنفسهما وينصب بتقدير أعينهما أنفسهما ووافقهما على ذلك جماعة (قوله وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا أيضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف) قال ابن الصائغ ضمير الشان موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذا فسر المبهم صار الكلام له موقع فى النفس هذا كلام الناس انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف قصد بالموضوع لتقوية الكلام ضمير الشان وبالحذف حذفه بل قصد به ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير فى حذفه ضمير الشان ولو سلم فمعنى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذى الغرض من وضعه تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصائغ لان ضمير الشان الغرض منه تقوية الكلام وان كان موضوعا للابهام قال أهل المعانى فائدة ضمير الشان تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه معنى انتظره ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيأ عظيما (قوله ولانه لو ذكر) عطف على قوله تبعا (قوله اذ الضمائر ترد الاشياء الى أصولها) فى التعليق يرد عليه مثل يدك ودمك وفيك وأقول مراده ان الضمائر ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة وما ذكر من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرد عليه (قوله ألا ترى ان من يقول لد ولم يك و والله يقول لدنك ولم يكنه وبك لافعلن) اما الاول فلان من يقول لد ولم يك يقول

الوزير القفطي في تاريخ النحاة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضي اسمعيل كان معنيا بما يأتي به من مقاييسه الغريبة وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوما يا أبا الحسن ما تقول في قراءة ان هذان لساحران ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر فقال له القاضي فما علة بنائها فقال لان المفرد هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فتحمل التثنية على الوجهين فعجب القاضي من سرعة اجابته وحدة خاطره وبعيد غوصه وقال له ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد فقال ليقل به القاضي وقد حسن وان من قول المصنف وان قول الاكثرين بالكسر على الحكاية لا غير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على بابه ولذلك حكي به الجملة الواقعة بعده وهذه الثانية معطوفة عليها فلا سبيل اذن الى الفتح لانها اذ ذاك تؤول بالمفرد فلا يستقيم العطف نعم ان ارتكب تقدير فعل بعد الواو أي وجزم صاحب هذا القول أو اعتقد ان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا فالفتح متجه ﴿قلت و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا فقراءة هذان أقيس﴾ من قراءة هذين ﴿اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه مع ان فيها﴾ أي في قراءة هذان ﴿مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهي ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما اجتمعت ألف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير﴾ وهذا التقدير عن مظان التوجيه بمعزل اذ لا مقتضى لتقدير حذف الالف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وابقاء الالف التي هي من سنخ الكلمة وليست علامة على شيء وقيل ان ألف هذان تشبه ألف يفعلان فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب تلك وهذا أيضا فاسد لان ألف يفعلان من قبيل الاسماء وألف هذان حيث تجعل للتثنية من قبيل الحروف وانما لم يصح انقلاب ألف يفعلان لانها لا يتعاقب عليها ما تختلف به معناها لانها لا تكون الا فاعلا أو نائبا عنه بخلاف ألف هذان ﴿تنبيه تأتي ان فعلا ماضيا مسندا الجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء ان﴾ والاصل أين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان فحذف اولهما وهو الالف فبقيت الفاء وهي الهمزة مفتوحة فكسرت لبيان ان الكلمة من ذوات الياء على طريقة ابن الحاجب ﴿أو من آن بمعنى قرب﴾ والعمل كالاول سواء ﴿أو﴾ فعلا ماضيا ﴿م..ند الغيرهن على انه من الانين وعلى ان يكون مبنيا للمفعول﴾ والاصل أنن على زنة ضرب للمجهول ثم ادغمت النون الاولى في الثانية وكسرت الهمزة ﴿على لغة من قال في ردوحب﴾ بضم الفاء فيهما ﴿ردوحب بالكسر﴾ فيهما ﴿تشبيها له﴾ أي لهذا الفعل المضاعف المدغم ﴿بقيل وبيع﴾ والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس ﴿برفع اليوم على انه نائب الفاعل ﴿أو﴾ تأتي ان ﴿فعل أمر للواحد من الانين أو﴾ تأتي ان ﴿فعل أمر لجماعة الاناث من الاين أو من آن بمعنى قرب﴾ والعمل فيهما واحد والاصل أين بتسكين لام الفعل وهي النون لاتصالها بنون الفاعل فتدغم ويلتقي ساكنان محذوف أولهما وهو الياء التي هي عين الكلمة ﴿أو للواحدة﴾ يعني أو فعل أمر للواحدة ﴿مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله ان هند المليحة الحسناء وقد مر﴾ الكلام عليه في الالف المفردة ﴿و﴾ تأتي ان أيضا ﴿مركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم﴾ أي بعض العرب ﴿ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه﴾ في ان الخفيفة من حذف همزة انا اعتباطا وادغام النون الساكنة فيها

أصلهما الذي ولم يكن و وجب رد النون فيهما مع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه الباء وسيأتي في حرف الباء أنها أصل حروف القسم فقد رد الضمير القسم الى أصل حروفه وهو الباء (قوله اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه) يعني وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين) أي وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا عكس ذاك لان المتأخر في هذا مناسب للمتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للمتأخر ولان الاول حكم بارجحية الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا تقول يتفرع و يلزم عليه ان هذان في قراءة الاقلين أرجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره من الاقيسية والمناسبة بينه و بين ما بعده وهو ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى ابنتي هاتين أرجح منه بالالف في هاتين من المناسبة بينه و بين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبني ان هذان يقال جرا ونصبا عند البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جرا ونصبا ليس اعرابا مفهومه ان قول الاقلين جرا ونصبا هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس اعرابا خبران و يدل عليه أيضا قوله الاصل في المبني ان لا تختلف صيغه وحينئذ فالالف

ومن مادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة الى آخر تلك المقالة وما عليها ﴿فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والمؤكدة والجوابية﴾ قلت ولا ينبغى للمصنف عد بعض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو فى اللفظ المفرد وان اذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على انه لا ينبغى ان يعد من اقسام اما مثل قوله اما أنت ذانفر ولا من اقسام اما مثل اماقمت ولا من اقسام الا مثل الا تفعلوه فكيف خالف ذلك هنا ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال تأتى ان فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث فجعل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا وليس كذلك والعبارة المحررة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث ﴿تنبيه وفى الصحاح الاين الاعيا قال أبو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى﴾ كلام صاحب الصحاح ﴿فعلى قول أبى زيد تسقط منه بعض الاقسام﴾ وهو جعل ان فعلا ماضيا من الاين أو أمرا منه والفاعل عليهما ضمير الاناث فتصير الاقسام على رأيه ثمانية ﴿أن المفتوحة﴾ الهمزة ﴿المشددة﴾ النون ﴿على وجهين أحدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر﴾ نحو ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم ﴿والاصح انها فرع ان المكسورة﴾ قيل ولهذا لم يعدها سيبويه مع الحروف المشبهة بالفعل وكذا تركها المبرد فى المقتضب وابن السراج فى الاصول نظرا الى فرعيتها عن المكسورة ﴿ومن هنا صح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما﴾ بالكسر وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته للاصل فى جميع احكامه نعم الموجب للحصر فى انما بالكسر عند القائل به قائم فى انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما للحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك فى انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفى توكيد قال به فى انما أيضا كذلك وأما ان السبب فى جعل أنما بالفتح للحصر كون ان المفتوحة فرعا عن ان المكسورة فوجه مخدوش كما مر ﴿وقد اجتمعا فى قوله تعالى انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف﴾ كقولك انما يقوم زيد فالموحى اليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام فى المثال المذكور مقصور على زيد والثانية بالعكس أى لقصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهى الوحدانية ﴿وقول ابى حيان هذا شئ انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا فى انما بالكسر مردود بما ذكرت﴾ من ان أن بالفتح فرع عن ان بالكسر والحصر

فى هذان فى الآية على قول الاقلين أرجح من الياء على قول الاكثرين لما ذكره من الاقيسية ومناسبة ألف ساحران والياء فى هاتين عكس الالف فهى على قول الاكثرين أرجح من الالف على قول الاقلين لمناسبة ياء ابنتى فليتدبر (قوله فالاقسام اذن عشرة) فى الشرح لا ينبغى للمصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو فى اللفظ المفرد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه لا ينبغى ان يعد من اقسام أما مثل قوله اما أنت ذانفر ولا من أقسام اما مثل اماقمت ولا من اقسام الا مثل الا تفعلوه اهـ وأقول مبنى اعتراض الشارح على ان المصنف أراد بالاقسام اقسام ان التى عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما أراد الاقسام التى وقعت هنا لمطلقها وهو ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها فى تنبيه واثنان على سبيل الاصالة وهما قسما ان التى عقد الكلام لها ﴿ان المفتوحة المشددة﴾ (قوله ومن هنا صح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما) فى الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا تلزم مساواته للاصل فى جميع أحكامه نعم الموجب فى انما بالكسر عند القائل به قائم فى انما بالفتح وأقول هذا النظر مبنى على ان الاشارة فى قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هى راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن أجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد قال الزمخشرى انها مع ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر فى المكسورة موجود فى المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا أو اجتماع حرفى تأكيد سلمناه لكن معنى كلامه ومن أجل ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة صح للزمخشرى ان يدعى ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما أى قياسا عليها بجامع بينهما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به أجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك أن لا يسمى مسكوتا عنه باسم الحاقا له بمعين مسمى بذلك الاسم لاجل معنى تدور التسمية معه كتسمية النبيذ خمرا الحاقا له بالعقار لمعنى هو التخمير للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ خفية وما نحن فيه ليس كذلك (قوله وقول أبى حيان هذا شئ انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا فى انما بالكسر مردود بما ذكرناه) يعنى من القياس الصحيح على انما بالكسر وأبو حيان هو محمد أثير الدين

لانما المكسورة ثابت فيكون الحصر لانما المفتوحة ثابتا اذهى فرعها وفيه ماعرفت ثم المردود هو دعوى أبي حيان ان هذا أمر لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر ورده ظاهر بان يثبت ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي ان يكون القول بافادة انما بالفتح للحصر معروفا حتى يرد به قول أبي حيان فتأمله ﴿وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود أيضا بانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين فالمعنى ما أوحى الى في أمر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب﴾ فانه في هذه الصورة يعتقد صفة هي الاشراك مكان صفة هي التوحيد فقلب اعتقاده باثبات التوحيد ونفي الاشراك ثم ما اعتقده أبو حيان باطل لانه لازم له سواء كانت انما المفتوحة للحصر أولا لان الزامه انما جاء من جهة انما المكسورة ولو قيل انما يوحى الى وحدانية الله لزم به ذلك وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع في الكشاف مثل هذا التركيب في قوله تعالى زين للناس حب الشهوات وقال ان المزين لهم ما هو الا الشهوات لا غير واعتذر عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف بل هي لمجرد النفي وقوله لا غير صفة لشهوات أي ما هو الا شهوات موصوفة بانها ليست غير لشهوات أي موصوفة بانها شهوات صرفة قال الطيبي وهذا القدر وان صح في هذا المقام فكيف يصح ٨٥ في قوله في سورة النساء ما أردنا بتحاكمنا الى غيرك الا احسانا لا اساءة اذ لا يجوز فيه الا العطف لان اسم لا المفرد لا يكون منصوبا أبدا بل اذا كان مضافا أو مشبها به قال والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها هذا كلامه ولعلنا نتكلم ان شاء الله تعالى في ذلك عند الكلام على لا ﴿والا﴾ يفهم أبو حيان الكلام الواقع في تلك الآية على انه من قبيل قصر القلب ويفسر من دعوى الحصر لبطلانها عنده ﴿فما الذي يقول هو في﴾ نحو ﴿وما محمد الا رسول فان ما﴾ الكائنة ﴿للنفي والا﴾ الكائنة للايجاب مفيدان ﴿للحصر قطعا﴾ وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال يرد على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون ما اسما لان وللنفي خبرها والا معطوف على الاسم وللحصر معطوف على الخبر أو هما مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وكلاهما مشكل فان الحصر هو اثبات أمر لمذكور ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليست بمفردها للحصر بهذا الاعتبار وانما الذي للحصر هنا مجموع ما والا وبالطريق الذي سلكناها في تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال ﴿وليست صفته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم اثبتوا له البقاء الدائم﴾ مع وصف الرسالة ﴿فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى ذلك قصر افراد﴾ وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر بتنزيل استعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم له حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبرى عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا للتبرى عن الهلاك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذي هو قد خلت من قبله الرسل حتى كأنه لم يجعله وصفا بل ابتداء كلام لبيان انه ليس متبرئا عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل في انه يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل يخلو كما خلوا

ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي اللغوي ولد بغرناطة من الاندلس في سنة أربع وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أول مقدمه القاهرة وصنف كثيرا وتخرج به أئمة وله النظم الرائق واليد الطولى في القراآت وحفظ منهاج النووي الا ورقتين وكان يعقد القاف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضر في آخر عمره وتوفي بالقاهرة في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى أبي حيان ان هذا شئ لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر بان يثبت ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا بكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كالمشهور المعتدد فانه يصح لرد به على أبي حيان (قوله فالمعنى ما أوحى الى في أمر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك) في عبارته جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوعة لان ينفى بها ما أوجبت للمتبوع لا لان ينفى بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها وقال التفتازاني وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم (قوله فالنفي والا للحصر) هكذا وقع في بعض النسخ في

ويجب التمسك بديه بعده كما يجب التمسك بديهم بعدهم قال التفتازاني في حاشية الكشاف ومن زعم انه يلزم من حمله على قصر القلب ان يكون المخاطبون منكرين للرسالة فقد أخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف قال ثم لا خفاء في ان الفاء في أفائن مات تفيد تعليق الجملة الشرطية أعنى مضمون الجزاء مع اعتبار لتقييد الشرط بالجملة السابقة اعنى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل تعليقا تسببيا عن الجملة السابقة وترتبها عليها وتوسط الهمزة للانكار ذلك أى لا ينبغي ان يجعلوا خلو الرسل من قبله سببا لانقلابهم على اعقابهم بعد هلاكه بل سببا للتمسك بدينه كما هو حكم سائر الانبياء وفي انقلابهم على اعقابهم تعكيس لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا يخلو كما خلت الرسل «والاصح أيضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر» وهذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي واذا كانت كذلك «فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه» أى من لفظ ذلك الخبر فعلا كان أو اسما «فتقدير بلغني انك تنطلق أو انك منطلق بلغني الانطلاق» أى انطلاقك باضافة المصدر الى فاعل ذلك الفعل أو شبهه «ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر» ولو جعلته بكان أو كائن الكان التأويل بلغني كونك في الدار قال التفتازاني في حاشية الكشاف ومما يجب التنبه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان الظرف في موقع الخبر فنقدر كان أخرى وتتسلسل التقديرات «وان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كان زيدا ومعناهما واحد» وقدره الرضي بقولك بلغني زيديتك فان ياء النسب اذا الحقت آخر الاسم

وبعدها هاء التأنيث افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية والمضروبية «وزعم أبو القاسم» «السهيلي» صاحب الروض الانف في شرح السيرة النبوية «ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها أبدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث» وخمسمائة

بعضها فان ما للنفي والا للحصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الا ليست بمفردها للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبرا وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للحصر والتقدير فما الكائنة للنفي والا للحصر أو فما والا معا كائنتان للنفي والا للحصر (قوله والاصح أيضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر) في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد أى زيديتك فان ياء النسبة اذا الحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية (قوله وزعم السهيلي) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان

فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث «قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا» يعنى جامدا «نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه» كلامه «وقد مضى ان هذا يقدر بالكون» فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولك تأويله بالاسدية فيفيد معنى المصدر كما مر وهنا «تنبيهات الاول» ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من افادة ان المفتوحة للتوكيد هو الذي نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يفد توكيدا قال ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشئ «التنبيه الثاني» كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كما تقدم وهو مذهب سيبويه والفراء وذهب اليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل ان المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما اصلان واستدل للاول باوجه منها ان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والاصل ان يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه ومنها ان المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة ومنها ان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به كقولك في عرفت انك بر انك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجوع اليه بحذف أصل ومنها ان المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعا ومنها ان المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل ومنها ان المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض اسم ولا يخفاك ان المقصود الاستدلال على ان المفتوحة فرع عن المكسورة لا انها فرع في الجملة ولا يخفاك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمله «التنبيه الثالث» قد سلف ان المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع وقد يجوز وقد يمتنع بحيث يلزم التأويل بل يجب الفتح كما اذا وقعت مع

معمولها في موضع مرفوع بالابتداء نحو عندي انك قائم ونحو فلولا انه كان من المسبحين أو بالفعل نحو أولم يكفهم انا أنزلنا ونحو قل أوحي الى أنه استمع ونحو لا آتيك ما أن في السماء نجما أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر ولا محكي بالقول نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله وخرج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال اني عبد الله أو في موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر نحو أول قولي اني أحمد الله تعالى فالفتح على ان المعنى أول أقوالي حمد الله تعالى من حيث هو بأي عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أقوالي هذا اللفظ المعين وكذا نحو اذا انه عبد القفا أي اذا هو عبد القفا أو اذا عبوديته وكذا نحو من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم أي فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يمتنع التأويل يمتنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكوثر أو جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول نحو قال اني عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين نحو زيد انه فاضل أو قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح والمواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الامران والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما تعرضنا لذكر ذلك لان المصنف أغفله ولم يتعرض اليه في شيء من هذا الكتاب فاردنا اتمام الفائدة بذكره ﴿وتخفف﴾ ان المفتوحة ﴿بالاتفاق فيبقى عملها﴾ على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة ﴿ وأسلفنا الكلام على ذلك مشبعا ﴿الثاني﴾ من وجهي ان المفتوحة المشددة ﴿ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم﴾ أي بعض العرب ﴿ايت السوق أنك تشتري لنا شيأ﴾ حكاه الخليل وانما يتم الاستدلال بذلك اذا ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي والا فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام أي لانك تشتري ﴿وقراءة﴾ بالجر أي وكقراءة من قرأ ﴿وما يشعركم انها ٨٧ اذا جاءت لا يؤمنون﴾ بفتح همزة ان وهي قراءة من عدا ابن كثير وأبا عمرو وأبا بكر عن عاصم وقرأ هؤلاء المستثنون بالكسر ﴿وفيها بحث سيأتي ان شاء الله تعالى في باب اللام ﴿أم﴾ على أربعة أوجه أحدها ان تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك﴾ الانحصار فيهما ﴿لانها اما﴾ ذات ﴿ان يتقدم عليها همزة التسوية﴾ ولك ان تقدر ان يتقدم مرفوعا على الابتداء والخبر محذوف أي لانها اما تقدم همزة التسوية عليها فخبران على التقدير الاول مفرد وعلى الثاني جملة وقد عرفت فيما تقدم ان همزة التسوية هي التي يصح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه ﴿نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ أي سواء عليهم استغفارك لهم وعدمه ونحو ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾ أي سواء علينا الجزع والصبر ﴿وليس منه﴾ أي من قسم أم الواقعة بعد همزة التسوية ﴿قول زهير وما أدري وسوف اخال ادري * أقوم آل حصن أم نساء﴾ بل هو من القسم الثاني ﴿لما سيأتي﴾ ويأتي أيضا ما يتوجه عليه من النقد واخال بكسر الهمزة أي اظن وتفتح على الاصل وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن وقال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم الذكور والاناث فليس لفظ القوم بمتعاط يعني بمتناول للفريقين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهن توابع لرجالهن قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا أكلت أحببت قوما وبغضت قوما أي قياما هذا كلامه وقد انتقد من وجهين الاول ان قوله اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق والثاني ان قوله هو في الاصل جمع فيه نظر لان فعلا ليس من ابنية الجموع الا على مذهب الاخفش ﴿أو يتقدم﴾ بالنصب عطفا على المنصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم ﴿عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين﴾ كما يطلب بأي ﴿نحو أزيد في الدار أم عمرو﴾ أي أيهما في الدار وأم هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انها ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى ان أصلها أو والميم بدل من الواو وذكر أبو جعفر النحاس في أم هذه خلافا وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة فاذا قالت

وخمسمائة بمدينة مالقة وتوفي بمراكش في شعبان سنة احدى وثمانين وخمسمائة وكان مكفوفا قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها ﴿أم﴾ (قوله وليس منه قول زهير) هذا رد على ابن الشجري فانه جعل بيت زهير منه واخال بكسرة همزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح بمعنى أظن وفي البيت اختصاص القوم بالرجال (قوله لما سيأتي) يعني بعد سطور حيث قال ومثله

أقام زيد أم عمرو وقام فبصير على مذهبه استفهامين ﴿وانما سميت في النوعين متصلة لان ماقبلها ومابعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر﴾ وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى أي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله النوعين ﴿وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام﴾ بل هو خبر محض وهذا هو الوجه الاول وما احسن ما قاله المصنف لا تستحق جوابا لان الخبر قد يجاب بقول القائل جاء زيد فتقول في جوابه نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك وانما تقول لغرض التصديق وكيف يستحق الخبر جوابا وانما ذكر لغرض الاعلام لا لغرض الاستفهام ﴿وان الكلام معها﴾ أي مع أم المعادلة لهمزة التسوية ﴿قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك﴾ وهي أم المعادلة لهمزة الاستفهام ﴿كذلك﴾ أي يكون الكلام معها قابلا للتصديق والتكذيب ﴿لان الاستفهام معها على حقيقته﴾ فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده اذ هو انشاء وهذا هو الوجه الثاني من الاوجه التي تفترق فيها النوعان وقد كنت أوردت على هذا الكلام النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار أو التعجب وقد وقع للمصنف من ذلك أشياء منها قوله في أول الكتاب ان قول الفراء في قوله تعالى أمن هو قانت آناء الليل ان الهمزة فيه للنداء يقرب سلامته من دعوى المجاز اذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت كون خير أم هذا الكافر فحذف معادل الهمزة والخبر وفي هذا تقرير لان أم متصلة مع تصريحه بان الاستفهام الذي سبقها مجازي لا حقيقي فان قلت لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مرادا بها الابطالي قلت لان حرف الاضراب لا يقدر لعدم الدال عليه وسيأتي قريبا ما يشير اليه في عبارة سيبويه وأيضا هو تقدير شيء مستغنى عنه وأيضا تعبيره بالمعادل يأبى حملها على الانقطاع وسيأتي له مواضع من هذا القبيل ننبه عنها أو على بعضها عند المرور بها ثم ظهر لي انه يمكن الجواب عن ذلك بانه ليس المراد بقوله لان الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم الواقعة بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر محض دائما واما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة أي في بعض الصور كما في قولك أزيد قائم أم عمرو وهذا محصل للغرض وان لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يرد النقض بشيء من تلك الصور ثم تذكرت انه قال بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده وهذا يقدح فيما ظهر لي ثانيا فبقي الاشكال الاول على حاله فتأمله ﴿الثالث والرابع ان﴾ أم ﴿الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين﴾ كما سبق في أوائل الكتاب ﴿ويكونان﴾ أي الجملتان اللتان تقع أم بينهما ﴿فعليتين كما تقدم﴾ من قوله تعالى استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وقوله تعالى سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴿واسميتين كقوله

بيت زهير (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) في الشرح يرد عليه النقض بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده اه وأقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى أي معنى كان مناف لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار الابطالي مناف لها وهو لا يقتضي ان خروجه الى أي معنى كان مناف لها والحق أن مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور بدليل انه سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا جواز

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع ﴾ ناء أى بعيد ﴿ ومختلفتين نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾ وهذا مما يدل على أن همزة التسوية ليست بمعنى ان الشرطية كما ذهب اليه الرضى لدخولها على الجملة الاسمية واعتذاره عن الآية بانه انما جاز لتقدم الفعلية والا لم يجز ساقط فان الهمزة فى البيت باشرت الاسمية وهو نص فى جواز ما منعه ولا يفيده التعلل بتقدم الفعلية فى الآية فان الجملة المعطوفة على جملة الشرط يمتنع كونها اسمية ﴿ وأم الاخرى ﴾ وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام ﴿ تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها ﴾ ووجه كونه ادخلت هنا بين المفردين مع ان المتقدم على ما فى الصورة جملة ان السماء معطوف على انتم واشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا فهو فى التقدير كقولك أزيد أم عمرو قائم ﴿ وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين ﴾ فظهر ان الوجه الثالث من أوجه الافتراق هو ان ذات همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وذات همزة الاستفهام لا تتقيد بذلك بل تقع بين الجملتين والمفردين وظهر أيضا ان الوجه الرابع هو ان الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان الا فى تأويل المفردين وانهما مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان الا فى تأويل المفردين ﴿ ويكونان ﴾ أى الجملتان اللتان تقع بينهما أم المصاحبة لهمزة الاستفهام ﴿ أيضا فعليتين ﴾ كما يكونان مع أم الاخرى ﴿ كقوله

فقمت للطيف مرتاعا فارقنى * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم ﴾

المراد بالطيف هنا خيال المحبوبة المرئى فى النوم والمرتاع الخائف وأرقنى اسهرنى واهى باسكان الهاء بعد الهمزة فى التسهيل ما يقتضى انه قليل وفى شرحه لمصنفه ان الاسكان فى ذلك لم يجئ الا فى الشعر وسرت سارت ليلا وعادنى جاءنى والحلم بضمتين رؤيا النوم وتسكن لامه أيضا قال ابن الحاجب يريد انى قمت من أجل الطيف منتبها مذعورا للقائه وأرقنى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان فى المنام ويجوز ان يريد فقمت للطيف واتانى فى النوم اجلالا فى حال كونى مذعورا لاستعظامها وارقنى ذلك لما انتبهت فلم أجده محققا ثم من فرط صبابته شك أهى فى التحقيق سرت أم كان ذلك حملا على عادتهم فى مبالغتهم كقوله أأنت أم أم سالم قلت حاصله احتمال كون القيام فى اليقظة أو فى المنام وأما الشك فى الاجتماع هل كان فى النوم أو اليقظة فثابت على كل من الاحتمالين ﴿ وذلك ﴾ الذى قلناه من كون الجملتين فى البيت فعليتين مبنى ﴿ على الارجح فى هى من انها فاعل بمحذوف ﴾ أى فعل محذوف ﴿ يفسره سرت ﴾ لان الاستفهام بالفعل أولى لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها انما تتجدد وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب فى باب الاشتغال فى نحو أزيدا ضربته ويجوز فى البيت ان يكون هى مبتدا وسرت خبره فتكون الجملتان مختلفتين ﴿ واسميتين كقوله لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر الاصل أشعيث بالهمزة ﴾ فى أوله والتنوين فى آخره ﴿ فحذفهما للضرورة ﴾ وأقول اما ان الاصل اشعيث بالهمزة فمسلم واما ان حذفها للضرورة فليس بمتفق عليه

٢ ، ى ل

كون أم بمعنى أى الامرين والهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحدا منهما (قوله وأم الاخرى تقع بين المفردين) يعنى المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم الى الاول ما يصير به كلاما مما ليس بمسؤل عنه أو الى الثانى ولهذا قال المفردين بالتعريف وان كان المناسب لقوله وبين جملتين التنكير قال المصنف فى أوضح المسالك وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو متأخرا عنهما نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون اه (قوله فقمت للطيف الخ) الطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم والمرتاع الخائف وأرقنى أسهرنى وأهى باسكان الهاء بعد الهمزة وفى شرح التسهيل لمصنفه ان ذلك لم يجئ الا فى الشعر وعادنى جاءنى والحلم بضمتين وقد تسكن لامه رؤيا النائم (قوله وذلك على الارجح فى هى من انها فاعل لمحذوف) لان الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات (قوله لعمرك ما أدرى الخ) شعيث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السيد فى شرح الكامل شعيب بباء موحدة وقال ابن سيده شعيث اما تصغير شعث أو شعث أو أشعث تصغير ترخيم ورواه بعضهم شعيب وهو تصحيف وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وبالراء فى آخره (قوله الاصل أشعيث بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره فحذفهما للضرورة) فى الشرح واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى عند انشاده هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه يخبر هذه القبيلة يقول لم تستقر على أب لان

وقد علمت الخلاف فى ذلك فى الكلام على ما اختصت به الهمزة من الاحكام واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى فى شرح الكتاب عند انشاد هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانهم بوهذه القبيلة فيقول لم تستقر على أب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون فى البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حينئذ تنوينه ضرورة فان قلت الاخبار عنه بابن يمنع ارادة التأنيث قلت هو كقوله ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض فى رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين ﴿والمعنى ما أدرى اى النسبين هو الصحيح﴾ وقد ظهر ان ابن سهم خبر شعيث لا صفته فتثبت ألف ابن وكذا الكلام فى ابن منقر وشعيث بثاء مثلثة فى آخره ومنقر بكسر الميم واسكان النون وفتح القاف وراء مهملة ﴿ومثله بيت زهير السابق﴾ يريد ان بيت زهير الذى انشده أولا مثل البيت الذى انشده آخرا من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير أم هم نساء قلت هو ممكن لكن يبقى النظر فى تفريقه بين الآية الشريفة وهى قوله تعالى أأنتم أشد خلقا أم السماء وبين بيت زهير فان أم وقعت فى كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة فى البيت دون الآية تحكم ﴿والذى غلط ابن الشجرى﴾ فيه ٩٠ ﴿حتى جعله من النوع الاول﴾ وهو ما وقعت فيه أم بعد همزة التسوية ﴿توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية﴾ وقدمر للمصنف ان همزة التسوية تقع بعد ما أدرى وأسلفنا التنبيه على ان ذلك معارض لاعتراضه على ابن الشجرى هنا فتأمله ﴿وجوابه﴾ أى جواب ما توهمه من منافاة الاستفهام لفعل الدراية ﴿ان معنى قولك علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذا ما علمت أعمرو ذاهب معناه ما علمت جواب أعمرو ذاهب فالاستفهام هنا باق على حقيقته والعلم انما تسلط على جوابه وهذا انما يرد على المصنف فانه جعل أم فى بيت زهير متصلة مع ان الاستفهام ليس على حقيقته لانه لم يجهل حال آل حصن باعتبار رجوليتهم بل هو عالم بكونهم رجالا لكنه أبرز الكلام فى قالب التوبيخ والانكار عليهم فى تعاطيهم افعال النساء فالاستفهام غير حقيقى وليست الهمزة فيه للتسوية على رأى المصنف فكيف جعل أم فيه متصلة مع انها ليست من النوعين وقد يجاب عن هذا بان الاستفهام مع التجاهل حق فى بحسب الادعاء وان كان غير حقيقى بحسب الواقع فتأمله ﴿وبين﴾ الجملتين ﴿المختلفتين﴾ بالاسمية والفعلية ﴿نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون وذلك على الارجح من كون أنتم فاعلا﴾ لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم على ما مر وقد يقال لا ينبغى فى هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامران فى نظر النحوى على حد سواء وذلك لان للفعلية مرجحا وهو كثرة ايلاء الفعل الهمزة لما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فالاستفهام المفاد بالهمزة ليس حقيقيا فلا ينبغى على رأيه ان تكون أم فيه متصلة ﴿مسئلة أم المتصلة التى تستحق الجواب﴾ وهى المسبوقة بهمزة الاستفهام ﴿انما تجاب بالتعيين﴾ لما يسئل عنه مسندا اليه أو مسندا أو غير ذلك من المتعلقات كالظرف والحال ﴿لانها سؤال عنه﴾ كما قد أشرنا اليه قبل ﴿فاذا قيل أزيد عندك أم عمرو قيل فى الجواب زيد أو قيل عمرو﴾ لانه هو الظاهر

بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم قلت فيحتمل ان يكون فى البيت ممنوعا من الصرف نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة التأنيث لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين اه (قوله ومثله بيت زهير السابق) فى الشرح يريد ان بيت زهير الذى أنشده أولا مثل البيت الذى انشده آخرا من حيث وقوع أم فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت التقدير ام هم نساء قلت هو ممكن لكن يبقى النظر فى تفريقه بين قوله تعالى أأنتم أشد خلقا أم السماء وبين بيت زهير فان أم وقعت فى كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة فى البيت دون الآية تحكم اه وأقول لا تحكم لان ما بعد أم فى البيت يجب ان يكون جملة لكونه معادلا للمسؤل عنه بالهمزة الذى حقه فى البيت ان يكون جملة لكونه معمولا فى المحل لادرى الذى هو من أفعال القلوب التى تقع معانيها على مضمون الجمل بعد أخذها الفاعل وان لم يكن معمولا له فى اللفظ لتعليقه عن العمل فى لفظه بالهمزة واما الآية فما بعد أم فيها مفرد لعدم ما يقتضى كونه جملة ولا كون المسؤل عنه بالهمزة فيها كذلك حتى يلزم كون معادله جملة فالسماء فى الآية معطوفة على أأنتم وأشد خلقا خبر بمنزلة مسؤل عنه فليتأمل (قوله حتى جعله من النوع الاول) الضمير المنصوب يحمل عائدا الى بيت زهير والمراد بالنوع الاول

﴿ولا يقال﴾ في جواب ذلك ﴿لا ولا نعم﴾ لانه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما واحترز المصنف بقوله المتصلة من المنقطعة فانها تجاب بنعم أو لا من حيث انها لطلب التصديق لا لطلب التصور فاذا قيل انها الابل أم شاء قلت في الجواب نعم أو لا اذ السؤال عن تلك الاشباح المرئية أهي شاء فالجواب بنعم أو لا محصل للمقصود ﴿فان قلت﴾ ليس الامر كذلك ﴿فقد قال ذو الرمة

تقول عجوز مدرجي متروحا * على بابها من عند أهلي وغاديا
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة * أراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها لا ان أهلي جيرة * لاكثبة الدهنا جميعا وماليا
وما كنت مذ أبصرتني في خصومة * أراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا﴾

فاجاب بلا مع ان السؤال بالهمزة وأم المتصلة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج الرجل مشى والمتروح اسم فاعل من تروح اذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول راح يروح رواحا وهو نقيض قولك غدا يغدو غدوا والزوجة منكوحة الرجل بعقد ويقال لها زوج أيضا كما يقال لبعلها بدون هاء وانكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمرأة والبيت راد عليه وذو زوجة خبر مبتدا محذوف يقدر متأخرا على سبيل الوجوب عند ابن الحاجب وابن المصنف وجماعة لكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما مر والتقدير أذو زوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة للجار والاكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهناء مكان معروف وقد يستشكل عطف الشاعر قوله غاديا مع انه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله على بابها أو بقوله من عند أهلي ففيه الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته وهو ممتنع ويجاب بمنع ان يكون 91 على بابها أو من عند أهلي خبرا بل الكل من معمولات المصدر والخبر محذوف أي حاصل ﴿قلت ليس قوله لا جوابا لسؤالها بل هو رد لما توهمته من وقوع أحد الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم يكتف بقوله لا اذ كان رد ما لم يلفظ به انما يكون بالكلام التام ولهذا قال ان أهلي جيرة البيت وما كنت مذ البيت﴾ وهذا السؤال وجوابه مسطوران في شرح الجمل لابن عصفور ومذكوران فيما وجدته من شرح الجزولية ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارده والاتفاق ولم يطلع على كلامه وفي شرح س للصفار ما نصه فان قلت كيف شرطتم في المتصلة ان يكون جوابها باحد الاسمين وذو الرمة يقول تقول عجوز وساق الابيات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما ان تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو خصومة فتكون منقطعة فاجابها بلا وهذا ليس بشيء لان الجواب مع المنفصلة يكون للثاني لا للاول الا ترى انه قد أضرب عن الاول فلا يقع عنه جواب وهو هنا قد أجابها عن الاول بقوله ان أهلي جيرة ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله وما كنت مذ أبصرتني فانما ينبغي ان يكون لا ردا لما بنى عليه سؤالها وكأنه قال لها غلطت في انك اعتقدت أني أحد هذين فلست هذا ولا هذا فما ورد من ذلك فان تخريجه على هذا انتهى كلامه قلت وظاهر كلامه ان لا في كلام ذي الرمة هي الجوابية أخت نعم ولو قيل بانها الناهية والمعنى لا تظني أني ذكرت من اني متصف باحد ذينك الامرين وحذف الفعل المنهي عنه لقرينة قوله ان أهلي الى آخره لكان حسنا وندفع السؤال بذلك لابتنائه على ان لا هي الجوابية وقد منعناه فتأمله ﴿مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا﴾ وقد يعارض هذا بما سيأتي له في أو حيث قال انها تأتي للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع حكاه عن الحريري وغيره ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة التسوية وقدم له في أول الكتاب ان ضابطها هو ان تكون داخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها وهذا متأت في المثال المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية وقد صرح سيبويه في الكتاب بجواز الاتيان بأو وبأم في نظير هذا المثال فقال ما أدري

الاول أم التي تتقدمها همزة التسوية (قوله فان قلت فقد قال ذو الرمة الخ) هذا السؤال وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمة بضم الراء قال في الصحاح هي قطعة من حبل بالية والجمع رمم ورمام وبها سمي غيلان ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدر أو اسم مكان من درج اذا مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح والرواح نقيض غدا غدوا والرواح أيضا اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج أيضا وهو الواقع في التنزيل كما يقال لبعلها وجيرة بكسر الجيم جمع جار واكثبة بالمثلثة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهناء موضع ببلاد تميم يمد ويقصر وهو في البيت مقصور (قوله مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا) لان ما يقتضيه أو مناف لما تقتضيه التسوية لان أو تقتضي أحد الشيئين أو الاشياء والتسوية تقتضي نفس الشيئين أو الاشياء

أزيدعندك أوعمرو وان شئت قلت ما أدري أزيدعندك أم عمرو وتقول ليت شعري ألقيت زيدا أوعمرا وحلول المصدر مناب الجملة قولك ما أدري كون زيد عندك وليت شعري لقاءك زيدا برفع لقاء وسبق للمصنف ان ما بعد أدري وليت شعري من مواقع همزة التسوية فان قلت ما ذكرته في المثال الاخير مبني على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك ليت شعري أقام زيد خبر ليت كما أشار اليه ابن الحاجب وقد استشكله الرضي بان الشعر مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشئ غير ذلك الشئ قال وانما خبر ليت هنا واجب الحذف لاساده مسده لكثرة الاستعمال قلت هذا الاشكال مندفع بان المصدر هنا بمعنى المفعول كالقول بمعنى المقول فالجملة اذن خبره أي ليت مشعوري قيام زيد وما ارتضاه من ان الخبر محذوف وجوبا يلزم منه الخروج عما استقر في كلامهم من انه لا يحذف وجوبا بدون ساد مسده على انه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الاشكال عن المصنف لان المصدر يصح حلوله هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت وغاية الامر انك تقدر مع ذلك خبر ليت وليس ذلك بضار في حلول المصدر في هذا المحل ﴿وقد أولع﴾ بالبناء للمفعول ﴿الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام﴾ فيقال سواء كان كذا أم كذا ﴿وفي الثاني بالواو﴾ فيقال يجب أقل الامرين من كذا وكذا ﴿وفي الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت اه﴾ وهذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء وغيرهم مخطئا لهم ﴿ولم يذكر﴾ الجوهري ﴿غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني أو لم تنذرهم﴾ بلفظ أو مكان أم الثانية في قراءة الجماعة ﴿وهذا من الشذوذ بمكان﴾ وأقول اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك سواء على قمت أو قعدت اه كلامه وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا أو كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا وأو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا تكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا أبالي ان تأتي بأو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت أو قعدت ولا أبالي قمت أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست أبالي بعد آل مطرف * حتوف المنايا أكثرت أو أقلت وحكى الرضي أيضا ان أبا على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على أحدهما قلت ولعل هذا هو ماخذ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب قال الرضي ويرد عليه أيضا ان معنى أم أحد الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قعدت سواء على أيهما فعلت أي الذي فعلت من الامرين لتجرد أي من الاستفهام وهذا أيضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبرا وما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط هذا كلامه ثانيا وفيه مسامحة من جهة قوله ان معنى أم أحد الشيئين أو الاشياء وليس كذلك اذ هي موضوعة لعطف أحد الشيئين أو الاشياء مرادا من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس ذلك الاحد ومن جهة ان قوله ساد مسد جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف وليس الامر كذلك فان الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في العطف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والفرض ان لا همزة في شئ من ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقدر الهمزة اذ لم تكن

(قوله وقد أولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت اه ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني أو لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان) جزم المصنف رحمه الله بعدم صواب قول الفقهاء وبسهو صاحب الصحاح وبشذوذ قراءة ابن محيصن بناء على ما يقتضى القياس

مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا مندفع بما مر واما قراءة ابن محيصن التى نسبها الى كامل الهذلى وهى سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم بهمزة واحدة وبأو كما دل عليه مجموع كلامه فى الالف المفردة وهنا فوجهها فى العربية صحيح على ماقاله السيرافى ولا يتأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق فى أول الكتاب واما تخطئة الفقهاء فى قولهم يجب أقل الامرين من كذا أوكذا وان الصواب فيه العطف بالواو فبنى على ان المبين هو الامران جميعا وهو ممنوع بل المبين اقلهما والاقل هو أحدهما فجاز العطف باو بل تعين والحالة هذه

﴿وان كانت﴾ تلك الهمزة التى وقع العطف بعدها باو ﴿همزة الاستفهام جاز﴾ العطف باو ﴿وكان الجواب﴾ بنعم أو بلا وذلك انه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أأحدهما عندك أم لا ﴿فيصح الجواب بنعم من حيث ان المعنى أحدهما عندى وبلا من حيث ان المعنى معه ليس أحدهما عندى وكل منهما محصل لغرض السائل من الجواب المطلوب ﴿وان أجبت﴾ بالبناء للفاعل مع تاء المخاطب وبالبناء للمفعول مسندا الى ضمير يعود الى السائل بذلك التركيب ﴿بالتعيين﴾ فقلت زيد عندى مثلا ﴿صح﴾ الجواب به ﴿لانه جواب﴾ من حيث ان المعين الذى أجبت به يصدق عليه انه أحدهما ولهذا يحصل المطلوب ﴿وزيادة﴾ من حيث وجود التعيين ﴿ويقال أالحسن﴾ بهمزة قطع للاستفهام بعدها ألف على المختار من الوجهين فى نحو أالغلام فعل والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بين بين ﴿أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية﴾ وهو محمد بن على رضى الله تعالى عنه ﴿فيعطف الاول﴾ وهو الحسن ﴿باو﴾ لان المراد أحدهما ﴿والثانى﴾ وهو ابن الحنفية ﴿بام﴾ لانه جعل معادلا لاحدهما ﴿ويجاب عند﴾ أهل السنة ﴿باحدهما وعند الكيسانية﴾ بفتح الكاف وهم طائفة من الرافضة ينسبون الى المختار بن أبى عبيد ولقبه كيسان ﴿بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن ولا بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية وكانه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية﴾ فان قلت هذا الكلام معترض من وجهين أحدهما

القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها بدون همزة وعلى قول الفارسى فانه قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قعدت لانه يكون المعنى سواء على أحدهما وذا لا يجوز لان التسوية تقتضى شيئين فصاعدا اه لكن قال الرضى ويرد عليه ان معنى أم أيضا أحد الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قعدت سواء على أيهما فعلت أى الذى فعلت من الامرين وهذا أيضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك فى أو وأم لانه جعل سواء خبرا مقدما مابعده مبتدأ والوجه ان سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء ثم بين الامرين بقوله أقمت أم قعدت والجملة سادة مسد جواب الشرط الذى لاشك فى تضمين الفعل بعد سواء وما أبالى معناه الاترى الى افادة الماضى فى مثله معنى المستقبل وماذاك الا لتضمين معنى الشرط اه وقال السيرافى فى شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعده ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر باو كقولك سواء على قمت أو قعدت اه وهو يقتضى صحة قول الفقهاء وصاحب الصحاح وعدم شذوذ القراءة أعنى موافقتها للقياس وفى الشرح ثم العجب من ايراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا فى المعطوف بعد همزة التسوية وكذا مافى الصحاح والفرض أن لا همزة فى شئ ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى أول جملتها فقدر الهمزة اذ لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وأقول لانسلم ان المصنف أورد قول الفقهاء وصاحب الصحاح على ان من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسى كما قررناه ونظير ذلك فى الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الامرين من كذا أو كذا لكن لما كان هذا بعيد المناسبة قال وهو نظير قولهم أقل الامرين من كذا أو كذا وقد أجيب عن هذا بان المبين ليس الامرين حتى يمتنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو أحدهما فجاز العطف (قوله فيعطف الاول باو والثانى بام) اذ المراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله وعند الكيسانية) هم صنف من الروافض وهم أصحاب المختار بن ابى عبيد أمير الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن على بن أبى طالب من امرأة منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن الجشم بن صعب بن على بن بكر بن وائل أبو حى من العرب (قوله ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا معارض لما جوزه من

انه معارض لما أجازه آنفا من الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وهنا كذلك والثانى جمعه بين اللام ومن فى قوله الافضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتعيين لافضائه الى الاخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعيين فى هذا المقام اختصاص المعين بالافضلية وليس كذلك وأما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه اذ لم تكن من التفضيلية ومن هنا تبعيضية لا تفضيلية وهى ومجرورها فى محل نصب على الحال من الافضل أى لانه لم يسأل عن الافضل كائنا من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر ﴿مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول﴾ أبى ذؤيب ﴿الهذلى دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها تقديره أم غى كذا قالوا وفيه بحث كامر﴾ فى الالف المفردة من جواز جعل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ ﴿وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم ان الوقف هنا وان التقدير أم تبصرون ثم يبتدئ أنا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف﴾ ويرد عليه مثل والذين تبوؤا الدار ٩٤ والايمان ومثل وزججن الحواجب والعيونا * وعلفتها تبنا وماء باردا واشتريته بدرهم فصاعدا ففى جميع ذلك حذف المعطوف بدون عاطفه ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرد شئ من هذه الامثلة ﴿وانما المعطوف جملة أنا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء هذا معنى كلام سيبويه﴾ وهذا الكلام الذى ساقه المصنف هنا مأخوذ من كلام الزمخشرى فانه قال أم هذه متصلة الا انه وضع قوله أنا خير موضع تبصرون لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر فى اتصال أم وكلام الزمخشرى نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراه وقد يقال ان قولهم له أنت خير سبب فى كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو أنا خير وذلك خبر مقوله لا مقولهم ويجاب بان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاه بالمعنى كما اذا قال لك زيد أنت فاضل فتقول حاكيا له قال زيد أنا فاضل فتقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب لوجود القرينة وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء وأما سيبويه فانه قال فى الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك زيد فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك الا ترى انك لو قلت أيهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير والتوكيد ويدلك على ان الآخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ثم يقول أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجئ بعد الاستفهام وذلك ان حين

صحة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وأقول لا معارضة لان صحة الجواب بالتعيين فى أو لان المخاطب أتى بجوابها الا ان جوابها باحدهما وهو يصدق على المعين وعدم صحته فى أم لانه لم يات بجوابها الا ان جوابها بنفس ما قبلها أو بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل وانما عبر عنه باحدهما روما للاختصار لانه بمعناه والحاصل ان كلمة أحدهما فى جواب السؤال باو نفس الجواب فجاز ان لا يذكر ويقام المعين الذى صدقت عليه مقامها للدلالة عليها وفى جواب السؤال بام كما فى مثالنا نائبة عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكر ويقام المعين الذى صدقت عليه مقامها لان النائب لا ينوب عنه ولان المعين الذى صدقت عليه كلمة أحدهما لو كان جوابا فى مثالنا لكان جوابا لما لم يسئل عنه اذ السؤال فى مثالنا بام وهو جواب للسؤال باو وقد أشار المصنف الى هذا بقوله لانه لم يسئل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية (قوله وفيه بحث كامر) أشار بهذا الى قوله فى الالف المفردة ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل فى البيت لصحة قولك لا أدرى هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لها بمعادل (قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه) فى الشرح يرد عليه قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرد شئ من ذلك اه وأقول يمكن ان يقال أيضا مراده بالعاطف ما ليس بواو لما اشتهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذى بقى معموله كما فى الآية (قوله وانما المعطوف جملة أنا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه) فى الشرح هذا مأخوذ من كلام الزمخشرى

قيل أعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انها لابل أم شاء انما أدركه الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه لانهار تجرى من تحتى أفلا تبصرون أم انا خير من هذا الذى هو مهين كان فرعون قال افلا تبصرون أم انتم بصراء فقوله أم انا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم انا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أعندك زيد أولا كانه حين قال أعندك زيد كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا انتهى كلامه فانت تراه كيف حكم بان أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ماذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة قال السيرافي في تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لان السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله أعندك زيد لاقتضى استفهامه هذا ان يجاب بنعم أولا فقوله أم لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الاول وانما يذكره الذاكر ليبين انه عرض له الظن في نفى انه عنده كما كان قد عرض له الظن في ثبوت كونه عنده وكذا في الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى ان يقال له تبصر أولا تبصر فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم انا خير عروض الظن له في انهم يبصرون بعد ما ظن أولا انهم لا يبصرون هذا كلامه ﴿فان قلت﴾ ما ادعيتموه من ان المعطوف لا يحذف بدون عاطفه ليس بصحيح ﴿فانتم تقولون تفعل هذا أم لا والاصل أم لا تفعل﴾ فحذف المعطوف وهو تفعل وبقى العاطف وهو أم ﴿قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغنى عنها﴾ ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثانى فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه ان أم في المثال المذكور متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان سيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا ﴿وأجاز الزمخشرى حذف ما عطفت﴾ بالبناء للفاعل أى حذف اللفظ المعطوف عليه الذى عطفت ﴿عليه أم﴾ مدخولها ﴿فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على ان الخطاب

الزمخشرى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزمخشرى نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك زيد فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك الاترى انك لو قلت أيهما عندك عندك لم يستقم الا على التكرير والتوكيد ويدلك على ان الآخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ثم تقول أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أعمرو عندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك أيضا انها لابل أم شاء انما أدركه الشك بعد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجرى من تحتى أفلا تبصرون أم انا خير من هذا الذى هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم انتم بصراء فقوله أم انا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء فكذلك أم انا خير بمنزلة أم انتم بصراء ثم قال ومن ذلك أزيد عندك أم لا كانه حين قال أزيد عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا فانت تراه قد حكم بان أم في الآية منقطعة وقرر انقطاعها بما رأيت وكيف يحكم بان ماذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة اه ما في الشرح وأقول انما يرد هذا لو كانت الاشارة في قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان أم متصلة عاطفة وان ما بعدها قائم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى التقريب وهو اقامة أنا خير مقام تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه ويدل على ان الاشارة في كلامه الى اقامة انا خير مقام تبصرون تصريحه في حرف بل بان سيبويه امتنع من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير (قوله فان قلت فانتم تقولون أتفعل هذا أم لا والاصل أم لا تفعل) هذا السؤال وارد على قوله لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه (قوله قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغنى عنها) في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن هذا

لليهود وحذف معادلها أى اتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء انتهى﴾ قال القاضى عماد الدين الكندى فى تفسيره المسمى بالكفيل جعلها متصلة مشكل من وجهين من اللفظ والمعنى أما اللفظ فلان المتصلة حرف عطف وتقدير معطوف عليه محذوف شاذ غير مقيس وأما المعنى فان أم المتصلة لا بد ان تقدر بايهما أو أيهم لان المستفهم بها يجهل أحد الشيئين فيريد تعيينه وهذا مستحيل فى حق البارى تعالى فان قلت الاستفهام ههنا خارج عن بابه قلت هذا انما يكون فى الهمزة وحدها أو ما ضارعها من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التى يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام بها لا على بابه حقيقة الى هنا كلامه قلت ما ادعاه ان حذف

المعطوف عليه شاذ غير مقيس لم أقف عليه الا من جهته وقد خرج جماعة على ذلك قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت ولم يتعقبه أحد من الائمة فيما علمت وقال ابن مالك فى التسهيل ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا وقدر ذلك مع أو ولم يذكر وقوع ذلك مع أم وأما دعواه ان الاستفهام المفاد بالهمزة المصاحبة لام المتصلة لا بد ان يكون على حقيقته فهو موافقة لدعوى المصنف فيما تقدم وعلى ذلك فكان من الواجب عليه ان لا يسلم للزمخشرى دعوى الاتصال فى هذه الآية والله تعالى أعلم ﴿الوجه الثانى﴾ من أوجه أم الاربعة ﴿أن تكون منقطعة وهى ثلاثة أنواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه﴾ معناه بل أيقولون افتراه انكارا لقولهم وتعجبا منه لظهور أمره فى عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه ﴿ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها اذ الهمزة فى ذلك للانكار فهى بمنزلة النفى والمتصلة بها لا تقع بعده﴾ وانما تقع بعد الاستفهام الحقيقى كما قدمه فى أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه ﴿ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور﴾ وهذا الحصر فى الانواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمرو عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الثلاثة وهذا الاشكال أوردته قديما وأظنه فى سنة سبع وتسعين وسبعمائة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى حيث كان

الاعتذار يعنى عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام فى الاول لا فى الثانى فيتجه على المصنف مؤاخذة من جهة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه فى المثال المذكور ان أم متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة وسيبويه يرى انها فى مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا اه وأقول ان حاصل جواب المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذى كلامنا فيه وانما المحذوف هنا بعض من المعطوف اقيم مقامه البعض الباقى فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف أقيم مقامه البعض الباقى بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة مذكورة فليتأمل (قوله الثانى ان تكون منقطعة) سميت بذلك لان الكلام معها على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التى قبلها كاى وجواب المنقطعة لا أو نعم لانه استفهام مستأنف (قوله وهى ثلاثة أنواع) فى الشرح هذا الحصر فى الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمرو عندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الانواع الثلاثة وأقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل فى النوع الثانى لان أل فى قوله مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام للعهد والمعهود هو الاستفهام المذكور فى أم المتصلة وذلك الاستفهام هو الذى للتسوية والذى يطلب به وبأم التعيين والهمزة فى مثال سيبويه ليست لواحد منهما كما عرفت فيما نقلناه عنه (قوله ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة) اطلق المصنف المسبوقة بغير الهمزة وهو مقيد كما قال الرضى فان كان بهل جاز كما مثل وان كان باسم استفهام فان كان ما بعد أم داخلا فى عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك عمرو وفى عموم الحكم المنسوب اليه نحو أين زيد أم عندك عمرو ولم يجز لان معنى أم مع ما بعدها فى الموضعين مستفاد مما قبلها وان كان ما بعد أم غير داخل فى عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك حمار ولا داخلا فى عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك أم ضربك عمرو ومن تضرب أم من تشتم جاز

(قوله

يقرأ عليه هذا المحل في حلقة درسه بالقاهرة فلم يجب بشئ ﴿ومعنى أم المنقطعة الذى لا يفارقها الاضراب ثم الغالب ان تكون له مجردا﴾ عن الاستفهام ﴿وقد تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا أو استفهاما طلبيا﴾ فهذه ثلاثة أقسام ﴿فمن الاول﴾ وهو ما تكون فيه للاضراب المجرد قوله تعالى قل ﴿هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء أما﴾ أم ﴿الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام﴾ فلو كانت متضمنة هنا للاستفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية للزم دخول الاستفهام والتوكيد خلاف الاصل ﴿وأما﴾ أم ﴿الثانية﴾ الداخلة على قوله جعلوا لله شركاء ﴿فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء﴾ لا استفهامهم عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام التوبيخى ففيه مع الاخبار باشراكهم افادة توبيخهم وهو أولى من جعلها لمجرد الاضراب كما ذكر قال الزمخشرى أم جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار ﴿وقال الفراء يقولون﴾ أى العرب ﴿هل لك قبلنا﴾ بكسر القاف وفتح الموحدة أى فى جهتنا ﴿حق أم أنت رجل ظالم يريدون بل أنت﴾ رجل ظالم على الاخبار بظلم المخاطب ولا استفهام البتة ﴿ومن الثانى﴾ وهو ما تتضمن فيه ام مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى ﴿أم له البنات ولكم البنون تقديره بل أله البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا أم للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث﴾ وهو متضمنها للاستفهام الطلبى ﴿قولهم انها لابل أم شاء التقدير بل أهى شاء﴾ اذ غرض المتكلم بذلك من العرب على مافهمه عنه الائمة الشافهون له الاستفهام الحقيقى لا الاخبار والشاء جمع شاة وهى الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحمر الوحش كذا فى القاموس ﴿وزعم أبو عبيدة﴾ بالتصغير وهاء تأنيث ٩٧ ﴿انها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد عن الاضراب ﴿فقال فى قول الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

ان المعنى هل رأيت﴾ وغيره يجعلها متصلة والهمزة المعادلة لها محذوفة أى اكذبتك عينك أم رأيت وواسط بلد بالعراق اختطها الحجاج فى سنتين وهو مصروف وقد يمنع ويقال لها أيضا واسط القصب والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء لسحاب الابيض واسم امرأة ﴿ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين انها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك﴾ فقالوا تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون لمجرد الاضراب كما مر فان قلت كيف يصح النقل المذكور عن جميع البصريين وهذا امامهم العظيم سيبويه قال فى الكتاب فى الباب الذى عقده لبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانصه قلت فما بال أم تدخل عليهن وهى بمنزلة الالف فقال ان أم انما تجىء ههنا بمنزلة لا بل للتحويل من الشئ الى الشئ والالف لا تجىء أبدا الا مستقبلة وهم قد استغنوا فى الاستقبال عنها واحتاجوا الى أم اذ كانت لترك شئ الى شئ لانهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى ففى هذا الكلام دليل واضح على ان أم اذا دخلت على أداة استفهام نحو أم ماذا كنتم تعملون تكون لمجرد الاضراب فكيف يصح النقل عن جميع البصريين انها دائما بمعنى بل والهمزة قلت يحتمل ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائما وان الآتية لمجرد الاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هى فى القسمين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على ان أم تجىء للاضراب المجرد لكن اختلفوا هل هى فى هذه الحالة منقطعة أولا وعلى هذا فالخلاف لفظى وقد صرح التفتازانى فى حاشية الكشاف بان أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فعلى هذا يصح نقل ابن الشجرى فتأمله وفى كلام سيبويه الذى نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لايقاعه فى الالباس وهو ما كنا وعدنا به من قبل

(قوله ومعنى أم المنقطعة الذى لا يفارقها الاضراب) هكذا وقع فى بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرور وصفة أم والذى لا يفارقها فى محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفى بعضها التى بدل الذى وهى كالاولى الا ان هذه اعتبر فيها اكتساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو أم التأنيث فانث صفته وفى بعضها ومعنى أم المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدا أعنى معنى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يجيز ذلك أو حال من المضاف اليه اعنى أم أو من ضميره المستتر فى المنقطعة (قوله كذبتك عينك الخ) واسط بلد بالعراق اختطه الحجاج والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء وبموحدتين السحاب الابيض واسم امرأة ولغير أبى عبيدة ان يقول أم فى البيت منقطعة ومعناها الاضراب

١٣ ى ل

﴿والذى يظهر قولهم﴾ أى قول الكوفيين ﴿اذ المعنى فى نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام﴾ ان أراد الحقيقى فلا يضر ولا يرد على البصريين فانهم يقولون انها بمعنى بل والهمزة سواء كان الاستفهام المفاد بها حقيقيا أو غير حقيقى وقد سبق انها فى الآية بمعنى بل والهمزة التى للانكار التوبيخى ﴿ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور ونحو أماذا كنتم تعملون ونحو أمن هذا الذى هو جند لكم﴾ وفى كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على ان البصريين لا يقولون بان أم لا تجىء لمجرد الاضراب وقد اسلفنا انهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه لكن يخالفونهم فى تسميتها فى هذه الحالة منقطعة فظهر ان كلام المصنف غير محرر ﴿وفى قوله﴾ بالجر عطفا على ما أضيف اليه نحو من قوله فى نحو أم هل تستوى أو على نحو أى وفى قوله ﴿انى جزوا عامرا سوأ بفعلهم * أم كيف يجزوننى السوأى من الحسن أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * رئمان انف اذا ماضن باللبن﴾ فادخل أم على كيف فى البيت الاول وفى البيت الثانى فتكون ٩٨ لمجرد الاضراب والا لزم دعوى التأكيد ﴿العلوق بفتح العين المهملة الناقة التى علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا﴾ وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشعير عند الدرس ﴿ويجعل بين يديها لتشمه﴾ بفتح الشين من باب علم يعلم وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل ﴿فتدر عليه فهى تسكن اليه مرة﴾ لكونه ولدها والمرة فى الاصل مصدر مر يمر ثم استعملت ظرفا على الاتساع ﴿وتنفر﴾ بكسر الفاء وضمها أى تجزع وتتباعد ﴿عنه﴾ مرة ﴿أخرى﴾ لما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه فى حال الحياة ﴿وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائى فى مجلس الرشيد بحضرة الاصمعى فرفع رئمان﴾ وهو بكسر الراء المهملة واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها اذا عطفت عليه وأحبته ﴿فرده عليه الاصمعى وقال انه بالنصب فقال له اسكت ما أنت وهذا﴾ يعنى لست من أئمة النحو حتى تنظر فى وجوه الاعراب وانما أنت لغوى تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الاصمعى انما انكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية يريد ان المروى فى البيت النصب ولم يرو فيه الرفع فلا يتجه رد الكسائى عليه بقوله ﴿يجوز الرفع والنصب والجر﴾ لان هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحو وليس الكلام فيه انما الكلام فى المروى عن قائل هذا البيت ﴿فسكت﴾ الاصمعى ﴿ووجهه﴾ أى وجه ما ذكره الكسائى من تجويز وجوه الاعراب الثلاثة ﴿ان الرفع على الابدال من ما﴾ وهو فاعل ينفع ﴿والنصب بتعطى﴾ على انه مفعول ثان والاول محذوف أى اعطاء العلوق البو رئمان انف ﴿والخفض﴾ فى رئمان انف ﴿بدلا من الهاء﴾ فى به العائدة على البو ﴿وصوب ابن الشجرى انكار الاصمعى قال

مع الاستفهام أو يقول متصلة والهمزة قبلها محذوفة (قوله والذى يظهر قولهم اذ المعنى فى نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام) لقائل ان يقول ان أراد مطلق الاستفهام حقيقيا كان أو غيره كما هو الموافق لجعله أم فى هذه الآية فيما سبق لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخى قال صاحب الكشاف أم جعلوا بل أجعلوا ومعنى الهمزة الانكار وان أراد الاستفهام الحقيقى فنفيه عن الآية لا يضر البصريين لانهم أرادوا بمعنى الهمزة أعم من الحقيقى وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى الهمزة معناها الحقيقى قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالتأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور لان الاستفهام فيه ليس بحقيقى (قوله ولانه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات) فى الشرح التحقيق ان أهل البلدين متفقون على ان أم تجىء للاضراب وانما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فهو أمر لفظى وقد صرح به التفتازانى فى حاشية الكشاف بان أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فحينئذ لا يرد على البصريين شىء مما قاله المصنف اهـ وأقول لو كان الامر كما فى الشرح لزادوا فى أوجه أم على القول بانها لا تسمى حينئذ منقطعة وجها خامسا وهو ان تكون حرف اضراب (قوله فرده عليه الاصمعى وقال انه بالنصب) يحتمل ان الاصمعى انما رده لاجل الرواية لا لاجل الاعراب والاصمعى هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة والاخبار سمع من ابن عون وقرة وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستانى والرياشى والصغانى وغيرهم قال الشافعى ما عبر أحد عن العرب باحسن من عبارة الاصمعى وقال الاصمعى احفظ ستة عشر ألف ارجوزة توفى سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل

ست

لان رئمانها البو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية فى البيت لان فى رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا
وتقديرا ﴿والبو جلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الشجرى فى انكار
الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقديرا قد يلتزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض من
ذكره اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلا تذكر للفعل
مفعولا ولا تقدره لان ذلك مخل بالغرض وفى البيت ممكن اعتبار ذلك ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به
عائدا على ما لا على البو وبه متعلق بيعطى على انه مضمن معنى تجود ولا يكون ٩٩ تعطى مخلى من مفعول مع رفع الرئمان
﴿والجر أقرب الى الصواب
قليلا﴾ لانه غير محتاج الى
تقدير محذوف بخلاف الرفع
فانه عنده مفتقر الى تقدير
الرابط ﴿وانما حق الاعراب
والمعنى النصب و﴾ اذا بنينا
﴿على الرفع فيحتاج الى تقدير
ضمير راجع الى المبدل
منه أى رئمان أنفه له﴾
بناء على انه بدل بعض
أو اشتمال ولا تتعين بدليته
لذلك بل يجوز ان يكون
بدل كل من كل فلا تحتاج
الى تقدير رابط ﴿والضمير
فى قولهم لعامر لان المراد
به القبيلة﴾ ولو قال الحى
لكان أحسن لان عامرا
فى البيت مصروف باعتبار
ارادة الحى اذ لو أراد
الشاعر به القبيلة لمنعه
من الصرف ﴿ومن﴾
فى قوله من الحسن ﴿بمعنى
البدل﴾ والمعنى أم كيف
يجزوننى السوأى بدل
الحسن ﴿ومثله فى أرضيتم
بالحياة الدنيا من الآخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم انها متعلقة بكلمة البدل محذوفة﴾ وسيأتى الكلام على ذلك فى محله
ان شاء الله تعالى ﴿ونظير هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأتى الرياشى﴾ بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالشين المعجمة
﴿يسمع منه الشعر فقال له الرياشى يوما كيف تروى بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سنى
لمثل هذا ولدتنى أمى﴾ تنقم بكسر القاف مضارع نقم بفتحها والعوان من الحروب التى قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى
بكرا والبازل اسم فاعل من بزل البعير يبزل بزولا أى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى وذلك فى السنة التاسعة وربما بزل فى الثامنة
﴿فقال ثعلب المثلى تقول هذا انما أصير اليك

ست عشرة ومائتين فى عشر التسعين (قوله لان رئمانها البو) الرئمان بكسر الراء واسكان الهمزة مصدر رئمت الناقة على ولدها اذا عطفت عليه والبو جلد حوار محشو على صورته (قوله لان فى رفعه اخلاء تعطى من مفعول لفظا وتقديرا) فى الشرح قد يلتزم ولا محذور فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على ما لا على البو وبه يتعلق بتعطى على انه مضمن معنى تجود فلا يكون مخلى من مفعول مع رفع رئمان اهـ وأقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البو دون ما وفيه نظر لانه يلزم خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ما مصدرية جاز ذلك على ان كلام ابن الشجرى انما هو على الظاهر وهو ان يراد بتعطى معناه من غير تضمين وفى حاشية المطول ورئمان يروى مرفوعا بدلا من ما ومجرورا بدلا من الضمير المجرور فى به ومنصوبا على انه مفعول تعطى وعلى الاولين ضمن تعطى معنى تسمح (قوله والجر أقرب الى الصواب قليلا) لمجرورة الرئمان الذى هو عطيتها معمولا لتعطى بواسطة ابداله من الضمير الذى هو معموله بواسطة حرف الجر وفى التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير الرابط (وأقول) الضمير المجرور عائد الى ما فما يحتاج اليه الرئمان من الربط على تقدير الابدال من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه) فى الشرح هذا مبنى على انه بدل بعض أو اشتمال ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط اهـ فان قلت يتعين انه بدل اشتمال لان الباء فى به للاستعانة بناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطى والضمير فيه عائد الى ما والذى تعطى العلوق مستعينة به هو أنفها فيكون ابدال الرئمان من ما بدل اشتمال قلت فلا يفتقر الرفع وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه فى ذلك الجر على البدل من الضمير لانه عائد الى ما (قوله ما تنقم الحرب الخ) قد يظن ان فى هذه الابيات العيب المسمى فى علم القافية بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروى بما يقاربه فى المخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها لغتان والحرب العوان التى قوتل فيها مرة بعد مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك فى السنة التاسعة وربما بزل فى الثامنة

لهذه المقطعات﴾ وهي جمع مقطعة وهي مانقص عن عشرة ابيات ويقال لها أيضا المقطوع ﴿والخرافات﴾ بتخفيف الراء وضم الخاء المعجمة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا أصل له بل وأصل الخرافة ما اخترف أي اجتنى من الفواكه من الشجر ثم جعل اسما لما يتلهى به من الاحاديث ويقال ان خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع الى قومه وكان يحدثهم بالاباطيل وكانت العرب اذا سمعت مالا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن فكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق اه قال صاحب الكشف وفي الحواشي عن المصنف يعني الزمخشري المسموع من العرب الخرافات بالتشديد ويجمع أيضا على خراريف ﴿يروى البيت بالرفع على الاستئناف﴾ أي على ان يكون خبر مبتدا محذوف أي انا بازل عامين والجملة استئنافية ﴿وبالخفض على الاتباع﴾ أي على البدل من الضمير في مني وفيه نظر فان هذا بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز اذا أفاد الاحاطة كقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا نعم الاخفش يقول بالجواز مطلقا وعليه يتمشى هذا ﴿وبالنصب على الحال﴾ من الضمير المذكور فان قلت هل في هذه الابيات العيب المسمى بالاكفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج فان الروي في الاولين نون وفي الثالث ميم قلت لا فان الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا اكفاء ﴿ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدا في انها الابل ام شاء﴾ فقالوا التقدير بل أهي شاء وانما كان كذلك لانها لا تكون منقطعة الا اذا كانت بمعنى بل والهمزة ومن ضرورة ذلك ان يكون الواقع بعد الهمزة جملة لا مفردا كما أسلفناه في أوائل الكتاب ﴿وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدا او زعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة﴾ وقد عارض هذا الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي

واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في انها الابل أم شاء وذلك لان قوله عند الجمهور مقتض لوجود الخلاف في لزوم دخول المنقطعة على الجمل وقوله أولا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هنالك خلاف ابن مالك فعبر بالجمهور وأراد هنا بالاجماع اجماع من عداه فلا تعارض قلت تعبيره بخرق الاجماع يؤذن في الظاهر بالغاء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي اعتباره فجاء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء تردد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما مر في أول الالف المفردة ﴿واستدل بقول بعضهم﴾ أي بعض العرب ﴿ان هنالك لابلا أم شاء بالنصب﴾ عطف على ابلا فيتعذر حينئذ تقدير الهمزة والمعروف في هذا المثال قولهم انها الابل أم شاء بالرفع كما مر ﴿فان صحت روايته﴾ أي رواية ابن مالك التي ذكرها بالنصب ﴿فالاولى ان يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء﴾ فتبقى المنقطعة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت خروجها عن أصلها بأمر محتمل وقضية تمسك المصنف باجماع النحاة ان المنقطعة لا تدخل الا على جملة ان يقول فالواجب ان يقدر لشاء ناصب والا فالاولوية تقتضي عند جواز تقدير الناصب وهو خرق الاجماع وذلك محذور عنده فتأمله ﴿تنبيه قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله مالا تعلمون قال الزمخشري يجوز في أم ان تكون معادلة﴾ أي متصلة ﴿بمعنى أي الامرين كائن﴾ ﴿وهذا الاستفهام على سبيل التقرير﴾ أي الحمل على الاقرار وذلك لان علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجود أحد الامرين على التعيين وهو الافتراء حاصل وهذا معنى قوله ﴿لحصول العلم بكون أحدهما﴾ معينا وهو الافتراء وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريريا لا تحقيقيا ووجهه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة انما تكون حيث يستوي الامران في علم المستفهم ويكون السؤال عن التعيين وذلك منتف هنا كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشاف آخرهما بالخاء المعجمة والراء أي لحصول العلم بآخر الامرين وهو الافتراء وأما قوله فلن يخلف الله عهده فقيل يجوز ان يكون جواب شرط مقدر والتقدير ان اتخذتم

(قوله لمثل هذه المقطعات والخرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو مانقص عن عشرة أبيات ويقال لها أيضا مقطوع والخرافات بتخفيف الراء الاباطيل والاكاذيب جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء فيه خفيفة ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان تريد الخرافات الموضوعة من حديث الليل اه (قوله لحصول العلم بكون أحدهما) يعني بوجود أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا

تعليل

عند الله عهدا فاعلموا ان الله لن يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والاصل أتخذتم عند الله عهدا أم تقولون على الله ما لا تعلمون ويجوز ان تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد مترتبا عليه عدم اخلاف الله عهده فالمنكر اذن المجموع لانهم لما قالوا لن تمسنا النار الا أياما معدودة أنكر عليهم هذا القول يعني هذا الذي تقولونه لا يكون الا بان عاهدتم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده اعادة لن ثم اعلم ان في تسليم المصنف للزمخشري اجازة كون أم في الآية متصلة اعترافا بانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره أولا وقد مضى له منه مواضع ﴿ويجوز ان تكون منقطعة اهـ﴾ وعليه فالاستفهام في اتخذتم للانكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وان شئت فبمعنى الحمل على الاقرار ﴿ومن ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أحاد * لييلتنا المنوطة بالتناد﴾ المنوطة المعلقة وبالتناد على حذف مضاف أي المعلقة بيوم التناد وهو يوم القيامة ﴿فان قدرتها﴾ أي أم ﴿فيه﴾ أي في قول المتنبي ويحتمل عوده الى البيت ﴿متصلة فالمعنى انه استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة﴾ وهذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار وشك وهو العامل معلق عن العمل اذ هو فعل قلبي والمعنى فشك في وحدتها وتعددها بهذا العدد الخاص ﴿فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله﴾ وكان الاحسن لو قال كقولها لان الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها حين قتله يزيد الشيباني ١٠١ ووجه التذكير انه أراد كقول من قال ﴿أيا شجر الخابور ما لك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف﴾ فالاستفهام في قولها مالك للتوبيخ وهو تجاهل مع معرفتها بان الشجر لا يتأثر بموت من مات قال الشيخ بهاء الدين السبكي لك ان تقول ليست النكتة هنا ارادة توبيخ الشجر بل النكتة ارادة ايهام ان الحزن على المذكور من الامور العامة حتى لا يختص بها انسان عن شجر فهو تجاهل وأتى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة العلو بالوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق فان قلت هل يرد على المصنف هنا انه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي فيعارض ما تقدم له أولا كما مر له في غير موضع قلت لا لما اسلفته من ان الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء ﴿و﴾ ان بنينا ﴿على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد﴾ كما في قوله فاصبحت فيهم آمنا لا كمعشر * أتوني وقالوا من ربيعة أو مضر ﴿ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا أزيد قائم أم عمرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد أم قاعد وان شئت أقائم أم قاعد زيد﴾ وقد أسلفنا مناقشة المصنف في ان تقديم مثل ذلك واجب بما نص عليه سيبويه في الكتاب من ان ذلك أولى لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكره الرضي أيضا كما مر ﴿وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه أخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فجزم بانها ست في ليلة فاضرب﴾ فتكون أم لمجرد الاضراب كبل اذ الفرض انه جازم لا شاك فلا يجعلها بمعنى بل والهمزة ﴿أو شك هل هي ست في ليلة أو لا فاضرب واستفهم﴾ فتكون أم

تعليل لكون الاستفهام تقديريا وفي بعض نسخ الكشاف لحصول العلم بكون آخرهما بالخاء المعجمة والراء وهو ظاهر (قوله أحاد أم سداس الخ) هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي والمنوطة المعلقة والتناد مصدر تنادوا اذا نادى بعضهم بعضا وأصله التنادي بالياء حذفت لدلالة الكسرة عليها (قوله أيا شجر الخابور الخ) هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها وبعده

فتى لا يحب الزاد الا من التقى * ولا المال الا من قنا وسيوف

وفي الصحاح الخابور بالمعجمة موضع من بلاد الشام (قوله ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو لييلتنا تقديما واجبا) قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب أحادا مبتدأ ولييلتنا خبره وسوغ الابتداء بالنكرة الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة سيبويه في نحو من أبوك وكيف حالك وأقول انما لم يجعله كذلك لان طريقة سيبويه انما هي في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لا في اسم نكرة قبله همزة استفهام مقدرة وبعده معرفة ولو سلم فالغرض الاخبار عن ليلته لا الاخبار عن واحدة أو ست في واحدة (قوله ثم نظر الى طولها فشك) تقدم ان أم المنقطعة تكون لمجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت المتنبي

بمعنى بل والهمزة جميعا ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا﴾ الذى قدمناه من انه أخبر أولا عن ليلته بانها واحدة ثم أضرب جازما أوشا كا ﴿فلا همزة مقدرة﴾ قبل أحاد لما فرضنا من قصد الاخبار المحض فى أول الامر ﴿ويكون تقديم أحاد﴾ على المبتدا ليس ﴿على الوجوب﴾ كما كان فى الوجه الاول ﴿اذ الكلام خبر﴾ لا انشاء ﴿وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدا يكون سداس خبرا عنه فى وجه الانقطاع﴾ لان أم المنقطعة لا تدخل الا على جملة فيلزم ان يكون التقدير أم هى سداس ﴿كما لزم عند الجمهور﴾ تقدير مبتدا ﴿فى انها الا بل أم شاء﴾ أى بل أهى شاء وقد عرفت ما يتوجه على المصنف فى قوله هنا عند الجمهور ﴿و﴾ لسلامته ﴿من الاعتراض بجملة أم هى سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدا وهو ليلتنا ﴿و﴾ لسلامته ﴿من الاخبار عن الليلة الواحدة بانها الليلة فان ذلك معلوم لا شك فيه﴾ ولا تحصل به فائدة وفيه نظر فانه انما أخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها الليلة لم يزد فيها ﴿ولك ان تعارض الاول﴾ وهو الترجيح بالسلامة من الاحتياج الى تقدير المبتدا فى وجه الانقطاع ﴿بانه يلزم فى الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدا﴾ فانه كثير ﴿واعلم ان هذا البيت اشتمل على لحنات﴾ بفتح الحاء وهو جمع لحنة بسكونها واللحن هو الخطأ والخروج عن طريقة العرب فى استعمال الالفاظ اللحنة الاولى ﴿استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست﴾ ويحتمل ان المتنبى قصد التقسيم فالمعنى الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة أى ان كل جزء من اجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هى باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست ست فى كل واحدة   بناء

واحد واحد من أجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله فى معناه فتأمل ﴿و﴾ اللحنة الثانية ﴿استعمال سداس وأكثرهم يأباها ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة﴾ ومثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب قطعا لوجود النقل من كثيرين انه من كلامهم ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان يلحن كثير من العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل وهذا عن الانصاف بمراحل ﴿و﴾ اللحنة الثالثة ﴿تصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على ليلاة﴾ كما وقع ﴿فى قول الشاعر فى كل ما يوم وكل ليلاة﴾ وكذا جمع الليلة على الليالى هو على غير قياس قال فى العباب الليل

على تقدير انقطاع أم يحتمل الامرين فاشار الى الاول بقوله ثم نظر الى طولها فشك يعنى فى انها واحدة فجزم بانها ست ليال فى ليلة فاضرب يعنى عن اخباره بانها واحدة اضرابا مجردا عن الاستفهام وأشار الى الثانى بقوله أوشك هل هى ست فى ليلة أم لا فاضرب يعنى عن اخباره بانها واحدة واستفهم يعنى عن انها ست فى ليلة فالاحتمالان اشتركا فى الاخبار بان ليلته واحدة وفى الشك بعد ذلك الاخبار وافترقا بانه فى الاحتمال الاول حصل له بعد ذلك الشك جزم بانها ست فى واحدة فاضرب عما أخبر به أولا وأخبر عما جزم به ثانيا وفى الاحتمال الثانى لم يحصل له بعد ذلك الشك أعنى شكه فى انها ست فى واحدة جزم بشئ فاضرب عما أخبر به أولا واستفهم عما شك فيه ثانيا (قوله وعلى هذا فلا همزة مقدرة) يعنى على تقدير كون أم منقطعة سواء كانت لمجرد الاضراب أولا مع الاستفهام لا همزة مقدرة قبلها الا ان أم المنقطعة تأتى مسبوقة بالخبر (قوله ومن الاعتراض بجملة أم هى سداس) فان قلت لم لا يكون المبتدا المذكور لسداس والمحذوف لاحاد وحينئذ فلا اعتراض قلت لان الحذف من الثانى لدلالة الاول أكثر من الحذف من الاول لدلالة الثانى وقد ترجم المصنف فى الباب الخامس فى الخاتمة لذلك فقال اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى (قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها الليلة) قال ابن الصائغ فى عبارته خلل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها الليلة وانما هو اخبار عن ليلته بانها الليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لان معنى ليلة واحدة عكس القسم الذى انتقل اليه اهـ وفى التعليق انما أخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار انها لم تزد (قوله استعمال احاد وسداس بمعنى واحد وست) فى الشرح يحتمل ان المتنبى قصد التقسيم والمعنى الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى واحدة واحدة أى ان كل جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة ثم رأى انها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هى باعتبار الاجزاء منقسمة الى ست ست فى كل واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان جعلت متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله فى معناه اهـ (قوله واستعمال سداس وأكثرهم يأباها) فى الشرح مثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب

واحد بمعنى الجمع واحدته ليلة مثل تمرة وتمر وقد جمع على ليالى وليائل فزادوا فى الليالى ياء على غير قياس ونظيره أهل وأهال ويقال كان الاصل فيه ليلاة فحذفت الالف لان تصغيرها ليلية وقال الفراء ليلة كانت فى الاصل ليلية ولذلك صغرت على ليلية قال ومثلها الكيكة للبيضة كانت فى الاصل كيكية وجمعها الكياكى ﴿وقد يستشكل فيه﴾ أى فى بيت المتنبى ﴿بانه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجئ التصغير للتعظيم كقوله﴾ أى كقول لبيد رضى الله تعالى عنه وكل اناس سوف يدخل بينهم * ﴿دويهية تصغر منها الانامل﴾ يريد الموت تصغر لارادة التعظيم وعليه فيسقط ذلك الاشكال الوجه الثالث من أوجه أم ﴿ان تقع زائدة ذكره أبو زيد فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير﴾ والظاهر ان هذه الجملة الاسمية استئنافية على تقدير سؤال كأنه لما قال أفلا تبصرون قدر انهم قالوا أما نبصر فقال أنا خير ﴿والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جؤية﴾ بجيم مضمومة فهمزة مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فهاء تأنيث ﴿ياليت شعرى ولا منجا من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم﴾ فان الجملة الاستفهامية فى محل نصب بشعرى على ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل أى ياليت شعرى بهذا الامر ثابت كما يقوله الرضى أو فى محل رفع على انها خبر ليت والشعر بمعنى المشعور كما يقوله ابن الحاجب وأما الآية فلا معنى لادعاء الزيادة فيها مع امكان جعلها متصلة أو منقطعة كما مر فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها فى البيت كذلك الوجه ﴿الرابع﴾ من أوجه أم ﴿ان تكون للتعريف نقلت﴾ هذه اللغة عن طيئ وعن حمير وانشدوا﴾

لبعض الشعراء الطائيين ﴿ذاك خليلى وذو يواصلنى * يرمى ورائى بامسهم وامسلمة﴾ ذو موصول عند أهل هذه اللغة وهو هنا بمعنى الذى وامسلمة بفتح السين المهملة وكسر اللام واحدة السلم وهى الحجارة وانشدوا أيضا لبعض طيئ أأن شمت من نجد بريقا تألقا تبيت بليل ام أرمد اعتاد أولقا شمت نظرت ونجد من بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور هنا تهامة وكل ما ارتفع عنها الى أرض العراق فهو نجد وبريقا تصغير برق وتألق لمع والاولق شبه الجنون ﴿وفى الحديث ليس من امبر امصيام فى امسفر كذا رواه النمر﴾ بفتح النون وسكون الميم ابن تولب بمثناه فوقية مفتوحة فواو ساكنة فلام مفتوحة فباء موحدة ﴿رضى الله تعالى عنه﴾ قال فى الكاشف هو صحابى روى عنه يزيد بن الشخير ولكن لم يسم فى الكتابين يعنى الصحيحين ﴿وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء﴾ أى تختص بها الاسماء ﴿التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس﴾ بالنون ﴿ولباس﴾ وادخل المصنف الباء على المقصور عليه على خلاف الشائع كما تقدم ﴿وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع فى بلادهم من يقول خذ الرمح﴾ فلم يدخلها مع الراء لانها مما يدغم فيه لام التعريف ﴿واركب امفرس﴾ فادخلها مع الفاء لانها لا تدغم فيها لام التعريف ﴿ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق﴾ فانه ادخلها فيه على السين وهى مما تدغم فيه اللام ﴿وانها فى الحديث داخلة على النوعين﴾ ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء وما تدغم فيه وهو الصاد والسين ﴿ال على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون اسما موصولا بمعنى الذى﴾ المراد به واحد مذكر ﴿وفروعه﴾ من الاثنين والجماعة لمذكر كان ذلك أو لمؤنث والدليل على اسميتها رجوع الضمير اليها فى السعة نحو الممرور به زيد والضاربها أنا هند فان قيل انما رجع الضمير الى الموصوف المقدر أى الرجل الممرور به والمرأة الضاربها أنا لا الى الالف واللام قلت لحذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها الا فى الضرورة كما ستعرفه فى أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

بناء على ما نقله كثيرون من الائمة ولو كانت مخالفة الاكثرين لحنا لزم ان يلحن كثير من العلماء الذاهبين الى ما لم يقل به غير القليل اهـ وأقول انما سمى المصنف هذا لحنا فى قوله لحنات على سبيل التغليب لوقوعه مع لحنين لا لانه لحن حقيقة (قوله ساعدة بن جؤية) ساعدة فى الاصل اسم للاسد وجؤية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية اسم أم هذا الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤوة قال فى الصحاح والجؤوة مثل الجعوة لون من ألوان الخيل والابل وهى حمرة تضرب الى السواد (قوله ذاك خليلى الخ) ذو عند أهل هذه اللغة موصول بمعنى الذى وامسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهى الحجارة (قوله وفى الحديث ليس من امبر امصيام فى امسفر) أخرج هذا الحديث أحمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحاح قال الازهرى والوجه ان لا يثبت الالف فى الكتابة لانها ميم جعلت كالالف واللام (﴿أل﴾) (قوله أحدها ان يكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه) فى حاشية التفتازانى وظاهر كلامه يعنى الزمخشرى بل

﴿وهى الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين﴾ وهذا ليس فى كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه وانما هو اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما فى قولك جاءنى ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام فى حرفيتها ولا خلاف كذا قال الرضى وانما لم تكن صلة الالف واللام الاسم فاعل أو مفعول لانهم لما رأوها موافقة للالف واللام الحرفية فى نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح وأما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتها قصدوا ان لا تدخل الا على المفرد كما لا تدخل تلك الا على المفرد للمشابهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لان ال الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هى عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح فى تعريف الموصول فاين احداهما من الاخرى بحسب المعنى ﴿وقيل والصفات المشبهة﴾ يعنى ان بعضهم أجاز وصلها بالصفة المشبهة كما أجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول ﴿وليس﴾ هذا القول ﴿بشئ لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل﴾ لدلالته على الحدوث وهو مناف للغرض المصوغة هى له ﴿ولهذا﴾ الذى ذكرنا من عدم التأويل بالفعل ﴿كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق﴾ وما ذاك ١٠٤ الا لان اسم التفضيل لا يؤول بالفعل ﴿وقيل هى فى الجميع حرف تعريف﴾ وهو مذهب الاخفش ﴿ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمى الفاعل والمفعول﴾ بمعنى الحال أو الاستقبال لوجود المبعدله عن مشابهة الفعل ﴿كما منع منه التصغير والوصف﴾ واللازم باطل فانها لا تمنع من اعمالهما نحو جاء الضارب الآن زيدا والمعطى غدا دينارا وللقائل بحرفيتها ان يلتزم منع الاعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المنصوب بعد اسم الفاعل أو المفعول المحلى بها مثلا كما فى المثالين بفعل مقدر لا بشئ منهما ﴿وقيل موصول حرفى وليس بشئ لانها لا تؤول﴾ مع صلتها ﴿بالمصدر﴾ كما هو الشأن فى كل موصول حرفى وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون فى الكلام الواقعة هى فيه حذف فالتقدير فى مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب ﴿وربما وصلت﴾ قليلا ﴿بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف﴾ كما يقول الاخفش ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح لان حرف التعريف لا يدخل الا على اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا وهو الواقع فى الشاهد الذى ينشده فيمتنع حينئذ كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف ﴿فالاول﴾ وهو دخولها على الظرف ﴿كقوله من لا يزال شاكرا على المعة * فهو حر بعيشة ذات سعة﴾ اى على الذى معه وحر بالحاء المهملة أى خليق وجدير ﴿والثانى﴾ وهو دخولها على الجملة الاسمية ﴿كقوله من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بنى معد﴾ دانت خضعت ولا يقال يحتمل كون أل هنا زائدة فتكون الجملة فى محل جر صفة للقوم لان أل فيه جنسية فدخولها نكرة فى المعنى أو فى محل نصب على الحال نظرا الى صورة التعريف لانا نقول القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون فالظاهر فيه ارادة العهد والاصل عدم الزيادة فالظاهر انها موصولة كما قال المصنف ﴿والثالث﴾ وهو دخولها على الفعلية

تعريف

صريحه فى المفصل ان اللام فى الذى حرف تعريف وان اللام التى تعد من الموصولات هى تلك اللام التى كانت فى الذى الا انها تعد اسما لا حرفا لانها بمنزلة الذى لكونه تخفيفا والجمهور على ان اللام التى هى من الموصولات ليست منقوصة الذى بل اسم موضوع برأسه الزم دخول الاسم لكونه فى صورة حرف التعريف وظهر اعرابه فى ذلك الاسم فهو اسم فى صورة الحرف وصلته فعل فى صورة الاسم (قوله وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين) فى الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت له كما فى قولك جاءنى ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف فى حرفيتها على ما صرح به الرضى وأقول وهذا أيضا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كالمؤمن والصانع بل كان بمعنى الحدوث كما يشير اليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشئ لان الصفات المشبهة للثبوت فلا يؤول بالفعل وقد صرح بذلك التفتازانى فى المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير موضع (قوله وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف) فى التعليق اما دخولها على الجملة فظاهر فى الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الا على اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع فى الشاهد الذى أنشده فيمتنع حينئذ كونها اداة تعريف لامتناع مجامعتها للمضاف اه وأقول بل المراد بالظرف فى قوله وربما وصلت بظرف الظرف التام الذى بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

ذات المضارع ﴿كقوله﴾ يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا * الى ربنا ﴿صوت الحمار اليجدع﴾ الخنا اللفظ القبيح ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أى سجنته وحبسته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه وأما اذا جعل من الجدع الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهرى فى التجديع الذى هو بمعنى السجن الجيم والدال أيضا ﴿والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك فى الاخير﴾ وهو دخولها على الفعلية التى فعلها مضارع أنشد ابن مالك على ذلك أبياتا أخر وادعى ان ذلك ليس بضرورة فيها لتمكن الشاعر من ان يقول صوت حمار يجدع ثم صنع مثل ذلك فى سائر الابيات التى أنشدها وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بانها ١٠٥ ما لا مندوحة للشاعر عنه وهو

تعريف كما يمنع ذلك دخولها على الجملة (قوله صوت الحمار اليجدع) هذا بعض بيت وهو

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار اليجدع

والخنا بالمعجمة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهمة والمراد به هنا خروج الصوت من فم الحيوان وفى الصحاح حمار يجدع مقطوع الاذن واما قول ذى الخرق الطهوى

أتانى كلام الثعلبى بن ديسق * ففى أى هذا ويله يتترع
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا * الى ربه صوت الحمار اليجدع

فان الاخفش يقول أراد الذى يجدع كما يقول هو اليضربك يريد الذى يضربك وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعر انتهى وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب فى الجاهلية ويقال تترع اليه بالشر وترع بمعنى ورجل ترع أى سريع الى الشر والغضب وفى الشرح يجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أى سجنته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر تصويته واما اذا جعل من الجدع الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلافا للاخفش وابن مالك فى الاخير) فانهما أجازا دخول أل الاسمية فى السعة على المضارع ولم يقصرا ذلك على الشعر وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه وللشاعر هنا مندوحة بان يقول صوت حمار يجدع وفى الشرح وهذا يفضى الى عدم تحقق الضرورة دائما أو غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب والمختار فى تفسير الضرورة عندهم ما لم يرد الا فى الشعر وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أو لا انتهى والاخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذو التصانيف الجليلة وهو الاخفش الاوسط أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر منه سنا وزاد فى العروض بحر المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين والاخفش هو الصغير العينين مع سوء بصرهما والاخافشة ثلاثة هذا والاخفش الاكبر وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة والثالث الاخفش الاصغر وهو على بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا فى علم النحو ولا صنف فيه وتوفى سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلثمائة فجأة ببغداد وابن

رأى يفضى الى عدم تحقق الضرورة لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة وقلما يتحقق تركيب معين لا مندوحة لهم عنه وكيف وهم أمراء الكلام وفرسانه المقتدرون على ركوب الطرق المتغايرة فى التعبير عن المعنى الواحد وأيضا فلا يلزم الشاعر تخيل جميع العبارات التى يمكن أداء المقصود بها فقد لا يحضره فى وقت النظم الا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفى بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا فى كل ما يدعى انه ضرورة ان ندعى انه أمر اختيارى لتمكن الشاعر ان يأتى بغير العبارة ويعين تركيبا آخر يتم الوزن به وهذا أسهل على من له محاولة النظم للشعر ولا يكاد يعوزه ذلك فى جميع الاشعار أو غالبها وقد فسر الائمة الضرورة

١٤ ى ل بغير ما ذكره فقالوا هى ما لم يرد ارتكابه الا فى الشعر وذلك أعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة أولا ثم قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا أقبل فقيل هاهو ذا فقال ذلك العربى نعم ايما هو ذا ﴿الثانى﴾ من أوجه أل الثلاثة ﴿ان تكون حرف تعريف وهى نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبها﴾ الذى دخلت هى عليه ﴿معهودا﴾ أى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته ﴿ذكريا﴾ بكسر الذال نسبة الى الذكر غير القلبى ﴿نحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة

كأنها كوكب درى ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه﴾ أى الامر الذى تعتبر به وتختبر يعنى علامتها ﴿ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها﴾ ألا ترى انه يصح ان تقول فى المثال الاخير اشتريت فرسا ثم بعته فسد الضمير مسد الفرس وكذا الكلام فى تلك الآيات وقد يورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان أل فى الصلح دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدها مع مصحوبها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية بل هى للاستغراق ولهذا يستدل بها على خيرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرهما وجوابه انا نمنع على هذا التقدير صحة حلول الضمير محلها مع مصحوبها اذ الاصل مساواة الضمير لمرجعه قالوا والمعهود قد يتقدم ذكره صريحا كما فى المثل المتقدمة ويسمى العهد الخارجى الحقيقى وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارجى التقديرى كما فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى انى وضعتها أنثى والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة ما وان عمت الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لبيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث والمعنى وليس الذكر الذى طلبت كالانثى التى وهبت لها فان قلت فترد هذه الآية اذن على المصنف لان اللام فى الانثى للعهد الذكرى ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها ١٠٦ اذ يمتنع كهى على الفصيح حسبما تقرر فى محله قلت العلامة لا يجب انعكاسها انما يجب اطرادها بمعنى انها كلما وجدت وجد ما هى علامة عليه كأل التى هى من علامات الاسم وهنا كذلك حيثما وجد سد الضمير مسدها مع مصحوبها حكمنا بانها للعهد الذكرى ولا نحكم عند فقد هذه العلامة بانها ليست له على انه لو سلم وجوب الانعكاس لم يرد لان امتناع الاتيان بالضمير فى هذا المحل لمانع خاص وهو كون الجار كافا والا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغيرها فقيل مثلها ﴿أو معهودا ذهنيا﴾ والمراد به ما يتفرد المتكلم بمعرفته كما ان المراد بالخارجى ما كان السامع يعرفه والا فالعهد لا يكون الا فى الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكى وفيه نظر بل المراد بالمعهود الذهنى ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلا ولم يكن حاضرا عند التكلم ﴿نحو اذ هما فى الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة أو معهودا حضوريا﴾ يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند المتكلم ﴿قال ابن عصفور ولا تقع هذه الا بعد أسماء الاشارة نحو جاء فى هذا الرجل أو أى فى النداء نحو يا أيها الرجل أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو فى اسم الزمن الحاضر نحو الآن اهـ وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر﴾ وهذا كله كلام الامام جمال الدين بن مالك فى شرح الكافية الشافية ﴿ولان التى بعد اذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم﴾ وانما هى لتعريف شئ كان موجودا قبل التكلم ﴿فلا تشبه ما الكلام فيه﴾ وهو ما كانت لتعريف شئ حاضر عند التكلم ﴿ولان الصحيح فى أل الداخلة على الآن انها زائدة لانها لازمة﴾ ويحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان أل المنطوق بها فى الآن التى هى لتعريف الحضور وانما أراد أل التى بنى هذا الظرف لتضمنه اياها وهذا الذى حكى المصنف انه الصحيح هو مذهب الفارسى وقال السيرافى بنى لشبهه الحرف بلزومه فى أصل الوضع موضعا واحدا وبقائه فى الاستعمال عليه وسائر الاسماء تكون فى

مالك هو الامام الجليل أبو عبد الله الطائى ولد بجيان من الاندلس وقدم دمشق وتصدر بها لاقراء العربية وقدم حلب أيضا وتصدر بها واشتغل بفقه الشافعى وكان كثير العبادة حسن الصمت أخذ عنه جماعة منهم النووى ولد سنة احدى وستمائة وقيل سنة ستمائة وتوفى بدمشق ليلة الاربع ثانى عشر شعبان سنة احدى وسبعين وستمائة (قوله وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها مع مصحوبها) فى التعليق وقد يورد عليه قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان أل فى الانثى للعهد الذكرى ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمتنع ان يقال كهى على الفصيح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافا والا فلا مانع من سد الضمير لو جر بغير كاف فقيل مثلها (قوله وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور فى غير ما ذكر) قال ابن الصائغ النقض بلا تشتم الرجل أخذه من كلام ابن مالك فى شرح الكافية ثم قال ولعل ابن عصفور قصد بال التى للحضور ما يكون معه لفظ دال على الحضور نحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ فى الآن (قوله ولان التى بعد اذا ليست لتعريف شئ حاضر حالة التكلم) قال ابن الصائغ وجوابه ان الحضور فيه محكى نظير الحضور فى اسم الاشارة فى هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى وأقول كيف يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما نفى الحضور حالة التكلم (قوله ولان الصحيح فى الداخلة على الآن انها زائدة) فى الشرح يحتمل ان يكون ابن

عصفور

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها فالت
وهذا ظاهر في ان اللام المذكورة فيه للتعريف ومراده بسائر الاسماء أسماء الاجناس التي يعتورها التعريف والتنكير
والا ورد جميع المعارف بحسب الوضع الاصلي ﴿ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للمسئلة
قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم﴾ وقد ذهب قوم الى ان تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالاداة وهي لازمة عند الاكثرين
فان قلت وأيضا فقد حكى عن سيبويه ان اللام في البتة لازمة مع كونها للتعريف قلت في الصحاح ويقال لا أفعله بتة ولا أفعله
البتة لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني ﴿والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل
حقيقة نحو وخلق الانسان﴾ أي كل انسان ﴿ضعيفا﴾ والعموم في هذا ظاهر بلا شك ١٠٧ ﴿ونحو ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا﴾ والاستثناء من الاول آية شموله واستغراقه ﴿أو لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما﴾ أي هو كل رجل باعتبار العلم ﴿أي الكامل في هذه الصفة﴾ فكل تخلف أل في ذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة ﴿ومنه ذلك الكتاب﴾ أي الكتاب الكامل في الهداية فكأنه كل كتاب لاشتماله على ما فيها من الهداية على وجه ابلغ وهذا الذي ذكره المصنف في هذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو صاغة مملكته فان كل تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص
بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو مملكته دون من عداهم ﴿ولتعريف الماهية وهي التي
لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهر انه ليس المعنى
انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تخلف هنا كل الاداة لا حقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية ﴿و﴾ نحو
﴿قولك والله لا اتزوج النساء أو لا ألبس الثياب﴾ فان المراد فيه الماهية ﴿ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما﴾ أي من
هذين الامرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولمانع ان يمنع كونها في مثال اليمين الذي
ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة ولبس ثوب واحد
منازع فيه فمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على
ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مساويا لها كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى

عصفور ولم يقصد ان أل المنطوق بها في الآن لتعريف الحضور وانما أراد أل التي بني هذا الظرف لتضمنه اياها وأقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما أولا فان الذي تضمنه الآن معنى أل لا نفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو الآن متناول الساعة والحين ولا يراد باللام فيهما الا الملفوظ فكذا الآن (قوله ولا نعرف أن التي للتعريف وردت لازمة) فان قلت قد ذهب قوم الى أن تعريف الموصول الذي فيه أل بأل وهي لازمة قلت اغا نفى المصنف المعرفة عن نفسه لان نعرف بالنون ونفيها صحيح لانه لا يرى بمذهب ذلك القوم ولو سلم أن يعرف بالمثناة التحتية والبناء للمفعول فنفيها صحيح أيضا بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار به أو بناء على تقييد كلامه هنا الكلامه في أل الزائدة فيكون مراده ولا يعرف أن التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة وردت لازمة (قوله أو لاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا) في الشرح هذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو صاغة مملكته فان كل تخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وأقول الاستغراق الحقيقي أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة والعرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه وبأن التعريفات الناقصة يجوز ان تكون أعم من المعرف وكتب الادباء مشحونة بذلك (قوله ومنه ذلك الكتاب) أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله تعالى ذلك الكتاب وهذا على انه خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للعهد (قوله وقولك والله لا أتزوج النساء أو لا ألبس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما) في الشرح ولمانع أن يمنع كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء ولبس واحد من الثياب متنازع فيه فمذهب الشافعي

جمع الكثرة حتى لايحنث الاباحدعشر ﴿وبعضهم يقول فى هذه﴾ التى لتعريف الماهية ﴿انها لتعريف العهد
فان الاجناس أمور معهودة
فى الاذهان متميز بعضها
من بعض ويقسم المعهود
الى شخص وجنس﴾
والالف واللام عند السكاكى
انما هى لتعريف العهد
الذهنى خاصة واما الجنسية
والاستغراقية والعهدية
عهدا خارجيا فكلها داخلة
تحت العهد الذهنى واستند
فى ذلك الى أمر نوزع فيه
والكلام فيه يطول فمن
أحب الوقوف على ذلك
فعليه بمراجعة المفتاح
وشروحه ﴿والفرق بين
المعرف بال هذه﴾ التى
لتعريف الماهية ﴿وبين
اسم الجنس النكرة هو
الفرق بين المقيد والمطلق
وذلك ان ذا الالف واللام
يدل على الحقيقة بقيد
حضورها فى الذهن واسم
الجنس النكرة يدل على
مطلق الحقيقة لاباعتبار
قيد﴾ فالحضور معتبر فى
المعرفة فى مدلول اللفظ
غير معتبر فى النكرة وعدم
الاعتبار غير اعتبار العدم
وهذا الفرق وقع فى الجنى
الدانى لابن أم قاسم وهو فى
الاصل منسوب للشيخ
شمس الدين الخسروشاهى
ووقع فى الاشباه والنظائر
للقاضى تاج الدين السبكى
كلام أردنا ايراده برمته
لما فيه من زيادة الفائدة ولينظر فيه قال مسئلة معروفة بالاشكال موصوفة

انه لايحنث الابتزوج ثلاث كما صرح به الرافعى فى الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكى
بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء
الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لايحنث الاباحدى عشرة مثلا انتهى
وأقول ليس القول بانه لايحنث الابالثلاث قولا بان اللام فيهما للاستغراق والالما حنث
الابجميع النساء وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليتأمل وفى تلويح
التفتازانى فى أصول الحنفية والجمع المعرف باللام مجاز عن الجنس وهذا ماذكره أئمة العربية
فى مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس للقطع بانه ليس القصد الى عهد
أو استغراق فلو حلف لايتزوج النساء أولا يشترى العبيد أولا يكلم الناس يحنث بالواحد
لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة فى الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال
غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به
عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوى العموم فحينئذ لايحنث قط ويصدق ديانة
وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لايصدق قضاء لانه نوى حقيقة لاتثبت الا
بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص فى الاثبات كما اذا حلف يركب
الخيل يحصل البر بركوب واحد ويعم فى النفى مثل لاتحل لك النساء أى واحدة منهن فعلى
هذا الوجه حرف اللام معمول لدلالته على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان
الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كلى لايمنع شركة الكثير فيه ولقائل أن يقول لم
لايجوز أن يحمل على مايصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره فى الذهن
فتكون اللام معمولا والجمعية باقية من كل وجه فالصحيح فى اثبات كون الجمع مجازا عن
الجنس التمسك بوقوعه فى الكلام كقوله تعالى لاتحل لك النساء انتهى كلامه فأنت تراه
كيف صرح أولا بأنه مع نية العموم لايحنث قط وأشار آخرا الى ان الحنث بالثلاث مبنى
على حمل الجمع المعرف باللام على مايصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته فى الذهن ولايخفى
ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا (قوله وبعضهم يقول فى هذه) أى فى أل
الجنسية التى لايخلفها كل لاحقيقة ولامجازا انها لتعريف العهد قال ابن مالك فى شرح
الكافية ويلحق بالعهد مايسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشتر اللحم فان
قائل هذا انما يخاطب من هو معتاد بقضاء حاجته فقد صار مايبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو
كالمذكور المشاهد انتهى وقال التفتازانى فى التلويح وفى غيره اللام بالاجماع للعهد
ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف
العهد سواء كان المعهود مذكورا صريحا أو كناية أو لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما فى
صفة المنادى واسم الاشارة أو لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو ركب السلطان
وأغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لايفتقر الى اعتبار الافراد وهو
تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يفتقر اليه وحينئذ اما ان توجد قرينة البعضية
كما فى ادخل السوق وهو العهد الذهنى أولا وهو الاستغراق فالعهد الذهنى بهذا المعنى
والاستغراق من فروع الحقيقة انتهى (قوله والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم
الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق) التحقيق ماقاله السيد فى حاشية المطول ان من
يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لابعينها ويسمى فردا منتشرا الفرق عنده بين

بمغالبة الرجال مشهورة بالفرسان مذكورة لتصحيح الاذهان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الافراد وعلم الجنس الموضوع لها مقصودا به تمييز الجنس عن غيره من غير نظر الى الافراد هذا هو الذي كان شيخ الامام يختاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد ذكرت ذلك مبسوطا في منع الموانع وانا قائل بما قاله الوالد رحمه الله تعالى غير ان لي فيه زيادة ونقصا ومعه مباحثة اما الزيادة فاني لا اشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الافراد وانما اكتفي بملاحظة الواضع عند الوضع للافراد فأقول اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظا فيه الصور الخارجية فلك ان تجعل قول الشيخ الامام باعتبار وقوعها على الافراد ما ذكرناه فلا يكون فيما ذكرناه زيادة ولك ان تجعل اسم الجنس منمر وطا فيه الصور الخارجية فلا يكون ما في الذهن موضوعا له وهو الظاهر من كلامه غير أنا لا نراه وأما النقص فقوله في علم الجنس انه الموضوع للماهية مقصودا به التمييز ان عني بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا اقصد تمييزه عن غيره وان عني أمرا آخر فلا بد من بيانه فانا انقض هذا القيد وأقول علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الافراد ثم قال الشيخ الامام تفريعا على الفرق الذي ابداه اذا دخلت أل الجنسية على اسم الجنس ساوى علم الجنس وأقول ينبغي على هذا ان لا يدخل على اسم الجنس الالف واللام الجنسية الا اذا صحبها العموم اما اذا اقتصرت على أصل الحقيقة فالمعنى مستفاد قبل دخول أل عليه ولا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الامام في كل انها لا تدخل على المفرد المعرف باللام اذا أريد بكل منهما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستنتج من هذا ان علم الجنس لا يثنى ولا يجمع لان التثنية والجمع انما يكونان للافراد قلت وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه الا على تأويل وتحصل من هذا ان الواضع يتصور الماهية ثم قد يضع لها من حيث هي وقد يضع لها بقيد تعينها في الخارج ١٠٩ وقد يضع من الصورة الحاضرة في ذهنه

وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع وقد يضع لها ملاحظا الافراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع فهذه خمسة أقسام واسم الجنس عندي منها الخامس وعلم الجنس الرابع وكان الخسروشاهي يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد التشخص الذهني واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الاولى وكان يتبجح بهذا الفرق واعترض عليه الشيخ الامام بانه ينبغي ان يشترط ان يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة لان العلم انما يكون كذلك وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور قال وبهذا يفسد فرقه لان اسامة ونحوه من أعلام الاجناس لا يختص بواحد قال فان أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهها من الصور أو المنتزع من بينها ساوى الوضع الخارجي فكيف يجعل أحدهما علما والآخر نكرة قال فالحق ان العلم انما يكون موضوعا لشخص واحد لا تعدد فيه وانما العرب أجرت على اسامة ونحوه حكم الاعلام ولعلهم شبهوا الصورة الذهنية وان اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسروشاهي قلت ان تم بهذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد التشخص الذهني فانه صريح في ان الوضع لصورة متشخصة في الذهن أخص من سائر الصور وقول الشيخ الامام العلم انما يكون لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم التحقيقي وهو علم التشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعينها وتشخصها في الخارج بالنسبة الى واحد معين وليس الكلام فيه انما الكلام في علم الجنس فلم قال انما يكون لواحد معين فان قلت وهل يكون العلم لمتعدد قلت قال النحاة في باب غير المنصرف العدل تحقيقي وتقديري وفسروا التقديري بأنه الذي اضطررنا اليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بان منعوه من الصرف وأقول على مساق هذا شيأ رأيته لنحوي عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيقي كزيد وعلم تقديري كاسامة فانا انما حكمنا بكونه علما حين وجدناهم عاملوه معاملة الاعلام فمنعوه من الصرف ومن دخول أل ومن الاضافة وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة أجرأ من ثعالة وجوزوا مجيء الحال منه في قولهم هذا اسامة اجرأ من ثعالة مقبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة شائع في أفراد جنس الاسد فهذا من الاستدلال بالاثر على المؤثر وكذلك مسئلة العدل سواء الى هنا كلامه ومراده بالشيخ

هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت أسدا وهو ان أسدا موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة والمعرف بال هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا أطلقا على الواحد فانما أريدت الحقيقة ولزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا وامامن يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل

الامام والده قاضى القضاة تقى الدين السبكى علامة وقته غير مدافع و بعبد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذى نحن فى شرحه رحمة الله عليهم أجمعين ﴿تنبيه قال ابن عصفور أجاز واقى نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه عطف بيان مع اشتراطهم فى البيان ان يكون أعرف من المبين وفى النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر﴾ الرجل ﴿بيانا﴾ أى عطف بيان ﴿قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس﴾ فيكون ذو اللام الحضورية أعرف منه بهذا الاعتبار ﴿واذا قدر﴾ الرجل ﴿نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور﴾ لفقدان مايدل عليه ﴿والاشارة تدل عليه﴾ بذاتها ﴿فكانت أعرف﴾ منه بهذا ﴿قال وهذا معنى كلام سيبويه﴾ وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور هذا فى الباب الخامس فى الجهة السادسة منه وحكى هناك عن ابن مالك انه قال أكثر المتأخرين يتوهم ان عطف البيان لا يكون الأخص من متبوعه وليس كذلك واستشكل هو أعنى المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار اليه اذا قدر نعتا فقال وفيه نظر لان الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ماقبله فكيف يجعل معنى ماقبله تفسيرا له قلت قد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم ياهذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أخص من المضاف الى ذى الالف واللام وهو مخالف لما حكاه ابن عصفور ﴿الوجه الثالث﴾ من أوجه أل الاربعة ﴿ان تكون زائدة وهى نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى﴾ وهى الزائدة اللازمة ﴿كالتى فى الاسماء الموصولة﴾ نحو الذى والتى وفروعهما ﴿على القول بان تعريفها بالصلة﴾ من جهة مافيها من العهد وذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على مايعتقد انه معلوم عند المخاطب فلا تقول انا الذى أكرم هند الالمن تعتقد انه يعلم ان شخصا أكرمها وهذا القول هو المختار وقيل تعريف مافيه أل من الموصولات بها كالذى والتى وتعريف أى بالاضافة وماليس فيه اضافة

بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة (قوله مع اشتراطهم فى البيان ان يكون أعرف من المبين) لقائل ان يقول لا نسلم اشتراطهم ذلك فى عطف البيان فقد جعل سيبويه ذا الجمة من قولهم ياهذا ذا الجمة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أعرف من المضاف الى ذى الالف واللام وقال التفتازانى لا يلزم فى عطف البيان كون الثانى أوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما وذكر المصنف فى الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال فى نحو مررت بهذا الرجل ان أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان يكون أخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جنى انتهى (قوله وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت) لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاده من النعت مايزداد به المخاطب معرفة (قوله وأجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور) فى هذا الجواب نظر لان مرادهم من ان لا يكون النعت أعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت أو من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد (قوله فالاولى كالتى فى أسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة) فى الشرح فيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذى ولذان ولذين ولتى ولانى حكاه فى التسهيل وفى كتاب الشواذ لابى محمد عبد السلام المقرى صراط لذين قرأ أبى بن كعب وابن السميقع وأبو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحدا وأقول ان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه فى باقى الاسماء الموصولة التى فيها أل وهى اللائى واللواتى واللاء واللواء والالاء واللات والاولى لم يعتبره المصنف وقال كالتى فى الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان أريد بالاسماء الموصولة كل فرد منها وأما ان أريد مطلق الاسماء الموصولة بناء على ان مثل هذا الجمع للاطلاق الصالح للكل والبعض من غير ظهور فى أحدهما على ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واذا طلقتم

ولا أل لكن يكون في معنى مافيه أل و ينقل هذا القول عن الاخفش وعلى الاول فأل فيما هي فيه من الموصول زائدة
لازمة وفيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذى ولذان ولذين ولتي ولاتي حكاه في التسهيل وحكى عن أبي عمرو أن اعرابيا قرأ
صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقرى السلامى صراط لذين قرأ أبي بن كعب وابن سميقع وأبو رجاء
بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحدا ﴿وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها النقل اكالنضر﴾ بفتح النون وسكون
الضاد المعجمة نقل من النضر الذي هو اسم للذهب ﴿والنعمان﴾ بضم النون نقل من اسم ﴿واللات
والعزى﴾ علمين لصنمين
اما اللات فكانت لثقيف
بالطائف وقيل بنخلة
يعبدها قريش وهو في
الاصل اسم فاعل من لت
يلت فهو مشدد التاء الا
انه خفف عند النقل
وحكى عن ابن عباس انه
قرأها بتشديد التاء واما
العزى فهو من تأنيث
الاعز كانت لغطفان
وأول من اتخذها ظالم بن
سعد وقيل كانت شجرة
بعث اليها رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمر فاحرقها
أو قطعها قلت في جعل
أل في مثل ذلك زائدة
لازمة نظر لان العلم
بالفرض هو مجموع الالف
واللام وما دخلت عليه
فهي جزء من العلم كالزاى
من زيد والجيم من جعفر
ومثل ذلك لا يقال فيه
انه زائد ﴿أو﴾ بشرط
مقارنتها ﴿لارتجالها﴾
أي جعلها أعلاما من
غير ان تستعمل قبل العلمية لغيرها ﴿كالسموءل﴾ بسين مهملة مفتوحة ولام وهو علم على ابن عادياء اليهودي أحد
شعراء الحماسة وهو القائل من قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل وان هو
لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل وفي كون هذا العلم مرتجلا نظر ففي القاموس انه يطلق
على ذباب الخل فانظره وفي دعوى زيادة أل فيه نظر كامر ﴿أو﴾ بشرط مقارنتها ﴿لغلبتها﴾ أي لكونها اعلاما لا بوضع
واضع معين بل لاجل الغلبة ﴿على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة﴾ بلد الهجرة النبوية
﴿والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد﴾ ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجي الذي يكون بجرى ذكر المعهود

النساء وقوله تعالى والمطلقات يتربصن فلا تنافي بينه وبين حذف أل في بعض الاسماء
الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن تعريفها بالصلة يعني وان لم يقل
بأن تعريفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهي لازمة أيضا فاين ما ادعيته الآن
في الآن انتهى وأقول يعني بما ادعاه في الآن قوله فيه ولا يعرف ان التي للتعريف لازمة وقد
قررنا كلامه هنا بما لا يرد عليه هذا الذي ذكره (قوله وكالواقعة في الاعلام بشرط
مقارنتها النقلها) في الشرح فيه نظر لان العلم بالفرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما
بعدهما فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى وأقول بعد تسليم ان العلم
بحسب الفرض هو المجموع من أل وما بعدها المراد بالزائدة هي التي لا تدل على تعريف
سواء جعلت جزأ من لفظ أو لا دلت على معنى غير التعريف أم لم تدل على شئ أصلا (قوله
كالنضر والنعمان واللات والعزى) النضر في الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة
ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والنعمان في الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان
ابن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنه في قراءته بتخفيف التاء وهي
قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بنخلة عند سوق عكاظ وأما قراءته
بتشديد التاء وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير في رواية فقال ابن عباس كان رجل
بسوق عكاظ يلت السمن والسويق للحجاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبدوا ذلك
الحجر وسموه باسمه وقيل كان رجل عند ذلك الصنم يلت السويق ويطعمه للحجاج فسمي
ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه في التشديد اسم فاعل من اللت ويمكن أن يكون
المنقول عنه في التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى في الاصل تأنيث الاعز ثم نقل
الى صنم كان لبني كنانة وقيل الى شجرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتا
وأقاموا عليها سدنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق
الشجرة وهو يقول يا عزى كفرانك لا سبحانك اني رأيت الله قد أهانك وتمثيل المصنف
بالنعمان لما قارنت أل فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به في شرح التسهيل لذلك وقد اعترض
عليه بانه مثل به في الخلاصة لما أل فيه للمح أصله وهو ما نقل مجردا من أل وجوابه ان الممثل
به لما قارنت أل نقله غير الممثل به لما لم يقارنه وان كانا في اللفظ واحدا وذلك ان الممثل به
لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر ولم يسمع بدونها والممثل به لما لم يقارنه غير ذلك العلم
مما نقل اليه اسم النعمان مجردا عن أل ودخلت عليه للمح أصله (قوله كالسموءل) مثله اليسع

قُبل وانما هو من قبيل العهد الذهنى الذى يكون بعلم المخاطب له قبل الذكر لشهرته فالبيت اشتهر استعماله فى بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المدينة النبوية بالنسبة الى غيرها من المدن وكذا النجم للثريا بالنسبة الى غيرها من النجوم قلت وقد يورد على المصنف ان العيوق و يوم الاثنين والنابغة من قبيل ما هو علم بالغلبة مقارن للاداة وقد سمع نزعها حيث قالوا هذا عيوق وهذا يوم اثنين مباركا فيه وقال ونابغة الجعدى بالرمل بيته * عليه صفيح من تراب مصوب وقد يجاب عن هذا وعما تقدم ايراده على الاسماء الموصولة بان نزع الاداة قليل نادر فلم يحفل به وأطلق اللزوم مريدا به الغلبة وفيه نظر ﴿والثانية﴾ وهى غير اللازمة ﴿نوعان كثيرة واقعة فى الفصيح﴾ ولكنها لم تصل من الكثرة بحيث يقاس عليها ﴿وغيرها﴾ أى غير كثيرة ﴿فالاولى﴾ وهى الكثيرة الواقعة فى الفصيح هى ﴿الداخلة على علم منقول من مجرد﴾ من أل ﴿صالح لها﴾ احترازا من نحو يشكر مضارع شكر مسمى به فانه قبل التسمية لا يصلح لدخول أل عليه ﴿ملموح أصله﴾ الذى نقل منه ذلك احترازا عما اذا لم يلمح الاصل فلا تدخل الاداة عليه ﴿كحارث وعباس وضحاك﴾ وفضل وليث ﴿فتقول فيها الحرث والعباس والضحاك﴾ والفضل والليث بادخال الاداة وليس ادخالها عند اللمح متعينا بل لمح الاصل يقتضى ثبوت حكمه وهو قبل العلمية كان يستعمل بالاداة تارة وبدونها أخرى فكذا بعد العلمية اذا لحظ الاصل ﴿ويتوقف هذا النوع على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك فى محمد ومعروف وأحمد﴾ فان قلت المسئلة مفروضة فيما اذا كان العلم المجرد منقولا عما يصلح لدخول الاداة عليه وأحمد منقول من مضارع خال من الضمير فلا يصلح للاداة فلا يصح التمثيل به فى هذا المقام قلت لا نسلم انه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول فقد وقع فى كلامهم ما يقتضى استعماله بمعنى أكثر محمودية من سائر المحمودين فجوز فى أحمد اسم النبى صلى الله عليه وسلم ان يكون بمعنى أجل الحامدين وأجل المحمودين ﴿والثانية﴾ وهى غير الكثيرة ﴿نوعان واقعة فى الشعر و واقعة فى شذوذ من النثر فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو فى قوله باعدام العمرو من أسيرها * حراس أبواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله﴾ ولا يخفى ان عمرا علم منقول اذ العمر بالفتح لغة فى العمر الا انه لا يكاد يستعمل الا فى القسم قال الله تعالى لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون وهو أيضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم الذى بينها والعمر أيضا الشنف والنخل الطويل فهذا العلم منقول من أحد هذه الاشياء ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن ان يلمح أصله وتدخل عليه الاداة لكن فارق الاول فى ان ذلك واقع فى السعة وهذا انما وقع فى الشعر واعباء الخلافة احمالها جمع عبء بالكسر وهو الحمل وهذه استعارة تحقيقية شبه أمور الخلافة وما يحتاج اليه فيها من سداد النظر وحسن السياسة والقيام بمصالح الامور بالاحمال الثقيلة التى لا ينال الغرض منها الا بعد نقلها من المحل التى هى مطروحة فيه والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارك وشدته بحيث يحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى وأهليته لها وهذا أحد خلفاء بنى أمية وهو الوليد بن اليزيد بن عبد الملك حكى الماوردى فى كتاب أدب الدنيا والدين ان الوليد هذا تفاءل يوما فى المصحف فخرج له قوله تعالى واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد * فها أنا ذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يارب مزقنى الوليد

فلم يلبث الا أياما ثم قتل شر قتلة وعلقت رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة

والسموءل بالمهملة والميم المفتوحتين بعدها واو ساكنة فهمزة اسم لابن عادياء بالمد وهو يهودى من شعراء العرب واليسع قال ابن مالك قارنت أل فيه ارتجاله وقيل مضارع وسع سمى به ولا ضمير فيه فاعرب ثم نكر وعرف بال وفى الصحاح يسع من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره نحو يعمر ويزيد ويشكر الا فى ضرورة الشعر (قوله على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله) أراد بالمجرد المجرد من أل واحترز بقوله صالح لها عن المنقول من فعل نحو يشكر ويزيد فانه لا يصلح الا فى الضرورة وأراد باصله المنقول عنه سواء كان مصدرا أو اسم عين أو غيرهما وهو الصفة فالمصدر كفضل واسم العين كنعمان والصفة كحارث (قوله باعدام العمر الخ) العمر بفتح العين لغة فى العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا فى القسم وهو أيضا اسم لواحد عمور الانسان وهو اللحم الذى بينها وللشنف وهو بفتح المعجمة وسكون النون القرط الاعلى وللنخل الطويل نعم والعلم منقول من أحد هذه الاشياء والقصور جمع قصر وهو كل بيت من حجر (قوله رأيت الوليد الخ) هذا البيت لابن ميادة شاعر متقدم وميادة أمه وقبله

همت

والعافية ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا أم لا خلاف على الله في البيت ﴾ الثاني ﴿ والمع الاصل وفعل أل في اليزيد والعمرو للتعريف وإنما نكرا ثم دخلت عليهما أل ﴾ فليست زائدة فيهما ﴿ وان نكر العلم اذا أضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ﴾ * بأبيض ماضي الشفرتين يماني   واغا نكر لمرد الوصف ان لا يعرف والمراد بالابيض السيف قال الرضي وتعريف العلم المنكر بالاضافة أكثر من تعريفه باللام ولا فرق بين اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا خصص زيدا اذا أضيف لعلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وأنمار الشاه وزيد الخيل   ١١٠   فان الاضافة فيه البيت للاشتراك المتفق هذا كلامه ﴿ واختلف في الداخلة على بنات أوبر في قوله ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر ﴾

همت بقول صادق ان أقوله * وانى على رغم العذول لتاركه

والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومائة وكان فاسقا منهتكا يجاهر بالشرب والغناء فحار عليه واقتتل المسلمون مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من أرزاق الجند فأخذ دمشق وكان الوليد بناحية تدمر فصيد ثم جهز عسكرا الى الوليد فحصروه وقتلوه وذبحوه وذلك في جمادى الآخرة سنة ست وعشرين ومائة والانبار جمع عنبر بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها همزة وهو الحي والكاهل الحارك وهو ما بين فروع الكتفين قال عليه السلام تميم كاهل مضر وعليها المحمل كما في الصحاح (قوله علا زيدنا يوم النقا الخ) الابيض هنا السيف والماضي القاطع والشفرتان حدا السيف واليماني نسبة الى اليمن والالف عوض من ياء النسب فلا تجتمعا وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يماني (قوله ولقد جنيتك أكمؤا الخ) جنيت الثمرة قطعتها والمراد هنا عممت أو جنيت لك فحذف الجار وأوصل الفعل بالمجرور والاكمؤ جمع كمء وهو نبت معروف يقال للواحد كمء وللجمعه كمأة على غير قياس والعساقل جمع عسقول بضم العين وهي الكمأة الكبار البيض وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله ورده السخاوي) المقب بعلم الدين هو المقرى الكبير شارح المفصل والشاطبية أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب علم الدين اشتغل بالقاهرة على الشاطبي ثم انتقل الى دمشق وشهر بها وكان للناس فيه اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رأيته بدمشق والناس يزدحمون عليه في الجامع لاجل القراءة ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيته وهو راكب الى تربة يصعد الى جبل الصالحين وحوله اثنان وثلاثة وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر والكل دفعة واحدة وهو يرد على الجميع توفي رحمه الله بدمشق ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة وقد نيف على تسعين سنة والسخاوي نسبة الى سخا بليدة بالغربية من أعمال مصر وقياسه سخوى ولكن الناس أطبقوا على سخاوي (قوله لانه قد أمن فيه التنوين) لان أل لا تجامع فلم يسقط الجر من أوبر لان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلالة من أول الامر على ان سقوط التنوين منه لمنع الصرف لا لغيره وهذا بناء على ان سقوط الجر من غير المنصرف

جنى يتعدى الى واحد تقول جنيت الثمرة أي قطعتها وفي البيت عدى الى اثنين فاما أن يكون الاصل جنيت لك ثم حذف الجار فانتصب المجرور بالفعل واما أن يكون بمعنى أعطيت فعداه الى مفعولين والاكمؤ جمع كمء وهو نبت معروف يقال لواحده كمء وللجماعة منه كمأة بالتاء على غير قياس وهو من النوادر والعساقيل جمع عسقول بضم العين وهي الكمأة الكبار البيض ويقال لها شحمة الارض وبنات الاوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب ﴿ فقيل زائدة للضرورة

١٥   ى   ل   لان ابن أوبر علم على نوع من الكمأة ﴾ ورد بيناه ﴿ ثم جمع على بنات أوبر كما قال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده السخاوي ﴾ شارح المفصل وشارح الشاطبية في القراآت السبع وهو أول شارحها ﴿ بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم وكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه ﴾ بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والا فمثل هذا الامر الظاهر لا يخفى على أصاغر الطلبة فضلا عن امام فاضل ﴿ لان أل تقتضي ان ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد أمن فيه التنوين ﴾ وهذا مبني على ان المحذوف لمنع الصرف بالاصالة هو التنوين ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيدوه بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وقال قوم لمشابه

غير المنصرف الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف قال الرضي والاقرب الاول لان الكسر يعود في حال الضرورة تابعا للتنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يحذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه أو مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فأرادوا النص من أول الامر على انه لو لم يسقط الا للمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وفيه كلام مر وسيأتي ان شاء الله تعالى ﴿وقيل أل فيه للمح الاصل لان أوبر صفة كحسن وحسين واحمر وقيل﴾ هي فيه ﴿للتعريف وان ابن أوبر نكرة كابن اللبون قال فيه مثلها في قوله

وابن اللبون اذا مالز في قرن
لم يستطع صولة البزل القناعيس﴾

وابن اللبون ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة ولز شد والصق والقرن حبل يقرن به البعيران والصولة الوثوب والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ماطلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل والنون فيه زائدة ويقال جمل قنعاس بضم القاف أي عظيم الخلق والجمع قناعس بفتحها ﴿قاله﴾ أي كون ابن أوبر نكرة واللام فيه للتعريف أبو العباس ﴿المبرد ويرده انه لم يسمع ابن أوبر الا ممنوع الصرف﴾ ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف أن لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أوبر يمكن مثل ذلك فيه فان أوبر صفة في الاصل كما مر يقال هذا أوبر أي كثير الوبر فاذا جعل علما منع الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع الصرف أيضا اعتبارا للصفة الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ماقاله المصنف يتمشى على رأي الاخفش القائل بأن مثل أحمر اذا نكر بعد التسمية يصرف والمبرد ان لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفاك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم مالو كان علما وحده كاوبر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل ابن أوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم ﴿والثانية﴾ وهي الواقعة في شذوذ من النثر ﴿كالواقعة في قولهم ادخلوا الاول فالاول﴾ أي مترتبين

تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعا له لما عاد في قوله أعد ذكر نعمان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل الوزن دون الجر (قوله وابن اللبون اذا مالز الخ) ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شد والقرن بالقاف وفتحتين حبل يقرن به البعيران والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ماطلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل (قوله ويرده انه لم يسمع ابن أوبر الا ممنوع الصرف) في الشرح يعني ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أوبر يمكن مثل ذلك فيه فان أوبر صفة في الاصل يقال هذا أوبر أي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع أيضا اعتبارا للصفة الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ماقاله المصنف يتمشى على رأي الاخفش القائل بان مثل أحمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبرد ان لا يلتزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفاك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم مالو كان ثم علما وحده كاوبر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة ولا يستنكر قولنا اذا جعل أوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم اه وأقول في تخريج الشارح قول المبرد هذا على قول سيبويه في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة في اسم وجد فيه علمية سبقها كون ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن أوبر علم في وقت من الاوقات بل يرى انه مع أل معرف بها وبدونها نكرة بل الجواب عن مارد به المصنف قول المبرد ان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان يكون ممنوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طرو الاسمية على الصفة الاصلية لا يخرجها عن كونها علة لمنع الصرف كاسود للحية وادهم للعبد وهذا الجواب كما تراه يتمشى على

﴿وجاؤا الجماء الغفير﴾ والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر أي الساترين لكثرتهم وجه الارض حذفت التاء منه لان الفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو صفة الجما أي الجماعة الكثيرة الساترة ﴿وقراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل﴾ وأل في هذه المنصوبات كلها زائدة ﴿لان الحال واجب التنكير﴾ لان الاصل النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى للتعريف هنالك فلو عرف وقع التعريف ضائعا وتلك المنصوبات التي مثل بها المصنف جميعها أحوال فيحكم بزيادة أل فيها لتجري على ما تقرر في الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التي حكاها فقد قرئ أيضا ليخرجن الاعز بالبناء للمفعول وقرأ الحسن وابن أبي عبلة لنخرجن بالنون والبناء للفاعل ونصب الاعز والاذل حكى الزمخشري القراآت الثلاث قال ومعناه خروج الاذل أو اخراج الاذل أو مثل الاذل والتأويل الاول خاص بالقراءة الاولى والثاني بالثانية والثالثة أيضا والثالث عام للثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله ﴿فان قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم تحتج الى دعوى زيادة أل﴾ وال ما كان محوجا اليها وهو جعل الاول حالا والله أعلم بحقيقة الحال ﴿تنبيه كتب الرشيد ليلة الى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل فان ترفقي ياهند فالرفق أيمن • وان تخرقي ياهند فالخرق اشأم فأنت طلاق والطلاق عزيمة • ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم﴾ الرفق بكسر الراء ضد العنف يقال رفق به يرفق بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع قال الجوهري وحكى أبو زيد رفقت به وارفقته بمعنى وكذلك ترفقت به قال والخرق مصدر أخرق وهو ضد الرفيق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس انه يقال خرق كفرح وخرق ككرم والايمن مأخوذ من اليمن وهو البركة والاشأم من الشؤم وهو ضد اليمن وزعم ابن يعيش ان في البيت الثاني حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدا أيضا والمعنى فهو أعق واظلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متعين في البيت لجواز أن تكون موصولة وتسكين القاف للتخفيف كقراءة أبي عمرو وما يشعركم باسكان الراء وأعق خبر المبتدا الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح ﴿فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ ان قلت فيها برأيي فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة﴾ يقال طلقت المرأة بفتح اللام تطلق بضمها هي طالق وطالقة أيضا قال الاعشى • اجارتنا بيني فانك طالقة • قال الاخفش ولا يقال طلقت بالضم كذا في الصحاح ﴿لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك الى الرشيد فأرسل الي بجوائز فوجهت بها الى الكسائي اه ملخصا﴾ وفيه دليل على انصاف أبي يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضي عنه ﴿وأقول ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان أل في الطلاق اما لمجاز الجنس كما تقول زيد الرجل أي هو الرجل المعتد به واما للعهد الذكري مثلها في فعصى فرعون الرسول أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقي﴾ وهي التي تخلفها كل حقيقة ﴿لئلا يلزم الاخبار عن العام﴾ وهو الطلاق المراد به كل طلاق ﴿بالخاص﴾ وهو ثلاث الذي هو فرد من افراد ذلك العام ﴿كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث﴾

على قول سيبويه وغيره فليحافظ عليه (قوله الجماء الغفير) الجماء من الجم وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر أي الجماعة الكثيرة الساترة (قوله كتب الرشيد ليلة الى القاضي أبي يوسف) هكذا تذكر هذه الحكاية في المجاميع الادبية وهي مذكورة في المبسوط وهو كتاب في فقه أبي حنيفة على خلاف هذا وهو وذكر ابن سماعة ان الكسائي كتب الى محمد بن الحسن فتوى فدفعها الى فقرأتها عليه ما قول القاضي الامام فيمن قال لامرأته وذكر البيتين فكتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب تقع ثلاث لانه اذا رفع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتدأ والطلاق عزيمة ثلاث واذا نصب ثلاثا فكأنه قال فانت طالق ثلاثا ثم ابتدأ والطلاق عزيمة (قوله فان ترفقي ياهند الخ) الرفق ضد العنف يقال رفق بفتح القاف يرفق بضمها وفي الصحاح الخرق مصدر الاخرق وهو ضد الرفيق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كفرح وخرق ككرم والايمن من اليمن وهو البركة والاشأم من الشؤم وهو ضدها (قوله ولا يكون للجنس الحقيقي)

وهذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات ﴿فعلى العهدية يقع الثلاث﴾ وهذا الوجه فات الكسائي ﴿وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب فلانه يحتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي﴾ النصب على ذلك ﴿وقوع الثلاث اذ المعنى فأنت طالق ثلاثا﴾ كما قال الكسائي ﴿ثم اعترض﴾ ولا معنى لثم هنا والاحسن ان لو قال واعترض ﴿بينه وما بعده وله والطلاق عزيمة و﴾ يحتمل ﴿لان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ فلا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه﴾ وفيه نظر اما أولا فلان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذي

ذكره بان تجعل أل للعهد الذكرى كما تقدم له في أحد وجهى الرفع كانه قال والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثا واما ثانيا فلانه لا يظهر داع الى الاتيان بقوله اذا كان مع جعله ثلاثا حالا من الضمير في عزيمة الا أن يكون غرضه بيان ان الحال في معنى الظرف كما تقول معنى جاء زيد قائما جاء في حال كونه قائما والامر قريب فيه فان قلت وفيه نظر من وجه آخر وهو قوله ان في العزيمة ضميرا مستترا اذ هي مصدر والمصدر لا يضمر فيه قلت انما ذلك اذا لم يؤول وهنا مؤول فيحتمل الضمير كما في زيد عدل فان قلت لو تحمله لانث وثنى وجمع في نحو هند صوم والزيدان عدل والزيدون عدل قلت روعي فيه جهتان جهة المشتق الذي أول به فتحمل وجهة أصله فلم يغير ﴿هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر واما الذي حينئذ أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد فبيني بها ان كنت غير رفيقة * وما لامرئ بعد الثلاث مقدم﴾ البينونة الفراق والضمير من بها عائد على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة أى فارقيني بهذه التطليقات الثلاث لاجل انك كنت غير رفيقة أى لم يكن فيك رفق ولين بل شؤم وعنف ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى تقدم أى ليس لاحد تقدم الى العشرة بعد ايقاع الثلاث اذ بها تمام الفرقة ﴿مسئلة أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف اليه

قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من ان يكون بمعنى الكل المجموعي لا كل فرد فرد ويصير المعنى ان مجموع أفراد الطلاق ثلاث لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث اه وأقول ليس الكل المجموعي معنى من معنى اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام بمنزلة كل في بعض معانيها وهو الكل الافرادي ان يكون بمنزلته في البعض الآخر وهو الكل المجموعي وقولهم اللام التي للجنس الحقيقي يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الافراد بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به التفتازاني في مطوله وقال ان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض اه على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى مجموع أفراد الطلاق لان مجموع أفراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم الا ان يراد مجموع أفراد الطلاق في عقد واحد (قوله فعلى العهدية يقع الثلاث) يعني اذا علم ان العهدية مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام من يتعقب على هذين الامامين أين قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فانما تقع الواحدة اه كلامه ووجه اندفاعه ان تلك القاعدة اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام المصنف انما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية أو قاعدة شرعية كما يفصح عنه قوله آخرا هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر (قوله واما النصب فلانه محتمل ان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي وقوع الثلاث) لقائل ان يقول انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول أو للطلاق الثاني واللام للعهد واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للجنس فلا يقتضي ذلك (قوله ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث) في الشرح فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد أيضا بان يجعل للعهد الذكرى وأقول قد سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان المصنف لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وانما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث وذلك على تقدير ان تكون اللام للعهد وباحتمال الواحدة وذلك على تقدير ان لا تكون له (قوله فانما يقع ما نواه) هذا جواب سؤال نشأ من قوله ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة وذلك السؤال هو وما يقع من الطلاق

وخرجوا على ذلك فان الجنة هى المأوى﴾ وذلك ان الموصول من قوله تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع انها خالية عن العائد اليه فجعلوا أل نائبة عن الضمير العائد اليه والاصل فان الجنة هى مأواه ﴿ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن﴾ وانما قيد ذلك بالرفع ليحتاج الى الضمير الرابط فتجعل أل نائبة عنه وذلك ان الوجه اذا رفع فى قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن فى الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة لرجل فيحتاج الى جعل أل نائبة عن الضمير العائد الى الموصوف والاصل برجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة ونابت أل عنه اما اذا جر الوجه أو نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف فلا تحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الظهر والبطن فهما فى الاصل بدل بعض ولكن أجريا هذا مجرى التأكيد بكل من جهة ان الغرض الاحاطة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كلا الامرين فلا بد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيد بكل فيكون الاصل ضرب زيد ظهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة وأنيبت الالف واللام عنه وقد سمع فى هذا المثال النصب فى الظهر والبطن وعليه فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الخافض أى فى الظهر والبطن وان كان ليس بمقيس ﴿والمانعون يقدرون هى المأوى له﴾ فى الآية ﴿والوجه منه﴾ فى المثال الثانى ﴿والظهر والبطن منه﴾ فى المثال الثالث وأل فى ذلك غير نائبة عن شئ ﴿وقيد ابن مالك الجواز﴾ أى جواز نيابة أل عن الضمير ﴿بغير الصلة﴾ فخرج نحو زيد الذى ضرب الظهر والبطن وكثير لم يتعرض الى هذا القيد وهو مصرح به فى التسهيل ﴿وقال الزمخشرى فى﴾ قوله تعالى ﴿وعلم آدم الاسماء كلها ان الاصل أسماء المسميات﴾ وانما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبئونى بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أى مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ﴿وقال أبو شامة فى قوله﴾ أى قول الشاطبى رحمه الله تعالى ﴿بدأت ببسم الله فى النظم أولا﴾ تبارك رحمانا رحيما وموئلا ﴿ان الاصل فى نظمى فجوزا﴾ أى الزمخشرى وأبو شامة ﴿نيابتها عن الظاهر وضمير الحاضر﴾ وهذا انما هو على التوزيع فانهما لم يجتمعا على كل واحد من الامرين ﴿والمعروف من كلامهم﴾ أى كلام النحاة القائلين بجواز نيابة أل عن اسم آخر ﴿انما هو التمثيل بضمير الغائب﴾ لا عن الظاهر كما فعل الزمخشرى ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك ان ما نسبه المصنف اليهما هو ظاهر كلامهما ولكن الزمخشرى نفى ذلك فى قوله فان الجحيم هى المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فاكتفى بالتعريف اللامى فانما مقام التعريف الاضافى وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه كذا قال التفتازانى قلت ويمكن حمل كلام أبى شامة على هذا فلا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الياء ومن العجب ان المصنف نسب الى أبى شامة ما ادعاه فى بيت الشاطبى وقد وقع مثله للزمخشرى ولم ينسبه اليه وذلك انه قال فى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أى اسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض منه اللام كقوله واشتعل

حينئذ فاجاب بانه ان ما يقع مأواه (قوله وخرجوا على ذلك فان الجنة هى المأوى) وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم يكن أل فى المأوى نائبة عن الضمير لخلت الجملة الواقعة خبرا من عائد على المبتدا (قوله ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن) اما قيام أل مقام الضمير فى الوجه اذا رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يقال فى الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع بها أيضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز فى الفعل فكيف فى الشبيه به واما عدم قيام أل مقام الضمير فى الوجه اذا جر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذاك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان فى الصفة حينئذ ضميرا مرفوعا بها عائدا على موصوفها واما قيام أل مقام الضمير فى الظهر والبطن اذا رفعا فلانهما فى الاصل بدل بعض أجريا مجرى التأكيد بكل اذ المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتأكيد بكل لا بد فى كل منهما من عائد على المتبوع واما عدم قيام أل مقام الضمير فى الظهر والبطن اذا لم يرفعا فى هذا التركيب فلانهما يكونان حينئذ منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عائد فلا ضرورة لى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير (قوله وقال الزمخشرى فى وعلم آدم الاسماء كلها) عبارة الزمخشرى أى أسماء

الرأس شيبا هـذا كلامه وهو ظاهر فى أن الاصـل فى الآية الاخـيرة واشـتعل رأسى فحذف المضاف اليه الذى هو ضمير الحاضر وعوض منه اللام فهذا كقول أبى شامة فى ذلك البيت سواء ومع ذلك أهمله المصنف ﴿مسـئلة من الغريب ان أل تأتى للاسـتفهام وذلك فى حكاية ثعلب﴾ عن بعض العرب ﴿أل فعلت بمعنى هل فعلت﴾ فأبدلت الهـاء همزة ﴿وهو من ابدال الخفيف ثقيلا﴾ فان الهـاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة اليها وهذا الابدال ﴿كما فى الآل﴾ أى كما فى ابدال الهمزة من الهـاء فى الآل ﴿عند سيبويه لكن ذلك﴾ الابدال الواقع فى الآل ﴿سهل لانه جعل وسيلة الى الالف التى هى أخف الحروف﴾ وذلك لان الهـاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة فاجتمعت همزتان فى كلمة أولاهما مفتوحة والثانيـة ساكنة فوجب ابدال الساكنة حرفا مجانسا لحركة ماقبلها وهو الالف اذ هو المجانس للفتحة وانما قال عند سيبويه لان غـيره يرى ان آل واوى العين محركها فقلبت الواو وفيـه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لى القياس فلا يكون نظـير المانحن فيـه ﴿أما بالفتح﴾ للهـمزة ﴿والتخفيف﴾ للميم ﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح﴾ بمنزلة ألا ﴿ينبه بها الكلام وتفيد تنبيه المخاطب لما يلقى اليه بعدها﴾ وسيجئ تحقيق الكلام فيها ﴿وتكثر قبل القسم كقوله اما والذى أبكى واضحك والذى * أمات وأحيا والذى أمره الامر﴾ وجواب القسم قوله بعد هـذا البيت لقد تركتنى أحسد الوحش ان أرى * أليفين منها لا يروعهما الذعر ان أرى فى محـل نصب أو خفض بالجار المحـذوف وهو على أو اللام ويروعهما يخيفهما والذعر بضم الذال المعجمة الخوف يقول ١١٨ لقد تركتنى هذه المحبوبة لكثرة ماتخيفنى بالمقاطعة والفراق أحسد الوحش على ماأرى من الالفة بين اثنين منهما بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع الالفة بينهما واذا كان يحسد ماليس من جنسه فلان يحسد من هو من جنسه أولى ﴿وقد تبدل همزتها هاء﴾ فيقال هما والله لاشكرنك ﴿أو عينا﴾ فحصل عند الاتيان بالعين عما فانظر ﴿قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف﴾ كما قلناه ﴿وحذفها﴾ فيقال هم وعم ﴿أو تحذف الالف مع ترك الابدال﴾ فيقال أم والله لاقومن وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ان أخت جساس ابن مرة كانت تحت كليب فقتل أخوها زوجها وهى حبلى بهجرس بن كليب فلما نسب قال أصاب أبى خالى وما أنا بالذى * أميل أمرى بين خالى ووالدى ووارث جساس بن مرة غصة * اذا ما اعترتنى حرها غـير باردى ثم قال بالرجال لقلبى ماله آس * كيف العزاء وثارى عند جساس الآسى الطبيب المداوى والعزاء الصـبر ثم قال أم وسـيفى وذريه ورمحى ونصليه وفرسى واذنيـه لايدع الرجل قاتل أبيه وهو ينظر اليه ثم طعنه فقتله قلت لقد أعجب فى قتل أسد بكليب قال ابن يعيش وحكى محمد بن الحسن عن العرب أم والله لافعلن يريدون اما والله فحذفوا الالف تخفيفا قال وذلك شاذ قياسا واسـتعمالا ﴿واذا وقعت ان بعـد اما هذه كسرت﴾ أى اسـتديم كسرها ﴿كما تكسر﴾ أى كما يستدام كسرها ﴿بعد الا الاستفتاحية﴾ فتقول اما ان زيدا قائم كما تقول ذلك بعـد الا نحو الا ان أولياء الله لاخوف عليهـم وماذاك الا لان هذا موضع الجملة لا المفرد وقد تقدم التنبيـه على مايضبط مايجب فيه الكسر ومايجب فيه الفتح ومايجوز فيه الوجهان ﴿والثانى ان تكون بمعنى حقا أو أحقا على خـلاف فى ذلك سـيأتى وهذه تفتح ان بعدها كما تفتح بعد حقا﴾ أى يستدام فتحها هنالك كما يستدام فتحها هنا ﴿وهى حرف عند ابن خروف وجعلها مع ان ومعمولها﴾ وهما الاسم والخبر ﴿كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يازيد﴾ وكما قال سيبويه فى الاماء ان الا للتمنى وماء اسمها وليس لهـا خبر لا ملفوظ ولا مقدر كما سيجئ وهذا القول المحكى عن ابن خروف حكاه

المسميات فحذف المضاف اليـه لكونه معلوما مدلولا عليـه بذكر الاسماء لان الاسم لابد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله تعالى واشـتعل الرأس شيبا اهـ قال التفتازانى فى حاشيته انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معـه أنبئونى باسماء هؤلاء ولم يجعل المحـذوف مضافا أى مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد نفى ان تكون أل نائبـة عن المضاف اليـه فى قوله تعـالى فان الجحيم هى المأوى فوجب ان يحمل كلامه هنا على ان الاصـل أسماء المسميات وان الاسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامى قائما مقام التعريف الاضافى وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه اهـ

﴿ اما بالفتح والتخفيف ﴾

(قوله أو تحذف الالف مع ترك الابدال) تحذف بالمثناة الفوقية فى أوله عطفا على تبـدل وأراد بالابدال

عنه ابن أم قاسم فى الجنى الدانى ﴿وقال بعضهم هى اسم بمعنى حقا وقال آخرون هى كلمتان الهمزة﴾ حرف ﴿وما اسم بمعنى شئ﴾ ذلك الشئ حق فالمعنى أحقا وهذا هو الصواب﴾ الجارى على القواعد فانه لاشك فى ورود الهمزة للاستفهام واستعمال ما بمعنى شئ كما ستقف عليه فليس فى الجمع بينهما ماينستنكر ﴿وموضع ما النصب على الظرفية كما تنتصب حقا على ذلك فى قوله احقا ان جيرتنا استقلوا﴾ الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحده جار واستقلوا ارتحلوا ﴿وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله أفى الحق انى مغرم بك هائم﴾ * وانك لاخل هواك ولاخمر المغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا اذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هام على وجهه يهيم هيما ذاذهب من العشق أو من غيره والمراد به هنا الهيمان من العشق بمعنى انك لاخل هناك ولاخمر انك ليس عندك خل فقط ولاخمر فقط بل هو شئ ممتزج متحير فيه والمراد انه ليس عندك محض نفار يقع به اليأس ولا محض اقبال يقع به الرجاء بل حالك متردد موقع فى الحيرة والتعب ﴿فأدخل عليها فى وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره﴾ والتقدير أفى الحق 119 غرامى بك ولا يتعين هذا الاعراب الذى ذكره المصنف فالمرفوع بعد الظرف الواقع بعد ما يعتمد عليه من استفهام أو غيره فيه ثلاثة مذاهب أحدها ان الارجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلا والثانى عكسه وهو رأى ابن مالك والثالث وجوب كونه فاعلا وزعم ابن هشام الخضراوى ان هذا مذهب الاكثرين وقد ذكر المصنف هذه المذاهب الثلاثة فى الباب الثالث ﴿وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوف﴾ فى قولك أحقا انك قائم ﴿وان وصلتها فاعل وزاد المالقى﴾ بفتح اللام ﴿لاما﴾ المخففة الميم ﴿معنى ثالثا وهو ان تكون حرف عرض بمنزلة الا فتختص بالفعل﴾ أى لا يكون بعدها الا الفعل فادخل الباء على المقصور عليه وفيه ماعرفت فيما تقدم ﴿نحو اما تقوم اما تقعد﴾ والمعنى انك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعلهما أولا قال المالقى فان أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل تقول امازيدا اماعمرا والمعنى اما تبصر أونحو ذلك مما تقوم عليه القرينة قال ابن أم قاسم ونص يعنى المالقى على ان اما التى للعرض بسيطة كما التى للاستفتاح ثم قال ابن أم قاسم وكون اما حرف عرض لم أره فى كلام غيره والظاهر ان امافى هذه المثل التى مثل بها مركبة من الهمزة وما النافية وقد ذكر هو وغيره ان اما قد تكون همزة استفهام داخلة على حرف النفى فيكون المعنى على التقرير كما فى ألم وهذا هو معنى قول المصنف ﴿وقد يدعى فى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها فى ألم والاوان مانافية﴾ ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقد صرح الرضى بان اما تستعمل للعرض نحو اما تعطف على ثم المصنف قد أسلف فى الاستفهام التقريرى انه يجب ان يلى الهمزة الشئ المقرر به وتالى الهمزة هنا هو حرف النفى وما دخل عليه فيلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا لما بعد النفى لم يتجه أيضا اذ ليس الغرض من قولك اما تقوم حمل المخاطب

بالابدال ابدال الهمزة هاء أو عينا وهذا الوجه يصير به فى اما الاستفتاحية ستة أوجه الهمزة فى أوله مع ثبوت الالف فى آخره أو حذفها وابدال الهمزة هاء أو عينا مع ثبوت الالف أو حذفها (قوله أحقا ان جيرتنا استقلوا) هذا صدر بيت عجزه * فنيتنا ونيتهم فريق * أى متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا (قوله أفى الحق انى مغرم بك هائم) هذا صدر بيت عجزه * وانك لاخل هواك ولاخمر * ويقع فى بعض النسخ هذا البيت بتمامه والمغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا اذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا فى الصحاح والهائم اسم فاعل من هام على وجهه هيما وهيمانا ذهب من العشق أو غيره (قوله وقد يدعى فى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى مثلها فى ألم والاوان مانافيه) فى الشرح قد ذكر مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول لانسلم فوات معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفى لان المراد التقرير بما بعد النفى وتقرير الشخص بان يفعل فعلا لم يفعله بعد حمل له على ان يفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاذبا فى اقراره والحمل على الفعل هو معنى الطلب وفى المطول ما يوافق ماقاله المصنف مع زيادة وهو وأما العرض فمولد من الاستفهام أى ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة استفهام دخلت على النفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه وهى فى التحقيق همزة الانكار أى لا ينبغى لك ان لاتنزل وانكار النفى اثبات وفيه أيضا ومن مجئ الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده أى الله كاف لان انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفى لا بالنفى وهكذا ألم نشرح

على ان يعترف بقيامه ﴿وقد تحذف هذه الهمزة﴾ من اما ﴿كقوله ماترى الدهر قد أباد معدا * وأباد السراة من عدنان﴾ يعنى اماترى وأباد اذهب وأهلك ومعد بن عدنان أبو العرب والمراد هنا هو أبو القبيلة وفى ميمه خلاف قيل زائدة فيكون من العدد وقيل أصلية لقولهم تمعدد أى تزيا بزى معد فى تقشفهم أو تنسب أو تصبر على عيشهم والسراة بفتح السين الخيار والسادات قال الجوهرى هو جمع سرى وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره وجمع السراة سروات وأنكر السهيلى فى الروض الانف كونه جمعا وفى القاموس انه اسم جمع وفى التسهيل ان خبيئا جمع على فعلة بفتحات وهذا البيت أنشده ابن السيد فى كتابه المسمى باصلاح الخلل فى شرح أبيات الجمل شاهدا على ما ذكره المصنف وفيه قحطان مكان عدنان فان قلت ويمكن ان ما فى البيت نافية ولا همزة محذوفة والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه ولكن عنده غفلة وانهماك فى اللذة تنزيلا له منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم من حيث ان علمه بهلاك هؤلاء يقتضى التيقظ والتحفظ من الاسترسال فى الغفلة والتلطخ بادناس الشهوات وحيث خالف هذا المقتضى بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذى لا علم عنده بهذا والله تعالى أعلم

﴿اما بالفتح والتشديد قد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن أبى ربيعة

رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * فيضحى وأما بالعشى فيخصر﴾

فجمع بين الامرين حيث أبدل فى الصدر ولم يبدل فى العجز والمراد بمعارضة الشمس اعتراضها فى الافق وارتفاعها بحيث تصير حيال الرأس

ويضحى يبرز للشمس وماضيه ضحى

لما

وضحى بكسر الحاء وفتحها والمضارع منهما مفتوح الحاء والمصدر الضحاء بالمد وهو يأتى اللازم بدليل قولهم قلة ضحيانة أى بارزة للشمس ويخصر بفتح الصاد مضارع خصر الرجل بكسرها اذا آلمه البرد فى أطرافه يقول رأت رجلا فقير الاثياب له فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها اليدفأ واذا جاء العشى آلمه البرد ﴿وهى حرف شرط﴾ وفى عبارة الزمخشرى وغيره حرف فيه معنى الشرط ﴿وتفصيل﴾ يبين ما فى نفس المتكلم أو ما فى كلامه من أقسام متعددة ﴿وتوكيد اما انها شرط﴾ ولم يقل حرف شرط لان دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية ﴿فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون الآية﴾ بالنصب أى اتل الآية أو اذكر الآية ﴿ولو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر﴾ فى الآية وهو يعلمون أولا ويقولون ثانيا ﴿اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه

لك صدرك والم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن اهـ (قوله ماترى الدهر قد أباد معدا الخ) أباد أهلك ومعد هو معد بن عدنان أبو العرب والسراة بفتح السين السادات وفى الصحاح وجمع السرى سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة وفى القاموس انه اسم جمع

﴿اما بالفتح والتشديد﴾

(قوله رأت رجلا الخ) عارضت ارتفعت ويضحى يبرز للشمس وهو بفتح الحاء المهملة وفى الماضى بكسرها وفتحها ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد اذا آلمه البرد فى أطرافه (قوله وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد) قال الرضى اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى آخر ما يفصل ولاستلزام شىء لشىء أى استلزام الشرط للجزاء كما فى الظروف المبنية والمعنى الثانى أى استلزام الشرط للجزاء اللازم لها فى جميع مواقع استعمالها اهـ وهو موافق لظاهر كلام المصنف وفى الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص اما من الادوات التى يحصل بها التعليق وليست شرطا وبذلك صرح شيخنا أبو حيان ونقل عنه بعض أصحابه انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها لكنها أغنت عن الجملة الشرطية وعن أداة الشرط وهى من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب فى المستقبل لان زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غير ما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط وعلى هذا فكلام المصنف معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها معنى الشرط لا باعتبار انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة اهـ ما فى الشرح (قوله فبدليل لزوم الفاء بعدها) قال الرضى انما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه

ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها﴾ وقد يمنع هذه الملازمة اذ الزائد قد يلزم كما في الآن ونحوه ﴿ولما لم يصح ذلك﴾ أي وهو الحكم بزيادتها ﴿وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء﴾ وهي الفاء السببية اذ ليس لنا قسم آخر حتى تكون الفاء له ﴿فان قلت قد استغني عنها في قوله فأما القتال لا قتال لديكم﴾ * ولكن مشيا في عراض المواكب * فحذف الفاء والاصل فلا قتال لديكم وخبر لكن محذوف أي ولكن لديكم مشيا ﴿قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان﴾ بالنصرف ومنعه ﴿من يفعل الحسنات الله يشكرها * ﴾ والشر بالشر عند الله سيان فحذف هذه الدنيا وزينتها * كزاد الابد يوما انه فاني أي فالله يشكرها وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك ويروى مثلان مكان ١٢١ سيان ولقائل ان يمنع كونه ضرورة لاستعماله في السعة فقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام قال أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وقال أيضا أما موسى كأني أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وفي رواية اذ انحدر وقال أيضا أما بعد أشيروا علي في أناس أبنوا أهلي وقال أيضا في حديث الفتح يخاطب الانصار فقلتم أما الرجل فقد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة في قريته وقال عمر رضي الله تعالى عنه أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وقال البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذ ﴿قال قيت قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى فأما الذين

١٦ ى ل اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم اذ الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول﴾ وهو كثير قال أبو علي الفارسي هو كالبحر حدث عنه ولا حرج ﴿فتبعته الفاء في الحذف﴾ ولم يقصد الى حذفها بطريق الاستقلال فاغتفر ذلك ﴿ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف﴾ فيصح بطريق التبعية ﴿ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح﴾ ونظير هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالا أي لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعا لحذف الفعل في مثل قولك نعم لمن قال هل قام أحد أي نعم قام زيد ﴿هذا﴾ الذي قلناه في الآية من ان الاصل فيقال فحذف القول والفاء بطريق التبعية له هو ﴿قول الجمهور

لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه تعين ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل في الجزء الذي هو أبعد منها من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمتنع ان تكون زائدة فقد لزمت من أين هذا الامتناع كم زائد يلزم كالباء في آخر صيغة التعجب وهي أفعل به وأقول صحة الاستغناء عن الزائد أعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام كخروجه وليس المراد من صحة الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف ألا ترى الى قول المصنف فان قلت قد استغني عنها فان معناه قد حذفت (قوله فأما القتال لا قتال لديكم) هذا صدر بيت عجزه ولكن سيرا في عراض المواكب * والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره الشق والناحية (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان (قوله ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح) يعني من قولي العلماء في هذه المسئلة قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان الفاء لا تحذف الا مع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه السلام قال اما بعد ما بال رجال يشترطون وأقول يجوز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فأقول ما بال رجال فالاولى النقض بقوله صلى الله عليه وسلم اما موسى كأني انظر اليه اذ ينحدر في الوادي وبقول عائشة رضي الله عنها واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب اما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول ولذلك قال ابن مالك في التسهيل ولا بد مع اما من ذكر الفاء الا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن الصائغ وتمثيله للمحذوف تبعا بمسئلة الحاج عن غيره كان الاليق ان يمثل بمسئلة النسب الى فعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعا لحذف التاء وفي فعيل لا تحذف وأقول انما نظر بمسئلة الحاج لظهورها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة النسب الى فعيلة لان تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي فلقائل ان يقول عليه لا نسلم ان الياء حذفت تبعا للتاء لم لا يجوز ان تكون حذفتا معا من غير ان يتبع أحدهما الآخر (قوله هذا قول الجمهور) الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبعا لحذف القول

وزعم بعض المتأخرين ان فاء الجواب ﴿الواقع﴾ ﴿في﴾ سياق ﴿اما لا تحذف في غير الضرورة أصلا﴾ ونصب مثل هذا نصب المفعول المطلق ﴿وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول وان ما بينهما﴾ وهو أكفرتم بعد ايمانكم ﴿اعتراض﴾ لا محل له من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل لفعل القول المحذوف المبني للمفعول ﴿وكذا قال﴾ هذا المتأخر ﴿في آية الجاثية﴾ وهي قوله تعالى ﴿وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم الآية قال أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة﴾ تنبيها على اصالة الهمزة في التصدر كما تقدم نحو أولم يسيروا ﴿وأما التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة﴾ وهي قوله تعالى فأما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا ﴿ومن ذلك أما السفينة فكانت لمساكين وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر﴾ ولا يذكر في موضع هذا الآخر كلام بل يكتفي بدلالة القرينة عليه ﴿أو﴾ يترك تكرارها استغناء ﴿بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم﴾ أي رسول أو معجزات باهرة على يده ﴿وأنزلنا اليكم نورا مبينا﴾ أي قرآنا يستضاء به في ظلمات الحيرة ﴿فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به﴾ أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن ﴿فسيدخلهم في رحمة منه﴾ أي في جنة ﴿وفضل﴾ أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا استغناء بذكره عنه ﴿أي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا والثاني﴾ وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد اما ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم﴾ فقد حذف هذا القسم وذكر في موضعه ما يدل عليه وهو معنى قول المصنف ﴿ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب وكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الآية﴾ أي وحال هذه الآية ﴿في اما المفتوحة﴾ باعتبار ذكر كلام في موضع القسم المطوي الذكر ﴿نظير﴾ حال ﴿قولك في   العطف

اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت﴾ حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها ﴿وسيأتي ذلك﴾ قريبا في الكلام على اما المكسورة ﴿كذا ظهر لي و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا فالوقف على الا الله﴾ قال صاحب الكشف من علماء الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراسخين يعلمون تأويله فيتغير الكلام قال فقوله والراسخون يكون ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايمان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون قال وذهب أكثر المتأخرين الى ان الراسخ يعلم المتشابه وان الوقف على قوله والراسخون في العلم لا على ما قبله والواو فيه للعطف لا للاستئناف وهو مذهب عامة المعتزلة قلت وقد ذكر الزمخشري هذا الاخير أولا وذكر بعده القول الآخر ثم قال والوجه الاول قال التفتازاني أما أولا فلانه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابلا لحظ الزائغين لكان المناسب ان يقال وأما الراسخون فيقولون وأما ثانيا فلانه لا فائدة حينئذ في قيد الرسوخ بل هذا حكم العالمين كلهم وأما ثالثا فلانه حينئذ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون متضح المعنى وتهتدي العلماء الى تأويله ورده الى المحكم مثل الى ربها ناظرة لا يكون محكما ولا متشابها بالمعنى الذي ذكرتم وهو كثير جدا وأما رابعا فلان المحكم حينئذ لا يكون ام الكتاب بمعنى رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه وقد يرجح الثاني بان اما للتفصيل فلا بد في مقابلة الحكم على الزائغين من حكم على الراسخين ليتحقق التفصيل غاية الامر انه حذف كلمة اما والفاء من اللفظ وبان الآية من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وأخر متشابهات والتفريق في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعلق بالمحكم وهو مضمون قوله والراسخون في العلم

المستغنى عنه بقوله (قوله وزعم بعض المتأخرين) في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني أحد مشايخ الشام (قوله لا تحذف في غير الضرورة أصلا) يعني لا استقلالا ولا تبعا للمدخول لها اذا كان (قوله وعلى هذا فالوقف على قوله الا الله) لان والراسخون في العلم منقطع عما قبله قائم مقام القسم الثاني قال التفتازاني والحق ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحق

الى قوله أولو الالباب والجواب ان تكون اما مستعملة الثانية لا تلي زوجها فنسبه ذكر بما بين لفظ الا الا ثم أو سلم ذكرت الآية من الجمع والتفريق والتقسيم كما سأل على سبيل الاستئناف وتفصيل أى يقولون كيف في ذلك والحق انه ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل اليه للتعريف فالحق الوقف على لا تدرب أريد ما يصح تحت شئ يتناول المجمل والمؤول فالحق العطف الى هنا كلامه ﴿وهذا المعنى﴾ الذي ذكرنا من انقسام الخلق في المتشابه الى قسمين مؤمنين به مسلمين فيه الى الله مع اعتقاد حقيقة المراد عنده ﴿هو المشار اليه في آية البقرة السابقة﴾ وهي قوله تعالى ان الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا ﴿فتأملها﴾ تجدها موافقة لحاصل المعنى من آية آل عمران وقد مر ﴿وقد تأتي لغير تفصيل أصلا نحو اما زيد فمنطلق﴾ وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها وظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا اليهما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أى واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب في شرح الكافية لانهم لم يلتزموا ذكر المتعدد فقد تذكر ولا يذكر بعدها أمر آخر ولكن يفهم انه ترك لامر وقال في شرح المفصل لا يلزم ان تذكر أقسام متعددة بل قد تذكر ويذكر لها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان تكون للتفصيل لان في نفس المتكلم قد ذكر قسما وترك الباقي ﴿وأما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فانه قال﴾ في الكشاف ﴿فائدة اما﴾ ١٢٣ وثم قال وفائدته بالضمير عائدا الى لفظ اما المتقدم ذكره فانه قال واما حرف فيه معنى الشرط ولذلك يجاب بالفاء وفائدته ﴿في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب﴾ أى بقربه يقال فلان بصدد كذا أى بقربه وقبالته ﴿وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين﴾ أى محصل لهما يقال أدلى بحقه وحجته أحضرهما وأدلى بمال فلان الى الحكام دفعه ﴿بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى﴾ كلام الزمخشري فاما كونه في معنى الشرط فواضح قال الرضي وليس مراد سيبويه ان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت قال ويجوز أن تكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما ثبت من مذهبهم في اما أنت منطلقا انطلقت واما وجه التأكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شئ ما لان معنى مهما يكن من شئ ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى ومادامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شئ فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال ابن المنير وهذا في الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيص المشروط بالشرط دون غيره الا ترى انك تقول مهما تحسن الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه خاصا بما اذا كان محسنا اليك فان كان مسيأ لم يستحق من الوعد شيأ فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام وان المشروط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت اما انت فاحسن اليك كان وعدا مطلقا لا شرط فيه فاذا تأملت وجدته شرطا لفظا والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض ﴿ويفصل بين اما والفاء بواحد من أمور ستة﴾ لا بأكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط للتأكيد كما لزم دخول حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكره فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشئ ما بعد الفاء وذلك حاصل بان يكون الفاصل واحدا لا أكثر لارتفاع الاستكراه بواحد وعلى هذا فيشكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فأما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمني

العطف (قوله وقد تأتي لغير تفصيل أصلا) يعني لا لفظا ولا تقديرا وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى قولك اما زيد فمنطلق ثم يدعي دعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تأتي لغير تفصيل أصلا مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها وظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا اليهما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أى واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه انتهى وأقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح وهو انها قد تتخلف عن التفصيل (قوله ويفصل بين اما والفاء بواحد من أمور ستة) يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بواحد فلا يزاد عليه

حيث ادعى ان الظرف متعلق بيقول فلزم الفصل بالمبتدا او بمعمول الفعل فان قلت فبماذا يتعلق الظرف حتى تتفصى عن عهدة الفصل باكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره فاماشأن الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه وقد صرح بعضهم بان نحو القصة والنبأ والحديث والخبر يجوز اعمالها فى الظروف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرى كقوله تعالى وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه والسر فى جواز الاعمال تضمن معانيها الحصول والكون وقد ذكر ابن الحاجب فى وجه تقدم ما فى حيز الفاء عليها كلاما حسنا نورده هوهنا قال رحمه الله تعالى والتزموا حذف الفعل بعدها اجريه على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثل زيد فى الدار لان المعنى مهما يكن من شئ أو يذكر من شئ والتزموا ان يقع بينها وبين جزأيها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع والصحيح انه آخر الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها الغرض العوضية وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع وماذكر بعدها أحد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من أول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التى هو عليها فى الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت فى يوم الجمعة وان كان فى الموضعين مضروبا ١٢٤ فيه الا انه ذكر فى الاول ابدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفى الثانى ذكر ليدل على انه الذى وقع الضرب فيه من أول الامر فلما كان كذلك قصد ان يكون الواقع بعد اما من أول الامر على حسب ما هو عليه فى جملته ولزم أن يكون على معناه واعرابه الذى كان له وبطل القول بكونه معمول الفعل المحذوف مطلقا أو بشرط أن لا يكون هنالك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصة فى تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما فى الجملة الواقعة بعد الفاء وشرع المصنف فى تعديد تلك الامور الستة التى يفصل بواحد منها بين اما والفاء فقال ﴿أحدها المبتدا كالآيات السابقة﴾ كلها ما فى سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما فى سورة الكهف من قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام واما الجدار الآيات وما فى سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى رحمة منه وفضل وما فى سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ﴿والثانى الخبر نحو اما فى الدار فزيد وزعم الصفار﴾ شارح كتاب سيبويه ﴿ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح الآيات﴾ فجعل المصنف الجواب لاما والفاء داخلة عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه قال المصنف فى حاشية التسهيل وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الآخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الاجواب واحد فانه يجعل لاولهما والثانى ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها واما ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد اجازه الزمخشرى كما ستقف عليه قريبا ان شاء الله تعالى ولقائل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا بل الجواب المذكور للثانى وهو وجوابه جواب للاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثانى تقديرا والاصل مهما

(قوله أحدها المبتدا) قال الرضى أصل اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم أى ان يقع فى الدنيا شئ يقع قيام زيد وهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شئ فى الدنيا ومادامت الدنيا فلابد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ وأقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقى الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل لهم من حذف الشرط واقامة بعض الجزاء موقعه شيآن مقصودان أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط والثانى قيام ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم فى كلامهم أعنى الشرط وحصل أيضا من قيام بعض الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر واجب الحذف لشئ آخر وحصل أيضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها (قوله والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح) فى الشرح جعل المصنف الجواب لاما داخلة عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة

فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفا دلو لا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الآخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل للاول منهما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها كذا في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد أجازه الزمخشري كما ستقف عليه قريبا ولقائل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا تحقيقا بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا ه مافي الشرح وأقول اذا كانت اما موضوعة للشرط أو متضمنة لمعناه وهي بمنزلة ان يكن من شيء وقوله ان كان من المقربين وهو شرط آخر لزم اجتماع شرطين تحقيقا بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا وبعدهما جواب واحد فحينئذ يكون المنع موجها وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى آخره وهو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطيا فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير مهما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقى فاآن فحذفت الثانية منهما حملا لي أكثر الحذفين نظائر ه لكن في كلام الرضي ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أي ان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب ما استغني به عن جواب ان ولدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتني أكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني أكرمك بالجزم أكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك ه وفي التعليق في كلام الرضي تدافع فان صدره يقتضي ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جعل جملة الشرط من جملة أجزاء جزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء جزائه هو جواب الثاني وآخر كلامه يقتضي ان الجواب المذكور للاول لا للثاني وأقول لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الاصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذي تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما والشرط معا فالاصل عنده مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم أنيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها على الفاء فصار فروح قدمت ان والفعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتقت الفاآن فاغنت أحدهما عن الاخرى فصار فروح قال وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بانا لم نجد الفاء تكون جوابا لشيئين وتأول كلامه على انها لما كانت جوابا لآخرهما وأغنت عن الثاني صارت كانها جواب لهما قال واضطرب قول ابي علي فمرة قال لا ينفصل في اما الا بمفرد فالفاء جواب ان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب كان الجواب للاول منهما ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة اذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ثم قدم الشرط على الفاء جريا على القاعدة في ايثار الفصل بين اما والفاء كراهية لالتقائهما لفظا فالتقى فاآن الاولى فاء جواب اما والثانية فاء جواب ان فحصل الثقل فدفع بحذف الثانية لانها التي أوجبت الثقل ولان في ذلك جريا على أكثر الحذفين نظائر قال الرضي وقد تقع كلمة الشرط من جملة جزء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغني به عن جواب ان هذا كلامه قلت وفيه تدافع فان صدر الكلام يقتضي ان قوله فروح جواب الشرط الثاني وآخره يقتضي ان الجواب المذكور للاول لا للثاني فتأمله

﴿والرابع اسم منصوب لفظاأومحلابالجواب﴾ أى بفعل الجواب ﴿نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات﴾ الثلاث يعنى هذه والاثنتين بعدها وهما واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظا بفعل الجواب وبنعمة ربك منصوب محلا بالفعل الواقع بعد فاء الجواب ﴿والخامس اسم كذلك﴾ أى منصوب لفظا أومحلا ﴿معمول لمحذوف يفسره مابعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه و﴾ نحو ﴿قراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب﴾ على طريق الاشتغال والراجح الرفع الذى قرأبه الجماعة نحو زيد ضربته وهذان المثالان للمنصوب لفظا واما المنصوب محلا فكقولك اما الذى يكرمك فاكرمه وكذا نحو اما زيد فامرر به عند من أجازه كما سيجىء فى الباب الثالث ان شاء الله تعالى ﴿ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه﴾ فيكون التقدير فى ذينك المثالين اما زيدا فاضرب اضربه واما ثمود فهدينا هديناهم ﴿لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلى الفعل﴾ ولقائل ان يقول لا نسلم ان اما نائبة عن شئ أصلا ولو سلم كونها نائبة عن شئ فانما هى نائبة عن جملة الشرط باسرها الا عن فعل الشرط وحده فلم يجاوز الفعل فعلا ولا نائبا عنه نعم يمتنع تقدير الفعل قبل الفاء من جهة انه لا يفصل بين اما والفاء باكثر من جزء واحد ﴿واما نحو زيد كان يفعل﴾ ففى كان ضمير﴾ مستتر عائد الى زيد ﴿فاصل فى التقدير﴾ بين كان ويفعل ﴿واما ليس خلق الله مثله﴾ ففى ليس أيضا ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث﴾ فاصل بين ليس والفعل المصدر به خبرها ﴿واذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال﴾ أصلا لان المباشر حينئذ للفعل حرف لا فعل ﴿وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف﴾ لضعف فعليتها حينئذ بمشابهة الحرف ﴿ولهذا أهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع﴾ نظرا الى شبهها بما النافية وقد يقال على كلام المصنف المثال اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فهلا اغتفر ذلك فى اما فانها عريقة فى الحرفية ﴿والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه﴾ وقد عرفت ما عليه ﴿أو للفعل المحذوف نحو اما اليوم فانى ذاهب واما فى الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذا معموله هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور﴾ وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذى أسلفناه ما يرد عليه ولا يخفى ان هؤلاء لا يخالفون فى ان ما بعد اما فى نحو اما زيدا فاضرب معمول لما بعد الفاء والفاء لا يتقدم ما فى حيزها عليها فان قيل لم يمتنع ههنا لكونها مانعة لان التقديم لغرض مهم قلنا اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع مانعين وأكثر لان الغرض أهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا كذا قرره الرضى قال والدليل على ذلك امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت واذا عرفت ان مذهب الجمهور فى نحو واما اليوم فانى ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا ما كان الفاصل بين الفاء واما جزأ مما فى حيز

المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب أبى على فى أحد قوليه اه (قوله والرابع اسم منصوب لفظا أومحلا بالجواب) قال الرضى ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصد انهما ملزومات لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغى ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا يقدم الحال نحو اما مجردا فانى ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانى ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانى ضاربك ولا يستنكر عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان ممتنعا فى غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه (قوله لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلى الفعل) تقدم من المصنف حكمان أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والآخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذى ذكره المصنف علة الاول واما علة الثانى فهو ان المفسر يكون متقدما على المفسر ولقائل ان يقول ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدما على الفاء والمعمول معا ولا يمنع تقديره متقدما على الفاء وحدها وينبغى ان يقال لما كان القصد من نحو اما زيدا فاضربه كون زيد ملزوما لاضرب والضرب لازم له وعلى ما قررناه فيما سبق لم يكن التقدير اما اضرب زيدا فاضربه ولا اما زيدا اضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مفسره وفى شرح الالفية لولد مصنفها ولا يفصل بين اما والفاء بفعل لان اما قائمة مقام حرف شرط وفعل شرط فلو وليها فعل لتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه (قوله ولهذا أهملها بنو تميم اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع) يعنى ولاجل ان ليس فعل يشبه الحرف أعنى ما النافية لم يعملها بنو تميم فى

فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست مزحلقة عن مركزها لا صلى [illegible] الجواب فقد تبين ان [illegible] بين اما
والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو اما زيد فذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وتارة يكون جزأ من
متعلقات فعل الشرط نحو اما اليوم فانى ذاهب اذ التقدير مهما يكن من شئ اليوم و [illegible] فى جميع التراكيب [illegible]
على الجواب كالمثال الاخير أو على شئ منه [illegible] ﴿[illegible]﴾ بفتح
الدال والراء المهملتين وسكون السين [illegible] ﴿[illegible] الخبر﴾ [illegible]
ذلك المانع الذى اعتبره أولئك [illegible] ﴿[illegible] فى تتمة [illegible]﴾ و [illegible] ستقدم لما
أسلفناه عنه ﴿فان قلت اما اليوم فانا جالس [illegible]﴾ هذا التركيب [illegible] عند الجمهور ﴿وكذا به الخبر﴾
عندهم أيضا ﴿لعدم المانع﴾ فان [illegible] ﴿وان قلت اما زيدا فانى ضارب لم يجز﴾ ان يكون اما على
واحد منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول به لكن ينصبه فعل [illegible] فعل شرط أى [illegible] ذكرت
زيدا فهلا قالوا به فانهم لا يرون بوجوب كون الفاصل بين الفاء و [illegible] فى حيز اما كما مر ﴿ومعمول خبر ان لا يتقدم
عليها وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر﴾ [illegible] ١٢٧ فى [illegible] الغرض لهم من جعل
الفاصل جزءا فى حيز اما على ما سبق ﴿[illegible] لا [illegible] سمع﴾ من كلام العرب ﴿اما العبيد فذو عبيد بالنصب﴾ للعبيد ﴿واما قريشا فانا افضلها﴾ ولم [illegible] هذا كما ضبط ذلك بالنصب [illegible] بالنصب لان [illegible] لا [illegible] النصب بخلاف [illegible] مع كونه [illegible] سيبويه هى لغة خبيثة قليلة ومع ذلك فلا يجوز هذا
النصب الضعيف فى المعرف الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى اجاء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيدا معينة
فلا يجوز فيه الا الرفع كما فى قولك أما البصرة فلا بصرة لك واما أبوك فلا أبا لك ﴿وفيه عندى دليل على أمور أحدها انه لا يلزم
أن يقدر مهما يكن من شئ بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق به اذ التقدير هنا مهما ذكرت﴾ ولو كان كذلك لم يكن ثم
معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين مع ان الرضى استشكل مذهب سيبويه فى نصبه على الحال وقال
بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد ملك وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا افضلها أى أفضلهم فى الفضل
﴿وعلى ذلك يتخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم﴾ أى مهما ذكرت العلم أو علما فهو عالم وهو تخريج مطرد فى المعرف
والمنكر ﴿فهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق لما بعد الفاء﴾ فانه لا يتأتى فى نحو اما العلم فعالم أو فهو عالم أو فذا علم انه
ونحو اما علما فانه عالم لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر ﴿أو مفعول لاجله
ان كان﴾ المصدر المنصوب ﴿معرفا أو حال ان كان منكرا﴾ فلا يطرد توجيه النصب كما طرد التوجيه المتقدم وهذا الذى
نسبه المصنف الى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستندا فى ذلك الى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب
والى شئ آخر قرره فى شرح التسهيل ﴿والثانى ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف﴾ النائب عن الفعل ﴿فى المفعول
به﴾ وكونه لا يعمل فى المفعول به لا يقتضى امتناع عمله فى الظرف وأولئك الجماعة لم يدعوا اعمال اما مطلقا حتى يرد عليهم

المثال المذكور وفى الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف العمل بمشابهة الحرف
يوجب افتقار مباشرته لفعل آخر فهلا افتقر دخلت فى مع عراقتها فى الحرفية اهـ وأقول
اذا اشبه شئ بشئ أو ناب شئ عن شئ يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب
حكم المشبه به والمنوب عنه لا حكم نفسه ألا ترى ان ما شبهت بليس أخذت حكم ليس
والمفعول به لما ناب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل فيها [illegible] ليس مباشرة الفعل شرطا
بالحرف ولم يفتقر فى اما مباشرتها لفعل لنيابتها عن الفعل [illegible] (قوله وأجاز
ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر) لان العرض [illegible] قولك [illegible]
ضارب مثلا لما كان جعل خبر ان لازما لمعموله قدم المعمول على [illegible] على ان ولم [illegible]
يعمل ما بعد ان فيما قبلها كالم يبال بعمل ما بعد الفاء فيما قبلها والمبرد هو أبو العباس محمد بن
يزيد بن عبد الاكبر أخذ الادب عن أبى عثمان المازنى وأبى حاتم السجستانى وأخذ عنه
نفطويه وكان كثير الامالى حسن النوادر صحيح المطارحة مع أبى العباس احمد بن يحيى ثعلب
صاحب كتاب الفصيح وثعلب يكره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فلذا حكم
حكم للمبرد فى الظاهر الا ان يعرف الباطن توفى المبرد سنة ست وقيل خمس وثمانين ومائتين
ببغداد (قوله الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب) قال الرضى الوجه فيه الرفع فى جميع

النقض بهذا وانما ادعوا عملها فى الظرف لما فهما من معنى الفعل الذى نابت عنه فكيف يرد عليهم هذا ﴿والثالث انه يجوز اما زيدا فانى أكرم على تقدير العمل للمحذوف﴾ وقد علمت ان هذا المسموع لذى استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه كما سبق ﴿التنبيه الثانى انه ليس من أقسام اما﴾ البسيطة التى ذكرت الكلام فيها اما ﴿التى فى قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا﴾ اما ﴿التى فى قول الشاعر أباخراشة اما أنت ذانفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع﴾ وقد تقدم الكلام عليه فى ان المفتوحة الخفيفة ﴿بل هى فيهما﴾ أى فى الآية والبيت ﴿كلمتان فالتى فى الآية هى أم المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم فى الميم للتماثل﴾

وقد أسلفنا التنبيه على ان أم الداخلة على الاستفهام لاتسمى متصلة ولا منقطعة بل هى حرف لمجرد الاضراب وماذكره المصنف من ان ما استفهامية فيكون ذا بعدها موصولا ليس بمتعين لجواز ان يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام ﴿والتى فى البيت هى ان المصدرية وما المزيدة والاصل لان كنت فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجىء بما عوضا عن كان وادغمت النون فى الميم للتقارب﴾ وقد يناقش المصنف بان اعترافه بان ان التى فى البيت هى المصدرية مناف لما قدمه من انها فيه شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الا ان يقال أورد الكلام هنا على رأى الجماعة لا على معتقده هو والله تعالى اعلم بالصواب

اللغات معرفا كان أولا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هى ضعيفة قليلة قال ومع ذلك لايجوز هذا النصب الضعيف فى المعرف الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى الجماء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضى اما الحمل على الحال مثله فضعيف ولا معين له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد أى يملكهم وذلك كما روى الكسائى اما قريشا فانا أفضلهم أى أغلبهم فى الفضل (قوله والتى فى البيت هى ان المصدرية وما المزيدة) قال ابن الصائغ قد تقدم مبدأ الكلام على أن الارجح عنده ثبوت ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفاء بعدها واستشهد لهذا البيت وقد رجع هنا بالنقض على يديه والرجوع الى الحق خير من التمادى على الغى اه وأقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية أرجح عنده وانما قال ويرجحه عندى أمور وذكرها ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده أرجح من غيره بل جاز ان يكون غيره أرجح منه لان مرجحاته أكثر أو أقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا فى آخر الكلام على ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون وأيضا لم يسق المصنف فى البيت فيما سبق شاهدا على مجىء ان شرطية وانما ساق شاهدا على مجىء الفاء بعدها وصرح بعد ذلك باسطر بان الصواب انها مصدرية فراجعه وتأمل

﴿اما المكسورة المشددة﴾

(قوله قد تفتح همزتها) من شواهد ذلك قوله

يلقحها أما شمال عرية * وأما صبا جنح العشى هبوب

يلقحها بضم أوله وسكون ثانيه من ألقح الريح السحاب والبيت من الطويل دخل فعولن فى أوله الخرم بالخاء المعجمة والراء وانما لم يجعله بفتح اللام وتشديد القاف وكسرها ليسلم من الخرم لان لقح بالتضعيف لايستعمل فى الريح بل فى الشجر والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعرية الباردة نسبة الى العراة بفتح المهملة وقصر الالف وهى شدة البرد والصبا ريح مهبها القويم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجنح الليل بضم الجيم وكسرها طائفة

﴿اما المكسورة﴾ الهمزة ﴿المشددة﴾ الميم ﴿فقد تفتح همزتها﴾ كقوله تلقحها اما شمال عرية * واما صبا جنح العشى هبوب منه

أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهمزة من اما فى الموضعين والشمال بفتح الشين المعجمة الريح التى تهب من ناحية القطب وتلقحها تصلحها وتهيئها للاثمار وعرية بعين مهملة مفتوحة وراء مكسورة على وزن فعيلة أى باردة والصبا والجنح تقدما والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح ﴿وقد تبدل ميمها الاولى ياء﴾ مثناة تحتية مع فتح الهمزة وكسرها كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الا مع فتح الهمزة كما سيأتى ﴿وهى مركبة عند سيبويه من ان وما﴾ ادغمت النون فى الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل ﴿وقد تحذف ما﴾ وتبقى ان ﴿كقوله

سقته الرواعد من صيف * وان من خريف فلن يعدما أي امامن صيف وامامن خريف * فحذف اما الاولى و ما من اما الثانيـة والرواعـد صفة للسحاب جمع راعدة يقال رعدت السحابة اذا سمع منها صوت الرعـد ويقال أرعدت بالهـمزة أيضا والصـيف بتشديد الياء * وقال الاصمعي والمبرد ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف فلن يعدم الري * بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية * وليس * هذا القول * بشئ لان المراد وصف هذا الوعل * بفتح الواو والعين المهملة كفرس وبفتح الواو وكسر العين ككتف وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدئل وهذا نادر والمراد بالوعل تيس الجبل * بالري * وعدم العطش * على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك * اذ يصير انتفاء العطش معلقا بشرط

منه (قوله سقته الرواعد الخ) هذا البيت للنمر بن تولب ومذهب سيبويه انه حذف منه اما أولا وما ثانيا والرواعد جمع راعدة يقـال رعدت السحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصـيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال) قال الاعلم وصف وعلا في روضـة مخصـبة في جبل حصـين لا يوصـل اليه والامطار ملازمة له لا تقيه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاد اه والوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها تيس الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) يعـنى وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطيـة مشكوك فيـه غير مجزوم بوقوعه ولا بعدم وقوعه وبهـذا اندفع قول ابن الصـائغ ان هذا بناء على القول بالمفهوم وفيـه كلام اه وفي الشرح لا نسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا عما وقع من سقي سحائب الصـيف له وذلك مقتض لريه منها ثم أخبر بان سحائب الخريف ان سقته بعـد ذلك حصـل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ماذكر من وصفه بالري دائما فع الاتيان باما التي هي لاحد الشيئين لا يلزم ذلك اه وأقول لا نسـلم ان اما في هذا البيت لمجرد أحد الشيئين بل هي لتفصـيل المسقى منه وحينئذ مع الاتيان بها يلزم الري دائما (قوله وقال أبو عبيـدة ان في البيت زائدة) رد هـذا بان زيادتها لم تثبت بعـد العاطف وثبت حـذف اما وما وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منـه وقال ابن قتيبة كان مع معرفتـه ربما يكسر البيت اذا أنشـده وكان يخطئ اذا قرأ القرآن نظرا وكان يبغض العرب وألف في مثالبها وكان يرى رأي الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولد سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المستفادة بأو وقال الرضي ومنع أبو علي وعبـد القـاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخـلة على ما ليس بمعطوف على شئ والثانيـة مقـترنة بواو العطف فلا يصلحان للعطف وشـبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفـة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصـدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفـة) في الشرح قلت وفي شرح المفصـل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعـد ان تكون صورة الحرف

سـقى السحائب له في الخريف ومفهومه ثبوت العطش عند انتفـاء هذا الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظر لانا لا نسلم ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا عما وقع من سقي سحائب الصيف له وذلك مقتض لريه منها ثم اخبر بأن سحائب الخريف ان سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ماذكر من وصفه بالري دائما فع الاتيان باما التي هي هنا لاحد الشيئين لا يلزم ذلك * وقال أبو عبيدة * بالتصغير وهاء التأنيث * ان في البيت زائدة * وعلى هذا يتأتى ماذكره المصنف من وصف ذلك الوعل بالري على كل حال * واما عاطفة عنـد أكثرهـم * اي أكـثر

 النحويين * يعني * هو اي القائل بذلك * اما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو * قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضـارع دون الثانية * وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفـة كالاولى * فانها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي * ووافقهـم ابن مالك * على ذلك * لملازمتها غالبا الواو العاطفة * ولا يدخـل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسـبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسـبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هـذه غـير عاطفـة باجماع فلتكن اما كذلك قلت صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد أن تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما مع أيا وعلى هذا فلا يرد شئ مما احتجوا به * ومن غير الغالب *

وهو استعمال اما بدون الواو ﴿قوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها * ايما الى جنة ايما الى نار﴾ قال المصنف فى حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما الا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما بالبدل نحو لاتفسدوا آبالكم * ايما النا ايما الكم يا ليتما أمنا البيت وقد أنشد الرضى هذا البيت بدون ابدال ثم قال ويروى ايما الى جنة وهى لغة فى اما وقول الشاعر شالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعامتهم الدعاء أى هزمهم الله وراءهم حتى يذهبون على وجوههم كاتفر النعامة فلا يتأتى تفسير ما فى البيت به ﴿وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة﴾ لكن مع الابدال ﴿وثالث وهو الابدال﴾ لكن مع فتح الهمزة ﴿ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى﴾ وليس بسديد لان الكتب ١٣٠ طافحة بنقل الخلاف فى ذلك ﴿قال وانما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه﴾ وهو الواو فهى لكن لما كان المراد منها هنا ليس مطلق الجمع وانما المراد أحد الشيئين أو الاشياء جىء بما قرينة على ذلك ﴿وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب﴾ وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد وحكى الرضى عن الاندلسى ان اما الاولى مع اما الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير الحرف واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى قال الرضى وهذا عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف فعماها بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجودة قلت الاولان لا زمان وأما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا الرأى لم يقل بانه عطف حرف على حرف اذ العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد ﴿ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو قام اما زيد واما عمرو﴾ اذ زيد فاعل بقام وقد اعترضت بينهما اما فكيف يتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه ﴿وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر نحو رأيت اما زيدا واما عمرا﴾ اذ تاء المتكلم فاعل برأى وزيدا مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول على فاعل ﴿وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد اما الاولى بدل مما قبلها﴾ ولا يمكن عطف البدل على المبدل منه ﴿ولا ماخمسة معان﴾ انما هى لاحد الشيئين أو الاشياء والمعانى المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا فى أو وفاته هنا ولا فرق بين الحرفين

مستقلة حرفا فى موضع وبعض حرف فى موضع آخر كما فى اياو على هذا لايتم ما قاله فتأمله اهـ وأقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذى استدل به المصنف أعم من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمتها للواو فى الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب ويمكن ان يقال ان قوله لملازمتها غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو واما وانما يصدق بملازمتها الواو من غير تقييد بالعاطفة ولو سلم فلا يراد المذكور انما يتجه لو كان قوله لملازمتها دليلا على كون الواو هى العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتأمل (قوله يا ليتما أمنا شالت نعامتها الخ) هذا البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقا لامه وكانت به بارة والنعامة جماعة القوم وشالت نعامتهم ذهبوا وتفرقوا وقيل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وذلت أمورهم والمعنى ليت أمنا فارقتنا بالموت وفى الشرح النعامة باطن القدم وشالت نعامة فلان كناية عن موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعامة قدمه قال المصنف فى حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما الا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما على البدل نحو يا ليتما أمنا البيت (قوله وعطف الحرف على الحرف غريب) أى غير موجود قال الرضى وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير احرفا واحدا ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عندى بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض المعاطيف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم فالحق ان الواو هى العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو فى نحو ايما الى جنة ايما الى نار مقدرة (قوله ولا ماخمسة معان) يعنى بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل

فى ذلك ﴿أحدها الشك نحو قولك جاءنى اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم﴾ أنت ﴿الجائى منهما والثانى الابهام﴾ على السامع وهو الذى يعبرون عنه بالتشكيك ﴿نحو وآخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم﴾ أى ان صدوا ولم يتوبوا ﴿واما يتوب عليهم﴾ أى ان تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فالله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول اليه أمرهم لكن أبرز الكلام فى قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا ولكن يشك ﴿والثالث التخيير نحو﴾ قلنا ياذا القرنين ﴿اما أن تعذب واما أن تتخذ فيهم حسنا﴾ خير بين تعذيبهم بالقتل ان أصروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم باكرامهم وتعليم الشرائع ان آمنوا ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة فان قلت التى للتخيير لا بد أن تكون واقعة بعد الطلب ولا طلب فى الآية قلنا التقدير والله تعالى أعلم قلنا ياذا القرنين افعل اما ان تعذب واما أن تتخذ فيهم حسنا فان وصلتها بعد اما الاولى فى محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاولى أى افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم ونحو قالوا ياموسى ﴿اما أن تلقى واما أن نكون أول من ألقى﴾ وان وصلتها فى محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أى اختر القاءك أولا أو كوننا الملقين أولا وجوز فيه أن يكون فى محل رفع على انه خبر لمحذوف أى الامر القاؤنا أو القاؤك ﴿ووهم ابن الشجرى فجعل من ذلك﴾ الآية المتقدمة وهى قوله تعالى وآخرون مرجون لامر الله ﴿اما يعذبهم واما يتوب عليهم﴾ وانما هى من قبيل الابهام كما مر ولم يبين المصنف وجه الوهم وكانه ما تقرر من انه لا بد أن يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب وليس هنا طلب ولابن الشجرى ان يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للتكلم أو للسامع الخيرة فى فعل ما شاء من ذينك الامرين أو تلك الامور من غير جمع بينهما أو بينهن ولا يشترط سبق الطلب ولا شك ان لله الخيرة فى فعل ما شاء من الامرين المذكورين وانه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم ﴿والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع فى ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو﴾ والظاهر أن لا وجه لما قاله هؤلاء الجماعة ﴿والخامس التفصيل نحو﴾ قوله تعالى ﴿انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة﴾ وذلك لان الظاهر انه حال من الهاء فى هديناه والمعنى بينا له الطريق وأوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل بذلك ليس مقارنا للتبيين فاحتيج الى كون الحال مقدرة قال الزمخشرى ويجوز أن يكونا حالين من السبيل أى اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر مجاز وقرأ أبو السمال بفتح الهمزة من اما وهى قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوفيقنا واما كافرا فبسوء اختياره قلت هذا يلزم عليه حذف جواب اما وهو ما كنا قدمنا الوعد بوقوفك عليه وقوله فبسوء اختياره يعنى ليس الا وهو مبنى على قاعدة الاعتزال قال ابن المنير واختيار هذه القراءة لاجل التقسيم لا يفيده فيجوز أن يكون المراد اما شاكرا فثاب واما كفورا فمعاقب قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبى السمال هذه على أن تكون اما

فمعناها أحد الشيئين أو الاشياء قال الرضى وهذه المعانى تعرض فى الكلام لا من قبل اما واو بل من قبل أشياء أخر فالشك من قبل جهل المتكلم والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك (قوله ووهم ابن الشجرى فجعل من ذلك اما يعذبهم واما يتوب عليهم) بيان وهمه من وجهين أحدهما ان معنى التخيير والاباحة باما وبأو انما يكون بعد ما يدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة وثانيهما ان اما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها تكون معه ان قال أبو البقاء فى اعرابه اما ههنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت اما للشك جاز ان يليها الاسم وأن يليها الفعل فان كانت للتخيير ووقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى اما ان تلقى اه وهذا الثانى هو مراد المصنف لان ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثل به قبله الا بعدم ان معه وهذا مع ظهوره خفى على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يستدعى مخيرا ويمتنع ذلك على الله تعالى وأجاب بانه يجوز ان يكون تخييره تعالى من ذاته (قوله وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة) وهى الحال التى يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك فى تأخر الشكر والكفر عنه فهى كالحال فى قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال السبيل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين

هذه هي التي لاحد الشيئين أو الاشياء كما انها كذلك في القراءة المشهورة ولكن فتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها أولا ﴿وأجاز الكوفيون كون اماهذه﴾ الواقعة في اما شاكرا واما كفورا ﴿هي ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان﴾ أي ان كان شاكرا أثيب وان كان كافرا عوقب وكان لا تحتاج في جواز حذفها الى فعل مفسر يقع بعدها وانما ذلك لغيرها من الافعال وخصوصها باغتفار الحذف بدون مفسر بعدها الكثرة دورها في الكلام ﴿فهو﴾ أي حذف كان في آية الانسان ﴿بمنزلة﴾ حال ﴿قوله﴾ أي قول حسان رضي الله تعالى عنه ﴿قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا﴾ فما اعتذارك من قول اذا قيلا ويسب أيضا لغير حسان والتقدير ان كان أي القول حقا وان كان كذبا فحذف بلا مفسر وهو شائع ﴿وهذه المعاني﴾ الخمسة وهي الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة ﴿لاو كما سيأتي الا ان اما﴾ الثانية وهي العاطفة ١٣٢ ﴿يبنى الكلام معها من أول الامر على ماجيء بها الاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها﴾ أي ذكرها مرة أخرى قبل المعطوف عليه ليفهم السامع المقصود من أول الامر ﴿في غير ندور﴾ وسيجيء الاستشهاد على هذا الندور ﴿وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ولهذا لم تكرر﴾ وفيما قاله نظر اذ يجوز أن يكون المتكلم بقام زيد او عمرو مثلا قاطعا بقيام زيد ثم عرض له الشك في كون القيام حصل منه أو من عمرو فعطف باو كما قاله المصنف ويجوز أن يكون شاكا من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول جاء القوم وأنت عازم من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة في . مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا ان يكون المتكلم بها لابد ان يكون جازما ثم يشك فتأمله ﴿وقد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها﴾ من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه ﴿نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت﴾ أي واما ان تسكت ﴿و﴾ نحو ﴿قول المنقب﴾ بفتح النون وكسر القاف المشددة ﴿العبدي﴾ بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وأظن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس ﴿فاما أن تكون أخي بصدق * فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني * عدوا أتقيك وتتقيني﴾ أي واما ان تطرحني وتتخذني عدوا وان الاولى وصلتها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف أي واما اخوتك لي حاصلة والغث الردىء والسمين الجيد وأتقيك وتتقيني صفة عدوا والاصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فاتى بضمير المتكلم والمخاطب ويروى بحق مكان بصدق وهذان البيتان من قصيدة له منها قوله وما أدري اذا أممت أرضا * أريد الخير أيهما يليني أألخير الذي أنا أبتغيه * أم الشر الذي هو يبتغيني

والعدول في الآية عن كافر مع انه مطابق لشاكر الى كفورا اما للمحافظة على الفواصل واما للاشعار بان الانسان لا يخلو عن كفران في الغالب وانما المأخوذ به المتوغل فيه (قوله ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره) لفظ الشرط يطلق على تعليق أمر بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في اداة الشرط المعنى الاول وبضميره العائد اليه من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر

اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا

حيث أراد بالسماء المطر وبضميره العائد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع بالاستخدام (قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا) هذا صدر بيت للنعمان بن المنذر بجزه فما اعتذارك من قول اذا قيلا * (قوله الا أن اما يبنى الكلام معها من أول الامر على ماجيء بها الاجله من شك وغيره) يعني ان الفرق بين اما وأو في هذه المعاني الخمسة ان اما المتكررها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها الاجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام معها أولا دال على الجزم ثم يؤتى بأو دالة على ماجيء بها الاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير أو الاباحة أو التقسيم أو الابهام أو الشك اه وقال الرضي مبنى الكلام مع اما على أحد الشيئين أو الاشياء وأما أو فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد أو عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك أو يقصد الابهام فيقول أو عمرو ويجوز ان يكون شاكا أو مبهما من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وأنت عازم من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا (قوله وقول المنقب العبدي فاما ان تكون الخ)

ومنها قوله قبل ذلك   رددن تحية وكنن أخرى * ونقبن الوصاوص بالعيون   نقبن ثقبن والوصاوص جمع وصوص وهو الخرق فى الستر بقدر ما تنظر المرأة منه أى ثقبن فى الستور خروقا بكثرة نظرهن بالعيون منها ويقال انه لقب بالمثقب لهذا البيت وقلت مخاطبا الشريف أنشدنى هذه القصيدة يا أيها السيد أنشدتنا * قصيدة العبدى كالعقد فقلت للقوم اسمعوا واعجبوا * السيد يروى عن العبد ﴿وقد يستغنى عن﴾ اما ﴿الاولى لفظا﴾ لا تقديرا ﴿نحو سقته الرواعد من صيف البيت﴾ التقدير امامن صيف واما من خريف ﴿وقد تقدم﴾ البيت ومر الكلام عليه ﴿و﴾ ﴿نحو﴾ ﴿قوله   تلم بدار قد تقادم عهدها * واما باموات ألم خيالها   أى اما بدار ﴿واما باموات وتلم تنزل وعهدها   ١٣٣   اما بمعنى أمرها الذى يعهد منها أو محلها الذى يتعاهد بالرجوع اليه بعد الذهاب عنه ﴿والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما يقعد﴾ وظاهر قوله ﴿كما يجوز أو يقعد﴾ انه لا يحتاج الى تقدير اما قبل المعطوف وهو ظاهر قول ابن قاسم فى الجنى الدانى وأجاز الفراء ان لا تكرر وان تجرى مجرى أو فان كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله والفراء يقيسه اذ هذا الضمير المنصوب عائد على الاستغناء عنها لفظا والفراء على ظاهر كلامهم يرى انها مستغنى عنها البتة لفظا وتقديرا فتأمله ﴿تنبيه ليس من أقسام اما التى فى قوله تعالى فاما ترين من البشر أحدا﴾ ولو كانت اياها فى هذا المحل لم يكن وجه لتأكيد الفعل بالنون ﴿بل هذه ان الشرطية وما الزائدة﴾ ولذلك أكد الفعل

فى الشرح المثقب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن انه نسبة الى عبد شمس اه وأقول انما هو بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف قال صاحب الصحاح فى فصل الثاء المثلثة من حرف الباء الموحدة والمثقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمى بذلك لقوله أرين محاسنا وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون اه وقال فى باب الصاد المهملة والوصاوص البرقع الصغير قال المثقب العبدى

ظهرن بكلة وسدلن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون

والكلة الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البق أى البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثاثة وغثوثة فهو غث وغثيث اذا كان مهزولا وأتقيك وتتقينى اما عدوا مراعى بها المعنى والاصل يتقيك وتتقيه واما جواب سؤال كانه قيل فماذا يكون اذا اتخذتك عدوا فقال أتقيك وتتقينى (قوله تلم بدار الخ) تلم أى تنزل وعهدها ما يعهد منها

﴿(أو)﴾

(قوله أحدها الشك) قال التفتازانى عند قوله تعالى أو كصيب من السماء التحقيق ان أو لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من اطلاقها فى الخبر مثل جاءنى زيد أو عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع أو المبالغة فى تفخيمه كقوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر او هو أقرب (قوله الثانى الابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين الشاهد فى أو الاولى) فى الشرح لا أدرى لم امتنع كون الشاهد فى أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى أحد الشيئين أو الاشياء وان معنى أحد الشيئين أو الاشياء فى جميع معانى أو ماعدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف فى التنبيه الآتى فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الامرين ثابت لاحد الفريقين ان تكون أو فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبر ذلك فى أو الاولى فلا حاجة الى اعتباره فى أو الثانية لان اعتباره فى أحدهما يغنى عن اعتباره فى الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام فى الثانية دون الاولى قلت وجوابها قوله فقولى انى نذرت للرحمن صوما وهذا كله ظاهر

﴿(أو)﴾ ﴿حرف عطف ذكر له المتأخرون معانى انتهت الى اثنى عشر﴾ معنى ﴿أحدها الشك﴾ من جهة المتكلم ﴿نحو﴾ قوله تعالى قال كم لبثتم فى الارض عدد سنين قالوا ﴿لبثنا يوما أو بعض يوم﴾ استقصروا مدة لبثهم فى الدنيا بالاضافة الى خلودهم فى العذاب واستقلوها بحيث شكوا فيها هل هى يوم أو بعض يوم ﴿والثانى الابهام﴾ على السامع ﴿نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين الشاهد فى أو الاولى﴾ ولا ادرى لم لم يكن الشاهد فى أو الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين وهذا من كلام المنصف الذى كل من يسمعه من موال أو مناف يقول لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وجاء فى جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذو استعلاء وتمكن مما هو عليه يتصرف حيث

يشاء وجاء في الضلال بفي لان صاحبه منغمس في حيرة مرتبك فيها لا يدري أين يتوجه ﴿و﴾ نحو ﴿قوله نحن أو أنتم الالى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا﴾ سحقا بمعنى بعدا فهو من باب ﴿والا في قولها كذبا ومينا﴾ وآخر المصراع الاول هو القاف الساكنة من قوله الفوا الحق والبيت من بحر الخفيف ﴿والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه الجمع﴾ مع ما قبله ﴿نحو تزوج هندا أو أختها﴾ والجمع بينهما ممتنع ﴿و﴾ نحو ﴿خذ من مالي درهما أو دينارا﴾ والجمع بينهما ممتنع لان عصمة المال تمنع من الاقدام على تناوله الا بمقتض وانما اقتضت أو أحد الامرين فلا يباح له أخذهما معا اذ لا مقتضى له ﴿فان قلت قد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية﴾ وهما قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة وقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴿للتخيير مع امكان الجمع ١٣٤ قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة و﴾ يمتنع الجمع ﴿بين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية﴾ فلا يتصور الجمع بين تلك الخصال بصفة كون كل واحدة منهن في حالة الجمع كفارة أو فدية ﴿بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك﴾ وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن وانما الكلام فيه بالاعتبار الاول وهو ممتنع لما عرفت وقربة يحتمل الرفع على انه خبر والباقي مبتدأ أو مستقلة خارجة صفة للقربة ويحتمل النصب على الحال من الباقي بناء على انه معطوف على فاعل يقع أي ويقع الباقي قربة فينصب حينئذ مستقلة وخارجة فان قلت أو التي للتخيير انما تقع بعد طلب كما مر قلت لفظ الآيتين وان كان خبرا لكن وانما المعنى على الطلب أي فليكفر وليفد ﴿والرابع الاباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء أو الزهاد﴾ اذ لا يمتنع مجالسة الفريقين ﴿وتعلم الفقه أو النحو﴾ فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا ﴿واذا دخلت لا الناهية على ما فيه أو التي للاباحة﴾ امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا اذ المعنى لا تفعل أحدهما فأيهما فعله فهو أحدهما﴾ وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أو للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف ﴿وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا﴾ وهذا في الآية غير متأت البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الاثم أو الكفر لا تباح أصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيهما ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها فتأمله ﴿وكذلك حكم النهي الداخل على التخيير﴾ نحو ولا تأخذ من مالي دينارا أو درهما فيمتنع أخذ الجميع اذ المعنى

اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين محليهما ألا ترى انه لو لم يقل أو في ضلال لكان الابهام وفي الكشاف والمعنى وان أحد الفريقين من الذين يوحدون الرازق من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به الجماد الذي لا يوصف بالقدرة لعلى أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به قد أنصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمة ما قدم من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال المبين ولكن التعريض أنضل بالمجادل الى الغرض وأهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء والضال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه اهـ وقال أبو حيان أو على موضوعها لكونها لاحد الشيئين أو الاشياء وخبرا ناأو اياكم هو لعلى هدى أو في ضلال ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان أحدنا لفي أحد هذين الامرين كقولك زيد أو عمرو في القصر أو في المسجد وقيل خبر انا محذوف لدلالة لعلى هدى وهو خبر اياكم عليه وقيل خبر اياكم محذوف لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا اهـ (قوله نحن أو أنتم الالى الخ) السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عشر وعشر وقد سحق الشيء بالضم فهو سحيق أي بعيد وأسحقه الله أي أبعده (قوله نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا) في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أو فيه للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المصنف وتلخيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وهذا في الآية غير متأت البتة لان طاعة الآثم أو الكفور في الاثم أو الكفر لا يباح أصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيهما ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها اهـ وأقول توهم الشارح ان المراد بالاباحة هنا الاباحة الشرعية التي هي أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع

لا تأخذ أحدهما فأيهما أخذه فهو أحدهما كما مر ﴿وفاقا للسيرافي﴾ وذهب ابن كيسان الى جواز ان يكون النهي عن كل واحد وان يكون النهي عن الجميع كذا في الجنى الداني ومراده بالنهي عن كل واحد النهي عنه على الانفراد أي لا تأخذ أحدهما فقط فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفا لمقتضى النهي هكذا افهم بقرينة قوله وان يكون عن الجميع فتأمله ﴿وذكر ابن مالك ان أكثر ورود أو للاباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ يعني ان تشبيه قلوبهم بالحجارة او بما هو أشد قسوة من الحجارة مباح وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين او بما هو أقرب من ذلك مباح ﴿فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب﴾ وما قاله محل تأمل ﴿الخامس الجمع المطلق كالواو﴾

وتعبيره هنا بالجمع المطلق وسيأتي الكلام معه في ذلك ان شاء الله تعالى ﴿قاله الكوفيون والاخفش والجرمي﴾ بفتح الجيم نسبة الى بني جرم وهي قبيلة مشهورة وهو أبو عمرو صالح بن اسحق أحد نحاة البصرة كان ذا دين وورع ولا يلتفت الى ما اشتهر عند قوم من انه بضم الجيم ولا الى من زعم انه بكسرها زاعما انه رواه في الشاطبية كذلك عن أبيه عن جده ولا الى قول من جوز فيه تثليث الجيم لما رأى كلا منها له معنى في اللغة فكل هذا خبط وتحريف ﴿واحتجوا بقول توبة﴾ وكأنه منقول من التوبة من الذنب وهو ابن الحمير على صيغة تصغير الحمار وهو صاحب ليلى الاخيلية ﴿وقد زعمت ليلى بأني فاجر * لنفسي تقاها او عليها فجورها﴾ أي لها تقواها او عليها فجورها ﴿وقيل او فيه للابهام﴾ على السامع والمعنى على هذا انه يعلم اتصافه بأحد الامرين معينا من التقى أو الفجور لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب ﴿وقول جرير﴾ بالجر عطفا على المجرور بالباء المتقدم ﴿جاء الخلافة أو كانت له قدرا * كما أتى ربه موسى على قدر﴾ فاعل جاء ضمير يعود الى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدرا كانت مقدرة لا سعي له فيها ﴿والذي رأيته في ديوان جرير اذ كانت﴾ لكن ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة ويحتمل ان أو فيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه احق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به كأنه شك أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الدين بحيث يعتني الله

وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا وقول المصنف عما كان مباحا يعني بحسب افادة الكلام ودلالته لو لم يكن فيه حرف النهي ولا شك انه لو قيل أطع آثما أو كفورا أفاد الكلام الاباحة ودل عليها وان لم تكن ثمة اباحة وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى أو كصيب من السماء واما قوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا فذهب كثير من المحققين الى انها لاحد الامرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحدا منهما وبه يشعر كلامه في المفصل وذكر يعني الزمخشري ههنا ان ذلك من قبل كونها مستعارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعلق المفعول بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا أو ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان وذكر في سورة الانسان ما يشير ان ذلك من قبيل دلالة النص حيث قال انما ذكر باو لان الناهي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهما اه وذهب الظاهريون الى انها بمعنى الواو وانما يصح اذا اعتبر عطف المنفي على النفي لا المنفي على المنفي اه (قوله وفاقا للسيرافي) هو بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة الى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كرمان وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالقاضي سكن بغداد وولي القضاء بها نيابة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزليا لكنه لم يظهره وكان لا يأكل الا من كسب يده وهو النسخ وكان أبوه مجوسيا فأسلم توفي الى رحمة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة (قوله والتقدير) أي بيان المقدار وهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجرمي) بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى جرم وهي قبائل نزل بواحدة منها فنسب اليها وهو أبو عمر صالح بن اسحق من البصرة قدم بغداد وأخذ النحو عن الاخفش ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه وأخذ اللغة عن ابي عبيدة وكان ورعا دينا عالما بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين ومائتين (قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالمثناة من فوق منقول من مصدر تاب من الذنب وهو علم لابن الحمير بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من أشعر النساء وهجت النابغة الجعدي ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأى توبة فيك حتى أحبك قالت ما رأى الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتاؤها بدل من واو كما في تراث (قوله جاء الخلافة الخ)

تعالى به فيبلغه أعلى المراتب هكذا فى شرح الجزولية لابن عصفور ﴿وقوله　　وكان سيان أن لا يسرحوا نعما ٭ أو يسرحوه بها واغبرت السوح﴾　النعم واحد الانعام وهى المال الراعية ويسرحوا مضارع سرح بفتح العين فيهما يستعمل متعديا كما فى البيت تقول سرحت الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما فى سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة مثل بدنة وبدن وخشبة وخشب واغبرارها عدم النبات بها ﴿أى وكان الشان﴾ ولا يريد المصنف ان لفظ الشأن هو اسم كان وحذف وانما مراده ان اسمها ضمير يفسره الشأن وهو مستتر فى كان والمعنى وكان هو ﴿أى الشأن أن لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود القحط وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة﴾ وهى سيان اذا جعلتها اسم كان ﴿بالمعرفة﴾ وهى ان لا يسرحوا الا ان ان مع الصلة متأول عندهم بمصدر معرف بل جعلوه فى حكم الضمير كما سيجىء ولقائل ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر فى الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج فى ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا وهذا البيت أنشده أبو على الفارسى فى الحجة عند الكلام على قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وقال معتذرا عنه　انما استجاز هذا الكلام بأو لانه يرى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين فيجوز ان يجالسهما ويسمع ولا تطع منهم آثما أو كفورا فلا يطيعهما كما انه قيل له ذلك بالواو كان كذلك فلما رآها تجرى مجرى الواو فى نحو هذه المواضع اجراها مجراها مع سيان فهذا كلام حقيقته ماذكرنا والذى سوغه عند قائله ماوصفنا ومثله قول المحدث

سيان كسر رغيفه ٭ أو كسر عظم من عظامه

﴿وقول الراجز

ان بها اكتل أو رزاما ٭ خويربين ينقفان الهاما﴾

اكتل بمثناة فوقية كافضل علم رجل وكذا رزام براء مكسورة فزاى وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص　والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهام الرؤس واحدها هامة　فان قلت الراجز هو الذى ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون قال الراجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله ٭ ياصاحبى رحلى أقلا عذلى ٭　قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع ورد والا فهو محتمل لان يكون بيتا مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثانى الذى على زنة مفعولن وأو فى هذا النظم بمعنى الواو ﴿اذ لم يقل خويربا﴾ بالافراد وتقريره ان خويربين حال من الضمير المستكن فى قوله بها والتقدير ان اكتل أو رزاما كائنان بتلك الارض حالة كونهما خويربين فلو كانت أو على حالها من كونها لاحد الشيئين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حاله مفردة أيضا ﴿كما تقول زيد او عمرو لص ولا تقول لصان﴾ لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف فى التمثيل بهذا المثال الخاص لما فيه من الاشارة الى تفسير خويربين المذكور فى الشعر ﴿وأجاب الخليل عن هذا بان خويربين بتقدير أشتم لا نعت تابع﴾ وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة　فان قلت غرض الخليل من الجواب ابقاء أو فى هذا النظم على كونها لاحد الشيئين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

فاعل جاء ضمير الممدوح وقدرا أى مقدرة من غير سعى قال ابن عصفور فى شرح الجزولية ويحتمل ان يكون أو فيه للشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها وطلبها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والبيت فى مدح عمر بن عبد العزيز وقبله

أصبحت للمنبر المعمور مجلسه ٭ زينا وزين قباب الملك والحجر

(قوله وكان سيان الخ) سرحت الابل أسرحها بالفتح فيهما اذا رعيتها وسرحت هى اذا رعت يستعمل متعديا ولازما والسوح جمع ساحة وهى الناحية أو الفضاء بين الدور واغبرارها عدم النبات فيها　(قوله وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة) لان ان مع صلتها فى تأويل مصدر معرفة وفى الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة مغتفر فى الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج فى ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا يعنى فى النظم والنثر فى بابى كان وان　وأقول يمنع من كون سيان اسم كان ان المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء لا عن الاستواء بالسرح وعدمه　(قوله وقول الراجز ان بها اكتل الخ) اكتل بمثناة من فوق على وزن افعل ورزام براء مكسورة وزاى علمان لرجلين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص وينقفان بمثناة من تحت فنون فقاف ففاء من النقف وهو كسر الهامة أى الرأس وفى الشرح فان قلت الراجز الذى ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الراجز الا ان كان المقول من هذا البحر وما أنشده من مشطور السريع المكشوف كقوله　٭ ياصاحبى رحلى أقلا عذلى ٭

اثنين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر ونحوه اما اذا وقع في جملة استئنافية فانه يكون بحسب قصد المتكلم فان قصد أحدهما وجب الافراد وان قصد كليهما وجب الاتيان بضمير الاثنين تقول جاءني زيد أو عمرو ثم تقول صمتأنفا وقد جئتهما وأكرمتهما وتقول هذا اما جوهر أو عرض ثم تقول وهما محدثان فكذا ما نحن فيه ﴿وقول النابغة﴾ يخاطب النعمان بن المنذر

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد ﴿قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد * فحسبوه فألفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد﴾

اراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة والمراد باحكم كن حكيما كما كانت هي حكيمة اذا أصابت ووضعت الشيء موضعه فلا تقبل سعاية مختلف يفتري على عندك وكانت هذه المرأة نظرت الى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه أو نصفه قديه تم الحمام ميه قال أصحاب المعاني لما أراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسبة بسرعة اصابتها شدد الأمر وضيقه ليكون ابلغ في مدحها بالاصابة وذلك انه جعلها تحزر الطير اذ كان الطير أخف ما يتحرك ثم كونه حماما مما يؤكد هذا الغرض لكونه أسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضي شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقهام وورودها الماء مما يوجب المبالغة في الاسراع لانها اطالة عطش وحرص على سرعة الوصول الى الماء ١٣٧ قلت وكون الماء قليلا مما يقتضي شدة الازدحام عليه وكونه لا مادة له أشد في الحرص على النيل منه والثمد الماء القليل الذي لا مادة له وحسبوه بالتشديد عدوه فالفوه وجدوه ويروى كما حسبت بدل كما ذكرت وكون أو في البيت بمعنى الواو ظاهر ﴿ويقويه انه يروى ونصفه بالواو وقوله

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * من بين ملجم مهره أو سافع﴾

الصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع

١٨ ني ل

هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية ومن امازائدة على رأي الاخفش والكوفيين أي رأيتهم بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما للابتداء متعلقة بفعل الرؤية أي ان رؤيتك اياهم ابتدأت من بين هذين القسمين وعلى كل من الاحتمالين فأو بمعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الاضافة الى متعدد واذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحد هذين القسمين ولا تعدد في الاحد ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع فكل واحد من القسمين ذو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء أو الزهاد أو لاحد الامرين ولا اشكال ﴿ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكر واتجيء أو بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم﴾ أي لا حرج ﴿ان تأكلوا من بيوتكم﴾ أي بيوت أولادكم لان ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لابيك ﴿أو بيوت آبائكم وأو هذه﴾ أي التي في الآية المتلوة أو التي جعلوها بمعنى ولا ﴿هي تلك﴾ التي بمعنى الواو ﴿بعينها وانما جاءت لا﴾ منطوقا بها في اللفظ الذي يفسرونها به في الآية ﴿تأكيد للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك﴾ أي تعليق النفي بكل واحد ﴿من دليل خارج وهو الاجماع﴾ القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت ولده ولا أن يأكل من بيت والده وأما اللفظ الواقع في الآية فلا دليل فيه على ذلك ﴿ونظيره قولك لا يحل لك الزنا والسرقة﴾

قلت لا مانع من أن يكون من الرجز بان يكون من عروضه الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وقد دخله الخبن اللهم الا أن يكون قبله أو بعده ما ينفي ذلك اه جوابه بمعناه

(قوله قالت ألا ليتما الخ) بعده هذين البيتين

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

وقبلهما

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام سراع وارد الثمد
يحفه جانبا نيق وتتبعه * مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد

وفتاة الحي هنا زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقمري والقطا والثمد بالمثلثة والميم المفتوحتين الماء القليل الذي لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة من تحت ساكنة شقاق الجبل وفقد أي فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة أي عدوه وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام وكان لها قطاة واحدة فمر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه أو نصفه قديه تم الحمام ميه فنظروا الى ذلك القطا وردا على الماء فاذا هو ست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصريخ الخ) الصريخ صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الآخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية وانما كانت أو هنا بمعنى الواو لان بين تقتضي الاضافة الى متعدد وفي الشرح ولقائل ان يقول

فتقدير لا يحل لك الزنا ولا السرقة لقيام الاجماع على حرمتهما مجتمعين ومفترقين ﴿ولو تركت﴾ بالبناء للمفعول أو للفاعل أى تركت أنت ﴿لا فى التقدير لم يضر ذلك﴾ لقيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على الاطلاق ﴿وزعم ابن مالك أيضا ان أو التى للاباحة حالة فى محل الواو وهذا أيضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين﴾ بالواو ﴿كان المأمور به مجالستهما﴾ جميعا ﴿ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما﴾ وهذا مشكل فأى عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك ﴿هذا﴾ الذى ذكرناه من التفريق بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الاباحة على الوجه المذكور آنفا ﴿هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة ان الواو تأتى للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جىء بالفذلكة﴾ يعنى تلك عشرة كاملة ﴿دفعا لتوهم ارادة الاباحة فى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم﴾ حتى انه لو صام الثلاثة فقط أو السبعة فقط أجزأه فأتى بالفذلكة دفعا لان يتوهم مثل هذا والفذلكة فى الحساب ان تذكر تفاصيل ثم تجمل فيقال فذلك كذا وكذا ﴿وقلده فى ذلك صاحب الايضاح البيانى﴾ أى المصنف فى علم البيان ويعنى بصاحبه قاضى القضاة جلال الدين عبد الرحمن ابن محمد القزوينى الشافعى صاحب تلخيص المفتاح وانما وصف الايضاح بالبيان احترازا من الايضاح المصنف فى النحو لابى على الفارسى ﴿ولا تعرف هذه المقالة﴾ وهى كون الواو تأتى للاباحة ﴿لنحوى﴾ بل هى معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافى فى شرح الكتاب ومما تقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوى الزيغ والريب وأراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الريب وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث فذلك كله بمعنى انتهى قلت وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال فى حواشيه على التسهيل ان أو تأتى للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على أن أو فى الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب ان لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين فى معنى العامل وهو اباحة المجالسة فكأنه قيل أبحت مجالستهما ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما الا ان معنى كون الشىء مباحا انه لا حرج فى فعله ولا فى تركه فاذا أبيح شيآن جاز لنا فيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين فى الاباحة الى هنا كلامه ﴿المعنى السادس﴾ من معانى أو الاتى

لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق يلجم أو فريق سابح فتكون أو لاحد الامرين وبين مضافة الى متعدد (قوله لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المأمور به مجالستهما ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما) فى الشرح هذا مشكل فأى عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وأقول لا اشكال فان المصنف يرى ان الامر مع الواو ليس للاباحة وان هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك ان أو التى للاباحة حالة فى محل الواو ورد على قول الزمخشرى ان الواو تأتى للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين بأنه لا يعرف لنحوى ولو سلم فراده بالعهدة فعل ما أريد بهذه الصيغة (قوله وانه انما جىء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة) قال التفتازانى الفذلكة فى الحساب ان يذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا اه وهذا الذى ذكر فائدة الفذلكة عند من يقول ان الواو للاباحة واما من يقول انها لا تأتى للاباحة فيقول جىء بالفذلكة ليعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وليعلم ان المراد بالسبعة العدد المخصوص دون الكثرة فانه يطلق لهما وقوله تعالى كاملة صفة مؤكدة لافادة المبالغة فى محافظة هذا العدد أو صفة مبينة وكاشفة فان العشرة تمام مرتبة الآحاد أو صفة مقيدة تقييد كمال بدلية العشرة من الهدى (قوله وقلده فى ذلك صاحب الايضاح البيانى) هو قاضى القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزوينى صاحب تلخيص المفتاح قدم دمشق من بلاده مع أخيه قاضى القضاة امام الدين وناب فى القضاء عن أخيه ثم ولى خطابة دمشق فأقام بها مدة ثم ولى قضاء القضاة بالشام ثم قضاء القضاة بالديار المصرية ثم عزل عنها وأعيد الى قضاء الشام توفى بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة (قوله ولا تعرف هذه المقالة لنحوى) فى الشرح بل هى معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافى فى شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو وأو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل أنكر على ولده

عشر ﴿الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي أو نهي﴾ وهذا أحد الشرطين ﴿واعادة العامل﴾ وهذا الشرط الآخر ﴿نحو ماقام زيد أو ماقام عمرو﴾ المعنى بل ماقام عمرو فهو اضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو ﴿و﴾ نحو ﴿لايقم زيد أو لايقم عمرو﴾ المعنى بل لايقم عمرو فهو اضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النهي على أو ﴿ونقله﴾ أي هذا القول ﴿عنه﴾ أي عن سيبويه ﴿ابن عصفور﴾ وهذه الفعلية معطوفة على المتقدمة اذ المعنى فثبت عن سيبويه كذا ونقله عنه ابن عصفور ويجوز كون الاولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر التخالف بذلك كما ستعرفه ﴿ويؤيده﴾ أي ويؤيد نقل ابن عصفور المذكور ﴿انه﴾ أي سيبويه ﴿قال في ولا تطع منهم آثما أو كفورا ١٣٩ ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب المعنى لانه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط﴾ وذلك باطل لان النهي عن كل منهما ثابت لا يتطرق اليه الابطال أصلا ﴿وقال الكوفيون وأبو علي﴾ الفارسي ﴿وأبو الفتح﴾ ابن جني ﴿وابن برهان﴾ بفتح الموحدة ومنع الصرف وهؤلاء الثلاثة من النحاة الآخذين لمذهب أهل البصرة ﴿تأتي﴾ أو ﴿للاضراب مطلقا﴾ أي اتيانا مطلقا ويجوز أن يكون حالا من الاضراب أي تأتي له في حالة كونه مطلقا أي سواء تقدمه نفي أو نهي أو لم يتقدمه وسواء أعيد العامل أو لم يعد ﴿احتجاجا﴾ مفعول لاجله والعامل قال أي قال أولئك الجماعة كذا احتجاجا ويجوز أن يكون حالا أي ذوي احتجاج أو محتجين ﴿بقول جرير

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت أولادي﴾

العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله اذا أنفق عليه وقام بمصالحه وبرمت بكسر الراء ضجرت والاستثناء مفرغ بالنسبة الى الاحوال أي لم أحص عدتهم الا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة وأو في البيت الثاني للاضراب مع فقد ما اشترطه سيبويه فهي ظاهرة في الاحتجاج ﴿وقراءة أبي السمال أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بسكون الواو﴾ لا بفتحها كما هي في القراءة المشهورة فأو هنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فاذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيبويه ﴿واختلف

مجالسة ذوي الزيغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذا كلامه وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان أو تأتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان أو في الاباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة وكأنه قيل أبحت لك مجالستهما ومن أبيحت له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشئ مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا أبيح شيآن جاز لنا فيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحة اه ما في الشرح (قوله واعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهي (قوله وابن برهان) هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي سيبويه عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة وتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة (قوله ماذا ترى في عيال الخ) عيال الرجل من يعوله أي ينفق عليه ويقوم بمصالحه وواحد العيال عيل بفتح المهملة وتشديد الياء والجمع عيايل مثل جيد وجيايد وبرمت بفتح الموحدة التحتانية وكسر الراء بمعنى سئمت وبعداد مستثنى مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحص عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتي بعداد (قوله وقراءة أبي السمال) هو بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة ولام وفي الكشاف أو كلما الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا وقرأ أبو السمال بسكون الواو وعلى ان الفاسقون بمعنى الذين فسقوا فكأنه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا أو نقضوا عهد الله مرارا كثيرة اه قال التفتازاني فجعل أو في قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون ميلا الى جانب المعنى كأنه قيل الا الذين فسقوا أو نقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معموله وأو في مثل هذه المواضع تفيد تساوي الامرين في الوقوع مع ان الثاني أبعد وأليق بان لا يقع فيحمل على انها بمعنى بل وقد أثبتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة أعني قوله بل أكثرهم

في ﴿قوله تعالى ﴿وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون فقال الفراء﴾ المعنى ﴿بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية﴾ قال الرضي وانما جاز الاضراب في كلامه تعالى لانه أخبر عنهم بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس بناء على ظاهر الحزر رأى أرسلناه الى جماعة يحزرهم الناس ١٤٠ مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب

﴿وقال بعض الكوفيين﴾ أو في هذه الآية ﴿بمعنى الواو﴾ أي الى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف كيف هو ﴿وللبصريين فيها أقوال قيل للابهام﴾ على السامع ﴿وقيل للتخيير أي اذا رآهم الرائي تخير﴾ لشدة كثرتهم ﴿بين أن يقول مائة ألف أو يقول هم أكثر﴾ من مائة ألف ﴿نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر﴾ ولا يتأتى أن يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره والظاهر أن المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ﴿ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما﴾ فان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين أمرين فاما أن يكونوا مائة ألف واما ان يكونوا أزيد من ذلك فان كانوا في الواقع مائة الف فكيف يسوغ للرائي أن يخبر بانهم أزيد وان أكثر كانوا أزيد فكيف يسوغ له الاخبار بانهم مائة ألف ولقائل ان يقول لصاحب هذا الرأي أن لا يلتزم ان عدد المرسل اليهم في الواقع منحصر في هذين القسمين بل يقول يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيأ منهما وانهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له أن يقول هم مائة الف وكان له أن يقول هم أزيد من مائة ألف أي هم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه هو الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا جاز لك ان تقول جئتني الف مرة وان تقول جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين أن لا يزيد

لا يؤمنون ترقيا الى الاغلظ فالاغلظ (قوله فقال الفراء بل يزيدون) فان قلت كيف جاز الاضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضي انما جاز لانه تعالى أخبر عنهم بانهم مائة ألف بناء على حزر الناس مع كونه تعالى عالما انهم يزيدون ثم انه أخذ في التحقيق مضربا عما يغلط فيه الناس وكذا قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب اهـ (قوله نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما) هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التخيير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما والامران هنا وقع أحدهما فلا تخيير بينهما وانما قلنا وقع أحدهما لانهم كانوا أزيد من مائة ألف على ما نقلناه عن الرضي وقلنا ان التخيير لا يصح الا بين أمرين لم يقع واحد منهما لانه لا يكون الا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلوبا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخيير على هذا التفسير بين ان يقول الرائي هم مائة ألف وان يقول هم أكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم أكثر لان المراد انهم بهذه الحيثية لان ذلك قيل فيهم * وابن الشجري هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة وتوفي في رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ودفن بالكرخ من بغداد ولما حج الزمخشري جاء الى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه ممن لا يعتبره وأقول ان كون التخيير والاباحة لا يكون الا بعد الطلب أمر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلاف سوى قول ابن مالك ان أو التي للاباحة يسبقها غير الطلب قال السفاقسي في قوله تعالى أو كصيب من السماء وقال الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بان أو انما تكون للاباحة أو للتخيير في الامر أو في معناه لا في الخبر اهـ ثم في الشرح والظاهر ان المصنف أشار الى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل اليهم دائر بين ان يكونوا مائة ألف فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم أزيد منها وبين ان يكونوا أزيد من ذلك فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة ألف ولقائل أن يقول صاحب هذا الرأي لا يلتزم ان عدد هؤلاء منحصر في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيأ منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة ألف وكان له ان يقول أزيد من مائة ألف يريد انهم كثيرون كثرة مفرطة ولا يقصد العدد المخصوص على انه الموجود الواقع اهـ ما في الشرح وفي الكشاف أو يزيدون في مرأى الناظر أي اذا رآها الرائي قال هي مائة ألف أو

ولاينقص وانما المراد المبالغة فى الكثرة فكذا فى الآية ﴿وقيل هى للشك مصروفا الى الرائى ذكره ابن جنى وهذه الاقوال غير القول﴾ بنصب غير على الاستثناء أى الا القول ﴿بانها بمعنى الواو مقولة فى﴾ قوله تعالى ﴿وماامر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب فهى كالحجارة أو أشد قسوة و﴾ المعنى ﴿السابع﴾ من معانى أو الاثنى عشر ﴿التقسيم﴾ أى تبيين أقسام الشئ ﴿نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك فى منظومته﴾ الصغرى المسماة بالخلاصة وتعرف بالالفية ﴿وفى شرح﴾ منظومته ﴿الكبرى﴾ المسماة بالكافية الشافية ﴿ثم عدل عن ذلك﴾ أى عن ذكر التقسيم ﴿فى التسهيل وشرحه فقال تأتى للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره﴾ وهو الشك أو الابهام أو التخيير ﴿ومثل﴾ لهذا المعنى المجرد مما ذكر ﴿بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا﴾ أى ان يكن

أكثر والغرض الوصف بالكثرة اهـ (قوله ذكره ابن جنى) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى النحوى قرأ على أبى على الفارسى وكان أبوه جنى مملوكا روميا لسليمان بن فهد الازدى وقرأ ديوان المتنبى على صاحبه وشرحه وكان قعد أول أمره للاقراء بالموصل فاجتاز عليه أبو على وهو فى حلقته فقال له تزببت وأنت حصرم فترك الحلقة ولازمه حتى تمهر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلثمائة ووفاته فى صفر سنة اثنين وتسعين وثلثمائة قال ابن خلكان وجنى بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ياء اهـ وفى الشرح فى غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب كنى كذا فى شرح المفصل للاسفندارى اهـ (قوله ومثل بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فى الشرح فان قلت كان من حقه ان يأتى بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة انما هى بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله فى أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الحمر ما أنزل على فيها شئ الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا فى مواضع فى صحيح البخارى (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) فى الشرح لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا فى محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأو لكن استعمال الواو أجود اهـ وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ان التقسيم جعل الشئ أقساما وذلك يستدعى تقدم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو اثنا نثنتان صدور ورماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعى تقدم ما يتناول الاقسام فهو أعم من التقسيم عموما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع فى كلى المذكورات أو كلها والتفريق يقع فى المذكورات نفسها (قوله كما الناس مجروم عليه وجارم) هذا عجز بيت لعمرو بن براقة الهمدانى بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبه وصدر البيت * وننصر مولانا ونعلم أنه * ومعنى مجروم عليه وجارم مجنى عليه وجان (قوله وقالوا النائنتان الخ) اشرعت الرمح نحو العدو بالشين المعجمة

المشهود عليه غنيا فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه طلبا لرضاه أو ان يكن فقيرا فلا تمتنعوا من الشهادة رحمة له فأتى بأو هنا للتجرد التفريق أى ذكر الاقسام ولا شك ولا ابهام ولا تخيير ﴿وقالوا كونوا هودا أو نصارى﴾ أى ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره وهو ظاهر فان قلت كان من حق المصنف ان يأتى بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فلا يرد السؤال فان قلت التلاوة انما هى وقالوا بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله فى أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن الحمر ما أنزل على فيها شئ الا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره هكذا هو فى مواضع من صحيح البخارى فى مواضع وسيأتى الكلام فى هذه المسئلة مشبعا فى حرف الميم ان شاء الله تعالى قال ابن مالك ﴿وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم أجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله﴾ وننصر مولانا ونعلم انه * ﴿كما الناس مجروم عليه وجارم﴾ مجروم عليه وجارم أى مجنى عليه وجان يقال جرم فلان على أهله اذا أذنب وجنى عليهم جناية ﴿ومن مجيئه بأو قوله﴾ فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل ﴿أشرعت﴾ أى صوبت وسددت تقول أشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته نحوه وقصدت طعنه به فقد ذكر فى هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما اجمالا بقوله ثنتان ثم قسمهما بأو الى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والاسر أى لنا خصلتان هما صدور الرماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الاسر ﴿انتهى﴾

كلام ابن مالك ﴿ومجىء الواو فى التقسيم أجود لا يقتضى ان أو لا تأتى له بل يقتضى ثبوت ذلك غير أجود﴾ وفى بعض النسخ
ومجىء الواو فى التقسيم أكثر لا يقتضى ان أو لا تأتى له بل اثباته الاكثرية للواو ويقتضى الثبوت فى أو بقلة وكان المصنف غير
هذه لما فهاه من المناقشة اما أولا فلان ابن مالك لم يقل ان استعمال الواو فى التقسيم أكثر وانما قال أجود واما ثانيا فلان اثبات
الاكثرية للواو انما يقتضى الثبوت فى أو بكثرة لا بقلة كما ادعاه ﴿وقد صرح﴾ ابن مالك ﴿بثبوته﴾ أى ثبوت التقسيم ﴿فى
البيت الاخير﴾ وهو فقالوا النائتان الى آخره ﴿وليس فيه دليل﴾ على ما قاله من ان أو فيه للتقسيم ﴿لاحتمال أن يكون
المعنى لا بد من احداهما فحذف المضاف كما قيل فى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾ أى من أحدهما فان ذلك انما يخرج من
البحر الملح لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما فى البيت من قبيل التقسيم وانما هو بيان لاحدى الخصلتين باحد المتعاطفين
بأو هذا وأنا لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول
التقسيم ثابتا فى محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأو لكن استعمال الواو اجود فتأمله ﴿وغيره﴾ أى غير ابن مالك
﴿عدل عن العبارتين﴾ التقسيم والتفريق المجرد ﴿فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى وقالوا
ساحر أو مجنون اذ المعنى﴾ فى الآية الاولى ﴿وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى﴾ والمعنى فى الآية
الثانية ﴿وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال فى قالوا﴾ وهذا هو الذى ذكر أهل البديع انه
أحد قسمى اللف والنشر وذلك لان المتكلم تارة يذكر متعددا على التفصيل ثم ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين
ثقة بان السامع يرده اليه وهو ظاهر ١٤٢ وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذكر المتعدد على سبيل الاجمال ثم ما لكل
الخ ومثلوا الثالث بهذه الآية
وبقوله تعالى وقالوا لن
يدخل الجنة الا من كان
هودا أو نصارى وقال الشيخ
بهاء الدين السبكى فى شرح
التلخيص واعلم ان ما ذكروه
فى هذه الآية الكريمة
يعنى الآية الاخيرة لا يخلو
عن نظر فان أو فى قوله تعالى
أو نصارى اما أن يقدر
بعدها قول مقدر أولا فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان هذا
ذلك حينئذ موضع الواو لا أو ثم انا لو جعلنا أو بمعنى الواو وقدرنا قولا محذوفا يخرج عن اللف فانه يصير الضمير الاول لليهود
فقط وهذا ليس مرادهم قطعا ألا ترى قول الزمخشرى فلف القولين وان لم نقدر قولا بعد أو فكيف ينسب الى أهل الكتاب
على الاطلاق هذا القول وهو بجملته غير صادر من أحد منهم بل مخالف لقول كل من الفريقين غير انه اجمال وتفصيل
باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال فى الآية الكريمة انها ليست من اللف والنشر فى شئ وان المراد نسبة هذا القول بجملته
الى كل من اليهود والنصارى بان يكون جرد من قولى الفريقين قول كلى تضمنته مقالتاهما فان قول اليهود لن يدخل
الجنة الا من كان هودا يتضمن ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب الى كل من الفريقين
لن يدخل الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصرانيا ثم ان قلنا الاستثناء من النفى ليس اثباتا فلا حاجة بنا الى الزيادة على ذلك وان
قلنا انه اثبات فوجهه انهم لما كان مقصودهم الاعظم نفى دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريقى النصارى واليهود أحقر
عند الآخر من الانتصاب لمعارضته كان قول اليهود مثلا لن يدخل الجنة الا يهودى يتضمن نفى دخولها عن غير اليهودى
والنصرانى فأشير اليه بالنفى ويتضمن اثبات دخولها لاحد فريقى اليهود والنصارى لان اثبات دخولها لاحد الفريقين
عينا وهم اليهود مثلا اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقا لان الاخص يستلزم الاعم فقولهم لن يدخل الجنة الا يهودى
يصدق ان ينسب به اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود أو النصارى لان من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه
انه أثبت قيام أحد الرجلين لا يقال فيلزم ان يحكى عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودى أو نصرانى أو مسلم لانا نقول

اذا صوبته الى جهته وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله ومجىء الواو فى
التقسيم أكثر لا يقتضى ان أو لا تأتى له) هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان
مراده ان التقسيم لما كان فى الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلا ولما كان فى أو أقل لم يجعله
كذلك بل أتى بالتعريف المجرد ليكون داخلا فيه اظهارا لحط رتبته فى أو عن رتبته فى الواو
(قوله اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) يعنى لف بين القولين
ثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله قال التفتازانى عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
لقائل أن يقول لما كان اللف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لان رد السامع
مقول كل فريق الى صاحبه فيما اذا كان الامران مقولين وكلمة أو لا تفيد الا مقولية أحد
الامرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم

لما كان مقصودهم الاصلى هو نفى دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما كان قول كل منهم لن يدخل الجنة الا يهودى أكثر قبحا من قوله لن يدخل الجنة الا يهودى أو نصرانى حكى من كلامهم الثانى الذى هو موجود فى ضمن قولهم الاول بل هو أبلغ فى الشناعة عليهم لانه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ماذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه ﴿وتعسف ابن الشجرى فقال فى الآية الاولى انه حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعنى اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعنى النصارى كونوا نصارى قال فقام أو نصارى مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى﴾ كلامه والكلفة ظاهرة على وجهه الذى أبداه المعنى ﴿الثامن﴾ من معانى أو الاثنى عشر ﴿ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار أن كقوله﴾ أى قول القائل ﴿لاقتلنه أو يسلم﴾ فهو بمنزلة ما لو قال لاقتلنه الا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ والمعنى لاقتلنه فى كل وقت الا فى وقت اسلامه ﴿وقوله

وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها أو تستقيما﴾

غمزت أى عصرت والقناة معروفة وهى ما يجعل فيها سن الرمح والكعوب هى النواشز فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم ﴿وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة﴾ ليصير المعنى لا جناح عليكم فى مهور النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء المسيس الا أن تفرضوا أى الا وقت فرضكم لهن مهرا مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقدر هذا القائل لافادة هذا المعنى تفرضوا منصوبا على الوجه المذكور ﴿لا مجزوما بالعطف على تمسوهن﴾ لوجهين ﴿لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهر النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء أحد هذين الامرين﴾ وهما المسيس والفرض ﴿مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء أحد الامرين﴾ مع انه قد تقرر فى الشرع اثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الامرين ووجود الآخر وهذا هو الوجه الاول ﴿ولان المطلقات المفروض لهن قد

هذا بالتعيين وبعضهم ذلك بالتعيين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار ان) قال الرضى معنى أو فى الاصل لاحد الشيئين أو الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعد أو فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف أى لا ألزمنك الا وقت أن تعطينى فهو فى محل نصب على انه ظرف لما قبل وعند من يفسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التى بمعنى الى وقال ابن مالك تقدير الا وحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن الناصب للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير لا ينتظرنه أو يقدم ليكونن انتظار أو قدوم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعد أو وحتى احتاجوا الى هذا التأويل قلت ليفرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بأو فى مقام الشك فى الفعلين تارة وفى مقام الشك فى الثانى منهما فقط أخرى فاذا أرادوا المعنى الاول رفعوا ما بعد أو واذا أرادوا المعنى الثانى نصبوا ما بعدها وليؤذن النصب بان ما قبل أو ليس مثل ما بعدها فى الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه ولم يجز ان يكون الناصب أو لعدم اختصاصها فتعين أن تكون ان مضمرة (قوله وكنت اذا غمزت الخ) الغمز بالمعجمة والزاى مصدر غمزت الشئ بيدى والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية أو معوجة وكعوب الرمح النواشز فى أطراف الانابيب والبيت من قصيدة لزياد الاعجم فى هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة وقيل له أعجم للكنة كانت فى لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو أنفذ الكسر لم يستقم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائى (قوله وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) كذلك حمله

ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الآية﴾ يعني قوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم ﴿وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا المجزوم ولما كانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر﴾ أولا ولم خص أحد القسمين بالذكر ثانيا وترك الآخر ﴿واذا قدرت﴾ بالبناء للمفعول والتاء للتأنيث أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب ﴿أو بمعنى الا اخرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر﴾ أولا وظهر وجه افرادهن بالذكر ثانيا وهذا هو الوجه الثاني ﴿وأجاب ابن الحاجب عن﴾ الوجه ﴿الاول بمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول﴾ وهو كون المعنى مدة انتفاء احدهما ﴿فانه لا ينفي الا أحدهما﴾ وحاصل كلامه ان الغرض الحامل على جعل أو بمعنى الا يتأدى بابقائها على حقيقتها من جعلها هنا عاطفة لاحد الشيئين على الآخر وذلك لان نفي الاحد المبهم يفيد العموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الا واخراجها عن حقيقتها وذكر التفتازاني في حاشية الكشاف معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال فان قيل لم لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى مالم يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من ان أو في سياق النفي تفيد العموم ثم ذكر بانه اجيب عن ذلك بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي أي أو لم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لانفي أحد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك قال التفتازاني وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكالا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بلم قال ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء حتى ذهبوا في نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا الى تأويلات وقد أمكن ههنا وجه سائغ لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن توجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف مالو قيل لا مهر مالم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ ان يقال فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه ﴿واجاب بعضهم عن﴾ الوجه ﴿الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيأ في الجملة﴾ فقد استفيد ثانيا بذكرهن مالم يستفد أولا ﴿وقيل أو﴾ في هذه الآية ﴿بمعنى الواو﴾ أي مالم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الامرين ولا شك انه لا مهر أصلا ان وقع الطلاق في هذه الحالة ﴿ويؤيده﴾ أي يقويه ﴿قول المفسرين انها نزلت في رجل انصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها﴾ أي في أو الواقعة في هذه الآية ﴿قول آخر سيأتي﴾ وهو كونها بمعنى الى ﴿و﴾ المعنى ﴿التاسع﴾ من معاني أو الاثني عشر ﴿ان تكون بمعنى الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك أو تقضيني﴾ أي الى ان تقضيني ﴿حتى و﴾ نحو

الزمخشري قال التفتازاني فان قيل لم لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى مالم يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من أن أو في سياق النفي تفيد العموم أجيب بان العطف يوهم تقدير اعادة حرف النفي أي أو لم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لانفي أحد الامرين أعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكالا وهم في تقديرها ناصبة فكذا في تقديرها عاطفة على المنفي المجزوم بلم ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء وقد أمكن هنا وجه سائغ لا استثناء فيه فحمل الكلام عليه على أن مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى ان توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف مالو قيل لا مهر مالم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجد هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا (قوله لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر) يعني بطريق المفهوم ولو كن مستويات في ذلك لترك ذكر المطلقات المفروض لهن بناء على ذكرهن بطريق المفهوم كما ترك ذكر الممسوسات بناء على ذكرهن كذلك (قوله وفيها قول آخر سيأتي) يعني في ثالث سطر من هذا الكلام (قوله والتاسع أن تكون بمعنى الى) قال بدر الدين بن مالك أو التي انتصب المضارع بعدها ان كان

ما

﴿لا ستسهلن الصعب أو ادرك المنى﴾ فما انقادت الامال الالصابر المنى جمع منية وهى اسم لما يتمناه الانسان وانقياد الآمال موافقتها المراد ومجيئها على حسبه وهو استعارة وانت خبير بان جعل أو فى هذين الامرين بمعنى الا الاستثنائية متأت وبان جعلها على بابها العطف أحد الشيئين أو الاشيا ممكن فى بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا أو الى نحو لاقتلنه أو يسلم ولألزمنك أو تقضيني حقي وهـذا البيت اذ المضارع فى الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر ويعطف هـذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أى ليكونن قتل منى أو اسـلام منه وليكونن لزوم منى له أو قضاء منـه لحقى وليكونن استسهال منى الصعب أو ادراك للمنى ﴿ومن قال فى أو تفرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون﴾ الغاية المستفادة منه ﴿غاية لنفى الجناح لا لنفى المسيس﴾ وهـذا هو القول الآخر الذى وعد باتيانه فى الآية المذكورة المعنى ﴿العاشر﴾ من معانى أو ﴿التقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع قاله الحريرى وغيره﴾ وقد اسلفنا فى أم مناقشة عن المصنف فى هذا المثال فراجعه المعنى ﴿الحادى عشر الشرطية نحو لاضربنه عاش أو مات أى ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لآتينك اعطيتنى أو حرمتنى﴾ أى ان أعطيتنى وان حرمتنى ﴿قاله ابن الشجرى﴾ المعنى ﴿الثانى عشر التبعيض نحو كونوا هودا أو نصارى نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين والذى يظهر لى انه انما اراد معنى التفصيل فان كل ١٤٥ واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض مما تقدم عليهما﴾ أى على ما قبلها وما بعدها ﴿ولم يرد انها ذكرت لتفيد معنى التبعيض﴾ حتى تكون قسما مستقلا برأسه خارجا عما مر ﴿تنبيه التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء﴾ أى لتعلق الحكم باحد الامرين المذكورين قبلها وبعدها أو الامور ﴿وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل﴾ فتكون للاضراب ولا تكون حينئذ لاحد

١٩ ى ل

الشيئين أو الاشياء ﴿أو﴾ تخرج ﴿الى معنى الواو﴾ فتفيد جمع المتعاطفين فى الحكم ولا تكون حينئذ لاحدهما بل لهما معا ﴿واما بقية المعانى فمستفادة من غيرها﴾ لا منها وفى الكشف نقلا عن البزدوى وشمس الائمة انهما قالا هذه الكلمة ليست للتشكيك لان الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعا أى ليس بمقصود فى المخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع فى الكلام وليس معناه أن الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ لان لفظ الشك قد وضع لمعناه بل المعنى ماذكرناه وذلك لان موضوع الكلام افهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الكلمة موضوعة لذلك بل هى موضوعة لاحد المذكورين غير عين كما قلنا الا أنها فى الاخبارات تفضى الى الشك باعتبار محل الكلام لانه أخبر عن مجىء أحدهما فى قوله جاء زيد أو عمرو ومعلوم أن فعل المجىء وجد من أحدهما عينا لا نكرة اذ لا تصور لصدور الفعل من غير العين وباضافة الفعل الى أحدهما غير عين لا ينتقل الفعل من العين الى النكرة بل يبقى مضافا الى العين كما وجد وانما جهله السامع فوقع الشك فى الذى وجد منه فعل المجىء فتبين ان التشكيك انما يثبت حكما واتفاقا بكون الكلام خبرا لا مقصودا بحرف أو الا ترى أنها اذا استعملت فى الانشاء لا تؤدى معنى الشك أصلا مع انها حقيقة فيه لا مجاز وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الاصلى وكذا التخيير يثبت بمحل الكلام أيضا

(قوله لا ستسهلن الصعب الخ) المنى جمع منيـة وهو ما يتمناه الانسان والآمال جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقيادها حصولها وفى الشرح وأنت خبير بان جعل أو على بابها العطف أحد الشيئين أو الاشياء ممكن فى بعض ما جعلوها فيه بمعنى الا أو الى نحو لاقتلنه أو يسلم ولالزمنك أو تقضينى حقى وهـذا البيت اذ المضارع فى الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل المتقدم أى ليكونن قتل منى أو اسـلام منه وليكونن لزوم منى أو قضاء منـه وليكونن استسهال منى أو ادراك للمنى اه وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابى فى هذا الباب وذكرنا عن الرضى ان أو التى بمعنى الا أو الى مفيدة لاحـد الشيئين أو الاشـياء مع القصد الى أمر آخر وعلى هذا فتخصيص امكان كونها لاحـد الشيئين أو الاشـياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الا أو الى فيه نظر للمصنف اللهم الا أن يريد مجرد أحد الشيئين أو الاشـياء (قوله تنبيه التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء وهو الذى يقوله المتقدمون) قال السفاقسى قال السهيلى وابن الصائغ أو لاحد الشيئين أو الاشـياء وانما وقعت فى الخبر المشكوك من جهـة ان الشـك تردد بين أمرين من غـير ترجيح لا انها موضوعة للشـك ولهذا تكون فى الخـبر من غـير شك اذا أريد الابهام على المخاطب واما التى للتخيير فعلى أصلها لان المخبر انما يريد أحد الشيئين واما التى زعموا أنها للاباحة فلم تؤخذ الاباحة

لانها اذا استعملت فى الابتداء كقولك اضرب زيدا او عمرا تناولت أحدهما غير معين والامر للائتمار ولا يتصور الائتمار بوقوع الفعل فى غير العين فيثبت التخيير ضرورة التمكن من الائتمار ولهذا لو اختار أحدهما قولا لا يصح لانه لا ضرورة فى ذلك انما هى فى حق الفعل انتهى ﴿ومن العجب أنهم ذكروا ان من معانى صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا﴾ وهذا للتخيير ﴿وجالس الحسن أو ابن سيرين﴾ وهذا للاباحة ﴿ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين ومن البين الفساد المعنى العاشر﴾ وهو التقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع ﴿و أو فيه انما هى للشك على زعمهم وانما استفيد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك﴾ الاشتباه ﴿مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد﴾ فيحصل التقريب ضرورة ﴿و ينبغى لمن قال انها تاتى للشرطية ان يقول وللعطف لانه قدر مكانها وان﴾ وهما حرف عطف وحرف شرط ﴿والحق ان الفعل الذى قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وان أو على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط﴾ عملا بما تقتضيه أو من التشريك ولو قيل بان هذا من باب الحال المقدرة أى لاضربنه مقدرا حياته أو مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال لامكن وكذا لا يتنك مقدرا اعطاءك أو حرمانك ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة

﴿ألا﴾

﴿بفتح الهمزة والتخفيف﴾ أى تخفيف اللام ﴿على خمسة أوجه أحدها أن تكون﴾ هى ﴿للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها﴾ وسيأتى بيان وجه ذلك ﴿وتدخل على الجملتين﴾ الاسمية والفعلية وذلك ﴿نحو الا انهم هم السفهاء﴾ وهذه اسمية ونحو ﴿الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ وهذه فعلية ﴿و يقول المعربون فيها﴾ هى ﴿حرف استفتاح فيبينون مكانها﴾ وهو المحل الذى تقع فيه وهو ابتداء الكلام ﴿و يهملون﴾ ذكر ﴿معناها﴾ الذى وضعت له وهو التنبيه وذلك غير سديد وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف فى تسميته الى المعنى المختص به فى الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا تكون الا مستفتحا بها ولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها وانما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولا لها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف الاستقبال والجر وغير ذلك

من لفظ أو ولا معناها وانما أخذت من صيغة الامر مع قرائن الاحوال اه (قوله ومن العجب انهم ذكروا أن من معانى صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين) وأقول لا عجب فان كلا من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى أو ولا تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر ولا الاباحية لشيئين أو أكثر الا مسبوقة بصيغة الامر ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الا متأخرا أو عنها أو معناها فلزم اتحاد مثاليهما فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لاو قطع النظر فيهما عن الصيغة قال التفتازانى فى التلويح ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق ان كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن اه (قوله اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد) الاشارة بذلك عائدة الى اشتباه السلام بالتوديع (قوله والحق ان الفعل الذى قبلها على معنى حرف الشرط) فى الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة أى لاضربنه مقدرا حياته أو مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجماعة اه

﴿(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف﴾

(قوله أحدهما ان تكون للتنبيه) قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف فى التسمية الى المعنى المختص به فى الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لا ترى الا مستفتحا بها ولم يسم

﴿وافادتها التحقيق من جهة تركبها﴾ في الاصل ﴿من الهمزة ولا﴾ لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على مالا تدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قائم ولا تقول لا ان زيدا قائم ﴿وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر﴾ أي هو قادر وقد يقال ليس كل همزة استفهام اذا دخلت على النفي افادت الاثبات وانما ذلك حيث تكون للانكار الابطالي ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الاثبات وقوته ولا يلزم من حصول الاثبات تأكيده فمن أين جاء هذا التحقيق المدعى فالذي ينبغي ان يقال هنا هذه الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت فهو كدعوى الشئ ببينة فمن هذه الجهة جاء التحقيق وأيضا فنفي النفي اثبات دائم مثل مازال ومانفك ونحو ذلك ولا يخفاك ان الا التي للتنبيه كما يقع بعدها الاثبات نحو الا ان زيدا قائم يقع بعدها النفي نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وافادتها التحقيق في القبيلين ثابتة لما مر ﴿قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة﴾ برفع الجملة على أنها اسم تكاد وتقع خبر متقدم متحمل لضمير عائد على ذلك الاسم ولا يصح أن يكون اسم تكاد ضميرا عائدا على الا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم وهو اما ممتنع أو ضرورة أو نادر والتقدير على الاول لا تكاد الجملة تقع ﴿بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم﴾ يعني ان والنفي وذلك لمشاركتها القسم في كونها للتأكيد مثله ﴿نحو ألا ان أولياء الله﴾ لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو ألا لا يقوم زيد ﴿وأختها اما من مقدمات اليمين وطلائعه﴾ وطليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله ﴿كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره﴾ ويحيي العظام البيض وهي رميم

لقد كنت أختار القرى طاوي الحشا * محاذرة من أن يقال لئيم

القرى الاحسان الى الضيف والحشا مادون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه والطاوي الجائع ﴿وقوله

اما والذي أبكى وأضحك والذي * أمات وأحيا والذي أمره الامر﴾

وقد تقدم في اما انشاده هذا البيت وما بعده وهو

لقد تركتني أحسد الوحش ان أرى * أليفين منها لا يروعهما الذعر

حرف الاستفتاح اه (قوله وافادتها التحقيق من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى) يعني أن افادة ألا التحقيق ما بعدها من جهة تركبها من الهمزة التي للابطال ولا التي للنفي وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي افادت التحقيق وانما لم تفد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى تمثيله بأليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشاف وعبارته وألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لاعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ولكونها بهذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم قال التفتازاني يريد ان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار المنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا الكلام في اما والاكثر على انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه وقال السفاقسي بعدما ذكر كلام الزمخشري واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه ألا غير صالح للنفي لو قلت الا ان زيدا منطلق لم يصلح فيه لا ان زيدا منطلق اذ ليس من تركيبهم بخلاف أليس ذلك بقادر لو قلت ليس ذلك بقادر صح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم وأجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية اه (قوله لا تكاد تقع الجملة بعدها) اسم يكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها متحمل لضميره ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضميرا عائدا على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو ممتنع (قوله وطلائعه) طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطلع طلع العدو أي ناحيته (قوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره) هذا صدر بيت عجزه ويحيي العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعده

لقد كنت اختار الجوى طاوي الحشا * محافظة من ان يقال لئيم

وفي الصحاح رم العظم يرم بالكسر رمة أي بلي فهو رميم وانما قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق اه

﴿والثاني التوبيخ والانكار﴾ وهذا المعطوف مستغنى عنه اذ التوبيخ لا يكون بدون انكار ولكن قصد زيادة البيان ﴿كقوله﴾ أي كقول حسان رضي الله تعالى عنه ﴿ألا طعان ألا فرسان عادية * ألا تجشؤكم حول التنانير﴾ الطعان مصدر طاعن بالرمح وهو معروف والعادية اما من العدو أو العدوان أي مسرعة الى الحرب مسبقة اليها أو ظالمة لخصومها بشدة بأسها والعرب تمدح بمثله من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة والتجشؤ خروج نفس من الفم ينشأ عن امتلاء المعدة وهو منصوب على الاستثناء المنقطع والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه يوبخ هذا الناظم هؤلاء القوم على عدم الشجاعة وصرف همتهم الى شبع بطونهم ﴿وقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم﴾ الارعواء الكف عن الشيء واستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى عن القبيح وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي الشيب بياض الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والهرم كبر السن فان قلت من هنا موصولة أو موصوفة وولت شبيبته صلة أو صفة ولا اشكال فيه وآذنت بمشيب معطوف على الصلة أو الصفة ولا ضمير فيه يعود الى من فما وجهه قلت يمكن الجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أنا لا نسلم أن الواو عاطفة بل هي للحال وقد مضمرة على رأي من يقول به والثاني على تقدير جعلها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط وذلك لان ضمير آذنت يعود الى الشبيبة المضاف الى ضمير من وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي الثالث انا على تقدير كونها عاطفة لا تجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل نجعل كلا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة فيكتفى حينئذ منهما بضمير واحد لارتباطهما وصيرورتهما كالجملة الواحدة من حيث المعنى ألا ارعواء لمن قارن الابدان بالشيب تولى شبيبته والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزيل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه في الباب الثاني في الجمل التي لها محل عند الكلام على الجملة التابعة ان شاء الله تعالى واعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع الاداة والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان أو عدوانهم وعدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد معنى يختص به فأين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام

وفي الكشاف الرميم اسم لما بلي من العظم كالرمة والرفات فلهذا لم يؤنث والجوى خلو البطن ويروى القرى وهو الاحسان الى الضيف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشتملت عليه الضلوع والطاوي الجائع من طوى بالكسر يطوى بالفتح طوى جاع واللئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس (قوله والثاني التوبيخ والانكار) أي التوبيخ على النفي والانكار عليه وفي الشرح المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة لا مجموع الاداة والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيتين عدم الطعان وعدم عدو الفرسان وعدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما مفيد معنى يختص به فأين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وأقول الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع ألا تفيد الانكار التوبيخي على النفي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه أن كل واحد من هذه الوجوه ألا فيه حرف واحد دال على ما ذكره له لا حرفان على ما يشهد له قوله وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم اذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا نظر فقد قال المصنف في أوضح المسالك انه قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع وقال الرضي قال الاندلسي يعني الشلوبين لا أعرف أحدا يقول تلحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد أن تكون اما للانكار أو للتوبيخ أو للنهي أو للعرض (قوله ألا طعان الخ) الطعان مصدر طاعن بالرمح والعادية من العدو وهو الاسراع أي مسرعة الى الحرب أو من العدوان وهو الظلم أي ظالمة لخصومها والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة خروج النفس من الفم عن امتلاء المعدة والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه (قوله ألا ارعواء الخ) ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وفي الصحاح والشباب أيضا الحداثة وكذلك الشبيبة وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشبيبة وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة اهـ وهذا مأخوذ من كلام الاطباء ولفظ الشباب مأخوذ من شبت النار أي قويت قالوا وهو حسن الوقوف ويكون في نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة بحسب الامزجة والاقاليم

﴿والثالث التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات﴾ يرأب يصلح وفاعله ضمير يرجع الى الرجوع وأثأت بمثلثة أي خرمت وفتقت الخرز يقال ثأى الخرز يثأى اذا تخرم والثأى الخرم والفتق قال جرير هو الرافد الميمون والرافد الثاني * اذا النعل يوما بالعشيرة زلت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية ولا خفاء بأن الا في البيت للتمني ﴿ولهذا نصب يرأب لانه جواب تمن مقرون بالفاء﴾ برفع مقرون على انه صفة المضاف المرفوع من قوله جواب تمن ونصب الفعل الجوابي بأن مضمرة على ما عرف في محله ﴿والرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى أم لها جلد * اذا ألاقي الذي لاقاه امثالي وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو﴾ الاستاذ أبو علي ﴿الشلوبين﴾ فان الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب يعني انتفى صبرها عند موتي أم تجلد فام فيه متصلة والمعنى أي الامرين كائن الجزع أم الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهم أولا عن الجزع وهو عدم الصبر ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذي لاقاه امثاله الموت واذا عرفت ما أسلفناه لك قريبا بان لك ان في كلام المصنف نظرا من وجهين الاول انه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني ألا وليست ألا استفهاما عن النفي انما الاستفهام   عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم أن يكون مجموع الا كلمتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعدبه في المفردات ﴿وهذه الاقسام الثلاثة﴾ وهي ألا التوبيخية والتي للتمني والتي للاستفهام عن النفي ﴿مختصة بالدخول على الجمل الاسمية﴾ لان لا معها باقية على عملها الذي كان وهو لا يكون الا في الجمل الاسمية وهذا بخلاف الا التي للتنبيه فانها تدخل على الجملتين كما مر وفي كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت ﴿وتعمل﴾ هذه الاقسام الثلاثة ﴿عمل لا التبرئة﴾ وهي التي لنفي الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك لانها تنفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه قلت وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما في زيد عدل وعليه فالتبرئة صفة للا بلا تأويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف أي ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل أن تكون لا مضافة للتبرئة ﴿لكن تختص التي للتمني﴾ عن التي للانكار التوبيخي والتي للاستفهام عن النفي ﴿بأنها لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا﴾ فاذا قيل ألا ماء كان ذلك كلاما مركبا من حرف واسم نظرا الى المعنى ومازالوا يستغربون قول الفارسي ان نحو يا زيد كلام مركب من حرف واسم فهذا سيبويه امام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك ﴿وبانها لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها﴾ فلا يقال الا ماء عذب بالرفع بناء على انها مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء ﴿وانها لا يجوز الغاؤها ولو تكررت﴾ فلا يقال ألا ماء والا عسل بالرفع فيهما أو في أحدهما ﴿اما الاول فلانها﴾ أي فلان الا المراد بها التمني ﴿بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر له﴾ فكذا الا لا يكون لها خبر اذ التمني بغنيها عنه ويصير اسمها بمثابة المفعول من جهة المعنى فقولك الا ماء في معنى أتمنى ماء ﴿واما الآخران﴾ وهما امتناع مراعاة المحل وامتناع الالغاء ﴿فلانها بمنزلة ليت﴾ وليت يمتنع فيها الامران فكذا ما هو بمنزلتها ﴿وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه﴾ وقد خالف في ذلك المازني والمبرد واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبهما

والاثاليم والمشيب قال الاصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن (قوله ألا عمر ولى الخ) يرأب بمثناة تحتية فراء ساكنة فهمزة مفتوحة فوحدة أي يصلح واثأت بمثلثة بين همزتين وفي آخره تاء تأنيث أي أفسدت (قوله وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين) وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت أم فيه منقطعة بان يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم اضرب عنه واستفهم عن الجلد أو متصلة بان يكون طلب تعيين أحد هذين الامرين وفي الشرح وفي كلام المصنف نظر من وجهين الاول انه أخبر بان الاستفهام عن النفي من معاني الا وليست ألا استفهاما عن النفي أصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم أن يكون مجموع الا كلمتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعدبه في المفردات وأقول الجواب عن الاول ان النفي في كلامه بمعنى المنفي والهمزة اذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعهما للاستفهام عن المنفي ولا يخفى ما فيه وعن الثاني في بعد تسليم انه لم يحصل لها بالتركيب معنى تعدبه من المفردات انا لا نسلم ان المصنف انما يذكر الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى تعدبه من المفردات بل يذكر أيضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصاله

﴿وعلى هذا﴾ الذي ذهب اليه سيبويه وموافقوه يفصل الكلام ﴿فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على التقديم﴾ للخبر ﴿والتأخير﴾ للمبتدأ ﴿والجملة﴾ في محل نصب ﴿صفة على اللفظ﴾ اذ لا مانع منه ﴿ولا يكون مستطاع خبرا﴾ لالا ﴿أو نعتا على المحل﴾ ورجوع مرفوع به عليهما﴾ أي على التقديرين وهما كونه خبرا وكونه نعتا على المحل ﴿لما بيناه﴾ من ان سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لالا هذه خبرا ولا يجوزون مراعاة محلها مع اسمها وقد استبينت ان الفاء من قوله فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة الجواب لكن يقدح فيه بأن الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء ولا شك أن يكون صالحا لان يقع شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في هذه الآية خبر مبتدأ هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعا ﴿والخامس العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث﴾ وهذا صريح في ان ألا بجملتها مفيدة لذلك وضعا وبعضهم يقول ان العرض مولد من الاستفهام وذلك لان همزة الاستفهام لما دخلت على فعل منفي امتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا في قولك ألا تنزل عندنا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه ويمكن أن يقال مثله في الانكار التوبيخي والتمني ﴿وتختص ألا هذه﴾ التي للعرض والتحضيض ﴿بالفعلية﴾ أي بالجملة الفعلية لانهما للطلب ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية لانها للثبوت وعدم الحدوث ﴿نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم﴾ ونحو ﴿ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم﴾ وكأن الآية الاولى مثال للعرض والثانية مثال للتحضيض ﴿ومنه عند

بأن يترجم له (قوله وعلى هذا فيكون) في الشرح يكون معطوف على محذوف يدل عليه السياق والتقدير وعلى هذا يفصل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فتكون الفاء رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر مبتدأ المحذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء ومثل هذا في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدأ هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا وأقول في كلامه نظر اما أولا فلانا ان سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط فلا نسلم ان كل ما نظر فيه الى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء منه بل اذا كان مضارعا مثبتا أو منفيا فلا يجوز فيه اثبات الفاء وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا أو معنى لم تجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء وقال الرضي المضارع المجرد والمصدر بلا يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة في معناهما تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت واما تركه فلانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على الصحيح والاداة خصصتهما بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدأ فيه لتكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه أقيس اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر لمبتدأ لم تدخل عليه الفاء قال الرضي وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت نحو ان غبت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وان واخواتها ضرورة اه وأقول بهذا الكلام الاخير ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى تقدير مبتدأ هو ضمير الشان ارتكبت ممتنعا (قوله والجملة صفة على اللفظ) يعني فتكون في محل نصب وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل) يعني على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نصبه نعتا على محله المنصوب لان لا تعمل عمل ان فجعل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي (قوله وتختص ألا هذه بالفعلية) يعني الخبرية وسيصرح المصنف به بعد هذا في أول الكلام على الا بالفتح والتشديد قال ابن الحاجب

الخليل﴾قول الشاعر ﴿ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت﴾المحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن أي تجعله
اصلا قال الجوهري والبيت مضمن أي تبيت تفعل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعد هذا البيت
فيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت الى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على تميم * وهم
صحاب يوم عكاظ اني شهدت لهم مواطن صادقات * شهدن لهم بحسن الظن مني وانما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع
جل ثم قال ويروى ألا رجلا بمعنى هات لي رجلا ويروى ألا رجل بمعنى الا من رجل 151 قلت والذي يظهر في توجيه الرفع
أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي ألا يدل رجل وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير ألا دلالة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله كما في قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة ويدل على هذا المحذوف يدل والمعنى ألا تحصلون لي دلالة رجل واما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي أن تكون ألا للعرض ﴿والتقدير عنده ألا تروني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى﴾ وتوجيه الجوهري للنصب يقتضي انه جعل ألا للتنبيه ﴿وزعم بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير أي الا جزى الله رجلا جزاه خيرا وألا على هذا للتنبيه﴾ لا للعرض لان ألا التي للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية من حيث
لعرض طلب والمطلوب انما هو أمر يقع في الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب ﴿وقال يونس ألا﴾ في البيت المذكور
تمني ونون الاسم للضرورة﴾ والا فقد كان حقه البناء لانه مفرد ﴿وقول الخليل أولى﴾ من قول يونس ﴿لانه لا ضرورة
ضمار الفعل﴾ بدليل انه يقع في سعة الكلام ﴿بخلاف التنوين﴾ في مثل هذا المحل فانما يرتكب لضرورة الشعر
رتكب في السعة واذا دار الامر بين وجه لا يفعل الا للضرورة ووجه سالم من ذلك فالحمل على الثاني أولى بلا شك
أضمار الخليل﴾ تروني ﴿أولى من اضمار غيره﴾ جزى الله ﴿لانه﴾ أي لان الشاعر ﴿لم يرد أن يدعو لرجل على هذه
فة﴾ حتى يضمر الفعل الدعائي ﴿وانما قصده طلبه﴾

ن شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع
التوبيخ اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل
عدها وقال الرضي ولا يكون التحضيض في الماضي الذي فات الا انها كثيرا ما تستعمل في لوم
لمخاطب على تركه في الماضي شيأ يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض
لى ما فات وقلما تستعمل في المضارع أيضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان
فعله المخاطب قبل أن يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض اهـ (قوله الا رجلا
زاه الله خيرا الخ) قال السيرافي تبيث بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب المعدن من باث
لشئ أي استخرجه ورد بان بعده ترجل لمتي وتقم بيتي * وأعطها الاداوة ان نصيت
رويه بالمثناة الفوقية ويجاب بان يكون روي ما بعده المثناة الفوقية لا يرد كون تبيث
لمثلثة لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الروي وهو الحرف الذي
سب اليه القصيدة بروي مقارب له في المخرج أو الصفة كقول الشاعر
بني ان البر شئ هين * المنطق اللين والطعيم
يث قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربا المخرج وفي الصحاح
محصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن وأنشد هذا البيت وقال تبيت أي تفعل كذا والبيت
ضمن يعني فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار آخر البيت الى ما بعده ورواه برفع رجل
قال ويروى الا رجلا بمعنى هات لي رجلا ويروى الا رجل بمعنى اما من رجل وفي الشرح
لذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي الا يدل
جل وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير الا دلالة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه
ى حاله كما في قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة اهـ وتبيت بالمثناة
ضارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل اذا لم يكن
ديد الجعودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز
شحمة الاذن وتقم بالقاف المضمومة تكنس من قممت البيت كنسته والاداوة المطهرة ونضا
به خلعه واعطاه الاداوة كناية عن مؤالفته اياها قال الازهري والبيتان لاعرابي لم يرد
فجور وانما أراد ان يتزوج امرأة تمتعه (قوله والا على هذا للتنبيه) لان ما بعدها ليس
مضارع ولا ماض يعني وانما هو دعاء (قوله لانه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وانما
قصده طلبه) في الشرح فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طلب غير

واضمار الخليل موف بهذا القصد قلت وفيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأ أعانني وهو هنا متأت ﴿واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان بدل صفة لرجل﴾ المصوب في البيت ﴿فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة﴾ وفيه تسامح من جهة ان المفسر فعلها الا هي بأسرها ﴿وهي أجنبية فمردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد﴾ فان هلك جملة تفسيرية وقد فصل بها بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع أن تكون المفسرة أجنبية أو منع الفصل بها مع أجنبيتها قلت وفيه نظر لاحتمال أن يكون قوله ليس له ولد جملة حالية من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين ونوزع في ذلك بأن المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي أن يكون

التقييد له اما الضمير في جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي كالمؤكدة واذا دار الامر بين هذين فعمد الاسناد أولى فلو قلت ضربت زيدا اضربت زيدا العاقل انبغي أن يكون العاقل صفة للاول وهذا يشعر بأن المفسرة غير أجنبية على انه لو سلم كونها أجنبية لا يضر فيما نحن فيه لانه شعر ومثل ذلك مغتفر فيه ﴿ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية﴾ وفيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لقول محذوف صفة لرجلا أي الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا بدل فلم يقع فصل بجملة ولو سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة والفصل بها مغتفر واقع في الفصيح نظما ونثرا ﴿الا بالكسر﴾ للهمزة ﴿والتشديد﴾ للام ﴿على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا ومن
وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها﴾ مما وقع فيه المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا ﴿بها﴾ أي بالا ﴿على الاصح﴾ من الاقوال المذكورة في هذه المسئلة وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزجاج ووجهه ان معنى الاستثناء قائم بالا والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وقد يقال عليه ينتقض بنحو ما قام أحد الا بكر بالرفع على البدل اذ الاستثناء بها موجود ولا نصب وقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الا وقال ابن الحاجب العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هنالك فعل ولا معناه والعمل موجود نحو القوم الا زيدا اخوتك

المدعو به كقول السائل رحم الله امرأ أعانني وهو هنا متأت اهـ وأقول فرق بين اشعار الكلام بشيء وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لا في الاول ولا شك ان حذف الفعل الدعائي على شريطة التفسير وافتتاح الكلام معه بالا يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد اليه وان أشعر ذلك بطلب الرجل المدعو له وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل واضمار غيره وقال ان اضمار غيره أولى لان اضمار الخليل تقدير فعل غير مذكور واعترض على اضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له (قوله فمردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد) لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلك المفسرة وفي الشرح وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر في هلك كما صرح به بعض المعربين اهـ وأقول الذي صرح به هو أبو البقاء فانه قال ليس له ولد الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك اهـ لكن صاحب الكشاف لم يرض ذلك فانه قال ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقه أبو حيان على ذلك وقال التفتازاني لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذو الحال اما امرؤ وهو نكرة غير مخصوصة واما ضمير هلك وهو مفسر غير مقصود وربما يدعى انه لا ضمير فيه لانه تفسير للفعل فقط (قوله ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذ لا تكون صفة لانها انشائية) في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجلا أي الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا وأقول يجاب عن هذا بان كلام المصنف بناء على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير أن لا تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك جملة بل هو مفرد لانه مفسر لمفرده

﴿الا﴾ بالكسر والتشديد

(قوله وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الاصح) هذا مذهب المبرد والزجاج

قال الرضي وللبصريين ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أي ينتسبون اليك بالاخوة قلت مثل هذا الاعتذار لا يتأتى في مثل قولك هذه الاعيان الا هذه الخشبة جارة على ان كلا من القولين يرد عليه ما سبق ﴿ونحو ما فعلوه الا قليل﴾ وهذا معطوف على قوله أولا فشربوا منه الا قليل لا يعني ان كون الا للاستثناء ثابت مع نصب المستثنى و رفعه كما في الآيتين ﴿وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين و يبعده انه﴾ أي البدل الواقع بعد الا ﴿لا ضمير معه في نحو ماجاءني أحد الا زيد كما﴾ كان الضمير مع البدل ﴿في أكلت الرغيف ثلثه﴾ وجوابه انهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا للاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتيج اليه ﴿و﴾ يبعد القول بالبدل أيضا ﴿انه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب﴾ وهو محذور قال الرضي ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك نجعل في نحو ما جاء احد الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم فارتفاع ما بعد الا على البدلية عند البصريين كما عرفت ﴿و على انه معطوف على المستثنى منه والا حرف عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك﴾ أي ما بعد لا العاطفة في قولك جاء زيد لا عمرو ﴿منفي بعد ايجاب وهذا﴾ الذي نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا في نحو ماجاءني احد الا زيد ﴿موجب بعد نفي﴾ فان قلت كان من حقه ان يشير بهذا الى ما بعد لا العاطفة لانه القريب و بذاك الى ما بعد الا لانه بعيد بالنسبة الى الاول فلم عكس قلت لما كان ما بعد الا هو فرض المسئلة المحدث عنها نزله منزلة القريب المشاهد الذي هو نصب العين فاشار اليه بهذا وما بعد لا العاطفة انما جاء بطريق العرض لغرض التشبيه وكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذي هو بصدده فاشار اليه بذاك

٢٠ ي ل

﴿و رد﴾ مذهب الكوفيين ﴿بقولهم﴾ أي قول العرب ﴿ما قام الا زيد وليس شئ من احرف العطف يلي العوامل﴾ ولذلك حكم على اما الاولى من قولك قام اما زيد واما عمرو بانها ليست حرف عطف ﴿وقد يجاب﴾ عن هذا الرد ﴿بانه﴾ أي بان العاطف الذي هو الا عندهم ﴿ليس تاليها﴾ أي تالي العوامل ﴿في التقدير﴾ وان وليها في اللفظ ﴿اذ الاصل ما قام أحد الا زيد﴾ وغايته ان المعطوف عليه حذف في اللفظ ولا محذور فيه ﴿الثاني ان تكون بمنزلة غير﴾ في ان ما بعدها مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد غير في مثل قولك مررت برجل غير زيد دخل عمرو بوجه غير الوجه الذي خرج به ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت الا في حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان الا هذه وهي التي بمنزلة غير حرف بل صرح التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على لا فارض ولا بكر بانه لا قائل باسميتها وأقول لو ذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم الزام خفض ما بعدها ولو كانت اسما بمعنى غير لكان ما بعدها مضافا اليه فيخفض دائما قلت لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوي ﴿فيوصف بها و بتاليها﴾ لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو تجوز في العبارة والتحقيق ان الوصف انما هو بها و بتاليها لا بها وحدها ولذلك ظهر الاعراب في تاليها وانما صح ان يوصف بها و بتاليها لان

ومن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك وجهه ما قاله الرضي ان الا مقومة لمعنى الاستثناء محصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان الا نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن أنادي وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط الا لانه شئ يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (قوله و يبعده انه لا ضمير معه في نحو ماجاءني أحد الا زيد) قال الرضي قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب) هذا الاعتراض لثعلب وقد أجاب عنه السيرافي بانه بدل في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تخالف الموصوف والصفة فيهما نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد لا عمرو وأجاب عنه أيضا ابن عصفور بان الا مع ما بعدها بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانك قلت ما قام غير زيد (قوله الثاني أن يكون بمنزلة غير) لا يريد ان الا بمنزلة غير من كل وجه

مجموعهما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة هذا كلامه قلت ولو جعلت بمعنى غير امتنع كما أشرنا اليه امكان الوصف بها وحدها وتاليها اتخاذ كرابيان ماتعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع ولكن الذي قاله جماعة انه يوصف بها وبتاليها ﴿جمع منكر أو شبهه﴾ أي شبه الجمع المنكر فيدخل تحته أمران أحدهما الجمع المعرف تعريفا لفظيا لا يخرجه عن معنى التنكير فهذا جمع معرف شبيه بالمنكر والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه في معناه فهذا يصدق عليه أيضا انه شبه المنكر وسيذكر المصنف أمثلة الكل ﴿مثال الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثناء﴾ لا ﴿من جهة المعنى اذ التقدير حينئذ﴾ أي حين اذ تكون للاستثناء الذي قضيته خروج المستثنى من المستثنى منه ﴿لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد﴾ بل المراد ان الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ﴿ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه﴾ ومن هنا أشكل كلام الزمخشري على بعض العلماء وذلك انه قال في الكشاف في تفسير سورة الحجر حيث تكلم على قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط الاستثناء ان كان من قوم فمنقطع لوصفهم بالاجرام فاختلف الجنسان وان كان من الضمير في مجرمين فمتصل كأنه قيل الى قوم أجرموا كلهم الا آل لوط وحدهم وتقرير الاشكال ان النكرة في الاثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالتفريق مشكل وحاول الطيبي الجواب بان الضمير في مجرمين وان كان معرفة فالتعريف فيه للجنس وآل لوط بعض منهم والمقصود الاخراج وهو حاصل هذا كلامه وقد يقال عليه انما يعم الضمير بعموم معاده والمعاد في الآية ليس بعام لكونه نكرة في الاثبات كما قلنا فمن أين

عموم الضمير العائد عليه والذي ينبغي الاعتماد عليه في الجواب ان يقال لا يمتنع عموم النكرة في الاثبات لمقتض وهذا كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة فثبت ان المراد من المنكر هنا هو ذلك المعرف فعمت النكرة في الاثبات لقيام دليل العموم وحينئذ اتجه الفرق وذلك ان هذا الظاهر العام بالفرض صار بعد تخصيصه بالمجرمين في قوة قولك مجرمي قوم لوط فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنسان هو فتعين الانقطاع ويكون الارسال حينئذ في معنى الاهلاك فقط وان عاد الاستثناء الى الضمير المستكن في مجرمين وقد فرضنا ان معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الاخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى انا أرسلنا الى قوم لوط الذين منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقون والارسال حينئذ ليس بمعنى الاهلاك كما كان في الاول وانما هو بمعنى البعث لانجاء المحسنين واهلاك المجرمين فتأمله وعلى تقدير كون الجمع المنكر في الاثبات لا عموم له ﴿لو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقا﴾ ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الاثبات قال التفتازاني في التلويح لا شك في عمومه بمعنى انتظام جمع من المسميات وانما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق والاكثرون على انه ليس بعام لان رجالا في الجموع كرجل في الوحدان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل البدل و بعضهم على انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عند النحاة ان مذهب الجمهور منهم ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه وان المبرد يخالف في ذلك ذاهبا الى أنه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فما هذا الاتفاق الذي نقله المصنف وقد رأيت في نسخة بهذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظة اتفاقا ﴿وزعم المبرد ان الا في الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على الامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز

ولا بمنزلتها في الاسمية لما في حاشية التفتازاني عند قوله تعالى لا فارض ولا بكر انه لا قائل باسمية الا التي بمنزلة غير وانما يريد انها بمنزلة غير في مغايرة ما بعدها لما قبلها ذاتا أو صفة قال الرضي أصل غير أن تكون صفة مقيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وأصل الا التي هي أم أدوات الاستثناء مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو ثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت الا على غير في الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير الا على الا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا ان حمل غير على الا أكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الا (قوله لو قلت قام رجال الا زيدا لم يصح اتفاقا) هكذا وقع ذكر الاتفاق في غالب النسخ واعترض عليه بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق وهو ليس بمتفق عليه وانما

وان نحو لو كان معنا الا زيد أجود كلام﴾ لوقوع التفريغ في النفي فكأنه قيل في المثال ما كان معنا الا زيد وفي الآية ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها الا قوم يونس مجرى النفي فأجاز البدل في قوم يونس فان قلت هب ان الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد فكان مستغرقا الا ان استثناء المفرد منه لا يجوز كما اذا قلت ما جاءني رجال لم يصح أن تقول الا عمرو لان المعنى ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فلا يستثنى على ما صرح به الرضي قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ﴿ويرده﴾ أي يرد مذهب المبرد ﴿انهم﴾ أي العرب ﴿لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد ولما لم يجز ذلك دل﴾ عدم جوازه ﴿على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة﴾ وللمبرد ان يقول قد أجمعنا على اجراء النفي المؤول مجرى النفي الصريح في مثل أبى زيد الا القيام فأجزنا التفريغ فيه قال الله تعالى فأبى أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبى ديار المجيء وأبى من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا ﴿قال الشلوبين وابن الضائع﴾ بضاد معجمة وعين مهملة ﴿ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير التي يراد بها العوض والبدل﴾ لا بمعنى غير التي يراد بها مطلق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فيهما آلهة عوضا عن الله وبدلا منه لفسدتا ﴿قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا أي رجل مكان زيد أو عوضا عن زيد﴾ وليس المعنى لو كان معنا رجل مغاير لزيد لغلبنا فان هذا يصدق بما اذا كان زيد فيهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقدان زيد منهم وليس هذا هو المقصود انما المقصود ان زيدا لو لم يكن معنا وكان رجل آخر مكانه لغلبنا ﴿انتهى﴾

هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو أيضا ليس بمتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرد يكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله ويرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك) يمكن الجواب عن هذا بان التفريغ والبدل في الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزائدة بعد لو امتناع وقوع التفريغ والبدل في الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفريغ والبدل ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة لان ديارا يشترط فيه صريح النفي ومن الزائدة يشترط فيها صريح النفي أو النهي أو الاستفهام بهل والتفريغ والبدل في الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب وفسر غير الموجب بالنهي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جوز دخول لو في حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان أفادت النفي فهي مع ذلك تقيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يمتنع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب يمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب اهـ وفي الشرح وللمبرد ان يقول قد أجمعنا على اجراء أبى مجرى النفي الصريح وأجزنا التفريغ فيه قال الله تعالى فأبى أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبى ديار المجيء وأبى من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اهـ وقال الرضي أجاز المبرد رحمه الله البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت مجرى النفي فأجاز البدل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اهـ وسيذكر المصنف قول المبرد وما فيه بابسط مما ذكره هنا في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الضائع) هو بضاد معجمة وعين مهملة علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الاشبيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سيبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل أتقن فيه وجمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البدل والعوض واللام في المسئلة للعهد والمعهود كون الا صفة بمنزلة غير وغلبنا بضم أوله وكسر ثانيه ان أريد مدح

كلامهما ﴿قلت وليس كما قالاه بل الوصف فى المثال وفى الآية مختلف فهو فى المثال مخصص مثله فى قولك جاء رجل موصوف بانه غير زيد وفى الآية مؤكد مثله فى قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا ان طابق مابعد الا موصوفها فالوصف مخصص له وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد ولم أر من أفصح عن هذا لكن النحويين قالوا اذا قيل له عندى عشرة الا درهما فقد أقرله بتسعة﴾ لانه قد أخرج من العشرة واحد ﴿فان قال الا درهم﴾ بالرفع ﴿فقد أقرله بعشرة﴾ ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيأ ﴿لان المعنى عشرة موصوفة بانها غير درهم وكل عشرة فهى موصوفة بذلك﴾ فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شئ ولم تخصص بذلك ﴿والصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها فى نفخة واحدة﴾ ضرورة أن أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة ﴿وتخرج الآية﴾ وهى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴿على ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا أى ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الاله وهذا هو المعنى المراد ومثال﴾ الجمع ﴿المعرف الشبيه بالمنكر قوله أنيخت فالقت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الا بغامها﴾ أنيخت اركت والبلدة الصدر يقال فلان واسع البلدة أى واسع الصدر والبلدة أيضا الارض يقول اركت هذه الناقة أو هذه الابل فالقت صدرها على الارض ففيه جناس تام وقليل بها الاصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة و بغام الناقة بضم الموحدة و بالغين المعجمة صوت لاتفصح به فقد وقع الا بغامها صفة لجمع شبيه بالمنكر ﴿فان تعريف الاصوات تعريف الجنس﴾ وحكم ماهو فيه حكم النكرة كقوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

أى لئيم من اللئام والمعنى فى البيت ليس بها أصوات الا بغام الناقة أو الابل فان قلت لاخفاء بان الصفة فى البيت مخصصة لا مؤكدة مع انها مخالفة لموصوفها اذ هى مفردة وهو جمع فيلزم انهدام القاعدة التى بنى المصنف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة ﴿ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيرى سليمى الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم الذكر﴾ سليمى منادى محذوف حرف النداء أى ياسليمى والدهر منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أى لو كان غيرى موجودا فى هذا الدهر الصعب وصح الاخبار به عن الجثة كما فى قولك نحن فى يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أى لو كان غيرى يقاسى هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهى جمع حادثة وهى مايطرق من الوقائع والنوائب والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف وكذا المذكر ما كان ذا ماء ورونق والمعنى لو كان غيرى الموصوف بانه مغاير للصارم الذكر يقاسى شدايد هذا الزمان ولو كان فى هذا الدهر الشديد لغيره سقوط النوائب لكنى لم يغيرنى ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان ﴿فالا الصارم صفة لغيرى﴾ وغيرى وان كان مفرد اللفظ فهو متعدد المعنى فهو شبيه بالجمع ﴿ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل الا زيد﴾ لغلبنا ورجل ليس بجمع قطعا ﴿وهو﴾ أى وسيبويه ﴿لايجرى لو﴾ من جهة دلالتها على النفى بحسب المعنى ﴿مجرى النفى﴾ الصريح ﴿كما يقول المبرد﴾ حتى يكون رجل شبيها بالجمع من حيث شموله للافراد لكونه نكرة فى سياق النفى ﴿وتفارق الا هذه﴾ وهى التى يوصف بها و بتاليها ﴿غيرا﴾ التى بمعناها ﴿من وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف موصوفها﴾ أى موصوف الا التى بمعنى غير ﴿لا يقال جاءنى الا زيد﴾ بحذف الموصوف ﴿ويقال جاءنى غير زيد﴾ بحذفه

مجرى

زيد و بفتحهما ان أريد ذمه (قوله قلت وليس كما قالاه) لان المعنى يصح بدون كون الا بمعنى غير التى يراد بها البدل والعوض لان الوصف بالا فى الآية مؤكد صالح للاستغناء عنه فيكون فساد السماء والارض الذى هو كناية عن فساد العالم مرتبا على تعدد الآلهة ووجود الشريك وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الا فى الآية بمعنى غير التى يراد بها البدل والعوض لفسد معنى الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيهما عدد من الآلهة بدل وعوض منه تعالى لفسدت السماء والارض وذلك يقتضى بمفهومه انه لو كان فيهما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسدا وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضى هذا المفهوم لان معناها لو كان فيهما عدد من الآلهة دونه أو به بدلا منه وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك ظاهر (قوله أنيخت فالقت الخ) أناخ الجمل أبركه والبلدة الاول الصدر والثانى الارض و بغام الناقة بضم الموحدة التحتية و بالمعجمة صوتها التى لا تفصح به (قوله لو كان غيرى الخ) سلمى منادى محذوف الاداة والدهر نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف ما كان ذا ماء ورونق (قوله وهو لا يجرى لو مجرى النفى كما يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل الا زيد لا يقتضى انه لا يشترط كون الموصوف بالا جمعا أو شبهه لان رجلا نكرة فى سياق لو الجارية

لاصالة غير فى الوصفية وتطفل الا عليها فى ذلك فلم تقو قوتها ﴿ونظيرها﴾ أى نظير الا التى بمعنى غير ﴿فى ذلك﴾ أى فى وقوعها صفة مع امتناع حذف موصوفها ﴿الجمل والظروف فانها تقع صفات﴾ مثل جاءنى رجل أبوه كريم وهذا رجل فى الدار ﴿ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها﴾ فلا يجوز ان يقال جاءنى أبوه كريم وهذا فى الدار على حذف الموصوف وليس هذا الاطلاق صحيحا فقد قالوا فى الجمل اذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور بمن أو فى متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم مناظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام والثانى كقوله لو قلت مافى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم أصله لو قلت مافى قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف وكذا قالوا فى الظرف أيضا كقوله تعالى ومنا دون ذلك وقوله مافى القوم دون زيد أى أحد دون زيد ﴿والثانى انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندى درهم الا دانق﴾ بكسر النون وفتحها وهو سدس الدرهم ويقال أيضا داناق بالف بعد النون ﴿لانه يجوز الا دانقا﴾ بالنصب على الاستثناء لدخول الدانق فى الدرهم ﴿ويمتنع الا جيد﴾ بالرفع على الوصف ﴿لانه يمتنع الا جيدا﴾ بالنصب على الاستثناء لعدم شمول الدرهم المنكر فى سياق الاثبات للجيد وغير الجيد فلا عموم فلا استثناء ﴿ويجوز﴾ عندى ﴿درهم غير جيد﴾ برفع غير على الوصف مع عدم صحة الاستثناء ومفارقت الا فى ذلك ﴿قاله جماعات﴾ منهم ابن مالك وغيره ﴿وقد يقال انه مخالف لقولهم فى لو كان فيهما آلهة﴾ الا الله لفسدتا ﴿الآية ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا﴾ فانهم صرحوا بان الا فيهما للصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت فان قلت اذا جاز وقوع الا بمعنى غير فى مثال المصنف عندى درهم الا دانق فالمخبر عنه درهم كامل والوصف مؤكد اذ كل درهم موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره أولا من قاعدته القائلة متى طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص فان ما بعد الا فى المثال المذكور وهو دانق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار ان كلا منهما مفرد قلت لما كان الدرهم فى معنى قولك ستة دوانق لم يقع ذلك التطابق معنى ﴿وشرط ابن الحاجب فى وقوع الا صفة تعذر الاستثناء﴾ كما فى الآية ومثال سيبويه ﴿وجعل من الشاذ قوله وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان﴾ قال وفى البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور فى مثله وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والشذوذ الثانى الفصل

مجرى النفى فتعم كل رجل فيكون شبه جمع (قوله ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) يعنى الا اذا كان الموصوف بعضا من مجرور بمن أو مجرور بفى متقدم فالاول نحو مناظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام ومنه قوله تعالى ومنا دون ذلك أى ومنا فريق دون ذلك والثانى كقوله

لو قلت مافى قومها لم تيثم * يفضلها فى نسب وميسم

أى لو قلت مافى قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف والميسم بكسر الميم وفتح المهملة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا يقال امرأة ذات ميسم اذا كان عليها أثر الجمال (قوله والثانى انها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء) قال الرضى مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما أتانى أحد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله * وكل أخ مفارقه أخوه * البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون (قوله فيجوز عندى درهم الا دانق) الدانق بدال مهملة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال داناق بالالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام أجيب بانه درهم كامل فان قيل ينبغى ان يكون درهما ينقص سدسا لان ما بعد الا وهو دانق مطابق فى الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طابق ما قبلها فالوصف مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا أجيب بان الدرهم لما كان ستة دوانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا (قوله وقد يقال انه مخالف لقولهم فى لو كان فيهما آلهة الآية ولمثال سيبويه) يعنى ان كون الا لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان الا صفة ولتمثيل سيبويه للا الصفة بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا فان كلا من الآية والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقه أخوه الخ) الفرقدان نجمان

بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل ﴿والوصف هنا مخصص﴾ لمطابقة ما بعد الا وهو الفرقدان ما قبلها فى الاثنينية لان المعنى كل أخوين متفارقان الا الفرقدان وكل بحسب ما يضاف اليه فليس الوصف مؤكدا وانما هو مخصص ﴿لما ثبت من القاعدة﴾ المتقدمة من انه متى طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص والا فمؤكد والفرقدان نجمان قريبان من القطب ﴿والثالث﴾ من أوجه الا الاربعة ﴿ان تكون عاطفة بمنزلة الواو فى التشريك فى اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وأبو عبيدة﴾ بالتصغير وها التأنيث ﴿وجعلوا منه﴾ قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم﴾ وقوله تعالى ياموسى لا تخف انى ﴿لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء﴾ فانى غفور رحيم ﴿أى ولا الذين ظلموا﴾ فى الآية الاولى ﴿ولا من ظلم﴾ فى الآية الثانية وفى كلام المصنف حذف عاطف فى غير محله كما رأيت ﴿وتاولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع﴾ وهو فى الآية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصدر من أحد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لمن ظلم منهم ومن لم يظلم فيستثنى الظالم وانما المعنى لكن من ظلم من غيرهم ففى الكشاف والا بمعنى لكن لانه لما أطلق نفى الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة لطرو الشبهة فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أى فرطت منه صغيرة مما يجوز على الانبياء كالذى فرط من آدم ويونس وسليمان واما الآية الاولى فقيل فيها يحتمل أن يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم أى لئلا يكون حجة لاحد من اليهود فى خلاف ما فى التوراة من تحويل القبلة الا للمعاندين 158 منهم القائلين ما ترك قبلتنا الى الكعبة الا ميلا الى دين قومه وحبا لبلده ولو كان على الحق للزم قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا تحويم على ان الاستثناء متصل وان المعنى الا الظالمين فانه يكون لهم حجة بما ذكر ومعلوم ان هذا ليس بحجة بل شبهة ظاهرة البطلان يسوقونها مساق الحجة والبرهان فان أريد بالاولى والا الحجة الحقيقية ومثل هذه الحجة لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والا لم يصح الاستثناء قال التفتازانى ولا محيص سوى ان يراد بالحجة المتمسك حقا كان أو باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب ﴿والرابع﴾ من أوجه الا ﴿أن تكون زائدة قاله الاصمعى وابن جنى وحملا عليه قوله﴾ أى قول ذى الرمة ﴿حراجيج ما تنفك الا مناخة * على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا﴾ الحراجيج بحاء مهملة فى الاول وجيمين بعدها جمع حرجوج بضم الحاء وهى الناقة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المكان الذى يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلد والبلدة على مطلق الارض والقفر المفازة لا نبات فيها ولا ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعى وابن جنى من زيادة الا فى هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بأنها لا تنفك عن اناختها على حالة غير مرضية أو السير بها الى أرض خالية من نبات ترعاه وماء تشربه وانما يتادى هذا المراد بزيادة الا ﴿و﴾ قاله أيضا ﴿ابن مالك وحمل عليه قوله أرى الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا﴾ أى أرى الدهر منجونا أى مثل الدولاب الذى يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس فيرد العالى سافلا ولا استقامة لهذا المعنى الا بالزيادة فيحمل البيت عليها ﴿وانما المحفوظ وما الدهر﴾ ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ

معروف فان قريبان من القطب الشمالى وقيل الا هنا الاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف فى الاحوال كلها وقال الرضى قال الكسائى حذف منه الموصول الحرفى وبقى بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقدان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع اه (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ما قبل الا كل أخوين يتفارقان فما قبل الا مطابق لما بعدها فى التثنية (قوله حراجيج الخ) الحراجيج بمهملة فراء فجيمين بينهما مثناة تحتية جمع حرجوج بضم المهملة وهى الناقة الطويلة والخسف الذل وترمى عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المفازة لا ماء فيها ولا نبات (قوله وابن مالك وحمل عليه) كذا وقع فى غالب النسخ بواو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع الاصمعى قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا فى البيت السابق وفى بعض النسخ وابن مالك حمل بغير واو (قوله أرى الدهر الا منجنونا باهله) هذا صدر بيت عجزه * وما صاحب الحاجات الا معذبا * والمنجنون الدولاب الذى يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون

﴿ثم ان ثبتت روايته فيتخرج على ان أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في تالله تفتؤ﴾ وانما قدر القسم ليكون حذف لا جاريا على القياس ﴿ودل على ذلك﴾ النافى المحذوف ﴿الاستثناء المفرغ﴾ فانه انما يكون فى النفى لا فى الايجاب ﴿واما بيت ذى الرمة﴾ والرمة بالضم قطعة من حبل وتكسر وبه سمى ذى الرمة كذا فى القاموس ﴿فقيل غلط منه﴾ وليس ببعيد لانه من فصحا العرب وان كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح هذا الباب يطرق الى القدح فى كل ما يتمسك به من كلام العرب ﴿وقيل﴾ غلط ﴿من الرواة وان الرواية الا بالتنوين﴾ على انه اسم لا حرف ﴿أى شخصا﴾ وهذا أيضا ليس ببعيد اذ لا تقدح رواية فى أخرى ﴿وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب أو ما تخلص منه فنفيها نفى﴾ باق على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفى الداخل على تنفك الناقصة فانه يفيد الايجاب الدائم من حيث ان معنى الناقصة نفى والنفى اذا دخل على النفى اقتضى الاثبات المستمر ﴿ومناخة حال﴾ وهذا وجه حسن لا غبار عليه ولا كلفة فيه ﴿وقال جماعة كثيرة هى ناقصة والخبر على الخسف 159 ومناخة حال﴾ من الضمير المستكن فى الخبر قدمت عليه ﴿وهذا فاسد لبقاء الاشكال﴾ وهو ارتكاب التفريغ فى الايجاب ﴿اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا﴾ لما يلزم عليه من ارتكاب المحذور المذكور وقد يقال عليه ان ابن الحاجب ذكر ان الاستثناء المفرغ يقع فى الايجاب بشرطين أحدهما أن يكون فضلة لا عمدة والثانى أن تحصل به فائدة ولا يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا ويجوز قرأت الا يوم كذا لانه يجوز ان يقرأ فى جميع الايام الا فى ذلك اليوم ومن هنا يحصل اشكال ان مناخة حال لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عاملها المعنوى وكلاهما محذور عند البصريين ﴿تنبيه ليس من أقسام الا﴾ التى ذكرت أوجهها وهى الحرف البسيط ﴿التى فى نحو الا تنصروه فقد نصره الله﴾ وقد مضى التنبيه على ذلك فى ان المكسورة الخفيفة ﴿وانما هذه﴾ التى فى الآية ﴿كلمتان ان الشرطية ولا النافية﴾ غير انه ادغمت النون فى اللام لمكان التقارب فاشتبهت بهذه لفظا ﴿ومن العجب ان ابن مالك على امامته﴾ التى نشأ عنها تصنيف الكتب التى هى مادة المصنف فى تأليفه ولا سيما كتابه الذى نحن بصدد شرحه ﴿ذكرها فى شرح التسهيل من أقسام الا﴾ وانا أظن أنى وقفت فى شرح التسهيل على ما يدفع هذه الشناعة التى باح بها المصنف ولكن لم استحضر ذلك الآن وليس هذا الشرح بيدى فى هذه البلاد

﴿(ألا)﴾ ﴿بالفتح﴾ للهمزة ﴿والتشديد حرف تحضيض مختص﴾ بالرفع صفة حرف المرفوع ﴿بالجمل الفعلية﴾ من حيث ان التحضيض طلب لامر يتجدد وهذا شأن

والا يعذب معذبا أى تعذيبا كذا ذكر المصنف فى أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبتت روايته فيتخرج على ان أرى جواب لقسم مقدر) يعنى ليكون حذف لا النافية على القياس وفى الشرح وقوله فيتخرج خبر مبتدا محذوف يعود الى الرواية أى ان ثبت روايته فهى تتخرج على حد قوله ومن عاد فينتقم الله منه وأقول قد عرفت ما فى مثل هذا الكلام فى الا المخففة عند قوله وعلى هذا فيكون فلا نطول باعادته (قوله فقيل غلط) قال الاصمعى ان ذا الرمة غلط اذ لا تقول جاء زيد الا راكبا (قوله ومناخة حال) يعنى من الضمير فى تنفك وقد جاء بالرفع أيضا على انه خبر مبتدا محذوف أى الا هى مناخة (قوله وهذا فاسد لبقاء الاشكال) يعنى الذى لاجله جعلت الا فى البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ فى الايجاب فان قيل ليس الاشكال بباق فان الاستثناء المفرغ يقع فى الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخة حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه عمل ما قبل الا فيما بعدها لان على الخسف متأخر عن مناخة وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أو صفته ويلزم تقدم الحال على عاملها المعنوى ان كان مناخة حالا من المستتر فى الجار والمجرور (قوله ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها فى شرح التسهيل من أقسام الا) لم يجعل ابن مالك وأقسام الا ولا قال والا على أقسام وذكر من تلك الاقسام الا تنصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى بانه المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور او متروك بالا أو ما بمعناها وقولى بالا متعلق بالمخرج واحترزت بذلك من الا التى بمعنى غير والتى بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتى بمعنى ان لم كقوله تعالى الا تنصروه والزائدة على مذهب الاصمعى وابن جنى اه

﴿(ألا) بالفتح والتشديد﴾

الفعلية لا الاسمية ﴿الخبرية﴾ من حيث انه لا يطلب الا ما يحصل في الخارج والانشاء لا خارج له ﴿كسائر أدوات التحضيض﴾ فانها لطلب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارعا نحو الا تصلي أي صل وأما اذا كان ماضيا فلانها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطلقا فأشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضى وقته مستحيل فلا يكون في هذا الحرف اذا وقع بعده الماضي دلالة على الطلب فيتعذر النصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه والجواب ما قاله ابن الحاجب في أمالي المفصل لانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له وانما وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك فوته حتى انقضى وقته وصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء واستشعر المصنف نقضا يرد على قوله ان جميع أدوات التحضيض مختصة بالجمل الفعلية وذلك ان هلا من هذه الادوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده فأجاب عن ذلك بأن قال ﴿فاما قوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو أي الشأن﴾ فانما دخلت على فعلية والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة وقد سبق له ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف اللهم الا أن يقال حذف هنا تبعا لحذف الفعل فاغتفر ﴿وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها تنبيه ليس من أقسام الا التي في قوله تعالى ﴾ قالت يا أيها الملأ انى ألقى الى كتاب كريم انه من سليمان ﴿وانه بسم الله الرحمن الرحيم أن لا تعلوا على بل هذه كلمتان﴾ اما ﴿ان الناصبة ولا النافية أو ان المفسرة ولا الناهية﴾ ولم يذكر الزمخشري الا الثاني قال وأن في أن لا تعلوا مفسرة أيضا أي لا تعلوا الا تتكبروا كما يفعل الملوك ثم قال يروى أن نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دود الى بلقيس ملكة سبأ السلام على من اتبع الهدى أما بعد فلا تعلوا على وأتوني مسلمين ﴿ولا موضع لها على هذا وعلى الاول﴾ وهو أن تكون ان ناصبة ولا نافية ﴿فهي﴾ مع ما دخلت عليه في محل رفع ﴿بدل من كتاب﴾ على انه بمعنى مكتوب ﴿

(قوله فهلا كان هو أي الشان) فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف أجيب بان ذلك في الحذف استقلالا لا تبعا وهنا الحذف تبع لكان (قوله وعلى الاول فهي بدل من كتاب) ويجوز ان يكون خبر المبتدا محذوف

على انه مصدر كانه قيل ألقى أن لا تعلوا على ﴿وعلى ان الخبر بمعنى الطلب﴾ أي هذا وان كان خبرا بمعنى انتفاء العلو فهو بمعنى النهي أي لا تعلوا على ﴿بقرينة وأتوني﴾ مسلمين ويجوز أن يكون في محل رفع خبر مبتدا محذوف أي هو أن لا تعلوا على اجازة أبو البقاء قلت وان على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر بمعنى الطلب كامر وقيل هو على حذف الجار أي بان لا تعلو فيختلف في محله أهو نصب أم جر أم يجوز الامران على ما هو معروف فان قلت بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف قلت يجوز ان يتعلق بالقى والباء للظرفية أي ألقى الى في هذا المعنى ويجوز أن يكون ظرفا مستقرا في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة أي ألقى الى كتاب كريم حال كونه ملتبسا بالنهي عن العلو على سليمان عليه السلام والامر باتياننا اليه مسلمين أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أي كتاب كريم ملتبس بذلك ﴿ومثلها﴾ ألا المشددة في قوله تعالى وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون ﴿أن لا يسجدوا لله﴾ الذي يخرج الخبء في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعلنون ﴿في قراءة التشديد﴾ وهي قراءة الجماعة الا الكسائي فانه قرأ بالتخفيف على أن الا حرف تنبيه أي وياحرف نداء والمنادى محذوف أي يا قوم اسجدوا ﴿لكن ان فيها الناصبة ليس غير﴾ وفي بعض النسخ لا غير وسيصرح المصنف في حرف الغين المعجمة بان التعبير بذلك لحن وستمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن ونتبه على كل في محله ان شاء الله تعالى ﴿ولا فيها محتملة للنفي فتكون الا﴾ يسجدوا في محل نصب ﴿بدلا من أعمالهم﴾ أي وزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا وما بين البدل والمبدل منه معترض ﴿أو﴾ في محل رفع ﴿خبر المحذوف﴾ كما أجازه أبو البقاء والتقدير هي ان لا يسجدوا ﴿أي أعمالهم أن لا يسجدوا﴾ محتملة ﴿للزيادة فتكون الا مخفوضة بدلا من السبيل﴾ فيكون المعنى فصدهم عن السجود لله وقوله فهم لا يهتدون معترض ﴿أو مختلف فيها﴾ حالة كونها مقولا في السؤال عنها ﴿أمخفوضة هي أم منصوبة﴾ فتكون هذه الجملة الاستفهامية في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للمفعول ويحتمل أن تكون في محل جر بدلا من المجرور بنى على ان الاصل

فى جواب سؤالها أى جواب السؤال عنها فأضيف السؤال اليها للملابسة وحذف المضافان والاستفهامية بدل من السؤال كانه قيل فى جواب أهى مخفوضة أم منصوبة وقدم مثله فى أوائل الكتاب ﴿وذلك على ان الاصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون﴾ أى فهم لايهتدون للسجود لله أو على ان الاصل لئلا واللام متعلقة بزين أو بصد و يجوز أن يكون الاصل مخافة أن يسجدوا فلا زائدة والمحل نصب ليس الا ﴿(الى)﴾ ﴿حرف جر له ثمانية معان أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو أتموا الصيام الى الليل والمكانية نحو﴾ سبحان الذى أسرى بعبده ليلا ﴿من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى﴾ وغير الزمانية والمكانية نحو أعطيته من درهم الى ألف ﴿واذا دلت قرينة على دخول مابعدها﴾ أى ما بعد الى فيما قبلها ﴿نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره﴾ لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية ﴿أو على خروجه نحو ثم أتموا الصيام الى الليل﴾ ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفى الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يفطر بالليل وذلك لانه أمر بالصيام المغيا بالليل وذلك يظهر بان ضده وهو الافطار ومبناه على ان الليل غاية للصوم والى متعلقة به وهو ظاهر قلت و بهذا اندفع ماقيل ان الاتمام فعل مابه التمام وانما يتحقق فى الجزء الاخير وهو لا يتكرر والمغيا لابد أن يتكرر قبل الغاية فكيف يكون الليل غاية لاتمام ﴿ونحو فنظرة الى ميسرة﴾ لان الاعسار 161 علة الانظار و بوجود الميسرة تزول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان منظرا فى حالتى العسر واليسر ﴿عمل عليها﴾ أى على القرينة الدالة على الخروج أو الدخول وهذا جواب اذا من قوله واذا دلت قرينة ﴿والا﴾ تدل قرينة لا على الدخول ولا على الخروج وهذا كناية عن عدم القرينة اذ انتفاء دلالتها لازم لعدمها ﴿فقيل يدخل﴾ مابعد الى فيما قبلها ﴿ان كان من الجنس﴾ نحو سر بالنهار الى وقت العصر ﴿وقيل﴾ يدخل ﴿مطلقا﴾ أى سواء كان

٢١ ني ل من الجنس كما تقدم أو لا نحو مر بالنهار الى الليل ﴿وقيل لا يدخل مطلقا﴾ سواء كان من الجنس أو لا ﴿وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد﴾ فى الدخول الحاقا للفرد بالاعم الاغلب وحينئذ فلا دليل فى قوله وأيديكم الى المرافق على أحد الامرين فأخذ الجمهور بالاحتياط فحكموا بدخولها فى الغسل وأخذ داود وزفر بالمتيقن فلم يدخلاها و بعضهم يرى ان الغاية للاسقاط لا للغسل وسيأتى الكلام فى ذلك ﴿والثانى﴾ من معانى الى ﴿المعية وذلك اذا ضممت شيأ الى آخر﴾ سواء كان من جنسه أو لم يكن اذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بذينك الشيئين ﴿و به قال الكوفيون وجماعة من البصريين فى﴾ قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال ﴿من أنصارى الى الله﴾ أى مع الله فضم الانصار الى الله باعتبار معنى النصرة المتعلقة بالله و بهم ﴿وقولهم﴾ أى قول العرب ﴿الذود﴾ باعجام الاولى واهمال الثانية ﴿الى الذود ابل﴾ وفى القاموس الذود ثلاثة أبعرة الى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون الا من الاناث وهو واحد وجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحد جمعه أذواد وقولهم الذود الى الذود ابل يدل على انهما فى موضع اثنتين لان الثنتين الى الثنتين جمع الى هنا كلامه فقد ضممت أحد الذودين الى الآخر باعتبار معنى يتعلق بالطرفين وهو الجمع ﴿ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال﴾ لانه لم

محذوف أى هو أن لا تعلوا على (قوله واللام متعلقة بيهتدون) ويجوز ان يتعلق بصدهم وان يتعلق بزين واللام الداخلة على ان داخلة على مفعول له أى علة تزيين الشيطان لهم أو صدهم عن السبيل هى خوفه ان يسجدوا لله

﴿(الى)﴾

(قوله نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره) القرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية وفى الشرح القرينة هنا كون الكلام مسبوقا لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية اهـ وماقلناه أولى لتناوله نحو بعتك هذا الحائط من أوله الى آخره ومما دلت القرينة على دخول مابعدها قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والقرينة هى العلم بانه لا يسرى به الى البيت المقدس ولا يدخله (قوله أو على خروجه نحو ثم أتموا الصيام الى الليل) القرينة هنا نص منفصل عن هذا النص هو النهى عن الوصال والمنع منه فلو لم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخل فيه لانه هنا غاية للصيام لكونه مما يمتد لا للاتمام لانه فعل الجزء الاخير وهو لا يمتد والمغيا لابد ان يكون ممتدا (قوله ونحو فنظرة الى ميسرة) فان الغاية لو دخلت هنا فى حكم ماقبلها لوجب الانظار حالة الميسرة أيضا وذلك يؤدى الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن (قوله وذلك اذا ضممت شيأ الى آخر) يعنى فى كونه محكوما به على شئ أو محكوما عليه بشئ أو متعلقا بشئ سواء كان من جنسه أو لم يكن (قوله ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد) لان زيدا لم يضم الى آخر فى شئ مما ذكرنا

يقع ضم أحدهما الى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما قال بعضهم والتحقيق انها في هذا الوجه أيضا بمعنى الانتهاء أى من يضيف نصرته اياى الى نصرة الله والذود مضافة الى الذود وقيل الى الله فى تلك الآية يتعلق بمحذوف حالا من الياء من أنصارى أى من أنصارى ذاهبا الى الله ملتجئا اليه فان قلت على أى شئ انتصب مضافة فى قول من قدرها فى قولهم الذود الى الذود ابل فانه لا يلوح فيه الا الحالية وليس ثم الا المبتدأ وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها مضافة الى الذود ﴿والثالث﴾ من معانى الى ﴿التبيين وهى المبينة لفاعلية مجرورها﴾ أى لكونه فاعلا بحسب المعنى للحدث الذى تعلقت به الى ﴿بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب﴾ نحو ما أحب زيدا الى وما أبغض عمرا الى فقد بينت الى فى ذلك ان المجرور بها فاعل للحب والبغض المدلول عليهما بفعل التعجب ﴿أو اسم تفضيل رب السجن أحب الى﴾ فعرف بالى ان مجرورها وهو المتكلم ١٦٢ المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل بمعنى للحدث الذى دل عليه أحب ﴿الرابع﴾ من معانى الى ﴿مرادفة اللام نحو والامر اليك﴾ فانظرى ماذا تأمرين والاصل فى هذا اللام قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعد هذا مثل ابن مالك ﴿وقيل﴾ هى فى الآية على بابها ﴿لانتهاء الغاية أى﴾ والامر ﴿منته اليك﴾ وقدره بعضهم موكول اليك ويحتمل ان يقدر راجع أى قد عرضنا ما عندنا من الرأى فى المحاربة والامر راجع اليك ﴿ويقولون احمد اليك الله سبحانه﴾ وقد يتوهم ان الى فيه بمعنى اللام وانما هو على التضمين ﴿أى أنهى اليك حمده والخامس﴾ من معانى الى ﴿موافقة فى﴾ والتعبير فى الاول بمرادفة اللام وهنا بموافقة من باب التفنن فى العبارة وكان ﴿ذكره جماعة فى قوله﴾ أى قول النابغة ﴿فلا تتركنى بالوعيد كأننى * الى الناس مطلى به القار أجرب﴾ الوعيد التهديد ومطلى مدهون والقار والقير شئ أسود يطلى به الابل والسفن والاجرب ذو الجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف والمعنى كائنى فى الناس جمل أجرب جعل عليه القار ﴿قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه﴾ أى مما جاءت فيه الى بمعنى فى قوله تعالى ﴿ليجمعنكم الى يوم القيامة﴾ أى فى يوم القيامة وانما قال ويمكن ولم يجزم بذلك لاحتمال ان يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى ليضمنكم فعدى لاجل ذلك بالى أو تكون الى متعلقة بمحذوف أى ليجمعنكم مضمومين الى يوم القيامة أى الى عرض هذا اليوم أو حسابه جعلنا الله من الفائزين فيه بمنه وكرمه ﴿وتأول بعضهم البيت على تعليق الى بمحذوف أى مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف﴾ الشاعر متعلق الجار وهو مضافا ﴿وقلب الكلام﴾ لانه كان فى

انه يضم اليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز الى زيد مال اعتراضا على كون الى بمعنى مع وكأنه قال ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال ولو كانت الى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جعلناه لبيان ما احترز عنه تقييد الضم لانه وقع اخراجه به فى كلام الفراء فانه قال وانما يجعل الى كمع اذا ضممت شيأ الى شئ كقول العرب الذود الى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن الى كمع فلا يقال فى مع فلان مال كثير الى فلان مال كثير اه وقال الرضى والتحقيق ان الى هذه يعنى التى قيل انها بمعنى مع للانتهاء فى قوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أى تضيفونها وقوله تعالى الى المرافق أى مضافة اليها وقولهم الذود الى الذود ابل أى الذود مضافة الى الذود اه والذود من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة وفى الجنى الدانى وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وابقاء الى على أصلها والمعنى فى قوله تعالى من أنصارى الى الله من يضيف نصرته الى نصرة الله والى فى هذا أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرنى مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرك ولا بد بخلاف الى فان نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها ذا المعنى على التضمين من يضيف نصرته الى نصرة فلان اه (قوله بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل) يعنى بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من الحب أو البغض ففى العبارة أدنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه بهذا لما قال ابن مالك فى شرح التسهيل ونبهت بقولى وللتبيين على المتعلقة فى تعجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مصحوبها (قوله فلا تتركنى بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلى المدهون وفى الصحاح والقار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيامة) انما قال يمكن لاحتمال ان يكون الى فى الآية للانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى بالى (قوله فحذف وقلب) لانه حذف الحال أعنى مضافا وادخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذى كان مستترا فى مطلى ورفع القار بمطلى

الأصل مطلى بالقار وفيه مبالغة لا تخفى ﴿وقال ابن عصفور هو﴾ أى البيت متأول ﴿على تضمين مطلى معنى مبغض﴾ وكذا قال الرضى الوجه ان الى بمعناها يعنى فى هذا البيت وذلك ان معنى مطلى به القار أجرب مكره مبغض والتكريه يعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر قلت ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال فى قول امرئ القيس

كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى

أى كانتى مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جعل أجرب طلى به القار أى جعل فيه أو ألصق به ويدل على مبغضا المحذوف ماذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه والتبغيض لكان وجها فتأمله ﴿قال﴾ ابن عصفور ﴿ولو صح مجئ الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة﴾ أى فى الكوفة فلما لم تقله العرب وجب ان تأول ما أوهم ذلك ولهذا ارتكب تأويل البيت بما ذكره ﴿السادس﴾ من معانى الى ﴿الابتداء﴾ أى ابتداء الغاية ﴿كقوله﴾ أى قول ابن أحمر ﴿تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا﴾ أى ﴿فلا يروى﴾ ﴿منى﴾ وعاليت بالكور رفعته والكور بضم الكاف الرحل مطلقا وقيل الرحل باداته والجمع أكوار وأكور وكيران ويروى بفتح الواو مضارع روى بكسرها اذا زال عطشه بالشرب وانما يتعدى بمن تقول رويت من الماء مثلا والشاعر عداه بالى فتكون بمعنى من التى لابتداء الغاية والمراد ان ناقة هذا الشاعر تشكو منه حيث جعل الكور عليها قائلة بلسان الحال أيركبنى فلا يترك ركوبى ولا يمل منه على طريقة الاستعارة التمثيلية شبهت حاله فى ذلك بحال من يسقى من شئ فلا يروى منه وخرج ما فى البيت على تقدير فلا يروى ظمؤه الى فحذف المضاف ﴿السابع﴾ من معانى الى ﴿موافقة عند كقوله﴾ أى كقول أبى كبير الهذلى ﴿أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل﴾ الرحيق صفة الخمر والسلسل بسينين مهملتين ولامين السهل الدخول فى الحلق وهاسؤالان أحدهما ان معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا هى فى البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما آخر ولا يحضرنى جواب عنه الثانى ان جعل الى بمعنى عند يفضى الى كونها اسما وجوابه ان هذا الاطلاق مجازى وذلك لان بين عند والى اذا أريد بهما معنى الحضور تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة الى عليه بالنظر الى غيرها وهو المجرور بها فلما كان بينهما هذا التعلق قيل ان الى بمعنى عند على طريق التجوز وقد قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات معانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى رجعت تلك المعانى الى هذه المتعلقات بنوع استلزام ﴿الثامن﴾ من معانى الى ﴿التوكيد وهى﴾ أى والى المفيدة للتوكيد هى ﴿الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم﴾ واجعل ﴿أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو﴾ على انه مضارع هوى بكسرها أى أحب اذ المعنى واجعل أفئدة من الناس تهواهم أى تحبهم فالى زائدة للتوكيد ﴿وخرجت﴾ هذه القراءة ﴿على تضمين تهوى معنى تميل﴾

وكان حقها ان تدخل على القار ويرفع الضمير بطلى وهذا على رواية رفع القار واما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه (قوله وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلى معنى مبغض) قال الرضى ان معنى مطلى به القار أجرب مكره والتكريه يعدى بالى قال الله تعالى وكره اليكم الكفر وفى الشرح ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كما فى قوله

كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى

أى كانتى فى حالة كونى مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جعل أجرب طلى به القار أى جعل فيه أو ألصق به ويدل على مبغضا المحذوف ماذكر بعده من الصفات الموجبة للتكريه لكان وجها اهـ وأقول هذا بعينه هو التأويل الذى نقله المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدرة فى ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدرة فى ذلك التأويل مضافا وفى تأويل الشارح مبغضا (قوله تقول وقد عاليت الخ) عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالراء الرحل ويسقى بالمثناة التحتية المضمومة والسين المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح المثناة التحتية والواو مضارع روى بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى أيركبنى فلا يمل ركوبى (قوله أم لا سبيل الخ) الرحيق من أوصاف الخمر والسلسل بمهملتين ولامين السهل الدخول فى الحلق

فعدى تهوى بالى كما يعدى تميل بها وفى حواشى المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن فى قراءة تهوى ان يقال ضمن معنى تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل عليه هوى بالكسر بل طلب الميل والاتيان ليجدوا رفقا بالآتى المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط ولو كان التركيب واجعل طائفة لامكن هذا التأويل قال وفى المصابيح للوزير سأل الله ان يحبب الحج الى عباده وقيل الافئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه قلت ويكون اطلاق الافئدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من تسمية الشئ باسم جزئه كتسمية الربيئة عينا ﴿أو على ان الاصل تهوى بالكسر﴾ أى تسقط ﴿فقلبت الكسرة﴾ التى على الواو ﴿فتحة و﴾ قلبت ﴿الياء ألفا كما يقال فى رضى﴾ بكسر الضاد وفتح الياء ﴿رضا﴾ بفتحها وألف بعدها ﴿وفى ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل﴾ كما فى رضى وناصية 164 وهذا غير موجود فى تهوى ﴿(اى)﴾ ﴿بالكسر﴾ للهمزة ﴿والسكون﴾ للياء ﴿حرف جواب بمعنى نعم فتكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب وتقع﴾ ولو قال فتقع بالفاء لكان أحسن ﴿بعد قام زيد﴾ فتكون حينئذ لتصديق الخبر ﴿وهل قام زيد﴾ فتكون اذ ذاك لاعلام المستخبر ﴿واضرب زيدا﴾ فتكون اذن لوعد الطالب ﴿ونحوهن﴾ مثل يقوم زيد وهل يضرب عمرو ولا تضرب بكرا ﴿كما تقع نعم بعدهن﴾ وظاهر هذا الكلام ان اى تقع بعد الخبر موجبا كان أو منفيا وبعد الامر والنهى والاستفهام موجبا كان ماتعلق به أو منفيا فان نعم تقع فى هذه المواضع كلها ﴿وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبؤنك أحق هو قل اى وربى انه لحق ولا تقع عند الجميع﴾ لا ابن الحاجب ولا غيره ﴿الا قبل القسم واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو﴾ التى للقسم فقلت اى الله ﴿جاز اسكان الياء﴾ أى النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف واو القسم ﴿وفتحها﴾ كما فتحت نون من مع لام التعريف والفتح هنا لامرين أحدهما المحافظة على تفخيم اسم الله كما ذكروا فى ألم الله والآخر الفرار من الثقل الناشئ عن اجتماع كسرتين كما ذكروا فى ومن الناس بل الثقل هنا أشد لان أولى الكسرتين على الهمزة والاخرى على ياء ﴿وحذفها﴾ لالتقاء الساكنين لاعتلالها ﴿وعلى الاول﴾ وهو اسكان الياء تبقى ساكنة ﴿فيلتقى ساكنان على غير حدهما﴾ لان الساكنين ليسا فى كلمة كما فى الضالين وتمود الثوب وانما هما فى كلمتين كما فى التقت حلقتا البطان ﴿(أى)﴾ ﴿بالفتح﴾ للهمزة ﴿والسكون﴾ للياء ﴿على وجهين﴾ وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما معترض أى أعنيها بالفتح والسكون به لضبط النطق بهذه الكلمة والخبر الثانى قوله ﴿حرف﴾ موضوع ﴿لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط﴾ وهذا

وفى الشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما آخر اه وأقول قد قررنا فيما سلف ان الى التى للتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما والى فى البيت ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة (قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء فى تهوى عارض للاستثقال وأصلها الحركة وأقول فى هذا الجواب نظر لان سكون تهوى العارض للاستثقال هو سكونه عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هى له فى الاصل لان الكلمات قبل التركيب ليست بمعربة

﴿(اى بالكسر والسكون)﴾

(قوله واذا قيل اى والله ثم أسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها وحذفها) اما سكونها فقال الرضى للمبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كما فى ها الله وهو أيضا من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبيينا لحرف الايجاب واما حذفها فلالساكنين (قوله وعلى الاول فيلتقى ساكنان على غير حدهما) أى على غير حد التقائهما لان الحد لالتقاء الساكنين لا لهما وحد التقائهما ان يكونا فى كلمة ويكون الاول منهما حرف لين والثانى منهما مدغما فى آخر نحو دابة وخويصة وحروف اللين الالف والواو والياء السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

﴿(أى بالفتح والسكون)﴾

مبنى ﴿على خلاف فى ذلك﴾ فان من الناس من ذهب الى انها لنداء البعيد ومنهم من قال هى لنداء القريب ومنهم من قال هى لنداء المتوسط ﴿قال﴾ الشاعر ﴿ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضحى * بكاء حمامات لهن هدير﴾ عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال فى الصحاح هو مقصور يذكر ويؤنث فمن أنث ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغر والهدير صوت الحمام وهو المراد فى البيت والهديل أيضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جارح من جوارح الطير قالوا وليس من حمامة الا وتبكى عليه قال الشاعر وما من تهتفين به لنصر * باسرع جابة لك من هديل كذا فى الصحاح وليس فى البيت الذى انشده المصنف ما يعين حال المنادى من قرب أو بعد أو توسط ﴿وفى الحديث أى رب﴾ وانا معهم وفيه أيضا قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمه أبا طالب أى عم قل لا اله الا الله ووقع لى فى تعليقى على البخارى المسمى مصابيح الجامع وأى هنا للنداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة ﴿وقد تمد ألفها﴾ أى همزتها فتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكم ثابت مع كونها للبعيد أو القريب أو المتوسط على الخلاف الذى ذكره وفى ذلك نظر ﴿وحرف تفسير﴾ بالرفع عطفا على الخبر الثانى وهو قوله حرف لنداء البعيد ﴿تقول عندى عسجد﴾ بعين وسين مهملتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر ﴿أى ذهب﴾ وفى القاموس العسجد الذهب والجوهر كله كالدر والياقوت ﴿وغضنفر﴾ بغين وضاد معجمتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء ﴿أى أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق﴾ وأى حينئذ من حروف العطف ﴿خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح﴾ وأبى العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبى عمرو الزاهد عنه ﴿لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما﴾ وأى تصلح للحذف دائما فلا تكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف الذى يصلح للسقوط فى بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار فى مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وباك والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر ﴿ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه﴾ وأى ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف واحترز بالملازم مما يعطف الشئ على مرادفه تارة دون أخرى كقوله * والفى قولها كذبا ومينا * فانها كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف المرادف ﴿وتقع﴾ أى ﴿تفسيرا للجمل أيضا كقوله وترميننى بالطرف أى أنت مذنب * وتقليننى لكن اياك لا أقلى﴾ ترميننى تشيرين الى وتقليننى أى تبغضيننى يقال قلاه يقليه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد ويقلاه لغة طئ واصل لكن لكن انا فحذفت الهمزة والقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام وقدمر الكلام على ذلك فى ان المكسورة الخفيفة ومر ان المصنف اختار ان الهمزة حذفت اعتباطا وتقديم المفعول لرعاية القافية والمعنى لكن انا لا أقليك ﴿واذا وقعت﴾ أى ﴿بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير﴾ وهو فى عبارة المصنف للمتكلم ﴿تقول استكتمته الحديث أى سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء﴾ من سألته كما انها كذلك فى استكتمته ﴿ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت اذا سألته﴾ على الخطاب وان كان الاول على التكلم ﴿لان اذا ظرف لتقول﴾ وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التفتازانى الزمخشرى فان فى الكشاف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التفتازانى حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أو أى استقبلته بضم التاء وأى المفسرة وذلك انه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

(قوله ألم تسمعى الخ) عبد مرخم عبدة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذكر نظرا الى انه اسم كصرد ونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفى بعض النسخ الهدير بالراء وهو أيضا صوت الحمام (قوله وقد تمد ألفها) حكى ذلك الكسائى وقال بعضهم يجوز مدها اذا بعدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد (قوله وحرف تفسير) وهى أعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة سواء المفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شروطا تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان أى التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا (قوله لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه) انما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط فى بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة فى المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشئ على نفسه نحو وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد يعطف الشئ على مرادفه نحو * والفى قولها كذبا ومينا * (قوله وترميننى بالطرف الخ) ترميننى بالطرف أى تشيرين الى به وتقليننى أى تبغضيننى يقال قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد (قوله لان اذا ظرف لتقول) يعنى وفاعل تقول المخاطب فكذلك

أى بكلمة أى كان مابعدها تفسيرا لما قبلها فتجب مطابقتهما و يجوز فى صدر الكلام تقول على الخطاب و يقال على البناء للمفعول وان أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام فى موضع الجزاء فيجب ان يكون مابعد اذا على لفظ الخطاب أى اذا استقبلته تقول لقيته ولا يستقيم اذا استقبلته يقال لقيته الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب لكنها عبارة قلقة الى هنا كلامه وفيه زيادة على ماقاله المصنف ﴿وقد نظم بعضهم ذلك فقال اذا كنيت باى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره * ففتحة التاء أمر غير مختلف﴾ كنيت سترت أى أتيت بفعل خفى المعنى وقوله باى يتعلق بمحذوف يدل عليه تفسره أى اذا كنيت 166 حال كونك مفسرا باى فعلا ولا يجوز ان يكون فعلا منه و باكنيت وباى يتعلق بتفسره لما يلزم عليه من الفصل بالاجنبى وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور والباء من قوله وان تكن باذا تفسره للمصاحبة لاللآلة لان اذا ليست المفسرة وانما المفسر مابعدها أى وان تكن مفسرا له مع اذا بما يذكر بعدها

﴿(أى)﴾

﴿بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتى على﴾ أحد ﴿خمسة أوجه شرطا نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى﴾ بدليل جزم تدعوا وادخال الفاء الرابط على الجملة الاسمية وهى الجواب ونحو ﴿أيما الاجلين قضيت فلا عدوان على﴾ بدليل الاتيان بالجواب وفاء الربط ﴿واستفهاما نحو أيكم زادته هذه ايمانا﴾ ونحو ﴿فبأى حديث بعده يؤمنون وقد تخفف﴾ أى الاستفهامية ﴿كقوله تنظرت نصرا والسما كين أيهما * على من الغيث استهلت مواطره﴾ وخالفه تنظرت انتظرت فى مهلة ونصرا اسم رجل والسما كين هما كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وهو من منازل القمر والآخر السماك الرامح وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة للسحائب أى صبت سحائبه المواطر والضمير من أيهما يعود على الامرين المتقدمين الذين أحدهما نصر والآخر السماكان ﴿وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ على الرحمن عتيا ﴿التقدير لننزعن الذى هو أشد قاله سيبويه﴾ والمعنى لنخرجن من كل طائفة تبعت غاويا من الغواة من هو أشد جراءة وفجورا وعلى الرحمن اما متعلق بالمصدر ان جوزنا مثل تقديم هذا المعمول عليه أو باشد او هو للبيان

يكون الفاعل فيما أضيف اليه اذا وفى حاشية التفتازانى عند كلام الزمخشرى على قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان أتى بكلمة أى كان مابعدها تفسيرا لما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز فى صدر الكلام و يقول على الخطاب و يقال على المبنى للمفعول وان أتى بكلمة اذا كان صدر الكلام فى موضع الجزاء فيجب ان يكون مابعد اذا على لفظ الخطاب ولا يستقيم فى صدر الكلام يقال الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب لكنه عبارة قلقة (قوله اذا كنيت باى الخ) كنيت سترت والباء فى باى للمصاحبة أو الاستعانة وهى متعلقة بمحذوف دل عليه تفسيره وذلك المحذوف مع فاعله فى محل نصب على الحال من فاعل كنيت ولا يجوز ان تكون متعلقة بتفسيره المذكور لانه يلزم تقدم معمول الصفة على موصوفها لان تفسره المذكور صفة لفعلا ولا ان تكون متعلقة بكنيت لان أيا ليست مكنيا بها عن شئ لان الكناية فى الفعل الذى قبلها الا فيها او فعلا منصوب بتفسره المحذوف بناء على ان كنيت منزل منزلة اللازم أو على التنازع بينه و بين المحذوف واعمال الثانى وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن الصائغ وفى قوله وان تكن باذا يوما تفسره مناقشة وهى ان التفسير ليس باذا بل بما بعدها وجوابها ان الباء فيه للمصاحبة

﴿(أى بفتح الهمزة وتشديد الياء)﴾

(قوله تنظرت نصرا الخ) هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصرا بالمهملة هو نصر بن سيار ملك العراقين والسماكان كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وللآخر السماك الرامح واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة والضمير فى أيهما يعود على الامرين اللذين أحدهما نصر والآخر السماكان (قوله وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد التقدير لننزعن الذى هو أشد قاله سيبويه) وعلة بنائه حينئذ ان الصدر لما حذف صار أى مبنيا كاخواته الموصولة قال الرضى وذلك لان شيأ اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فبادنى سبب يرجع اليها و بنى على الضم تشبيها بقبل و بعد لانه حذف منه بعض مايوضحه و يبينه كما يحذف من قبل و بعد المضاف اليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه أيضا الاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء فى الشواذ أيهم أشد بنصب أيهم وذلك انه لم تحذف الصلة بكمالها بل حذف أحد جزأيها و بقى ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر (قوله

لاصلة لشيء مما ذكر ﴿وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون ان أيا الموصولة معربة دائما﴾ سواء حذف صدر صلتها أو لم يحذف وسواء كانت مضافة أو غير مضافة ﴿كالشرطية﴾ أي كأي الشرطية ﴿و﴾ أي ﴿الاستفهامية﴾ فان الاعراب لا يزايلهما في وقت من الاوقات ﴿قال الزجاج﴾ وهو من كبار النحاة البصريين ﴿ما تبين لي ان سيبويه غلط﴾ بكسر اللام ﴿الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت﴾ مع ان الاضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء واعتذر سيبويه بان قال لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأي الابتداء كان ذلك مخالفا لحال أخواتها فغيروها تغييرا ثانيا فان التغيير يؤنس بالتغيير قلت ومراده مخالفته لاخواتها في الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأي الابتداء من صلة أي يجوز مطلقا ومن صلة أخواتها انما يجوز في الامر الشائع بشرط طول الصلة والا فلا مخالفة بينها وبينهن في مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك ان شيأ اذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع لها فبأدنى سبب يرجع اليها قلت كان الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقض بأي اذا أفردت وحذف صدر صلتها فانها معربة مع وجود العلة التي علل بها البناء وانما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبيها بقبل وبعد لانها قد حذف بعض ما يوضحها ويبينها من الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف ﴿وقال الجرمي﴾ بفتح الجيم ﴿خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة أحدا﴾ يعني من العرب ﴿يقول لاضربن أيهم قائم بالضم انتهى﴾ وظاهر الكلام ان المراد بالخندق خندق البصرة والذي نقله الرضي عنه أنه قال خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم أسمع أحدا يقول نحو اضرب أيهم أفضل الا منصوبا ﴿وزعم هؤلاء﴾ القائلون بان أيا الموصولة معربة دائما ﴿انها﴾ أي ان أيا المذكورة ﴿في الآية استفهامية﴾ لا موصولة ﴿وانها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل﴾ هو ﴿محذوف﴾ لا مذكور ﴿والتقدير لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد﴾ فالجملة في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية ﴿وقال يونس﴾ المفعول هو ﴿الجملة﴾ الاسمية الاستفهامية ولا حذف ﴿وعلقت ننزع عن العمل﴾ لفظا لوجود المانع وهو الاستفهام ﴿كما في لنعلم أي الحزبين أحصى﴾ لما لبثوا أمدا ﴿وقال الكسائي والاخفش﴾ المفعول هو ﴿كل شيعة﴾ ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة﴾ لا محل لها من الاعراب ﴿وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب ويرد أقوالهم﴾ وهذا لف ذكره بعد النشر غير مرتب على حسب التعداد المتقدم ﴿أن التعليق مختص بافعال القلوب﴾ وننزع ليس منها وهذا الرد المذكور أولا يتعلق بقول يونس الذي ذكر هنالك ثانيا ﴿وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق﴾ وهذا الرد المذكور ثانيا يتعلق بقول الخليل المذكور هنالك أولا وانما يتم هذا ان لو كان الخليل يمنع هذا التركيب والا فله ان يلتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية نعم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب انتهض الرد والشان فيه ﴿وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب﴾ وهذا الرد الثالث يتعلق بقول الكسائي والاخفش المذكور هنا ثانيا

(قوله وخالفه الكوفيون) يعني خالفوا سيبويه في ان أيا في نحو الآية موصولة على قراءة الضم أو في ان أيا الموصولة اذا أضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لا في ان أيا يكون موصولا يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دائما (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت) قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد (قوله وزعم هؤلاء) أي مخالفو سيبويه وهم الكوفيون وجماعة من البصريين (قوله وعلقت ننزع) علقت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عائد على أي ويجوز ان يكون عائدا على الجملة وصح نسبة التعليق اليها لحصوله من صدرها ويحتمل ان تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنيا للمفعول وأنث لان المراد كلمة ننزع (قوله ويرد أقوالهم ان التعليق مختص بافعال القلوب) هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاخفش في قولهما تجوز

﴿و﴾ يرد أقوالهم أيضا ﴿قول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أي﴾ وبجرها والرد به يتوجه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الاقوال الثلاثة باسرها فاشار الى رد قول يونس بقوله ﴿وحرف الجر لا يعلق﴾ عن العمل اجماعا وأشار الى رد قول الخليل بقوله ﴿ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته﴾ اذ الاصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل وأشار الى رد قول الكسائي والاخفش بقوله ﴿ولا يستأنف ما بعد الجار﴾ للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده ولا يجيز أحد في مثل سلم على زيد أن تقول سلم على مكتفيا بالجار عن التلفظ بالمجرور واذ ابطلت الاقوال الثلاثة في البيت تعين ان تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها وهي في محل جر بعلى ولا اشكال ﴿وجوز الزمخشري وجماعة كونها﴾ أي كون أي في تلك الآية ﴿موصولة مع ان الضمة اعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول﴾ أي المحيطان به أو الكائنات بكنفيه أي ناحيتيه ﴿وفيه تعسف ظاهر﴾ من جهة اجتماع أمور هي حذف مفعول لننزعن فان من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة وتقدير سؤال محذوف وحذف مبتدأين والظاهر ان لا تعسف لان هذه الامور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد اذ لا نزاع في صحة قولك أخذت من الدراهم ولا في حسنه ولا في أن الاستئناف على تقدير سؤال سائغ شائع في تراكيب البلغاء وفي الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا في جواز حذف المبتدإ القرينة ثم لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على على ان الزمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشاف نصه واختلف في اعراب أيهم أشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيبويه على أنه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جيء به لاعرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله ووهبنا له من رحمتنا أي لننزعن بعض كل شيعة فكأن قائلا قال من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة أيهم هل هي ضمة اعراب أو بناء ولا يخفى انه يلزم على جعلها اعرابية الحكم بان أيا معربة مع حذف صدر صلتها وهو باطل على القول المختار ﴿ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ وسبأتي ذلك عن ثعلب﴾ وهذا الكلام من المصنف

زيادة من في الايجاب فالعبارة فيها لف ونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف على فاعل يرد وجملة يروى في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع أو هو مبتدأ وجملة يروى خبره والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق بيان للرد على يونس وقوله ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للرد على الكسائي والاخفش لانهما قالا ان أيا وما بعدها جملة استفهام مستأنفة (قوله وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع ان الضمة اعراب) في الشرح لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على ان الزمخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشاف بنصه واختلف في اعراب أيهم أشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيبويه على انه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جيء به لاعرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا أي لننزعن بعض كل شيعة وكان قائلا يقول من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض الى ضمة أيهم هل هي ضمة اعراب أو بناء اه وأقول لا نسلم ان قول المصنف مع ان الضمة اعراب من كلام الزمخشري وانما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه واضافة هذه المقالة مع غيرها الى الزمخشري وغيره لا تقتضي انها من كلام الزمخشري لجواز ان تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف اطلع عليه في غير الكشاف أخذه من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة الى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أي في الآية على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها على الاعراب على تقدير الموصولية (قوله وفيه تعسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكتنفين بالموصول وفي الشرح والظاهر ان لا تعسف لان كلا من هذه الامور التي اجتمعت جار على القواعد وأقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد وانما المراد به كثرة الاعتبارات والتقديرات وان كان كل واحد منها جاريا على القواعد وكثيرا ما يطلق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ) وفي الشرح هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض

ان كان من تمام التعقب على الزمخشري فمشكل لان أيهم على رأيه خبر لا مبتدا وان كان هذا اخبارا عن حكم من أحكام أي الموصولة لا ردا على الزمخشري فهو غير مناسب لانه لا تعلق له بها ﴿وزعم﴾ أبو الحسين ﴿ابن الطراوة ان أيا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان هم أشد مبتدا وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي﴾ فدل على انه ضمير جر اضيفت اليه أي ولو كان مبتدا لكان ضمير رفع منفصلا فلم ترسم أي متصلة به وفيه نظر ففي الكشاف في تفسير سورة الشعراء عند الكلام على قوله تعالى كذب أصحاب الايكة مانصه قرئ أصحاب الايكة بالهمزة وبتخفيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاده اليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وانما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ قط كما يكتب أصحاب النحو لان ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف وقد كتبت في سائر القرآن على الاصل والقصة واحدة على ان ليكة اسم لا يعرف الى هنا كلامه ومراده بالنصب الفتح وسيأتي للمصنف في الكلام على لات ان ثم من ذهب الى ان لا هي النافية وان التاء مزيدة في أول الحين لرسمها متصلة بها في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه ورده المصنف بان قال ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره مع انه بسبيل من ان يقول لا دليل فيما ذكرت فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس ﴿وبالاجماع على انهم اذا لم تضف كانت معربة﴾ وهذا وارد منقدح لا اشكال في صحته ﴿وزعم ثعلب ان أيا لا تكون موصولة﴾ وفي بعض النسخ موصولا ﴿أصلا وقال﴾ في الاحتجاج لما زعمه من ذلك ﴿لم يسمع﴾ يعني من كلام العرب ﴿أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني﴾ ولو كانت أي موصولة لسمع ذلك وفي صحة هذه الملازمة نظر

﴿والرابع﴾ من أوجه أي ﴿أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال﴾ ونحو قول الشاعر

دعوت امرأ أي امرئ فاجابني * فكنت واياه ملاذا وموئلا

﴿وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله أي رجل﴾ وكقول الشاعر

فاومأت ايماء خفيا لحبتر * فلله عينا حبتر أيما فتى

قال في التسهيل ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى مايماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ومراده بالوصف ماتعلق به وصف في الجملة أعم من أن يكون تابعا أو غيره يشمل الموصوف الاصطلاحي وذا الحال ومثال الاضافة الى مايماثل معنى فقط في الموصول قولك مررت برجل أي انسان والى مايماثل لفظا ومعنى في ذي الحال ومعنى ولفظا في الموصوف فقدمر التمثيل له فان قلت لم غير المصنف الاسلوب المتقدم في هذا الوجه ومابعده حيث قال والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكمال ووصلة الى نداء مافيه أل كما قال أولا شرطا واستفهاما وموصولا قلت لوقوع الفصل الطويل فلو عطف مع ذلك لا وشك أن يقع تشويش على الناظر ففعل مافعل ﴿والخامس أن تكون وصلة الى نداء مافيه أل نحو ياأيها الرجل﴾ وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتي تعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى مايزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية فيصير المنادى مميز الماهية معلوم الذات فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا أن اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أي وكان ادخل في الابهام فلذا جاز ياهذا ولم يجز ياأي بل لزم أن يردفه مايزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي ومثناه ومجموعه ومؤنثها وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام ﴿وزعم الاخفش ان أيا هذه﴾ وهي الواقعة بعد حرف النداء ﴿هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يامن هو الرجل﴾ قال الرضي ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها

على الزمخشري فمشكل لان أيهم على رأيه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من أحكام أي الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال أمر أجنبي بين أمور متناسبة وأقول هو جواب عن ايراد يرد على المصنف في تقرير كلام الزمخشري بانه حذف من الآية مبتدآن مكتنفان لاسم موصول وذلك الايراد هو ان هذا مبني على كون أي خبر المبتدا محذوف وليس ذلك بمتعين لجواز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان أيا الموصولة لا تكون مبتدأ (قوله وهذا باطل برسم الضمير متصلا باي) قيل عليه كم في الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز ان يكون هذا منها (قوله والخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه أل نحو ياأيها الرجل) وذلك لانهم

موصوفة ثم نقل انه أورد عليه انها لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها وأجاب بانه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا الى هنا كلامه قلت انما تبنى عند حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة واما اذا لم تضف فهى معربة بالاجماع ولا شك ان الواقعة فى النداء غير مضافة فكيف يتم ما ذكره الرضى من هذا الجواب ﴿ورد﴾ أى قول الاخفش ﴿بانه ليس لنا عائد يجب حذفه﴾ والعائد على رأيه فى يا أيها واجب الحذف قال الرضى وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ﴿ولا موصول التزم كون صلته﴾ جملة ﴿اسمية﴾ وأى المذكورة على دعواه موصول يلزم كون صلته جملة اسمية فخرج عن النظير فى الامرين (وله) أى للاخفش ﴿ان يجيب عنهما﴾ أى عن وجهى هذا الرد ﴿بان ما فى قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك﴾ أى موصول وجب حذف عائده والتزم كون صلته جملة اسمية والاصل لا مثل الذى هو زيد وانما ذكر قيد الرفع لزيد ليتحقق كون ما موصولة اذ لو جر لكانت زائدة ولو نصب فى القول بجوازه لكانت ما كافة ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب

وصل ما الموصولة فى قولهم لا سيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها قد توصل بظرف أو جملة فعلية فالاول كقوله

يسر الكريم الحمد لا سيما لدى شهادة من فى خيره يتقلب

والثانى كقوله

فق الناس فى الخير لا سيما * ينيلك من ذى الجلال الرضا

﴿وزاد﴾ الاخفش ﴿قسما﴾ سادسا ﴿وهو ان تكون نكرة موصوفة نحو مررت باى معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع﴾ انما المسموع عند وصفها كونها معرفة على قول الجمهور فى نحو يا أيها الرجل ﴿ولا تكون﴾ أى غير مذكور معها مضاف اليه البتة الا فى النداء والحكاية﴾ يعنى ان ايا لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى أرأيت

الا فى النداء والحكاية وقطعها فى غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب اللفظ لا بحسب المعنى واليه أشار بقوله البتة أى لا يذكر المضاف اليه معها الا لفظا ولا تقديرا وهو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير بت القول بترك المضاف البتة أى يقطع القول بتركه القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا وينوى تقديرا ﴿يقال جاءنى رجل فتقول﴾ فى الحكاية باى ﴿أى يا هذا و﴾ يقال ﴿جاءنى رجلان فتقول أيان و﴾ يقال ﴿جاءنى رجال فتقول أيون﴾ فتحكى باى ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من اعراب وتذكير وتأنيث وتثنية أو جمع تصحيح يصلح له فرجال وان لم يكن جمع تصحيح لكنه صالح لان يوصف بالجمع السالم فيقال رجال صالحون فمن ثم قلت فى حكايته أيون وأى فى الجميع مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يمثل المصنف للنداء لانه قدمه قريبا ﴿تنبيه قول أبى الطيب﴾ المتنبى

﴿أى يوم سررتنى بوصال * لم ترعنى ثلاثة بصدود﴾ ترعنى مضارع راعه أى أخافه والصدود المنع والمراد منه مانع الوصال ﴿ليست فيه أى موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قال أبو على﴾ الفارسى ﴿فى﴾ كتاب ﴿التذكرة فى قوله

استكرهوا اجتماع آتى التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أى فكان أدخل فى الابهام فلهذا اجاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لزم ان يردفه ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية و يجرى مجراه الذى ومجموعه ومؤنثهما وقد يجرى مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام نحو يا أيهذا الرجل (قوله ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه) قال ابن الصائغ أبو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف هنا لان ما بعد أى عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كلا حذف (قوله وله ان يجيب عنهما بان ما فى قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك) يعنى موصولا وجب حذف عائده ووجب كون صلته جملة اسمية وفى الشرح ولقائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة فى لا سيما بالجملة الاسمية فقد نص فى التسهيل على انها توصل بظرف وبجملة فعلية وأقول هذا عجب من الشارح لان الذى نقض به المصنف انما هو ما فى لا سيما زيد بالرفع لا فى لا سيما مطلقا حتى يقال ان ما فى لا سيما قد توصل بظرف وقد توصل بجملة فعلية (قوله ولا تكون أى غير مذكور معها مضاف اليه البتة) يعنى لا لفظا ولا معنى وهذا رد آخر على الاخفش فى قوله ان ايا تكون نكرة موصوفة لكن لان قوله ذلك يقتضى انها غير مضافة لفظا ومعنى (قوله

أرأيت أي سوالف وخدود * برزت لنا بين اللوى فزرود﴾ السوالف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الرمل وزرود بفتح الزاي موضع ﴿لا تكون أي موصول لاضافتها الى نكرة انتهى﴾ كلامه والمسئلة منصوصة في التسهيل وغيره قال بعض المتأخرين القياس يقتضي جواز اضافة أي الموصولة الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة كغيرها من الموصولات على القول المختار وانما المقصود من اضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذ قد منعوا من ذلك فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ﴿ولا شرطية﴾ هذا معطوف على موصولة من قوله أولا في بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة ﴿لان المعنى﴾ تعليل لانتفاء كونها في ذلك البيت شرطية أي لا يصح القول بشرطيتها فيه لان المعنى ﴿حينئذ﴾ أي حين اذ تكون شرطية ﴿ان سررتني يوما بوصالك امتنني ثلاثة أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد﴾ الذي سيذكر ﴿وانما هي للاستفهام﴾ الانكاري ﴿الذي يراد به النفي كقولك لمن ادعى انه أكرمك أي يوم أكرمتني﴾ تريد ما أكرمتني يوما من الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم الذي وقع فيه الاكرام ﴿والمعنى﴾ في بيت المتنبي ﴿ما سررتني يوما بوصالك الا روعتني ثلاثة بصدودك والجملة الاولى﴾ وهي أي يوم سررتني بوصالك ﴿مستأنفة قدم ظرفها﴾ وهو أي يوم ﴿لان له الصدر﴾ بسبب اشتماله على الاستفهام ﴿والجملة الثانية﴾ وهي لم ترعني ثلاثة بصدود ﴿اما في موضع جر﴾ حالة كونها ﴿صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف﴾ العائد على الموصول ﴿في قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الآية﴾ يريد قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد منها في مواضع أي لا تجزي فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الآية يشير الى ان التمثيل بها ليس مقصورا على ما تلاه منها بل هو في بقيتها أيضا ﴿أو﴾ في موضع ﴿نصب﴾ حالة كونها ﴿حالا من فاعل سررتني﴾ وهو ضمير المخاطب ﴿أو مفعوله﴾ وهو ضمير المتكلم ﴿والمعنى أي يوم سررتني﴾ حالة كونك أيها الحبيب ﴿غير رائع لي﴾ وهذا على كون الجملة حالا من الفاعل ﴿أو﴾ حالة كوني أيها المحب ﴿غير مروع منك﴾ وهذا على كون الجملة حالا من المفعول ﴿وهي حال مقدرة﴾ لان عدم الروع بالصد وليس مقارنا للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة ﴿مثلها في قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين﴾ فان الخلود ليس مقارنا للدخول وانما هو مقدر قلت ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة على ان يكون المقدر لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى على هذا ما سررتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول فتأمله ﴿أولا محل لها على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة﴾ والتقدير أي يوم سررتني فلم ترعني ﴿كما قيل في قوله﴾ تعالى ﴿واذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله وكذا في بقية الآية وفيه بعد﴾ في الآية والبيت أما في الآية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه لم يثبت في السعة بيقين وأما في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف جملة على أخرى لا يقتضي مشاركة الثانية للاولى فيما اشتملت عليه من القيود فاذن لا يلزم تسلط النفي على المعطوف

أرأيت أي سوالف الخ) السوالف جمع سالفة وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مثناة النقرة يقال قلت العين لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فعلوة ولا تقل ترقوة بالضم كذا في الصحاح واللوى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر أي والجملة علق عنها فعل الرؤية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدرة) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى ما سررتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالاخافة مقارنة لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول اهـ وأقول هذا التقدير يقتضي ان ثلاثة معمول الصدود ويلزم على ذلك تقديم معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضي الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا أو شبهه (قوله وفيه بعد) أي في عطف الجملة الثانية في البيت على الاولى بفاء محذوفة لان

ويؤول الامر الى الاخبار بجملتين احداهما فيها نفي معنوي وهي الاولى والثانية فيها نفي صريح باق على حاله لعدم تسلط النفي الاول عليه والمعنى لم تسرني يوما وصال فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من تسليط النفي عليه فيسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكنا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف ففيه بعد ﴿والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا اذا قال لهم﴾ لا على ان ثم فاء عاطفة محذوفة ﴿ومن روى ثلاثة﴾ في بيت المتنبي ﴿بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سرتني خلا وترعني من ضمير ذي الحال﴾ وهو ضمير المخاطب قلت ويجوز ان يكون التقدير عند هذا القائل لم ترعني منك ثلاثة بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف والله أعلم بالصواب واليه المآب

﴿(اذ)﴾ ﴿على أربعة أوجه أحدها ان تكون اسما للزمن الماضي ولها أربع استعمالات﴾ وفي بعض النسخ أربعة بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذكر فلا اشكال ووجه الاربع ان يقال اما ان يكون أنث باعتبار انه أراد بالاستعمال الحالة أو جعله جمعا لاستعمالة لا لاستعمال ويرجح نسخة الاربعة بالتاء قوله في التفصيل أحدها والثاني والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون انث وذكر باعتبارين ﴿أحدها ان تكون ظرفا نحو﴾ الا تنصروه ﴿فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا﴾ وأسند الاخراج الى الكفار لانهم حين هموا باخراجه أذن الله له في الخروج فكأنهم اخرجوه ﴿والثاني﴾ من

﴿ان تكون مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم﴾ أي واذكروا نفس هذا الوقت ﴿والغالب على المذكورة في أوائل القصص﴾ بكسر القاف جمع قصة ﴿في التنزيل ان تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو واذ قال ربك للملائكة﴾ اني جاعل في الارض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها وجوز الزمخشري هذا الوجه وهو ان تكون منصوبة باذكر ووجها آخر وهو ان تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفا

ذلك ان سلم ثبوته في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي (قوله خلا وترعني من ضمير ذي الحال) في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف اه ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل من عدم التقدير

﴿(اذ)﴾

(قوله ولها أربعة استعمالات) وفي بعض النسخ أربع بغير تاء وجه الاولى ان استعمالات جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله أحدها والثاني والثالث والرابع يرجح الاولى أجيب بانه يجوز ان يكون أنث أولا باعتبار وذكر ثانيا باعتبار آخر (قوله واذ قال ربك للملائكة) في الكشاف واذ نصب باضمار اذكر ويجوز ان ينتصب بقالوا اه قال أبو حيان والذي أذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا بها لا يجوز اذ لا يوجد من كلامهم نحو أحببت اذ قدم زيد ويخرج ماورد مما يوهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف

بدل فيكون التقدير وقالت الملائكة اذ قال ربك لهم اني جاعل في الارض خليفة أتجعل فيها وأورد على الوجه الاول ان فيه حذف فعل من غير قرينة فلا يجوز وأجيب بان كثرة دوره في القرآن منصوبا به يكفي قرينة لا سيما والظرف محل التوسع واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمر مناسب قلت اذا لم يكن منصوبا باذكر لم يكن ظرفا كما عرفت فلا معنى لقول المجيب هنا لا سيما والظرف محل التوسع ﴿ونحو واذ فرقنا بكم البحر وبعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم﴾ بفتح الهاء أي غلط ﴿فاحش لاقتضائه حينئذ﴾ أي حين اذ جعل ظرفا لاذكر ﴿الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا﴾ فكيف يكون المستقبل واقعا في الزمن الماضي ﴿وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه﴾ فتكون اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا فيه واعلم ان الهمزة من قول المصنف بتقدير اذكر وقوله ظرف لاذكر همزة قطع لانه اسم علم مسماه هذا اللفظ وقد عرفت في محله انه متى سمي بفعل فيه همزة وصل كانطلق فانها تقطع في حال العلمية فتنبه لمثله مما يرد عليك ﴿والثالث﴾ من استعمالات اذ ﴿ان تكون مبدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم﴾ والرابط الضمير العائد اليها المستتر في الفعل أي واذكر وقت انتباذ مريم ﴿على حد البدل في يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى﴾ برفع القول على انه مبتدا ﴿واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء﴾ وخبر ذلك المبتدا قول المصنف ﴿يحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة﴾ فيكون

من الاستعمال الاول ﴿وكونها بدلا منها﴾ أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه ﴿والرابع ان تكون مضافا اليها اسم زمان﴾ اما ﴿صالح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ﴾ تقول أكرمتني فاثنيت عليك يومئذ وحينئذ فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثنيت عليك اذ أكرمتني والمعنى بحاله فان قلت ماهذه الاضافة الواقعة في مثل هذا التركيب قلت قال ابن مالك هو من اضافة المؤكد الى التأكيد والذي يظهر ان هذا من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء فالثاني مخصص بالاضافة الى المجيء والاول عار من ذلك فهو أعم منه فلا يكون الثاني مؤكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية أي واكرمته حينا هو حين مجيئه فتأمله ﴿أو غير صالح﴾ للاستغناء عنه ﴿نحو قوله تعالى﴾ ربنا لاتزغ قلوبنا ﴿بعد اذ هديتنا﴾ فان الظرف المضاف هنا وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم مايدل عليه لو ترك مع انه مقصود ﴿وزعم الجمهور ان اذ لا تقع الا ظرفا﴾ وهو الاستعمال الاول ﴿أو مضافا اليها﴾ وهو الاستعمال الرابع وأنكروا الثاني والثالث ﴿و﴾ زعموا ﴿انها في نحو﴾ واذكروا اذ كنتم قليلا﴾ فكثركم لبست مفعولا به كما ادعاه المخالفون وانما هي ﴿ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم﴾ قليلا ﴿و﴾ انها ﴿في نحو﴾ واذكر في الكتاب مريم ﴿اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف أي واذكر قصة مريم﴾ والظرف يتعلق بالقصة والحديث والشأن ونحوها كما أسلفناه وسيجيء في الكلام على اذ في المتن ان شاء الله تعالى واعلم انه

يدل عليه المعنى أي اذكروا اذ كنتم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحا به قال الله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذ نصب باضمار اذكر بقرينة المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا جوزوا كونه اسما مجرورا باضافة الظرف اليه مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل أن ذكر ادم بنا بكر ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأبى المفعولية أيضا اذ لا يوجد في الكلام فيحمل مثل هذا على اذكر الحادث يوم كذا ثم الاحسن ان يجعل هذا الامر عطفا على محذوف قبله أي اشكروا النعمة في خلق الارض والسماء واذكروا اما على تقدير انتصابه بقالوا فهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ماقبلها عطف القصة على القصة (قوله والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ) في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤكد الى التأكيد اهـ وفي شرح الرضي واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ أنتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر أبو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاول لان قوله اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت أتى برهة من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلام أبي علي قال الرضي والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما أبدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت كنا حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكين والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع أنواع الازمنة متعودا بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كقوله وأنت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض فيكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها الا ان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين (قوله وفي نحو واذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف) هكذا رأيناه في نسخ معتمدة واللام في المفعول

ثبت فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفت هذه الكلمة وقيل لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصة المقدرة هى لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وماثبت فى النسخ يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ماهو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف فقيل الى المفعول لكان أحسن ﴿ويؤيده هذا القول التصريح بالمفعول فى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء﴾ فيحمل المحل الذى لم يصرح فيه بالمفعول على ماصرح به لتجرى المحال على سنن واحد وفيه بحث ﴿ومن الغريب ان الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث انه يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون اذ فى محل رفع كاذا فى قولك اخطب مايكون الامير اذا كان قائما أى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ﴾ كلامه وهو نقل بالمعنى وغالب اللفظ وهمزة ان من قوله انه يجوز مفتوحة ليس الا فان هذا اللفظ لم يقع بعينه فى كلام الزمخشرى حتى يحكى وانما قال وقرئ لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث فيهم فحذف لقيام الدلالة أو تكون اذ فى محل الرفع كاذا فى قولك اخطب مايكون الامير اذا كان قائما بمعنى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه هذه عبارته بحروفها وعلى الثانى فلا حذف وانما الحذف على الاول وهو جعل اذ ظرفية فحذف المبتدأ وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله ابو خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه واعترض المصنف الوجه الثانى بقوله ﴿فمقتضى هذا التوجيه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا﴾ وأقول اذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند الاتيان بها مفعولا به أو بدلا منه صدق حينئذ انها ظرف متصرف فلا يمتنع جعلها مبتدا ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من العرب ﴿ثم تنظيره بالمثال﴾ وهو قولك أخطب مايكون الامير اذا كان قائما ﴿غير مناسب لان الكلام فى اذ لا فى اذا

للعهد والمعهود المفعول الموجود فى الآية أعنى مريم وفى الشرح والذى ثبت فى النسخ التى رأيتها وفى نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفت الى وقيل ظرف لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصة المقدرة هى لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما ثبت فى النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ماهو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا اهـ (قوله ومن الغريب ان الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم لمن من الله) عبارة الزمخشرى فى الكشاف وقرئ لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث فيهم فحذف لقيام الدلالة أو يكون اذ فى محل الرفع كاذا فى قولك أخطب مايكون الامير اذا كان قائما أى من من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ قال التفتازانى مبنى الوجهين على ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما فعلى الظرفية ههنا المبتدا محذوف أى منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه والظرف ان قدر بعثه وكذا فى المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه أى أخطب أكوان الامير وأوقاته حاصل اذا وجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على الابتداء ومن من الله خبره أى من من الله وقت بعثه على طريقة نهاره صائم واذا مرفوع على الخبرية أى أخطب أوقات الامير وقت كونه قائما وماذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا انتهى وبيان انه على طريقة نهاره صائم ان من من الله خبر عن الوقت وهو فى الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه وهو بعثه كما ان صائم خبر عن النهار وهو فى الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه (قوله ولا نعلم بذلك قائلا) يرد عليه انه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على ان فى شرح اللب وضوء المصباح مايقتضى ان لذلك قائلا وهو واذ واذا لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه فى الكتاب وأجاز اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتدا وخبرا اهـ لكن فى نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظر فان ابن جنى وهو امام مطلع نقل ذلك فى شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه الى غيره وأيضا الرضى امام مطلع لم ينسبها لسيبويه بل قال وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو أى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد على ذلك من كلام العرب اهـ ثم سيذكر المصنف فى بحث اذا فى الرابع من الامور التى ترد قول الاكثرين ان العامل فى اذا مافى جوابها من فعل أو شبهه ان أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذا ووقوعها مبتدا وذكر ذلك

وكان حقه ﴾ بالنصب على انه خبر كان نحو ما كان حجتهم الا أن قالوا واسم كان هو قوله ﴿ ان يقول اذ كان لانهم يقدرون في هذ المثال ونحوه اذ تارة واذا أخرى بحسب المعنى المراد ﴾ ولكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا يستعمل اسما غير ظرف ﴿ ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا ﴾ على الصورة التي تلفظ بها وهي أخطب مايكون الامير اذا كان قائما ﴿ والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب ﴾ فانما يقال أخطب مايكون الامير قائما ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم فأشار الى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند ارادة التفسير أي في قولك عند القصد الى ابراز مايقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بأن ثم قولا غير مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا أن يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي يشير به المصنفون الى وجود قول آخر غير مشهور ﴿ وكذلك المشهور ان اذا المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر ﴾ الجرجاني ﴿ كونها في موضع رفع تمسكا بقول بعضهم ﴾ أي بعض العرب ﴿ اخطب مايكون الامير يوم الجمعة بالرفع ﴾ فتكون اذا الواقعة في موضعه كذلك وهو مما يقوي ان المصنف أراد بالمشهور أولا ما أراد به ثانيا من الاشارة الى الخلاف فحرره ﴿ وقاس الزمخشري اذ على اذا والمبتدا على الخبر ﴾ وهذا تشنيع ولعل الزمخشري لم يستند الى هذا القياس وانما بنى على ماذكرناه قبل

﴿ والوجه الثاني ﴾ من أوجه اذ ﴿ أن تكون اسما للزمن المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها ﴾ فان تحديثها باخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفا لذلك التحديث الواقع في الزمان المستقبل فيلزم كون الظرف مستقبلا وقد تقدم ان الاضافة في نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى تأكيده أو هي بيانية فلزم المطلوب ﴿ والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ماقد وقع ﴾ فنزل التحديث المستقبل منزلة الماضي فمن هذه الحيثية ساغ جعل اذ ظرفا له ﴿ وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم أن تكون بمنزلة اذا ﴾ وفيه نظر اذ لا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال هذا من باب ونفخ في الصور أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ماوقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك ﴿ و ﴾ الوجه ﴿ الثالث ﴾ من أوجه اذ ﴿ أن تكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون

أبو البقاء أيضا عند قوله تعالى فاذا نقر في الناقور (قوله وكان حقه ان يقول اذ كان) في الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلا من اذ واذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما غير ظرف اهـ وأقول يفهم من قول المصنف بعد هذا وقاس الزمخشري اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا (قوله ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا) يعني ان كلام الزمخشري ظاهر في ان أخطب مايكون الامير اذا كان قائما يتكلم به وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون مراده في قولك عند القصد الى ابراز مايقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم وأقول انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم لزم ان يكون العرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم بنظيره فليس في عدول الزمخشري عن قولهم الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا (قوله والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب) أي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدا افعل تفضيل مضافا الى مصدر وبعده حال لا تصح ان تكون خبرا عن ذلك المبتدا وأنت خبير بان فيما نقلناه آنفا عن التفتازاني جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وماذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا (قوله ولكن جوز عبد القاهر كونها) أي كون اذا المقدرة في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف الى مايكون بخلاف نحو أكثر شربي ونحو ضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل نحو ومالبل المطي بنائم فيكون التقدير أخطب أوقات مايكون الامير وقت كونه قائما بجعل الوقت أخطب كما في نهاره صائم ولا يجوز على هذا التقدير ان تكون اذا ظرفا فالخبر محذوف لما سيأتي في فصل خروج اذا عن الظرفية (قوله وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في أعناقهم) في الشرح فيه

أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا ﴿وانكم مشتركون في محل رفع على انه فاعل ينفع والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب أي كما كان عموم البلوى يطيب القلب في الدنيا ومنه قول الخنساء ترثي أخاها صخرا

ولولا كثرة الباقين حولي * على اخوانهم لقتلت نفسي ولا يبكون مثل أخي ولكن * اسلي القلب عنه بالتأسي

أما هؤلاء المشتركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروحهم لعظم ماهم فيه واليوم واذ كلاهما متعلق بالفعل ﴿وهل﴾ اذ ﴿هذه﴾ التي للتعليل ﴿حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب﴾ من جهة أن تعليق الحكم بوصف مشعر بعلية الوصف لذلك الحكم هذان الاحتمالان ﴿قولان﴾ ذهب الى كل منهما بعض النحاة وانظر القول الثاني فانه يلزم عليه أن تكون اذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيدا اذ أساء ولا قائل به ﴿وانما يرتفع السؤال﴾ الذي سيورده قريبا ﴿على القول الاول﴾ وهو جعل اذ حرف علة وأما على القول الثاني وهو جعلها ظرفا والتعليل مستفادا من قوة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال ﴿فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا لاختلاف زمني الفعلين﴾ النفع المنفي والظلم فان زمن الاول زمن الآخرة وزمن الثاني زمن الدنيا ﴿ويبقى اشكال الآية﴾ وهو المراد بالسؤال المذكور أولا ﴿وهو ان اذ لا يبدل من اليوم لاختلاف الزمانين﴾ وهما زمان الآخرة وكان

وزمان الدنيا كما عرفت ولا ابدال مع الاختلاف ﴿ولا تكون ظرفا لينفع﴾ لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية ﴿لانه﴾ أي لان الفعل ﴿لا يعمل في ظرفين﴾ زمانيين مثلا كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثاني تابعا للاول ﴿ولا﴾ يكون ظرفا ﴿لمشتركون لان معمول خبر الاحرف الخمسة﴾ وهي ان وكان ولكن وليت ولعل ﴿لا يتقدم عليها﴾ أي على تلك الاحرف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الاحرف الستة لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهرا وتقريره أن يقال ثبت ان معمول كل من الاحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت في الآية ظرفا لمشتركون للزم تقديم معمول ما هو من تلك الاحرف الستة عليه

نظر اذ لا مانع من ان يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك اهـ وأقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير جزم وستنقل عن الرضي عند قوله ومما حملوه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا ينفعك في كون التنفيس ليس بصاد عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف الاصل وان الآية اذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين أحدهما اذ الاغلال في أعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب العالمين وقال انه تكلف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل ومن هنا يتبين ان المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل منزلة الماضي في هذه الآية هو التكلف (قوله ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب) فان ومعمولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل اثقاله (قوله وانما يرتفع السؤال على القول الاول) اللام في السؤال للعهد والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى آخره وتقرير ذلك السؤال ان اذ لو كانت ظرفا والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفادا اذا ذكر ظرف بمعناها في موضعها لكنه غير مستفاد وفي الشرح يعني بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين اهـ وأقول فيه نظر اما أولا فلان تعبيره أولا بالسؤال وثانيا باشكال الآية يشعر بمغايرتهما واما ثانيا فلانه لا معنى حينئذ لقوله فانه لو قيل لن ينفعكم الى آخره ولا لترتيبه على ما قبله بالفاء واما ثالثا فلان قوله ويبقى اشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشروع في خلافه وان ما سبق لا يخص الآية بل يعمها وغيرها (قوله لاختلاف زمني الفعلين) يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم وبما قاله عرف الجواب عن افادة ضربته اذ أساء التعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد (قوله لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة

وهو باطل وأمامع الاقتصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها والكلام انما هو فى المفتوحة فيقال فى
الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه لانها فرع عن المكسورة ولم يكن بالمصنف فى هذا
المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه ﴿ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول﴾ وبيان ذلك ان أن
المفتوحة موصول حرفى لتأولها مع صلتها بمصدر وصلتها معمولاها الاسم والخبر وقد فرض ان اذا المتقدمة على ان ظرف
لخبرها الذى هو مشتركون فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويتجه على المصنف ان يقال
كان الصواب أحد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كامر واما ان يسقط العلة الاولى ويثبت
الثانية واما الجمع بينهما فمشكل وذلك لان العلة فى امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر والعلة
فى ذلك بالنسبة الى المفتوحة ماتقدم من كونها موصولا لا هذه العلة فانها مساوية الصدرية بدليل أعجبنى
انك محسن وكرهت انك
مسىء اذا تقرر ذلك فنقول
ان أراد خصوص الخمسة
فقط فلا معنى لذكرها فى
هذا المقام وان أراد الخمسة
مع مايتفرع عن بعضها
لتدخل المفتوحة فلا
معنى للجمع بين الامرين
المذكورين اذ ليست العلة
فى الحكم المذكور بالنسبة
الى المفتوحة أمرين كونها
من الحروف المشبهة
بالفعل وكونها موصولا
حرفيا اذ العلة هى الثانية
لا الاولى فتأمله ﴿ولان
اشتراكهم فى الآخرة
لا فى زمن ظلمهم﴾ الواقع
فى الدنيا فلا يصح تعلق اذ
ظلمتم بمشتركون ﴿ومما
جاوه على التعليل﴾ قوله
تعالى ﴿واذ لم يهتدوا به
فسيقولون هذا افك
قديم﴾ فان علقوا اذ بسيقولون اشكل لاقترانه بالفاء المانعة من عمل مابعدها فيما قبلها
وقال الزمخشرى العامل فى اذ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره واذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم وقوله فسيقولون هذا افك
قديم مسبب عنه وقال ابن الحاجب يجوز ان تكون اذ متضمنة معنى الشرط لدلالة الفاء بعدها فتكون بمعنى اذا وحسن
التعبير بها الدلالتها على تحقق ذلك لكونها للماضى ومما جاوه على التعليل أيضا قوله تعالى ﴿واذ اعتزلتموهم ومايعبدون﴾
والمعنى واذ اعتزلتموهم واعتزلتم معبوديهم ﴿الا الله﴾ استثناء متصل لانهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه غيره كاهل
مكة أو منقطع أى واذ اعتزلتم الكفار والاصنام التى تعبدونها من دون الله أو هو كلام معترض اخبار من الله تعالى عن الفتية
انهم لم يعبدوا غير الله ﴿فأووا الى الكهف﴾ ويرد على هذا ما مر ويأتى فيه ماذكره ابن الحاجب من تضمن اذ لمعنى الشرط
على نحو ماتقدم قال الرضى ويجوز ان يكون هذا من باب الرجز فهجر أى مما أضمر فيه اما ومما جاوه على التعليل قوله

وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم
معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن أختها وهو ان المكسورة الهمزة والا كان
الفرع أقوى من أصله فيما هو فرع فيه (قوله ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول)
لان تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه وهذه
العلة بالنظر الى نفس ان والتى قبلها بالنظر الى انها فرع عما لا يتقدم عليه معمول ما فى حيزه
وفى الشرح يتجه على المصنف أحد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة
أو يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة فى امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها
ان لها صدر الكلام والعلة فى ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لا هذه العلة فانها
مساوية الصدرية بدليل أعجبنى انك محسن وكرهت انك مسىء فنقول ان أراد خصوص
الخمسة فلا معنى لذكرها فى هذا المقام وان أراد الخمسة مع مايتفرع عن بعضها لتدخل
المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة فى الحكم المذكور بالنسبة
الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هى
الثانية فقط انتهى وأقول فيه نظر من وجوه الاول ان قوله ان العلة فى امتناع تقديم معمول
خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة فى ذلك انها من
العوامل التى لا قوة لها على تقديم خبرها وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر الثانى انا نختار انه
اراد خصوص الخمسة قوله بالرفيع لا معنى لذكرها فى هذا المقام قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل
حكمها فى فرعها كما بيناه آنفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة فى الحكم بالنسبة الى المفتوحة
أمرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هى الثانية فقط ممنوع
لم لا يجوز أن تكون العلة الامرين كما بينا وما المانع من أن يكون فى كلمة جهتان مقتضيتان
لاجراء حكم من الاحكام عليها (قوله ومما جاوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا
افك قديم واذ اعتزلتموهم ومايعبدون الا الله فأووا الى الكهف) لم يحمل الرضى هاتين

﴿فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر﴾ قريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك
ابن كنانة والاصح الذى عليه الجمهور انهم سموا بذلك لقرشهم أى لتكسبهم يقال قرش بفتح الراء يقرش بكسر الراء وكانوا أصحاب
كسب وقيل قريش تصغير قرش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم لقوتهم وقيل غير ذلك والرواية فى مثلهم فتح اللام
وسيأتى الكلام عليه فى ما والبشر الانسان ١٧٨ ذكرا أو أنثى واحدا أو غيره وقد يجمع فيقال أبشار ﴿وقول الاعشى
ان محلا وان مرتحلا * وان فى السفر اذ مضوا مهلا﴾
السفر جماعة المسافرين وسافر وسفر كصاحب وصحب وراكب وركب والسافر هو الذى خرج للسفر والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة ﴿أى ان لنا حلولا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها﴾ فجعل كلا من المحل والمرتحل مصدرا ميميا ﴿وان فى الجماعة الذين ماتوا قبلنا امهالا لنا لانهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم﴾ فتحقق الامهال اذ لم نمض معهم ﴿وانما يصح ذلك كله على القول بان اذ التعليلية حرف﴾ كما قدمنا والجمهور لا يثبتون هذا القسم ﴿وعدم الصحة فى تينك الآيتين آية الاحقاف وآية الكهف قد يظهر للتنافى بين المضى والاستقبال واما فى البيتين فكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر ﴿وقال أبو الفتح﴾ ابن جنى ﴿راجعت أبا على﴾ الفارسى ﴿مرارا فى قوله
تعالى ولن ينفعكم اليوم الآية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا
والآخرة متصلتان وانهما فى حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبلة اهـ﴾ فاما كون اليوم المستقبل
فى حكم الماضى فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيها على تحقق الوقوع واما كون الماضى
الذى وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر ﴿وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم﴾ عندكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون

الآيتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم
وما يعبدون الا الله فأووا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة فلاجراء الظرف
مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه فى نحو زيد حين لقيته فانا أكرمه وهو فى اذا مطرد
ويجوز أن يكون من باب والرجز فاهجر أى مما أضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذى
هو سيقولون وأووا وأقيموا فى الظروف الماضية التى هى اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم
تفعلوا وان كان وقوع المستقبل فى الزمن الماضى محالا لما ذكرنا فى اما زيدا فمنطلق من ان
الغرض المعنوى هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة
الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما فى قوله تعالى وما
يعبدون الا الله يجوز أن يكون موصولا اسميا فى محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب
فى اعتزلتموهم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله
ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعتزلتموهم وعبادتهم الا عبادة الله
وأن تكون نافية وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن الفتية بتوحيدهم معترضة بين
اذ وجوابها لتحقق اعتزالهم (قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم الخ) هذا البيت للفرزدق
من قصيدة فى مدح عمر بن عبد العزيز حين ولى المدينة ونعمتهم هى الملك وقريش هم ولد
النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لتقرشهم أى تكسبهم وقيل غير
ذلك (قوله ان محلا الخ) السفر بسكون الفاء جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم
مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه والخلاف فى كل ما يجىء من تركيب لفظ يقع على المفرد
كشيب وركب فى راكب وأما ما لا يجىء كالغنم والرهط فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع
لمعنى الجمع والسافر الذى خرج للسفر والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة (قوله وانما يصح
ذلك كله على القول بان التعليلية حرف) فى الشرح عدم الصحة فى آية الاحقاف واذ لم يهتدوا
به فسيقولون وآية الكهف واذ اعتزلتموهم قد يظهر للتنافى بين المضى والاستقبال واما فى
البيتين فكون التعليلية فيهما ليست بظرف محل نظر انتهى وأقول لو كانت اذ فى البيت
الاول ظرفا لكانت ظرفا للاعادة اذ لا معنى لظرفيتها للاصبحوا ولو كانت ظرفا للاعادة لاقتضى
ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر
وهو خلاف المراد من مدحهم بعدم المماثلة مطلقا ولو كانت اذ فى البيت الثانى ظرفية
لكانت ظرفا لمهلا اذ لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى فلو كانت ظرفا لمهلا لزم تقدم
معمول المصدر عليه وهو ممتنع ولو كان المعمول ظرفا كما هو المشهور وفى لزوم كون اذ ظرفا
لمهلا من نفى كونها ظرفا للسفر نظر لجواز أن يكون ظرفا بدلا من الجار والمجرور أعنى فى
السفر فليتأمل (قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم) يعنى عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم فى يوم
القيامة

يوم القيامة فكأنه قيل ولن ينفعكم اليوم اذ صح ظلمكم عندكم فهو بدل ولا اشكال لان اذ للاستقبال على هذا التقدير فلم يختلف الزمان ﴿وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم و﴾ اذ ابنينا ﴿عليهما أيضا فاذ بدل من اليوم﴾ لما ذكرناه كما ان البدل متأت على ماذهب اليه أبو علي الفارسي ولما كان هنا مظنة سؤال تقديره ان يقال قد سلف ان بعد المضافة الى اذ في نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا اسم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وهنا على التقدير الماضي قد حذف وهو مناف للكلام السابق أجاب عنه المصنف بقوله ﴿وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هناك انها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ لانها لا تحذف لدليل﴾ وهنا لم نقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا بانها مرادة مقصود معناها لكنها حذفت لدليل ﴿واذا لم نقدر اذ تعليلا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا﴾ على حذف لام العلة ﴿والفاعل﴾ ضمير ﴿مستتر راجع الى قولهم ياليت بيني وبينك بعد المشرقين﴾ أي ولن ينفعكم اليوم هو أي هذا القول أو ولن ينفعكم هذا التمني أو هذا الاعتذار لانكم في العذاب مشتركون أي لاشتراككم في سببه وهو الكفر ﴿أو﴾ راجع ﴿الى القرين﴾ المذكور في قولهم فبئس القرين ﴿ويشهد لهما﴾ أي لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا راجعا الى قولهم ياليت بيني وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا راجعا الى القرين مع كون ان وصلتها تعليلا ﴿قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف﴾ فانه جواب لسؤال عن العلة مقدر كانه قيل لم لا ينفعنا ذلك فقيل انكم في العذاب مشتركون ﴿والرابع﴾ من أوجه اذ ﴿ان تكون للمفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما﴾ وقد تجيء بعدهما اذا الفجائية ﴿كقوله

استقدر الله خيرا وارضين به ... فبينما العسر اذ دارت مياسير

وبينما المرء في الاحياء مغتبط ... اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير﴾

فوقعت اذ بعد بينما في البيت الاول واذا بعدها في البيت الثاني وقد لا يوجد في بعض النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده وكان الاصمعي لا يستفصح الا ترك اذ واذا في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما قال الرضي والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر أفصح ألا ترى الى قول أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيناهو يستقيلها في حياته اذ عقدها الآخر بعد وفاته قال ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا وأصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير فقلت بين خروجك ودخولك أي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما أو الالف وأضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان مضاف لما تقرر من انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد اه كلامه وحكى الحريري في درة الغواص ان عبيدا الجرهمي عاش ثلثمائة سنة وأدرك

القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان (قوله وعليهما أيضا فاذ بدل من اليوم) يعني ان اذ على هذين القولين بدل من اليوم كما انها بدل منه على قول أبي علي (قوله وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا) هذا اشارة الى جواب سؤال يقع ههنا وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنها باذ وهو مناف لما تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها (قوله واذا لم نقدر اذ تعليلا فيجوز أن تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر) يعني واذ ظلمتم بدل من اليوم لانهما في حكم الله سواء أو لان المراد بالظلم ثبوته عندهم أو لان التقدير بعد اذ ظلمتم (قوله وهي الواقعة بعد بينا أو بينما) قال الرضي أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد بني لما قصد اضافته الى الجملة لان الاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته وزادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا اه (قوله استقدر الله خيرا الخ) استقدر الخير اطلب تقديره

الاسـلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال له حدثني باعجب مارأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير قد بحت بالحب ماتخفيه من أحد * حتى جرت بك اطلاقا محاضير فلست تدرى أفى الاحوال عاجلها * أدنى لرشدك أم مافيه تأخير فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء فى الاحياء مغتبط * اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير يبكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته فى الحى مسرور قال فقال لى رجل أتعرف من يقول هـذه الابيات قلت لا والله الا انى أرويها منـذ زمان فقال والذى تحلف به ان قائلها لصاحبنا الذى دفناه آنفا وأنت الغريب الذى تبكى عليـه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره أمس الناس به رحما وهو أسرهم بموته كما وصف فتعجبت لما ذكره فى شعره والذى صار اليـه من قوله كانه ينظر الى مكانه من جنازته فقلت ان البلاء موكل بالمنطق فذهبت مثلا فقال له معاوية لقد رأيت عجبا اهـ والاطلاق جمع طلق بفتح الطاء المهملة واللام وهو الشوط يقال عدا الفرس طلقا أو طلقين والمحاضير جمع محضير وهو الفـرس الذى يرتفع فى سيره والمراد هنا الاستعارة شبه الاحوال التى تتقلب بالانسان سرعة بالخيـل العادية والمياسير جمع ميسـور بمعـنى اليسر وجمع تنبيها عـلى ارادة أنواعـه والمغتبط هنـا المسرور والرمس تراب القـبر والمعـنى اذا هو ذو الرمس وتعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير جمـع اعصار وهى ريح تهب فتثير الغبار ويرتفع الى السماء كأنه عمـود

والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى أبو بكر محمد بن القاسم الانبارى بسـنده الى هشام بن الكلبى قال عاش عبيد بن شربة الجرهمى ثلثمائة سنة وأدرك الاسلام فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثنى بأعجب مارأيت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهـم فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع فتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذكر وهل ينفعنك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ماتخفيه من احد * حتى جرت بك اطلاقا محاضـير
فلست تدرى وماتدرى اعاجلها * أدنى لرشـدك أم مافيه تأخير
فاسـتقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء فى الاحيـاء مغتبط * اذا هو الرمس يعفوه الاعاصير
يبكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابتـه فى الحى مسرور

قال فقال لى رجـل أتعرف من قال هـذا الشـعر قلت لا قال ان قائله هو الذى دفناه الساعة وأنت الغريب تبكى عليه ولست تعرفه وهذا الذى خرج من قبره امس الناس رحما به وأسرهم بموته فقال له معاوية لقد رأيت عجبا فمن الميت قال هو عنبر بن ابيد العذرى اهـ واطلاقا جمع طلق بفتحـين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أى شوطا أو شوطين والمحاضـير جمع محضـير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس تراب القبر وهو فى الاصل مصدر رمست الميت وارمسته دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض والاعاصـير جمع اعصار وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود ويقال هى ريح تثير سحابا ذات ريح ورعد وبرق (قوله وانما عاملهما محذوف) مرجع الضمير هو بينا وبينما وكذلك الضمير فى قوله بدل منهما

﴿وهل هى ظرف مكان أو ظرف زمان أو حرف بمعنى المفاجأة﴾ أى يدل على المفاجأة فى غيره ﴿أو حرف مؤكد﴾ بكسر الكاف أى زائد هـذه الاحتمالات ﴿أقوال و﴾ اذا بنينا ﴿على القول بالظرفية﴾ المكانية أو الزمانيـة ﴿فقال﴾ أى فقد قال ﴿ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه﴾ فلا مانع حينئذ من عمله فيها ﴿وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور﴾ فاذا قلت بينا انا قائم اذ جاء عمرو فالمعنى جاء عمرو فى زمن جاء بين أوقات قيامى ﴿وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة﴾ الواقعة بعـدها ﴿ولا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف﴾ وهو اذ ﴿ولا فيما قبله﴾ وهو بينا أو بينما ﴿وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما﴾ أى من بينا أو بينما فالتقـدير فى ذلك المثال وافقت مجىء زيد بين أوقات قيامى زمان مجيئه ﴿وقيل العامل ما يلى بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه﴾ فلا يمتنع عمله فيها وهـذا ظاهر فى ان العامل المذكور غير عامل فى اذ فانظر عاملها عند صاحب هذا القول ماهو ﴿كما يعمل تالى اسم الشرط فيه﴾ نحو قولك أيا تضرب اضرب ﴿وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير قولك بينما أنا قائم اذ جاء عمرو بين أوقات قيامى مجىء عمرو ثم حذف المبتدأ﴾ وهو مجىء عمرو والخبر عنه بين أوقات

(قوله

قيامى ﴿مدلولا عليه بجاء عمرو﴾ وكان اذ عند هذا القائل اما حرف زائد أو للمفاجأة ﴿وقيل﴾ بين ﴿مبتدأ واذ خبره والمعنى حين أنا قائم حين جاء عمرو﴾ فاخرج كل من بين واذ عن الظرفية وهذا ليس شيأ من تلك الاقوال الاربعة التى حكاها المصنف فى اذ الفجائية ﴿وذكر لاذ﴾ لا بقيد كونها للمفاجأة ﴿معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة﴾ بالتصغير وها التأنيث ﴿وتبعه ابن قتيبة وحمل عليه آيات منها واذ قال ربك للملائكة والثانى التحقيق كقد﴾ والظاهر انها حرف على كل من هذين القولين ﴿وحملت عليه﴾ أى على التحقيق ﴿الآية﴾ المتقدمة وهى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على ان المراد بالآية قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لانه سيقول وعلى القول بالتحقيق فى الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهذا متحقق فى آية الزخرف لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو أنكم فى العذاب مشتركون ومثل هذا فى واذ قال ربك للملائكة لا يتأتى بوجه ﴿وليس القولان﴾ المذكوران وهما القول بالزيادة والقول بالتحقيق ﴿بشئ﴾ لانه اخراج للكلمة عن موضعها المعروف بغير ثبت ﴿واختار﴾ من الاختيار 181 وفى بعض النسخ وأجاز من الاجازة ﴿ابن الشجرى انها تقع زائدة بعد بينما وبينا خاصة قال لانك اذا قلت بينما أنا جالس اذ جاء زيد وقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر﴾ وهو جالس ﴿وهى مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل﴾ وهو جاء ﴿هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه﴾ أى جزء المضاف اليه فان المضاف اليه هو جملة جاء زيد والعامل جاء وهو جزؤها ﴿فيما قبل المضاف﴾ وهو محذور ﴿انتهى﴾ كلام ابن الشجرى ﴿وقد مضى كلام النحويين فى توجيه ذلك﴾ بما يكون التركيب معه صحيحا جاريا على القواعد بدون دعوى الزيادة فلا داعى اذا اليها ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على القول بالتحقيق فى الآية﴾ التى هى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون ﴿فالجملة﴾ التى هى اذ ظلمتم ﴿معترضة بين الفعل﴾ وهو ينفع ﴿والفاعل﴾ وهو انكم فى العذاب مشتركون ﴿مسئلة تلزم اذ الاضافة﴾ بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول أى تلزمها الاضافة ﴿الى جملة﴾ اما ﴿اسمية نحو واذكروا اذ أنتم قليل﴾ لكنهم نصوا على استقباح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو جئت اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم أو مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فلذلك حسن اذ زيد قائم واذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون اذ ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هنالك بيان مضى الفعل وهو هنا مستفاد من اذ ﴿أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة﴾ ونحو ﴿واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات﴾ ونحو ﴿واذ غدوت من أهلك﴾ فهذه ثلاثة أمثلة الفعل فى كل منها ماض لفظا ومعنى ﴿أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد﴾ ونحو ﴿واذ يمكر بك الذين كفروا﴾ ونحو ﴿واذ تقول للذى أنعم الله عليه﴾ فهذه ثلاثة أمثلة فى هذا القسم أيضا الفعل فى كل منها ماض معنى ولكن أتى بالمضارع لحكاية الحال الماضية ﴿وقد اجتمعت الثلاثة﴾

(قوله والثانى التحقيق كقد وحملت عليه الآية) فى الشرح يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم ولا يريد بها قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعد هذا وعلى القول بالتحقيق فى الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة فى واذ قال ربك للملائكة (قوله وليس القولان بشئ) يريد بالقولين المعنيين الآخرين اللذين ذكرا لاذ وانما كانا ليسا بشئ لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه أحدهما يمكن أن يكون من المعانى السابقة (قوله مسئلة تلزم اذ الاضافة الى جملة) فى الشرح يجوز ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول اه وأقول لقائل أن يقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لاذ واذ ملزومة لها لانها كلما وجدت اذ وجدت الاضافة المذكورة أو ما هو عوض عنها وهذا شأن اللازم مع ملزومه انه كلما وجد الملزوم وجد اللازم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ (قوله اما اسمية نحو واذكروا اذ أنتم قليل) أطلق المصنف الاسمية ولم يقيدها بان لا يكون خبرها ماضيا الا ان ذلك قيد فى حسن اضافة اذ وهو ذاكر ما تضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا قال الرضى واعلم انه يصح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فاللازم الماضى أولى ولا يرد عليه اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخل على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من أجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا

الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظا ﴿في﴾ قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا﴾ فاذ اخرجه مثال الماضوية لفظا ومعنى واذ هما في الغار مثال الاسمية وينبغي أن يتعين هنا تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدي الى التركيب المستقبح مثل زيد قام على ما تقدم آنفا ﴿و﴾ اذ ﴿الاولى ظرف لنصره و﴾ اذ ﴿الثانية بدل منها و﴾ اذ ﴿الثالثة﴾ مختلف فيها ﴿قيل﴾ هي ﴿بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما﴾ أي في هذين القولين وهما كون اذ الثالثة بدلا ثانيا من الاولى وكونها ظرفا لثاني اثنين ﴿وفي ابدال﴾ اذ ﴿الثانية﴾ أيضا ﴿نظر لان الزمن الثاني﴾ وهو زمن كونهما في الغار ﴿والثالث﴾ وهو زمن قوله لا تحزن ان الله معنا ﴿غير﴾ الزمن ﴿الاول﴾ وهو زمن اخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شيء منهما ﴿فكيف يبدلان منه﴾ بدل الكل من الكل ولا مساغ لبدل البعض ولا الاشتمال هنا بلا ريب ﴿ثم لا يعرف ان البدل يتكرر﴾ والمبدل منه واحد ﴿الا في بدل الاضراب وهو ضعيف﴾ كما في قولك وجهه زيد قمر شمس ﴿لا يحمل عليه التنزيل﴾ لضعفه وانما زدنا قيد وحدة المبدل منه لانه لو جعل الثالث بدلا من البدل لم يمتنع وسيقع ان شاء الله تعالى في ذلك كلام في الجهة السادسة من الباب الخامس ﴿ومعنى ثاني اثنين﴾ وكان ينبغي نصبه ان قصد حكاية ثاني اثنين الواقع في الآية ﴿واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب﴾ عن هذا النظر ﴿بان تقارب الازمنة ينزلها منزلة المتحدة أشار الى ذلك أبو الفتح﴾ ابن جني ﴿في﴾ كتاب ﴿المحتسب﴾ بفتح السين وكانه اراد بذلك ما قدمه عنه من قوله راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الآية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والآخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فان زمن كونهما في الغار وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الاخراج فنزلا منزلته وجعل الكل في حكم المتحد ﴿والظرف﴾ كما يجيء في الباب الثالث ﴿يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه﴾ فيصح تعلقه في الآية بثاني اثنين وان كان بمعنى واحدا من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الثني فكانه مشتق من قولك ثنيت ﴿وقد يحذف أحد شطري الجملة﴾ التي تضاف اذ اليها ولا يظهر الاعراب ﴿فيظن من لا خبرة له﴾ بالحكم المقرر في اذ ﴿انها

وارد عليه ولا تخلص له الا استقباح استعمال مثل هذا أيضا يعني اذ زيد يقوم فالحق انه قبيح قليل الاستعمال (قوله اذ هما في الغار) في الشرح ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدي الى التركيب المستقبح على ما مر آنفا اه وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما استقبحوه مع التلفظ بالفعل اه (قوله وفيهما وفي ابدال الثانية نظر) ضمير فيهما عائد الى كون الثالثة بدلا ثانيا وكونها ظرفا لثاني اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة من الاولى وقوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان آخر لوجه النظر في ابدال الثالثة من الاولى وقوله ومعنى ثاني اثنين الى آخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة ظرفا لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلا من الاولى نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر ومعناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار البدل في غير الاضراب معروف نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول مختار فيه الاتباع على البدل والثاني بدل أيضا اه ووجه سقوطه ان الا الفتى الا العلا ايسا بدلين من الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كذا أعربه المصنف في أوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز في الثانية أن تكون ظرفا لاخرجه لان المراد به اخراج الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا أن تكون ظرفا لثاني اثنين لانه قيد لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنع أن يكون ظرفا له فيمتنع أن يكون ظرفا لقيده فان قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لاخرجه امتناع كونه ظرفا لقيده لو كان وقت قيده وقته بان يكون قيده حالا مقارنة وهو ممنوع لجواز أن يكون متأخرا عنه بان يكون حالا مقدرة نحو محلقين في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم أجيب بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة الى الوقت الاول حال مقارنة وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدرة والحالان متقابلتان فوجب المصير فيه الى الاصل منهما وهو الحال المقارنة وهذا كله اذا لم يقل بتنزل الوقتين المتقاربين منزلة الوقت

أضيفت الى المفرد كقوله ﴿هل ترجعن ليال قد مضين لنا * والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا﴾ فيظن الظان ان ذاك فى محل جر باضافة اذ اليه فيلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذاك فى محل رفع على انه مبتدأ وخبره محذوف والجملة فى محل جر باضافة اذ اليه ﴿والتقدير اذ ذاك كذلك﴾ والافنان اما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشئ وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثانى المحذوف المجرور بالكاف يرجع الى حال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الاغصان الملتفة فى نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالى هى اللاتى مضين فى حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان فى الرونق والبهجة أو مثل حال تلك الفنون المختلفة فى الحسن ﴿وقال الاخطل

كانت منازل ألاف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا﴾

ألاف بضم الهمزة جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما والتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متألفون اذ ذاك كائن ﴿ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين﴾ ولا مانع من أن تكون خبرا عنه على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه فى المعنى كما فى قولهم أكل يوم ثوب تلبسه أى تجدد ثوب والتقدير فى البيت اذ تألفنا اذ ذاك أى اذ تألفنا كائن فى زمن وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أصلا فان من جملة الصور التى يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن فى شهر كذا وهو عين مافى البيت وانما منعوا الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة وذلك لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو وفى غيره حاصل أيضا ﴿بل هى ظرف للخبر المقدر﴾ وهو متألفون ﴿واذ الاولى ظرف لعهدتهم

الوقت الواحد واما اذا قيل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا لقيده (قوله هل ترجعن ليال الخ) فى الشرح الافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشئ وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التى بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثانى المحذوف لحال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الاغصان فى نضارتها أو حال كونها ذات أنواع من الحسن وهذه الليالى اللاتى مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان فى الرونق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة فى الحسن اهـ وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن وانه حال من الضمير فى منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لاعراب هذا البيت مع تعرضه للابيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضى اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا فى موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى فى حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثانى ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو اليوم خمر أى شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو وفى غيره حاصل مثله اهـ وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن فى شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤديه مسؤلا به عن خاص نحو فى أى الفصول نحن وانما لم يذكر الرضى هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضى فى المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك فى اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو مجرورا بفى لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جر بفى وفى الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه فى المعنى كما فى قولهم أكل يوم ثوب تلبسه أى تجدد ثوب والتقدير فى البيت اذ تألفنا اذ ذاك أى اذ تألفنا كائن فى زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التى يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن فى شهر كذا وهو عين مافى البيت اهـ وأقول فيه نظر اما أولا فلان ما أثبته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذى نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذى أثبته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافى البيت عين قولهم نحن فى شهر كذا ممنوع لان ذاك زمان خاص مجرور بفى افاد الاخبار به بخلاف

دون اما ظرف له ﴿أى لعهدتهم أيضا﴾ ﴿أو الخبر المقدر﴾ وهو متألفون ﴿أو الحال من اخوانا محذوفة أى متصافين دون الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال﴾ وهو اخوانا ﴿لتأخره﴾ عن الحال ﴿فهو كقوله لمية موحشا طلل﴾ * يلوح كأنه خلل الطلل ما شخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثانى ﴿ولا كونه اسم عين لان دون ظرف مكان لا زمان والمشار اليه بذلك التجاور والمفهوم﴾ فقد ظهر لك ان بيت الاخطل مما قد يظن من لا خبرة له ان اذ فيه مضافة الى مفرد بالنسبة الى قوله اذ ذاك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهرا من كون ذلك فى محل جر واما نحن فلا يتخيل فيه ذلك لكونه ضمير رفع الا على مذهب الاخفش وعلى الجملة فتخريج البيت على ما ذكروا فيه فى الموضعين مضافة الى جملة ﴿وقالت الخنساء كان لم يكونوا حمى يتقى * اذ الناس اذ ذاك من عز بزا﴾ وهذا أيضا مما يظن فيه غير الخبير ان اذ من قولها اذ ذاك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سنبينه والحمى هو الممنوع مما يضره ويتقى يحذر ويخاف ومن عز بز مثل مشهور ومعناه من غلب أخذ السلب ﴿اذ الاولى ظرف ليتقى أو لحمى أو ليكونوا ان قلنا ان كان الناقصة مصدرا﴾ وهو الصحيح الذى اختاره ابن مالك وسيأتى الكلام على ذلك فى الباب الثالث

ان شاء الله تعالى ﴿والثانية ظرف لبز ومن مبتدأ موصول لا شرط لان بز عامل فى اذ الثانية ولا يعمل ما فى حيز الشرط﴾ من جواب وغيره ﴿فيما قبله عند البصريين﴾ وأما الكوفيون فيجوزون ذلك ﴿وبز خبر من والجملة خبر الناس والعائد اليهم محذوف أى من عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم﴾ أى منوان منه ﴿ولا تكون اذ الاولى ظرفا لبز لانه جزء الجملة التى أضيفت اذ الاولى اليها ولا يعمل شئ من المضاف اليه فى المضاف ولا﴾ تكون ﴿اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما أضيفت اليه﴾ وهو من مجموع قولك من عز بز وهذا المجموع لم يتم قبل المجىء باذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقى ﴿ولا يتبع اسم حتى يكمل﴾ ألا ترى انك لا تقول جاء الذى الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل يجرى فى غيره أيضا ﴿ولا تكون﴾ اذ الثانية ﴿خبرا عن الناس لانها زمان والناس اسم عين﴾ وقدمر انهم جوزوا مثل نحن فى شهر كذا وهذا مثله فليجز ﴿وذلك مبتدأ محذوف الخبر أى كائن و﴾ اما ﴿على ذلك﴾ الذى خرجنا عليه تلك الابيات ﴿فقس﴾ ما يرد عليك من أمثالها ﴿وقد تحذف الجملة﴾ المضاف اليها اذ ﴿كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين﴾ وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد ﴿وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ﴾ أى ويوم اذ يحل ما وعد الله به من غلبة الروم لفارس ﴿يفرح المؤمنون﴾ بنصر الله ﴿وزعم الاخفش ان اذ فى ذلك معربة﴾ وان التنوين تنوين التمكين لا تنوين العوض ﴿لزوال افتقارها الى الجملة﴾ المضاف اليها وهو الذى كان علة فى بنائها والمعلول يزول بزوال علته فيثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما ﴿و﴾ زعم ﴿ان الكسرة اعراب﴾ لاذ ﴿لان اليوم مضاف اليها﴾ فتكون

ما فى البيت (قوله أو الخبر المقدر) يعنى الذى تعلق به اذ الثانية وهو متألفون (قوله أو الحال من اخوانا محذوفة) يعنى حذفت تلك الحال وأقيم هذا الظرف مقامها يدل على ان هذا مراده الاعتراض الثانى الذى سيشير اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعترض على ان دون ظرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتراضين أحدهما ان اخوانا نكرة وتنكير الاسم يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذا لم تتخصص النكرة وههنا تخصصت بتقديم الحال عليها وثانيهما ان الحال خبر فى المعنى عن صاحبها فيمتنع كونه ظرف زمان وصاحبها اسم عين لا يمتنع ذلك فى الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا ظرف زمان (قوله لمية موحشا طلل) هذا صدر بيت عجزه يلوح كأنه خلل ومية اسم امرأة والموحش الذى لا أنيس له والطلل ما شخص من آثار الديار والخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسرها أيضا وهى بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره وهى أيضا سيور تلبس ظهور سيتى القوس وفى الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثانى اهـ وأقول لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بان يقال تلوح كأنها حقير مع ان الذى يطلق على العظيم والحقير انما هو الجليل بالجيم المفتوحة والمعروف فى البيت انما هو بالخاء المعجمة المكسورة (قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل يمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو اشارة الى الاعتراض الثانى وقوله لان دون ظرف مكان اشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع اشارة الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره اشارة الى جوابه (قوله وقالت الخنساء الخ) الخنساء بالمعجمة المفتوحة والنون الساكنة والسين المهملة وفى آخره همزة ممدودة اسم امرأة كأنه مأخوذ

مجرورة بالاضافة وعلامة جرها الكسرة ﴿ورد﴾ بانا لا نسلم ان بناءها الافتقارها الى الجملة بل لامر آخر وهو مشابهتها للحرف وضعا واليه أشار بقوله ﴿بأن بناءها لوضعها على حرفين﴾ كهل وبل سلمنا ان بناءها الافتقارها الى الجملة لكن لا نسلم زواله واليه أشار بقوله ﴿وبان الافتقار باق فى المعنى﴾ وان زال ذلك اللفظ نطقا ﴿كالموصول تحذف صلته لدليل﴾ وافتقاره اليها هو سبب بنائه وقد زالت لفظا وبقى بناؤه لبقاء الافتقار اليها بحسب المعنى ﴿قال﴾ الشاعر

﴿نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا﴾ أى نحن الاولى عرفوا بالنجدة والشجاعة ولا ينهض البيت دليلا على الاخفش الا اذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة والا فلو قال معرب لا مكن فى البيت ﴿و﴾ رد أيضا قول الاخفش ﴿بان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور﴾ وأنت خبير بان هذا مبنى على ان التنوين تنوين العوض والاخفش يمنعه كامر ﴿و﴾ رد أيضا ﴿بقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح﴾ وقد مر ان الطلاب هو الطلب و بعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حال كونك متلبسا بعافية والاسمية المقترنة بالواو حالية من صاحب الحال الاولى وهى بمعناها ووجه الرد بالبيت ان اذ ظرف لقوله صحيح فكان القياس على تقدير كونه معربا أن ينصب فيقال اذا ﴿فأجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقى الجر﴾ على حاله قبل الحذف ﴿كقراءة بعضهم﴾ فى الشواذ ﴿والله يريد الآخرة﴾ بالكسر ﴿أى ثواب الآخرة﴾ ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف لانه مبنى على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم اقامة المضاف اليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ ﴿تنبيه أضيفت اذا الى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والتعليلية فى قول المتنبى أمن ازديارك فى الدجى الرقباء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء﴾ الدجى جمع دجية وهى الظلمة والرقباء جمع رقيب وهو الحارس واختار ذكر الضياء على النور لقوته ويشير الى أنها شمس ﴿وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب فى زماننا وأصر على ذلك والازديار أبلغ من الزيارة كما ان الاكتساب أبلغ من الكسب﴾ ومن ثم جاء فى التنزيل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أى للنفس ما حصل لها من الثواب باى وجه اتفق حصوله سواء كان باصابة مجردة أو بتحصيل وسعى وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيارها وسعى نبه تعالى على ان الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون عليها الا بقصدها وتحصيلها وانما كان ذلك أبلغ ﴿لان الافتعال للتصرف﴾ وهو السعى والمبالغة فى تحصيل ذلك المعنى ﴿والدال﴾ فى الازديار ﴿بدل من التاء وفى متعلقة به لا بأمن لان المعنى انهم آمنون دائما ان تزورى فى الدجى﴾ يعنى ولو علق بأمن لتقيد به فلا يكون الامن مطلقا كما فى التقدير الاول وهذا لا يتم لان التقييد به للتنبيه على أن امنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة ﴿واذا ما تعليل أو ظرف مبدل من محل فى الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث﴾ وجوز ابن الحاجب ان تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة أى المكان الذى تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبنى على ان حيث متصرف ﴿وابتدئ بالنكرة﴾ وهو ضياء على اعراب

٢٤ ى ل

من الخنس وهو انخفاض الانف والحى الممنوع الذى لا يقرب منه وعز غلب و بز سلب و بعد هذا البيت ومن ظن ممن يلاقى الحروب * بان لا يصاب فقد ظن عجزا (قوله ورد بان بناءها لوضعها على حرفين) لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ فى يومئذ بزوال افتقارها الى الجملة يقتضى ان العلة فى بنائها هو افتقارها الى الجملة رد ذلك بانا لا نسلم ان العلة فى بناء اذ مشابهتها للحرف فى الافتقار بل العلة فى ذلك مشابهتها له فى الوضع على حرفين سلمناه لكن المراد الافتقار فى المعنى لا فى اللفظ وهو موجود فى اذ عند حذف ما أضيفت اليه سلمناه لكن لا نسلم زوال افتقار اذ عند حذف الجملة الى لفظها الا ان التنوين فى يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كلا حذف (قوله و بقوله نهيتك الخ) هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ فى هذا البيت مكسورة ولم يضف اليها شئ فلو كانت المكسورة فى يومئذ للاضافة لم تكن اذ فى هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر المهملة بمعنى الطلب وعاقبة كل شئ آخره فعنى بعاقبة يذكرنى عاقبة هذا الطلب لك وما يصير اليه فيه أمرك وهو متعلق بنهيتك وهذا على انه بالقاف وفى الشرح و بعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حالة كونك متلبسا بعافيه والاسمية حال ثانية من الكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعافيه ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نهيتك أى نهيتك فى حال عافية والاسمية حال من التاء اه وهو بناء على انه بالفاء (قوله وضياء مبتدأ خبره حيث)

المصنف ﴿لتقدم خبرها عليها ظرفا﴾ قلت وهذا معارض لما وقع له فى الباب الرابع فى مسوغات الابتداء بالنكرة فانه ادعى فى نحو ولدينا مزيد ان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النحاة ان التقديم مدخلا فى التخصيص قال وانما وجب التقديم فى مثل رجل فى الدار لدفع توهم الصفة لا لكونه مسوغا ﴿ولانها﴾ فى البيت ﴿موصوفة فى المعنى لان من الظلام صفة لها فى الاصل فلما قدمت عليها صارت حالا منها ومن﴾ فى قوله من الظلام ﴿للبدل وهى متعلقة بمحذوف﴾ اما كون مطلق كغيرها من الظروف المستقرة أى كائنا بدل الظلام واما لفظ البدل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم فى أم حيث تكلم على قول الشاعر انى جزوا عامرا سوأ بفعلهم * أم كيف يجزوننى السوآى من الحسن أى بدلا من الظلام ﴿وكان﴾ من قوله حيث كنت ﴿تامة﴾ أى حصلت ﴿وهى وفاعلها خفض﴾ باعتبار المحل ﴿باضافة حيث والمعنى اذ الضياء حاصل فى كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام﴾ فلهذا أمن الرقباء زيارتها فى الليل ﴿(اذما)﴾ ﴿أداة شرط﴾ كقوله اذ ما دخلت على النبى فقل له * حقا عليك اذا اطمأن المجلس وعبر بالاداة ليشمل قول من يقول هى حرف ومن يقول هى ظرف ﴿تجزم فعلين﴾ ومن الجزم بها قول الشاعر فانك اذ ما تأت ما أنت آمر * به لا تجد من أنت تأمر آتيا ﴿وهى حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسى﴾ ومدلولها من الزمان عند هؤلاء القائلين بظرفيتها صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال ١٨٦ وعمل وهو الجزم قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لانها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شئ آخر يدعى انها دالة عليه ولمساواتها الاسماء فى قبول علامات الاسمية كالتنوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به واما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه المجازاة وهو من معانى الحروف ومن ادعى ان لها مدلولا آخر زائدا على ذلك فلا حجة له وهى مع ذلك غير قابلة لشئ من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها ﴿وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم﴾ فانه قال لا يجزم بها الا فى الشعر وجعلها كاذا قال ابن قاسم فى الجنى الدانى والصحيح ان الجزم بها جائز فى الاختيار وزاد المصنف ان ذلك قليل

﴿(اذا)﴾ ﴿على وجهين أحدهما ان تكون للفاجاة﴾ بهمزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأنى كذا اذا هجم عليك بغتة ﴿فتختص بالجمل الاسمية﴾ هذا على أحد الاقوال فى ذلك وقد حكاها المصنف فى آخر الكلام على قد وهى ثلاثة أقسام الاول اختصاصها بالجمل الاسمية كما ذكر هنا الثانى جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق بين ان تقترن الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع ﴿ولا تحتاج لجواب﴾ لعدم تضمنها الشرط ﴿ولا تقع فى الابتداء﴾ أى فى صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد فى حصول هذا الغرض من تقدم شئ عليها فلزم ان لا تقع فى الابتداء ﴿ومعناها الحال لا الاستقبال﴾ فهذه أربعة أوجه فارقت بها اذا الفجائية اذا الشرطية ﴿نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه﴾ قوله تعالى قال ألقها يا موسى فالقاها ﴿فاذا هى حية تسعى﴾ وقوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم ﴿اذا لهم مكر﴾ فى آياتنا والمراد بالمكر اخفاء الكيد وطيه أى اذا أذقناهم خصبا وسعة بعد قحط وجوع مكروا بآياتنا بدفعها وانكارها وهؤلاء الناس أهل مكة على ما قيل ﴿وهى حرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان﴾ فلو كانت غير حرف لكانت ظرف مكان أو زمان ولا ثالث فتحتاج الى عامل وليس ما قبل الفاء قطعا ولم يبق الا ما بعد وهو خبر ان ولا يصح عمله

جوز ابن الحاجب أن تكون حيث مبتدأ وضياء خبره على المبالغة أى المكان الذى تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبنى على ان حيث ظرف متصرف

﴿(اذا)﴾

(قوله أن تكون للفاجاة) يقال فاجأه بكذا بهمزة بعد الجيم غير ممدودة أى هجم عليه بغتة (قوله فتختص بالجمل الاسمية) وقيل تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية المقترنة بقد (قوله ولا تقع فى الابتداء) يعنى فى صدر الكلام لانها للدلالة على ان ما بعدها يعقب ما قبلها (قوله ومعناها الحال) يعنى باعتبار ما قبلها (قوله ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان) لان اذا لو كانت فيه اسما لم يكن لها بد من عامل وعاملها هو الخبر الذى بعدها هنا لا يصح ان يعمل فيها الا ان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاب

الشلوبين

فيها ﴿لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها﴾ وقد يجاب بان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح ﴿وظرف مكان عند المبرد﴾
ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضى وما ذهب اليه
لا يطرد فى جميع مواضع اذا الفجائية اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب قلت وفيه نظر لامكان كون بالباب بدلا من
المكان ﴿وظرف زمان عند الزجاج﴾ والرياشى ونسب أيضا الى المبرد وهو ظاهر كلام سيبويه ﴿واختار الاول﴾ وهو
كونها حرفا ﴿ابن مالك والثانى﴾ وهو كونها ظرف مكان ﴿ابن عصفور والثالث﴾ وهو كونها ظرف زمان ﴿الزمخشرى﴾
وابن طاهر وابن خروف ﴿وزعم﴾ الزمخشرى ﴿ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال فى قوله تعالى﴾ فى سورة
الروم ﴿ثم اذا دعاكم الآية﴾ وهى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ﴿التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتم
الخروج فى ذلك الوقت ولا
يعرف هذا لغيره﴾ وهذا
لا يضره اذا كان المعنى معه
صحيحا ولم يخرج عن قواعد
العربية ووقع فى كلام ابن
الحاجب رحمه الله ان
التقدير فى نحو خرجت فاذا
السبع بالباب خرجت
ففاجأت وقت وجود السبع
بالباب فهذا فيه تقدير
العامل فعلا من المفاجأة
لكن ظاهره انه أخرج اذا
عن الظرفية بجعله اياها
مفعولا للفعل من فاجأت
ويحتمل ان يكون مراده
ففاجأت السبع وقت
وجوده بالباب فتكون
ظرفية كما يقوله الزمخشرى
ثم لم أر فى الكشاف فى
الكلام على هذه الآية فى
سورة الروم شيأ مما ذكره
المصنف والذى رأيته فيه
فى هذا المحل نصه فان قلت
ما الفرق بين اذا واذا قلت
الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهى تنوب مناب الفاء فى جواب الشرط اه ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى ثم اذا أنتم
بشر تنتشرون واذا للمفاجأة أى ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين فى الارض وظاهر هذا انه أخرجها عن الظرفية
وجعلها اسم زمان مجردا عنها مضافا للاسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاجب فى ظاهر ما حكيناه عنه ووقع للزمخشرى
فى سورة يونس فى قوله تعالى واذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر فى آياتنا ما نصه واذا الاولى للشرط
والاخيرة جوابها وهى للمفاجأة ثم قال بعد كلام واذا رحمناهم من بعد ضراء فاجؤا وقوع المكر منهم وسارعوا اليه فهذا
التقدير يضاهى التقدير الذى حكاه المصنف عنه فى آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هنالك على تقدير
صحته لا يقتضى اعمال فعل المفاجأة فى اذا الفجائية بل يقال هو عامل فى اذا الشرطية على مذهب الاكثرين فى ان عاملها
ما فى الجواب من فعل أو شبهه واما اذا الفجائية فعاملها الخبر وهو يخرجون فى آية الروم فيكون قوله فى ذلك الوقت عبارة

الشلوبين عن ذلك بانه يمكن أن يكون العامل فى الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذى
فيه ان فلا حاجة فى كسر ان بعد اذا الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف
تقديره فى خرجت فاذا ان عمرا منطلق فاذا انطلاق عمرو وانه منطلق وهذا المحذوف
مبتدأ وان وما بعدها مفسرة له دالة عليه وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحها لا يكون
مرجحا للحرفية اذ الان المفتوحة مع معمولها حينئذ مبتدأ وخبره المقدر عامل فى اذا لان
ما بعد المفتوحة اذا كان غير معمولها يعمل فيما قبلها الا انها ليس لها الصدر بخلاف
المكسورة وانما قلنا غير معمولها لان معمولها لا يعمل فيما قبلها لانها موصول حرفى
وما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول (قوله وظرف مكان عند المبرد) قال الرضى فعلى
قوله يجوز أن يكون خبر المبتدا الذى بعدها ولا يجوز أن تكون مضافة الى الجملة الاسمية
المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد
فى جميع مواقع اذا المفاجأة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب فى تأويل قولهم خرجت
فاذا السبع بالباب وفى الشرح وفيه نظر لجواز أن يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه
الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف اه ولا يخفى
ان كلام الرضى انما هو على الظاهر وعدم الحذف (قوله وظرف زمان عند الزجاج) قال
الرضى فعلى قوله يجوز أن تكون فى قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أى
فاذا حصول السبع أى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة
ويجوز أن يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده أى ففى ذلك الوقت السبع
بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافا الى
الجملة الاسمية وعامله محذوف أى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن
الظرفية اذ هو حينئذ مفعول لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير
متصرفة على الصحيح اه (قوله والثالث الزمخشرى وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من
لفظ المفاجأة) فى الشرح لم أقف للزمخشرى على كلام صريح فى انه يقول ان اذا الفجائية

عن معنى اذا المفاجأة وهو معمول للخروج الذى قدره حيث قال فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت وقال فى تفسير قوله تعالى فى سورة طه فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال فى اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت فى بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لاغير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييلهم سعى حبالهم وعصيهم اهـ وظاهر هذا انها ليست ظرفية ﴿وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر فى نحو فاذا الاسد أى حاضر وان قدرت انها الخبر﴾ فى نحو فاذا الاسد وقدرت ظرف مكان بلا حذف من المبتدأ أو ظرف زمان مع الحذف منه أى حضور الاسد ﴿فعاملها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها فى التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هى حية تسعى فاذاهم خامدون فاذا هى بيضاء ١٨٨ فاذاهم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا أى فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة﴾ بلا تأويل ﴿ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال﴾ حيث تجعل المبتدأ اسم معنى لا اسم عين ﴿صحت خبريتها عند غير الاخفش﴾ لان الظرف يقع خبرا الاسم المعنى زمانيا كان أو مكانيا واما الاخفش فتمتنع الخبرية عنده لما مر من انه يراها حرفا والحرف لا يخبر به ولا عنه ﴿وتقول خرجت فاذا زيد جالس﴾ بالرفع ﴿أو جالسا﴾ بالنصب ومنه الحديث الواقع فى بدء الوحى فاذا الملك الذى جاءنى بحراء جالس على كرسى بين السماء والارض روى برفع جالس ونصبه ﴿فالرفع على الخبرية واذا نصب﴾ أى منصوب على ارادة اللفظ أو منصوبة على ارادة الكلمة ولكنه لم يؤنث رعاية لاصل المصدر كما فى قولهم الكلمة لفظ والضمير من قوله ﴿به﴾ عائد على الخبر ﴿والنصب على الحالية﴾ وصاحب الحال الضمير المستكن فى الخبر ﴿والخبر﴾ كلمة ﴿اذا ان قيل بانها مكان والا﴾ يقل بذلك ﴿فهو﴾ أى فالخبر ﴿محذوف﴾ والتقدير فاذا زيد حاضر فى حالة كونه جالسا ﴿نعم يجوز ان تقدرها﴾ أى تقدر اذا ﴿خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر فى نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد﴾ والمخبر عنه حينئذ فى الحقيقة ليس هو الجثة وانما هو اسم المعنى الذى أضيف اليها ﴿مسئلة قالت العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور﴾ بضم الزاى وهو ذباب لساع ويقال له زنبورة بهاء التأنيث وزنبار أيضا ﴿فاذا هو﴾ أى الزنبور ﴿هى﴾ أى العقرب بناء على أنها مؤنث وسمع فيها التذكير ﴿وقالوا أيضا فاذا هو اياها﴾ بضمير

تكون ظرف زمان وظاهر كلامه فى مواضع من الكشاف انها اسم للزمان لا ظرف قال فى تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى مانصه يقال فى اذا هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت فى بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لاغير فتقدير قوله فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييلهم سعى حبالهم وعصيهم وقال فى قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون واذا المفاجأة أى ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين فى الارض اهـ وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحاجب حيث قال التقدير فى خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجأت وجود السبع بالباب ولم أر فى الكشاف فى الآية التى تلاها المصنف شيأ مما ذكره وانما فيه فان قلت فما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرطية والثانية للمفاجأة وهى تنوب مناب الفاء فى جواب الشرط ولعل المصنف عثر على ما حكاه عنه فى كلام آخر اهـ ما فى الشرح وأقول قول صاحب الكشاف والتحقيق الخ صريح فى ان اذا الفجائية هى التى بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وهذه هى الوقتية الظرفية وفى ان فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية لانه لم يغاير بينهما الا بكون العامل فى الفجائية فعل المفاجأة وتكون الجملة التى بعدها ابتدائية والتقديران اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح حملهما على نصبهما على الظرفية فيحملان عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبأن يكون وقت تخييلهم الذى هو موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون فاجأ وتخييلهم تنازعا سعى حبالهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثانى وأهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثانى فبأن يكون وقت كونكم الذى هو فى موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون مفعول فاجأ محذوفا لدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود فى هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتشار وقت كونكم بشرا واما نسبة المصنف الى الزمخشرى انه قال فى اذا أنتم تخرجون ان التقدير فاجأتم

النصب ﴿وهذا﴾ الوجه الثانى ﴿هو الوجه الذى أنكره سيبويه لما سأله الكسائى وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد البرمكى على الجمع بينهما﴾ أى بين سيبويه والكسائى ﴿فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف ﴿الاحمر﴾ فسأله خلف عن مسئلة فاجاب عنها فقال له اخطأت ثم سأله ﴿مرة﴾ ﴿ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له أخطأت فقال﴾ سيبويه ﴿هذا سوء أدب﴾ ولقد صدق سيبويه رحمه الله فى ان هذا سوء أدب من الاحمر ﴿فاقبل عليه الفراء وقال له ان فى هذا الرجل﴾ يعنى خلفا الاحمر ﴿حدة﴾ أى باسا وشدة وهو بكسر الحاء المهملة ﴿وعجلة﴾ بفتحات أى سرعة ﴿ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء أبون ومررت بابين﴾ بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى ﴿كيف تقول على مثال ذلك من رأيت﴾ بمعنى وعدت ﴿أو أويت﴾ بمعنى انضممت ﴿فاجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائى فقال له﴾ أى لسيبويه ﴿تسألنى أو أسألك فقال له سيبويه سل أنت فسأله عن هذا المثال﴾ قد كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى ولا يجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم﴾ بالرفع ﴿أو القائم﴾ بالنصب ﴿فقال﴾ سيبويه ﴿كل ذلك بالرفع فقال الكسائى العرب ترفع كل ذلك وتنصبه﴾ وهذا خلاف ما حكاه الرضى من ان الكسائى   ١٨٩   قال لا يجوز الا اياها وكذلك حكاه الاندلسى فى شرح المفصل وأنا أظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائى لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه فى الحال بما ورد فى القرآن ولم ينقل ذلك فدل على ان الكسائى أجاز الرفع والنصب معا ﴿فقال يحيى﴾ ابن خالد البرمكى ﴿قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما﴾ فسيبويه رئيس البصرة والكسائى رئيس الكوفة ﴿فمن يحكم بينكما فقال له الكسائى هذه العرب ببابك قد جمع منهم أهل البلدين﴾ يعنى البصرة والكوفة ﴿يحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر﴾ البرمكيان ﴿أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائى فاستكان سيبويه﴾ أى خضع أو تحول من كون البسط الى كون القبض ﴿فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس﴾ وهى بلاد الفرس الك فيها الصرف وتركه ﴿فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة فيقال ان العرب أرشوا على ذلك﴾ أى دفعت لهم رشوة على اظهار موافقة الكسائى ﴿أو﴾ فعلوا ذلك ﴿انهم﴾ أى لاجل انهم ﴿علموا منزلة الكسائى عند الرشيد﴾ فقصدوا التقرب اليه ﴿ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائى ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان ألسنتهم لا تطوع به﴾ والله أعلم بحقيقة الحال فى ذلك كله ﴿ولقد أحسن الامام الاديب الاريب أبو الحسن حازم بن محمد الانصارى اذ قال فى منظومته فى النحو حاكيا هذه الواقعة والمسئلة﴾ وأقول هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الانصارى القرطاجنى بقاف مفتوحة فراء ساكنة فطاء مهملة وألف فجيم مفتوحة فنون فياء نسبة من قرطاجنة الاندلس لا من قرطاجنة تونس كان اماما بليغا ريانا من الادب نزل بتونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية أبا عبد الله محمد ابن الامير أبى زكريا يحيى بن عبد الواحد ابن أبى حفص ومات سنة أربع وثمانين وستمائة أخبرنى بالموجود من هذه القصيدة اجازة شيخنا قاضى القضاة ولى الدين عبد الرحمن بن خلدون المالكى قال أخبرنى المحدث العلامة أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن

فاجأتهم الخروج فى ذلك الوقت فصحة لانه قال مثله فى نظير ذلك الموضع ولم يقل به فيه بخصوصية بل لاعطاء حكم اذا الفجائية فى أى موضع كانت (قوله قدم على البرامكة) هو جمع برمكى نسبة الى برمك وهو جد يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبهار وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالدا ساد وتقدم فى الدولة العباسية حتى ولى الوزارة لابى العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدى ولده هرون الرشيد وجعله فى حجره فلما استخلف هرون قاد يحيى الامر ودفع له خاتمه وجعل اصدار الامور وايرادها اليه الى ان نكب بهم وقتل ابنه جعفر وحبسه وابنه الفضل فى الرقة القديمة الى ان مات فجأة سنة تسعين ومائة ودفن فى شاطئ الفرات (قوله فقال له الكسائى العرب ترفع كل ذلك وتنصبه) قال الرضى تبعا للاندلسى ان الكسائى قال لا يجوز الا اياها وفى الشرح وأظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائى لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من ان يخطئه فى الحال بما ورد فى القرآن من الرفع (قوله حازم) هو بمهملة وزاى مكسورة القرطاجنى بقاف مفتوحة وراء ساكنة وطاء مهملة وألف وجيم مفتوحة ونون فياء نسبة الى قرطاجنة الاندلس لا قرطاجنة تونس مات سنة أربع وثمانين وستمائة (قوله اذ قال فى منظومته فى النحو) هى منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية وضمنها

الحضرمي قال أخبرني ابن رشيد قال أنشدني حازم وأخبرني بذلك اعلى من هذا شيخنا مجد الدين اسمعيل بن ابراهيم الكناني الحنفي والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمهما الله تعالى قالا أخبرنا الشيخ أثير الدين أبو حيان قال أنشدنا حازم المذكور والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتا وأولها الحمد لله معلي قدر من علما * وجاعل العقل في سبل الهدى علما ثم الصلاة على الهادي لسنته * محمد خير مبعوث به اعتصما ثم الدعا لامير المؤمنين أبي * عبد الاله الذي فاق الحيا كرما خليفة خلفت أنوار غرته * شمس الضحى ونداه يخلف الديما سالت فواضله للمقتفي نعما * صالت نواصله بالمعتدي نقما ومنها يا أيها الملك المنصور ملكك قد * شب الزمان به من بعدما هرما فلو رأى من مضى أدنى مكارمكم * لم يذكروا بالندى معنا ولا هرما ان الليالي والايام مذ خدمت * بالسعد ملكك أضحت أعبدا واما ﴿ومنها﴾ أما على اثر حمد الله ثم على * اثر الصلاة على من بلغ الحكما وما تلا ذاك من وصل الدعاء ومن * نشر الثناء على من أسبغ النعما فاسمع لنظم بديع قد هدت فكري * له سعادة ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاحداق ان سطرت * من نحوها ناسم للنحو قد نسما فاسمع الى القول في طرق الكلام وما * علم اللسان به قد حد أو رسما النحو علم باحكام الكلام وما * من التغابير يعدو اللفظ والكلما وللكلام كمال في حقيقته * فان ترد حده فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت * به الافادة لما تم والتأما ومر الناظم في الغرض الذي أراده الى ان قال حاكيا تلك الواقعة والمسئلة كما حكى المصنف ﴿والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا * اذا عنت فجأة الامر الذي دهما﴾ ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على ألفاظ هذه الابيات خارجا عما ذكر في المتن فنقول العرب بضم العين وسكون الراء كالعرب بفتحهما خلاف العجم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت أرادت وقصدت والفجأة على وزن الرحمة مصدر 190 فجئه الامر وفجأه اذا أتاه بغتة وكذا الفجاءة بضم الفاء وهمزة بعد الالف ودهم بكسر الهاء جاء بغتة

مسائل من علم النحو واعله أتى فيها على جميع أبوابه ومطلعها
الحمد لله معلي قدر من علما * وجاعل العقل في سبل الهدى علما
ومنها في المديح ادام قول نعم حتى اذا اطردت * نعماه من غير وعد لم يقل نعما
(قوله والعرب قد تحذف الى آخر الابيات) العرب بضم العين وسكون الراء خلاف العجم وهم سكان الامصار وكذلك العرب بفتحتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والفجاءة

﴿وربما نصبوا بالحال بعد اذا و بعد ما رفعوا من بعدها ربما﴾ يحتمل أن تكون الباء من قوله بالحال للسببية أي نصبوا الواقع بعدها بسبب ارادة الحال أو تكون بمعنى على أي نصبوا على الحال وقد تكلم المصنف على كالبغتة معنى قوله وبعد ما رفعوا من بعدها وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها ربما والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه كثيرا فتكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير ﴿فان توالى ضميران اكتسى بهما * وجه الحقيقة من اشكاله غمما﴾ يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا وتشبيه وجه المراد بالشئ المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخييلية واكتسى ترشيح أو تشبيه المراد بالشكل الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخييلية والغمم ترشيح وكذا اكتسى ﴿لذاك أعيت على الافهام مسئلة * أهدت الى سيبويه الحتف والغمما﴾ أعيت صعبت والحتف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعار الاهداء الذي هو الاتحاف بما يقتضي سرور المهدى اليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف ﴿وفي الجواب عليها هل اذا هو هي * أو هل اذا هو اياها قد اختصما﴾ عليها الغو متعلق بالجواب وعلى بمعنى عن فاما مستقر في محل نصب على الحال وعلى بمعناها المعروف والمعنى بحسب القرينة واردا عليها وتسكين ياء هي للضرورة واختصم اما مبني للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أي الاختصام المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لامتناع تقديم النائب على رافعه كالفاعل واما مبني للمعلوم والالف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسائي لتبادر الذهن اليهما عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصامهما فيها ﴿وخطأ ابن زياد وابن حمزة في * ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا علي في حكومته * ياليته لم يكن في أمره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته * ياليته لم يكن في أمره حكما وفجع ابن زياد كل منتحب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما كفجعة ابن زياد كل منتحب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما﴾ المنتحب هو الذي يبكي أشد البكاء وضمير أهله في البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر وفي البيت الاخير يعود

ثّلى على المراد به أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه واحدى قافيتى البيتين الاخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم وقصره للضرورة والاخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دفعا للايطاء بوجه بديعى وهو الجناس ويقع فى بعض النسخ احدى تينك القافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور الذماء بالمد والمراد به بقية الروح لكن المناسب أن يكون معه بقيظ بياء مضمومة وظاء معجمة من قولهم أقظت نفسه أى أذهبتها وفى أصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المصنف وهى فظل بالكرب مكظوما وقد كربت * بالنفس أنفاسه ان تبلغ الكظما الكرب الغم مكظوما مأخوذ ابكظمه بفتح الكاف والظاء المعجمة وهو مفتح الفم كربت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباء للمصاحبة والمعنى انه كادت أنفاسه حال كونها ملتبسة بنفسه ان تبلغ مفتح الفم أى كاد يموت وادخل ان فى حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغير الحق طائفة * حتى قضى هدرا ما بينهم هدما قضت حكمت وكان مراده بالطائفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائى قضى مات هدرا باطلا وهدما بمعناه يقال دماؤهم بينهم هدم أى هدر وهدم أيضا بسكون الدال وذلك اذا اقتتلوا ولم يودوا وفى البيت الجناس التام بين الفعلين من قضت وقضى والجناس اللاحق بين الاسمين من هدرا وهدما من كل أجور حكما من سدوم قضى * عمرو بن عثمان مما قد قضى سدما من سدوم أى من قاضى سدوم وهى قرية قوم لوط عليه الصلاة والسلام يضرب بهذا القاضى المثل فى الجور وقضى الاول معناه مات والثانى معناه حكم كامر والسدم الندم والحزن وفى البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه حساده فى الورى عمت فكلهم * تلفيه منتقد القول منتقما فما النهى ذمما فيهم معارفها * ولا المعارف فى أهل النهى ذمما انتقاد القول التفتيش عن معايبه والمناقشة فيه والانتقام معروف والنهى جمع نهية بالضم وهى العقل والذمم جمع ذمة وهى العقد والميثاق يعنى ان العقول ليست ذمما فى هؤلاء الحساد معارفها وليست المعارف فى أهل العقول منهم ذمما ورفع 191 معارفها بذمما التأوله بمرعية

كالبغتة وزنا ومعنى ودهم بكسر الهاء بغت والوجه معروف وقد يطلق بمعنى الطريقة وأراد بالحقيقة الحق فى كون الضميرين مرفوعين أو الاول مرفوعا والثانى منصوبا والغمم بفتحتين سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أى طريق الحق بصورة لها غمم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغمم استعارة تخييلية

وفى البيت الاول الجناس وفى الثانى العكس والتبديل فاصبحت بعده الانفاس كامنة * فى كل صدر كأن قد كظ أو كظما الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مختفية وكظ جهد من الكرب وظاؤه معجمة وكظم أخذ الغم بكظمه وهو مفتح فيه كامر وبعد هذا البيت ما أنشده المصنف وهو قوله ﴿وأصبحت بعده الانقاس باكية * فى كل طرس كدمع سح وانسجما﴾ الانقاس بالقاف جمع نقس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنقس أيضا تقول منه نقس دواته تنقيسا والطرس الصحيفة وهو الكاغد وسح سال وانسجم مثله ﴿وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم * لولا التنافس فى الدنيا لما اضما﴾ وبعد هذا البيت فى أصل القصيدة فكم مصيب عزا من لم يصب خطأ * له وكم ظالم تلقاه مظلما عزا نسب يقول كم ينسب مخطئ الى المصيب خطأ وكم ظالم تجده يتظلم فلم ينشد المصنف هذا البيت وبعده ما أنشده فى المتن وهو قوله ﴿والغبن فى العلم أشجى محنة علمت * وأبرح الناس شجوا عالم هضما﴾ أشجى افعل تفضيل من شجاه يشجوه اذا أحزنه والشجو الحزن وابرح معناه أشد يقولون هذا الامر ابرح من ذلك أى أشد والبرح الشدة والاذى ﴿وقوله وربما نصبها﴾ اذ كرأو انشد ﴿البيت أى وربما نصبوا على الحال﴾ فجعل المصنف الباء من قول الناظم باء الحال بمعنى على وقد اسلفنا فيه تجويز وجه آخر وهو أن تكون للسببية ﴿بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء﴾ والاحسن ان لو قال على الخبرية لان الذى جعل حالا هو الذى كان قبل ذلك خبرا ووجه قول المصنف ان الخبر مرفوع بالابتداء على رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيبويه ﴿فيقولون فاذا زيد جالسا﴾ بعد ان قالوا فاذا زيد جالس ﴿وقوله ربما فى آخر البيت بالتخفيف توكيد لربما فى أوله بالتشديد﴾ من باب التوكيد اللفظى ﴿وغمما فى آخر البيت الثالث بفتح الغين﴾ المعجمة ﴿كناية عن الاشكال والخفاء﴾ فاريد من الغمم الموضوع لسيلان الشعر كامر لازم معناه وهو خفاء ما تحته واستتاره ﴿وغمما فى آخر﴾ البيت ﴿الرابع بضمها جمع غمة﴾ وقد عرفت ان معناه الكربة ﴿وابن زياد﴾ المذكور فى قوله وخطأ ابن زياد ﴿هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة﴾ هو ﴿الكسائى واسمه على﴾ وقيل له الكسائى لانه احرم فى كساء أولانه كان فى حداثته يبيع الاكسية أولانه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسايا أولانه كان يتشح فى مجلس حمزة بكساء وكان

حمزة يقول اعرضوا على صاحب الكساء الاهوازى وهذا القول اشبه بالصواب ﴿وأبو بشر هو سيبويه

واسمه عمرو وألف ظلما للتثنية﴾ وفيه مسامحة اذ ليست للتثنية وانما هى ضمير الاثنين وقول بعضهم ضمير المثنى لا ينطبق على مثل زيد وعمرو قاما ﴿ان بنيته للفاعل وللاطلاق﴾ وهو اشباع حركة الروى فيتولد منها حرف مجانس لها ﴿ان بنيته للمفعول وعمرو وعلى الاولان سيبويه والكسائى﴾ رحمهما الله ﴿والآخران﴾ بكسر الخاء ويجوز الفتح هنا ﴿ابن العاصى﴾ باثبات الياء وحذفها ﴿وابن أبى طالب رضى الله تعالى عنهما وحكما الاول اسم والثانى فعل أو﴾ ذلك ﴿بالعكس﴾ أى متلبس به فيكون الاول فعلا والثانى اسما ﴿دفعا للايطاء﴾ وهو تكرير القافية بلفظها ومعناها احترازا من نحو العين للباصرة والعين للجارية ﴿وزياد الاول والد الفراء والثانى زياد ابن أبيه﴾ وهو الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بابيه وكان يعترف بانه أخوه وهو من دهاة العرب ﴿وابنه المشار اليه هو ابن مرجانه﴾ المسمى بعبيد الله على التصغير ﴿المرسل فى قتلة الحسين﴾ ابن على ﴿رضى الله تعالى عنه﴾ وعن أبيه

وذكر الوجه ايهاما أى تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا وأريد البعيد منهما وأن يكون شبه الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخييلية وذكر الغمم ترشيحا ولا تورية فى الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب صاحب التلخيص فى الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيها فى شرح الخطبة فان قلت سيقول المصنف ان الغمم كناية عن الاشكال والخفا وهذا التقدير يقتضى أن تكون حقيقة مرادة قلت ليس بين الكناية وارادة المعنى الحقيقى منافاة فان الكناية استعمال اللفظ فى لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحتف الموت ويقال ان هذه الواقعة كانت سبب علة سيبويه التى مات بها والغمم بضم المعجمة جمع غمة وهى الكربة وحمى بضم المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهى سم العقرب وأصلها حمو او حمى واختصما اما بضم المثناة مبنى للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير المصدر والالف للاشباع واما بفتحها مبنى للفاعل والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائى والمنتحب بكسر الحاء المهملة الباكى أشد البكاء وضمير أهله الاول يعود الى عمرو الاول وهو سيبويه وضمير أهله الثانى يعود الى على الثانى وهو ابن أبى طالب رضى الله عنه ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها اقصره للضرورة ودما الثانى بفتح المهملة مفرد والالف فيه للاشباع أو دما الاول بفتح المهملة والثانى بكسرها والانقاس بالنون والقاف والسين المهملة جمع نقس بكسر النون وهو المداد والطرس الصحيفة وسح بمهملتين سال وسجم وانسجم مثله والتنافس الرغبة وشجاه أحزنه والمحنة البلية وأبرح أشد حزنا والشجو الحزن واعلم ان بين البيت الذى أوله كفجعة ابن زياد والبيت الذى أوله وأصبحت أبياتا عديدة لم يذكرها المصنف (قوله وعمرو وعلى الاولان سيبويه والكسائى) اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر طلب الآثار والفقه ثم صحب الخليل وبرع فى النحو وهو مولى لبنى الحرث بن كعب ويكنى أيضا أبا الحسن وتفسير سيبويه بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحربى سمى بذلك لان وجنتيه كانتا كانهما تفاحتان قال المبرد كان سيبويه وحماد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والاخفش وقال ابن عائشة كنا نجلس مع سيبويه فى المسجد وكان شابا جميلا نظيفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة سنه وقال أبو بكر العبدى النحوى لما ناظر سيبويه الكسائى ولم يظهر سأل من يرغب من الملوك فى النحو فقيل له طلحة بن طاهر فشخص اليه الى خراسان فمات فى الطريق ذكر بعضهم انه مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبى وقيل سنة أربع وتسعين ومائة ويقال كان سنه اثنين وثلاثين سنة * واما الكسائى فعلى بن حمزة الازدى أبو الحسن من الكوفة واستوطن بغداد وكان يعلم بها الرشيد ثم الامين قرأ على حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم ابن موسى قلت للكسائى لم سميت الكسائى فقال لانى أحرمت فى كساء وقيل لما قرأ على حمزة كان يلتف فى كساء فقال أصحاب حمزة له الكسائى وعن حرملة قال سمعت الشافعى يقول من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى وقال ابن الانبارى كان واحد الناس فى القرآن يكثرون عليه فيجمعهم ويجلس على كرسى ويتلو وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادى مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك (قوله المرسل فى قتله الحسين) سين المرسل هنا مكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة فى نحو تسعين انسانا الكتب وردت عليه من أهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية أرسل

﴿وأضم كغضب وزنا ومعنى واعجام ضاد والوصف منه أضم كفرح﴾ واضم بمعنى حسد وحقد أيضا والوصف منهما كالاول وكلاهما متأت في البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيد الفظيا الحاسد وان جعلته من الحقد فظاهر واما أضم الواقع في القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعانى الثلاثة ﴿وهضم مبنى للمفعول أى لم يوف حقه﴾ بنصب الحق على أن يكون النائب عن الفاعل ضميرا عائدا على العالم وبالرفع على انه النائب ولاضمير فى الفعل ﴿وأماسؤال الفراء فجوابه ان أبون جمع أب وأب فعل بفتحتين وأصله أبو﴾ الا أنه حذفت لامه اعتباطا فاذا جمع جمع سلامة للمذكر جعلت حركة الباء مع الواو ضمة ومع الياء كسرة اذلا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسيا منسيا ﴿فاذا بنينا مثله﴾ على ما يقتضيه القياس من الاعتداد بلامه المحذوفة ﴿من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأى كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون﴾ أو بالياء والنون ونفعل فيه ما نفعله اذا جمعنا المقصور هذا الجمع ﴿فتحذف الالف﴾ من أوى أو من وأى ﴿كما تحذف ألف مصطفى﴾ اذا جمعناه كذلك حيث تقول مصطفون ومصطفين ﴿وتبقى الفتحة دليلا عليها﴾ أى على تلك الالف المحذوفة ﴿فنقول أوون أو واون رفعا واوين او وأين جرا ونصبا كما تقول فى جمع عصا وقفا﴾ حالة كون كل منهما ﴿اسم رجل﴾ فجاءت الدال باعتبار كل واحد أو جاءت من الاخير وحذف من الاول أو بالعكس والا فمقتضى الظاهر ان يقال اسمى رجل أو اسمى رجلين ﴿عصون وقفون وعصين وقفين وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ولكنه﴾ أى ولكن الامر ﴿كما قال أبو عثمان المازنى دخلت بغداد﴾ بموحدة مفتوحة وغين معجمة ساكنة ودالين بينهما ألف مهملتين أو معجمتين أو باهمال الاولى واعجام الثانية أو بالعكس ويقال فيهما أيضا بغدان وبغدين ومغدان وهى مدينة السلام

﴿فالقيت﴾ أى طرحت ﴿على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبى ويخطئونى على مذاهبهم﴾ يعنى من غير ان ينظروا فى الادلة ﴿اهـ وهكذا اتفق لسيبويه﴾ أى فى حق سيبويه ﴿رحمه الله تعالى واما سؤال الكسائى﴾ فى قول العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اياها ﴿فجوابه ما قال سيبويه وهو فاذا هو هى هذا وجه الكلام مثل فاذا هى بيضاء﴾ ومثل ﴿فاذا هى حية﴾ برفع ما بعد المبتدا الواقع بعد اذا على انه خبره فتكون هى ضمير رفع لانه خبر عن هو فان قلت كيف صح الحمل مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد زهير فالاصل فاذا لسعته مثل لسعتها أو فاذا هو مثلها فى شدة اللسع ﴿وأما فاذا هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء﴾ وهذا جواب لاما لالان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها ﴿كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه وأصحابه﴾ البصريون ﴿لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكر فى توجيهه أمور أحدها لابى بكر بن الخياط

عمر بن سعيد فى جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسين فابطأ عمر عن قتاله فارسل شمر بن جوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعيد وقاتل والا فاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان ما كان من قتل الحسين ويجوز أن تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة فى زمن قتلة الحسين وذلك ان معاوية لما مات كان على الكوفة النعمان بن بشير الانصارى فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبايع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر المسلمين ابن بنت رسول الله أحب الينا من ابن بنت بجدل يعنى يزيد فبلغ ذلك يزيد فارسل ابن زياد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير (قوله وأضم كغضب وزنا ومعنى واعجام ضاد) فى الشرح وأضم أيضا بمعنى حقد وحسد والوصف منهما كالاول وكلاهما متأت فى البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيدا لفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما أضم الواقع فى القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعانى الثلاثة (قوله وأصله أبو) فى الصحاح والاب أصله أبو بالتحريك لان جمعه آباء مثل قفا واقفاء ورحى وأرحاء فالذاهب منه واو لانك تقول فى التثنية أبوان وبعض العرب تقول أبان على النقص وفى الاضافة أبيك فاذا جمعت بالواو والنون قلت أبون وكذلك أخون وحمون وهنون وعلى هذا قرأ بعضهم اله أبيك ابراهيم واسمعيل واسحق يريد جمع أب أى ابينك فحذف النون للاضافة اهـ (قوله واذا بنينا مثله) يعنى باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف (قوله وهكذا اتفق لسيبويه) فان أصل أب عند الفراء أبو بسكون الوسط وعند سيبويه أبو بفتحه (قوله ان ثبت فخارج عن القياس) ان هذه وصلية فلا تحتاج لجواب وفائدة الاتيان بها الاشعار بالتردد فى ثبوت مثل هذا

وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول﴾ كما ينصبه وجدت ورأيت ﴿وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم﴾ المذكور ﴿بعده اه﴾ وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين ولذلك قال الزجاج مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت أنا طائر فقيل لها طيري فقالت أنا جمل كذلك اذا تطالب برفع ما بعدها فتقول أنا بمعنى وجدت فانصب فيقال فانصبي الاسم الواقع بعدك فتقول أنا ظرف فان قلت ما معنى مطالبة اذا برفع ما بعدها فان كان المراد رفع الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ مخبر عنه بها فقد رفعه في الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبتها حينئذ بذلك اذ هو تحصيل الحاصل وان كان المراد رفع الاسمين معا فما معنى مطالبتها بذلك وهي لا تقتضيه قلت يحتمل أن يكون المراد مطالبتها بان يكون الاسمان الواقعان بعدها مرفوعين لانها تطالب برفعها هي لهما أي بعملها الرفع فيهما ووجه المطالبة حينئذ ان الاسم الاول مرفوع على انه مبتدأ باعترافهم فيكون الثاني مرفوعا على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذا لم يكن ثم نصب للجزء الثاني ﴿وهذا﴾ التوجيه الذي ذكره ابن الخباز ﴿خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة﴾ وهي ما لم يكن ظرفا ولا حالا ﴿وانما تعمل في الظروف والاحوال﴾ كما سيجيء ﴿ولانها تحتاج على زعمه﴾ بفتح الزاي وضمها

وكسرها أيضا كذا في القاموس قال الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب وأكثر ما يقال فيما يشك فيه ﴿الى فاعل والى مفعول آخر﴾ غير الذي نصبته في قولهم فاذا هو اياها ﴿فكان حقها أن تنصب ما يليها﴾ اذ المعنى عنده فوجدته اياها ﴿والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك﴾ كما استعير ضمير الرفع في مكان ضمير الجر في قولهم ما أنا كانت ولا أنت كانا ﴿ويشهد له﴾ أي للاتيان

التركيب (قوله وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت) لان معنى مفاجأة الشئ وجدانه ورؤيته فجأة (قوله لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة) فان قلت هذا لا يطابق قول ابن الخباز ان الناصب اذا عما فيها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسمه (قوله ولانها تحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر) يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط وما تدعو الحاجة اليه فيقدر بقدرها على ان كلا من وجد ورأى الذي معناه في اذا يمكن أن يكون متعديا بالواحد تقول وجد فلان مطلوبه يجده ويجده بالضم لغة عامرية ورآه أي أبصره (قوله وتشهد له قراءة الحسن اياك يعبد) في اعراب السفاقسي والجمهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهي لغة وقرئ بالياء مبنيا للمفعول واستشكلت لان اياك مبتدأ نصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضع موضع ضمير الرفع أي أنت ثم التفت بالاخبار عنه اخبار الغائب فقيل يعبد واستغرب وقوعه في جملة واحدة ويشبهه قول الشاعر

أأنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارحبي المعلف

اه وأقول بهذا التقدير ظهر ان يعبد في هذه القراءة بالمثناة التحتية وسقط ما في الشرح وهو ولا أتحقق الآن هل تعبد بالتاء الفوقية وهذا ظاهر اذ المعنى أنت تعبد أو بالياء التحتية وهذا يحتاج الى حذف أي أنت اله يعبد والظاهر الاول اه (قوله أو زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله) يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وقد ذكر المصنف هذا

بضمير النصب في مكان ضمير الرفع ﴿قراءة الحسن اياك يعبد ببناء الفعل للمفعول﴾ المثال ولكني لا أتحرر الآن هل قرأ تعبد بالتاء الفوقية وهذا ظاهر اذ المعنى أنت تعبد أو قرأه بالياء التحتانية وهذا يحتاج الى حذف أي أنت اله يعبد والظاهر الاول ﴿ولكنه﴾ أي ولكن هذا التوجيه ﴿لا يتأتى فيما أجازه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب﴾ ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير ﴿فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع﴾ أي اذكر القائم ﴿أو حال على زيادة أل وليس ذلك﴾ أي القول بزيادة أل في الحال ﴿مما ينقاس﴾ حتى يجوز في أي مثال كان من غير سماع ﴿ومن جوز تعريف الحال أو زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله﴾ في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وهو المثال الذي اورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيبويه كما أسلفه المصنف هناك ﴿بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد﴾ على نفي أو استفهام أو غير ذلك ﴿فقد أخطأ لان وجد تنصب الاسمين﴾ وهذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الثاني ﴿ولان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل﴾ وهذا تعليل لخطأ الرأي الاول فأتى بالعلتين على غير الترتيب السابق فجعل الاول هنا للثاني هناك وجعل الثاني هناك للاول هنا ﴿والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير﴾ ولا استعارة هنا الضمير في مكان ضمير فانه منصوب

في حالتي ذكر الفعل وحذفه وإنما التفاوت بالاتصال والانفصال فقط ﴿وهذا الوجه لابن مالك أيضا﴾ ولكنه لا يتأتى في مثل قولهم فاذا زيد القائم بالنصب فيوجه بانه نعت مقطوع كما مر ﴿ونظيره﴾ في حذف الخبر الفعلي ﴿قراءة علي رضي الله تعالى عنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أي نوجد عصبة أو نرى عصبة وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾ الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون ﴿اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم﴾ أي فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي ﴿فانما حسنه أن اضمار القول مستسهل عندهم﴾ أي عند العرب أو عند النحاة وهو كثير جدا حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج وقوله فانما حسنه جواب اما والشرطية المصدرة باذا معترضة كما مر وانما قيد هنا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المتكلم فيها وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قدرناها بالذين اتخذوا مبتدأ ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر

المثال فيما سبق وهو الذي أورده الكسائي حين ناظر سيبويه به قال الرضي والكوفيون يجرون خرجت فاذا عمرو والقائم بنصب القائم على ان عمرو مرفوع بالظرف لان اذا المفاجأة عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمرو والقائم فالقائم ثاني مفعوليه قال الزجاجي مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت أنا طائر قيل لها اطيري قالت أنا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين بل يجوز فاذا عمرو وقائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال واما مع المعرف فلا يجوز عند البصريين الا الرفع اهـ (قوله ونظيره قراءة علي لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أي نوجد عصبة أو نرى عصبة) يعني ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي وابقاء معموله هذه القراءة فانها حذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوبه على الحال وانما حمل الآية على المنظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوبه على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوبه على المفعولية قال أبو البقاء وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال أي ونحن نتعصب أو نجتمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدا لم يجز ان تسد مسد خبره وان حذف معها فعلى وجه الجواز حكى الاخفش زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا وروى عن علي رضي الله عنه ونحن عصبة أي ونحن نرى أو نكون عصبة اهـ (قوله واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم) هذا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الآية متضمن للرد على هذا الوجه بان فيه اضمار اليس بالسهل وتقديره ان الآية ليست مما نحن فيه فان الفعل فيها قولي واضمار القول فيها سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قولي واضماره غير سهل وانما قال اذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترازا عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدا محذوف فانه

ان الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما نتكلم فيه البتة ﴿الرابع أنه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الاشرب الابل﴾ أي الا يشرب شرب الابل ثم حذف يشرب وهو الخبر وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يلسع ﴿ثم حذف المضاف﴾ من لسعها وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به ﴿نقله الشلوبين﴾ في حواشي المفصل عن الاعلم قال وهو أشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها

ثم حذف المضاف فانفصل الضمير﴾ لتعذر اتصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق ﴿وانتصب في اللفظ﴾ لا في المعنى اذ هو في التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فانتصب ﴿على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أبا حسن لها على اضمار مثل﴾ أي ولا مثل أبي حسن لها فحذف مثل وأقيم المضاف اليه وهو أبا حسن مقامه فساغ دخول لا التبرئة عليه ﴿قاله ابن الحاجب في أماليه وهو وجه غريب أعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع﴾ لصوت المعرف باضافته الى الحمار ﴿صفة لصوت﴾ الاول الذي هو نكرة ﴿بتقدير مثل﴾ أي صوت مثل صوت الحمار وانما وصفت النكرة بنكرة اذ مثل لا يزول تنكيره باضافته الى المعرفة لتوغله في الابهام غير انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الاصالة فهذا مثل ما أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل النيابة

﴿واماسيبويه فقال هذا﴾ أى له صوت صوت الحمار بالرفع ﴿قبيح ضعيف﴾ وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أى مثل الطويل ﴿ومن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة فى التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال﴾ والاصل مررت برجل مثل زهير وهذا زيد مثل زهير ﴿ومنه﴾ أى من باب هذا زيد زهيرا في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل ﴿قولهم تفرقوا أيدى سبأ وأيادى سبأ﴾ أى مثل أولاد سبأ ابن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم والايدى كناية عن الابناء لانهم فى التقوى بهم والبطش بمنزلة الايدى ولا يتعين هذا النصب على الحالية بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيادى سبأ وأيدى سبأ ﴿وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان﴾ على الحالية كما قال ﴿لثقلهما﴾ بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف أى لثقل الكلمتين وهما أيادى وأيدى ﴿بالتركيب﴾ مع سبأ ﴿والاعلال﴾ من حيث ان آخر كل منهما حرف علة وهو الياء ﴿كما فى معديكرب﴾ وهو اسم رجل ﴿وقالى قلا﴾ وهو اسم بلد فانهما لا يتأثران لفظا بالعوامل مع جعل الاول مضافا الى الثانى فتقول رأيت معديكرب وقالى قلا باسكان الياء فى حالة النصب وظاهر كلام صاحب التسهيل ان ذلك متعين وفى البسيط وشرح سيبويه للصفار انه يجوز فى حالة النصب فتح الياء واسكانها فان قلت اذا كان أيادى سبأ وأيدى سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو فى محل نصب قلت نقل المصنف فى حواشيه على التسهيل انه يقال أيادى سبأ وأيدى سبأ بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولك فيه حينئذ وجهان البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر (قوله

اذا قيل ذلك لم تكن الآية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلى وبقى مفعوله ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين أن يكون هذا القدر خبرا عن المبتدا بل جاز أن يكون بدلا من اتخذوا وأن يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الاخيرين ان الله يحكم بينهم وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم بان يكون عائد الموصول محذوفا ويكون التقدير والذين اتخذوهم أولياء فيتعين الوجهان الاخيران فكان على المصنف أن يقول وجعل هذا المقدر خبرا وفى الشرح وانما قيد الآية بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدا ويقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية عن أن تكون من قبيل ما نتكلم فيه البتة وأقول اذا ذكر قيد فى الكلام كان للاحتراز عما يقابله والذى يقابل تقدير الجملة فعلية هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا فليتأمل (قوله واماسيبويه فقال هذا قبيح) الاشارة بهذا الى ما ابتنى عليه انتصاب الضمير على الحال (قوله ومنه قولهم تفرقوا ايادى سبأ وايدى سبا) أى ومن انتصاب المعرفة على الحال بتقدير مثل وسبأ فى الاصل بهمزة غير ممدودة اسم رجل هو أبو عامة قبائل اليمن وهو سبأ بن يشجب بالشين المعجمة والجيم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن قحطان قال الرضى معنى ايدى سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول فى قوله تعالى لقد كان لسبأ وقوله تعالى وجئتك من سبأ والايدى كناية عن الابناء لانهم فى التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدى ويجوز أن يكون فى الاصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سبأ وسكن همزة سبأ ثم قلبت ألفا اهـ (قوله وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال) أى لثقل ايادى وايدى بتركيبهما مع سبأ وكون آخر كل منهما حرف علة وفى الشرح فان قلت اذا كان ايدى سبأ وايادى سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محلا للنصب بل المجموع هو فى محل النصب قلت نقل المصنف فى حواشيه على التسهيل انه يقال ايادى سبأ وايدى سبأ بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولك فيه حينئذ البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر الفتحة على الياء استصحابا للتركيب الاصلى وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافى اهـ ما فى الشرح فان قلت ما يريد المصنف بالتركيب الاصلى فى قوله فى حواشيه استصحابا للتركيب الاصلى قلت يريد التركيب الذى بين ايدى أو ايادى وبين سبأ فانه سابق على التركيب الذى بين العامل وبين هذا المركب (قوله كما فى معديكرب وقالى قلا) المركب الاول علم على رجل والثانى على بلد

الفتحة على الياء استصحابا للتركيب الاصلى وعليه يمشى ماقاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافى وفى شرح الحاجبية للرضى ان سبأ من قولهم أيدى سبأ لا ينون لانه اسم رجل اذ معنى أيدى سبا أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول فى قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبأ قال واما قالى قلا فعده سيبويه من أخوات أيدى سبأ وجار الله من أخوات معديكرب ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوزان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا هذا كلامه وهنا تنبيه وهو انه وقع فى النسخ كتابة معدى كرب وقالى قلا مفصولين هكذا وهو مبنى على ان تركيبهما اضافى والا فالمنقول فى علم الخط ان الكلمتين متى تنزلتا منزلة شئ واحد كبعلبك ومعديكرب عند كونه ماص كبين تركيبا مزجيا فانهما يكتبان متصلتين تنبيها على الامتزاج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبهما اضافيا فالغالب الاتصال استصحابا لما ثبت لهما فى حالة المزج ويجوز مع ذلك ان يكتبا منفصلتين لان الاعراب الاضافى فصلهما ﴿والثانى من وجهى اذا ان تكون لغير مفاجأة والغالب ان تكون ظرفا للمستقبل﴾ لا يقال قد عاب المصنف فى الباب السابع الذى عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا فى عين ماعابه هناك اذ معنى كلامه انها ظرف للزمان المستقبل لانا نقول ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم بل هو صفة للحدث ﴿وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعتا﴾ أى الشرطية والفجائية ﴿فى قوله﴾ تعالى ﴿ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون﴾ فاذا الثانية فى الآيتين للمفاجأة 197 وهى تنوب مناب الفاء فى جواب الشرط ﴿ويكون الفعل بعدها﴾ أى بعد اذا الشرطية ﴿ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك﴾ أى قليلا ويحتمل ان يكون مراده ان الاول كثير جدا وان الثانى كثير أيضا ولكن دون تلك الكثرة ولذا لم يقل قليلا ﴿وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب﴾ الهذلى ﴿والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع﴾ وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسما لافادة ان رغبتها فى الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأتى بالماضوية فى اذا رغبتها لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتأخذة فى حصوله أو أتى بها لاظهار الرغبة فى حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقليل وردها اليه ليسا بهذه المثابة أتى فيها بالمضارع وهذا البيت من جملة قصيدة لابى ذؤيب المذكور يرثى بنين خمسة ماتوا فى عام واحد بالطاعون ومات هو فى خلافة عثمان رضى الله تعالى عنه وقبل هذا البيت

امن المنون وريبه تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع
اودى بنى واعقبونى حسرة * تنفى الرقاد وعبرة ماتقلع
فالعين بعدهم كان حداقها * سملت بشوك فهى عور تدمع
سبقوا هوى واعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع
ولقد حرصت بان ادافع عنهم * واذا المنية أقبلت لاتدفع
واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمة لاتنفع
وتجلدى للشامتين أريهم * انى لريب الدهر لا أتضعضع
حتى كانى للحوادث مروة * بصفا المشرق كل يوم تقرع
والنفس راغبة البيت

وليس بمعتب أى مرض يقال أعتبه اذا أرضاه وأودى هلك والحداق جمع حدقة وهى سواد العين وسملت بسين مهملة فقئت وهوى أى هواى فقلب الالف ياء وادغم على لغة هذيل واعنقوا أسرعوا وافتخرموا بالبناء للمفعول أى أخذوا يقال تخرمته المنية أى أخذته والتميمة خرزة وقطاء تنظم فى السير ثم يعقد فى العنق وريب الدهر صرفه وحوادثه وأتضعضع أى أخضع وأذل والمروة جبل بمكة والصفا من مشاعرها يلحق بابى قبيس ﴿وانما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير﴾ والاصل اذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرافع للفاعل مدلولا عليه بالمفسر الواقع بعده

(قوله فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل) فى التعليق قد عاب المصنف فى الباب السابع الذى عقده للتحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا فى عين ماعابه هناك وفى الشرح يعنى ظرف للحدث المستقبل أى المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما عابه على المعربين من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وأقول لا حاجة الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى فى باطراد فكانه قال فالغالب أن يكون اسما موضوعا للزمان المستقبل وعلى هذا فاللام فى المستقبل متعلقة بما فى ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده خلافه فاندفع ما فى التعليق (قوله ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا) قال الرضى لان الماضى

﴿لا مبتدأ خلافا للاخفش﴾ فانه جوز كونه مبتدأ ولم يمنع الاول فالامر ان عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف وجواب اذا محذوف اما للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن أو محذوف لدلالة فملاقيه عليه أي اذا السماء انشقت لاقى الانسان كدحه أي جزاء جهد النفس فى العمل ان خيرا فخير وان شرا فشر وقيل الكدح كتاب سطرت فيه الاعمال ﴿واما قوله اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المدرع﴾ الباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة فى تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة وهذا قد يشكل على بعض من حيث انه ليس بعد الاسم المذكور بعد اذا فعل يجعل مفسر الفعل كما فى الآية وليس بمشكل اذا تؤمل ﴿فالتقدير اذا كان باهلى وقيل حنظلية محذوف برفع ذلك الاسم فاعل باستقر محذوفا﴾ والاصل اذا باهلى استقر تحته حنظلية ﴿وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية﴾ أى اذا استقر باهلى استقر تحته حنظلية ﴿ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا﴾ وهو محذور ﴿ويسهله ان الظرف يدل على المفسر﴾ بكسر السين والظرف مذكور ﴿فكأنه﴾ أى فكان المفسر ﴿لم يحذف﴾ تنزيلا لذكر الدال عليه منزلة ذكره نفسه قلت وقد يشكل بان عامل الظرف فعل وقع فى جملة هى صفة فكيف يفسر عامل الموصوف ﴿ولا تعمل اذا الجزم﴾ وان كان فيها معنى الشرط لما تقرر من ان الحدث الواقع فيها مقطوع به فى أصل الوضع فلم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الغرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم ﴿الا فى الضرورة كقوله واما

استغن ما أغناك ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة فتحمل﴾ ما مصدرية ظرفية أى استغن مدة اغناء ربك اياك وبالغنى يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم أى أظهر الجمال وعدم الحاجة أوكل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة أى تكلف حمل هذه المشقة ﴿قيل وقد تخرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال والشرط﴾ الثابت لها فى غالب الاحوال ﴿وفى كل من هذه فصل الفصل الاول فى خروجها عن الظرفية

أقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل مثل ان (قوله خلافا للاخفش) فى الشرح الاخفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف لا تفيد هذا وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيده لان الظاهر ان قوله خلافا راجع الى ما يليه وهو قوله لا مبتدأ فيكون الاخفش غير مانع من كونه فاعلا لكون خلافا ليس براجع اليه ومجيزا كونه مبتدأ لكونه راجعا للابتداء (قوله اذا باهلى الخ) الباهلى منسوب الى باهلة وهى قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالخسة وأصل باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان بالمهملة وليس فى عيلان غيره ونسب ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمذرع بالذال المعجمة والعين المهملة هو الذى أمه أشرف من أبيه نقلت من خط شيخنا الشيخ كمال الدين الدميرى الشافعى نقلت من كتاب الخالديين حدث ابن دريد عن أبى سالم قال قال الاصمعى لقيت صبيا من الاعراب فى بعض الفلوات ما أظنه ناهز الاحتلام فجاورته فاذا هو من أفصح الناس فقلت متعنتا هل تقول الشعر فقال وأبيك انى لاقوله وأنا دون الفصال يعنى الفطام فاخرجت درهما وقلت امدحنى وخذه فقال من أى العرب أنت فقلت من باهلة فقال سوأة لى امدح باهليا فقلت فاهجنى وخذه فقال انى والله محتاج اليه ولكن كلفتنى شططا فزدنى معرفة فقلت انا الاصمعى فقال

الا قل لباغى اللؤم حيث لقيته * عليك عليك الباهلى بن اصمعا
متى تلق يوما اصمعيا تجد له * من اللؤم سربالا جديدا وبرقعا

اقذف الدرهم لا آخذه من يد لئيم فقذفته وأخذه (قوله ولا تعمل اذا الجزم الا فى الضرورة) قال الرضى لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به فى أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال ولهذا لم يجزم الا فى الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى اهـ (قوله استغن ما أغناك الخ) ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم أى اظهر الجمال بالتعفف أوكل الجميل أى الشحم المذاب تعففا

زعم أبو الحسن﴾ الأخفش ﴿في﴾ قوله تعالى ﴿حتى إذا جاؤها﴾ في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين وهي قوله تعالى وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاؤها فتحت أبوابها وفي الآية المتعلقة بالمتقين وهي قوله وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها وسيأتي الكلام على هذه الآية في حرف الواو إن شاء الله تعالى ﴿إن إذا جر بحتى﴾ أي وسيقوا إلى وقت مجيئهم إياها فجعلها اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية ولم ينقل الرضي هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمه ونصه قال بعضهم يجوز أن يتجرد معنى إذا بعد حتى عن الشرطية وتجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى إذا أسلكوهم في قتائدة * نشلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال إن جوابه مقدر محافظة على أغلب أحوالها وقال الميداني إذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذ أحرف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز هذا كلامه والقتائدة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف فمثناة تحتية فدال مهملة فهاء تأنيث ثنية أو عقبة ونشلا بالشين المعجمة من قولك نشل الشيء أسرع نزعه والجمالة بالجيم أصحاب الجمال والشرد جمع شريد وهو الطريد ﴿وزعم أبو الفتح﴾

ابن جني ﴿في﴾ قوله تعالى ﴿إذا وقعت الواقعة﴾ إذ ذكر ﴿الآية﴾ وهي إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجت الأرض رجا ﴿فيمن نصب خافضة رافعة أن إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها﴾ وهي ليس لوقعتها كاذبة ﴿والمعنى وقت وقوع الواقعة﴾ متحققة بلا ريب ﴿خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض﴾ وهذا نظير ما حكاه شارح اللب عن سيبويه في قولك إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو وفي ثبوته عن سيبويه نظر فإن ابن جني إمام حافظ بصري وإنما حكاه عن المبرد قال في شرح الحماسة وقد أجاز أبو العباس المبرد أن تقول إذا يقوم زيد إذا يقعد جعفر على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة لكونها خبرا عن الأولى حتى كأنه قال وقت يقوم زيد وقت يقعد جعفر وقال الرضي وعن بعضهم أن إذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وإن لم أعثر له على شاهد من كلام العرب إلى هنا كلامه وإنما قيد تخريج أبي الفتح بقوله فيمن نصب خافضة رافعة لأن مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التخريج بل تبقى إذا على ظرفيتها وتنتصب إما بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل أو بمحذوف أي إذا وقعت كان كيت وكيت ﴿وقال قوم في أخطب ما يكون الأمير قائما أن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما أي وقت قيامه ثم حذف الأوقات ونابت ما المصدرية عنها﴾ كما نابت عنه في نحو أكرمك ما دمت متقيا لله ﴿ثم حذف الخبر المرفوع وهو إذا وتبعها كان التامة وفاعلها في الحذف ثم نابت الحال﴾ وهي قولك قائما ﴿عن الخبر وهو إذا﴾ المضافة إلى كان ﴿ولو كانت إذا على هذا التقدير﴾ وهو أن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذ كان قائما ﴿في موضع نصب لاستحالة المعنى﴾ إذ المعنى حينئذ الوقت الذي هو أخطب أوقات أكوان الأمير كائن في وقت وجوده قائما ﴿كما يستحيل﴾

وأما بالحاء المهملة أي تكلف المشقة (قوله زعم أبو الحسن في حتى إذا جاؤها أن إذا جر بحتى) وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوزه الزمخشري مع الوجه الذي سيذكره المصنف عن الجمهور وقال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسيق الذين كفروا إلى جهنم إلى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها لأنها معمولة لما قبلها فيكون قوله فتحت استئنافا وجواب سؤال كأنه قيل فماذا جرى إذ ذاك فقيل فتحت أبوابها اه (قوله فيمن نصب خافضة رافعة) قيد به لأن إذا فيمن رفعهما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها كاذبة أي إذا وقعت لم تكذب أو ظرف لخافضة ورافعة أي إذا وقعت خفضت ورفعت أو ظرف لرجت وإذا الثانية تكرير للأولى أو بدل منها أو ظرف لما دل عليه فأصحاب الميمنة إذا وقعت بانت أحوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعافية والعاقبة أي ليس لوقعتها كذب أو صفة لمحذوف أي لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفيها كما تكذب الآن فاللام بمعنى في كما في قوله تعالى يا ليتني قدمت لحياتي إذا كان المعنى لحياتي في الدنيا وليس لأجل وقعتها نفس كاذبة فإن من أخبر عنها صدق فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة أي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدأ محذوف أي هي خافضة قوما رافعة آخرين (قوله والمنصوبين حالان) وصاحب الحال إما الضمير في وقعتها وإما فاعل وقعت (قوله ونابت ما المصدرية عنها) أي عن الأوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف (قوله ثم نابت الحال عن الخبر) لأن الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية إذ معنى جاءني زيد راكبا

المغنى ﴿اذاقلت اخطب أوقات أكوان الامير يوم الجمعة اذانصبت اليوم﴾ لان أفعل التفضيل هو بحسب مايضاف اليه وقد أضيف الى الاوقات فيكون وقتاوقدجعلت هذا الوقت واقعافي يوم الجمعة فيستحيل ﴿لان الزمان لايكون محلاللزمان وقالوافي قول الحماسي وبعدغدياالهف نفسي من غد * اذاراح أصحابي ولست برائح ان اذافي موضع جر بدلا من غد﴾ وقال ابن جني حديث اذافي هذا البيت ظريف وذلك ان هناوقعت موقعاغريبالانهاعندنابدل من غدوفي موضع جر وكانه قال يالهف نفسي من اذاراح أصحابي الا ان هذا بغير توسط البدل منه يقبح لان اذاقلماتباشر الجارعلى ان أباالحسن قدذهب في نحوقولناحتى اذا كان كذاجرى كذا ان اذامجرورة الموضع بحتى وهذاالبيت يؤكدالاعتدادبالمبدل منه وانه ليس في حكم الساقط اه وبعدغدظرف لمحذوف أى تروحون أوتلهف والاصحاب جمع صاحب كناصر وأنصار وشاهدوأشهاد كذاقيل والحق ان جمع فاعل على أفعال لم يثبت حتى قيل بان أصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمروأنمار أوصحب بالسكون اسم لجمع كنهروأنهار ﴿وزعم ابن مالك انهاوقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها انى لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبي﴾ أى لاعلم وقت رضاك و وقت غضبك وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسفي اذا وقعت الواقعة ان انتصاب اذاباذكروهـ وكقول ابن مالك في الحديث ﴿والجمهور﴾ من النحاة ﴿على ان اذالاتخرج عن الظرفية وان حتى﴾ وفي بعض النسخ وانها والضمير يرجع الى حتى ﴿في حتى اذاجاؤها حرف ابتداء دخل على الجملة باسرها ولاعمل لها﴾ فتكون الجملة بعدها مستأنفة لامحل لهامن الاعراب قال الشيخ أبو حيان وكان بعض الاذكياء يستشكل مجىء هذه الجملة الشرطية من اذاوجوابها بعدحتى و يقول كيف تكون حتى غاية و بعدهاجملة الشرط فقلت ما الغاية في الحقيقة هو ماينسبك من الجواب مرتباعلى فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابي في آية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وعلى ذلك فقس ﴿واما اذاوقعت﴾ الواقعة الآية ﴿فاذاالثانية بدل من الاولى والاولى ظرف﴾ اما الفعل الشرط أوالجواب على الخلاف الذي يجيء قريبا ﴿وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه﴾ أى حسن حذف الجواب ﴿طول الكلام وتقديره بعد اذاالثانية﴾ لئلا يفصل بين البدل والمبدل منه ﴿أى انقسمتم أقساماوكنتم أزواجاثلاثة واما اذافي البيت فظرف لالهف﴾ من قوله يالهف نفسي لابدل من غدالمجرور بمن ﴿واما﴾ اذا ﴿التي في المثال﴾ وهو قولهم أخطب مايكون الامير قائما حيث يكون الاصل أخطب أكوان الامير اذا كان قائما ﴿فهي في موضع نصب﴾ بالخبر المحذوف أى أخطب أكوان الامير حاصل في زمن وجوده قائما ﴿لانالانقدر زمانامضافاالى مايكون﴾ كمافعله أولئك القوم ﴿اذلاموجب لهذاالتقدير﴾ ولاداعى اليه ﴿واماالحديث﴾ وهو انى لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبي ﴿فاذا﴾ فيه ﴿ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شأنك﴾ بالنصب على الحكاية ﴿ونحوه﴾ بالرفع عطفاعلى شأنك المحكى باعتبار الاعراب المقدر فيه ﴿ كماتعلقت اذابالحديث في هل أتاك

جاءنى زيدفي وقت ركوبه (قوله لان الزمان لايكون محلاللزمان) بيان لزوم كون الزمان محلاللزمان على تقدير اذافي المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الآخر ان افعل التفضيل كماتقرر في بابه بعض ممايضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لاضافته الى الوقت وقدأخبرعنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذى هو أخطب حالا في وقت وجود الامير قائمافي المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثانى (قوله و بعدغدالخ) بعدغدظرف لبروحون مقدرا وياالهف كلمة يتحسر بهاعلى مافات وأصحاب جمع صحب كافراخ جمع فرخ (قوله وان حتى في نحوحتى اذاجاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية باسرهاولاعمل له) في التعليق قال أبو حيان كان بعض الاذكياء يستشكل مجىء هذه الجملة الشرطية من اذاوجوابها بعدحتى و يقول كيف تكون حتى غاية و بعدهاجملة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ماينسبك من الجواب مرتباعلى فعل الشرط فالتقدير المعنوى الاعرابي في آية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق اه وفي شرح التسهيل لابن أم قاسم و يجوز ان يخرج على ان حتى بمعنى الفاء كماقدرها النحويون في قولهم سرت حتى أدخل المدينة برفع ادخل وتقديركونه قدوقع قالواوالتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذاجاءزيدأعطيتك اجلس فاذاجاءزيد اه (قوله وجوابها محذوف لفهم المعنى) قال ابن أم قاسم و يجوزأن يكون الجواب فاصحاب الميمنة ومابعده أى فاصحاب الميمنة

حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه﴾ ويجوز أن يتعلق بالمكرمين اذا فسر باكرام ابراهيم لهم والا فباضمار اذكر أي اذكر وقت دخولهم عليه لان اكرام الله لهم وكونهم مكرمين في أنفسهم ليس بمقيد بوقت دخولهم كما تقيد اكرام ابراهيم به ﴿الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل في قول بعضهم﴾ فتتقارض الكلمتان حيث استعملت كل واحدة منهما في معنى الاخرى ﴿وذلك﴾ الذي ذكرناه من مجيء اذا للماضي ﴿كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا﴾ واعينهم تفيض من الدمع حزنا الا يجدوا ما ينفقون وهذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذا له وتولوا جوابها وقلت اما حال من كاف أتوك أو استئناف كانه قيل اذا ما أتوك لتحملهم تولوا فقيل ما لهم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما أحملكم عليه الا انه توسط معترضا بين الشرط والجزاء قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن ان يقال في هذه الآية المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به على الحال فالموقع ليس لاذا في هذا المحل لانه للاستقبال لا للحال ﴿وذلك كقوله تعالى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها﴾ وتركوك قائما وهذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه منهم الا اثنى عشر رجلا وقد

٢٦ ني ل مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذا فيها للماضي وحاول ناظر الجيش أيضا الجواب عن الاستدلال بهذه الآية على ذلك فقال المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينهم فالمعنى حال هؤلاء انهم اذا رأوا تجارة أو لهوا كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينهم فان هذا ذم بليغ وكيف وهم الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة وانما المراد الاخبار عن أمر وقع منهم على سبيل الندرة لا انه عادتهم المستمرة فالمحل اذا محل الماضي لا محل الزمن المستمر التي تستعمل اذا فيه في بعض الاحيان كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون وقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا أي هذه عادتهم المستمرة وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه﴾ وقوله

ما أعظمهم وما أنجاهم وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم (قوله وذلك كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم) في الشرح يعني ان هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذا له قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن أن يقال في هذه الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به على الحال وليست اذا له اهـ وأقول المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتمامه فيكون المحل لاذا بهذا الاعتبار (قوله واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها) في الشرح في هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الا اثنى عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذا فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم ودينهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا رأوا تجارة أو لهوا كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم ودينهم وكيف وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخاذه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة اهـ ما في الشرح وأقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو انهم اذا رأوا تجارة أي عيرا أقبلت أو سمعوا لهوا أي طبلا ونحوه انفضوا اليه كانت شأنهم ودينهم من قبل الاسلام الى هذه القضية ونزول هذه الآية وهذا الاخبار عليه وفي معالم التنزيل للبغوي قال مقاتل قدم دحية بن خليفة الكلبي بتجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذا قدم بكل ما يحتاج اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند أحجار الزيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل ليؤذن الناس بقدومه فتخرج اليه الناس ليبتاعوا منه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فلم يبق في المسجد الا اثنى عشر رجلا وامرأة

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم﴾ المراد بالندمان هنا النديم لا النادم قال الشاعر اذا كنت ندماني
فبالاكبر اسقني * ولا تسقني بالاصغر المتثلم ٢٠٢ والكاس مؤنثة مهموزة الاناء يشرب فيه وقيل ما دام الشراب فيه
فاذا كان خاليا منه سمي قدحا وتغورت غربت والبيت ليس بقاطع على مجيء اذا للماضي لجواز ان سقيت بمعنى اسق وهو دليل جواب اذا أي اذا غربت النجوم اسقنيه ﴿والثاني أن تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى ونحو والنجم اذا هوى قيل﴾ دل استعمال اذا بعد القسم في نحو هاتين الآيتين على انها للحال ﴿لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم يأتي لان قسم الله سبحانه وتعالى قديم ولا يكون محذوف هو حال من الليل﴾ في الآية الاولى ﴿و﴾ من ﴿النجم﴾ في الآية الثانية ﴿لان الاستقبال والحال متنافيان﴾ فلا يجعل أحدهما ظرفا للآخر ﴿واذا بطل هذان الوجهان﴾ وهما كونها ظرفا لفعل القسم وكونها ظرفا للحال مع جعل اذا للاستقبال ﴿تعين انه﴾ أي ان لفظ اذ ﴿ظرف لاحدهما﴾ وهو اما فعل القسم أو الكون المحذوف الذي هو حال من الليل والنجم ﴿على ان المراد به﴾ أي باذا ﴿الحال﴾ فلا تنافي حينئذ ولا مانع لان الانشاء حالي ولا ينافيه لان المراد بهما الحال ولان محذوف الكون المحذوف حال بالفرض ولا يمتنع كونه مظروفا لاذا المراد بها الحال ﴿ اه ﴾ كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله

وأنزل الله تعالى هذه الآية وقيل كانت العير اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطبل والتصفيق سرورا بها وقيل ان الباقين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واختلف في الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا النديم ويزيد بالزاي والكأس مهموزة مؤنثة قال الله تعالى بكأس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي لا يسمى الكأس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز أن لا يكون اذا فيها للماضي بان تكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا وأقول سبقه الى هذا ابن الصائغ (قوله لان قسم الله قديم) هذا تعليل لقوله لا اخبار ولقائل أن يقول ان أراد القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملفوظة المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأليفات المخلوقين وان أراد النفسي فقد تقرر أيضا ان الكلام النفسي صفة واحدة في الازل ليست بمنقسمة فيه الى أقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها عند حدوث المتعلقات نعم ذهبت الكرامية و بعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب العضد في كتابه المواقف وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري وغيره كلام الله معنى قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في مقابلة العين والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم المرتب الاجزاء فانه بديهي الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس بمرتب كالقائم بنفس الحافظ من غير ترتب الاجزاء والترتب انما يحصل في التلفظ لاحتياجه الى الآلة اما القائم بذاته تعالى فلا ترتب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء لعدم احتياجه الى الآلات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد وفيه نظر لانا لا نعقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير مرتبها اهـ ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال في جواب الترديد السابق نختار انه أراد القسم اللفظي لكن أراد بالقديم ما ليس بآت لا ما لا أول لوجوده بقرينة ما ذكره في رد القول بان اقسم اخبار عن قسم يأتي أو نختار انه أراد القسم النفسي وهو قديم في حد ذاته ومع قطع النظر عن صيرورته قسما عند حدوث التعلق (قوله لان الحال والاستقبال متنافيان) يعني فلا يتصف بهما ذلك الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا له اتصافه بهما اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له وفيه نظر لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المعتبر باجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل لا الحال الذي أريد هنا وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي له لان هذه تجامع كلا من الازمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون عاملها وزمان وقوع ذلك المضمون قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا ويجاب عنه بانهما متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا تجريد صدر الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه ظرف لاحدهما) يعني لا قسم أو لكون

﴿والصحيح انه لا يصح التعليق باقسم الانشائى لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل سابق على الزمان﴾ وهذا ليس بخاص بالانشاء بل يجرى فى الخبر أيضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم ان لا تقع اذا ظرفا الفعل خبرى وقع فى كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فما أجاب به المصنف عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك ﴿وانه لا يمتنع التعلق بكائنا مع بقاء اذا على الاستقبال﴾ اذ لا مانع من وقوع الحال الصناعية مرادا بها الزمن المستقبل كما تقول سأدخل البلد راكبا فان الحال مقيدة لعاملها والعامل هنا مستقبل وقيده مقارن له فى ذلك الزمن ﴿بدليل صحة مجىء الحال المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا الصيد به غدا﴾ وقد يقال هذا لا يفضى الى مطلوبه لان الحال على هذا التقدير فى الحقيقة انما هو قولك مقدرا وزمنه حالى لا استقبالى وغدا ظرف للصيد لا للتقدير ﴿كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا﴾ الآن ﴿به الصيد غدا كما فسر قمتم فى اذا قمتم الى الصلاة باردتم﴾ القيام وانما عبروا عن ارادة الفعل بلفظ الفعل لانه يوجد عند القصد والارادة بغير فاصل وعلى حسبه فكان منه بسبب قوى وملابسة ظاهرة ﴿مسئلة فى ناصب اذا مذهبان أحدهما انه شرطها وهو قول المحققين فتكون بمنزلة حتى وحيثما وايان﴾ فى انهن منصوبات بشروطهن لكن يلزم على هذا ان تكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهى من الظروف المختصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعيين الوقت فى اذا يحصل بمجرد الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل فى قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده الرضى بانه انما حصل التخصيص فى المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا فى تخصيصها لتخصصت متى فى قولك متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا ﴿وقول أبى البقاء﴾ العكبرى ﴿انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف غير وارد

محذوف هو حال من الليل والنجم (قوله والصحيح انه لا يصح التعليق باقسم الانشائى) يعنى سواء كان المراد باذا الحال أو الاستقبال وهو رد لكون اذا مرادا به الحال ظرفا الفعل القسم الانشائى (قوله وأنه لا يمتنع التعلق بكائنا) رد لامتناع كون اذا ظرفا مستقبلا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم (قوله لان القديم لا زمان له) هذه المقدمة هى كبرى الدليل وصغراه محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل اقسم الانشائى هنا قديم والقديم لا زمان له وقد أسمعناك من قريب ان الحق عند أهل الحق ان الكلام اللفظى ليس بقديم والازلى صفة قديمة لا تكثر فيها وانقسامها الى الانشاء والاخبار ليس فى الازل بل فيما لا يزال وعند التعلق وفى الشرح ليس ما قاله خاصا بالانشاء بل يجرى فى الخبر أيضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبرى فى كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وأقول اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لا ان يتعلق ظرف بفعل خبرى فى كلام الله تعالى لان الفعل الخبرى مخبر عنه والمخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به (قوله وأوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد غدا) قال ابن الصائغ اذا قدر صائدا مريدا كان غدا معمولا له وهو لا يريد مريدا غدا مع ان الكلام ينتقل الى مريدا وان أراد مريدا الآن فالارادة التى يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها ثم لم تظهر أوضحيه تقدير مريدا على تقدير مقدرا اه وأقول أراد مريدا الآن الارادة التى يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها قلنا الذى لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التى هى صفة يخلقها الله تعالى فى الحيوان عند قصد اكتسابه الفعل بعد سلامة الاسباب والآلات وهى غير الارادة التى هى صفة فى الحق توجب تخصيص أحد المقدورين فى أحد الاوقات على ان الظاهر ان مريدا ههنا بمعنى قاصدا واما أوضحية تقدير مريدا فقد أشار اليها المصنف بقوله كما فسر قمتم فى اذا قمتم الى الصلاة باردتم وفى التفسير ذكر قمتم وأريد به أردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها للايجاز والتنبيه على أن من أراد العبادة ينبغى ان يبادر اليها بحيث لا ينفك عن الارادة (قوله مسئلة فى ناصب اذا مذهبان) قال الرضى العامل فى متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله الاكثرون ولا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز فى غير الظروف الا ترى انك لا تقول أيهم جاءك فاضرب بنصب أيهم واما العامل فى اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما فى متى وأخواته والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه فان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى

لان اذا عندهؤلاء﴾ القائلين بان ناصبها هو شرطها ﴿غير مضافة﴾ الى الشرط ﴿كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله﴾
استغن ما أغناك ربك بالغنى * ﴿واذا تصبك خصاصة فتحمل﴾ لان الاضافة من خصائص الاسماء فتنافى الجزم
﴿و﴾ المذهب ﴿الثانى انه مافى جوابها من فعل أوشبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم أمور أحدها ان الشرط
والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب﴾ من
حيث هو معمول لما فيها من فعل أوشبهه ﴿والمعمول داخل فى جملة عامله﴾ فكما لا يكون قولك قمت
حين قام زيد جملتين لا يكون اذا قام زيد قمت على ذلك التقدير ﴿والثانى انه ممتنع فى قول زهير
بدالى انى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا
لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه﴾ ولا حاجة الى ادخال الفاء لتصير الجملة اسمية أى فانا لا أسبقه ولو قال اذا كان جائيا لا اسبقه صح وكان الجواب فعلية ﴿ولا يصح ان يقال لا أسبق شيأ وقت مجيئه لان الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم أيضا ان أجابوا بانها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهى شرطية محذوفة الجواب﴾ وهو ما قدره أولا ﴿وعاملها اما خبر كان﴾ يعنى جائيا ﴿أونفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث﴾ وهو المختار عند ابن مالك وجماعة كما ستعرفه فى الباب الثالث ان ان
شاء الله تعالى وقد عرفت انه يرد على أصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل أن يقول السابق فى البيت
بمعنى الفائت ويتجه فيه مذهب الجمهور وحينئذ اذ المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهى
شرطية والتقدير اذا كان شئ جائيا الى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل فى وقت المجىء فاستقام وكذا يستقيم جعلها معمولة
لما قبلها على انها غير شرطية فتأمله

أجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذى هو فى محل الجزاء وان لم يكن جزاء فى الحقيقة دون الذى فى محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له أو لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز أن يكون وصفا اذ لو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما فى الموصولات ولم يأت فى كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما فى سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التى بعدها الا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة فى الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه فى المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا فى المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان تعمل أولاهما فى الثانية كالمضاف فى المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ماهو بمنزلتها فى المعنى فمن ثم لم تعمل صلة فى موصول ولا تابع فى متبوع ولا مضاف اليه فى مضاف واما كلمة الشرط والشرط فليستا ككلمة واحدة اذ لا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما فى الآخر نحو متى تذهب اذهب وأيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط فى كلمته بنحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ماهو مذهب بعضهم اهـ (قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة) قال ابن الحاجب فى شرح المفصل والحق ان اذا ومتى سواء فى كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة فى اذا لا معنى له وماذكروه من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل فى قولك زمانا طلعت فيه الشمس اهـ قال الرضى وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفى لتخصيصها كتخصيص متى فى متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا منهم (قوله كما يقوله الجميع اذا جزمت) فى الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتنافى الجزم (قوله أحدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة) قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثانى (قوله بدالى الخ) هذا البيت فى ديوان زهير وفيه ولا سابقى شئ باثبات ياء المتكلم فى سابق وبرفع شئ وقبله

كانى وقد خلفت تسعين حجة * خلعت بها عن منكبى ردائيا

(قوله ولا يصح ان يقال لا أسبق شيأ وقت مجيئه) قال ابن الصائغ هذا فى السبق الزمانى مسلم والسبق المكانى ممنوع ههنا وأما فى السبق الذى بمعنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال لا أفوت القضاء وقت مجيئه قال الزمخشرى فى قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيآت

﴿الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم أكرمتك غدا ان يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين﴾ وهما غدا وزمن المجيء وهو اليوم ﴿وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين﴾ نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن آخر ﴿وقصد اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم﴾ ولهم أن يقولوا معنى التركيب اذا جئتني اليوم يكون ذلك سببا لاكرامي لك غدا فليس أكرمتك في الحقيقة جوابا فطاح الاشكال ﴿فاذا قلت﴾ اذا كان الامر كذلك ﴿فما ناصب اليوم على القول الاول﴾ المنقول عن المحققين ﴿وكيف يعمل العامل الواحد﴾ وهو الفعل من قولك جئتني ﴿في ظرفي زمان﴾ وهما اذا واليوم ﴿قلت﴾ الناصب هو الفعل المذكور وانما عمل في الطرفين المذكورين لانهما ﴿لم يتضادا كما تضادا﴾ ﴿في الوجه السابق﴾ الآتي على قول الجمهور ﴿وعمل العامل﴾ الواحد ﴿في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر﴾ وأقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمله ﴿وليس﴾ سحر ﴿بدلا﴾ من يوم الجمعة حتى يقال انما عمل الفعل في الثاني بطريق التبعية والكلام انما هو في عمله في الطرفين بطريق الاصالة ﴿لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني﴾ ولا سبيل الى البدلية في هذا فيحمل التركيب الاول عليه ﴿نص عليه سيبويه وأنشد للفرزدق﴾ متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمي المستجيز المعورا﴾ ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم لبئر لبني مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجزت فلانا فاجازني اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك واما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة ويقال للمستجيز الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق * متى تردن يوما سفار البيت كذا في الصحاح ﴿فيوما يمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط﴾ والاقتران بشرط في البدل من اسم الشرط تقول متى جئتني ان يوم الجمعة وان يوم الخميس أكرمتك كما ان الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو من جاءك أزيد أم عمرو ﴿وبهذا﴾ السبب ﴿يمتنع في اليوم في المثال﴾ المتقدم وهو اذا جئتني اليوم أكرمتك غدا ﴿أن يكون بدلا من

ان يسبقونا أي ان يفوتونا يعني ان الجزاء يلحقهم لا محالة (قوله الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم أكرمتك غدا ان يعمل أكرمتك في ظرفين متضادين) استدل ابن الحاجب بهذا ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها أو نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك أمس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء المجيء اليك أمس (قوله وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر) يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئياته ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه اهـ وأقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر بمعنى أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر مع يوم الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة واما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل (قوله متى تردن يوما سفار الخ) سفار اسم بئر لبني مازن بن مالك مبني على الكسر وهو لغة للحجازيين على بناء فعال اذا كان علما لمؤنث على الكسر ولاكثر التميميين على بنائه على الكسر اذا كان في آخره راء وأديهم تصغير أدهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارض أو ماشية والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال

اذا ويمتنع﴾ أيضا ﴿في اليوم﴾ الواقع في بيت الفرزدق ﴿أن يكون ظرفا لنجد﴾ وهو جواب متى ﴿لئلا يفصل ترد من معموله وهو سفار بالاجنبي﴾ وهو يوما المعمول لنجد ﴿فتعين انه ظرف ثان لترد والرابع﴾ من الامور الواردة على الجمهور ﴿ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون﴾ ومابعد اذا لايعمل فيما قبلها وجواب هذا ومابعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع فان منع من عمله فيها مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب ﴿و﴾ ورد مقرونا ﴿بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني أكرمك وكل منهما﴾ أي من اذا الفجائية والحرف الناسخ ﴿لايعمل مابعده فيما قبله﴾ وقد عرفت جوابه فان قلت في قوله فاني أكرمك مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب فلم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت لعله اعتمد على ماصرح به أبو البقاء في اعرابه من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لاتمنع من عمل مابعدها فيما قبلها وذكر الحوفي والزمخشري ان العامل في اذا جاء نصر الله سبح وهذا يدل على ان الفاء عندهما لاتمنع كما قال أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر ﴿وورد﴾ الجواب ﴿أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور﴾ أي نفخ في الصور وهي النفخة الاولى وقيل الثانية ﴿فذلك﴾ اشارة الى وقت النقر وهو مبتدا ﴿يومئذ﴾ مبني على الفتح لاضافته الى اذا التي هي اسم غير متمكن وهو في محل رفع على البدل من ذلك ﴿يوم عسير﴾ وهذا خبر ذلك المبتدا كانه قيل فيوم النقر يوم عسير ﴿ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف﴾ فيمتنع عمل عسير في اذا فيرد على الجماعة وقدمر الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع وذلك لانه جزم أولا بان الصالح للعمل صفة وجزم ثانيا بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت يحتمل انه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا لهم بالنصيحة لانها في السر أنجع قولا بليغا يبلغ منهم ويؤثر فيهم اهـ قلت وعلى الاول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مامنعه المصنف فحرره ﴿وتخريج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدا ومابعد الفاء خبر لايصح الا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في الخبر﴾ ولايجوز ان تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر حيث يتضمن المبتدا معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتيني فله درهم

أبو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد البيت للفرزدق (قوله والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية) في الشرح وجواب هذا ومابعده ان الجمهور انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب اهـ وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابها أو مادل عليه الجواب أو ماأغنى عنه الجواب ذكر هذه الاقسام الثلاثة الامام أبو محمد بن بري في مصنفه في اذ واذا انتهى وقال الرضي وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل بمجيء الجواب بعد ان والفاء فمما لايتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب (قوله وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور وذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف) في التعليق وفي كلامه تدافع فان في أوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا مانصه فان قلت بم تعلق قوله في أنفسهم قلت بقوله بليغا أي قل لهم قولا بليغا في أنفسهم مؤثرا في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة قولا بليغا أو قل لهم في أنفسهم خاليا بهم ليس معهم غيرهم مسارا اليهم بالنصيحة لانها في السر أنجع وعلى الاول فمعمول الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مامنعه المصنف اهـ وأقول لاتدافع في كلامه فان اخباره أولا بصلوح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم المعمول على موصوف الصفة أو تقول اخباره أولا بصلوح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانيا بمنع عملها انما هو في شيء مخصوص وأما تجويز الزمخشري تعلق في أنفسهم ببليغا فقد ضعفه أبو البقاء وغيره

﴿لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر﴾ فيلزم كون الفاء لمحض الزيادة فان قلت قد يكون المراد من جواب الشرط الاعلام به فيكون هو المشروط كما فى قولك ان أكرمتنى اليوم أكرمتك أمس فههنا يستحيل ان يكون مضمون الجملة وهو الاكرام الواقع فى الامس مسببا عن الاكرام الواقع بعده وانما المشروط هو الاعلام بمضمون الجملة والاخبار به أى ان اكرامك اياى فى هذا اليوم سبب لان أخبرك باكرامى اياك أمس وهذا منه أت ههنا بقال المسبب عن النقر ليس العسر وانما الاخبار به هو المسبب كما قال ابن الحاجب فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان هذه الآية جىء بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها وشكوا فيه فاستقرارها مجهولة أو مشكوكة سبب للاخبار بانها من الله قالت الاخبار بالمسبب عن النقر وهو حصول الاهوال العظيمة لا يصلح لان يكون معلقا بالنقر ﴿والجيد ان تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير أى عسر الامر﴾ كذا قدره صاحب الكشاف وجماعة ﴿وأما قول أبى البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فمردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع﴾ وعند التأمل لا يمتنع لان النقر سبب لوقوع الاهوال العظيمة فاذا جعل جوابا للشرط المتحد معه لفظا جعل الجواب مسببه وكان من حذف المسبب واقامة السبب مقامه ولا اشكال حينئذ ﴿واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أى فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين﴾ وهذا امتأت فى قول أبى البقاء الذى تقدم على ما أسلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا شك ان عدم تبليغ الرسالة سبب لما لا يخفى فحذف المسبب وأقيم السبب مقامه صونا له عليه الصلاة والسلام عن ان يواجه بما يترتب على عدم التبليغ المفروض ومعاملة له بما يليق بمنصبه الشريف من الاجلال والتعظيم ﴿قال أبو حيان وورد مقرونا بما النافية نحو واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم﴾ اذ كر ﴿الآية﴾ وهى قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا ائتوا بآبائنا ان كنتم صادقين وليس لقوله هنا الآية موقع عند المصنفين فان العادة جارية عندهم بانهم انما يفعلون ذلك اذا كان فى بقيته شاهد آخر لما يتلونها بسببه فيقتصرون على بعضها المافيه من الشاهد ويشيرون بقولهم الآية الى ما فى بقيتها من شاهد أو أكثر لما هم بصدده وليس الامر هنا بهذه المثابة ﴿وما النافية لها الصدر﴾ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ﴿اهـ﴾ كلام

وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف (قوله لان عسر اليوم ليس مسببا عن النقر) هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج الا على قول الاخفش بجواز زيادة الفاء فى خبر المبتدا وذلك انها على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر ادمع خبر المبتدا لا يعطف عليه ولا سببية لان عسر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيبويه خلافا للاخفش فانه أثبت لها ثالثا وهو الزيادة (قوله واما قول أبى البقاء انه يكون مدلولا عليه بذلك) قال أبو البقاء اذا ظرف وفى العامل ثلاثة أوجه أحدها هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذا وذلك مبتدا والخبر يوم عسير أى نقر يوم والثانى هو ما دل عليه عسير أى يعسر ولا يعمل فيه نفس عسير لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على قول الاخفش وهو أن تكون اذا مبتدا والخبر فذلك والفاء زائدة واما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من ذلك أو مبتدا ويوم عسير خبره والجملة خبر ذلك اهـ وأبو البقاء هو عبد الله ابن أبى عبد الله الحسين بن أبى البقاء العكبرى الاصل البغدادى المولد والدار الفقيه الحنبلى النحوى الفرضى الضرير أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفى سنة ست عشرة وستمائة ببغداد والعكبرى بضم المهملة وفتح الموحدة نسبة الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان فى عبارة المصنف عائد الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أبى البقاء صريح فى ان المدلول عليه بذلك هو العامل فى اذا وانه مع ما بعده هو الجواب وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب (قوله واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب) لما حكم بمنع اتحاد السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعل هنا نفسه فاجاب بانا لا نسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه وتأوله ابن دقيق العيد بان التقدير فمن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصدا فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرعا ورد بان المقدر حينئذ حال مبينة وهى لا يجوز حذفها كما صرح به الرندى فى شرح الجمل وأجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل

أبي حيان ﴿وليس هذا الجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين﴾ ولقائل ان يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضى ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب ان الشرطية باللام وهو ممتنع وسيأتي له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثيرا ﴿وانما الجواب محذوف أي عمدوا الى الحجج الباطلة﴾ ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدر مقدم قبل اذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون ﴿وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل﴾ كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ﴿ان ترك خيرا الوصية للوالدين﴾ أي فالوصية ٢٠٨ ﴿مردود بان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها﴾ * والشر بالشر عند الله مثلان وقد تم قد اسناده في اما ﴿والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب﴾ وذكر فعلها للفاصل ولانها بمعنى ان يوصي ولذلك ذكر الضمير الراجع في قوله فمن بدله بعد ما سمعه ﴿وللوالدين متعلق بها لا خبر﴾ عنها كما توهمه ذلك القائل ﴿والجواب محذوف أي﴾ ان ترك خيرا ﴿فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها اما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور أحدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا﴾ * فكيف يخرج القرآن عليه ﴿والثاني القرط

ان ما لا يقاس على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا﴾ والظاهر ان اختلافهم في غير لا الناسخة اما لا الناسخة فلا يختلفون في ان لها الصدر وعلى هذا لا يتأتى هذا القول فحرر النقل في هذه المسئلة فلست على وثوق منه الآن ﴿فقيل لها الصدر مطلقا﴾ أي سواء وقعت في صدر جواب القسم أولا ﴿وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول﴾ فعلا كان المعمول أو اسما ﴿في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطا على آلة * الا انني كيده لا أكيد﴾ قرط بقاف مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل والآلة الحالة والمراد بها هنا السببية والكيد المكر والخبث أي ان هذا الرجل على حالة سوء واست أكيد كيده ﴿وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها

عليه دليل نحو ان يكن منكم عشرون صابرون أي رجلا ويمكن أن يقال لم يرد بتقدير نية وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوفا بل أراد بيان المعنى ومغايرة الاول للثاني وتأوله بعضهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدأ والخبر وكذلك الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير وارادة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقامات والقرائن فمن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر * أنا أبو النجم وشعري شعري * ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي التعليق وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأتى في الآية التي رد كلام أبي البقاء فيها فيقال نقر الناقور سبب لوقوع الاهوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقور فالاهوال الشديدة واقعة لوقوع الاحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك اه وأقول لا نسلم ان نقر الناقور سبب للاهوال العظيمة ولو سلم فانما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببيته عن ذلك السبب وشهرة مسببية الاهوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر قائما مقام مسببه تكلف يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث (قوله وليس هذا الجواب والا لاقترن بالفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين) في الشرح لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا وأقول سيذكر عن الرضى مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء (قوله وانما الجواب محذوف أي عمدوا الى الحجج الباطلة) قال الرضى ويجوز أن يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثل وان أطعتموهم انكم لمشركون ويجوز أن تكون اذا لمجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه * والشر بالشر عند الله مثلان * ويروى * من يفعل الخير فالرحمن يشكره * ولا ضرورة حينئذ (قوله الا ان قرطا الخ)

الصدر لحلولها محل أدوات الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في قوله
آليت حب العراق الدهر أطعمه ﴾ * والحب يأكله في القرية السوس آليت بفتح التاء أي حلفت ﴿على التوسع فاسقاط
الخافض وهو على ﴾ أي آليت على حب العراق ثم حذف الجار فانتصب بالفعل على طريق التوسع ﴿ولم يجعله من باب زيدا
ضربته ﴾ وهو ما حذف فيه العامل على شريطة التفسير ﴿لان التقدير لا أطعمه ﴾ وهذا جواب القسم وحذف التاء
في منه كما في قوله تعالى تالله تفتؤ ﴿ولا هذه لها الصدر ﴾ لوقوعها في جواب القسم ﴿فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا
يعمل لا يفسر في هذا الباب ﴾ وهو باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال ﴿عاملا ﴾ فخرج من هذا
انه لا يجوز ان يكون أصل التركيب في البيت آليت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه فان قلت ما فائدة تقييد المصنف
بقوله في هذا الباب قلت الاحتراز عن مثل وان أحد من المشركين استجارك فان استجار مفسر لعامل أحد وهو لا يمكن عمله
في ذلك المعمول لو سلط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين ﴿الثالث ان لا في الآية حرف ناسخ
مثله في لا رجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن نافيا لا يجوز زيدا اني اضرب فكيف ﴾ يتقدم المعمول
على الناسخ ﴿وهو حرف نفي بل أبلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم ٢٠٩ يطلقون القول بان المصدر لا يعمل
فيما قبله ﴾ فقد اجتمع في
الآية ثلاثة موانع كون
العامل مصدرا وكون بعد
حرف ناسخ وكون ذلك
الناسخ نافيا ولو استقل واحد
منها لكفى ومن النحاة من
تساهل في الظرف والجار
والمجرور فاجاز تقديمهما على
المصدر المقدر بالموصول
الحرفي في وصلته ومنع
تقديمهما على صريح الحرف
المصدري وصلته وحكى ابن
قاسم في شرح التسهيل انه
نقل عن الاخفش انه يجيز
تقديم المفعول به على المصدر

٢٧ ى ل نحو يعجبني عمرا ضرب زيد ﴿وانما العامل محذوف أي اذكر يوم ﴾ يرون الملائكة ﴿أو يعذبون يوم ﴾
يرون الملائكة أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة فحذف العامل مدلولا عليه بقوله لا بشرى ﴿ونظير ما أورده أبو حيان
على الاكثرين ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
فيقال لا يصح لجديد ان يعمل في اذا لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل
الموصوف ﴾ وقد نبهناك على انه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك ﴿والجواب أيضا ﴾ عن هذه الآية كالجواب
عن تلك الآية ﴿ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديد أي اذا مزقتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في أول
الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ﴾ وقد أسلفنا ان الرضي أجاز وقوع الجملة الاسمية جوابا
لاذا مع خلوها عن الفاء لعدم عراقة اذا في الشرطية وعليه تتخرج هذه الآية ان صح ولا حذف ﴿واما وان أطعتموهم
انكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ﴾ فان الجواب
فيها للقسم قطعا بشهادة اللام ونون التأكيد فيلزم تقديره قبل الشرط وبقية الآية ليست من الشاهد في شيء اذ الباقي
منها هو معمول يمسن من مفعول وفاعل والآية هي قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب
أليم ﴿ولا يسوغ ان يقال قدرها ﴾ في آية سبأ ﴿خالية من معنى الشرط فتغني ﴾ بفتح النون مضارع غني بكسرها أي

القرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والآلة الحالة والكيد المكر
وهذا أيضا مثال لتوسط لا بين العامل ومعموله الا أن العامل فيه مؤخر عنها والمعمول
مقدم عليها عكس الذي قبله (قوله وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا) الاشارة بهذا
الباب الى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيد به احترازا عن مثل وان أحد من
المشركين استجارك فان استجارك مفسر للعامل في أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان
الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم (قوله لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما
الصدر) قال ابن الصائغ جعله اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية
على المختار ولعله يقول ذلك بعد هذا أو في كتاب غير هذا اه وأقول ذكر المصنف ذلك
في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال أيضا أصل ان زيدا القائم لان زيدا قائم فدخلت اللام
وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انها يتخطاها عمل ان نحو ان زيدا القائم ويتخطاها
عمل ما بعدها نحو ان زيدا طعامك لآكل ولم تسلبها باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تسلط
فعل القلب على ان ومعموليها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله وقضية هذا
التحقيق ان اللام مع ان في الصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمتنع عمل ما بعد اللام فيما قبل
ان كما هو مراد المصنف ههنا (قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) هذا دليل على

فتستغنى ﴿عن جواب وتكون﴾ بالنصب عطفا على تغنى المنصوب باضمار ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أى ليكن تقديرك فغناها عن جواب وكونها ﴿معمولة لما قبلها وهو قال﴾ من قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ﴿أو ندلكم أو ينبئكم لان هذه الافعال لم تقع فى ذلك الوقت﴾ ولا تكون اذا ظرفا لها ﴿الفصل الثالث فى خروج اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ وقوله تعالى ﴿والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء مثل وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير﴾ وقد يقال اغتفر مجيئها بدون الفاء لعدم عراقة اذا فى الشرطية كما مر عن الرضى ﴿وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده﴾ بان ذلك لا يقع الا فى ضرورة الشعر ﴿وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف لا داعى اليه﴾ وقد يقال بل الداعى قائم وهو ابقاء اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط ﴿ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو والليل اذا يغشى﴾ ونحو ﴿والنجم اذا هوى﴾ فهى فى ذلك ظرف لكون محذوف كما مر ولا يمنع كونه حالا أى أقسم بالليل كائنا اذا يغشى وأقسم بالنجم كائنا اذا هوى ولا يصح جعلها للشرط ﴿اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى كما فى قولك آتيك اذا أتيتنى فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع لوجهين أحدهما ان القسم الانشائى لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه﴾ قال نجم الدين سعيد فى شرحه للحاجبية جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حر ان دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وأنكره الرضى مستدلا بما وقع كثيرا فى القرآن من الجمل الانشائية للجواب جزاء الشرط وهو مقتضى قول التفتازانى ان الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو انشائية واعترضه الشريف الجرجانى فى حاشيته على المطول بان قال لا شك ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب فى الحال لاكرامه فى الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل فى الحال على حصول ما يحصل فى المستقبل الا بتأويل فالاكرام اما أن يعلق على الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكأنك قلت اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب منك فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب فى الاستقبال ويلزم من انتفائه فى الحال تأويل الطلبى بالخبرى وأما ان علق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا فى الحال فكأنه قيل اذ جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك فى الحال فيلزم تأويل الطلبى بالخبرى وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبى جزاء بلا تأويل ثم قال ويتفرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه فى الشرطية التى جزؤها طلبى وان كان الطلب فى نفسه لا يحتملهما ﴿وأما ان جاءنى فوالله لا كرمنه فالجواب فى المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد

جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذكور لذلك القسم أو دليل على ان نحو انكم لمشركون جواب لقسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور فى قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن جواب لقسم مقدر فكذا الجواب المذكور فى نحو وان أطعتموهم انكم لمشركون لان كلا من المذكورين مما يجاب له القسم لا الشرط (قوله لان هذه الافعال لم تقع فى ذلك الوقت) هذا تعليل لقوله ولا يسوغ أن يقال الخ والمراد بذلك الوقت وقت التمزيق (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقترنت بالفاء) أجاب الرضى عن هذا بأن قال ولعدم عراقة اذا فى الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما فى قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون قال ولا مانع من كون هم فى الآيتين تأكيدا للواو والضمير المنصوب فى أصابهم أى هم اه (قوله وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده) يعنى قبل هذا بنحو ورقة وهو ان الفاء لا تحذف الا ضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف) قال ابن الصائغ أى تعسف فى تأكيد الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل اه (قوله تكلف من غير ضرورة) هكذا رأيناه فى كثير من النسخ المعتمدة ووقع فى نسخة الشارح بدل تكلف من غير ضرورة تكلف لا داعى اليه فقال بل الداعى قائم وهو ابقاء اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط (قوله ومن ذلك اذا التى بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى) قال الرضى قيل ليس فى اذا فى قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعد أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل ﴿ وهو ان سعيكم لشتى ﴿ ثابت دائما وجواب والنجم ﴾ وهو ما ضل صاحبكم وما غوى ﴿ ماض مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما ﴾ أى تسبب هذين الجوابين ﴿ عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط والثانى ان الجواب ﴾ المقدر فى الآيتين حيث قيل ان التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم أقسمت

﴿ خبرى ﴾ لما قدمه من ان الانشائى لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارن فى الوجود والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه ﴿ فلا يدل عليه الانشاء ﴾ وهو أقسم الذى يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذا فى الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره ويرد عليه انه تقدر على رأيه يكون محذوف يجعل حالا من المجرور ولا شئ يقدر عاملا فى هذه الحال الا فعل القسم فيلزم أن تكون الاقسام فى حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدرة والله تعالى أعلم بالصواب

﴿ أيمن المختص بالقسم ﴾

بحيث لا يستعمل الا فيه واحترز عن الواقع فى مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أيمنهم فان هذا لا يطرقه الخلاف الآتى أصلا ﴿ اسم لا حرف خلافا للزجاج والرمانى مفرد مشتق من اليمن ﴾ وهو البركه ﴿ وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين ﴾ وحجتهم ان هذا الوزن مختص بالجمع كافلس وأكلب وقد سمع جمع يمين على أيمن كقوله

* يأتى لها من أيمن وأشمل * وكقول زهير وتجمع أيمن منا ومنكم * بمقسمة تمور بها الدماء ﴿ ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أفلس وأكلب و ﴾ يرده أيضا ﴿ قول نصيب ﴾ على زنة تصغير فلس

للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا العدم توقف معنى الكلام عليه وليس هما مايدل على جواب الشرط قيل اذا الا القسم فلو كانت اذا للشرط كان المقدر اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاى شئ ناصبه قلت قال المصنف يعنى ابن الحاجب ناصبه حال من الليل أى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شئ هنا يقدر عاملا فى حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول أقسم فيكون الاقسام فى حال حصول الليل كما ان المرور فى قولك مررت بزيد صارخا فى حال صراخه وحصول الليل فى وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وأيضا فى قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز أن يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به فخرج عن الظرفية أى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثانى ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس ببعيد أن يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يكون يقسم بشئ لا بحالة العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب أى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح أن يكون لانشاء التعجب كما لا يصلح هنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم فى معنى كما لا يقسم الا بعظيم فى معنى من المعانى اهـ (قوله لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء) جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم لشتى وجواب والنجم ما ضل صاحبكم وما غوى (قوله والثانى ان الجواب خبرى فلا يدل عليه الانشاء) لتباين حقيقتهما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب أن يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليقا وقولنا أنت حر ان دخلت الدار انشاء للتعليق لا تعليق للانشاء وقال التفتازانى فى مطوله يجب ان ينتبه ان الجزاء يجوز أن يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالى لا اتهم على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق فى الاستقبال فلا يكون طلبيا وقال السيد فى حاشيته ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب فى الحال لاكرامه فى الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل فى الحال على حصول ما يحصل فى المستقبل الا اذا أول بان يحمل اللفظ على الطلب فى الاستقبال واما الاكرام فان تعلق على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب فى الحال تأويل الطلبى بالخبرى واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا فى الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك فى الحال فيلزم تأويل الطلبى بالخبرى وبالجملة لا يمكن جعل الطلبى جزاء بلا تأويل

﴿ (أيمن المختص بالقسم) ﴾

(قوله ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه) فى أيمن اثنتا عشرة لغة أيمن بفتح الهمزة

﴿فقال فريق القوم لما نشدتهم * نعم وفريق ليمن الله ما ندرى﴾ الفريق الطائفة من الناس ونشدتهم استحلفتهم بالله ﴿فحذف ألفها فى الدرج﴾ وللكوفيين أن يقولوا خففت بذلك لكثرة الاستعمال ﴿ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر واضافته الى اسم الله تعالى خلافا لابن درستويه﴾ بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة ﴿فى اجازة جره بحرف القسم﴾ وهو مقيد بالواو وعنده أجاز ان تقول وأيمن الله فلم يكن للمصنف هذا الاطلاق ﴿ولابن مالك فى اجازة اضافته الى الكعبة﴾ محتجا بما سمع من قولهم ليمن الكعبة ﴿وكاف الضمير﴾ محتجا بقول عروة بن الزبير ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت وجوز ابن مالك أيضا اضافته الى الذى محتجا بقول النبى صلى الله عليه وسلم ليمن الذى نفس محمد بيده وترك المصنف حكاية ذلك عنه وقد أضيف الى غير ذلك فى الشعر كقوله * ليم ابيهم لبئس الغدرة اغتدروا * ﴿وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أى قسمى ايمن الله﴾ والاول أولى بناء على انه اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى وفى هذه الكلمة لغات أيمن بفتح الهمزة والميم وايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وايمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وايم وايم بحذف النون مع فتح الهمزة وكسرها وام بكسر الهمزة وضم الميم وحذف الياء ومن مثلث الحرفين مع توافق الحركتين فهذه عشر لغات وم مثلثا فهذه ثلاث عشرة لغة حكاها فى التسهيل وحكى غيره لغات أخر فى هذه الكلمة منها ايم الله بكسر الهمزة والميم وحذف النون وأم بفتح الهمزة وكسر الميم وأم بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الياء والنون وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾ ﴿حرف جر لاربعة عشر معنى أولها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها﴾ فى شئ من موارد استعمالها فظهر بذلك أنه معناها الاصلى الموضوعة هى له ﴿فلهذا اقتصر عليه سيبويه﴾ ولم يذكر غيره قال وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله ﴿ثم الالصاق حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه﴾ أى على شئ يحبس زيدا أو على الذى يحبس زيدا ﴿من ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وان يكون منعته من التصرف﴾ ولا خفاء فى ان الالصاق بزيد حيث يقبض على شئ من جسمه حقيقى وأما فى الثانى بحيث تمسك بما هو لابسه من ثوب ونحوه فالظاهر ان الالصاق فيه مجازى لا حقيقى اذ القبض على ثوبه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الصاق بما يجاوره ويقرب منه فجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا

وضم الميم وبفتحهما وبكسر الهمزة وضم الميم وام بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وام بكسر الهمزة وضم الميم ومن بضم الميم وفتحها وكسرها وم بالضم والفتح والكسر (قوله فقال القوم فريق القوم الخ) فى الصحاح وقد تدخل على أيمن اللام لتأكيد الابتداء تقول ليمن الله فيذهب الاول فى الوصل وأنشد البيت

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾

(قوله أولها الالصاق) فى شرح اللب هو تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو به داء أى التصق به ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع اه وقال الرضى بالالصاق نحو به داء أى التصق به داء ومررت به أى ألصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه أقسمت بك وبحياتك أخبرنى ويكون مستترا نحو الذى به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق قوله وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال ابن الصائغ أجود من ذلك ان سيبويه جعله أصلا فانه قال انما هى للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهذا أصله وأقول أجود من هذا ان سيبويه قصرها على الالصاق حيث قال انما هى للالصاق (قوله اذا قبضت على شئ من جسمه أو ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه) لا يقال عطف الاعم على الاخص بأو غير مستحسن لما فيه من جعل الاعم قسيما للاخص لانا نقول غير المستحسن هو عطف الاعم مطلقا على أخصه لا عطف الاعم من وجه وما نحن فيه من الثانى دون الاول لان شيأ من الجسم اذا قبض عليه لا يحبس الجسم كالفخذ وشيأ مما يحبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم فأو ههنا للاضراب على مذهب الكوفيين وأبى على وأبى الفتح وابن برهان القائلين بان أو تأتى للاضراب مطلقا وفى الشرح والظاهر ان الالصاق فى الثانى مجازى اذ القبض على ما يحبس زيدا كالثوب الذى هو لابسه ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق بما يجاوره ويقرب منه وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تبن على

مثل

زيد المجاز المابينهما من المجاورة ﴿ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد﴾ فالباء عنده في نحو هذا المثال ليست للالصاق وانما هي للاستعلاء كعلى ﴿بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين﴾ وفيه نظر قرره المصنف بقوله ﴿وأقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور كامسكت بزيد﴾ اذا قبضت على شيء من جسمه ﴿وصعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة﴾ وهذا مثال للالصاق المجازي ﴿وكقوله﴾ أي قول الاعشى لعمري لقد لاحت عيون كثيرة * الى ضوء نار في يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها * ﴿وبات على النار الندى والمحلق﴾ وهذا مثال للاستعلاء المجازي فان المراد بالندى الجود وبالمحلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام واليفاع بمثناة تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتشب توقد والمقرور الذي أصابه القر وهو البرد والمراد بالمقرورين هنا الندى والممدوح والاصطلاء الاستدفاء بالنار والمحلق المذكور

مثل هذه المضايقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لابسه ليس بماسك لزيد (قوله وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد) في الجنى الداني وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت بزيد بمعنى على بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين وحكاه عن الاخفش وفي شرح اللب انما يقال مررت عليه اذا جاوزته في المرور لانك بمجاوزتك اياه كانك صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله وبات على النار الندى والمحلق) هذا عجز بيت من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجاز وصدره

* تشب لمقرورين يصطليانها * وتشب مبني للمفعول من شببت النار أشبها شبا اذا أوقدتها والمقرور الذي أصابه القر بضم القاف وهو البرد واحد المقرورين السداء وهو اسم للجود والمطر والبلل والشحم والمراد هنا الجود والمقرور الآخر المحلق بالمهملة وكسر اللام وهو اسم الممدوح (قوله فاذا استوى التقديران في المجازية فالاكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه) يعني ان الالصاق في مررت بزيد لما لم يكن حقيقيا وكذلك الاستعلاء فيه ووجدنا استعمال حرف الالصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه كان الاولى جعل الباء في مررت بزيد للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل على الاكثر عند التردد بين معنيين أولى وفي الشرح فيكون الالصاق أولى بالترجيح لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور وأقول التجوز بالباء في معنى مجازي لعلى لا يؤدي الا الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده باستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة ليتحقق المعنى المجازي لعلى فاذا استعملت الباء فيه لزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم فانما يصح بيان كون الالصاق أولى بالترجيح بما ذكر لو أراد المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازي

هو عبد العزيز بن حنتم من ولد أبي بكر بن كلاب من بني عامر كان رجلا فقيرا وله بنات كثيرة لا يتزوجهن أحد من قومه لفقرهن فخرج المحلق من بينهم ونزل في مغارة فمر بها الاعشى ليلا فرأى نار المحلق فقصدها ونزل به فنحر له ناقة ليس له غيرها فلما أصبح قال له الاعشى هل لك الى حاجة فقال نعم ان تمدحني بقصيدة وتنشدها في نادي قومي فلعلهم يتزوجون بناتي فامتدحه الاعشى بالقصيدة التي منها هذان البيتان وأنشدها في ناديهم فتنافسوا في بنات المحلق وخطبوهن اليه حتى لم يبق عنده منهن واحدة وما أحسن قول

شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني يضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدناه وأهيف فاق الورد حسنا وجنة * أنزه طرفي في رياض جنانها كان بها من حول خاليه جمرة * تشب لمقرورين يصطليانها ﴿فاذا استوى التقديران في المجازية﴾ فان جعل الباء للالصاق في المثال المذكور ليس حقيقيا ضرورة ان المرور لم يلتصق بزيد وانما التصق بما لابسه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقيا أيضا ضرورة ان المرور لم يكن فوق زيد فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية ﴿فالاكثر استعمالا﴾ وهو الاتيان بالباء في صلة هذا الفعل ﴿أولى بالتخريج عليه﴾ لئلا يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس فيه الا تجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور ﴿ومررت عليه وان كان قد جاء﴾ في الفصيح ﴿نحو وانكم لتمرون عليهم﴾ مصبحين ونحو وكأين من آية في السموات والارض ﴿يمرون عليها﴾ وهم

منهما معرضون ونحو أو كالذى مر على قرية ونحو قول الشاعر ﴿ولقد أمر على اللئيم يسبنى﴾ * فمضيت ثمت قلت لا يعنينى ﴿الا أن مررت به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا﴾ من مررت عليه الذى ليس بمثابة ذلك فى الكثرة وهذا يقتضى ان على فى مررت عليه تجعل بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعى الى اخراج حرف عن حقيقته وحمله على حرف آخر فى معنى ليس حقيقيا له وفى شرح اللب أن مررت عليه انما يقال اذا جاوزته فى المرور لانك بمجاوزتك اياه كانك صرت فوقه فى كثرة السير أو اذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضا فان صح هذا أشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضا فان قلت لا يخفى ان مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ فأين خبره وما موقع الشرط والاستثناء الواقعين بعده قلت الخبر محذوف وان هى الوصلية والواو الداخلة عليها واو الحال عند بعض والاستثناء منقطع والتقدير ومررت عليه لا ينبغى أن يجعل أصلا وان سمع مثله فى الفصيح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الاصالة ﴿ويتخرج على هذا الخلاف خلاف فى المقدر فى قوله تمرون الديار ولم تعوجوا﴾ * كلامكم على اذن حرام ﴿أهو الباء﴾ وهذا رأى الجماعة ﴿أم على﴾ وهذا رأى الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما محتمل فى البيت أى تمرون بالديار ولم تقفوا عندها اكراما لنا أو لم ترجعوا الينا واليها ﴿الثانى﴾ من معانى الباء الاربعة عشر ﴿التعدية وتسمى باء النقل أيضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا﴾ 214 وفسرها بذلك ليعلم ان مراده بالتعدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير احترازا من التعدية بالمعنى الآخر فانهم يطلقونها على توصيل العامل الى المعمول بواسطة الحرف وهى بهذا المعنى لا خصوصية لها بالباء بل هى متحققة فى جميع حروف الجر غير الزائدة وما هو فى حكم الزائد وقال ابن مالك فى ضابطها هى الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام الهمزة فى ايصالها الى المفعول واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت مع المتعدى فى قولهم صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك الى ما قاله هو ليشمل اللازم والمتعدى فان قيل هو وان شملهما لا يشمل هذين المثالين ونحوهما لان الباء داخلة فيهما على ما كان مفعولا اذ الاصل صك الحجر الحجر ودفع بعض الناس بعضا فالجواب انا لا نسلم ان هذا هو الاصل بل الاصل صك الحجر الحجر ودفع بعض الناس بعض بتقديم المفعول ثم دخلت باء التعدية على ما هو الفاعل فى الاصل والمعنى ان المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكا أو دافعا للمجرد منها ﴿وأكثر ما تعدى﴾ أى ما تعديه فحذف العائد وما عبارة عن الافعال أى وأكثر الافعال التى تعديها الباء ﴿الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبت زيدا ومنه ذهب الله بنورهم﴾ أى أذهب نورهم وأزاله ﴿وقرئ﴾ فى الشواذ ﴿أذهب الله نورهم﴾ وهى بمعنى القراءة المشهورة ﴿وقول المبرد والسهيلى ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب﴾ بخلاف ما اذا قلت اذهبت زيدا فانه لا اشعار له بهذا المعنى ﴿مردود بالآية﴾ لاستحالة مصاحبة الله لنورهم فى الذهاب قال السهيلى لو كانت الباء كالهمزة فى المعنى من غير زيادة لجاز امرضته ومرضت به وأسقمته وسقمت به وأعميته وعميت به قياسا على أذهبته وذهبت به ويأبى الله ذلك والعلماء قال وانما الباء تعطى معنى التعدية طرفا من المشاركة فى الفعل لا تعطيه الهمزة ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بان النور والسمع كل بيده وقد قال بيده الخير وهذا من الخير الذى بيده واذا كان بيده فجائز ان يقال ذهب به على المعنى الذى يقتضيه قوله بيده الخير كأنما

المنسوب الى المجاز بمعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له وظاهر انه لا يريد ذلك (قوله ولقد أمر على اللئيم يسبنى) هذا صدر بيت عجزه * فاعف ثم أقول ما يعنينى * (قوله فكان أولى بتقديره أصلا) فى الشرح هذا يقتضى ان على فى مررت عليه تجعل بمعنى الباء وفيه نظر اذ لا داعى الى اخراج حرف الى آخر فى معنى ليس حقيقيا له اه وأقول ان كون الباء مع المرور للالصاق المجازى أصلا على كون على معه للاستعلاء المجازى بمعنى ان حرف الالصاق مع المرور أكثر وقوعا من حرف الاستعلاء معه لا يقتضى حمل حرف الاستعلاء مع المرور على الالصاق وانما يقتضى حمل الباء مع المرور على الالصاق المجازى لا على الاستعلاء المجازى (قوله تمرون الديار ولم تعوجوا) هذا صدر بيت عجزه * كلامكم على اذا حرام * وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع (قوله وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التى ليست بزائدة ولا فى حكم الزائد (قوله وقول المبرد والسهيلى ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب مردود بالآية) يعنى ذهب الله بنورهم وفى الجنى الدانى وأجيب بانه

يجوز

ما كان ذلك المعنى ألا ترى انه لما ذكر الرجس قال ليذهب عنكم الرجس ولم يقل يذهب به وكذا قال ويذهب عنكم رجز الشيطان تعليما لعباده حسن الادب معه حتى لا يضاف اليه شئ من الارجاس وان كانت خلقا له وملكا فلا يقال فيها على الخصوص هى بيده تحسينا للعبارة وتنزيها له وفى مثل السمع البصر والنور يحسن ان يقال هى بيده فحسن أن يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك ان السمع والبصر مثلا من الاعراض فلا يصح انتقالهما فاذهابهما اعدامهما والعدم فى حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح ان يقال فى الذهاب المسند اليه ان المراد به العدم مع استحالته عليه وقد درج الزمخشرى فى الكشاف على الفرق بين التعديتين فقال فى سورة البقرة والفرق بين أذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وقال فى سورة النساء فى قوله تعالى لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اذا عدى بالباء فمعناه الاخذ والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به واما الاذهاب فكالازالة وقرر جدى قاضى القضاة ناصر الدين بن المنير فى تفسيره هذا الفرق وارتضاه قال ومن ثم فرق الامام مالك رضى الله تعالى عنه فى النذر بين أن يقول ان فعلت كذا فانا أحج فلانا أو أحج به فألزمه فى الثانية أن يحج بنفسه وان يحج معه صاحبه بخلاف الأولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد ﴿وأما قوله﴾ تعالى ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق﴾ فلا ينتهض مع هذا الاحتمال ردا على السهيلى ﴿ولان الهمزة والباء متعاقبتان﴾ على الكلمة فى التعدية فاذا وجدت احداهما فقدت الاخرى ولا يجتمعان ﴿لم يجز أقمت بزيد﴾ بالجمع بين الهمزة والباء ولما كان هنالك مظنة سؤال تقريره أن يقال لا شك ان نبت لازم تقول نبت الزرع ويعدى بالهمزة فيقال أنبته الله ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان فى قوله تعالى وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن اذ هو فى قراءة من جعله من الرباعى مضارع أنبت المتعدى بالهمزة أجاب المصنف عن ذلك بقوله ﴿فأما تنبت بالدهن فيمن ضم أوله وكسر ثالثه﴾ وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والباقون على فتح الاول وضم الثالث مضارع نبت ولا سؤال عليه ﴿فخرج على زيادة الباء﴾ فى المفعول وليست الزيادة فى مثل هذا بقيسة كما ستعرفه فلا ينبغى التخريج على ذلك ﴿أو على انها للمصاحبة فالظرف حال الفاعل﴾ وهو الضمير المستتر فى تنبت العائد على الشجرة ﴿أى﴾ تنبت هى ﴿مصاحبة للدهن أو﴾ حال ﴿المفعول﴾ المحذوف ﴿أى تنبت الثمر مصاحبا للدهن أو﴾ على ﴿ان أنبت بمعنى نبت﴾ فليست الهمزة معدية حتى يضر اجتماعها مع الباء ﴿كقوله﴾ أى قول زهير ﴿رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم * قطينا لهم حتى اذا أنبت البقل﴾ أى نبت البقل قال صاحب الصحاح يقال نبتت الارض وأنبتت بمعنى ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت والقطين الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير

هذا ابن عمى فى دمشق خليفة * لو شئت ساقكم الى قطينا

﴿ومن ورودها﴾ أى ورود باء التعدية ﴿مع﴾ الفعل ﴿المتعدى﴾ قولهم ﴿دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر﴾ فان كلا من دفع وصك متعد قبل دخول الباء الى واحد ﴿والاصل﴾ قبل الاتيان بباء التعدية ﴿دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر﴾ بتقديم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قال ان الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر لكان حسنا ولم يتوجه ذلك السؤال ﴿الثالث﴾ من معانى الباء الاربعة عشر ﴿الاستعانة

يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمجئ فى قوله وجاء ربك وهذا ظاهر البعد اه وفى الكشاف والفرق بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله أخذه فلما ذهبوا به اذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهبت به الخيلاء والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما يمسك الله فلا مرسل له اه ولا يخفى ما فى قول الزمخشرى والمعنى الخ من الاشارة الى الجواب عن الآية وهو ان هذا معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور فى نسبته الى الله تعالى بخلاف الاول (قوله واما ولو شاء الله لذهب بسمعهم) جواب اما محذوف تقديره فلا يرد به عليهما وأقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق (قوله رأيت ذوى الحاجات الخ) القطين بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره (قوله والثالث الاستعانة) أدرج ابن مالك فى التسهيل باء الاستعانة فى باء السببية وقال فى شرحه باء السببية هى الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا نحو فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الهاء لحسن ولكنه مجاز قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتب القلم وقطعت السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء

وهى الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ﴾ وفى القاموس والقدوم آلة للنجر مؤنثة وفى الصحاح والقدوم الذى ينحت به مخففا قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وظاهر كلامه انه مذكر وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجها فى السببية قال لان مثل هذه الباء واقعة فى القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة فى الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد معداها الى مصحوبها مجازا كما يقال كتب القلم وأخرج الماء الثمرة وأثبت باء التعليل ومثل لها بنحو ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل والضابط السابق صادق على هذا الاترى ان اتخاذ العجل سبب ظلمهم أنفسهم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط هذا المعنى لاندراج أمثلته تحت السببية والظاهر ان المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى ﴿قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها﴾ وهذا أحد الوجهين الذين جوزهما الزمخشرى قال والثانى ان يتعلق به تعلق الدهن بالانبات فى قوله تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأ يعنى ان التقدير ملتبسا باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركا فاهذا يجعل الظرف مستقرا الا لغوا ثم قال وهذا الوجه أعرب وأحسن قال التفتازانى أعرب أى أفصح وأبين وادخل فى العربية وأحسن أى أوفق لمقتضى الحال لان فى استعمال الباء للتبرك باسم الله من التادب ماليس فى جعله بمنزلة

الآلة التى لا تكون مقصودة بالذات فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال انما كان هذا الوجه أعرب بمعنى انه أدخل فى العربية لانه لا يتوقف الا عليها فيتخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذا لم يبتدئ باسم الله كلا فعل فى عدم الكمال صح جعلها للاستعانة فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم ﴿الرابع﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿السببية نحو انكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل﴾ ونحوه ﴿فكلا أخذنا بذنبه﴾ فاتخاذهم العجل سبب فى ظلمهم الانفس وذنب كل سبب فى أخذه ﴿ومنه﴾ قولهم ﴿لقيت بزيد الاسد أى بسبب لقائى اياه﴾ وهذه هى الباء التجريدية ويظهر من كلامهم ان فيها قولين أحدهما انها السببية كما قال المصنف جردت من زيد اسدا مبالغة فى كمال شجاعته حيث بلغ ان ينتزع منه أسد وقد أشار فى الكشاف الى ان باء التجريد سببية حيث قال فى قوله تعالى الرحمن فاسأل به خبيرا انه يجوز أن يكون المعنى فاسأل بسؤاله خبيرا كقولك رأيت به أسدا أى برؤيته والمعنى ان سألته وجدته خبيرا والثانى انها الظرفية أى لقيت فى زيد الاسد كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكى قلت وقد عدوا مثل قوله وشوهاء تعدو بى الى صارخ الوغاء * بمستلئم مثل العتيق المرجل من التجريد والباء فيه للصاحبة وسيأتى الكلام عليه ﴿و﴾ نحو ﴿قوله قد سقيت ابالهم بالنار﴾ والابال جمع ابل ﴿أى انها﴾ بكسر الهمزة لانه يفسر الجملة المذكورة يريد ان معنى البيت هو معنى قولك انها ﴿بسبب ماوسمت به من أسماء أصحابها يخلى بينها وبين الماء﴾ وهذا ليس بمتعين فى البيت لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة ﴿الخامس﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿المصاحبة﴾ ولها علامتان احداهما أن يحسن فى

بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها تجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز (قوله ونجرت بالقدوم) فى الصحاح القدوم الذى ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفى القاموس القدوم آلة النجر مؤنثة (قوله قيل ومنه باء البسملة) هذا هو الوجه المرجوح من الوجهين الذين ذكرهما صاحب الكشاف والوجه الآخر ان تتعلق البسملة بالقراءة تعلق الدهن بالانبات فى قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا بسم الله اقرأ وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء فى الملابسة والمصاحبة أكثر من الاستعانة ودلالتها على تلبس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر ولان فى التبرك باسم الله من التأدب ماليس فى جعله بمنزلة الآلة التى لا تكون مقصودة بالذات (قوله الرابع السببية) قال الرضى وتكون للسببية وهى فرع الاستعانة (قوله ومنه لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقائى اياه) هذه هى الباء التجريدية والتجريد ان ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كمال تلك الصفة فيه قال الرضى وهو على حذف مضاف أى لقيت بلقاء زيد اسدا قال التفتازانى فى من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا من فلان صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق (قوله قد سقيت ابالهم بالنار) هذا بيت من مشطور السريع وبعده * والنار قد تشفى من الاوار والاوار بضم الهمزة حرارة العطش (قوله الخامس المصاحبة) قال الرضى لا تكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر انه

موضعها مع ﴿نحو اهبط بسلام أى معه﴾ ونحو ﴿وقد دخلوا بالكفر الآية﴾ يعنى قوله واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل بها من وجهين أى وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والعلامة الاخرى ان يغنى عنها وعن مصحوبها الحال فالتقدير فى الآية الاولى اهبط مسلما عليك وفى الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك ولصلاحية وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحويين باء الحال فان قلت ظاهر هذا انها لا تكون الا ظرفا مستقرا فلت الامر كذلك ولكن قال الرضى والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ﴿وقد اختلف فى الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للصاحبة والحمد مضاف الى المفعول﴾ والفاعل هو المخاطب ولكنه لم يذكر والتقدير بحمدربك ﴿أى سبحه حامدا له﴾ فجعل موضع الباء ومصحوبها الحال وهو احدى العلامتين المقدمتين ﴿أى نزهه عما لا يليق به﴾ وهذا معنى التسبيح ﴿وأثبت له ما يليق به﴾ وهذا معنى الحمد اذ هو الثناء بالصفات الجميلة فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو انما وقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشئ الامر بحاله المقيدة له بدليل اضرب هندا جالسة قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالمثال المذكور اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو حج مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرما فهى مامور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل ﴿وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل أى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى ان تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات﴾ فليس تسبيحهم المقتضى لذلك بمحمود ﴿واختلف فى﴾ قوله صلى الله عليه ٢٨ ثمنى ل وسلم ﴿سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على أن الواو زائدة﴾ والاصل سبحانك بحمدك سبحانا ثم أضيف سبحان الى المفعول فوجب حذف فعله كما فى فضرب الرقاب فان قلت كيف عد هذا جملة واحدة مع ان فيه جملة النداء قلت هى معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ماعداها ﴿وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أى﴾ سبحانك بالله ﴿وبحمدك سبحانك﴾ وهذا الخلاف الذى ساقه المصنف لا يقتضى خلافا فى معنى الباء الداخلة على الحمد فى هذا التركيب بل هى محتملة للصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين وانما الخلاف فى كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء فما معنى ذكره هنا ﴿وقال الخطابى المعنى وبمعونتك التى هى نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحولى وقوتى يريد انه مما أقيم فيه المسبب﴾ المذكور وهو الحمد ﴿مقام السبب﴾ المحذوف وهو المعونة التى هى نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه ﴿وقال ابن الشجرى فى﴾ قوله تعالى يوم يدعوكم ﴿فتستجيبون بحمده﴾ وتظنون ان لبثتم الا قليلا ﴿هو كقوله أجبته بالثناء﴾ والاستجابة والاجابة بمعنى قال الشاعر

وداع دعا يا من يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب

﴿أى فيجيبونه بالثناء اذ الحمد هو الثناء﴾ فتكون الباء متعلقة بتستجيبون على انها للاستعانة ﴿أو الباء للصاحبة﴾ بمعنى مع ﴿متعلقة بحال محذوفة﴾ فيكون

انه لا منع من كونها لغوا (قوله أى نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به) هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان التسبيح ان ينزهه عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفى الشرح فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشئ الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هندا جالسة قلت انما لا يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالمثال المذكور أما اذا كانت بعض أنواع الفعل المامور به نحو حج مفردا أو كانت من فعل المأمور نحو ادخل مكة محرما فهى مامور بها وما تكلم المصنف من هذا القبيل (قوله ألا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لا حاجة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى نفى الصفات عنه تعالى وتقدس وليس النزاع فى اطلاق لفظ عالم مثلا اذ لا خلاف فى اطلاقه ولا فى اثبات العلم الذى هو عرض اذ لا نزاع فى نفيه عنه بل فى هل له تعالى علم هو صفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والفلاسفة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالما وباعتبار التعلق بالمقدورات قادرا الى غير ذلك وهذا الذى قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان أراد المصنف بالصفات صفات الذات التى هى الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة واما ان أراد ما يعمها وصفة الفعل فلابد منه لانهم عطلوا صفات الذات وعطلوا خلقه تعالى لافعال العباد وأثبتوا خلقه للجواهر والاجسام والاعراض (قوله واختلف فى سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة

الظرف مستقرا والمعنى فتستجيبون ملتبسين بحمده والمراد بهذا الالتباس بحسب القرينة الاعلان ﴿أى معلنين﴾ أصواتكم ﴿بحمده والوجهان فى فسبح بحمد ربك﴾ أى جواز كون الباء للاستعانة وكونها للصاحبة وهذا من مقول ابن الشجرى فلا يقال انه تكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه ﴿والسادس﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿الظرفية﴾ وعلامتها ان يحسن وقوع كلمة فى موقعها ﴿نحو ولقد نصركم الله ببدر﴾ وهذا مثال للظرف المكانى وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة كان لرجل اسمه بدر فسمى به ونحو ﴿نجيناهم بسحر﴾ أى فى سحر وهو الوقت الذى قبيل طلوع الفجر وهذا مثال الظرف الزمانى ومنه وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهى كثيرة فى الكلام فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزيزى فى قوله تعالى ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أى شكوا فيها وقال المصنف فى حواشيه على التسهيل لا اعرف مجىء الباء للظرفية المجازية فى غيره فان صح قوله فى الآية لتعين المعنى الذى ذكره فيكون مما عاد لا يقال بزيد خير ولا بعمرو أدب كما يقال الان بنى التى هى أصلية

فى الظرفية فتقبل التجوز قلت وقد اجبر فى قوله تعالى بأيكم المفتون على رأى الاخفش ان تكون الباء ظرفية أى فى أيكم الفتنة وهى مجازية وأجير فى قولهم لا خير بخير بعده النار كونها ظرفية على جهة المجاز ﴿والسابع﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿البدل﴾ وعلامتها ان يحسن الاتيان فى موضعها بكلمة بدل ﴿كقول الحماسى

فليت لى بهم قوما اذا ركبوا شدوا الاغارة فرسانا وركبانا﴾

ويروى شنوا بالنون أى فرقوا الاغارة من كل وجه والاغارة دفع الخيل على من يراد أخذه أو قتاله ﴿وانتصاب الاغارة على المفعول من أجله﴾ كما فى قول الشاعر

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

وكما وجر مثل هذا باللام أكثر من نصبه وفى التنبيه على مشكل الحماسة لابن جنى مثل ما قال المصنف ان انتصاب الاغارة على المفعول لاجله قال وشد هذه غير متعدية واذا أريد تعديها وصلت بعلى قال الشاعر أشد على الكتيبة لا أبالى * أحتفى كان فيها أم سواها قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى حملوا فتنتصب الاغارة على انها مفعول لاجله ولان تكون بمعنى قووا من قولك شددت الشىء اذا جعلته شديدا قويا فتنتصب الاغارة على انها مفعول به ﴿والثامن﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿المقابلة﴾ وقد تسمى باء العوض ﴿وهى الداخلة على الاعواض﴾ أثمانا كانت أو غير أثمان ﴿نحو اشتريته بألف﴾ وهذا مثال دخولها على العوض الذى هو ثمن ﴿وكافأت احسانه بضعف﴾ وضعف الشىء بكسر الضاد مثله وضعفاه مثلاه وقيل الضعف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعيف ان يزاد على أصل الشىء فيجعل مثلين أو أكثر ﴿وقولهم هذا بذاك﴾ فوقعت هنا مستقرا ووقعت فى المثالين المتقدمين لغوا ﴿ومنه﴾ أى من مجيئها للمقابلة قوله تعالى ﴿ادخلوا الجنة بما

وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أى وبحمدك سبحتك) يعنى وعلى كل من القولين يأتى الخلاف المتقدم فى فسبح بحمد ربك من ان الباء للصاحبة والحمد مضاف الى المفعول أو للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل وفى الشرح ان هذا الخلاف الذى ساقه لا يقتضى خلافا فى معنى الباء الداخلة على الحمد على هذا التركيب بل هى محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف فى كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فامعنى ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانك اللهم وبحمدك من قبيل فسبح بحمد ربك فى تعلق الباء بالتسبيح واضافة الحمد الى ما يصلح ان يكون فاعلا ومفعولا ذكره عقبيه على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف فى الواو وقول الخطابى (قوله والوجهان فى فسبح بحمد ربك) أى الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجرى فى فتستجيبون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وبمنصوب على الحال آتيان فى فسبح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفى فسبح بحمد ربك خبره ويحتمل وهو أوجه انه من تتمة الكلام على فتستجيبون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين فى فسبح بحمد ربك من كون الباء للصاحبة أو للاستعانة آتيان فى هذه الآية (قوله فليت لى بهم الخ) وهذا البيت لقريط بن أنيف شاعر اسلامى وهو من قصيدة مطلعها

لو كنت من مازن لم تستبح ابلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان

يروى شدوا وهو الغالب فى نسخ المغنى اى حملوا فى الحرب من شد عليه فى الحرب يشد اذا حمل ويروى شنوا قال فى الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة وأشن اذا فرقها من كل وجه والاغارة مصدر اغار على العدو والاسم الغارة (قوله وهى الداخلة على الاعواض) يعنى سواء كانت ثمنا كالمثال الاول أو غير ثمن كالمثال الثانى (قوله

كنتم تعملون﴾ وقوله وتلك الجنة التى أورثتموها بما كنتم تعملون ﴿وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة و﴿كما قال الجميع فى﴾ قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى﴾ بفتح الطاء اسم مفعول ﴿بعوض قد يعطى﴾ بالبناء للمفعول أيضا ﴿مجانا﴾ بفتح الميم وتشديد الجيم أى بلا عوض وينبغى أن يكون مراد المصنف بالجميع أهل السنة والا فلو أراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا الاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يأتى على قولهم ان تكون الباء سببية فى الحديث ﴿وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين﴾ بما ذكرناه من جعل الباء للمقابلة فى الآية وللسببية فى الحديث ﴿انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلى البائين﴾ الواقعتين فيهما جميعا ﴿جمعا بين الادلة﴾ الدالة على ان الله لا يجب عليه شئ وانه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلا منه سبحانه وتعالى ويصح ضبط المحل هنا اما بكسر الميم على انه اسم مكان اذ الآية محل لحمل الباء على المقابلة والحديث محل لحملها على السببية واسم المكان من الثلاثى على زنة المضارع ومضارع حمل بفتح الميم يحمل بكسرها فيكون اسم المكان منه كذلك وأما بفتحها على انه مصدر ميمى أى لاختلاف الحملين فالباء محمل فى الآية مخالف لحملها فى الحديث كما عرفت ﴿والتاسع﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿المجاوزة كعن فقيل تختص بها بالسؤال نحو﴾ الرحمن ﴿فاسأل به خبيرا﴾ أى عنه ﴿بدليل يسألون عن أنبائكم﴾ وفى كون هذا دليلا للحكم المذكور نظر ﴿وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبايمانهم﴾ أى عن ايمانهم وقوله تعالى ﴿ويوم تشقق السماء بالغمام﴾ اى عن الغمام والاستدلال بذلك على عدم الاختصاص بالسؤال ظاهر ﴿وجعل الزمخشرى هذه الباء﴾ الواقعة فى الآية الثانية ﴿بمنزلتها فى شققت السنام﴾ بفتح السين المهملة أعلى ظهر البعير ﴿بالشفرة﴾ بفتح الشين المعجمة وسكون الفاء وهى السكين العظيم ﴿على ان الغمام جعل كالآلة التى يشق بها﴾ فتكون الباء فى الآية للاستعانة لا للمجاوزة ﴿قال﴾ الزمخشرى ﴿ونظيره السماء منفطر به﴾ أى بذلك اليوم وهو المذكور فى قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منفطر به وهذا وصف لليوم بالشدة أى السماء على عظمها واحكامها تنفطر به أى تنشق فما ظنك بغيرها من الخلائق والتذكير على تأويل السماء بالسقف أو السماء شئ منفطر به أو هو على ارادة النسب أى ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أى ذات لبن وتمر قاله الخليل وفى الكشاف ويجوز ان يراد السماء مثقلة به اثقالا يؤدى الى انفطارها لعظمته عليها ﴿وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن أصلا

(وكما قال الجميع فى ان يدخل أحدكم الجنة بعمله) فى الشرح ينبغى أن يكون مراده بالجميع أهل السنة والا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا الاشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذى لا ذنب له أو الذى له ذنب ومات تائبا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية فى الحديث اه وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبا وأما اثابتهما بدخول الجنة فمن فضل الله تعالى ورحمته وأيضا هم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وايجاده فيصح نفى سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها للرحمة الله تعالى (قوله بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبايمانهم) فان المعنى على ما قيل يسعى نورهم عن أيمانهم فى جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشريفا لها والجمهور على ان النور أصله بايمانهم والذى بين أيديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من الهداية وفى الكشاف انما قال بين أيديهم وبايمانهم لان السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين (قوله ويوم تشقق السماء بالغمام) قيل هو الغمام المذكور فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله أى أمره و بأسه فى ظلل من الغمام وهو سحاب أبيض رقيق وقيل معنى بالغمام متغيمة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لبنى اسرائيل فى التيه تنزل الملائكة فيه الى الارض وفى أيديهم صحائف الاعمال للحساب (قوله ونظيره السماء منفطر به) أى باليوم الذى يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السماء على عظمها واحكامها منفطر باليوم أو ذات انفطار به على ارادة النسب كما يقال امرأة لابن أى ذات لبن (قوله وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء السببية) قال الرضى الباء فيه تجريدية نحو لقيت بزيد اسدا او التقدير واسأل بسؤاله

وفيـه﴾ أى فى هـذا التأويل الذى ادعوه ﴿بعد لانه لا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور بالباء هو المسئول عنه﴾ بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شئ آخر ساغ لك ان تقول سألت بزيد والمقصود من مثل فاسأل به خبيرا ان يكون مجرور الباء مسؤلا عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيدا ﴿العاشر﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿الاستعلاء نحو﴾ ومن أهل الكتاب ﴿من ان تأمنه بقنطار﴾ يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الا مادمت عليه قائما فالشاهد منها فى موضع آخر غير الذى تلاه والى ذلك أشار بقوله ﴿الآية﴾ فالباء فيهما بمعنى على أى تأمنه على قنطار وتأمنه على دينار ﴿بدليل هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه﴾ من قبل فعدى الفعل المذكور بعلى فى موضعين ﴿ونحو واذا مروا بهم يتغامزون﴾ على رأى الاخفش ﴿بدليل وانكم لتمرون عليهم﴾ مصبحين ﴿وقد مضى البحث عن هذا﴾ بما يقتضى أن تكون الباء فى مروا بهم للالصاق المجازى وعلى فى لتمرون عليهم للاستعلاء المجازى ولا يقال فيه ان الباء بمعنى على لانه أمر لا داعى اليه ولما يلزم عليه من التجوز من وجهين ﴿و﴾ نحو قوله ﴿أرب يبول الثعلبان برأسه﴾ الهمزة فيه للانكار والباء بمعنى على أى على رأسه ﴿بدليل تمامه﴾ أى تمام البيت وهو قوله ﴿لقد ذل من بالت عليه الثعالب﴾ فعدى الفعل بعلى وهذا البيت أنشده الكسائى ٢٢٠ وجماعة بضم الثاء واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعالب قيل وهو وهم فقد رواه أبو حاتم الرازى الثعلبان بفتح الثاء واللام وكسر النون على انه تثنية ثعلب وذكر ان بنى ثعلب كان لهم صنم يعبدونه فبينما هم ذات يوم اذ أقبل ثعلبان يشتدان فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم وكان للصنم سادن يقال له غاوى بن ظالم فقال البيت ثم كسر الصنم واتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسمك فقال غاوى بن ظالم فقال بل راشد بن عبد الله وفى نهاية الغريب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأتى بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول هذا اطعم فجاء ثعلبان وأكلا الخبز والزبد ثم بالا على رأس الصنم وفى كتاب الهروى فجاء ثعلبان وأكلا الخبز والزبد أراد تثنية ثعلب اهـ قال الحافظ بن ناصر أخطأ الهروى فى تفسيره وصحف فى روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذكر من الثعالب اسم له معروف لا مثنى فأكل الخبز والزبد ثم عضل على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فاخبره بذلك وقال فيه شعرا والحديث مذكور فى معجم البغوى وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه مشروح فى كتاب دلائل النبوة لابى نعيم الاصبهانى وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت فى أسماء الحيوان والفرق فيها بين الذكر والانثى كما قالوا الافعوان ذكر الافاعى والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف فى الثعلبان فى البيت هل هو مفرد أو مثنى ﴿الحادى عشر﴾ من المعانى الاربعة عشر ﴿التبعيض اثبت ذلك الاصمعى والفارسى والقتبى﴾ بقاف مضمومة فمثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فياء نسب ﴿وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله﴾ المقربون أى يشرب منها ﴿وقوله﴾ بالنصب عطف على المتقدم أى وجعلوا منه قوله ﴿شربن بماء البحر ثم ترفعت﴾ متى لجج خضر لهن نئيج يصف السحائب يقول شربن من ماء البحر ثم ترفعن من لجج خضر لهن نئيج أى مر سريع مع صوت ﴿وقوله﴾ بالنصب أيضا فلثمت فاها آخذا بقرونها * ﴿شرب النزيف ببرد ماء الحشرج﴾ لثم الفم بكسر الثاء المثلثة اذا قبله

خبيرا (قوله وفيه بعد) أى فى تأول البصريون لان المجرور بالباء فى الآية هو المسؤل عنه ولا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه (قوله وقد مضى البحث فيه) أى فى كون الباء مع المرور للاستعلاء لانه الذى مضى البحث فيه فى أول حرف الباء (قوله ارب يبول الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت عجزه * لقد ذل من بالت عليه الثعالب * روى الكسائى الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعالب ورواه أبو حاتم الرازى بفتح المثلثة واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروى عن بنى ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان اقبلا ورفع كل منهما رجله وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم وأتى الى النبى صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوى بن ظالم فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا فى الشرح فى تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم ذلك الخادم غاوى بن عبد العزى (قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت) هذا صدر بيت عجزه * متى لجج خضر لهن نئيج * ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه الضمير فى شربن للسحب ومتى بمعنى من واللجج جمع لجة وهى معظم الماء ويقال ماء أخضر لصفائه والنئيج بنون مفتوحة وهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويروى متى حبشيات لهن نبيج والنبيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد (قوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج)

وربما جاء بالفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد قول جميل * فلثمت فاها آخذا بقرونها * بالفتح والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر والنزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حسي يكون في حصى نقله عن ابن السكيت وأنشد بيت جميل هذا وقال في باب الواو والياء والحسي بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة امسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه ومعنى البيت اني قبلتها متمسكا بخصل شعرها اشار باريقها متمثلا بشرب السكران من الماء البارد الذي يستخرج من ذلك المكان ﴿وقيل ومنه﴾ قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤسكم﴾ أي ببعض رؤسكم فيتأدى الواجب بادنى ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه ﴿والظاهر ان الباء فيهن﴾ أي في الامثلة التي ساقها برمتها آية الوضوء وغيرها ﴿للالصاق﴾ وهو معناها الحقيقي المشهور فلا تجعل لغيره الا بثبت لاسيما وقد أنكر ابن جني وجماعة ورود الباء للتبعيض وتأولوا ما اوهمه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني وقال هو شهادة على نفي وهي غير مقبولة واجيب بان الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو ان العرب لم تنصب الفاعل وظنية عن استقراء صحيح نحو ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة وشائعة غير منحصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا هو المردود وكلام ابن جني من الثاني لانه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لان غيره من الائمة مثبت وهو ناف وفي الكشف ان عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الباء في الآية المذكورة صلة أي زائدة للتأكيد كما في قوله تنبت بالدهن وقوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة أي لا تلقوا أيديكم ٢٢١ واذا كانت مزيدة وجب مسح الكل

هذا عجز بيت صدره * فلثمت فاها آخذا بقرونها * والقرون جمع قرن وهو هنا الخصلة من الشعر وفي الصحاح لثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشد فلثمت فاها آخذا بقرونها بالفتح والنزيف السكران اذا نزف عقله وقيل المحموم الذي منع من الماء وقيل الخمر نزف من انائه ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين المعجمة حسي في حصى والحسي بالكسر ما تنشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة أمسكته فيحفر عنه فيستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعرابي الكوز الطويل العنق الذي لا اذن له الضيق الفم (قوله فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء) لان الماء مزيل للحدث عن الرؤس ثم حذف المزيل وهو الماء وأدخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه وهو الرؤس (قوله كنواح ريش الخ) نواح أصله نواحي جمع ناحية حذفت الياء منه للضرورة واللثة بكسر اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل وفي

تمالو قيل وامسحوا رؤسكم قال وما قدمناه وان كان فيه عمل بالمجاز الا انه أحوط لان فيه الخروج عن العهدة بيقين فكان الاخذ به أولى على انا ان عملنا بحقيقتها فذلك يوجب الاستيعاب أيضا لان الباء للالصاق حقيقة وقد الصق المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه

فيقتضي مسح جميع الرأس الى هنا كلامه ﴿وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه﴾ والرؤس مزال عنها الحدث المقدر قيامه بها فكان القياس ان يتسلط عليها فعل المسح بدون باء ﴿والى المزيل بالباء﴾ وهو هنا الماء الذي يمسح الرؤس به فالقياس ان يعدى الفعل المذكور اليه بالباء واذا كان كذلك ﴿فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء﴾ فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلة على المزيل الى المزال عنه وحذف المفعول الآخر ﴿ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية * ومسحت باللثتين عصف الاثمد﴾ النواحي جمع ناحية لكنه حذف الياء تخفيفا للضرورة واللثة بلام مكسورة فثاء مثلثة هي ما يدخل الاسنان وأصله لثي والهاء عوض من الياء والجمع لثات ولثى والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما حجر الكحل ﴿يقول ان لثاتك﴾ ايتها المرأة ﴿تضرب الى سمرة﴾ وهو وصف محمود عند العرب ﴿فكأنك مسحتها بمسحوق الاثمد﴾ وقضية هذا انه فسر العصف بالمسحوق ولم أقف عليه ﴿فقلب معمولي مسح﴾ حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الاثمد وهو الممسوح به وقرر بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضي ان لا قلب ولكن يقتضي الحذف فقال مسح يتعدى الى مفعول بنفسه وهو المزال عنه والى آخر بحرف الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية وامسحوا أيديكم برؤسكم قلت فجعل الرأس هي الآلة لدخول الباء عليها ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضي استيعاب الرأس بالمسح لانه غير مضاف اليها بل اضيف الى اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعيض لا بكون الباء مفيدة له بالوضع

﴿وقيل في شربن﴾ عباء البحر ﴿انه ضمن معنى روين﴾ فالباء فيه للاستعانة ﴿ويصح ذلك﴾ أيضا ﴿في يشرب﴾ بها عباد الله ﴿ونحوه﴾ يريد شرب النزيف ببرد ماء الحشرج فيقدر في الآية يروى بها عباد الله وفي البيت روى النزيف ببرد الماء ﴿وقال الزمخشري في يشرب بها﴾ عباد الله ﴿المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل﴾ فالباء على هذا للالصاق أو للمصاحبة ﴿الثاني عشر﴾ من المعاني الاربعة عشر ﴿القسم وهي أصل حروفه ولذلك﴾ امتازت عن سائر حروفه بثلاثة أمور ﴿خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن﴾ وغيرها من أحرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لاقومن وهذا أحد ثلاث الامور ﴿ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن﴾ وغيرها من الاحرف القسمية انما يجر الظاهر لا الضمير وهذا هو الامر الثاني ﴿واستعمالها في القسم الاستعطافي﴾ وهو ما كان جوابه طلبيا وغيرها من أحرف القسم لا يستعمل فيه ﴿نحو بالله هل قام زيد أي اسألك بالله مستحلفا﴾ وهذا هو الامر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضممت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها وزاد بعضهم رابعا وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فانهما لا يجران الا في القسم ونقضه ابن قاسم باللام فانها تستعمل جارة في القسم وغيره ﴿الثالث عشر﴾ بفتح الثاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فما دونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة فثلاثة أوجه أحدها ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه مع البناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول مضاف الى الثاني مبنيا فتقول هذا ثالث عشر بضم الثاء مثلا وهذا الاخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنعت الاضافة لامتناع مثل جاء الغلام رجل اذا تقرر ذلك استبان لك وجوب فتح الثاء من قول الثالث عشر ﴿الغاية﴾ أي انتهاء الغاية فتكون بمنزلة الى ﴿نحو﴾ قوله تعالى ﴿وقد أحسن بي أي الي وقيل ضمن أحسن معنى لطف﴾ وان فاتي بالباء في صلته كما تقول لطف الله بك والباء على هذا للالصاق ﴿والرابع عشر التوكيد وهي الزيادة﴾ فان قلت أنث الضمير مع ان مفاده وهو التوكيد مذكر قلت انثه باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدا ومسماه جاز اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدا والكتاب خبره فانه أجرى فيه حكم الخبر على المبتدا في التذكير لانه ذكر اسم الاشارة والمشار اليه مؤنث وهو السورة كما أجرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الام نص عليه في الكشاف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على الباء المؤكدة ﴿وزيادتها في ستة مواضع أحدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو أحسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ﴾ ولزمت بحيث لا يجوز حذفها الا مع ان وان كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا * واحبب الينا أن تكون المقدما ومن كلام الامام علي كرم الله وجهه اعزز علي أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شاعر الى حذفها في مثل أحسن بزيد لزمه ان يرفع على مذهب الجمهور وان ينصب على قول الفراء وسيأتي تقريره واعلم انه استضعف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير أي صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ﴿وأما اذا قيل بانه أمر لفظا ومعنى

الشرح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمسحوق ولم أقف عليه (قوله وقيل في شربن انه ضمن معنى روين) قال ابن سيده وعندي انه لما كان شربن في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شربن بالباء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطافي) قال ابن جني القسم جملة انشائية مؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطافي وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله

بربك هل ضممت اليك ليلى * قبيل الصبح أو قبلت فاها

(قوله فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن) قال الرضي وهو قول سيبويه وضعف بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول انتهى (قوله وأما اذا قيل بانه أمر لفظا ومعنى

وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها فى امرر بزيد﴾ وليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة وهذا هو قول الفراء
وتبعه الزمخشري وابن خروف فاحسن عندهم أمر لكل أحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكأنه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة *
فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما لم يتصرف افعل وان كان المخاطب به
غير مفرد مذكر لانه جرى مجرى المثل ﴿والغالبة فى فاعل كفى﴾ قال ابن قاسم بمعنى أحسب ﴿فى نحو كفى بالله شهيدا وقال
الزجاج دخلت لتضمن كفى﴾ وفى بعض النسخ لتضمن الفعل ﴿معنى اكتف﴾ كانك قلت اكتف بالله شهيدا فليس
المجرور فاعلا فى المعنى ولا الباء زائدة ﴿وهو﴾ أى ما قاله الزجاج فى ذلك ٢٢٣ ﴿من الحسن بمكان﴾ رفيع ﴿ويصححه
قولهم اتق الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه أى ليتق وليفعل﴾ فاستعمل الماضى هنا بمعنى الامر كما فى كفى من كفى بالله شهيدا على قول الزجاج ﴿بدليل جزم يثب﴾ ولولا أن ما سبق عليه فى معنى الامر لم يكن لجزمه وجه كما أنك لو قلت مخبرا اقام زيد لم يجز أن تقول اكرمه بالجزم على انه جواب وتقول ليقم زيد اكرمه بالجزم ﴿ويوجبه﴾ أى يوجب المصير الى ما قاله الزجاج من ان كفى ضمن معنى اكتف ﴿قولهم كفى بهند بترك التاء﴾ التى يؤتى بها لتأنيث الفاعل فانه لولا ان الفعل هنا بمعنى الامر لقيل كفت بهند ولا يقال ﴿فان احتج﴾ لترك الاتيان بعلامة التأنيث
﴿بالفاصل﴾ أى بوجود الفاصل وهو الباء الزائدة ﴿فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة﴾
بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل وهو من الزائدة فدل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل فى كفى بهند اذ التأنيث فيه ممتنع
والفاصل لا يمنعه ﴿فان عورض﴾ هذا الذى رددنا به من ان الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه ﴿بقولك احسن بهند﴾ فان
احسن بمعنى أحسن الذى هو فعل ماض والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد يوجب ترك التأنيث فى بعض
الصور فليكن كفى بهند من هذا القبيل ﴿فالتاء﴾ التى تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل ﴿لا تلحق صيغ الامر وان كان
معناه الخبر﴾ فلذلك امتنع التأنيث فى احسن بهند رعاية لصيغة الامر وهذا بخلاف كفى بهند فان الفعل فيه ماض فلا مانع
من لحاق العلامة ولو كان معناه الخبر

وان فيه ضمير المخاطب مستترا) ذهب الفراء والزمخشري وابن خروف الى ان أحسن بزيد أمر
باستدعاء التعجب من المخاطب مسند الى ضميره وذهب ابن كيسان الى أن المخاطب ضمير الحسن
فكانه قيل أحسن يا حسن بزيد وعبارة المصنف هنا صالحة لهما (قوله ويصححه قولهم اتق الله
امرؤ فعل خيرا يثب عليه أى ليتق وليفعل) الظاهر ان ليفعل تفسير لفعل خيرا ويرد عليه انه
صفة للنكرة قبله ويمتنع فى الصفة ان تكون طلبية فكان على المصنف أن لا يذكر فعل خيرا
كما فعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره ويعطفه على اتق كما ذكره
كذلك فى الباب الثانى فى الجملة التفسيرية كما فى بعض النسخ ههنا والجواب ان فعل ليس
صفة للنكرة قبله وانما هو مستأنف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على اضمار
القول ويجوز فى الطلب أن يكون كذلك (قوله ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء) أى يوجب
ما قاله الزجاج من ان كفى متضمن معنى اكتف ترك تأنيث كفى اذا كان المجرور بالباء مؤنثا
حقيقيا كما لا يؤنث اكتف اذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا (قوله فان احتج بالفاصل
فهو مجوز لا موجب) احتج بضم المثناة الفوقية مبنى للمفعول يعنى فان قيل ترك التأنيث فى
كفى بهند للفاصل لا لتضمن كفى معنى اكتف أجيب بان ترك التأنيث من الفعل لاجل
الفاصل غير واجب وتركه من كفى بهند واجب فلا يكون ترك التأنيث من كفى بهند للفاصل
وانما قلنا ان ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة الا
يعلمها وقوله تعالى وما تخرج من ثمرة من أكمامها بتأنيث الفعل فيهما مع الفاصل (قوله فان
عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر) يعنى فان قيل ما استدللتم به على ان
ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على انه واجب وهو قولك احسن بهند
فانه يجب ترك التانيث منه وما ذاك الا للفاصل فيكون ترك التأنيث للفاصل واجبا أجيب بانا
لا نسلم ان وجوب ترك التأنيث من أحسن بهند الفاصل وانما هو لان صيغة الامر لا تقبل التاء
ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفى الشرح
تقرير المعارضة ان يقال ما ادعيتموه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجبه معارض
بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضى والباء فاصلة والتأنيث ممتنع فثبت ان الفاصل قد

﴿وقال ابن السراج الفاعل﴾ في نحو وكفى بالله شهيدا ليس الاسم الظاهر وانما هو ﴿ضمير الاكتفاء﴾ في قولك كفى ضمير يعود الى الاكتفاء المفهوم من المقام ﴿وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر﴾ وكذا قال غير المصنف قلت وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله ﴿وهو﴾ أي تعلق الجار بضمير المصدر ﴿قول الفارسي والرماني أجازا مررت بزيد حسن وهو بعمرو قبيح﴾ واستدلا على ذلك بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم ﴿وأجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره﴾ نظرا الى ان الضمير هو ومفسره بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضربك زيدا حسن وهو عمرا قبيح وضربك عمرا ولم أقف لذا على شاهد ﴿ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا﴾ أي سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضعف بالاضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل حينئذ وبزوال حروفه بالاضمار زال التشبيه فامتنع العمل ﴿قالوا﴾ أي قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كفى تزاد فيه الباء غالبا ﴿ومن مجيء فاعل كفى هذه﴾ في نحو كفى بالله شهيدا ﴿مجردا عن الباء قول سحيم﴾ بالسين والحاء المهملتين وكأنه تصغير ترخيم وهو الاسود ﴿كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا﴾ وكان الجاري على الغالب ان يقال كفى بالشيب وكان المصنف لم يرتضه ولذلك عبر بقالوا ﴿ووجه ذلك﴾ أي تجريده فاعل كفى في قول سحيم من الباء ﴿على ما اخترناه﴾ من ان الباء في كفى بالله غير زائدة وانما جاءت لكون كفى بمعنى اكتف ﴿انه﴾ أي ان سحيما ﴿لم يستعمل كفى بمعنى اكتف﴾ وانما استعملها بمعناها الاصلي متضمنة لمعنى اكتف فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل ﴿ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى﴾ وكان هذا هو معناها الاصلي قبل الضمير فهي في بيت سحيم مستعملة بهذا المعنى أي أجزأ الشيب ﴿ولا التي﴾ أي ولا تزاد الباء أيضا في فاعل كفى التي ﴿بمعنى وقى﴾ أي منع ﴿والاولى﴾ وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى ﴿متعدية لواحد كقوله

قليل منك يكفيني ولكن * قليلك لا يقال له قليل﴾ أي قليل منك يجزيني ويغنيني ﴿والثانية﴾ وهي التي بمعنى وقى ﴿متعدية لاثنين﴾ كما ان وقى كذلك تقول وقيته الشر أي منعته اياه كقوله تعالى ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾ وقوله تعالى ﴿فسيكفيكهم الله﴾ ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم * ودهر لأن أمسيت من أهله أهل﴾ أي أجزأ ثعلا فخرا كونك منهم وأغناهم ذلك ﴿ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا﴾ أي الذي فعلوه من ترك الانتقاد عليه ﴿اما السهو عن شرط الزيادة﴾ للباء في فاعل كفى وهذا يقتضي انها لا تزاد فيه الا اذا كان قاصرا وفيه نظر وظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى ﴿أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة﴾ كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ﴿وثعل رهط الممدوح﴾ أي قومه وقبيلته ﴿وهم بطن من طيء﴾ بياء مشددة مكسورة بعد الطاء المهملة المفتوحة وهمزة في الآخر ﴿وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر﴾ واذ يصح أن يكون متعلقا بالفعل المقيد بالعلة المذكورة ويحتمل تعلقه بمحذوف أي وهو ممنوع من الصرف وفي المحكم خلاف ما قاله المصنف قال فيه وثعل بطن وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم ينصرف ﴿ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر وأهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة بأهل﴾ لما فيه من معنى الوصفية ﴿وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه أحدها﴾ على تقدير رفعه ﴿ان يكون مبتدأ حذف خبره أي﴾ دهر مستحق

يوجب ترك التأنيث في بعض الصور فليكن كفى بهذه من هذا القبيل اه وأقول المعارضة مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على تقريرنا الا على تقرير الشارح اللهم الا ان تحمل المعارضة على معناها اللغوي دون الاصطلاح الجدلي (قوله وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ الادب عن أبي العباس المبرد وغيره وأخذ عنه السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة وفي الشرح لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا بمحذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان تكون الباء للحال (قوله سحيم) هو بمهملتين تصغير أسحم بمعنى أسود تصغير ترخيم (قوله فهذا اما السهو عن شرط الزيادة) أي السهو ممن لم ينتقد عليه من شارحي كلامه (قوله وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر) في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلة

المذكورة

لكونك من أهله ﴿يفخر بك وصح الابتداء بالمنكر﴾ لقربه من المعرفة بسبب تخصصه ﴿لانه قد وصف بأهل﴾ فهو نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴿والثانى كونه معطوفا على فاعل كفى﴾ بان الباء زائدة فى الفاعل ﴿أى انهم فخروا بكونه منهم وفخر وا بزمانه لنضارة أيامه﴾ أى حسنها ورونقها ﴿وهذا وجه لا حذف فيه والثالث ان تجره بعد ان ترفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحينئذ يجر الدهر بالعطف﴾ على مجرور الباء ﴿ويقدر أهل خبر الهو محذوفا﴾ والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثانى سواء ﴿وزعم﴾ أبو العلاء ﴿المعرى﴾ بتشديد الياء نسبة الى المعرة بفتح الميم والعين المهملة وراء المشددة وهى بلد بين حماه وحلب من أرض الشام ويقال لها معرة النعمان ﴿ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا أى وكفى دهرا هو أهل لان أمسيت من أهله انه أهل لكونك من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه﴾ أى ان الشاعر ﴿عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلا والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا وهما دهرا وان ومعمولاها وما تعلق بخبرها 225 ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى﴾ وهذا لا يتمشى على قول البصريين قاطبة ولا الاكثرين من غيرهم فانهم لا يجوزون حذف الفاعل ﴿وزعم الربعى﴾ بفتح الباء ﴿أن النصب بالعطف على اسم ان وان أهل عطف على خبرها﴾ والتقدير وكفى ثعلا فخرا ان دهرا أهل لكونك من أهله ﴿ولا معنى للبيت على تقديره﴾ كما رأيت وقد يقال بل له معنى فان دهرا اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لذلك الدهر ولا شك انه من ثعل فحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها تشرف الدهر بأن أصبح أهلا لوجوده فيه فتأمله

29 ى ل ﴿والضرورة﴾ أى وزيادة الباء التى هى الضرورة ﴿كقوله ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد﴾ الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاء والابل ﴿وقوله مهما لى الليلة مهما ليه * أودى بنعلى وسرباليه﴾ وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الاولى المطوية المكسوفة وضربها الثانى المماثل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا * مخلولق مستعجم محول وفى الصحاح السربال القميص وفى القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس ﴿وقال ابن الضائع﴾ بالضاد المعجمة والعين المهملة ﴿فى الاول ان الباء متعلقة بتنمى﴾ وهو بفتح حرف المضارعة من نميت الحديث اذا أسندته ورفعته ﴿وان فاعل يأتى مضمر وان المسئلة من باب الاعمال﴾ ويعرف بباب التنازع وهذا انما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك اذا أعملت الثانى وكان الاول يطلب العمل على جهة الفاعلية فانك تضمر الفاعل فى الاول والكوفيون يمنعون من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائى يقول بحذف الفاعل والفراء يضمره

المذكورة وكونها متعلقة بمحذوف أى وهو نوع من الصرف يعنى ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم فى الشرح وفى المحكم خلاف ما قال المصنف وهو وبنو ثعل بطن وليس بمعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف (قوله أى انهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه) هذا التفسير يشعر بتعلق الباء فى البيت بفخرا وهو ليس كذلك فالاولى ان يقول أى انهم أجزأهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذى هو فيه (قوله وشرحه) أى شرح ما زعمه المعرى وهو مبتدأ خبره انه عطف وكل من المنصوب فى انه والمرفوع فى عطف عائد على المعرى والفاعل مجرور عطفا على المفعول ومنصوبا مفعول عطف وان ومعمولاها عطف على دهر وكلاهما تفسير لمنصوبا ومرفوعا الاول للاول والثانى للثانى أو ان هذه مع معموليها وما تعلق بخبرها محذوفة من البيت الملم بها (قوله وزعم الربعى) هو على ابن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادى المنزل الشيرازى الاصل اشتغل ببغداد على السيرافى ثم خرج الى شيراز فقرأ على أبى على الفارسى عشرين سنة ثم رجع الى بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة وتوفى سنة عشرين وأربعمائة ببغداد والربعى بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعة (قوله ولا معنى للبيت على معنى تقديره) فى الشرح وقد يكون له معنى فان دهرا اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفا لهذا الدهر ولا شك أنه من ثعل فحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحدا منها يشرف الدهر بان أصبح أهلا لوجوده فيه (قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ) الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل واللبون بفتح اللام ذات اللبن من الشاة والابل (قوله مهما لى الليلة الخ) السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على البدن وسيذكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مهما ويذكر تفسيره (قوله ابن الضائع) بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته (قوله والمسئلة من باب الاعمال)

مؤخرا منفصلا كما يجيء في محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثاني أعمل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل قال والمعنى على الاول يعني احتمال زيادة الباء أوجه اذ الانباء من شأنها ان تنمى بهذا وبغيره ﴿وقال ابن الحاجب في﴾ البيت ﴿الثاني الباء معدية﴾ لازائدة ﴿كما تقول ذهب بنعلي﴾ فجمل أودى بمعنى ذهب وأما على القول بالزيادة فمعناه هلك على ماصرح به اللغويون وماقاله ابن الحاجب محتمل ﴿ولم يتعرض لشرح الفاعل﴾ ماهو ﴿و﴾ لاذكر ﴿على م يعود﴾ ذلك الفاعل ﴿اذا قدر ضميرا في أودى ويصح أن يكون التقدير أودى هو﴾ وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه توكيد له ﴿أي مود﴾ فالضمير راجع الى مايقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به ﴿أي ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشرب هو أي الشارب اذليس المراد ولا يشرب الزاني﴾ فيتقيد الوعيد بجمع بين وصفي الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في يشرب الى الزاني بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانيا كان أو غير زان ﴿والثاني مما تزاد فيه الباء المفعول﴾ وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها نص عليه ابن قاسم في الجنى الداني وأهمل المصنف التنبيه على ذلك ﴿نحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة﴾ ونحو ﴿وهزي اليك بجذع النخلة﴾ ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله أي لن ينصر الله رسوله في الدنيا والآخرة ﴿فليمدد بسبب﴾ أي حبل ﴿الى السماء﴾ أي سماء بيته ثم ليقطع أي ليختنق به وسمي الاختناق قطعا لان المختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه فلينظر هل يذهبن كيده مايغيظ أي فليصور في نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذي يغيظه ﴿ونحو ومن يرد فيه﴾ أي في المسجد الحرام ﴿بالحاد﴾ بظلم والالحاد العدول عن القصد فالتقدير في هذه الآيات ٢٢٦ ولا تلقوا أيديكم وهزي اليك جذع النخلة فليمدد سببا ومن يرد فيه الحادا ونحو ﴿فطفق مسحا بالسوق أي يمسح السوق مسحا﴾ وقد تقدم انه قيل بزيادة الباء في آية الوضوء ﴿ويجوز ان تكون صفة﴾ للمسح ﴿أي مسحا واقعا بالسوق﴾ فالباء على هذا غير زائدة في ﴿و﴾ نحو ﴿قوله﴾

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج * ﴿نضرب بالسيف ونرجو بالفرج﴾

وضبة علم على رجل وهو ابن أدعم تميم بن مر والظاهر ان المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيحتمل ان يكون الشاعر اتبعه فتحة الفاء لضرورة ﴿الشاهد في﴾ الباء ﴿الثانية﴾ وهي الجارة للفرج اذ المعنى ونرجو الفرج ﴿فاما الاولى﴾ وهي الداخلة على السيف ﴿فللاستعانة﴾ مثلها في كتبت بالقلم ﴿و﴾ نحو ﴿قوله﴾

* ثلاث الحرائر لاربات أخمرة * ﴿سود المحاجر لايقرأن بالسور﴾ الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يليه وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها * لبنى وصلى على خالاتها الآخر والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهي الكريمة وضد الامة والاخمرة جمع خمار بكسر الخاء المعجمة وهو ماتستر به المرأة رأسها وفي القاموس وكل ماستر شيأ فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به مايبدو من النقاب والسور جمع سورة قال صاحب الكشاف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات اه وهذا تفسير لسورة القرآن والا فالسورة أعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وماقيل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة المسماة باسم كسورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحتراز عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكرسي لانه مجرد اضافة لاتسمية وتلقيب وقوله التي أقلها ثلاث آيات تنبيه على ان أقل مايتألف منه السورة ثلاث آيات لاقيد في التعريف اذ لايصدق على شئ من السور انها طائفة مترجمة أقلها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا في حاشية التفتازاني وقول الشاعر لايقرأن صفة ثانية لربات أخمرة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كريمات في العرب لامن نسائهم البدويات

يعني من باب التنازع وذلك أيضا على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاعلا والثاني مفعولا وأعمل الثاني بضمير الفاعل في الاول وأما الكوفيون فالكسائي يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والفراء يقول باضماره منفصلا مؤخرا والباقون منهم يحيلونها (قوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج) قبله * نحن بنو ضبة أصحاب الفلج * وضبة هو ادعم تميم بن مر والفلج الظفر والفوز ولم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفي الشرح فيحتمل أن يكون الشاعر فتحها اتباعا لفتحة الفاء للضرورة (قوله سود المحاجر لايقرأن بالسور) وهذا عجز بيت صدره * هن الحرائر لاربات أخمرة * وقد تقدم الكلام عليه

اللائى يقرأن القرآن ﴿وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا﴾ فعدى بالباء كما يقال افضى بيده الى الارض اذا مس ببطن راحتيه
فى سجوده وسكت المصنف عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخريج فليمدد بسبب الى السماء فأما هذه الثانية فلم
أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم ففى الكشاف والباء فى بجذع النخلة صلة للتأكيد كقوله ولا تلقوا
بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهز به كقوله يجرح فى عراقيبها نصلى قلت يعنى بالوجه الثانى انه نزل هزى مع كونه
متعديا منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطى ويمنع ثم عدى كما يعدى اللازم كقوله وان يعتذر بالمحل من ذى ضروعها *
الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى أى يفعل الجرح فى عراقيبها وعن المبرد ان رطبا مفعول به والعامل هزى والمعنى وهزى
اليك بجذع النخلة تساقط عليك فالباء للاستعانة لا مزيدة ولا يخفى ان اعمال تساقط أولى من اعمال هزى لما يلزم من تأخر ما فى
حيز الامر عن جوابه ولانه خلاف الظاهر ﴿و﴾ ضمن ﴿يرد﴾ فى ومن يرد فيه بالحاد ﴿معنى يهم﴾ فعدى بالباء كما فى قولك
هممت بالامر أهم به ﴿و﴾ ضمن ﴿نرجو﴾ فى قوله ونرجو بالفرج ﴿معنى نطمع﴾ فجىء معه بالباء الظرفية كما تقول
طمعت بكذا أى طمعت فيه وقد تقدم ان المصنف ادعى فى حواشى التسهيل انه ان ثبت استعمال الباء للظرفية المجازية
كان متوقفا على السماع عليه ﴿و﴾ ضمن ﴿يقرأن﴾ فى قوله لا يقرأن بالسور ﴿معنى يرقين ويتبركن﴾ فعدى بالباء التى
للالصاق ويرقين بكسر القاف يقال رقاه يرقيه اذا عوده ﴿وانه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى﴾ وهو معنى التبرك أى
تبركت بالسورة ﴿ولا يقال قرأت بكتابك﴾ حيث لا يكون المخاطب ٢٢٧ ممن يتبرك به ﴿لفوات معنى التبرك
فيه قاله السهيلى وقيل المراد﴾ فى الآية الاولى ﴿ولا تلقوا أنفسكم الى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به والباء للآلة كما فى كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم كما يقال لا تفسد أمرك برأيك﴾ فالباء على هذا للسببية ﴿وكثرت زيادتها فى مفعول عرفت ونحوه﴾ مما يتعدى الى واحد كعلمت التى بمعناها
وسمعت تقول عرفت بزيد وعلمت به وسمعت بحال عمرو ﴿وقلت﴾ زيادتها ﴿فى مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله
تبلت فؤادك فى المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام﴾ تبلت بمثناة فوقية فموحدة أى أفسدت قال الجوهرى يقال
تبله الحب وأبتله أى أسقمه وأفسده والفؤاد القلب على المشهور وقيل هو باطن القلب وقيل غشاؤه والخريدة من النساء
هى الحيية وقيل العذراء وخاؤها معجمة ودالها مهملة وتسقى بفتح حرف المضارعة وضمه والمراد بالضجيع ضجيع تلك الخريدة
وهو الذى يضجع جانبه على الارض الى جانبها قلت ويمكن أن تكون الباء فى هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدح والمراد
بالبارد البسام الثغر والمفعول الثانى محذوف اى تسقى الضجيع ريقها ببارد بسام وأما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة
داخلة على ثانى المفعولين أى تسقى الضجيع باردا بساما وفيه نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى
لكن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف وعليه ففى البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف وفى شرح الحاجبية للرضى ان
الباء تزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسقيت واحسست فجعلها قياسا فيما ادعى المصنف فيه القلة بالنسبة
الى سقيت ﴿وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثما ان يحدث بكل ما سمع وقوله﴾ بالرفع
عطفا على المبتدا المتقدم وهو الحديث ﴿فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا﴾ أى فكفانا بمعنى أجزانا واغنانا
ومن اما موصوفة نحو مررت بمن معجب لك والمعنى فى البيت على فريق غيرنا واما زائدة على رأى من جوزه ﴿وقيل انما هى﴾ أى
الباء ﴿فى البيت زائدة فى الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل﴾ نقل هذا القول ابن قاسم عن ابن أبى العافية ﴿وقال﴾ أبو الطيب

فى ان المفتوحة الخفيفة (قوله وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا) فى الشرح وسكت عن تخريج
وهزى اليك بجذع النخلة وتخريج فليمدد بسبب الى السماء فاما هذه فلم أر من تعرض الى كون
الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم ففى الكشاف والباء فى بجذع النخلة صلة للتأكيد كقوله
ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهز به كقوله يجرح فى عراقيبها نصلى *
يعنى انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم كقوله
وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها * الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى
أى يفعل الجرح فى عراقيبها (قوله تبلت فؤادك الخ) يقال تبله الحب بمثناة فوقية فموحدة
وابتله أى اسقمه وأفسده والفؤاد القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه والخريدة بالخاء المعجمة
والدال المهملة الحسناء من النساء وقيل العذراء وتسقى بالسين المهملة والقاف وفتح أوله
أو ضمه والمراد بالضجيع الذى يضجع جنبه على الارض مع تلك الخريدة ويروى تشفى
بالشين المعجمة والفاء والمراد على هذا بالضجيع المضجع من مرض المحبة وعليه فالباء غير

﴿المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني﴾ فزاد الباء في مفعول كفى المتعدية الى واحد والنحول بضم النون والحاء المهملة الهزال وأتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى الخبر تقول انا رجل قمت وأنا رجل قام ﴿الثالث﴾ من محال زيادة الباء ﴿المبتدا وذلك في قولهم بحسبك درهم﴾ وانما مثل بدرهم المنكر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة الباء في المبتدا والاولو مثل بالمعرف نحو حسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفا فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدا كما يقول غيره ﴿وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا﴾ اذ المعنى خرجت فاذا زيد وكيف أنت اذا كان كذا ﴿ومنه عند سيبويه﴾ قوله تعالى فستبصر ويبصرون ﴿بأيكم المفتون﴾ أي بأيكم المجنون لانه فتن أي محن بالجنون ﴿وقال ابو الحسن﴾ الاخفش ﴿بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون﴾ وليست الباء فيه كما قال سيبويه ﴿ثم اختلف﴾ على قول الاخفش ﴿فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة﴾ ومجيء صيغة مفعول للمصدر لم يثبته سيبويه وأثبته غيره مع الاعتراف بقلته كالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر والمجلود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمعقول بمعنى العقل ﴿وقيل الباء ظرفية﴾ والمفتون اسم مفعول لا مصدر ﴿أي في أي طائفة منكم المفتون﴾ وقضية هذا ان الباء على القول الاول وهو جعل المفتون مصدرا بمعنى الفتنة ويحتمل أن تكون للسببية أو للالصاق ٢٢٨ على ذلك القول فتأمله ﴿تنبيه من الغريب انها زيدت فيما أصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر الى موضع الخبر﴾ وكأن السر في ذلك انه حينئذ يكتسب شبها بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر ﴿كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بأن الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه﴾

الفتى بالقصر الشاب والسخي الكريم وبالمد الشباب ﴿والرابع﴾ من مواضع الزيادة ﴿الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس﴾ دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل الناسخ المنفي كقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

قال ابن قاسم وظاهر كلام بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه ﴿نحو ليس زيد بقائم﴾ ولو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في عدم العدول عن الآيات ﴿وما الله بغافل﴾ والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام ﴿و﴾ نحو ﴿قولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل﴾ الباء ﴿على الظرفية﴾ وحملها عليها في ذلك هو الظاهر كما قال الرضي وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

والفتيل ما في شق النواة وما فتلته بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان فتيلا أو ما أغنى عنه حقيرا فكيف يغني غناء منتفعا به ﴿وموجب فيتوقف على السماع وهو﴾ أي القول بزيادتها فيه موقوفة على السماع ﴿قول الاخفش ومن تابعه﴾ والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصلا ولا يثبتون سماعه ﴿وجعلوا﴾ أي الاخفش ومتابعوه ﴿منه﴾ أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات ﴿جزاء سيئة بمثلها وقول الحماسي﴾

فلا تطمع أبيت اللعن فيها * ﴿ومنعكها بشيء يستطاع﴾

والظاهر ان الواو حالية وذو الحال اما فاعل تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظر لان المراد بالبارد الثغر بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقي لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه ففي البيت زيادة ونقص باعتبار الباء والمضاف اهـ وأقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو الثغر عكس ما قيل في نهر جار ان جاريا وصف للنهر بصفة الحال فيه (قوله كفى بجسمي نحولا الخ) في الشرح أتى بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه منه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى المخبر به نحو أنا رجل قمت وأنا رجل قام (قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم) في الشرح لو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جريا على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت وأقول انما لم يمثل به لانه لقائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة للانكار أي النفي ونفي النفي اثبات (قوله ومنعكها بشيء يستطاع) هذا عجز بيت صدره * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وقبل هذا البيت

أبيت اللعن ان سكاب علق * نفيس لا يعار ولا يباع

وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه أبيت ان تأتي من الامر ما يلعن عليه وسكاب

﴿والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر﴾ وقد صرح المصنف فى الباب الثانى حيث تكلم على جمل الاعتراض بأن الاظهر ان الذين ليس مبتدا بل هو معطوف على الذين الاولى أى للذين أحسنوا وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وذلك من العطف على معمولى عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين و رجحه بأن الظاهر ان الباء فى بمثلها متعلقة بالجزاء و يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير فبين اختياريه تعارض ﴿و﴾ تعليق ﴿بشئ بمعكها والمعنى ومعكها بشئ ما يستطاع﴾ وأجاز ابن جنى الوجهين فقال هى زائدة والمعنى ومنعكها شئ يستطاع أى أمر مطاق غير باهظ أى فاله عنه ولا تعلق فكرك بها و يجوز ان يريد ومنعكها بمعنى من المعانى مما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعازة لك أو فداء تفديها به منك فيكون المعنى قريبا من الاول الا أنه ألين جانبا منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته قال و يجوز أيضا أن تكون متعلقة بنفس يستطاع أى يستطاع بمعنى من المعانى و يقدر عليه ﴿وقال ابن مالك فى بحسبك زيد ان زيدا مبتدا مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة﴾ فيكون خبرا لذلك المبتدا فقال بزيادة الباء فى الخبر الموجب قلت وقد سمع زيادتها فى خبر لكن مع انه موجب قال ولكن أجرا لو فعلت بهين * وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر ﴿الخامس﴾ من أماكن الزيادة ٢٢٩ ﴿الحال المنفى عاملها﴾ وهذا القيد يظهر أن فى اعتباره خلافا فقد وقع فى البحر لابى حيان ما معناه انه لو قيل فى قوله تعالى والله يرزق من يشاء بغير حساب انه يجوز كون الجار والمجرور راجعا للفعل أو الفاعل أو المفعول والتقدير اما رزقا غير ذى حساب أو يرزق غير محاسب للمرزوق أو يرزق من يشاء غير محاسب ذلك المرزوق اه وعليهن فالباء زائدة فى الحال وصاحبها مختلف اما على الاول فهو ضمير لرزق وأما على الاخيرين فهو ضمير الفاعل والمفعول وذلك دليل على أن هذا القائل لا يشترط النفى وضعفهن الاول لاشتماله على ما اشتمل عليه الآخران من زيادة الباء وعلى تقدير مفعول مطلق والتقدير يرزقه أى الرزق وعلى تقدير مضاف أى غير ذى حساب وقد يقال وعلى الأخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجملة ففى الاول ثلاثة لا اثنان ولا واحد رجعنا الى كلام المصنف قال فى حواشيه على التسهيل وانما جاز جر الحال بالباء الزائدة من حيث هى خبر فى المعنى وانما اشترط تقدم النفى لان ذلك شرط لزيادة فى الخبر وانما كان الجر قبيل الجر هنا بالباء لان المشبه بالشئ ينقص عنه ﴿كقوله فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم ابن المسيب منتهاها﴾ الخيبة حرمان المطلوب والركاب الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا فى الصحاح واعرفهم ضبطوا والد سعيد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها وأما والد حكيم هذا فلا أتحقق ضبطه ومعنى البيت ان الركاب التى منتهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة بل رجعت بالظفر بالمقصود ونيل المطلوب ﴿وقوله﴾ كائن دعيت الى بأساء داهمة * ﴿فما انبعثت بمزؤد ولا وكل﴾ كائن بمعنى كم وستأتى فى حرفها والبأساء الشدة قال الاخفش مبنى على فعلاء وليس له أفعل لانه اسم كما يجئ أفعل فى الاسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد ومعنى داهمة آتية على بغتة وانبعثت أسرعت والمزؤد المذعور الخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذى يكل أمره الى غيره ﴿ذكر ذلك ابن مالك وخالفه

بفتح المهملة فى أوله وكسر الموحدة فى آخره اسم فرس والعلق بكسر العين المهملة الشئ النفيس (قوله والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر) يعنى ان هذا أولى من كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفى الشرح ان اختياره هذا يعارض اختياره فى الكلام على الجملة الاعتراضية حيث قال والاظهر ان الباء متعلقة بالجزاء وان الذين الثانية معطوفة على الذين الاولى وجزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولى عاملين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين وأقول انما ذكره هنا هو ان تعلق باستقرار محذوف هو الخبر أولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره فى الجملة الاعتراضية هو ان تعلق الباء بجزاء سيئة أظهر من زيادة الباء ومن تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض بين كلاميه ولا حاجة الى ما فى الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير جزاء سيئة مبتدا يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا الامر المقدر فينتفى التعارض (قوله بشئ ما) الاولى ان لا يأتى بكلمة ما لانها تزاد مع كلمة شئ للدلالة على التقليل أو التحقير وليس المعنى على ذلك لان المخاطب ملك الا ترى انه حياه بتحية الملوك بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من تنكير شئ (قوله فما رجعت بخائبة ركاب الخ) فى الصحاح الركاب التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها (قوله فما انبعثت بمزؤد ولا وكل) هذا عجز بيت صدره * كائن دعيت الى بأساء داهمة * وكائن بالف بعد

أبوحيان وخرج البيتين على ان التقدير ﴿فما رجعت بحاجة خائبة﴾ فالباء للالصاق أو للمصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل وقد يخرج على جعل رجع من اخوات كان فالباء زائدة في الخبر على حد لم أكن بأعجلهم ﴿و بشخص مزؤد أي مذعور ويريد بالمزؤد نفسه على حد قولهم رأيت به أسدا﴾ فيكون من التجريد وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيهما مبالغة في كمالها فيه والباء حينئذ للملابسة والمصاحبة كما في قوله وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى * بمستلئم مثل الفنيق المرحل أي فرس قبيح لسعة أشداقه كذا في شرح التلخيص للتفتازاني وقال ابن السبكي الشوهاء صفة محمودة في الفرس ويقال يراد بها سعة أشداقها وتعدو وتسرع وصارخ الوغى المستغيث في الحرب والفنيق الفحل الذي لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهله والمرحل المرسل السائر أي تعدو بي هذه الفرس ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعد لها ﴿وهذا التخريج﴾ الذي ذكره أبوحيان ﴿ظاهر في البيت الاول﴾ وقد عرفت ما عليه من حيث ان حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولا دليل عليه في البيت مع ان المصنف استظهر التخريج على ذلك فيه ﴿دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها﴾ وينبغي ان لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من ضمير نفيت العائد الى الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الذم بل هو جار في كل مقيد بقيد اذا دخل عليه النافي مثل ماجئت راكبا فيرجع النفي الى القيد فقط ويثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت ٢٣٠ غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يخروا عليها صما وعميانا انه نفي للصمم والعمى واثبات للخرور هذا هو الاكثر وقد يقصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء كل من الامرين فيكون قولك ماجئت راكبا بمعنى لا مجيء ولا ركوب ﴿ولهذا قيل في وما ربك بظلام﴾ للعبيد ﴿ان فعالا هنا ليس للمبالغة﴾ لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فقط فيثبت اصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ﴿وانما هو للنسب كقوله﴾ أي قول امرئ القيس ﴿ولست بذي رمح ولست بنبال﴾ أي بذي نبل فتخرج الآية عليه ﴿أي وما ربك بذي ظلم﴾ فينتفي الظلم رأسا ﴿ولا يقال لقيت منه أسدا أو بحرا أو نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف﴾ بالاقدام والشجاعة في قولك رأيت منه أسدا ﴿والكرم﴾ في قولك رأيت منه بحرا ﴿والسادس﴾ من محال زيادة الباء ﴿التأكيد بالنفس والعين﴾ نحو جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه ولم يحكوا اختلافا في جواز زيادة الباء في ذلك لكن وقع في شرح الملحة للحريري اجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف في ذلك ﴿وجعل منه بعضهم﴾ والمطلقات ﴿يتربصن بأنفسهن﴾ ثلاثة قروء ﴿وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكد أولا بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم﴾ وليس حقه ذلك على التعيين بل حقه أحد أمرين اما التأكيد واما الفصل نص عليه أبوحيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة نفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما كتفي بلا الزائدة في العطف نحو ماقمتم ولا زيد ﴿ولان التأكيد هنا ضائع اذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة﴾ اذ قد يذهب الوهم الى ان الزائر غلامه مثلا لا هو نفسه فاذا أكد مثل هذا بالنفس كان للتأكيد فائدة وهو رفع ذلك الامر المتوهم وأما في الآية فليس كذلك ولقائل ان يمنع عدم ذهاب الوهم الى ان المأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات فقد قال علماء الحنفية ان الزوج اذا طلق الرابعة ثلاثا لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة هذه وكذا لو أراد نكاح أختها لم يجز له ان يتزوجها حتى تنقضي عدة الاخت المطلقة

الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والبأساء الشدة والداهية الآتية بغتة وابنعت أسرعت والمزؤد بزاي ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والوكل بفتحتين العاجز الذي يكل أمره الى غيره (قوله لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها) صفات الذم هنا هي المزؤد والوكل المبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذي هو حد قولهم رأيت منه أسدا وهو ان ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيهما مبالغة في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد ان نفيها مبالغ فيه وانما يتعلق بمحذوف هو حال من الضمير في نفيت العائد على الصفات (قوله وليس بذي سيف وليس بنبال) هذا عجز بيت صدره * وليس بذي رمح فيطعنني به * وفي الصحاح طعنه بالرمح وطعن في السن يطعن بالضم (قوله اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين ان يؤكد أولا بالمنفصل) اذ لولاه لالتبس التأكيد بالفاعل فيما وقع تأكيد المستكن كقولك

فقد أمر الزوج المطلق ان يتربص زمن العدة فلا يمكن ذهاب الوهم الى ازواجهن فيرتفع بذكر الانفس ﴿وانما ذكر﴾ الله تعالى ﴿الانفس هنا لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه﴾ أى يستكبرن عنه ﴿من طموح أنفسهن الى الرجال﴾ أى تطلعها فى ارتفاع من قولك طمح بصره الى كذا أى ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشرى فانه قال فى ذكر الانفس تهييج لهن على التربص وزيادة بعث لان فيه ما يستنكفن منه فيحملهن على ان يتربصن وذلك ان أنفس النساء طوامح الى الرجال فأمرن ان يقمعن أنفسهن ويغلبنها على الطموح ويجبرنها على التربص ﴿تنبيه مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك﴾ أى وقوع نيابة حرف جر عن حرف جر آخر ﴿فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل فى﴾ قوله تعالى ﴿ولاصلبنكم فى جذوع النخل ان فى ليست بمعنى على﴾ كما يقوله جماعة ﴿ولكن شبه المصلوب لتمكنه فى الجذع بالحال فى الشئ﴾ فأتى بفى على طريق الاستعارة التبعية وفى الكشاف شبه تمكن المصلوب فى الجذع بتمكن الشئ الموعى فى وعائه ولذلك قيل فى جذوع النخل ﴿واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن فى قوله شربن بماء البحر معنى روين﴾ فعداه بالباء كما يعدى روى به ﴿واحسن فى﴾ فى قوله تعالى ﴿وقد أحسن بى معنى لطف﴾ فجئ بالباء كما يجئ فى قولك لطف بى ﴿واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى﴾ حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال وحيث لا يتأتى التضمين ﴿وهذا الاخير﴾ وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى ﴿هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا﴾ وهذا موجب لما قلناه من جعل الاشارة فى قوله وهذا الاخير الى كون الكلمة نائبة عن أخرى ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لنافى آخر الكلام أوله ﴿ومذهبهم أقل تعسفا﴾ وهذا جنوح من المصنف الى مخالفة البصريين قلت وكان حق هذا التنبيه ان يكون امامذكورا عقيب كلامه على الى فى حرف الالف لان ذلك أول موضع وقع فيه الكلام فى نيابة بعض أحرف الجر عن بعض واما مذكورا عند الكلام على الحرف الاخير من حروف الجر التى تقع فيها النيابة هذا الذى تقتضيه صناعة التصنيف والامر فى ذلك قريب

﴿(بجل)﴾

﴿على وجهين﴾ وهذا خبر عن المبتدا الذى هو بجل وقوله ﴿حرف بمعنى نعم واسم﴾ خبرا آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على ﴿وهى﴾ أى وبجل التى هى اسم ﴿على وجهين اسم فعل بمعنى يكفى واسم مرادف لحسب﴾ والكلام فى اعراب هذا كالمتقدم ﴿ويقال على الاول﴾ وهو كونها اسم فعل بمعنى يكفى ﴿بجلنى﴾ بلحاق نون الوقاية ﴿وهو نادر﴾ نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامران الا أن ترك النون أعرف من اثباتها فندر بجلنى بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفى قال ابن قاسم فى الجنى الدانى وأما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى

هند ذهبت نفسها وأجرى بقية الباب عليه طرداله بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رأيته نفسه أو مجرورا نحو مررت به نفسه أو منفصلا نحو ما ضربنى الا هو نفسه وبخلاف ما لو أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التأكيد مرفوعا كان المؤكد أو غيره لانتفاء اللبس فى أجمعين واخواته لعدم استعمالها لغير التأكيد والحق بها كل لما بينهما من الاشتراك فى معنى الاشتمال وفى الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه أحد الامرين اما التأكيد واما الفصل نص عليه أبو حيان فى الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة فى الفصل كما يكتفى بلا الزائدة فى العطف نحو ماقمتم ولا زيد اه وأقول ذكر أبى حيان هذا فى كتاب من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الى ذلك غيره أو سلم له دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة فى العطف القول بفصل الباء الزائدة فى التأكيد لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين (قوله بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن) من الاولى متعلقة بيستنكفن والثانية بيان لما (قوله وهذا الاخير محمل الباب كله عليه عند أكثر الكوفيين) فى الشرح الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا الى شذوذ الانابة لئلا ينافى آخر الكلام أوله

﴿(بجل)﴾

(قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم) فى الشرح على وجهين خبر عن المبتدا الذى هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبرا آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (قوله ويقال على الاول بجلنى وهو نادر) فى الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفى فالنون

والثانى أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وانها تلحقها قليلا فان قلت فى التسهيل فى نون الوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت فاطلق فى بجل ولعله مستند المصنف قلت لم يذكر ابن مالك فى هذا الفصل مجىء بجل اسم فعل بمعنى يكفى وانما ذكرها حيث تكون ياء المتكلم فى محل جر بها ولا تكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل فلا يرد هذا قلت لا نسلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم فى هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل ﴿و﴾ يقال ﴿على الثانى﴾ وهو استعمالها بمعنى حسب بدون نون الوقاية ﴿بجلى قال ألا بجلى من ذا الشراب الا بجل﴾ وقد تقدم انها تستعمل مع نون الوقاية اذا كانت بهذا المعنى الا أن ذلك قليل وفى الصحاح و بجل بمعنى حسب قال الاخفش هى ساكنة أبدا يقولون بجلك كما يقولون قطك الا أنهم لا يقولون بجلنى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى أى حسبى قال لبيد ٢٣٢ فتى أهلك فلا أحفله * بجلى الآن من العيش بجل

﴿(بل)﴾ ﴿حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم﴾ أى الملائكة الذين زعم هؤلاء القائلون المفترون انهم بنات الله سبحانه وتعالى ﴿عباد مكرمون﴾ مقربون وليسوا اولادا اذ العبودية تنافى الولادة قيل فى الآية وان لم يقع بعدها فى اللفظ الا مفرد لكن هذا المفرد خبر مبتدا محذوف فالواقع فى التحقيق بعدها جملة اسمية ﴿ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق﴾ فوقع بعدها جملة فعلية ومعنى الابطال فى الآيتين ظاهر ﴿واما الانتقال من غرض الى آخر﴾ مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول المنتقل عنه ﴿ووهم ابن مالك اذ زعم فى شرح كافيته انها لا تقع فى التنزيل الا على هذا الوجه﴾ ومحمل كلامه هذا على انها لا تقع يقينا فى القرآن الا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتينك الآيتين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا فى شئ منهما لاحتمال أن يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكى ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر ﴿ومثاله قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة﴾ من هذا فالاضراب فيها لمجرد الانتقال من غير ابطال ﴿وهى﴾ أى بل ﴿فى ذلك كله﴾ حيث تليها جملة وتكون هى للابطال أو لمجرد الانتقال ﴿حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح﴾ وظاهر كلام ابن مالك انها عاطفة وصرح به ولده بدر الدين فى شرح الالفية وكذا صاحب رصف المبانى فيما نقله ابن قاسم ﴿ومن دخولها على الجملة قوله

واجبة لا نادرة نعم اذا كان بمعنى حسب جاز الامران الا ان ترك النون أعرف من اثباتها فندور بجلنى بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفى قال ابن أم قاسم فى الجنى الدانى اما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفى فتلحقها نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال بجلنى والثانى ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكروا انها تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال بجل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ايراد هذا الحكم فى هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل اهـ ما فى الشرح وأقول اذا آل الاشكال الى أنه كان ينبغى للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل فهى مناقشة سهلة على انا لا نسلم ان موقع ايراد هذا الحكم انما هو عند قوله اسم فعل بل موضعه أيضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول من قوله ويقال على الاول والجملة فى محل نصب على الحال أى يقال على الاول حال كونه نادرا بجلنى فيكون بجلنى بمعنى يكفينى نادرا أيضا لكن لا من حيث لحوق نون الوقاية به لان لحوقها باسم الفعل واجب بل من حيث ان ما لحقته هنا نادر اذ الجملة مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر شاهد لبجلنى بمعنى يكفينى كانه قال وانما لم اذكر شاهدا لبجلنى بمعنى يكفينى كما ذكرت شاهدا لبجلى بمعنى حسبى لان بجل بمعنى يكفى نادر بخلاف معنى حسب ثم ليس الرد على المصنف بكلام عصرى له فى بعض كتبه باولى من الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح بجل بمعنى حسب ولم يذكره بمعنى يكفى ولولا انه نادر لذكره

﴿(بل)﴾

(قوله ووهم ابن مالك اذ زعم فى شرح كافيته انها لا تقع فى التنزيل الا على هذا الوجه) فى الشرح

*بل بلدملء الفجاج قتمه﴾ الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا فى الصحاح وأما قتمه فيحتمل أن يكون بفتح القاف والتاء كما فى قول الحماسى كأنها الاسد فى عرينتهم * ونحن كالليل جاش فى قتمه العرين المحل الذى يأوى اليه الاسد وكذا العرينة قال الجوهرى وأصل العرين جماعة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر اذا زخر وجاشت القدر اذا غلت والقتم السواد قال ابن جنى ينبغى أن يكون اراد فى قتامه فحذف الالف تخفيفا كما روينا عن قطرب من قول الشاعر ألا لا بارك الله فى سهيل * اذا ما الله بارك فى الرجال وكما قال الآخر *مثل النقى لبده ضرب من الظال* يريد الظلال وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلا وفعالا كزمن وزمان وقال الامام المرزوقى والقتام والقتم والقتمة تجىء فى الظلمة والغبار والريح وجاء الفعل منه فعيل قتم يقتم قتما وقتاما وذكر بعضهم انه أراد القتام وحذف الالف كما قال
ألا لا بارك الله فى سهيل
ومصدر ما كان على فعل الفعل فى الاكثر فلا أدرى لم أنكره حتى اعتذر عما ذكره ﴿اذ التقدير﴾ تعليل لدخولها على الجملة فى البيت المذكور أى لان التقدير ﴿بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته﴾ فبلد مجرور برب والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بعد بل ﴿ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة﴾ بمنزلة رب قد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ان الجر بعد بل لا بها وقال الرضى أما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما ﴿وان تلاها مفرد فهى عاطفة ثم ان تقدمها أمر او ايجاب﴾ أى أو خبر موجب ﴿كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو﴾ على طريق النشر المطابق للف فى الترتيب ﴿فهى تجعل ماقبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشئ﴾ فزيد فى المثالين كالمسكوت عن الامر بضربه والاخبار بقيامه ﴿واثبات الحكم لما بعدها﴾ فعمرو فى ذينك المثالين هو المأمور بضربه والمخبر بقيامه ﴿وان تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ماقبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها نحو ماقام زيد بل عمرو

محمل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع بعين فى تنزيل القرآن الا للتنبيه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توهيمه بتينك الآيتين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا فى شئ منهما لاحتمال أن يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول المحكى ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ فانه قال وماذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن أم قاسم فى شرح الالفية وسبقهما لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الآيتين وقع الاضراب فيهما عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يبطلها الاضراب وانما أفاد الاضراب الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبى صلوات الله عليهم اهـ (قوله بل بلد ملء الفجاج قتمه) هذا صدر بيت لرؤبة بن العجاج عجزه *لا يشترى كتانه وجهرمه* والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك القتم بفتح القاف وسكون المثناة والقتام والقتار بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وأراد رؤبة به و بالكتان هنا الشراب وفى القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أوهى من الكتان اهـ (قوله ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة) وجه وهمه ان الجر برب المقدرة بعد بل لا ببل حكى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضى وحكوا الاتفاق عليه (قوله فهى تجعل ماقبلها كالمسكوت عنه) قال الرضى تجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد فى قولك قام زيد بل عمرو غلطا يجوز أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد أو سهو لسان (قوله وان تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ماقبلها على حالته) هذا ما قال ابن مالك ان بل بعد النفى والنهى كلكن بعدها فان اطلاقه هذا يعطى ان عدم مجىء زيد فى قولك ماجاءنى زيد بل عمرو متحقق كما كان كذلك فى ماجاءنى زيد لكن عمرو وبالاتفاق قال الرضى وبه قال ابن الحاجب لانه قال فى ماجاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجىء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسى وهو الظاهر انها للاضراب أيضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففى قولك ماجاءنى زيد بل عمرو أفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجىء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجىء فى جاءنى زيد بل عمرو احتمل أن يكون صحيحا وأن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعدها) قال الرضى وأما حكم

ولا يقم زيد بل عمرو﴾ ففي المثال الاول قررت نفي القيام لزيد وأثبتت القيام لعمرو وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد وأثبتت الامر بضرب عمرو وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك وظاهر كلام الاندلسي ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه ففي قولك ماجاءني زيد بل عمرو أفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما ان الامر كذلك مع الايجاب ﴿وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى مابعدها﴾ هذا مع موافقتهما للجمهور فيما تقدم فالامر ان جائزان عندهما على ماصرح به ابن قاسم ٢٣٤ في الجنى الداني قلت وقد صرح ابن مالك بان ماجوزاه مخالف لاستعمال العرب ﴿وعلى قولهما﴾ يتأتى التفريع ﴿فيصح مازيد قائما بل قاعدا﴾ بالنصب عطفا على الخبر والايجاب لانها نقلت معنى النفي الى مابعدها ﴿وبل قاعد﴾ بالرفع على انها جعلت ضد النفي لما بعدها فهو مثبت لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أن مالا تعمل عند انتقاض النفي فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدا محذوف أي بل هو قاعد وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث يتلوها مفرد فتكون عاطفة فتأمله ﴿ويختلف المعنى﴾ اذ القعود منفي على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني ﴿ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي﴾ نحو ماقام زيد بل عمرو ﴿وشبهه﴾ نحو لا يقم بكر بل خالد ﴿قال هشام محال ضربت زيدا بل اباك﴾ اه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ﴿ان قصد بذلك﴾ بلى الرد على الجمهور فيلزم القدح في كل مامنعه فريق من أهل البلدين وأجازه الفريق الآخر فتأمله ﴿وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة أو أفول﴾ أطن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيبوبة وهذا هو المسمى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا * لو لم يكن للثاقبات أفول وما أحسن قول بديع الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث منسكبا * لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت * والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا

مابعد بل الآتية بعد النفي أو النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك من قولك ماجاء زيد بل عمرو وكانك قلت بل جاءني عمرو وقيل أبطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت للحكم أنه لا يجوز النصب في مازيد قائما بل قاعد (قوله وعلى قولهما فيصح مازيد قائما بل قاعدا) وذلك ان ماعملت للنفي ومابعد بل على قولهما يصح كونه منفيا بعد النفي فيصح عمل مافيه (قوله ويختلف المعنى) يعني بالنفي والاثبات لان مابعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت (قوله قال هشام محال ضربت زيدا بل اباك) هذا تصريح من هشام وهو كوفي بمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضي حيث قال والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا (قوله وتزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب بعد الايجاب) يعني ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفي مابعدها بل لتوكيد الاضراب بان ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصير بها قطعيا في النفي بعد صيرورته بحرف الاضراب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة تأكيد الاضراب وفي الشرح وماذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد الا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى مابعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا أي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل أتي بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف مافي المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي أن لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتأمله اه مافي الشرح وأقول بما قررنا به كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها تذكر لا للعطف ونفي مابعدها يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضي (قوله وجهك البدر الخ) الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيبوبة

﴿ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفي﴾ ففي مثل قولك ماقام زيد لا بل عمرو تكون لا مزيدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد قال الرضي واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب أو الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى مابعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا أي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو اه كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل أتى بها للتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف مافي المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في ان لا في ذلك نافية لا زائدة فهو معارض لما هنا فتأمله ﴿ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي﴾ لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لا بل عمرو ولا يصح ماقام زيد بل عمرو ﴿وليس بشئ لقوله﴾ بلام العلة ﴿وماهجرتك لا بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخى لا الى أجل﴾ وهذا قاطع في ورد ماقاله ابن درستويه والشغف بالشين والغين المعجمتين المفتوحتين مصدر شغفه الحب اذا خرق شغاف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها لسان القلب والشغف بالعين المهملة أيضا

﴿(بلى)﴾

﴿حرف جواب أصلي الالف﴾ وهذا هو الظاهر ﴿وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة﴾ قال الفراء زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ماقام زيد بل عمرو ﴿وبعض هؤلاء﴾ القائلين بزيادة الالف ﴿يقول انها للتأنيث﴾ أي تأنيث الكلمة كالتاء في ربت وثمت ﴿بدليل امالتها﴾ كامالة ألف حبلى ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبعثرى لم تمل ﴿ويختص﴾ اما بياء المضارعة التحتية على انه

مسند لضمير يعود على قوله حرف جواب والجملة صفة له أو على بلى بناء على تذكيره باعتبار اللفظ والجملة خبر ثان واما بالتاء الفوقية على انه مسند لضمير بلى بتاء التأنيث باعتبار الكلمة والجملة على هذا خبر ثان ﴿بالنفي﴾ فلا تقع بعد الاثبات وحكى الرضي عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها * بلى ان من زار القبور ليبعدا أي ليبعدن بالنون الخفيفة وقد قال الرضي واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ ﴿وتفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى﴾ فيكون قوله تعالى بعد ذلك وربي لتبعثن تصريحا بما أفادته بلى من ابطال النفي المتقدم ﴿أم﴾ كان ﴿مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان﴾ ذلك الاستفهام ﴿نحو﴾ أن يقول قائل ﴿أليس زيد بقائم فتقول﴾ أنت في جوابه ﴿بلى﴾ أي هو قائم ﴿أو توبيخيا نحو﴾ قوله تعالى ﴿أم يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى﴾ أي بلى نسمع ذلك فابطلت النفي الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه ونحو قوله تعالى ﴿أيحسب الانسان﴾ أي الكافر المنكر البعث ﴿ان لن نجمع عظامه بلى﴾ أي بلى نجمعها ﴿أو تقريريا نحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى﴾ أي بل أتانا نذير ﴿و﴾ نحو ﴿ألست بربكم قالوا بلى﴾ أي بلى أنت ربنا ﴿أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم لكفروا﴾ ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي أو ايجاب ﴿ والواقع في الآية نفي فلو أجيب بنعم لكان معناه نعم لست بربنا وهو كفر والعياذ بالله ﴿ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمته﴾ الالف لان بلى تفيد ابطال النفي فكأنه قال بلى لك علي ألف فهو اقرار بالالف فتلزمه ﴿ولو قال نعم لم تلزمه﴾ اذ معناه نعم ليس لك علي ألف وهذا ليس اقرارا بثبوت الالف عليه فلا تلزمه ﴿وقال آخرون تلزمه﴾ الالف ﴿فيهما﴾ أي في الصورتين المذكورتين في احداهما بلى وفي الاخرى نعم ﴿وجروا في ذلك على مقتضى العرف﴾ الجاري عندهم في ذلك ﴿لا اللغة﴾ والاقرار مبنية على ماهو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزمون فيها الاعماهو المتعارف بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم في الايجاب نفي معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم في جواب أليس لي عليك ألف لزمه

﴿(بلى)﴾

(قوله وبعض هؤلاء يقول انها للتأنيث) يعني تأنيث الكلمة كالتاء في ثمت وربت لانها أميلت ولو لم تكن للتأنيث لكانت زائده لمجرد التكثير كالف قبعثرى وتلك لا تمال (قوله تختص بالنفي) في الشرح حكى الرضي عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها * بلى ان من زار القبور ليبعدا

بالالف تغليبا للعرف اذ المراد منه عرفا الثلاثي لا ألف والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع ومستند اخراج العرف نعم عن وضعه الاصلي ان النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى «ونازع السهيلي وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية» وهي ألست بربكم قالوا بلى «متمسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير فانها لا تقع بعد الايجاب» وهذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد أسلفنا نص سيبويه من انه يراها في الكتاب في ذلك المحل وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبني على ان الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لأم لا بد ان يكون حقيقيا وقد أسلفنا الكلام عليه «واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له» ولا يلزم الكفر اد مضمون ألست بربكم أنا ربكم فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر « اه » كلام هؤلاء الجماعة قال الرضي وجوز بعضهم ايقاع نعم في موضع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير أي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقول في جواب ألست بربكم وألم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فأفادت الايجاب فتكون نعم في الحقيقة ٢٣٦ للخبر المثبت المؤول به الاستفهام لا تقرير الما بعد همزة الاستفهام فلا تكون جوابا للاستفهام لكون ما بعد اداته فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقضان «ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه» ولا اشكال في الحقيقة فان هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فأجيب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها اما ان أراد الايجاب بيد المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف وأما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون وقد تقدم هنا انهم أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى «لكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد» عن النفي «ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان» والنذور «أنه عليه الصلاة والسلام قال لاصحابه أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى» ووجه ذكر الحديث في كتاب الايمان ان في بقيته قال أفلا ترضون ان تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا بلى قال فوالذي نفس محمد بيده اني لارجو ان تكونوا نصف أهل الجنة «وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة أيسرك ان يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذن وفيه أيضا أنه عليه الصلاة والسلام «قال أنت» وهذا على حذف همزة الاستفهام أي أأنت «الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء» الجماعة «ان يحتجوا بذلك» في آية ألست بربكم قالوا بلى «لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل وقد عرفت ان هؤلاء الجماعة في غنية عن هذا الاحتجاج وان ما أورده المصنف عليهم غير وارد «واعلم ان تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من

قال الرضي وهو شاذ (قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا نعم كفروا (قوله ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير) في الشرح هذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وأقول قد قررنا هنالك انه لم يحك عن سيبويه ان أم في هذه الآية متصلة وانما نقل عنه ان أم أنا خير قائم مقام أم تبصرون فراجعه وتأمل (قوله ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه) يعني ولو كان الاستفهام التقريري خبرا موجبا لكانت بلى في الآية جوابا للايجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان هؤلاء راعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب ببلى حيث يراد ابطال النفي الواقع بعد الهمزة وجوزوا الجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعه الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعواه الاتفاق مناقش فيها أما ان أراد الايجاب المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد أسلفنا ما حكاه الرضي فيه من الخلاف واما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي فالخلاف موجود مشهور ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون اه وأقول أراد الايجاب المجرد من النفي أصلا ولم يعبأ بالبعض الذي أجاز استعمالها بعد الايجاب لقلته (قوله في كتاب الايمان) هو بفتح الهمزة جمع يمين (قوله وليس لهؤلاء) يعني السهيلي والجماعة ان يحتجوا على الآية بذلك يعني بوقوع الجواب ببلى للايجاب

هذا في باب النون ﴿ يأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿ (بيد) ﴾ ﴿ ويقال ميد بالميم وهي اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها ﴾ أما انه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل ولو قيل بانه حرف استثناء كالا لم يبعد هكذا كنت أقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري مانصه والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء و يكون التقدير الا ان كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها اهـ وأما استعماله مصلوا بان وصلتها فهو المشهور كالحديث بيد اني من قريش وكالبيت الذي أنشده المصنف * عمدا فعلت ذاك بيد اني * وكقول الآخر
بيد ان الله قد فضلكم * فوق من أحكأ صلبا بازار هكذا أنشده ابن مالك وأنشده الجوهري منسوبا للعدي بن زيد يصف جارية أجل ان الله وأحكأ شد والازار واحد الازر قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان و بطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان قال وهذا الحذف في ان نادر ولكنه غير مستبعد بالقياس الى حذف ان فانهما اختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه * ولولا بنوها حولها لخبطتها * قلت في كلامه نظر اما أولا فقوله وأضيفت بيد مخالف لما اختاره من كونها حرفا وقد يكون اراد التخريج على قول الجماعة لا على مختاره هو وأما ثانيا فلان مايضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها ﴿ وله معنيان أحدهما غير ﴾ أي معنى غير ﴿ الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا ﴾ كما تقع غير كذلك ﴿ بل يقع ﴾ ﴿ منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا ﴾ أي ولا اداة استثناء متصل ﴿ وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون ﴾ بكسر الخاء أي زمانا في الدنيا ﴿ السابقون ﴾ أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا قبل الخلائق وفي دخول الجنة ﴿ بيد انهم ﴾ أي اليهود والنصارى ﴿ أوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى بائد انهم ﴾ بألف بعد الباء وهمزة بعد الالف فان قلت لا يتأتى في بائد أن يكون حرفا لكونها على زنة اسم الفاعل قلت ليس مجرد زنة الاسم مقتضيا للاسمية فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى كونه اسما ﴿ وفي الصحاح ﴾ بفتح الصاد على انه اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحيح و بعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وأتيت مرة الى شخص أطلب منه اعارة كتاب الصحاح فقلت مخاطبا له مولاي ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذاك بمنكر البحر أنت وهل يلام فتى سعى * للبحر كي يلقى صحاح الجوهري ﴿ بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل اهـ وفي المحكم ﴾ لابن سيده ﴿ ان هذا المثال حكاه ابن السكيت ﴾ بكسر السين والكاف المشددتين ﴿ وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير أعلى ﴾ قلت وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب اصلاح المنطق من شعره قوله
يصاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته بالقول تذهب رأسه * وعثرته بالرجل تبرا على مهل ومن الحكايات الغريبة انه رحمه الله أنشد ولدي المتوكل وهو يعلمهما هذين البيتين ثم جلس بعد ذلك بيسير مع

﴿ (بيد) ﴾

(قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها) قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي في بيد ان يجعل حرف استثناء فيكون التقدير الا ان كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها (قوله نحن الآخرون السابقون بيد انهم أوتوا الكتاب من قبلنا) وقع في بعض طرق هذا الحديث بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان و بطل عملها واضيفت بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها وأقول لابن مالك ان يجيب عن هذا بمنع الحصر ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تصرف بحذف وهذا ليس كذلك (قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير) في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على ألسنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحيح و بعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والمعنيان مستقيمان الا ان يثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها ولا يعدل عنها اهـ ومصنفه هو اسمعيل أبو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا أقبل ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به ورد بانه لم

المتوكل فاقبل ولداه المعتز والمؤيد تلميذا ابن السكيت فقال له المتوكل يايعقوب أيما أخيرا بناى هذان أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله ان قنبرا خادم على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه خير منك ومن ابنيك فقال المتوكل للاتراك سلوا لسانه من قفاه ففعلوا به ذلك فمات فى ليلة الاثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائتين رحمه الله تعالى عليه ﴿والثانى ان تكون بمعنى من أجل﴾ بفتح الهمزة وكسرها قال الجوهرى ويقال فعلت ذلك من أجلك أى من جرالك

وقال فى حرف الراء وفعلت كذا من جرالك أى من أجلك فتأمل ﴿ومنه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد﴾ أى أفصح العرب لان الضاد ليست فى غير لسانهم كذا فى القاموس ﴿بيد انى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر﴾ وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان ﴿وقال ابن مالك وغيره انها هنا﴾ أى فى قوله عليه الصلاة والسلام بيد انى من قريش ﴿بمعنى غير على حد قوله﴾ أى قول النابغة الذبيانى ﴿ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب﴾ فلول جمع فل وهو الكسر فى حد السيف والقراع المضاربة والكتائب بالتاء الفوقية الجيوش جمع كتيبة وهذا عند أهل البديع من تأكيد المدح بما يشبه الذم ووجهه فى الحديث ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها يوهم اخراج شئ مما قبلها فاذا وليها صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع ووجهه فى البيت من جهتين احداهما ما تقدم والاخرى انه كدعوى الشئ ببينة اذ معناه اثبات شئ من العيب للممدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق فالبيت يفارق الحديث فى هذه الجهة الاخيرة ويشاركه فى الاولى وباعتبارها قال على حد قوله ﴿وأنشد أبو عبيدة﴾ بالتصغير مع هاء التأنيث وقدم مرات ﴿على جحيثها

يتفرد به فان التبريزى والجواليقى وغيرهما انقلوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامة كتابه بالقبول ولابن برى عليه حواشى مفيدة توفى رحمه الله فى سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة قال ياقوت فى معجم الاذكياء كان من فاراب وهى من بلاد الترك وكان من أذكياء العالم أخذ عن خاله ابراهيم الفارابى وعن السيرافى والفارسى ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة فى طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله أبو الحسين الكاتب عنده وأكرمه جهده فأقام بنيسابور يدرس فى اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة وانظاره قال القفطى مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفين وشدهما كالجناحين وقال أريد أطير وقفز من علو فهلك قال وقيل انه كان بقى عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذه يقال له ابراهيم بن صالح فغلط فى أشياء (قوله أنا أفصح من نطق بالضاد) فى الشرح يريد أنا أفصح العرب لان الضاد ليست فى غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس (قوله على حد قوله ولا عيب فيهم الخ) فلول السيف كسور فى حده والكتائب بالمثناة الفوقية جمع كتيبة وهى الجيش وقراعها مضاربتها وأراد ابن مالك وغيره بكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما اشتمل عليه من تأكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذى منه فى الحديث من نوع وفى البيت من آخر وذلك ان البديعيين قسموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها فى صفة الذم فمعنى البيت لا عيب فيهم الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتأكيد فى هذا الضرب من وجهين الاول أنه كدعوى الشئ ببينة وانك علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثانى ان الاصل فى الاستثناء الاتصال فذكر أداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يوقع فى وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شئ مما نفاه وجعله ثابتا فاذا ولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثانى نحو الحديث وهو ان يثبت لشئ صفة مدح وتأتى عقبها باداة استثناء يليها صفة مدح أخرى ولا يفيد هذا الضرب التأكيد الا من الوجه الثانى وهو ان الاصل فى الاستثناء الاتصال وقبل ذكر ما بعد أداته يقع فى وهم السامع اخراج شئ مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يتأتى فى هذا الضرب التأكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا وهذا التقدير

فى

بمعنى من أجل قوله﴾ يخاطب امرأة ﴿عمدا فعلت ذاك بيدانى * أخاف ان هلكت ان ترنى وقوله ترنى من الرنين وهو الصوت﴾ وأنشد الجوهرى هذا البيت شاهدا على انه يقول أرنت بمعنى صاحت فانه قال الرنة الصوت يقال رنت المرأة ترن رنينا وأرنت أيضا صاحت وفى كلام أبى زبيد الطائى شمر اوّه مغنه واطباره مرنه قال الشاعر عمدا فعلت ذاك بيدانى * أخاف ان هلكت لم ترنى وأنشده بلم وكان ينبغى للمصنف ان يقول من الارنان لان الفعل هنا رباعى كما أشار اليه الجوهرى

﴿(بله)﴾ ﴿على ثلاثة أوجه اسم لدع﴾ بمعنى اترك فهى من أسماء الافعال ﴿ومصدر بمعنى الترك﴾ وقال ابن قاسم وتكون مصدرا بمعنى ترك النائب عن اترك وهذا القيد أهمله المصنف ﴿واسم مرادف لكيف﴾ وفات المصنف وجه رابع وهو انها حرف جر على مذهب الاخفش حكاه عنه ابن قاسم فى الجنى الدانى قال ولهذا ذكرتها فى هذا الكتاب ﴿وما بعدها منصوب﴾ لكونه مفعولا به ﴿على﴾ الوجه ﴿الاول﴾ وهو كونها اسم فعل ﴿ومخفوض على﴾ الوجه ﴿الثانى﴾ وهو كونها مصدرا والخفض حينئذ باضافة المصدر الى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو على هو مضاف الى الفاعل قلت ولعل هذا هو الحامل للمصنف على ان قال أولا ومصدر بمعنى الترك فاطلق ولم يقيده بالامر ليشمل قول أبى على وغيره وروى أبو زيد فيه القلب اذا كان مصدرا نحو بهل زيد ﴿ومرفوع على﴾ الوجه

﴿الثالث﴾ وهو كونها اسما مرادفا لكيف ورفعه على انه مبتدا مخبر عنه بما قبله ﴿وفتحها﴾ أى فتح بله ﴿بناء على الاول والثالث﴾ اما على الاول فلانها اسم فعل وأسماء الافعال من المبنيات وأما على الثالث فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف ﴿واعراب على الثانى﴾ فانها حينئذ مصدر لا موجب لبنائه ﴿وقد روى بالاوجه الثلاثة﴾ الرفع والنصب والجر ﴿قوله﴾ أى قول كعب بن مالك ﴿يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق﴾ الجماجم جمع جمجمة وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهرى وجماجم العرب القبائل التى تجمع البطون فينسب اليها دونهم نحو كلب بن وبرة اذا قلت الكلبى استغنيت أن تنسبه الى شئ من بطونهم والبيت محتمل لكل من المعنيين وضاحيا بارزا ظاهرا والهامات الرؤس جمع هامة فالمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك الجماجم المستورة بارزة للابصار كانها لم تخلق فى محالها كيف الاكف أى اذا كانت حالة الجماجم هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول اليها فكيف حال الاكف التى هى ظاهرة يوصل لها بسهولة وعلى رواية النصب انها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الاكف فأمرها أيسر وأسهل وعلى الجر انها تترك الجماجم ترك الاكف منفصلة عن محالها كانها لم تخلق متصلة بها ﴿وانكار أبى على ان يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبى الحسن وقطرب له﴾ والمثبت مقدم على النافى ﴿واذا قيل بله الزيدين﴾ بكسر النون على انه مثنى ﴿أو المسلمين﴾ بفتحها على انه جمع ﴿أو أحمد أو الهندات احتملت المصدرية﴾ فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذى أضيف اليه المصدر ﴿واسم الفعل﴾ فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل وهذا ظاهر لا اشكال فيه ﴿ومن الغرائب ان فى البخارى فى تفسير الم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن

فى الضرب الاول دون الثانى (قوله ترنى من الرنين وهو الصوت) فى الشرح كان ينبغى أن يقول من الارنان لان الفعل هنا رباعى وأقول انما قال ذلك لان الارنان من الرنين ومراده بيان أصل هذا المعنى فى هذه الكلمة

﴿(بله)﴾

(قوله تذر الجماجم الخ) الجماجم جمع جمجمة وهى القبيلة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارزا والهامات جمع هامة وهى الرأس ومعنى بله الاكف على رواية النصب دع الاكف فأمرها أسهل وعلى رواية الجر ترك الاكف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الاكف التى يوصل اليها بسهولة (قوله من بله ما أطلعتم عليه) قال الصغانى اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفى الشرح نص ابن التين فى شرح البخارى على ان بله فى هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فبله أن يأتى بالصخرة أى كيف ومن أين وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية وهى مع صلتها فى محل رفع على الابتداء والخبر من بله

وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر ﴾ وأقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبط بالفتح والجر وكلاهما مع وجود من وأما الجر فقد وجهه المصنف وأما توجيه الفتح فقد قال الرضي واذا كان بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان يأتي الصخرة أي كيف ومن أين هذا كلامه قلت وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله والضمير من عليه عائد على الذخر أي كيف ومن أين اطلاعكم على الذخر الذي أعددته لعبادي الصالحين فانه أمر قلما تتسع العقول لادراكه والاحاطة به والذخر بالذال المعجمة مصدر ذخرت الشيء أي أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أي ذخرت ذلك لهم ذخرا ﴿وبهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء﴾ وهم الكوفيون والبغداديون فانها قد استعملت كغير وهي ترد للاستثناء وجمهور البصريين على انها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها الا الخفض كذا في الجنى الداني قال وليس بصحيح بل النصب مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء لامرين أحدهما ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها ألا ترى ان الاكف في البيت ليست من الجماجم والثاني ان الاستثناء عبارة عن اخراج الثاني مما دخل في الاول والمعنى في بله ليس كذلك ألا ترى ان الاكف مقطوعة بالسيوف كالجماجم قلت وفيه نظر اما الاول فلانا نسلم لا ان كل استثناء يكون ما بعد الاداة فيه من جنس ما قبلها بدليل المنقطع وأما الثاني فلتحقق الاخراج باعتبار الاولوية والله تعالى أعلم

﴿حرف التاء﴾

﴿التاء المفردة﴾ على أربعة أقسام ﴿محركة في أوائل الاسماء﴾ وهذا قسم ﴿ومحركة في أواخرها﴾ وهذا ٢٤٠ قسم ثان ﴿ومحركة في أواخر الافعال﴾ وهذا قسم ثالث ﴿ومسكنة في أواخرها﴾ وهذا قسم رابع ﴿فالمحركة في أوائل الاسماء حرف جر معناه القسم﴾ وفيه نظر وانما معناه كون مجروره مقسما به ﴿وتختص﴾ هذه التاء المحركة الجارة ﴿بالتعجب﴾ وذلك ان المقسم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع علم ذلك بالاستقراء والنادر موضع للتعجب ﴿واسم الله تعالى﴾ نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف ﴿وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمن﴾ وتحياتك حكاه ابن قاسم قال وذلك شاذ قليل ﴿قال الزمخشري في وتالله لاكيدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره اهـ﴾ كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة أصل أحرف القسم فقدمر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الالصاق قريب من الجمع الذي هي له واما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة بدليل تراث في وراث ﴿والمحركة في أواخرها حرف خطاب نحو أنت﴾ بالفتح خطابا للمفرد المذكر ﴿وأنت﴾ بالكسر خطابا للمفرد المؤنث وهذا مبني على مذهب الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بانت حكيته لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع هو الضمير فالتاء على هذا بعض اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلت وفعلت ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف ﴿والمحركة في أواخر الافعال ضمير نحو قمت﴾ للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا ﴿وقمت﴾ للمخاطب المفرد المذكر ﴿وقمت﴾ للمخاطب المفرد المؤنث ﴿ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب﴾ الى كنت ﴿كنتي﴾ كما قال

فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن

العاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يقول أصبحت منسوبا الى كنت لانك تقول كنت كذا وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيخا كبيرا لا تطيق النهوض الا مع الاعتماد على الارض وهما شر خصال الانسان ﴿ان التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث﴾ وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجملة على ما هي عليه

والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر (قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة) لقائل أن يقول جاز أن تكون مصدرا بمعنى الترك مفيدا للتعليل والمعنى أعددت لعبادي الصالحين من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة

﴿حرف التاء﴾

(قوله ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي) في الصحاح أبو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي وكأنه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن

فالشـذوذ على رأيه لازم لان المركب تركيبا غير اضافى سواء كان اسـناديا نحو تأبط شرا أو مزجيا كبعلبك أو غيرهما نحو حيثما انما ينسب الى صدره ويحذف ماعداه فكان القياس ان يقـال فى النسب الى كنت كونى سواء جعلت التاء اسـما كما يقول الجماعة أو حرفا كما يقوله هو ﴿ولم يثبت فى كلامهم ان هـذه التاء﴾ وهى المحركة فى أواخر الافعال ﴿تكون عـلامة﴾ فلا معنى للمصـير الى القول بها من غير ثبت ﴿ومن غريب أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب فالتزم فيها لفظ التذكير والافراد﴾ وان كان المخـاطب باللفظ الذى فيه مؤنثـا وغـير مفرد ﴿فى أرأيتـكما﴾ للمخاطبين مذكـرين أو مؤنثين ﴿وأرأيتـكم﴾ للمخاطبين المذكرين ﴿وأرأيتك﴾ للمخاطبة ﴿وأرأيتكن﴾ للمخاطبات وسـيأتى الكلام عـلى ذلك مبسوطا فى حرف الكاف ﴿اذلو قالوا أرأيتمـا كما جمعوا بين خطابين﴾ لمخاطب واحد فى كلام واحد وقد يقال أى محـذور فى ذلك فقد أجاز وامثـله فى أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتما كما منطلقين أى علمت نفسـك وعلمتمـا أنفسـكما ﴿واذا امتنعوا من اجتمـاعهما فى ياغلامكم فلم يقولوه كما قالوا ياغلامنا وياغلامهـم مع ان الغـلام﴾ فى ياغلامكم ﴿طارئ عليـه الخطاب بسبب النداء﴾ وليس ذلك فيـه بحسب الوضع الاصـلى ﴿وانه خطاب لواحد﴾ وهو الغلام ﴿لالاثنين﴾ كما فى أرأيتـكما المحكوم بمنعه ﴿فهذا﴾ الذى قلنا بمنعه ﴿أجدر﴾ بالمنع لان الخطاب فيه وضعى لا طارئ والمخاطب به اثنان لا واحد ولقائل ان يقول انمـا امتنع نحو ياغلامك وياغلامكما وياغلامكم لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليـه فى حالة واحدة كما قال الرضى ومثل هذا مفقود فى نحو أرأيتمـا كما ﴿وانمـا أجاز واغلامكيه لان المندوب ليس بمخاطب فى الحقيقة وانمـا هو متفجع عليه﴾ ﴿ويأتى تمـام القول فى أرأيتك فى حرف الكاف ٢٤١ ان شاء الله تعالى﴾ وهنالك نبسط القول كما وعدنا به ﴿والتاء السـاكنة فى أواخر الافعال حرف وضع علامة للتأنيث﴾ أى تأنيث المسند اليه ﴿كقامت﴾ هنـد وطلعت الشمس ﴿وزعم الجاولى﴾ بفتح الجيم نسـبة الى جاولاء وهى قرية بناحية فارس

٣١ ى ل

قال الجوهرى والنسبة اليها جاولى على غير قياس مثل حرورى فى النسـبة الى حروراء ﴿انها اسم وهو خرق لاجماعهم﴾ وقد اغـتر الصـلاح الصـفدى من الادباء المتأخرين بذلك فـزعم فى شرحه للامية العجم ان التاء من قوله اصالة الرأى صانتنى عن الخطل * وحلية الفضل زانتنى لدى العطل فاعل بالفعل المذكور ﴿وعليه﴾ يكون الاعراب محتملا ﴿فيأتى فى الظاهر﴾ حالة كونه واقعا ﴿بعـدها أن يكون بدلا أو مبتدا والجمـلة قبله خبر﴾ وحينئذ يحتمل الفعلية أنْ تكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جعلت خبر المبتدا وأن تكون لا محل لهـا من الاعراب اذا جعل الظاهر بدلا من الضمير ﴿ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه﴾ كما فى قولك قام زيد أخوك فاخوك وهو البدل صالح لان يسـتغنى به عن المبدل منه وهو زيد فان قلت ينتقض بنحو أكلت الرغيف ثلثه اذ ذكر المبدل منه فى مثل هذه الصورة متعين لكونه مفاد الضمير فلا يستغنى عنه بالبدل قلت عدم الاستغناء هنا أمر عارض لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبـدلا منه فلا يرد واذا كان كذلك فالبـدل فى قولك قامت هنـد لا يصلح لان يسـتغنى به عن المبدل منه فتقول قام هند لان هذا لا يقال كذلك فى الغالب ﴿وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهـم صـل عليه الرؤف الرحيم قليل﴾ وهـذا التركيب وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضى قلته ﴿وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله الى ملك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره﴾ فقوله أبوه مبتـدا مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهى ما أمه من محارب والجملة المركبة من هـذا المبتدا وخبره صفة لقوله ملك ومحارب قبيـلة من فهر والظاهر ان المراد بكليب رهط جرير الشـاعر وهو كليب بن يربوع بن حنظلة ووجه الرد بذلك تام وهو أن يقال تقديم الخبر الذى هو جمـلة وان كان مقيسا قليل فكيف يخرج عليه هـذا التركيب الشائع الكثير فان قلت

والعاجن الذى اذا نهض اعتمد على يديه من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا بيديه على الارض (قوله اذلو قالوا أرأيتمـا كما جمعوا بين خطابين) فى الشرح أى محذور فى ذلك فقد أجاز وامثـله فى أفعال القلوب نحو أعلمتك منطلقـا وأعلمتمـا كما أنفسكما وأقول وجـه منع الجمع بين خطابين هو ما أشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتمـاعهما فى ياغـلامكم الى آخره وأما أفعال القلوب فقد اختصت بأحكام منها جواز كـون فاعلها ومفعولهـا من نوع واحد بأن يكون ضميرى خطاب أو تكلم أو غيبـة فلا يقاس عليها غيرها (قوله فانه خطاب لاثنين) أحدهمـا المنادى والآخر المضـاف اليـه (قوله ويأتى تمـام القول فى أرأيتك فى حرف الكاف) كلمة فى الاولى متعلقة بالقول والثانية بيأتى (قوله وزعم الجاولى) بفتح الجيم وضم اللام الاولى

التفريع على قول خارق للاجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف قلت لزيادة التشنيع على صاحب هذا القول يعنى ان قوله ذلك مع كونه خارقا لاجماع القوم لا يتأتى تخريجه على وجه مستقيم ﴿وربما وصلت هذه التاء﴾ الساكنة ﴿بثم ورب﴾ فيقال ثمت وربت وفات المصنف ذكر لعل فانها تشاركهما فى ذلك تقول لعلت زيدا يقوم نص عليه فى التسهيل وغيره ﴿والاكثر تحريكها معهما﴾ أى تحريك التاء مع ثم ورب ﴿بالفتح﴾ ومن شواهده فى ثم قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

﴿حرف الثاء﴾

﴿ثم حرف عطف ويقال فيها فم﴾ بالفاء ﴿كقولهم فى جدث﴾ وهو القبر ﴿جدف﴾ وقولهم فى الثوم وهو النبات المأكول الكريه الرائحة فوم وفى سيرة ابن هشام تقول العرب التحنث والتحنف يريدون الحنيفية فيبدلون الفاء من الثاء وهذا عكس مسئلتنا ﴿ويقتضى﴾ بالمثناة الفوقية أو التحتية وقدم الكلام فى نظيره ﴿ثلاثة أمور التشريك فى الحكم والترتيب والمهلة﴾ هذا هو أصل وضعها ﴿وفى كل منها خلاف﴾ فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة ﴿وحينئذ فالخلاف فى وقوعها زائدة غير عاطفة لا فى اقتضائها التشريك مع كونها عاطفة فالعبارة غير محررة وفى ظاهرها اندافع ﴿وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت﴾ أى مع سعتها ﴿وضاقت عليهم أنفسهم﴾ أى من فرط الوحشة والغم ﴿وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه﴾ أى وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره ﴿ثم تاب عليهم﴾ فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم وهؤلاء هم الثلاثة الذين خلفوا مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية أول أسمائهم مكة وآخر أسماء آبائهم عكة ﴿وقول زهير﴾ بنصب قول عطفا على المنصوب المتقدم أى وحملوا على ذلك قول زهير ﴿أرانى اذا أصبحت أصبحت ذا هوى * فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا﴾ يقول أصبح ذا هوى وأمسى تاركا له متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تجاوزه وتركه فثم زائدة والمعنى فاذا أمسيت ﴿وخرجت الآية على تقدير الجواب﴾ وما بعد ثم معطوف عليه والتقدير حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه لجؤا الى الله وتابوا ثم تاب عليهم أى قبل توبتهم ﴿والبيت على زيادة الفاء﴾ لانها قد عهدت زيادتها فى بعض المواضع بيقين ولم تعهد زيادة ثم بيقين فاذا دار الامر فى محل بين زيادة تلك حمل على ما عهد له نظير دون ما لم يعهد له نظير فان قلت لا شك ان العطف من جملة التوابع والتابع هو الثانى الذى أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ونحن نرى العطف يجرى فى الجمل التى لا اعراب لها أصلا كقام زيد ثم قعد عمرو فكيف هذا قلت يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصل ونحن نورده برمته لما فيه من الفائدة قال رحمه الله ان وقع بعد حروف العطف المفردات فلا اشكال وان وقع بعدها الجمل فان كانت من الجمل التى هى صالحة لمعمولية ما تقدم كان حكمها حكم المفرد فى تشريك العامل واعرابه نحو أصبح زيد قائما وبكر قاعدا وان كانت غير ذلك فلا يخلو اما أن تكون فعلية تقدم قبلها اما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار

وكسر اللام الثانية بعدها ياء النسبة الى جلولاء بالمد قرية بفارس وهو نسبة على غير قياس

﴿حرف الثاء﴾

(قوله كقولهم فى جدث جدف) الجدث القبر وجمعه اجداث وأجدث (قوله أرانى اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وفى الشرح وكأن الثانى هو المراد بالبيت يقول أصبح مريد الشئ وأمسى تاركا له متجاوزا عنه يقال عدا فلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه وأقول هذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط فى بعض نسخ المغنى وفى غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت فى شرح الكافية

أرانى اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغى لان تجاوز عنه معناه عفا عنه وليس بمراده ههنا (قوله وتخرجت الآية على تقدير الجواب) فى البحر وتقديره تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب عليهم نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبى وفى ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة وبالثانى استدامتها وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبى أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذى قبلها وهو قوله خلفوا أى خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله والبيت على زيادة الفاء) قال ابن مالك فى شرح عمدته وزعم

الاخفش

عامله أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره أي باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول لتخالفهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا فعطفت يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة لاشتراكه معه في عامله وهو ان ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لتعذر عطفهما عليهما اذ لم يشرك معمولا الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل مراد فيصح فيهما ما لا يصح في معموليهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية أو فعلية لكن لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله بناء على انه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمرو منطلق وقام زيد وخرج عمرو والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملتين فكأنه حصل قيام زيد وخروج عمرو وفيه دخل في حد العطف حينئذ لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة الحصول الى متبوعه وفائدة العطف الايذان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الغلط كما في بدل الغلط اذا قيل جاء زيد عمرو فالعاطف رابط بينهما وهذا أحسن من قول امام الحرمين فائدة العطف في الجمل تحسين الكلام لا غير فانه لو كان كذلك لم يكن فرق بين الواو وثم ونحن قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر ﴿واما الترتيب﴾ فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴿هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصد بالتلاوة الا الآية التي في سورة الزمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وانزل لكم من الانعام ثمانية أزواج أي ذكر وأنثى من الابل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الانعام واما الآية التي فيها هو الذي ٢٤٣ خلقكم فهي في سورة الاعراف وليس فيها ثم وانما هي هكذا هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها والحاصل انه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين هو الذي وكلمة ثم والاستشهاد حاصل بآية الزمر فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية فثبت ان ثم استعملت بمعنى الواو ومجاز الاتصال الذي بينهما في معنى العطف فالواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي فيجوز ان تستعمل بمعنى الواو وقال هؤلاء القوم بذلك تمسكا بهذه الآية وبقوله تعالى الذي أحسن كل شئ خلقه ﴿وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله﴾ أي ذريته وسميت الذرية نسلا لانها تنسل منه أي تنفصل وتخرج من صلبه ﴿من سلالة﴾ أي من نطفة ﴿من ماء﴾ أي من مني وهو بدل من الاول ﴿مهين﴾ أي ضعيف حقير ﴿ثم سواه﴾ أي قومه ﴿ونفخ﴾ أي أدخل ﴿فيه من روحه﴾ وهذه الاضافة للتخصيص كانه قال ونفخ فيه من الشئ الذي اختص هو به وبعلمه والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية لا الاولى فان تسوية آدم لم تكن بعد جعل نسله من ماء مهين وبقوله تعالى ﴿ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾ وهذا خطاب لهذه الامة ﴿ثم آتينا موسى الكتاب﴾ فالاستشهاد واضح لان ايتاء موسى الكتاب كان سابقا على ذلك فلا تكون ثم للترتيب ﴿وقول الشاعر﴾ بالجر أي وتمسكا بقول الشاعر ﴿ان من ساد ثم ساد أبوه ❊ ثم قد ساد قبل ذلك جده﴾ بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد بعد ثم وسقطت سهوا في بعض النسخ المعتمدة ووجه الاستشهاد به واضح لان سيادة الاب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فالشاهد فيه في موضعين ﴿والجواب عن الآية الاولى﴾ وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ﴿من خمسة أوجه أحدها ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها﴾ وانما حذف لدلالة المعنى عليه ووجه الدلالة ان من في قوله من نفس واحدة تدل على ان النفس مبتدأ ومنشأ للخلق وعلى انها مخلوقة منشأة اذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأ لمخلوق ﴿الثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل﴾ كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل

الاخفش ان ثم فيه زائدة والفاء أولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد أولى اهـ وقال النيلي شارح الحاجبية الذي أراه ان الفاء للترتيب المتصل في الحكم كأن الشاعر أخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول (قوله تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) هكذا رأيناه في النسخ والآية ليست الا في الزمر والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو لا بثم ولفظها في الزمر خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها (قوله ان من ساد الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

الليل سكنا على قراءة عاصم أى فلق الاصباح وجعل الليل وكما فى قوله تعالى أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن أى يصففن ويقبضن فكذا تلك الآية ﴿أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل منها زوجها﴾ وكان الاولى بالمصنف ان لو قال وحدت لوجهين أحدهما ان واحدة ليس مأخوذا من المزيد وانما هو من الثلاثى وقد سمع يقال وحد كعلم و وحد كظرف بمعنى انفرد الثانى انه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت لان استعمال وحد بهذا المعنى ليس فى الشهرة كتوحد ﴿الثالث ان الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر﴾ بالذال المعجمة وهى صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة ﴿ثم خلقت حوّاء﴾ بالمد وهى زوج آدم عليه السلام ﴿من قصيراه﴾ والقصيرى الضلع الاسفل وهو أقصر الضلوع ﴿الرابع ان خلق حوّاء من آدم لما لم تجر عادة بمثله جىء بثم ايذانا بترتبه وتراخيه فى الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه﴾ وهذا مأخوذ من كلام الزمخشرى فانه قال هما آيتان من جملة الآيات تشعيب هذا الخلق الفائت للحصر من نفس آدم وخلق حوّاء من قصيراه الا ان احداهما جعلها الله عادة مستمرة والاخرى لم تجر بها العادة ولم يخلق غير حوّاء من قصيرى رجل فكانت أدخل فى كونها آية وأجلب لعجب السامع فعطفها بثم على الآية الاولى للدلالة على مباينتها فضلا ومزية فهو من التراخى فى الحال والمنزلة لا من التراخى فى الوجود اهـ وقال صاحب الفرائد أى مانع يمنع من أن يكون التراخى فى الوجود واما خلق حوّاء من آدم بعد مدة ورد بأن المانع ظاهر وذلك لان الجعل لم يعطف على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حوّاء متأخرا فى الوجود عن خلق الذرية ٢٤٤ ﴿الخامس ان ثم لترتيب الاخبار﴾ فى الآية المذكورة ﴿لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أى ثم أخبرك ان الذى صنعت أمس أعجب والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب﴾ الاخير ﴿لانها تصحح الترتيب والمهلة﴾ ففيها توفير معنى الكلمة الذى وضعت له عليها لان ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة ﴿وهذا﴾ الجواب الاخير ﴿يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبارين﴾ ضرورة ان ولذا أحدهما متعقب الآخر ومتصل به بلا مهلة ففيه تفويت بعض ما وضعت ثم له من افادة المهلة ﴿ولكن الجواب الاخير أعم﴾ من تلك الاجوبة ﴿لانه يصح أن يجاب عن الآية الاخيرة﴾ وهى ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب ﴿والبيت﴾ المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة الى الاخبار فيهما ممكن ووجهه فى البيت ان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن أخرها عنها لان سيادة نفسه آخرية من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد ولا يخفى ان تلك الاجوبة الاربعة لا تجرى فى الآية الاخيرة ولا فى البيت المذكور ﴿وقد أجيب عن الآية الثانية﴾ وهى آية الم السجدة ﴿أيضا﴾ أى بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الاخبار فانه ممكن فى هذه الآية أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الاولى والثالثة فالآضية باعتبار أصل الجواب وان كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغايرا لما أجيب به عن هذه الآية ﴿بأن سواه معطوف على الجملة الاولى﴾ وهى بدأ خلق الانسان من طين ﴿لا الثانية﴾ وهى جعل نسله من سلالة من ماء مهين وحينئذ فالترتيب متحقق ولا اشكال ﴿وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان الجد أتاه السودد من قبل الاب و﴾ ان ﴿الاب﴾ أتاه ذلك ﴿من قبل الابن﴾ والقبل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند تقول لى قبل فلان حق أى عنده ﴿كما قال﴾ أبو العباس ﴿ابن الرومى﴾

الا باثبات قد بعد ثم الثانية وهى ساقطة فى كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث ان الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذر ثم خلقت حوّاء من قصيراه) الذرية بالمعجمة ولد الرجل ذكرا كان أو أنثى واحدا كان أو أكثر والذر جمع ذرة وهى أصغر النمل وحوّاء بالمد زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصيرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع الذى فى أسفل الاضلاع (قوله ولكن الجواب الاخير أعم لانه يصح ان يجاب به عن الآية الاخيرة والبيت) انما لم يبين عموم هذا الجواب بصحته فى الآية الثانية لان هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب فى الاخبار ولا يعدل الى ذلك الا عند تعذر ارادة الترتيب فى الحكم وثم فى الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب فى الحكم من غير تقدير ولا تأويل بأن يكون سواه عطفا على الجملة الاولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا يقتضى ان الاخير يجاب به عن الآية الثانية أجيب بأنه انما يقتضى ذلك لو كان أيضا راجعا الى أجيب وهو غير راجع اليه وانما هو راجع الى عن الآية الثانية

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كلا لعمري ولكن منه شيبان
وكم أب قد علا بابن ذرى حسب * كما علت برسول الله عدنان ﴾ شيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهما ان وزنه فعلان من شاب يشيب ويحتمل أن يكون في الاصل فيعلان من شاب يشوب فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على اذن وقد صرح بهما ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة والذرى بضم الذال المعجمة الاعالي الواحدة ذروة بالكسر وذروة بالضم والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وهذا الذي قاله ابن عصفور من ان المتقدم قد يأتيه الشرف من جهة المتأخر ممكن لكن يرد عليه في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشئ سابق لذلك الشئ فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وقول الشاعر قبل ذلك مناف لهذا بلا شك وبعد فأنا أقول لا خفاء في ان القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمال مجازي ولا يشترط في آحاد المجازات ان تنقل بأعيانها عن أهل اللغة بل يكتفي بالعلاقة على المذهب المختار وقد بينا وجه العلاقة الصحيحة فيما مر واذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الامثلة بما يصحح الترتيب فيها انظر في أمر جزئي لا يقتضي بطلان المدعى من أصله فتأمله ﴿وأما المهلة فزعم الفراء انها قد تتخلف﴾ فتكون ثم حينئذ مستعملة استعمال الفاء مجازا ﴿بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين﴾ كما تقدم ضرورة اتصال أحدهما بالاخبار ﴿وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقدم البحث في ذلك﴾ بما يقتضي أن يكون منه حيث قال ان الجواب الاخير وهو كون ثم لترتيب الاخبار يصح أن يجاب به عن الآية الاخيرة وصرح به في المدارك فقال ثم أخبركم ان آتينا موسى الكتاب وفي الكشاف اشعار به فان فيه ما نصه فان قلت علام عطف قوله ثم آتينا موسى الكتاب قلت على وصاكم به فان قلت كيف صح عطفه عليه بثم والايتاء قبل التوصية قلت هذه التوصية قديمة لم تزل توصاها كل أمة على لسان نبيها كما قال ابن عباس محكمات لم ينسخهن شئ من جميع الكتب فكأنه قيل ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديما وحديثا ثم أعظم من ذلك انا آتينا موسى الكتاب وأنزلنا هذا الكتاب المبارك قال التفتازاني ويعني بقوله على وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به لظهور انه ليس عطفا على الفعلية الواقعة خبر ذلكم وقوله والايتاء قبل التوصية لانها في القرآن المنزل بعد التوراة بمدة وأول الجواب يشعر بان ثم للتراخي الزماني لان التوصية كانت قبل التوراة وآخره يشعر بانه للتراخي الرتبي لكون ايتاء التوراة وانزال القرآن أعظم من تلك التوصية لاشتمالها عليها وعلى أمثالها مع أحكام آخر فتقول تقدير الجواب انه يرد على السائل مقدمته القائلة بان الايتاء قبل التوصية لانها كانت قبل التوراة ومعها وبعدها لكونها مما لم يزل يوصى بها الامم على لسان أنبيائهم ثم يحكم بان ثم للتراخي الرتبي دون الزماني لان ابتداء التوصية وان كان قبل الايتاء لكن تمامها سيما المتعلقة بهذه الامة الظاهرة في الخطاب ليس مقدما على الايتاء والحاصل انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم أجاب بما يتم على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضا ثم في تقريره اشارة الى ان قوله وهذا كتاب أنزلناه اليك عطف على آتينا موسى الكتاب داخل في حيز ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب ثم لم يقل وأنزلنا اليك هذا الكتاب المبارك اظهارا لشرفه ومزية رتبته ولهذا جعل الفاصل ثم لعلهم بلقاء ربهم يؤمنون وههنا

ولذا أخر عنه (قوله قالوا أبو الصقر الخ) الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان هي من بكر والذرى بضم المعجمة والقصر الاعالي جمع ذروة بكسر المعجمة وضمها والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشئ سابق لذلك الشئ فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وأقول يمكن ان يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى أول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى أول وجود الجد وسيادة الجد مترتبة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد

اعلكم ترجون هذا كلامه ﴿فالظاهر انها واقعة موقع الفاء في قوله كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب﴾ الردينى صفة للرمح يقال رمح ردينى وقناة ردينية قال فى الصحاح زعموا أنه منسوب الى امرأة تسمى ردينة وكانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى مابين كل عقدتين من القصب ﴿اذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه﴾ وهذا ظاهر كما قال وانظر هل يمكن أن يعود ضمير اضطرب الى العجاج ﴿مسئلة أجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط﴾ بأن مضمرة وهذه المسئلة لم يذكرها فى التسهيل وانما ذكر ان ان الناصبة قد تضمر بعد الواو والفاء الواقعتين بعد مجزومى أداة شرط أو بعدهما فمثال القسم الاول ان تأتى وتحسن الى أكافئك بنصب تحسن وان تأت فتحدثنى أحسن اليك بنصب تحدث والتقدير فيهما ان يكن منك اتيان واحسان أو اتيان فحديث ومثال القسم الثانى بعد الواو قوله ومن يعتزل عن قومه لا يزل يرى * مصارع مظلوم مجرا ومسحبا وتدفن منه الصالحات وان يسئ * يكن ما أساء النار فى رأس كبكبا كبكب اسم جبل منع من الصرف على ارادة البقعة تقول ان الغريب لا يزال يظلم وتخفى محاسنه كاخفاء الميت فى القبر وتظهر مساويه كاظهار النار على رأس الجبل العالى وهذا على رواية من نصب تدفن ومثال ذلك بعد الفاء وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء على قراءة من نصب يغفر والمصنف قيد نصب المضارع المقرون بثم بكونه بعد فعل الشرط ومسئلة الفاء والواو غير مقيدة بذلك فينبغى أن يحرر مذهب الكوفيين فى المسئلة والظاهر أن لا فرق بين وقوعه بعد فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزاء جميعا ﴿واستدل لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب﴾ الفعل من ﴿يدركه﴾ باضمار أن والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط والتقدير من يقع خروجه مهاجرا ثم ادراك الموت له فقد وقع أجره على الله ﴿واجراها ابن مالك﴾ أى أجرى ثم ﴿مجراهما﴾ أى مجرى الفاء والواو ﴿بعد الطلب﴾ نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ولا تدن من الاسد فيأكلك ﴿فأجاز فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل منه ثلاثة أوجه الرفع﴾ على الاستئناف ﴿بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية﴾ عند حملة الحديث وتقدير هو ليس لاجل كونه متعينا ولا بد وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند بيان الاستئناف وهذا مقتض لان تكون ثم استئنافية لا عاطفة كما ان الواو تقع كذلك والا لزم عطف الخبر على الانشاء وقد صرح صاحب رصف المبانى فيما حكاه ابن قاسم عنه ان ثم تقع حرف ابتداء وقد فات المصنف عد هذا القسم ﴿والجزم بالعطف على موضع فعل النهى﴾ لانه مبنى بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس بمعرب لفظا ولا تقديرا وانما هو فى محل جزم فلهذا عبر المصنف بالموضع وهو مبنى على المذهب المشهور وأما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتض البناء فهو معرب تقديرا والعطف حينئذ ليس على الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعرابه المقدر ﴿والنصب قال﴾ ابن مالك ﴿باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه الامام﴾ محيى الدين ﴿أبو زكريا﴾ يحيى ﴿النووى﴾ نسبة الى نوى وهى بلدة بالشام ﴿رحمه الله تعالى ان المراد اعطاؤها حكمها فى افادة معنى الجمع فقال﴾ فى شرح مسلم ﴿لا يجوز النصب لانه يقتضى ان المنهى عنه الجمع بينهما﴾ أى بين البول فى الماء الدائم والاغتسال منه ﴿دون افراد أحدهما وهذا لم يقله أحد بل البول﴾ فى ذلك الماء ﴿منهى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا اهـ﴾ كلام النووى ﴿وانما أراد ابن مالك اعطاءها حكمها فى النصب لا فى المعية أيضا﴾ وأنا أقول ليست المعية حكما من أحكام الواو التى ينتصب بعدها المضارع وانما المعية معناها ومدلولها الذى وضعت هى بازائه وحكمها انتصاب المضارع بعدها باضمار ان وكلام المصنف مشعر بان المعية من أحكام الواو حيث قال اعطاؤها حكمها فى النصب لا فى المعية أيضا وانما كان ينبغى ان يقول وانما المراد

على الله بنصب ۲٤٦

(قوله كهز الردينى الخ) يقال رمح ردينى وقناة ردينية نسبة الى ردينة وهى امرأة كانت تقوم القنا بخط هجر والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى مابين كل عقدتين من القصب (قوله قال الطبرى) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اماما جليلا لم يقلد أحدا ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان وتوفى سنة عشر وثلثمائة ببغداد والطبرى نسبة الى طبرستان بخلاف الطبرانى فانه نسبة الى طبرية فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذى قاله ابن عصفور

حرف

اعطاؤها حكمها في النصب ولم يرد المعية أصلا ﴿ثم ما أورده﴾ النووي من انه يلزم ان لا يكون افراد احدهما منهيا عنه ﴿انما جاء من قبل المفهوم﴾ وهو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بان يكون حكما لغير المذكور وحالا من أحواله ﴿لا المنطوق﴾ وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق ﴿وقد قام دليل آخر على عدم ارادته﴾ أي ارادة المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الاجماع القائم على النهي عن الفساد والنصوص الواردة فيه فاذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهيا عنه قطعا لانه مؤد الى فساده والله لا يحب الفساد ﴿ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري في﴾ قوله تعالى ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما﴾ داخلا تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا ﴿وكونه منصوبا﴾ باضمار ان ﴿مع ان النصب معناه النهي عن الجمع﴾ وقد صرح الزمخشري بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قال والمراد بلبس الحق بالباطل كتبهم في التوراة ما ليس منها وبكتمانهم الحق ان يقولوا لا نجد في التوراة صفة محمد او حكم كذا او محوا كذا وكتبوه على خلاف ما هو عليه فهذا الذي اجازه الزجاج والزمخشري في الآية نظير ما اجازه ابن مالك في الحديث مع انه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث وذلك بان يقال النهي عن الجمع بين اللبس والكتمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون الكتمان والعكس كما في مسئلة السمك واللبن وجوابه ان النهي عن الجمع ان دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فانما هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم ان كلا من هذين الامرين قبيح غير انه جمع بينهما لافادة المبالغة في النعي عليهم واظهار قبيح أفعالهم من كونهم جامعين بين الفعلين اللذين اذا انفرد كل منهما كان مستقلا بالقبح والشناعة ﴿تنبيه قال الطبري في قوله تعالى اثم اذا ما وقع آمنتم به معناه اهنالك وليست ثم التي تأتي للعطف اه﴾ كلامه وهو صريح لا يقبل تأويلا ولا شك في انه سهو ﴿وهذا وهم﴾ ظاهر ﴿اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحة﴾ والانسان محل النسيان

﴿بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد نحو وأزلفنا ثم الآخرين﴾ وكثيرا ما يستعمله المصنفون وقد يتراأى انهم استعملوه

﴿حرف الجيم﴾

(قوله والا لاعربت ودخلت عليها ال) في الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى

للقريب فانهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكانهم نزلوا المتقدم منزلة البعيد لانقضائه والفراغ منه أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه ﴿وهو ظرف﴾ مكان ﴿لا يتصرف﴾ أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجر بغير من ﴿فلذلك غلط﴾ بالبناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة أو للمفعول وهي شديدة مكسورة ﴿من اعربه مفعولا لرأيت﴾ أي مفعولا به وانما ترك التقييد بقوله به لانه شاع عندهم ارادة المفعول به عند عدم التقييد ﴿في قوله تعالى واذا رأيت ثم﴾ رأيت نعيما وملكا كبيرا ووجه الغلط أو التغليط ان في جعله مفعولا به اخراجا له عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف والمعنى واذا رأيت في الجنة وليس لرأيت مفعول به ظاهر ولا مقدر ليشيع في كل مرئي والتقدير واذا وقعت رؤيتك في الجنة رأيت نعيما وملكا كبيرا ﴿ولا يتقدمه حرف التنبيه﴾ فلا يقال هاثم اجراء له في المنع مجرى ذلك المقرون باللام لانه بمثابته في البعد ﴿ولا يتأخر عنه كاف الخطاب﴾ فلا يقال ثمك كما يقال ذاك لان ثم تدل على البعد بذاتها فلا حاجة الى داخل ما يفيده فيها والله تعالى أعلم ﴿حرف الجيم﴾ ﴿جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كامس﴾ قالوا وانما كان الاصل ان يحرك بالكسر لان الجزم في الافعال عوض الجر في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا منه فان جر بغير الكسر فذلك لعارض ﴿وبالفتح للتخفيف كأين وكيف﴾ قال ابن قاسم والكسر أشهر فيها ﴿حرف جواب بمعنى نعم﴾ فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب ﴿لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا﴾ قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جير يصلح ان تقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت فيه جير يصلح ان تقع فيه حقا فالحاقها بنعم أولى وأيضا فان لها شبها بنعم لفظا واستعمالا ولذلك بنيت قلت وفيه نظر فان المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما ثلاثي الحروف أمر لا يلتفت اليه ثم انه معترف بانها حرف فكيف يتطلب سبب بنائها ﴿ولا﴾ اسم بمعنى ﴿أبدا فتكون ظرفا﴾ زمانيا ﴿والا﴾ تكن حرفا بل كانت اسما بمعنى حقا وأبدا ﴿لاعربت ودخلت عليها ال﴾ وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة

ادخاله اللام على جواب ان الشرطية وقدمر مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى حقا أو ابدا و بين الاعراب ودخول أل عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شئ ونحوها وسنبين وجه البناء عند من جعلها كحقا وأما عند من جعلها كابدا فالبناء مشكل ﴿ولم تؤكد﴾ بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير يعود الى جير والمفعول هو قوله ﴿أجل﴾ ويوجد في بعض النسخ بالبناء للمجهول والنائب هو أجل و بعد ذلك لفظ بجير فالنسخة هكذا ولم تؤكد أجل بجير في قوله وقلن على الفردوس أول مشرب * ﴿أجل جير ان كانت أبيحت دعاثره﴾ الفردوس البستان والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المثلم كذا في الصحاح ووجه الاستدلال ان أجل حرف بمعنى نعم وقد أكدت بجير فيلزم ان تكون مثل أجل ولمن ذهب الى ان جير بمعنى حقا ان يمنع كونها مؤكدة لاجل في البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم يحق ذلك حقا أو يقع ذلك حقا لكن يطالب بسبب البناء وقد يجيب بانها بنيت لموافقتها الجير الحرفية لفظا ٢٤٨ ومعنى ان كان هذا القائل يرى ان جير ترد حرفا واسما ﴿ولا قوبل بها الا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير * تصدق لا اذا تقول جير﴾ يعني انها تصدق اذا قالت لا ولا تصدق اذا قالت نعم والعجير بعين مهملة وجيم وراء اسم رجل ﴿وأما قوله وقائلة أسيت فقلت جير * أسي انني من ذاك انه﴾ أسيت على وزن علمت أي حزنت وأسي خبر مبتدا محذوف أي أنا أسي أي حزين والاشارة بذلك راجعة الى الحزن أي اني مخلوق من الحزن ولا يجوز ان يكون اسي خبر ان ومن ذاك متعلقا به لان خبر الحرف الناسخ لا يتقدم عليه وانه اما بمعنى نعم والهاء للسكت أو ان الناسخة والخبر محذوف أي انه أي ان الامر كذلك ﴿فخرج على وجهين أحدهما ان الاصل جير ان بتأكيد جير بان التي بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت﴾ بحذف نونها الثانية في وهذا بعيد اذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف ان التي بمعنى نعم ولا حذف ﴿الثاني ان يكون﴾ الشاعر ﴿شبه آخر النصف﴾ الاول ﴿بآخر البيت فنونه تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم﴾ بل يكون في الفعل والحرف أيضا ﴿ووصل بنية الوقف﴾ وهذا التخريج ظاهر التعسف وبقي على المصنف قول آخر في جير لم يحكه وهو ان يكون اسم فعل حكاه ابن أبي الربيع وحكى الرضي عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضي ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق

﴿(جلل)﴾

﴿حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة﴾ رصف المباني وليس لها في كلام العرب لا معنى الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جلل أي نعم ﴿أو اسم بمعنى عظيم أو يسير او أجل﴾ وهذا لا ينبغي للمصنف عده لان الكلام في جلل المبنية على السكون ولا تكون الا حرفا

حقا أو ابدا او بين الاعراب ودخول ال عليها ممنوع وسنده ما التي بمعنى شئ ونحوها فان قلت ما سبب البناء حينئذ قلت موافقتها الجير الحرفية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها كحقا وأما عند من يجعلها كابدا فالبناء مشكل وأقول الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى حقا أو أبدا او بين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شئ فانها مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقتها الجير الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها كحقا فيه نظر فان القائل بأن جير بمعنى حقا أو أبدا لا يثبت جيرا أخرى حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها (قوله أجل جيران كانت رواء أسافله) و يروى ان كانت أبيحت دعاثره وهو عجز بيت لطفيل الغنوي وقيل لمضرس بن ربعي صدره

* وقلن على الفردوس أول مشرب * و يروى وقلن على البردى ويروى أول محضر والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون اليمامة وقال في المحكم الوادي الخصيب عند العرب وهو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكري غدير لبني كلاب وأنشد البيت وقال غيره واد و يقال قوم رواء من الماء بكسر الراء والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض المثلم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون على ذلك البستان فقال نعم هذا يقع ان خرب وأبيحت حياضه ولم يمنع منه أحد واما على عمارته واستقامة أحواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولمن ذهب ان جير بمعنى حقا ان يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل لاحتمال أن يكون المعنى نعم يحق ذلك حقا أو يقع ذلك حقا اه وأقول ما ذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت أبيحت دعاثره وأما على رواية ان كانت رواء أسافله فمعناه نعم هذا يقع ان رويت أسافله من الماء (قوله وقائلة أسيت الخ) أي أنا أسي والاشارة بذلك الى الحزن أي انني مخلوق من الحزن

﴿(جلل)﴾

(قوله أو اسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل) في الشرح ولا ينبغي للمصنف عده هذا لان الكلام

لا ينبغي أيضا عدها لانه انما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم له يختص به دونها ومجرد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره والا فما باله لم يقل في نعم انها تكون اسما وهي واحدة الانعام ولم يقل في الى انها تكون اسما بمعنى النعمة واحدة الآلاء ﴿فمن الاول﴾ وهو ورودها اسما بمعنى عظيم ﴿قومي هم قتلوا أميم أخي * فاذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا * ولئن سطوت لاوهنن عظمي﴾ أميم ترخيم أميمة ارتكبه في غير النداء للضرورة ولكنه رخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أي دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة نويت المحذوف أم لم تنوه اذ هو مفعول قتلوا قلت الدليل عليه ترك التنوين لانه اعتد بالمحذوف فمنعه الصرف فان قلت لعله انما منع للضرورة لا للاعتداد بتاء ٢٤٩ التأنيث المحذوفة قلت هذا مصير الى القول المرجوح فان المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح وجللا اما صفة مصدر محذوف أي عفوا عظيما أو منصوب على اسقاط الخافض أي لاعفوا عن عظيم وانما تكتب نون التوكيد الخفيفة هنا بالالف لعدم الالباس كما في لنسفعا والسطو القهر بالبطش وأوهن أضعف ﴿ومن الثاني﴾ وهو ورودها اسما بمعنى يسير ﴿قول امرئ القيس وقد قتل أبوه﴾ حجر بن عمرو الكندي بقتل بني أسد ربهم * ﴿الا كل شيء سواه جلل﴾ ومن الثالث وهو ورودها اسما بمعنى أجل ﴿قولهم فعلت ذلك من جللك وقال ٣٢ ى ل جميل رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الغداة من جلله﴾ رسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض والطلل ما شخص من آثارها وأقضي أي أموت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ﴿فقيل أراد من أجله﴾ وهذا الظاهر ﴿وقيل أراد من عظمه في عيني﴾ وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قال أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا والله أعلم بالصواب

﴿حرف الحاء﴾

﴿حاشا على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلا﴾ متعديا ﴿متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته﴾ وأحاشيه حكاه ابن سيده والظاهر انه مشتق من لفظ حاشا حرفا أو اسما فمعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد كما تقول لوليت اذا قلت لولا ولاليت اذا قلت لالا ﴿وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الي ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام﴾

في جلل المبنية على السكون ولا تكون الا حرفا وعلى تقدير انه أراد ما هو أعم من المبنية على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي أيضا عدها لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تمس الحاجة الى ذكره من فعل جامد أو اسم معرب مختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلل الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمرو وبكر وخالد لا حكم لها تنفرد به عن الاسماء المعربة ومجرد موافقتها للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكرها وأقول مراد المصنف من قوله في صدر هذا التصنيف وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه (قوله قومي هم قتلوا أميم أخي الخ) أميم ترخيم أميمة على لغة من ينوي المحذوف وأخي مفعول قتلوا وجللا اما صفة مصدر محذوف أي عفوا عظيما واما منصوب على اسقاط الخافض أي عن عظيم (قوله الا كل شيء سواه جلل) هذا عجز بيت من المتقارب صدره * بقتل بني أسد ربهم (قوله رسم دار وقفت في طلله الخ) يروى في مكان الغداة الحياة ورسم الدار أثرها اللاصق بالارض والطلل ما شخص من آثار الديار (قوله فقيل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني) في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجلل بمعنى العظم حتى يفسر به وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا وأقول في الصحاح بعد انشاد البيت أي من أجله ويقال من عظمه في عيني والجليل العظيم اه وهذا صريح في انه قيل ان الجلل في البيت بمعنى العظم لكن لا على انه اسم جامد مما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

﴿حرف الحاء حاشا﴾

(قوله ومنه الحديث) في الشرح هذا الحديث مذكور في مسند أبي أمية الطرسوسي (قوله وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية) الضمير في انها عائد الى كلمة ما التي

فيكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسامة أحب الناس الى الا فاطمة فانه ليس أحب الى منها فيحتمل أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يكونا متساويين في الحب ﴿فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ماحاشا زيدا كما قال﴾ رأيت الناس ماحاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا﴾ الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح والمعنيان جائزان في البيت والظاهر ان مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقائم ﴿ويرده﴾ أي يرد الاستدلال المذكور ﴿ان في معجم الطبراني﴾ الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وهي قصبة الاردن ﴿ماحاشا فاطمة ولا غيرها﴾ فزيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي ويتعين

حينئذ أن تكون ما نافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوى قلت وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف لا معطوف على فاطمة والمعنى ولا أستثنى انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة وتأمله والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ﴿ودليل تصرفه﴾ أي تصرف حاشى المحكوم بفعليته ﴿قوله﴾ أي النابغة ﴿ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد

وتوهم المبرد ان هذه﴾ الكلمة وهي أحاشي المذكورة في البيت ﴿مضارع حاشا التي يستثنى بها﴾ وليس كذلك ﴿وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف﴾ الاستثنائي ﴿الثاني﴾ من أوجه حاشا ﴿أن تكون تنزيهية﴾ أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء ﴿نحو حاشا لله﴾ ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل ﴿وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف﴾ فان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاش لله ﴿ولادخالهم اياها على الحرف في حاش لله﴾ وحاشا لله بحذف الالف واثباتها ﴿وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية﴾ وجزم المصنف رحمه الله بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو

اثباتها

في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدأ وخبر أو عطف على اسم ان وخبرها ويجوز ان يكون الضمير عائدا على ماحاشا الذي في الحديث وأنث الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهما بضمير التثنية وهو ظاهر (قوله رأيت الناس الخ) الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل كقدح وقداح ومفعول رأيت محذوف أي انقص منا وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش (قوله ويرده ان في معجم الطبراني ماحاشا فاطمة ولا غيرها) وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد والطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير تصغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلثمائة باصبهان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح ووجه الرد ان لا زائدة بعد الواو لتأكيد النفي فيتعين حينئذ ان تكون ما نافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي وبقوله عليه الصلاة والسلام اسامة أحب الناس الى وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان تكون لا نافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا أستثني غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة اهـ واعلم ان مجموع ماحاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ماحاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكفي في الرد الظهور والرجحان (قوله الثاني ان تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الاخيران انه يراد بهما فهما مع التنزيه معنى آخر قال الرضي واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرؤن من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه (قوله وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية) لان

سو أفعل وسف أفعل في سوف أفعل وأما الثاني فقد قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف وقد يقال أيضا ولو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم تجامعها وقد اجتمعتا في قراءة بعض السبعة حاشا لله باثبات الالف ويجاب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضيتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه ﴿قالوا والمعنى في الآية﴾

التي هي قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴿جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا في حاش لله ما هذا بشرا﴾ ان هذا الا ملك كريم فان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع ﴿والصحيح انها اسم مرادف للبراءة﴾ وفي بعض النسخ مرادف للتنزيه ﴿بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة﴾ وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التنزيه تنزيها لله من كذا ﴿و﴾ اذا ابنيتا ﴿على هذا فقراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وليس جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء﴾ وليس هذا استثناء وقد ذكر النيلي شارح الحاجبية ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم أنه يقال حاشا زيد أن يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيد أن يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك ﴿ولتنوينها في القراءة الاخرى﴾ والتنوين لا يدخل الحرف ﴿ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار﴾ الا شذوذا كقوله

فلا والله لا يلفى لما بي * ولا للما بهم أبدا دواء

ولابن عطية أن يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام والكلمة تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية وحيث انتفيا جاز الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف

اثباتها لابد فيه من نفي الاسمية وهما لا ينفيانها قال الرضي وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر واذا أوليته اللام تعين عنده فعليته واستدلاله على فعليته بتصريفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أي قلت لولا ولاليت أي قلت لالا وسبحلت أي قلت سبحان الله ولبيت أي قلت لبيك وهذا هو الظاهر واستدلاله بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو أفعل وسف أفعل في سوف أفعل اه وفي الشرح وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سو أفعل وسف أفعل في سوف أفعل وأما الثاني فقد قال شارح اللباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف فوجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل في حاش لله ما هذا بشرا) الاشارة بهذا التأويل الى تأويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله (قوله لانها انما تجر في الاستثناء) ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح كلها منظور فيها اما الاول وهو انها انما تجر في الاستثناء فقد يمنع على ما ذكر النيلي شارح الحاجبية فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيد ان يقوم نقله المصنف عنه في حواشي التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلابن عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسما وحرفا فحيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكم بالاسمية وحيث انتفى جاز الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجر بها الا في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويبنى عليه الكلام دون ما قاله النيلي وأما النظر في الثاني والثالث فمأخوذ من كلام الرضي فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاش لله اسم بني

﴿وانما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشى لشبهها بحاشا الحرفية﴾ لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان الحرفية للاستثناء فهي لاخراج مجرورها مما قبلها والتنزيهية لتنحية مابعدها عن السوء وابعاده منه وهو شبيه بمعنى الاخراج ولا يريد المصنف انشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط لان ذلك بمجرده غير كاف في البناء الا ترى ان الى بمعنى النعمة مشابه في اللفظ لالى الحرفية ومع ذلك لم تبن لانتفاء كمال المشابهة لفقد الشبه المعنوي ﴿وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت﴾ وأظنه أراد بهذا البعض ابن الحاجب فقد وقع له في شرح المفصل عند تفسير الزمخشري لحاشا الله ببراءة الله ان قال والاولى أن يقال انه اسم من أسماء الافعال كانه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيهات هيهات لما توعدون ولعله يعني الزمخشري لم يقصد الا اسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسما فقصد الى تفسيره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب الا بفعل مقدر فكان المعنى برئ الله وحاصله التفسير بالفعل واذا فسر بالفعل فهو اسم فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراده ٢٥٢ فابن الحاجب لم يقل ان حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت وانما قال بمعنى تبرأت لانه يرى ان اسم الفعل ما كان بمعنى الامر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلا وفي المسئلة خلاف ﴿وحامله على ذلك﴾ الذي ادعاه من كونها اسم فعل ﴿بناؤها﴾ وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملا على القول بانها اسم فعل ﴿ويرده اعرابها في بعض اللغات﴾ لانه لاشئ من أسماء الافعال بمعرب وكأن المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز في أسماء الافعال ﴿الثالث﴾ من الكلمة

أوجه حاشا ﴿أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين الى انها حرف وانها بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى﴾ حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب وبه يتقوى الشبه بين حاشا التنزيهية وحاشا الحرفية ﴿وذهب الجرمي﴾ بفتح الجيم ﴿والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وسمع﴾ فيما حكاه الشيباني عن بعض العرب على مانقله ابن قاسم ﴿اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ﴾ بفتح الهمزة واعجام الغين واهمال الصاد وهذا كلام نثر لا شعر كما قد توهم ﴿وقال حاشى أباثوبان ان به * ضنا على الملحاة والشتم﴾ بنصب أبا بحاشا والضن بكسر الضاد المعجمة البخل مصدر قولك ضننت بالشئ أضن به بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والملحاة بفتح الميم وسكون اللام اللوم والشتم السب قال ابن مالك كثير من النحاة ينشده على

المشابهته لفظا لحاشا الحرفية (قوله وانما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية) لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان (قوله وحامله على ذلك بناؤها) في الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل وأقول مراده ان حامله على ذلك بناؤها مع انه لا سبب فيها للبناء الا نيابتها عن الفعل وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم (قوله ويرده اعرابها في بعض اللغات) في الشرح وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها قراءة حاشا لله بالتنوين فانه يعرب منصوبا مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تنكير ومثله ليس بعزيز في أسماء الافعال وأقول الجواب عن هذا النظر ان تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي وانما هو سماعي في ألفاظ منه كصه ومه وايه كذا ذكره المصنف في حرف النون (قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان واباالاصبغ) هذا الكلام ليس بشعر وانما هو نثر وأصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وفي الشرح فان قلت المغفرة أمر حسن لا ينزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته تنزه المغفرة عنه ويعظم شأنها ان تتعلق به اهـ ولا يدفع هذا السؤال بان حاشا الاستثنائية ليس فيها معنى التنزيه وانما فيها معنى الاستثناء لما نقلناه آنفا عن الرضي من ان حاشا في الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده (قوله حاشا أباثوبان الخ) الضن بكسر المعجمة البخل والملحاة بفتح الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من النحاة ينشد هذا البيت على هذا الوجه وليس كذلك وانما هما بيتان صورتهما

حاشا أباثوبان ان أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله ان به * ضنا على الملحاة والشتم

هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيتان صورتهما حاشى أبا ثوبان ان أبا * ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا على الملحاة والشتم فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب أنشده ابن عصفور الى هنا كلامه والبكمة الخرس أى ليس بذى بكمة والفدم العى ويروى أيضا حاشى أبى في البيت بالياء وكذا روى وأبى في ذلك النثر مع خفض الشيطان ﴿ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان أباها وأبا أباها﴾ فاستعمل الاب مقصورا معربا بحركات مقدرة ﴿وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها﴾ فيقال في ذلك النثر مثلا التقدير جانب هو أى الغفران الشيطان ﴿أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشى زيدا فالمعنى جانب هو أى قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا﴾ وفيه لف ونشر مرتب والقولان الاولان ظاهران واما القول الاخير ففيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وكذا في خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز أن يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الاكثر قليل ومثل هذا الترتيب شائع كثير

﴿حتى﴾

قال في التسهيل وابدال حائها عينا لغة هذلية وفي العباب قال الفراء حتى لغة قريش وجميع العرب الا هذيلا وثقيفا فانهم يقولون عتى قال وأنشدني بعض أهل اليمامة

لا أضع الدلو ولا أصلى * عتى أرى جلتها تولى

صوادرا مثل قباب التل *

ولما قرأ ابن مسعود عتى حين أرسل اليه عمر ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فاقرئ الناس بلغة قريش

﴿حرف يأتي لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية﴾ نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ﴿والتعليل﴾ نحو أسلم حتى تدخل الجنة ﴿وبمعنى الا في الاستثناء﴾ نحو لا يكون فلان عالما حتى يحل المشكلات ﴿وهذا أقلها وقل من يذكره وتستعمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى﴾ وهو الدلالة على انتهاء الغاية ﴿والتعليل﴾ وهو الجر ﴿ولكن انتهاؤها من ثلاثة أمور أحدها أن لمخفوضه شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك انها لا تخيب فضرورة﴾ فلا يسوغ ارتكاب مثل ذلك في السعة ﴿واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده أمران﴾ أحدهما ﴿انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم و﴾ الثاني ﴿انه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه﴾ وأيضا يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت كل متقدم مثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى والمطلقات يتربصن ﴿وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويرده انها﴾ أى ان حتى العاطفة ﴿لو دخلت

البكمة الخرس والفدمة العى (قوله ان اباها وأبا أباها) هذا صدر بيت عجزه قد بلغا في المجد غايتاها (قوله وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله) القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين ويرد عليهما انهما لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجرى مجراه (قوله البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا وسائر الافعال التى مستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير اه وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذى ليس بتام بل الجواب ان البعض الذى هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم زيدا مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتأمل

﴿حتى﴾

(قوله أحدهما عام) يعنى شاملا لحتى الجارة المسبوقة بذى أجزاء ولحتى غير المسبوقة به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بحتى الجارة المسبوقة بذى أجزاء (قوله وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة) فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلو دخلت الجارة عليه لالتبست بالعاطفة فان قيل يشترط في حتى العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميرا أجيب بانه لم

عليه﴾ أي على الضمير ﴿لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى اياك بالفصل﴾ في المثالين ﴿لان الضمير لا يتصل الا بعامله﴾ وحتى العاطفة غير عاملة كالواو الا ترى الى قوله تعالى يخرجون الرسول واياكم ﴿وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ﴾ يختلف اللفظان ﴿فلا يكون التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت﴾ بالاتيان بضمير الرفع المنفصل وكان القياس أن يؤكد بالمنصوب المنفصل ﴿وفي البدل منه رأيتك اياك﴾ بالاتيان بضمير النصب المنفصل ﴿فلم يحصل لبس﴾ وهذا انما هو على مذهب البصريين واما الكوفيون فيجعلون اياك في المثال الثاني من قبيل التأكيد اللفظي وهو ظاهر ﴿وقيل لو دخلت﴾ حتى ﴿عليه﴾ أي على الضمير ﴿قلبت ألفها ياء كما في الى﴾ حيث تقول اليك والينا واليه ﴿وهي فرع عن الى فلا يحتمل ذلك﴾ القلب مع كونها فرعا ولم يرد المصنف هذا القول كما رد الاولين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال غايته ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء ألفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال المضمر بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لا تبتوا مع المضمر ألفا فيما غيروا ألف أمثاله الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل ألف آخر حرف أو اسم غير متمكن اتصل ولو قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف واقرارها ملزوما للمخالفة قاعدة طردوه فلم يدخلوها على المضمر ﴿والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي أجزاء وهو أن يكون المجرور﴾ بحتى ﴿آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالجر﴾ فان الرأس هو جزؤها الاخير بحسب الخلقة ابتداء من ذنبها ﴿أو ملاقيا لآخر جزء نحو ٢٥٤ سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ فان مطلع الفجر ليس جزأ أخيرا من الليلة وانما هو ملاق لآخر جزء منها ﴿ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها﴾ وفي بعض النسخ ثلثها بالافراد ﴿أو نصفها﴾ فان الثلثين أو الثلث أو النصف ليس جزأ أخيرا من الليلة ولا ملاقيا لآخر جزء منها والبارحة أقرب ليلة مضت ﴿كذا قاله المغاربة وغيرهم﴾ والسيرافي وجماعة أوجبوا كون مجرورها آخر جزء مما قبلها فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح كذا نقله الرضي قلت وآية الفجر مستند عتيد في الرد عليهم ﴿وتوهم ابن مالك ان ذلك﴾ الذي قال به المغاربة وغيرهم من ان مجرورها لا بد أن يكون آخر جزء أو ملاقيا له ﴿لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا﴾

فان النصف ليس آخر جزء من الليلة ولا ملاقيا لآخر جزء ﴿وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به﴾ وهذا كما تراه جمود على الظاهر واذا كانت الليلة مرادة قطعا كانت في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك فاذن يكون اعتراض ابن مالك موجها ﴿الثاني﴾ من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها ﴿انها﴾ أي أن حتى ﴿اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها﴾ في ما قبلها ﴿كما في قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها﴾

فان القرينة هنا وهي ألقاها تقتضي دخول النعل في الملقى فان قلت الذي أخبر أولا ان ألقاه هو الصحيفة والزاد والنعل مقطوع بعدم دخولها في شئ منهما قلت يؤول ذلك بالمثقل كما يجيء فدخل فكانه قال ألقى ما يثقله حتى نعله ﴿أو عدم دخوله كما في قوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجدودا﴾

الحيا بالقصر المطر وعد كذا في القاموس وعزيت نسبت ومجدود بالجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أي مقطوعا ولا أعلم الرواية في البيت هل هي بالاهمال أو بالاعجام وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الارض المدعو لها بالسقيا ﴿حمل على الدخول﴾ هذا

يشترط هذا الا ابن هشام الخضراوي وهذه العلة لغيره (قوله كما في الى) هذا بيان الملازمة قلب ألف حتى ياء لدخولها على الضمير وقوله وهي فرع عن الى فلا يحتمل ذلك بيان لبطلان ذلك اللازم وحاصله ان حتى فرع عن الى فلا تحتمل ما تحتمله الى من قلب ألفها ياء والا كان الفرع مساويا للاصل والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب ان لا تحتمل ما تحتمله الى في المعنى والعمل لا في غيرهما (قوله تقتضي دخول ما بعدها) يعني في حكم ما قبلها (قوله ألقى الصحيفة الخ) هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها فقوله كما متعلق بتقتضي والقرينة هي قول الشاعر ألقاها فانه يقتضي ان النعل ملقاة (قوله أو عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الخ) هذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعد حتى في

حكم

جواب اذا من قوله اذا لم تكن معها قرينة ويحكم ﴿في مثل ذلك﴾ حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول ولا قرينة تقتضي عدمه ﴿لما بعد الى بعدم الدخول﴾ على العكس من حتى ﴿حملا على الغالب في البابين﴾ باب حتى وباب الى ﴿هذا هو الصحيح في البابين﴾ ولم يقل فيهما قصد الزيادة التقرير والتثبيت في النفس حتى يكون مستحضر الاين ولا عن البال لاسيما وقد وقع في انكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء ﴿وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور﴾ ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النحاة ان ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في الى نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جني واليه كان يميل أبو النصر الصفار والبزدوي ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل نحو رآني أشراف البلدة حتى الامير والا فلا نحو قرأت الليلة حتى الصباح ﴿وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق بينهما ان العاطفة بمنزلة الواو﴾ فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأتى قول بخروجه ﴿والثالث﴾ من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها ﴿ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به الى أنه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو وأي هو غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد﴾ في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد ﴿وحتى عمرو﴾ في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو ﴿وحتى الكوفة﴾ في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة ﴿اما الاولان﴾ وهما امتناع كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو ﴿فلان حتى موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيأ فشيأ الى الغاية﴾ وليس ما قبل حتى في ذينك المثالين مقصودا به التقضي شيأ فشيأ فلا وجه لدخولها ثم ﴿والى ليست كذلك﴾ فجاز دخولها فيها لانتفاء المانع ﴿واما الثالث﴾ وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة ﴿فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية﴾ وهذا معنى ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لانتهاء الابتداء فيما تدل عليه على نقيض من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فمن لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانها تخرج الى غيرها من المعاني ﴿ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى ان أدخلها وان المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى أدخلها﴾ بنصب الفعل باضمار ان بعد الى ولم أتحرر لعلة في ذلك ﴿وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس﴾ وهذا لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في الفعل كما يرد على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه انها غير مختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل

حكم ما قبلها فقوله كما متعلق أيضا بتقتضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه والحيا بالقصر المطر وتديمك كذا في القاموس وعزيت بعين مهملة مضمومة فزاي مكسورة فمثناة تحتية بمعنى نسيت والمجذوذ بجيم وذالين معجمتين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعته وكسرته والجذاذ والجذاذ ما كسر منه وضمه أفصح من كسره وبجيم ومهملتين المقطوع أيضا من جددت الشيء أجده قطعته ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ومنه يراد به حين جده الحائك أي قطعه وبحاء مهملة ودالين مهملتين الممنوع (قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا الامام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي بمصر القديمة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال أبو عبد الله بن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان الكاتب لما أراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فجرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من البهنسا توفي رحمه الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربعة وثمانين وستمائة ودفن بالقرافة (قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس) فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

و يرد أيضا عليه ان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وأيضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم كذا قال الرضى فان قلت هذه الكلية التي ساقها المصنف وهو ان ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس يشكل بمثل قولك أي رجل تضرب أضرب بالجزم فان ايا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم المضاف اليه على الصحيح في ان عامل المضاف اليه هو المضاف ويشكل أيضا بكي فانها جارة وناصبة قلت انما جزمت أي من جهة تضمنها الان الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكي الجارة للتعليل والناصبة مصدرية كان فلم يقع جرها ونصبها من جهة واحدة ومقصود الجماعة ان عامل أحد القبيلين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القبيل نعم تنتقض هذه القاعدة على الكوفيين ان قالوا بها باللام الزائدة فانها تعمل الجر في الاسم اجماعا وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد ليفعل وهي للتأكيد في كل من الحالين ﴿وحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى نحو﴾ لن نبرح عليه عاكفين ﴿حتى يرجع الينا موسى﴾ أي قالوا لن نزال مقيمين على العجل وعبادته الى ان يرجع الينا موسى ﴿ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا﴾ نحو ﴿هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا﴾ نحو ﴿قولك أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما﴾ أي المعنيين المذكورين مرادفة الى ومرادفة كي التعليلية قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء﴾ أي كي ترجع أو الى أن ترجع والفيء الرجوع وقد يسمى به الظل وظاهر كلام المصنف ان الامثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملهما ٢٥٦ فاما قولك أسلم حتى تدخل الجنة فسلم ان حتى فيه لا تحتمل غير التعليلية واما الآيتان ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وقوله هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالآية الاخيرة وحكى الرضى عن الاندلسي انكار مجيء حتى بمعنى كي زاعما انها ساداتها بمعنى الى وأول الامثلة كلها بذلك وهو تكلف

عملت أي فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح أجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل أي الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط (قوله ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله) في الشرح تخصيص هذه الآية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من أمثلة هذا القسم غير محتمل فاما أسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالآية الاخيرة وأقول المثال أيضا يحتمل الوجهين ان كان المخاطب به مسلما لان المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح بالوجهين في الآية الاولى أبو البقاء فقال و يجوز ان تكون بمعنى كي وان تكون بمعنى الى وهي في الوجهين متعلقة بيقاتلونكم وجواب ان استطاعوا محذوف قام مقامه ولا يزالون اهـ (قوله

ولا يتمشى له في مثل أسلمت حتى أدخل الجنة فان قلت حتى الداخلة على المضارع حرف جر ضرورة لان نصب المضارع بان مضمرة وهي وصلتها مؤولة بمصدر مجرور بحتى والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف ان حتى الجارة بمنزلة الى في المعنى والعمل فكيف يستقيم أن يقول هنا ان الداخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة لكي التعليلية ومرادفة لالا في الاستثناء وهل هذا الا تناقض قلت الاول مطلق أو عام وهذا مقيد له أو مخصص فكانه قال حتى الجارة بمعنى الى ان لم تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى كي التعليلية وقد تكون بمعنى الا الاستثنائية أو كانه قال حتى الجارة بمعنى الى في كل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك وتستعمل بمعنى كي أو الا ﴿ومرادفة الا في الاستثناء﴾ لا في الوصف ولا في الزيادة على رأي من يقول بها وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا ولا يضر كونها جارة مع انها بمعنى الا الاستثنائية لان عمل الجر يثبت مع افادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما ﴿وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل﴾ والاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة الى الظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ﴿المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي﴾ نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس ﴿وابن مالك ونقله أبو البقاء﴾ العكبري ﴿عن بعضهم في وما يعلمان من أحد حتى يقولا﴾ أي الا أن يقولا انما نحن فتنة فلا تكفر والاستثناء مفرغ في الظرف كما سبق ﴿والظاهر في هذه الآية خلافه وان المراد معنى الغاية﴾ أي عند انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك وهذا ممكن الا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهرا كما قاله

المصنف فتأمله ﴿نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالديك قليل﴾ الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى مالا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى اعطاؤك من زيادات مالك لايعد سماحة الا أن تعطى فى حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يحتمل الغاية أى انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة ممتد الى زمن اعطائك فى حال قلة مالك فثبت حينئذ ان اعطاءك من الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الاقلال يدل على ان السماحة غريزة لك فتكون ما أعطيته مع وجود الثروة سماحة أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد انى أحكم بأن اعطاءك من الفضول ليس سماحة كى أبعثك بذلك على الجود مع الاقلال والله أعلم بالصواب ﴿و﴾ هو أى معنى الاستثناء ﴿ظاهر﴾ أيضا ﴿فى قوله والله لايذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا﴾ أبير أهلك يقال بار الرجل اذا هلك وأباره الله اذا أهلكه والغاية فى البيت ممكنة اى لاأترك ثاره الى أن أقتل هذين الحيين فاترك حينئذ لحصول القصد باهلاكهما وكذا التعليل ٢٥٧ ممكن أيضا أى لاأترك الاخذ الأخذ بالثار كى أقتل هذين الحيين والاستثناء فيه انما يظهر مع الانقطاع كما فى البيت الذى قبله ﴿لان مابعدهما﴾ أى مابعد حتى التى فى البيت الاول وحتى التى فى البيت الثانى وهو الجود مع القلة والابارة لذينك الحيين ﴿ليس غاية لما قبلهما﴾ وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة فى الاول والانقضاء وانتفاء ذهاب شيخه باطلا فى الثانى ﴿ولا مسببا عنه﴾ وكلا هذين الامرين فى حيز المنع وقد بينا وجه ذلك فى البيتين ﴿وجعل ابن هشام من ذلك الحديث﴾ المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم ﴿كل مولود يولد على

٣٣ ى ل الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول ويمتد فتكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علته﴾ باضافة العلة الى الضمير العائد على الكون المذكور أى ولا علة كونه يولد على الفطرة هى ﴿اليهودية والنصرانية فتكون﴾ حتى ﴿فيه للتعليل﴾ فلم يبق الا أن تكون فيه بمعنى الا الاستثنائية والاستثناء منقطع فيما يظهر ﴿ولك أن تخرجه على ان فيه حذفا أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون﴾ والتخريج متات على وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا أى كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى أن يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فما فائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كما فى قوله تعالى ومامن دابة فى الارض ولاطائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما أى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد الوصف تأكيد العموم وكذا القول فى يولد سواء وقد قال المصنف فى أوائل

(قوله نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله *ليس العطاء من الفضول سماحة الخ*) يعنى ان الراجح فى حتى فى هذا البيت ان تكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى ان انتفاء كون اعطائك معدودا من السماحة ممتد الى زمان اعطائك فى حالة قلة مالك فاذا أعطيت فى تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى أنى احكم بان اعطاءك من فضول المال ليس سماحة لاجل ان أبعثك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفى الشرح استظهره مع ان احتمال الغاية متأت وأقول الظهور لاينافى الاحتمال وانما ينافيه القطع (قوله وفى قوله والله لا يذهب الخ) يعنى ان كون حتى بمعنى الاستثناء فى هذا البيت أيضا راجح ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا مرجوحا اما الغاية فبأن يكون المعنى لا اترك الاخذ بثار شيخى الى ان اقتل هذين الحيين وأما التعليل فبأن يكون المعنى لا أترك الاخذ بثار شيخى لاجل أن أقتل هذين الحيين وأبير بالباء الموحدة والراء من بار فلان هلك وأباره الله أهلكه وفى بعض النسخ أبيد بالموحدة والدال المهملة من باد الشئ يبيد بيدا وبيودا هلك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قتلا أبا امرئ القيس وبعده القاتلين الملك الحلاحلا * خير معد حسبا ونائلا والحلاحل السيد الركين والجمع الحلاحل بالفتح كذا فى الصحاح وفى القاموس والحلاحل بالضم موضع والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزين (قوله لان مابعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه) يعنى مابعد كلتى حتى فى البيتين ليس غاية لما قبلهما فيهما بحسب الظاهر وان كان يحتملهما احتمالا مرجوحا وفى بعض النسخ لان مابعدها ليس غاية لما قبلها بافراد حال الضمير أى مابعد حتى فى البيتين ليس غاية لما قبلها (قوله ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون) فى الشرح يتأتى التخريج على

الباب الخامس ان الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد و يولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون لا الكون الخاص والاعم أعنى مطلق الكون لا دلالة له على الاخص اعنى الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير ممتد مثلا وهذا عين ماقدره المصنف وهو ويستمر والا فلا يخلص من الاشكال سواء جعل الظرف المستقر خبرا كما ذكرته أنت أو حالا كما جعله المصنف في الباب الخامس قلت لا امتداد لفعل ما حقيقة لانه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاستقرار الذى هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلا لكن في تصور ذلك على تقدير الحالية التى جوزها المصنف بحث سنذكره في محله ان شاء الله تعالى ﴿ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا﴾ ليس بينه و بينها فاصل في اللفظ وأجاز الاخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظا اداته ان نحو انتظر حتى ان قسم شئ تأخذ بنصب تأخذ ولكنه مع اجازته اعترف بقبحه لما علم به من ان الفصل بين الجار والمجرور قبيح والوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حينئذ ابتدائية لا جارة ﴿ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى﴾ فان ٢٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلا بالنظر الى الزمن الذى تكلموا فيه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين ﴿وان كان استقباله بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالوجهان﴾ جائزان الرفع والنصب ﴿نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية﴾ أى اذكر الآية أى بقيتها وهى والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب والظاهر انه ليس لبقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير اليها وانما أراد الاشارة الى المقول لتحقق كون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ماقبلها خاصة ﴿فان قولهم﴾ أى قول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب ﴿انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى قص ذلك علينا﴾ وبالنصب قرأ غير نافع قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزلزال والآخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيأ آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة انتهى وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر المقول مترقبا في قراءة النصب ليكون مستقبلا والا فلو قدره واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لامر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أى حركوا بانواع البلايا الى الغاية التى هى قول الرسول وهو اليسع أو شعيا وأصحابه المؤمنون ويحتمل ان تكون بمعنى كى أى وزلزلوا كى يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك ﴿وكذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى﴾ وقتا من الاوقات ﴿الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب﴾ كما أن النصب هناك واجب لذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم ﴿كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول﴾ وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عند امكان

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبر المبتدا أى كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه و ينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فافائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى ومامن دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بمطلق الكون وهنا لادلالة على الامتداد والاستمرار فتحتاج الى تقديره وهذا عين ماقدره المصنف قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصورا بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلا اه مافى الشرح وأقول لا يلزم من ان الكون المطلق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هنا ممتد بهذا الطريق لابد من تقدير مايدل على ذلك فيحتاج الى ماقدره المصنف (قوله ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا) لان نصبه باضمار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب) لان الحال حينئذ حقيقية

تقدير الناصب الاترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان معه مناف له واذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان لكن تقدير أن يمتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدر اسما الا بان نظر فلقائل ان يقول لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية وهي ليست بمنافية للرفع ويجاب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير ﴿وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية﴾ ومعنى حكاية الحال ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع ﴿رفع﴾ حتما عند قصد الحكاية اذ النصب بان مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب ﴿وجاز النصب اذا لم يقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ﴾ أي حين اذ وقع الزلزال ﴿ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا﴾ وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة الشان واستحضار صورتها في مشاهدة السامع للتعجيب ﴿واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا﴾ للقسمين معا فالحال الحقيق كقولك في حال دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالآية الشريفة وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة نافع ﴿والثاني ان يكون مسببا عما قبلها﴾ وذلك بان يؤدي حصول مضمون ماقبلها الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى أدخلها الآن أو لم يتصل نحو رأى ٢٥٩ زيد بالامس مني شيأ حتى لا استطيع ان أكلمه اليوم بشيء وانما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط معنى حيث فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي ﴿فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول﴾ وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس ﴿فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني﴾ وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها ﴿فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير﴾ وعلى هذا فاذا قلت قلما سرت حتى ادخلها فان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع قال الرضي ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان أردت به النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم امتنع الرفع ﴿وأما الثالث﴾ وهو امتناع هل سرت حتى تدخلها ﴿فلان السبب﴾ وهو السير ﴿لم يتحقق وجوده﴾ فهو غير محكوم بثبوته جزما بل هو مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول ﴿ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق﴾ محكوم بحصوله غير مستفهم عنه ﴿وانما الشك في عين الفاعل﴾ للسير في الصورة الاولى وهي قولك أيهم سار حتى يدخلها ﴿أو في عين الزمان﴾ الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك متى سرت حتى تدخلها ﴿وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ماقبل حتى خاصة﴾ لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي فكانه انما أجاز بالقياس لا بالسماع ﴿ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك﴾ ويظهر لي اجراء هذا في الاستفهام أيضا بان يقدر أصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام باسره لا على ماقبل حتى خاصة كان يقول شخص لآخر سرت حتى تدخل البلد وتشك أنت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف (قوله وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع) معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم (قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها) بان يكون ماقبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها أو لم يتصلا نحو رأى مني العام الاول شيأ حتى لا أستطيع ان أكلمه العام بشيء وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبر المافات من الاتصال اللفظي (قوله وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي) قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه اهـ وفي الشرح الذي يظهر لي اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام أيضا بان يقدر أصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره لا على

﴿والثالث﴾ من شروط رفع الفعل بعد حتى ﴿أن يكون فضلة﴾ لا عمدة ﴿فلا يصح﴾ الرفع ﴿في نحو سيرى حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر﴾ وذلك لانك اذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو المبتدا عن الخبر ولقائل ان يقول ان عنوا أن المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن جعل الخبر مقدرا أي سيرى حاصل وان عنوا ابقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ﴿ولا في نحو كان سيرى حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة﴾ لان الناقصة تقتضي خبرا ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة بغير خبر لفظا وتقديره يفسد معناها ﴿فان قدرتها تامة أو قلت سيرى أمس حتى أدخلها جاز الرفع﴾ لان التامة لا خبر لها وأمس خبر السير فارتفع المانع وهو بقاء الناقصة والمبتدا بلا خبر ﴿الا ان علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف﴾ فالمنع باق لبقاء سببه وهو بقاء المبتدا بلا خبر وفيه ما مر ﴿الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو﴾ ومقتضى هذا ان لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي أرى ان حتى لا مهلة فيها بل تفيد أن المعطوف بها هو الجزء الفائق اما في القوة أو الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل أب لي حتى آدم وقد يكون في أثناء تعلقه بتلك الاجزاء نحو مات الناس حتى الانبياء والمقصود أن الترتيب الخارجي غير معتبر فيها بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهابا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء ومن الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحجاج حتى المشاة وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها أعني الترتيب وجعل القول بعدم افادتها له هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تمثيل الرضي لما يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر بقوله توفى الله كل أب لي حتى آدم ففيه نظر لان التمثيل بهذا يتوقف على أن يكون آدم توفى قبل جميع أولاده ومن الجائز أن يكون لآدم أولاد توفى بعضهم قبله بعدان وجد له نسل وهذا القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم ومن أين تحقق كون آدم توفى قبل جميع أولاده لا بد له من دليل ﴿الا أن بينهما﴾ أي بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم أقف عليه لغيره ﴿والشرط﴾ ﴿الثاني أن يكون اما بعضا من جمع قبلها﴾ أي جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة ﴿كقدم الحجاج حتى المشاة﴾ حيث لا يراد بالحجاج المجموع من حيث هو المجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا ﴿أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها﴾ فان حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء ﴿ويمتنع أن تقول﴾ أعجبتني الجارية ﴿حتى ولدها﴾ لانه ليس جزأ منها ولا بمنزلة الجزء ﴿والذي يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع﴾ أي ويمتنع دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا خفاء في صحة

ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لآخر سرت حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق المخبر فتقول لذلك المخبر هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح (قوله والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيرى حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر) لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيخلو المبتدا عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو انهم ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر أي سيرى حاصل وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما أظنهم يمنعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر (قوله الثاني أن يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها) يعني بعضا من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد أن يكون اما جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل والا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا اه والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي ان الجزء يقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال

ثم ولك أعجبتني الجارية الاحديثها مع الاتصال تنزيلا لحديثها منزلة بعضها ولا في امتناع أعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال ﴿ولهذا﴾ الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء ﴿لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما﴾ لانه لا يصح أن تقول ضربت الرجلين الا أفضلهما لانه اخراج لما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا وعمرا الا زيدا هكذا قيل و يرد عليه الاستثناء من أسماء العدد ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع العطف في قول الشاعر ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها اذ الاستثناء المتصل فيه ممتنع لعدم شمول الصحيفة والزاد النعل وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط أجاب المصنف عنه بقوله ﴿وانما جاز حتى نعله ألقاها الا أن ألقى الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يثقله﴾ كما أسلفناه و باعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء فلا يخل الضابط والشرط ﴿الثالث أن يكون﴾ معطوف حتى ﴿غاية لما قبلها اما في زيادة أو نقص فالاول نحو مات الناس حتى الانبياء﴾ اذ هم صلوات الله وسلامه عليهم أرفع الناس منزلة وأقواهم شرفا ﴿والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون﴾ وكني بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام كسب الحجام خبيث ﴿وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم
تخشوننا حتى بنينا الاصاغرا﴾

الكماة جمع كمي وهو الشجاع قال الجوهري كانهم جمعوا كاميا مثل قاض وقضاة وهذا غاية لما قبله في القوة والبنون الاصاغر غاية لما قبله في الضعف ﴿الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل﴾ وذلك لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا ﴿

أعني به المتصل (قوله ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما) لانه لا يجوز الا أفضلهما لان شرط الاستثناء المتصل يتناول ماقبل أداته المانعة لما بعدها نصا وهذا ليس كذلك (قوله والثالث أن يكون غاية لما قبلها اما في زيادة أو نقص) في المطول وحتى مثل ثم من جهة انها تدل على ملابسة الفعل التابع بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة الا أن فيه دلالة على ان ماقبلها مما ينقضي شيأ فشيأ الى أن يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ماقبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسته الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد أضعفهم (قوله قهرناكم حتى الكماة الخ) الكماة جمع كمي وهو الشجاع وفي الصحاح كأنهم جمعوا كاميا على كماة مثل قاض وقضاة (قوله لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا) لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزأ مما قبلها شامل له وأما ماسبق عن الشرح فلانه أراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزئي لان أهل اللغة لا يفرقون بينهما كالمناطقة و يجوز أنه لم يذكره لان في قوله كما قدمنا اشارة اليه (قوله ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزأ مما قبله أو كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احداهما بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له و بخل على زيد بكل شئ حتى بمعنى دانق وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين (قوله هذا هو الصحيح) أي كون حتى لا تعطف الجمل (قوله وزعم ابن السيد) هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر المهملة وسكون المثناة التحتية من أسماء الذئب وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجلدين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

أو يكون بعضا مما قبلها كما مر ولو عبر بهذا فقال أن يكون بعضا أو كبعض لكان أولى لان كونه بعضا أعم من كونه جزأ فيشمل الجزء كما كانت السمكة حتى رأسها وغير الجزء نحو قدم الحجاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحجاج وهو على ذلك التقدير جزئي لا جزء وان ثبت ان أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كاف بلا شك الا أن المصنف لم يمش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما ﴿ولا يتأتى ذلك الا في المفردات﴾ ولقائل أن يقول لم لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون احداها بعضا من مضمون أخرى كما تقول أكرمت زيدا بما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له فاقامة نفسك خادما بعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا و لك بخل على زيد بكل شئ حتى بمعنى دانق فمنع الدانق بعض من البخل بكل شئ وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام و بنين الآية ﴿هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد﴾ بكسر السين البطليوسي

﴿في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد مايقدن بارسان فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت﴾ والسرى هو السير ليلا وتكل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تعيا وتتعب والمطى جمع المطية وهى الدابة تمطو فى سيرها أى تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتقدن تمسكن بمقاودها التسير ولا تركب والارسان جمع رسن وهو الحبل يقول سار بهؤلاء القوم ليلا الى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لاعسك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبها الفرق ﴿الثالث انها اذا عطفت على مجرور أعيد الخافض﴾ سواء كان المجرور مظهرا أو مضمرا وبهذا يحصل الفرق والا فالو اواذا عطفت على مجرور مضمر اعيد الخافض على الصحيح ﴿فرقا بينها﴾ أى بين حتى العاطفة ﴿وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه﴾ فلم يفرق بين كونها متعينة للعطف وغير متعينة له ﴿وقيده ٢٦٢ ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم و﴾ نحو ﴿قوله جود يمناك فاض فى الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا﴾ البائس الذى أصابه بؤس أى شدة ودان بالاساءة أى تعبد بها يعنى انه اتخذها طريقا وعادة يلزمها كالدين الذى يتعبد به الانسان والمعنى ان جوده عم من أساء ومن لم يسئ فحتى فى المثال والبيت متعينة للعطف ولا يصلح أن تكون جارة لما سيذكره المصنف من ان الى لا تحل محلها فيهما ﴿وهو حسن ورده أبو حيان وقال فى المثال﴾ وهو عجبت من القوم حتى بنيهم ﴿هى جارة اذ لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض﴾ حتى يمتنع فى المثال كونها جارة اذ بنو القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم واذا لم يكن هذا شرطا فلا مانع من جعلها فى المثال جارة ﴿بخلاف العاطفة ولهذا امتنعوا أعجبتنى الجارية حتى ولدها وقال وهى فى البيت محتملة﴾ لان تكون جارة أو عاطفة فان البائس بعض الخلق ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل ﴿اه﴾ كلام أبى حيان ﴿وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض﴾ فلا يصح اطلاق أبى حيان القول بانه لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهما للجمع وأما اذا كان مفهما فلا بد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرطا فلم أهمله المصنف فى ذكر ما يشترط فى حتى الجارة ﴿وقد ذكر ابن مالك ذلك فى حروف الجر وأقره أبو حيان عليه﴾ فما باله خالف ذلك هنا ﴿ولا يلزم من امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها﴾ ولابى حيان ان يقول انما يشمل القوم الابناء اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا قائمة وهى اضافة البنين الى ضمير القوم فعلم ان المراد من القوم غير بنيهم والا لم تصح الاضافة وحينئذ يستوى المثالان فى ان تالى حتى فيهما ليس

بمدينة بطليوس من جزيرة الاندلس وتوفى سنة احدى وعشرين وخمسمائة بمدينة بلنسية من جزيرة الاندلس أيضا (قوله سريت بهم الخ) سريت سرت ليلا وتكل تتعب والمطى جمع مطية وهى الدابة تمطو فى سيرها أى تمد كذا فى الشرح وفى الصحاح والمطايا والمطى واحد وجمع يذكر ويؤنث والمطى واحدة المطايا والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل (قوله جود يمناك الخ) البائس الذى أصابه بؤس أى شدة ودان بالاساءة أى جعلها دينا (قوله وقال فى المثال هى جارة) يعنى قال أبو حيان ان حتى فى المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى فى المثال ليس بعضا مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضا مما قبلها أو كبعض منه (قوله وهى فى البيت محتملة) أى للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر وأما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض أو كبعض مما قبلها لا ينافى أن تكون كذلك (قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض) هذا رد لقول أبى حيان لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية لما يفهم الجمع وهذه يشترط فى تاليها أن يكون بعضا أو كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط فى تاليها ذلك وفى الشرح واذا كان هذا شرطا فلم أهمله المصنف فى ذكر ما يشترط فى حتى الجارة وأقول ان المصنف لم يهمله فقد قال فى حتى الجارة الشرط الثانى يعنى من شرطى حتى الجارة خاص بالمسبوق بذى أجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا للآخر نحو سلام هى حتى مطلع الفجر والمسبوق بذى أجزاء يتناول الثانى لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقى للآخر كالبعض (قوله لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) يدل على ذلك صحة

استثناء

بعضاً مما قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة ﴿ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ﴾ أي حين اذ يقع الاحتمال بسبب ذلك ﴿الى اعادة الجار عند قصد العطف﴾ ليتعين المراد ويرتفع الاحتمال ﴿نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره﴾ فانك لو قلت حتى آخره بدون اعادة في احتمل أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارة ومع اعادتها يرتفع احتمال كونها جارة اذ لا يدخل حرف جر على حرف جر ﴿بخلاف المثال والبيت السابقين﴾ اذ لا يصح فيهما حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنيهم وجود عنالك فاض في الخلق الى البائس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بنيهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحاً لالى فتأمله ﴿وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى أحسن 263 ولم يجعلها واجبة﴾ ووجهه ان اعادة الجار انما هو لرفع احتمال كونها جارة ولا يشترط في الكلام ان يكون نصاً في المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال ﴿تنبيه العطف بحتى قليل وأهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على اضمار عامل﴾ فالتقدير في الاول جاء القوم حتى جاء أبوك وفي الثاني رأيتهم حتى رأيت أباك وفي الثالث مررت بهم حتى مررت بابيك وفي الاخير حذف الجار وابقاء عمله وهو شاذ ﴿الثالث من أوجه حتى ان تكون حرف ابتداء أي حرفاً تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف﴾ ولم يرد بكونها حرف ابتداء انها حرف فيلزم وقوع المبتدا او الخبر بعده ﴿فتدخل على الجمل الاسمية كقول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل﴾

تمج ترمي ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان وقول الفرزدق ﴿فوا عجبا حتى كليب تسبني * كأن أباها نهشل أو مجاشع﴾ واعجبا من قبيل الندبة للتوجع كانه يقول انا أتوجع لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يتعجب منه كليب على التصغير قبيلة ونهشل بنون وشين معجمة وزن جعفر ومجاشع كمجاهد بجيم وشين معجمة وعين مهملة اسما رجلين ﴿ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له أي فوا عجبا تسبني الناس حتى كليب تسبني﴾ قال الرضي ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى ان يكون خبر المبتدا فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز وهذا يتأتى له في بيت الفرزدق واما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان ففيه نظر ﴿وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى﴾

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولابي حيان أن يقول انما يشمل اسم القوم أبناءهم اذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهنا قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لا ما في الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم البنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص (قوله بخلاف المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح فيهما حلول الى محل حتى ولا يقال عجبت من القوم الى بنيهم وجود عنالك فاض في الخلق الى البائس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجار وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحاً لالى وأقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارة لا تقابل عن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضاً أخيراً أو كبعض والمجرور بها هنا هو البائس وان كان بعضاً من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا نظر يعرف بما نقلناه قبل من المطول (قوله فما زالت القتلى الخ) المج رمي الشراب ونحوه من الفم ودجلة بفتح الدال المهملة وكسرها نهر بغداد والاشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان (قوله فوا عجبا حتى كليب الخ) نهشل بنون وشين معجمة مفتوحتين اسم رجل والنهشل الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهشل ومجاشع بجيم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

وزلزلوا ﴿حتى يقول الرسول﴾ برفع يقول ﴿وكقول حسان يغشون حتى ماتهر كلابهم * لا يسألون عن السواد المقبل﴾ يغشون يجاء البهم وهر بر الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمعنى ان الكلاب تسأم وتذهل لكثرة الاضياف واتصال مددهم فلاتهر ويحتمل ان الكلاب انما تترك الهرير لاشتغالها بما ينحر للاضياف ومشاركتها لهم والسواد الشخص أى يعطون من يأتى ولا يسألون من هو ﴿وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو﴾ قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أى أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة الرخاء والسعة والصحة ﴿حتى عفوا﴾ أى كثروا ونموا فى أنفسهم وأموالهم من قولهم عفا النبات اذا كثر ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفوا اللحى وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء أى قالوا هذه عادة الدهر فى تقلب أحواله واختلافها كما وقع لآبائنا وما ذلك بعقوبة ذنب ﴿وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة﴾ والمعنى الى ان عفوا وقالوا ﴿ولا أعرف له فى ذلك سلفا﴾ وقال أبو حيان وهم ابن مالك فى ذلك لان حتى ابتدائية وأن مضمرة بعدها ﴿وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة﴾ يعنى ان حتى الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعى اضمار الم تدع اليه ضرورة وان كان اضمار ان بعد حتى سائغا شائعا لكن حيث تدعو اليه ضرورة بان يقع المضارع بعدها منصوبا ﴿وكذا قال﴾ ابن مالك ﴿فى﴾ حتى ﴿الداخلة على اذا فى نحو حتى اذا فشلتم﴾ أى جبنتم وهبتم الاقدام ﴿وتنازعتم﴾ فى الامر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون ﴿انها الجارة وانها فى موضع جر بها﴾ فلا تكون حينئذ ظرفا بل تكون اسما للوقت مجرورا بحتى متعلقة بالفعل من قوله اذ تحسونهم باذنه والحس القتل والمعنى اذ تقتلونهم باذن الله الى وقت فشلكم وتنازعكم ﴿وهذه المقالة﴾ الاخيرة وهى جعل اذا فى محل جر بحتى ٢٦٤ ﴿سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها﴾ أى حتى ﴿حرف ابتداء واذا فى موضع نصب بشرطها﴾ عند المحققين ﴿أو جوابها﴾ عند الاكثرين على ما مر محررا مقررا فى الكلام على اذا ﴿والجواب فى الآية محذوف أى امتحنتم﴾ أى اختبرتم ﴿أو انقسمتم قسمين بدليل﴾ قوله تعالى ﴿منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾ وهذه الآية فى غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحدا خلف ظهره واستقبل المدينة وأقام الرماة عند الجبل فامرهم ان يثبتوا فى مكانهم ولا يبرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل الرماة يرشقون خيلهم والباقون يضربونهم بالسيوف حتى انهزموا والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى اذا فشلوا وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فما موقفنا ههنا فادخلوا عسكر المسلمين وخذوا الغنيمة مع اخوانكم وقال بعضهم لانخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذان هما القسمان ﴿ونظيره﴾ أى ونظير حذف جواب اذا فى هذه الآية ﴿حذف جواب لما فى قوله تعالى﴾ واذا غشيهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين ﴿فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد﴾ أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ﴾ أى باق على الايمان الذى كان منه والاخلاص لم يعد الى الكفر ﴿ومنهم غير ذلك﴾ أى غير مقتصد بل ترك الايمان الذى كان منه فى تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله على أثر الاول وما يجحد بآياتنا الا كل ختار كفور والضمير فى قوله واذا غشيهم موج عائد الى الكفار ﴿وأما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فبنى على صحة مجىء جواب لما مقرونا بالفاء ولم يثبت﴾ وسيأتى الكلام فيه فى حرف اللام ان شاء الله تعالى ﴿وزعم بعضهم ان الجواب فى الآية الاولى﴾ وهى قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه حتى اذا فشلتم وتنازعتم فى الامر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين ﴿مذكور وهو عصيتم﴾ المقترن بالواو ﴿أو صرفكم﴾ المقترن بثم ﴿وهذا مبنى على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك﴾ فلا يلتفت الى هذا القول ﴿وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية فى قوله﴾ أى قول امرئ القيس ﴿سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان

تميم والجشع أشد الحرص (قوله يغشون حتى ماتهر كلابهم الخ) يغشون بضم المثناة التحتية وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة وسكون الواو وهر بر الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المار لاستغرابه اياه وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الجواد المفضل
بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

(قوله

فيمن رواه برفع تـكل والمعنى﴾ سريت بهم ﴿حتى كلت ولـكنه جاء على حكاية الحال الماضية﴾ وليس ذلك بمتعين لاحتمال ان يكون تـكل للحال حقيقة بان يكون أخبر بهـذا فى حال كلال المطى كما تقول سرت الى المدينة حتى أدخلها وأنت فى حالة الدخول ﴿كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب﴾ فان هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متحقق المضى والحال مقيـدة له فتـكون واقعة فى ذلك الزمن الماضى ولـكنها حكيت ولقـائل ان يقول لا نسـلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للازمنة الثلاثة بلفظ واحـد فمن الجائز ان يكون هـذا للمضى ولا حكاية نعم لو أعمله فقـال وهو راكب فرسا التعـين ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعـمل الا اذا كان للحال أو الاسـتقبال فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضى مثل وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴿واما من نصب﴾ تـكل ﴿فهـى حتى الجارة كما قدمنا﴾ انها اذا دخلت على مضارع منصوب فنصبه بان مضمرة وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلتها وعلى هذا التخريج يخرج البيت عن ان يكون شاهدا على ما أورده من دخول حتى الابتدائية على الجملتين اذا فرضنا ان الداخـلة على المضارع المنصوب جارة لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها وانمـا هو اسم مفرد مجرور ولم يبق البيت مثالا حينئذ الا لدخول الابتدائية على الجملة الاسميـة وهو ما وقع فى عجز البيت فان قلت لـكن يشـكل حينئذ عطف الجمـلة المقرونة بالواو اذ لا يصح عطفها على متعلق سريت اذ هو مفرد ولا على سريت لبقاء حتى الابتدائية حينئذ بدون معنى لهـا قلت يقـدر المعطوف محـذوفا وحتى غاية لذلك المحـذوف أى وسريت بهـم حتى الجياد ما يقـدن بارسان فهو من عطف الجمل ﴿ولا بد على النصب من تقـدير زمن مضاف الى ان تـكل﴾ مطيهم ﴿أى﴾ سريت بهم ﴿الى زمن كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا لاقسام حتى الثلاثة﴾ وهى كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء ﴿كقولك أكلت السمكة حتى رأسها فلك ان تخفض على معنى الى﴾ أى أكلت السمكة الى رأسها ﴿وان تنصب على معنى الواو﴾ أى أكلت السمكة ورأسها ﴿وان ترفع على

الابتداء﴾ أى أكلت السمكة حتى رأسها مأكول فدخول الرأس فى الاكل لا نزاع فيه على الثانى والثالث واما على الاول فيجرى على الخلاف السابق ﴿وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم * فكنت مالك ذى غى وذى رشد وقوله﴾ ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * ﴿والزاد حتى نعله ألقاها الا ان بينهما﴾ أى بين هذين البيتين ﴿فرقا من وجهين أحدهمـا ان الرفع فى البيت الاول شاذ لكون الخـبر غير مذكور ففى الرفع تهيئة العامل للعـمل وقطعه عنـه﴾ ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذى كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفعل من قولنا أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحا للعمل فى رأسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذى كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيـه نصبا فاذا صرح بالخبر فقيـل حتى رأسها مأكول لم يكن فيه تهيئة العـامل للعـمل وذلك لان هـذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عمـا كان هيئ له من العمل ﴿هذا قول البصريين﴾ وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفى كلام ابن الحاجب ما يقتضى ان هـذا قول بعضهم لا كلهـم وذلك لانه قال فى أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع وقد أباه بعض البصريين وليس بالجيد اقوة لدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصـنف فى حواشـيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع فى نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما ﴿وأوجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول مأكول﴾ وهـذا الذى حكاه ابن الحاجب عن بعضهم ﴿والثانى ان النصب فى البيت الثانى﴾ فى قوله حتى نعله ألقاها ﴿من وجهين أحدهمـا العطف﴾ اما على الصحيفة أو على الزاد على الخـلاف فى تعدد المعطوف كما أسلفناه فى أوائل الكتاب ﴿والثانى اضمـار العامل على شريطة التفسير﴾ أى حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا ابتدائية لا عاطفة اذ الواقع بعدها جملة وهى لا تعطف الجمل على الصحيح ﴿وفى البيت الاول من وجه واحد﴾ وهو العطف ﴿واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز﴾ لك فى زيد ﴿الرفع﴾ على الاوجه التى تأتى ﴿والخفض﴾ على ان حتى

(قوله فيمن رواه برفع تـكل والمعـنى حتى كلت ولـكنه جاء على حكاية الحـال الماضية) فى الشرح ليس هـذا بمتعين لاحتمـال أن يكون تـكل للحال حقيقـة بان يكون أخبر عن هذا فى وقت كلال المطى (قوله كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب) فى الشرح ولقـائل أن يقول لا نسـلم ان هـذا من حكاية الحـال الماضـية فان اسم الفـاعل صالح للازمنة الثـلاثة بلفظ واحـد فمن الجـائز أن يكون هـذا للمضى ولا حكاية نعم لو أعمـله فقـال هو راكب فرسا التعين

جارة ﴿دون النصب﴾ فلا يجوز لفقد ما يقتضيه ﴿وكان لك في الرفع أوجه أحدها الابتداء﴾ فيكون زيد مبتدا ﴿والثاني العطف﴾ على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم ﴿والثالث اضمار الفعل﴾ على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره ما بعده ﴿والجملة التي بعده﴾ أي بعد زيد ﴿خبر على الاول﴾ فمحلها رفع ﴿ومؤكدة على الثاني﴾ فلا محل لها ﴿كما انها كذلك﴾ أي مؤكدة ﴿مع الخفض﴾ فلا محل لها أيضا ﴿وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة﴾ ولا محل لها أيضا وقد سبق التنبيه على ان في هذا الاطلاق تجوزا اذ المفسر هو فعل الجملة لا كلها ﴿وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف﴾ فيكون منصوبا على ذلك ﴿بل بالرفع﴾ على انه مبتدا وضربته الخبر ﴿أو بالنصب﴾ على شريطة التفسير ﴿باضمار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيدا لضربت القوم﴾ ولا شك ان التأكيد على هذا الوجه ممتنع ولكن لم لا يجوز ان يكون تأكيدا لضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لانه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق ﴿قال وانما جاز الخفض في حتى نعله لان ضمير ألقاها للصحيفة﴾ فيجوز ان تكون هذه الجملة

تأكيدا للاولى وهي ألقى الصحيفة اذ هو بمثابة قولك ضربت زيدا ضربته ولا اشكال فيه ﴿ولا يجوز على هذا الوجه﴾ وهو خفض النعل بحتى ﴿ان يقدر﴾ في ضمير ألقاها المنصوب ﴿انه للنعل﴾ لان الجملة حينئذ لا تصلح ان تكون مؤكدة لالقى الصحيفة فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما امتنع ضربت القوم حتى زيدا ضربته على تقدير التأكيد واما اذا قدر ان ضمير ألقاها عائد الى الثلاثة الصحيفة والزاد والنعل جاز التأكيد بلا شك لارتفاع ذلك المحذور ﴿ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه زعما انها في محل جر بحتى﴾ وهذا في حيث الحقيقة انكار لوجود حتى الابتدائية لان ما يحكم الجماعة بان حتى فيه ابتدائية يحكمان انها فيه حرف جر ﴿ويرده﴾ كما قال ابن الخباز ﴿ان حروف الجر لا تعلق عن العمل﴾ ومعنى التعليق منع العمل لفظا القيام مانع منه وهذا انما ثبت في بعض الافعال ولم يثبت في الحروف الجارة ﴿وانما تدخل على المفردات﴾ نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة ﴿أو ما في تأويل المفردات﴾ نحو عجبت من انك قائم وعجبت حين جاء عمرو اذ المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين مجيء عمرو فان قلت ان كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان المضافة الى الجمل فللزجاج وابن درستويه ان يقولا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد وحتى عاملة في محلها فلا يرد الاعتراض بان حرف الجر لا يعلق اذ لا تعليق على هذا التقدير قلت يمكن ان يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره المصنف بقوله ﴿وانهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها﴾ أي كسروا همزتها ﴿فقالوا مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والقاعدة ان حروف الجر اذا دخلت على ان فتحت همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق﴾ ولا محيص لهما عن هذا الاعتراض

أن لا يكون للماضي ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاستقبال فتكون حينئذ مما جاء للحال والمراد حكاية الماضي وأقول ليس الكلام في اسم الفاعل أعني راكبا وانما الكلام في جملة هو راكب وتقرير ذلك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فليحمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر فيما وقع قيد الفعل أن تكون حاليته وماضويته واستقباليته باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد حكي قوله في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعدها مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه (قوله ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل) التعليق في أفعال القلوب وما ألحق بها هو عدم عملها لفظا لا محلا لوقوع استفهام أو لام ابتداء أو نفي بما أو ان أو لا في معمولها والتعليق في حروف الجر أن تدخل على غير مفرد أو ما في تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان نحو جئت حين جاء زيد فللزجاج وابن درستويه أن يقولا الجملة بعد حتى في محل جر بها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان تلك الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن أن يكون هذا مرادهما لكن يرد عليه ما قرره المصنف من انهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها

﴿ حيث ﴾ ﴿وطيء تقول حوث﴾ بواو مكان الياء وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وأنشد الفارسي في التذكرة يارب آن كنت لزيد ربا * فابعث له من حيث شئت ركبا * أكلا تلقاما وشربا قأبا * التلقام مصدر قولك تلقمت للقمة اذا ابتلعتها في مهلة والقاب بقاف مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مصدر قأب من الشراب اذا امتلا أي شربا ممتلئا منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل لانها مفتقرة بحسب الاصالة وغيرها كما ان الحرف كذلك ﴿وفي الثاء فيهما﴾ أي في حيث وحوث ﴿الضم تشبيها بالغايات﴾ وهي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد وسائر الجهات الست نحو أمام وخلف ووراء وقدام وفوق وتحت وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون غاية وانما تكون الغاية في المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذانا بانها وقعت مخالفة لوضعها أو سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا كذا قال الرضي فان قيل كيف تشبه حيث بالغايات وهي مقطوعات عن الاضافة وهي مضافة قلنا ﴿لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ لفظا فساغ التشبيه من هذه الحيثية ﴿والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث﴾ وهم بنو فقعس ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب ﴿وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها﴾ أي تحتمل لغة الاعراب ﴿وتحتمل لغة البناء على الكسر﴾ وكذا لو قيل جلست ٢٦٧ حيث جلست بفتح الثاء احتملت لغة الاعراب ولغة البناء على الفتح ﴿وهي للمكان اتفاقا قال الاخفش وقد ترد للزمان﴾ واحتج له بقول الشاعر

للفتى عقل يعيش به * حيث تهدي ساقه قدمه

أي في زمن الهداية ولا حجة فيه لاحتمال المكان ﴿والغالب كونها في محل نصب على الظرفية﴾ نحو فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴿أو خفض بمن﴾ نحو ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴿وقد تخفض بغيرها﴾ أي بغير من ﴿كقوله * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم﴾ * وأم قشعم الحرب والمنية والداهية وهو من الاعلام الجنسية كأم عريط للعقرب وقشعم بالقاف والشين المعجمة والعين المهملة على وزن جعفر وهنا مسئلة وهي انه قد تقرر ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام يجري عليه حكم العلم لكن هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم وكما هو الجاري على السنة المحدثين لان كلثوما لو كان علما لمذكر انصرف ويمنع في نحو أم سلمة لان سلمة لو سمي به مذكر امتنع من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى مؤنثا كان أو مذكرا فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعونه هذا محل ينبغي أن يحرر ولم أقف فيه على شرح صريح وعلى الاحتمال الاول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون للضرورة ﴿وقد تقع﴾ حيث ﴿مفعولا به وفاقا للفارسي﴾ قال بذلك ﴿وحمل عليه﴾ قوله تعالى ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالاته اذ المعنى انه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيأ في المكان﴾ ولو قيل بان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك ﴿وناصبها﴾ في الآية على تقدير جعلها مفعولا به ﴿يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا أعلم نفسه﴾ وهذا عطف على خبر ناصبها وهو يعلم فهو مرفوع ويوجد

﴿ حيث ﴾

(قوله وطيء تقول) في الصحاح الطاءة مثل الطاعة الابعاد في المرعى قالوا ومنه أخذ طيء مثال سيد أبو قبيلة من اليمن وهو طيء بن دريد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير (قوله تشبيها بالغايات) هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك لان حقها في الاصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه (قوله لان أثرها وهو الجر لا يظهر) فيه نظر لاقتضائه أن الاضافة الى المفرد المبني كلا اضافة وعلل الرضي كون الاضافة الى الجملة كلا اضافة بان الاضافة في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته (قوله ومن العرب من يعرب حيث) قال الرضي واعراب حيث لغة فقعسية (قوله لدى حيث ألقت الخ) أم قشعم بالقاف المفتوحة والشين المعجمة الساكنة والعين المهملة المفتوحة علم جنس للحرب والمنية والداهية (قوله وحمل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيأ في المكان) في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

في بعض النسخ لا باعلم نفسه بادخال الباء على اعلم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك وتنصب بيعلم ﴿لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به﴾ مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل فان وجد ما يوهم ذلك قدر ناصب المفعول الواقع بعده محذوفا كما فعل المصنف كقوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله أي أعلم من كل أحد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب منا بالسيوف القوانسا * أي يضرب القوانس وهي بيضات الحديد جمع قونس ﴿فان أولته بعالم جاز ان ينصبه في رأي بعضهم﴾ كما صرح به في التسهيل ووجهه انه اذا اخرج بالتأويل عن التفضيل جاز ان يضاف الى ما ليس بعضه

لمشابهته حينئذ الفعل بلا ضعف ويجري الجر والنصب اذ ذاك على وتيرة واحدة ﴿ولم تقع﴾ حيث ﴿اسما الا نادرا﴾ خلافا لابن مالك ولا دليل له في قوله ان حيث استقر من أنت راعيه * حمى فيه عزة وأمان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان﴾ وهو الحمى اذ هو اسم لمكان حمى من دخوله والقرب منه ﴿حالا في المكان﴾ وهو محل الاستقرار بخلاف تقرير ابن مالك فانه ليس فيه الا الاخبار عن مكان استقرار من يرعاه الممدوح بانه مكان فيه عزة وأمان وهذا الاعتذار فيه ﴿قلنا هو نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة﴾ وهذا من باب

يبعد وفيه ابقاء حيث على ما علم من ظرفيتها او أقول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيأ فيه وفي البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها على الظرفية هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان فاذا لم تكن ظرفا كانت مفعولا به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال أبو البقاء التقدير يعلم موضع رسالاته وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن عطية وقال التبريزي حيث هنا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر وما أجازه من انه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجاز قال السفاقسي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه أنفذ في هذا المكان دون غيره وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسي ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع اهـ (قوله وتلزم حيث الاضافة الى الجملة) في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة لحيث لا تنفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة وأقول نصب الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزومة لها وليس كذلك لانه كلما وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

هذا

التوسع ﴿وتلزم حيث الاضافة الى جملة﴾ اما برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أي الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أي حيث لازمة للاضافة لا تنفك وانما لزمت الاضافة الى الجملة لانها المكان النسبة وهي مستدعية للجملة ﴿اسمية كانت أو فعلية واضافتها الى الفعلية أكثر﴾ من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث تجده فاكرمه فكانت موقعا للفعلية لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال اذا ولعدم عراقتها في المجازاة دخلت على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ﴿ومن ثم﴾ أي من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر ﴿ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه﴾ على الرفع لانه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب

﴿وندرت اضافتها الى المفرد كقوله﴾ ونطعنهم حيث الكلى بعد ضرب هـم * ﴿ببيض المواضى حيث لى العمائم﴾ بحرلى ونطعنهم بضم العين مضارع طعن بالرمح والكلى بضم الكاف جمع كلية أوكلوة ولكل كليتان وهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما شحم محيط بهما كالغلاف لهما والبيض السيوف والمواضى القواطع ولى العمائم شدها على الرؤس ﴿والكسائى يقيسه﴾ و يمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا بفتح همزة ان والاولى عندى أن يخرج على ان حيث مضافة الى الجملة على الجادة وان ومعمولاها بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك الجملة والخبر محذوف وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير عزيز ﴿واندر من ذلك اضافتها الى جملة محذوفة كقوله

اذا ريدة من حيث ما نفحت له * أتاه برياها خليل يواصله﴾

الريدة براء مهملة مفتوحة وياء مثناة تحتية ساكنة ودال مهملة ريح لينة الهبوب ونفحت فاحت ﴿أى اذا ريدة نفحت له من حيث هبت﴾ له ﴿وذلك لان ريدة فاعل بفعل﴾ ﴿محذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا اليه حيث﴾ مع جعلها مفسرا للفعل المحذوف لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه﴾ وما استند اليه من ان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه لا منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف فى الفصل الذى عقده لخروج اذا عن الاستقبال عند انشاده قول الشاعر * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه قال وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا فقيد هذا الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحدا فى مثل وان أحد من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ثم ولو سلم عموم هذا الحكم ولم يقيد بباب الاشتغال لامكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواقعة بعدها وهى نفحت وريدة فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا نفحت بخصوصه ﴿وقال أبو الفتح فى كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد

هذا عند قوله مسئلة تلزم اذا الاضافة الى الجملة (قوله ونطعنهم الخ) طعنه بالرمح وطعن فى السن يطعن بالضم وطعن فيه بالقول يطعن بالفتح وطعن فى المفازة يطعن ويطعن أى ذهب والحبى جمع حبوة قال أبو على ويقال حبوة بكسر الحاء جمعها حبى وقوم يقولون حبوة بضم الحاء وجمعها حبا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بشئ والبيض هنا السيوف والمواضى القواطع ولى العمائم لفها على الرؤس (قوله اذا ريدة الى آخره) هذا البيت لابى حية بالمثناة التحتية النميرى واسمه الهيثم بن الربيع من مخضرمى الدولتين اعنى ادرك الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحا جبانا كذابا وكان له سيف يسمى لعاب المنية ليس بينه وبين الخشب فرق توفى سنة بضع وثمانين ومائة قال ظهر لى ظبى فرميته فزاغ عن سهمى فعارضه السهم فزاغ فعارضه السهم فما زال والله يزوغ ويعارضه حتى صرعه وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نباته الى هذا السهم بقوله

وبديع الجمال لم ير طرفى * مثل أعطافه ولا طرف غيرى
كلما حدت عن هواه أتانى * سهم ألحاظه كسهم النميرى

وحدث جار له قال دخل الى بيته كلب فى بعض الليالى فظنه لصا فانتضى سيفه ووقف فى وسط الدار وقال أيها المغتر بنا والمجترى علينا بئس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف صقيل اخرج بالعفو عنك قبل أدخل بالعقوبة عليك ان ادع و لله لك قيسا لا تقم لها وما قيس تملأ والله لك الفضاء خيلا ورجلا فخرج الكلب فقال الحمد لله الذى مسخك كلبا وكفانا حربا والريدة براء مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فدال مهملة قال فى الصحاح ريح ريدة ورادة وريدانة لينة الهبوب وقال الاصمعى ما كان من الرياح نفح فهو برد وما كان لفح فهو حر والبيت فى وصف حمار والمراد بالخليل فيه الانف (قوله اذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت وذلك لان ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت) قال ابن مالك أراد اذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين فى حينئذ وقال أبو حيان لا حجة فى البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهى نفحت له وترفع ريدة بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا نفحت ريدة قال وهذا أولى لانه ليس فيه الا حذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفى تأويله حذف هذا الرافع والجملة التى أضيفت اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها ولم يثبت لها ذلك فى غير هذا الموضع فتحمل عليه (قوله اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه) فى الشرح لا مانع

أعربها اهـ ورأيت بخط الضابطين﴾ قول الشاعر ﴿أما ترى حيث سهيل طالعا * نجما يضيء كالشهاب ساطعا
مضبوطا ﴿بفتح ثاء حيث وخفض سهيل﴾ وأعربت اذا أضيفت الى المفرد قال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى
أو حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل
والعامل معنى الاضافة أي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيا على الظرف

وحذف مفعولا ترى نسيا منسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا اهـ قلت جعل المضاف اليه مع ان العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى أن تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أي تراه طالعا ﴿وحيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع أي موجود فحذف الخبر﴾ وهذا نظير ما خرجنا عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا واجب مثلا بفتح الهمزة أي من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كما في البيت ﴿واذا اتصلت بها ما الكافة﴾ عن الاضافة لها ﴿ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان وهذا البيت﴾ المسمى مثله عند العروضيين بالمدرج لكونه أدرج
أول جزء في آخر صدر وأول العجز منه الهاء من الله ﴿دليل على مجيئها للزمان عندي﴾ يقدر
وكان ذلك من جهة قوله في غابر الازمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما
مستقر صفة نجاحا وذلك لا يوجب أن يراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال أن يكون المراد بما تستقم يقدر لك الله النجاح في
الزمان المستقبل والنجاح الظفر بالمقصود والغابر المستقبل أو الماضي من الاضداد والمراد في البيت الاول والله أعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب

من كون نفحت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه منظور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسير ما لا يعمل مخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن الاستقبال ان قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيد الحكم بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين على ان فيه متعلق بمحذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا أحد من مثل وان أحد من المشركين استجارك فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفحت وجعل زيدة فاعلا بمحذوف يفسره السياق لا نفحت بخصوصه وفي التعليق ألا ترى ان قوله أتاه زيد بها يدل على ان الريدة نفحت وأنت خبير بان الكلام الاخير هو كما نقلناه آنفا عن أبي حيان (قوله اما ترى حيث سهيل طالعا*) بعده * نجما يضيء كالشهاب ساطعا * وفي شرح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى أو حال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة أي زائدا في المعنى بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذئب وان لم تجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا اهـ وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أي يراه طالعا وفي شرح الحاجبية للنيلي من جر سهيلا نصب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون ظرفا لفساد المعنى اهـ وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى وكذا قولهم الله يعلم حيث يجعل رسالته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدأ محذوف الخبر أي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء أي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد (قوله وحيثما تستقم الخ) النجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضي أيضا (قوله وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان) في الشرح كان ذلك جاءه من قبل قوله في غابر الازمان وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بيقدر واما مستقر صفة لنجاحا وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال ان يكون المراد أينما تستقم

﴿حرف الخاء المعجمة * خلا﴾ ﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرفا جارا للمستثنى﴾ نحو قام القوم خلا زيد ﴿ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام﴾ أى انها لا تتعلق بشئ وموضعها أى موضع مجرورها نصب لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى فى قولك قام القوم الا زيدا ﴿وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندى الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء اى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها﴾ ولقائل أن يقول لا نسلم ان معنى التعدية ما ذكره وانما معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه واما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له فى جميع أحكامه الا ترى ان الا التى هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله ﴿والثانى أن يكون فعلا متعديا ناصبا له﴾ أى للمستثنى واحترز بقوله متعديا أى بنفسه عن أن يكون فعلا قاصرا يتعدى بواسطة من قولك خلت الدار من الانيس فان هذا المعنى ليس مرادا فى الاستثناء وانما المراد فيه معنى المجاوزة الذى به يتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم ﴿وفاعلها﴾ أى فاعل خلا المتعدى الناصب للمستثنى ﴿على الحد المذكور فى فاعل حاشا﴾ فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميرا عائدا الى البعض أى قام القوم خلا بعضهم زيدا وقد تقدم البحث فيه ﴿والجملة﴾ الاستثنائية المذكورة ﴿مستأنفة أو حالية﴾ ينبئ هذا الاحتمال فيها ﴿على خلاف﴾ فى ذلك مذكور فى الباب الثانى ﴿وتقول قاموا خلا زيدا﴾ بنصب زيد ﴿وان شئت خفضت﴾ فقلت خلا زيد ﴿الا فى نحو قول لبيد﴾ رضى الله تعالى عنه ﴿ألا كل شئ ما خلا الله باطل﴾ * وكل نعيم لا محالة زائل ٢٧١ الباطل الذاهب الفانى وهو مأخوذ من قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه فهنا يجب نصب المستثنى ﴿وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين الفعلية﴾ المقتضية للنصب وينفى الحرفية المقتضية للجر ﴿وموضع ما خلا نصب فقال السيرافى على الحال﴾ من الفاعل مثلا فى قولك قام القوم ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيدا فان قيل الحال نكرة والمصدر المسبوك المحكوم له بالتعريف ﴿كما يقع المصدر الصريح﴾ المقترن باداة التعريف ﴿فى نحو أرسلها العراك﴾ حالا يشير الى قول لبيد يصف حمارا وأتنه

وأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

قال صاحب الصحاح العراك الدلك ويقال أوردابله العراك اذا أوردها جميعا ويذدها باعجام الذال الاولى واهمال الثانية أى يطردها ونغص بالكسر نغصا اذا لم يتم مراده والدخال فى الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه أن يكون قد فاته ولقائل أن يقول لا يلزم من اغتفار مجئ الحال مقترنة بال اغتفار مجيئها مصدرا معرفا بالاضافة الى الضمير اذ أل فى ذلك جنسية فدخولها كلا دخول فهى نكرة فى المعنى بخلاف فيه وأيضا فمجئ الحال معرفة قليل قابل للتأويل فلا ينبغى ارتكاب مثله فى تركيب كثير ﴿وقيل﴾ موضع ما خلا نصب ﴿على الظرف على نيابتها وصلتها﴾ بالنصب على انه مفعول معه أى نيابتها مع صلتها ﴿عن الوقت﴾ وجر الصلة بالعطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض يأباه أكثر البصريين والقول بان النصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر فان الحين كثيرا ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينوب عنه نحو آتيك قدوم الحاج وأكرمك ما ذر شارق أى حين قدوم الحاج وحين ما ذر شارق ثم حذف الحين وناب القدوم وما ذر شارق عنه ﴿ومعنى قاموا ما خلا زيدا على﴾ القول ﴿الاول﴾ وهو قول السيرافى ﴿قاموا خالين عن زيد﴾ وهذا يترأى منه انه جعل خلا الاستثنائية قاصرة تتعدى بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغى أن يقول خالين زيدا أى متجاوزين زيدا كما ذكرناه قبل ﴿وعلى﴾ القول ﴿الثانى وقت خلوهم عن زيد﴾ وهذا كالاول فالصواب وقت خلوهم زيدا أى تجاوزهم اياه ﴿وهذا الخلاف المذكور فى محلها﴾ أى فى محل

يقدر لك الله النجاح فى الزمان المستقبل اهـ وأقول مراد المصنف ان حيث فى البيت ظاهرة فى الزمان ونفى الشارح القطع لا ينافى ذلك

﴿حرف الخاء المعجمة * خلا﴾

(قوله لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها) الجواب عن هذا ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل المجرور به على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك فى الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله الا فى نحو قول لبيد ألا كل شئ الخ) لبيد هو أبو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

خلا حال كونها ﴿خافضة وناصبة ثابت فى حاشا وعدا وقال ابن خروف﴾ موضع ماخلا نصب ﴿على الاستثناء﴾ لا على الحال كما يقول السيرافى ولا على الظرف كما يقول غيره ﴿كانتصاب غير فى قاموا غير زيد﴾ ولعل السبب فى تأخير قول ابن خروف عن قوله وهذا الخلاف الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح فى حاشا وعدا جميعا وقد وجدت النص لابن خروف فى مساواة عدا خلا فيما ذكره فانظر هل يوجد له نص فى حاشا أيضا ﴿وزعم الجرمى﴾ بفتح الجيم ﴿والربعى﴾ بفتح الموحدة ﴿والكسائى والفارسى وابن جنى﴾ باسكان الياء وليس منسوبا وانما هو معرب كنى كذا رأيت فى شرح المفصل للفخر الاسفندرى وكذا رأيته فى هذه البلاد فى نسخة من الكشاف صحيحة مضبوطا باسكان الياء وصرح فى الحاشية بتصحيح الضبط المكتوب فى الاصل ولم أر أحدا من الطلبة الا يشدد الياء ظنا انها ياء النسبة وكان محل التنبيه على هذه الفائدة أول موضع ذكر فيه ابن جنى ولكن لم أتذكر ذلك الا فى هذا المحل فاثبته فيه ﴿انه قد يجوز الجر﴾ بعد ماخلا بناء ﴿على تقدير ما زائدة﴾ فلا يؤثر منعا من الجر الذى كان ثابتا قبل الزائدة ولم ينقل ابن مالك فى التسهيل هذا الحكم الا عن الجرمى فقط ﴿فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان مالا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده﴾ أى بعد الجار فان قلت لم يقل بينهما مع انه أحسن قلت لئلا يرد مثل لا مرما جدع قصير أنفه ﴿نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه﴾ فثبت ان لا معول على قولهم على كل تقدير

﴿(حرف الراء)﴾

﴿رب حرف﴾ جار ﴿خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه فى قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار﴾ فرب مبتدأ مضاف الى قتل وخبره عار وذلك دليل على اسميته ﴿ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور﴾ والاصل رب قتل هو عار حصل ﴿أو خبر للمجرور﴾ وهو قتل ﴿اذ هو فى موضع مبتدأ كما سيأتى﴾ ورب فى حكم الزائد فلا يضر جره للمبتدا ويبقى الكلام على هذا التقدير فى مسوغ الابتداء بالنكرة وحكى الرضى عن الاخفش موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر فان قلت لو كانت اسما لاعربت لعدم الموجب لبنائها قلت يمكن ان يقال فيها ما قيل فى كم ان سبب بنائها تضمنها معنى الانشاء الذى هو بالحروف غالبا وسيأتى فيه كلام فى حرف الكاف قال الرضى وانما حمل البصريين على ارتكاب جعلها حرفا مع انها فى التقليل مثل كم فى التكثير ولا خلاف فى اسميتها بل هى مفيدة للتكثير فى الاغلب كافادة كم انهم لم يروها تنجر بحرف ولا باضافة كما تنجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رجل واستشكل حرفيتها بامور منها نحو رب رجل أكرمته فان حرف الجر هو ما يوصل الفعل الى المفعول الذى هو لولاه لم يصل اليه وأكرمت يتعدى بنفسه واعتذر عنه صاحب المغنى بان الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر هنا واجبا ضعف فقوى بالجار نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون ورده ان العادة ان يعمد مثل ذلك الضعف باللام فقط دون غيرها من حروف الجر ومنها مثل رب رجل كريم أكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بان أكرمته صفة والعامل محذوف قال الرضى وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم أكرمت وأكرمته واحد والاول جواب ولا خلاف انك اذا قلت فى جواب من قال أكرمت رجلا رب رجل كريم أكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شئ آخر يقدر مثل بنيت وتحققت قال وان اعتذروا بان الضمير فى أكرمته للمصدر أى أكرمت الاكرام كان أبرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان أكرمته مفسر لا كرمت المقدر كما فى زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت فى كلامهم تعيين الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته ومنها نحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءنى هو جواب رب

(قوله

على النبى صلى الله عليه وسلم فى وفد بنى كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة وأقام بها الى ان مات فى أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل فى خلافة عثمان وهو ابن مائة وأربعين سنة ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو

ماعاتب الحر الكريم كنفسه * والمرء يصلحه الجليس الصالح

وقيل

الحمد لله اذ لم يأتنى أجلى * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

والباطل خلاف الحق وهو هنا بمعنى الهلاك (قوله وقال ابن خروف على الاستثناء) فى النهاية لابن الخباز ان شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل أو لشئ

﴿(حرف الراء * رب)﴾

اذلا يتوقف معنى الكلام على شئ آخر فيكون كقولك بزيد مر والضمير فى مر زيد وكقولك زيدا ضرب والضمير المنصوب وذلك ممتنع قال ويقوى عند مذهب الاخفش والكوفيين أعنى كونها اسما فرب مضافة الى النكرة فمعنى رب رجل فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع أبدا على انه مبتدأ لاخبر له كما اخترنا فى باب الاستثناء فى قولك أقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما فى رب من معنى القلة ولم يصرح بسبب بناء رب عنده فان قال لتضمنها معنى حرف النفى من حيث ان القلة تجرى مجرى النفى فيلزمه بناء أقل المراد به النفى فى قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان قال لتضمنها معنى الانشاء الذى حقه أن يؤدى بالحرف كما ذكره ابن الحاجب فى كم الخبرية فهو لا يرتضيه كما سيأتى ويمكن أن يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق فى بعض لغاتها وهو ما كانت الباء فيه مخففة فحملت المشددة الباء عليها طرد اللباب ﴿وليس معناه التقليل دائما خلافا للاكثرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة﴾ ولا للتقليل فى أكثر الاوقات خلافا لقوم ولا للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافا لجماعة ولا الاثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع وانما ذلك ٢٧٣ مستفاد من السياق خلافا للآخرين وقد فات المصنف عد هذه الاقوال الثلاثة ﴿بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا﴾ وهذا اختيار ابن مالك وليس فيه افصاح بأن ذلك بحسب الوضع أولا وقال الرضى التقليل هو أصلها ثم استعملت فى معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة ﴿فن الاول﴾ وهو ورودها للتكثير قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ أى تكثر ودادتهم الاسلام لما يشاهدونه من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب وقول أهل التقليل انما قلل لان أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمنى خلاف الظاهر ﴿وفى الحديث يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة﴾ وهو مسوق لافادة ان ذلك كثير لا قليل ﴿وسمع اعرابى يقول بعد انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه يارب قائمه لن يقومه﴾ وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده وكثيرا ممن قامه لا يقوم مثله بعد لاخترام المنية له فاجتهدوا فى صيام مثله وقيامه ان أدركتموه فغرضه تعلق بالتكثير لا بالتقليل ﴿وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى﴾ ووجهه ان الهاء فى محل نصب باسم الفاعل الذى هو بمعنى الماضى بالفرض اذ الاعرابى قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر فعلم ان الصائم فى عبارته مراد به الزمن الماضى وهو مجرد من أل ولا يجوز أن تكون الهاء فى محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر بما أسلفناه انه بمعنى الماضى فلو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ صفة مضافة الى غير معمولها فتفيد التعريف فيمتنع أن يكون مدخولا لرب واللازم باطل ﴿وقال الشاعر فيارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال﴾ اللهو اللعب وقد يكنى به عن الجماع والآنسة التى تأنس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية ولا

(قوله فن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) فى الكشاف ما يقتضى ان هذه الآية من الثانى فانه قال فان قلت متى تكون ودادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا رأوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب فى قولهم لعلك ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على فعل ولا يشكون فى تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون من التعرض للغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى فى الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة واحدة فبالحرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه فى كل ساعة وقيل تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة فى بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جىء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى) وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل فى الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهى اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الا على النكرة (قوله فيارب يوم الخ) الآنسة غير النافرة والتمثال بالمثناة الفوقية المكسورة فى أوله وبالمثلثة فى ثالثه

والتى بعد الميم مثلثة ولا يتعلق قوله بآنسة بلهوت الملفوظ به للزوم الفصل بالاجنبى وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف أى لهوت فيها بآنسة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابط للصفة الاولى ومتعلق اللهو أى رب يوم لهوت فيه بآنسة وليلة لهوت فيها بآنسة ﴿وقال آخر ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات﴾ أوفيت أشرفت والعلم الجبل والشمالات جمع شمال وهى الريح المعروفة ﴿وتوجيه ذلك﴾ أى توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفى بعض النسخ ووجهه أى الدليل ﴿ان الآية والحديث والمثال﴾ المحكى عن الاعرابى ﴿مسوقة للتخويف﴾ والتحذير والاحسن مسوقات اذ الاجذاع منكسرات أحسن من منكسرة ومن ثم ورد فلا تظلموا فيهن أنفسكم بعد ذكر الاربعة الحرم ﴿والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحدا منهما﴾ بضمير الاثنين أى من التخويف والافتخار ﴿التقليل﴾ وأقول الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فالظفر به مع هذه الحالة يناسب الافتخار

وحينئذ فقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا منعناه وان قصده جزئيا باعتبار البيتين اللذين أنشدهما وأمثالهما ولا تعقب عليه اذ ما وقع به الافتخار فى البيت الاول هو لهوه بامرأة جميلة وما افتخر به صاحب البيت الثانى هو ايفاؤه فى جبل عال ورفع ريح الشمال لثوبه وكل مما فى الاول والثانى ليس أمرا عزيز المثال لا يحصل الا بشق النفس والافتخار بمثل ذلك لا يكون الا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول فى الجملة ﴿ومن الثانى﴾ وهو ورودها للتقليل ﴿قول أبى طالب فى النبى صلى الله عليه وسلم

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * ثمال اليتامى عصمة للارامل﴾ وما

وهذا مبنى على أن أبيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم فى قوله قبل هذا البيت

وما ترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب مواكل

وهو من عطف الصفات التى موصوفها واحد فلا يكون مما المصنف بصدده ويحوط يكلأ ويرعى والذمار بكسر الذال المعجمة ما يحق عليه حمايته والذرب بذال معجمة فراء فوحدة على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفا وهو الحاد والموا كل المتكل على أصحابه ويستسقى مبنى للمفعول وثمال وعصمة منصوبان ويجوز رفعهما على انهما خبرا لمحذوف والثمال بكسر المثلثة الذى يكفى الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به أى يتمسك ويمتنع والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن فيهم نساء وقد يقال الاستسقاء انما كان بعد الهجرة فما معنى قول أبى طالب يستسقى الغمام بوجهه وجوابه ان الخطابى روى بسنده خبرا فيه ان قريشا تتابعت عليهم سنو جدب فى حياة عبد المطلب فارتقى هو ومن حضره من قريش أبا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد بن ابنه محمد اصلوات الله عليه وسلامه فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيفع وقد كرب ثم

الصورة (قوله ربما أوفيت فى علم الخ) هذا البيت لجذيمة الابرش وكان به برص فكنت العرب عنه بالابرش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح يصف سرية أسرى بها الى غزاة أو انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه فكان يرثيه ولم يكل ذلك الى غيره أخذا بالحزم والثقة والعلم ههنا الجبل والشمالات جمع شمال وشمل بالتحريك وشمال بفتح الشين قال فى الصحاح والشمال الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها خمس لغات شمل بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال وشمأل مهموز وشامل والجمع شمالات قال جذيمة الابرش ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات فادخل النون الخفيفة فى الواجب ضرورة وشمائل أيضا على غير قياس كانهم جمعوا شمالة جمع جمالة وجمائل (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) يعنى واحدا من التخويف والافتخار وفى الشرح ان الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كليا لا يصح اهـ وأقول ان المصنف لم يقل القليل حتى يقال ان القليل قد يناسب الافتخار من غير جهة قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته (قوله وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * الخ) ثمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت

وما ترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب مواكل

يحوط يحفظ والذمار بكسر المعجمة ما يجب على الانسان حمايته والذرب بفتح المعجمة وسكون الراء للتخفيف وأصلها مكسورة الحاد من كل شئ والموا كل المتكل على غيره وفى التنقيح لالفاظ الجامع الصحيح وابيض لا يجوز ان يكون فى موضع جر برب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

دعا فسقوا في الحال فقد شاهد أبو طالب ما دله على ما قال ذكره السهيلي في الروض الانف وقد أوردته في تعليق على البخاري وقول الآخر ﴿ ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان وذي شامة غراء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لأوان ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان أراد ﴾ بالمولود الذي ٢٧٥ لا أب له ﴿ عيسى و ﴾ بذي الولد الذي لا أبوين له ﴿ آدم عليهما الصلاة والسلام ﴾ وبذي الشامة القمر وأصل لم يلده لم يلده بكسر اللام واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وانظر وصفها بالغراء فانه غير مناسب وذلك لان الغراء تأنيث الاغر وهو الابيض وشامة القمر سوداء وهي المعبر عنها بالكلف وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناها التي عمته بالتغطية وليس هذا شأن الشامة وفي شرح الشافية للجاربردي أنشد هذا البيت هكذا

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مخلدة لا تنجلي لزمان

وهو ظاهر وحر الوجه ما بدا من الوجنة وهي ما ارتفع من الخد وهو في البيت استعارة ﴿ ونظير رب في افادة التكثير كم الخبرية ﴾ وفي باب كم من كتاب سيبويه ومعناها معنى رب وفيه أيضا واعلم ان كم في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم وبهذا استدل ابن مالك على ان رب للتكثير قال ولا معارض لهذا النص في كتاب سيبويه وعورض بأن من عادته في الكتاب اذا تكلم في الشواذ أن يقول ورب شئ هكذا يريد انه قليل نادر ﴿ وفي افادته تارة والافادة التقليل ﴾ تارة ﴿ أخرى قد على ما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جبيل ورجيل فتكون

وما ترك قوم لا أبا لك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب مواكل

يعني انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التي موصوفها واحد ومنهم من جوز في ابيض الرفع والنصب اه وفي الروض الانف للسهيلي فان قيل كيف قال أبو طالب وابيض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استسقاءته عليه الصلاة والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شوهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان أبا طالب قد شاهد من ذلك أيضا في حياة عبد المطلب ما دله على ما قال وروى أبو سليمان أحمد ابن محمد بن ابراهيم البستي النيسابوري ان رقيقة بنت أبي صيفي بن هشام قالت تتابعت على قريش سنو جدب فبينا انا راقدة أو مهومة ومعي صنوي اذا أنا بهاتف صيت يقول يا معشر قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فحيهلا بالحيا والخصب الا فانظروا منكم رجلا طوالا عظاما أبيض له فخر يكظم عليه الا فليخلص هو وولده وليدلف اليه من كل بطن رجل فليشنوا من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسق الرجل وليؤمن القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقتصصت رؤياي فما بقي أبطحي الا قال هذا شيبة الحمد وتتامت عنده قريش ثم ارتقوا أبا قبيس فقام عبد المطلب واعتضد ابن ابنه محمدا صلى الله عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أيفع أو قد كرب وقال اللهم ساد الخلة وكاشف الكربة أنت عالم غير معلم ومسؤل غير مبخل اللهم أمطر علينا غيثا مغدقا فما راموا حتى انفجرت السماء من مائها اه ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر فمهومة اسم فاعل من هوم بتشديد الواو اذا نعس وصنوي أخي من قولهم اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد لكل واحدة منهن صنو والاثنين صنوان وللجميع صنوان برفع النون وابان الشئ بكسر الهمزة فتشديد الموحدة وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام بضم المهملة وتخفيف المعجمة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيظ يقال كظم فلان غيظه اذا احبسه فعلى هنا للتعليل ويدلف بالدال المهملة من دلفت الكتيبة في الحرب اذا تقدمت ويشنوا من الماء يعني يغتسلوا من شن الماء على الشراب فرقه عليه وايفع بمثناة تحتية ففاء في الصحاح ايفع الغلام أي ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر وفي القاموس ايفع الغلام راهق العشرين وراموا برحوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقاء بل وصفه بالخير والصلاح (قوله الارب مولود الخ) يلده بسكون اللام وفتح الدال وأصله يلده بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح تخفيفا أو بالضم اتباعا للهاء والشامة نكتة سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء غير مناسب لان غراء تأنيث أغر وهو الابيض وكذا وصفها بمجللة غير مناسب فان معناه عامة بالتغطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد الجاربردي هذا البيت

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مخلدة لا تنجلي لزمان

للتقليل وقال فويق جبيل شامخ لن تناله * بقنته حتى تكل وتعملا فالتصغير في كل من فويق وجبيل راجع الى التقليل ولا يجوز أن يراد به التحقير لمنافاة وصفه بما ذكر للحقارة والشامخ العالى المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه وما أحسن قول القائل علا فما يستقر المال في يده * وكيف يمسك ماء قنة الجبل والكلال الاعياء وقال لبيد رضي الله تعالى عنه وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل والمراد بالدويهية الموت تصغير داهية فالظاهر انه للتعظيم لا للتقليل وقول القائل الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة فيه تعسف ﴿الا أن الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس﴾ اذ الغالب افادتها التكثير وقد عرفت ما في ذلك ﴿وتنفرد رب﴾ من سائر حروف الجر ﴿بوجوب تصديرها﴾ واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر الان في قوله

اماوى انى رب واحد امه * قتلت فلا أثر لدى ولا قتل ٢٧٦

وهذا كما تراه غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافي المصدرية بدليل صحة قولك ان زيدا ما قام وزيد لا بوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط ﴿ووجوب تنكير مجرورها﴾ وهذا هو المعروف وأجاز بعض النحويين تعريفه بال وأنشد قول الشاعر

ربما الجامل المؤبل فيهم *

بجر الجامل وصفته فان صحت روايته كذلك حمل على زيادة ال فان قلت لا نزاع في صحة مثل رب رجل وأخيه والثاني معرفة قطعا قلت اغتفروه من حيث ان رب لم تباشره والثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فان قلت قد حكى الاصمعي رب أخيه وربه أبيه قلت هو من الندور بمكان فلا يرد ﴿ونعته ان كان ظاهرا﴾ ما وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح ﴿وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا﴾ فتقول ربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة حكوا ذلك نقلا عن العرب وقال ابن عصفور وانهم أجازوا ذلك قياسا وليس كما قال كذا في الجنى الداني وهل هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة أو هو نكرة قولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثاني قوم منهم الزمخشري وابن عصفور ﴿وغلبة حذف معداها﴾ أي الفعل الذي تعديه كان يقال لك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أي قد لقيت قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى أن بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر

وحر الوجه ما بدا من الوجه اهـ وأقول الاغر أصله ما كان من الخيل في جبهته بياض ثم استعير للشريف والمشهور حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال التفتازاني ومعنى كون الشامة مجللة مغطية لجميع محالها البيت بحيث يظهر بعضه من اثنائها وقد أنشد ابن أم قاسم هذا البيت في الجنى الداني

وذي شامة سوداء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لزمان

(قوله فويق جبيل الخ) فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون اعلاه والكلال الاعياء (قوله وكل أناس الخ) الدويهية تصغير داهية وهي الموت قال الجاربردي وأجيب بان الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير لتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام فحتف النفوس قد يكون بالامر الصغير الذي لا يؤبه به اهـ وتمثيل المصنف بجبيل ودويهية للتكثير وبجبير ورجيل للتقليل مبنى على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جبيل ودويهية للتعظيم لا للتكثير على ما قيل بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب الكم تحقيقا أو تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وان التحقير بحسب انحطاط الشان والتقليل بحسب الكم (قوله وتنفرد رب) يعني عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها وأورد على هذا أبو حيان قول الشاعر

أماوى انى رب واحد امه * قتلت فلا أثر لدى ولا قتل

والجواب ان المراد بتصديرها في كلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ألا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تنفرد به في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر (قوله وغلبة حذف معداها) المراد بمعدى رب الفعل الذي مجرورها مفعوله وفي الشرح المراد بمعداها الفعل الذي تعديه كان يقال لك

﴿ومضيه﴾ وسيذكر المصنف مثال وقوعه مستقبلا ﴿واعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا﴾ كما قال ابن مالك واستشكله ابن قاسم انه لم يرد الا فى اثنين كما قال بعضهم ولعله اراد بالنسبة الى بل ﴿وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبدونهن أقل أى كقوله﴾ أى قول امرئ القيس ﴿فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع﴾ * فالهيتها عن ذى تمائم محول * الطروق الاتيان ليلا والمرضع التى لها ولد رضيع واذا بنيت على الفعل أنثت فتقول أرضعت فهى مرضعة والهيتها اشغلتها والتمائم جمع تميمة وهى العوذة وأحول الصبى فهو محول اذا تم له حول أى سنة وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أزهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم يقول قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بانفسهما متخلصين منى وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع النحويين على ان الجر فى ذلك برب المحذوفة لا بالفاء ﴿وقوله وأبيض يستسقى الغمام بوجهه﴾ * ثمال اليتامى عصمة للارامل وقدم انشاده والتنبيه عليه على ان الظاهر كون أبيض منصوبا لا مجرورا برب وشاهد النحاة المشهور قوله * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * وسيأتى الكلام عليه فى محله ﴿وقوله

بل بلد ذى صعد وآكام﴾ * الصعد بضم الصاد والعين المهملتين العقبات جمع صعود بفتح الصاد كعجز وعجوز وفى القاموس ان الاكام على زنة الآجال جمع أكمة قال وهى التل من القف من حجارة واحدة أوهى دون الجبال أو الموضع يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجرا وفى الصحاح ان الآكام كالاعناق جمع أكم كعنق جمع اكام كجبال جمع أكم جمع أكمة ﴿وقوله رسم دار وقفت فى طلله﴾ * كدت أقضى الغداة من جلله وقد تقدم الكلام عليه فى جلل ﴿وبانها﴾ وهذا عطف على بوجوب تصديرها من قوله فيما تقدم وتنفرد رب بوجوب تصديرها أى وتنفرد أيضا بانها ﴿زائدة فى الاعراب﴾ أى بحسب الاعراب فلا تتعلق بشئ كما لا تتعلق الزائدة بشئ وقد صرح بذلك فى الباب الثالث ﴿لا فى المعنى﴾ فانها بحسبه غير زائدة لافادتها التقليل أو التكثير وهذا مثل قوله * لعل الله فضلكم علينا * حيث تكون لعل حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهى مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام أن لا تكون رب معدية للفعل فينافى ذلك قوله أولا وغلبة حذف معداها ﴿فمحل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية﴾ وعندى هو الخبر ﴿وفى نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية﴾ أى على انه مفعول به وناصبه الفعل من قولك لقيت ﴿وفى نحو رب رجل صالح لقيته رفع على الابتداء﴾ ولقيته هو الخبر ﴿أو نصب﴾ على انه مفعول بفعل محذوف على شريطة التفسير أى لقيت لقيته ﴿كما فى هذا لقيته﴾ فانه يحتمل الوجهين لكن يفترقان فى ان هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدما على المفعول اذ لا مانع منه ورب صالح لقيته لا يجوز تقدير الناصب مقدما لاستلزامه خروج رب عن الصدرية وهو باطل فيجب تقديره مؤخرا

مالقيت رجلا عالما فتقول فى الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت (قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه * فالهيتها عن ذى تمائم محول * ويقع فى بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت أتيت ليلا والمرضع التى لها ولد ترضعه ومتى ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحو أرضعت فهى مرضعة والتمائم بالمثناة الفوقية فى أوله جمع تميمة وهى التى تعلق على الصبى من العين وأحول الصبى تم له حول أى سنة وانما خص المرضع والحبلى لانهما أزهد النساء فى الرجال (قوله بل بلد ذى صعد وآكام) الصعد بضم المهملتين جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهى العقبة وفى الصحاح الاكمة معروفة والجمع أكم واكمات وجمع الاكم اكام مثل جبل وجبال وجمع الاكام أكم مثل كتاب وكتب وجمع الاكم آكام مثل عنق واعناق وفى القاموس الاكمة التل من حجارة واحدة أوهى دون الجبال أو الموضع الذى يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا (قوله وبانها زائدة فى الاعراب) أى غير متعلقة بشئ كما هو شأن الحروف الزوائد دون المعنى لافادتها التقليل والتكثير وفى الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا فانها زائدة بالنسبة الى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهى مرادة من جهة المعنى وكذا لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولاى ولولاك ولولاه لا تتعلق بشئ ومعناها مراد ثم مقتضى هذا الكلام ان لا تكون رب معدية للفعل فينافى ذلك قوله أولا وغلبة حذف معداها وأقول لا ترد لعل الجارة عند عقيل ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه لشذوذ الاول كما صرح به المصنف فى أوضح المسالك ولعدم شهرة الثانى وقد قدمنا ان مراده من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم ان مقتضى كلامه هنا

﴿ويجوز مراعاة محله كثيرا﴾ لان جاره وهو رب فى حكم الزائد ﴿وان لم يجز مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال﴾ الشاعر
﴿وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاح الهجير نهوض﴾ وعن الاصمعى انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف فى حواشى التسهيل ﴿فعطف سنما﴾ وهى بسين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة وميم والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر من كلام المصنف ﴿على محل سن﴾ وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه ﴿والمعنى ذعرت﴾ بالدال المعجمة أى أخفت ﴿بهذا الفرس﴾ الذى وصفه بقوله مدلاح الهجير نهوض وكأن المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت فى القاموس ان الدلح على وزن الصرد الفرس الكثير العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها ﴿ثورا وبقرة عظيمة﴾ كالجبل فى العظم والضخامة ﴿وسنيق﴾ بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فقاف ﴿جبل بعينه﴾ وفى القاموس والسنيق ٢٧٨ كقبيط بيت مجصص جمعه سنيقات وسنانيق وكوكب أبيض وأكمة وموضع ﴿وسناء﴾ بالمد ﴿ارتفاعا وزعم الزجاج وموافقوه ان مجرورها لا يكون الا فى محل نصب﴾ دائما فحيث لا يكون فى اللفظ ما يصلح لعمل النصب قدروه وهو تكلف لا داعى اليه ﴿والصواب ما قدمناه﴾ من انه تارة يكون فى محل رفع قطعا وتارة فى محل نصب قطعا وتارة يحتمل الامرين ﴿واذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول على الجملة الفعلية وأن يكون الفعل﴾ الذى صدرت به تلك الجملة الفعلية ﴿ماضيا لفظا ومعنى كقوله
ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات﴾ فان هذا الخبار بكسر
عن حال ماضية فأوفى ماض لفظا ومعنى ﴿ومن اعمالها﴾ مع زيادة ما بعدها ﴿قوله ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء﴾ بجر ضربة برب مع وجود ما الزائدة وطعنة مجرور أيضا بالعطف على ضربة والنجلاء بالمد الواسعة البينة الاتساع فان قلت بين انما تضاف الى متعدد وبصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف اليه بين محذوف والتقدير بين أماكن بصرى فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه ﴿ومن دخولها على﴾ الجملة ﴿الاسمية قول أبى دواد﴾ بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف وهو شاعر من اياد ﴿ربما الجامل المؤبل فيهم * والعناجيج بينهن المهار﴾ الجامل القطيع من الابل مع رعاتها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبلة اذا اتخذت للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وقد سبق ان بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجامل شاهدا على ان رب قد تجر المعرفة ﴿وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا﴾ وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على تفسير نارب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها بيان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله وبانها زائدة فى الاعراب بيان لما انفردت به على قول الرمانى وابن طاهر بما سيقوله المصنف فى الباب الثالث فى ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب فى نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت ليست لتعدية عامل قول الرمانى وابن طاهر وان قول الجمهور هى فيهما حرف جر معد وناقشهم فى ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بخلا وعدا وحاشا اذا جررن فانهن مفيدات لمعنى الاستثناء ولسن بمتعلقات بشئ ويجاب بمنع انهن حروف جر وانما هن حروف استثناء تخفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وحروفا كذا قال المصنف فى ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قوله وسن كسنيق الخ) السن بكسر المهملة والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفى آخره قاف والسنم بضم المهملة وتشديد النون وفى الشرح ويظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسنم البقرة العظيمة وأقول بل يظهر منها أن السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم ولم يصف الثور ثم فى الشرح كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت فى القاموس ان دلح على وزن صرد الفرس الكثير العرق والهجير شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغة من النهوض بضمها (قوله قول أبى دواد * ربما الجامل المؤبل فيهم *) هذا صدر بيت عجزه * وعناجيج بينهن المهار * وأبو دواد بمهملتين أولاهما مضموم وبينهما واو مخففة فالف هو أبو محمد بن سلام الايادى

والجمهور وعليه فيحتاج الى تأويل هـذا البيت وقد خرجوه على ماذكره المصنف بقوله ﴿وان مافى البيت نكرة موصوفة والجامل خـبر لهو محذوفا والجملة صفة لما﴾ أى رب شئ هو الجامل على ذلك خرجه الفارسى وابن عصفور قال ابن مالك والصحيح ان مافى البيت زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على الفعلية ﴿ومن دخولها على الفعل المستقبل﴾ قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ لو كانوا مسلمين ﴿وقيل هو مؤول بالماضى على حد قوله تعالى ونفخ فى الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾ وهذا ظاهر ﴿والدليل على استقبال ما بعدها قوله فان أهلك فرب فتى سيبكى * على مهذب رخص البنان﴾ فجاء الفعل بعدها مفتتحا بحرف التنفيس والمهذب بالذال المعجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصاد مهملة الناعم والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف اطراف الاصابع ﴿وقوله﴾ أى قول من يقول والا فالظاهر التأنيث لان الشعر لام معاوية ﴿يارب قائلة غدا * يالهف أم معاويه﴾ فاعمل مجرورها فى ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف المجرور برب وقد يقال الموصوف محذوف أى يارب امرأة قائلة ﴿وفى رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد﴾ للباء ﴿والتخفيف﴾ لها ﴿والاوجه الاربعة﴾ وهى ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة ﴿مع تاء التأنيث ساكنة أو محركه﴾ بالفتح ﴿ومع التجرد منهما﴾ أى من تاء التأنيث الساكنة والمحركه ﴿فهذه اثنتا عشرة﴾ لغة حاصلة من ضرب أربعة فى ثلاثة ﴿والضم﴾ للراء ﴿والفتح﴾ لها ﴿مع اسكان الباء﴾ مخففة ﴿وضم الحرفين﴾ الراء والباء ﴿مع التشديد﴾ للباء ﴿و﴾ ﴿مع التخفيف﴾ لها فهذه أربع لغات تضم الى الاثنتى عشرة كما قال أولها وبقى عليه لغة أخرى حكاها ابن قاسم فى الجنى الدانى ربتا وهى مما يقوى القول باسمية رب فتأمله

﴿ حرف السين المهملة ﴾

﴿السين المهملة حرف يختص به المضارع﴾ فلا يوجد فى غيره أصلا ﴿ويخلصه للاستقبال﴾ بعد أن كان قبل وجوده صالحا له وللحال فان قلت يقدح فى ذلك قول الشاعر فانى لست خاذلكم ولكن * سأسعى الآن اذ بلغت مناها فان الآن للزمن الحاضر فيدفع الاستقبال قلت قد اعتذر عنه بان مراده بالآن التقريب قال فى الجنى الدانى وقد لا يحتاج الى التأويل بالتقريب بل يقال انه مقدر بمن كانه قال سأسعى من الآن قلت فيستحيل المعنى حينئذ لان السعى مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداؤه زمانا حاليا وما هو الا بمنزله أن يقال سأسير غدا من الآن مريدا بالآن حقيقته من غير تأويل واستحالته ظاهرة ﴿وينزل منه منزلة الجزء﴾ فكأنه بعض أجزاء المضارع ﴿ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به﴾ وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه فتخلف العمل هنا لهذا العارض ﴿وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين﴾ فانهم ادعوا ان السين فى نحو سيقوم زيد مأخوذ من سوف فالتنفيس فى الحقيقة انما هو بسوف ولكن حذف ما عدا صدرها تخفيفا ورجح ابن مالك مذهبهم بانا قد اجتمعنا على أن سف وسو وسى فروع سوف فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسويف بهما سواء وليس كذلك بل هى بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلا برأسها وزيفه ابن مالك بانها دعوى مردودة بالقياس والسماع أما القياس فهو ان الماضى والمستقبل متقابلان والماضى انما يقصد به مطلق المضى دون

بكسر الهمزة وتخفيف المثناه التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعاته وقيل من جمل الشحم اذا اذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية وبكسرها متخذ الابل وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معنى الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعاته والعناجيج بالعين المهملة وجيمين جمع عنجوج كعصفور جياد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والانثى مهرة والجمع مهر (قوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل) قال التفتازانى المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة اهـ وفى كلام المصنف نظر فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضى المحقق فاستعمل معها رب المختصة بالماضى وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضى لانه كلام من لا خلاف فى اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل

﴿ حرف السين المهملة * السين المفردة ﴾

تعرض لقرب الزمان وبعده فينبغى ان لا يقصد بالمستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على سنن واحد والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك فكان المصير اليه أولى وأما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد فى وقت واحد قال الله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرا عظيما وقال تعالى والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما وكأن المصنف ارتضى ماذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس المستفاد منهما غير متفاوت فقال ﴿ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين﴾ وقد نوقش ابن مالك بان قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدى شيا لجواز أن يكون كل منهما مختصا بحكم مقابل لحكم مقابله مع كونهما مشتركين فى حكم واحد مع انه قاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت الى ماقاسه وأيضا قاس المضارع المقترن بالاداة الموجبة للتخصيص على الماضى المطلق الخالى منها وليس ذلك بصحيح فان الماضى اذا كان خاليا من الاداة كقد مثلا دل على المضى المطلق واذا اقترن بها دل على المضى القريب من الحال وهو فى اختلاف حالتيه كالمضارع فانه يختلف معناه بحسب خلوه عن الاداة واقترانه بها وأما دليله السماعى فليس بقاطع لجواز أن يكون المقيد بسوف متراخيا الطائفة من المؤمنين وبالسين غير متراخ كثير الطائفة أخرى اذ ليس ثم مايدل على ان كلتيهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين ﴿ومعنى قول المعربين فيها﴾ اقتداء بسيبويه ﴿حرف تنفيس﴾ أى هى حرف تنفيس أو السين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول وقوله ﴿حرف توسيع﴾ خبر المبتدا المتقدم الذى هو المضاف من قوله معنى قول المعربين على حذف مبتدا أى هى حرف توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهى عين المبتدا فى المعنى فلا تحتاج الى رابط أى قول المعربين هى حرف تنفيس معناه هى حرف توسيع والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته ﴿وذلك انها تقلب﴾ من النقل وفى بعض النسخ تقلب من القلب ٢٨٠ ﴿المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرى وغيره حرف استقبال﴾ وقد أسلفنا ان أولئك المعربين اقتدوا فى ذلك بسيبويه امام النحاة ﴿وزعم بعضهم انها قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك فى قوله تعالى ستجدون آخرين الآية﴾ يعنى قوله تعالى ستجدون آخرين يريدون ان يأمنوكم ويأمنوا قومهم كلما ردوا الى الفتنة اركسوا فيها والمراد بهؤلاء الآخرين على مافى الكشاف وغيره قوم من أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة اسلموا وعاهدوا ليأمنوا المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا ونكثوا عهدهم وقضية ذلك أن يكون المراد الاخبار باستمرار وجود المؤمنين لهؤلاء الآخرين على تلك الحالة ﴿واستدل﴾ هذا الزاعم ﴿عليه﴾ أى على مجىء السين للاستمرار فى بعض الاحيان ﴿بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ماولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ماولاهم قال فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى﴾ كلام هذا الزاعم ﴿وهذا الذى قاله﴾ من ان السين قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال ﴿لا يعرفه النحويون وما استند اليه﴾ فى اثبات زعمه بهذه الآية ﴿من انها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشرى فان قلت أى فائدة فى الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع﴾ لما يتقدمه من توطين النفس وان الجواب العتيد قبل الحاجة اليه أقطع للخصم وأرد لشغبه وقبل الرمى يراش السهم ﴿انتهى﴾ كلام الزمخشرى وهو نص فى نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدى صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا أدرج النظار فى اثناء مناظراتهم العمل بالمقتضى الذى هو كذا السالم عن معارضة كذا فيسلفون رد المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الآية من أحسن مايستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى ﴿ثم ولو سلم﴾ ولا محل للواو هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف أى ثم لا نسلم انها فى الآية للاستمرار ولو سلم ﴿فالاستمرار انما استفيد من المضارع﴾ لا من السين قلت يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل ﴿كما تقول فلان يقرى الضيف﴾ بفتح الياء من يقرى مضارع قرى الضيف اذا أحسن اليه ﴿ويصنع الجميل تريد ان ذلك دأبه﴾ أى عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة واسكان الهمزة قال الجوهرى وقد تفتح وكلام المصنف مقتض لافادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنيا على المبتدا كما فى هذا المثال

(قوله ولو سلم) فى الشرح لا محل للواو هنا والظاهر انها زائدة فان قلت لعلها للعطف أى ثم لا نسلم انها فى الآية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعنى بثم دون عاطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل لمجرد التدريج مما قبلها لما بعدها وفيه بحث مضى فى الالف المفردة (قوله تريد ان ذلك دأبه) الدأب بفتح المهملة واسكان

أولم يبن عليه كما فى الآية ووجهه ان افادته للاستمرار انما هى من اقتضاء المقام فحيث اقتضاه حمل عليه سواء بنى على مبتدا أولم يبن عليه ويدل عليه قولهم فى قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازانى على وجهين أحدهما أن يكون معناه ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم قال فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار وثانيهما أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره قال لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى والداخل عليه لو استمرار الامتناع كما ان الجملة الاسمية تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تأكيد النفى ودوامه لا نفى التأكيد والدوام كقوله تعالى وماهم بمؤمنين رد القولهم انا آمنا على أبلغ وجه وآكده الى هنا كلامه ﴿والسين مفيدة للاستقبال﴾ فيكون المراد من سيقول السفهاء استمرار قولهم فى الزمن المستقبل ﴿اذ الاستمرار انما يكون فى المستقبل﴾ وفيه نظر لا نتقاضه بنحو لو يطيعكم فى كثير من الامر اذ الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضى ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كليا وانما يريد ان الاستمرار فى سيقول السفهاء أن يكون فى المستقبل فلا يرد النقض ﴿وزعم الزمخشرى انها اذا دخلت على فعل محبوب أومكروه افادت انه واقع لا محالة﴾ ونقل عنه بعض الشارحين لكلامه انه قال دلالة السين على التأكيد من جهة كونها فى مقابلة لن قال سيبويه لن أفعل نفى سأفعل قلت وفى الصحاح ان الخليل زعم ان السين جواب لن ﴿ولم أر من فهم وجه ذلك﴾ وقد عرفت ان فيما نقل عن الزمخشرى فى خارج الكشاف اشارة الى توجيه ٢٨١ ماقاله فيه ﴿ووجهه انها﴾ أى ان السين ﴿تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد﴾ نحو سأكرمك ﴿أو الوعيد﴾ نحو سيعاقب الظالم ﴿مقتض لتوكيده وتثبيت معناه﴾ لانه اخبار على اخبار والمتعلق واحد وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب فانه وعد وأما حيث تدخل على المكروه الذى هو وعيد فكيف تفيد تأكيده وهى للوعد المباين للوعيد وكانه اراد بالوعد الذى تفيده السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعيد فتأمل ﴿وقد أومأ﴾ أى أشار وهو مهموز الآخر قال الجوهرى ولا تقل أوميت ﴿الى ذلك فى سورة البقرة فقال فى فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تأخر الى حين وصرح به فى سورة براءة فقال فى﴾ قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله ﴿أولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهى تؤكد البعض كما تؤكد الوعيد اذا قلت سأنتقم منك﴾ يوما تعنى انك لا تفوتنى وان تباطأ ذلك ونحوه سيجعل لهم الرحمن ودا ولسوف يعطيك ربك سوف نؤتيهم أجورهم انتهى والذى رأيته الآن فى نسخة معتمدة من الكشاف كما تؤكد الوعيد فى قولك سأنتقم منك اهـ ﴿(سوف)﴾ ﴿مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف﴾ المتقدم بين البصريين والكوفيين ﴿وكان القائل بذلك﴾ أى بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين ﴿نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى﴾ قال الزمخشرى وبما طن أذنى من ملح العرب أنهم يسمون مركبا من مراكبهم الشقدف وهو مركب خفيف ليس فى ثقل محامل العراق فقلت فى طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت المحمل العراقى فقال أليس اسم ذلك الشقدف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقنداف بزاد فى بناء الاسم لزيادة المسمى ﴿وليس﴾ لهذا الذى نظر اليه هذا القائل ﴿بمطرد﴾ الا ترى ان حذرا يدل على المبالغة دون حاذر مع ان الثانى أكثر حروفا من الاول

واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشأن (قوله اذ الاستمرار انما يكون فى المستقبل) فى الشرح قد يتوهم انتقاضه بنحو لو يطيعكم فى كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى الماضى ولا انتقاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع (قوله وزعم الزمخشرى) قال التفتازانى فى مطوله دلالة السين على التأكيد من جهة كونها فى مقابلة لن قال سيبويه لن أفعل نفى سأفعل (قوله ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل) أراد بهذا الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعد (قوله وقد أومأ) هو بالهمزة فى آخره ومعناه أشار وفى الصحاح أومأت اليه أشرت ولا يقال أوميت

﴿(سوف)﴾

(قوله على الخلاف) يعنى المتقدم فى السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها خلافا للبصريين (قوله وليس بمطرد) قال التفتازانى فى حاشية الكشاف ونقض

وقد يقال لا يعنون اطراده الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان ورحيم ورحمان لا كحذر وحاذر للاختلاف ﴿ويقال فيها اسف محذوف الوسط﴾ كما قالوا في منذ مذ بحذف وسطها احكى هذه اللغة في سوف الكوفيون ﴿وسو بحذف الاخير﴾ وأنشدوا شاهدا عليه قول الشاعر فان أهلك فسو تجدون بعدي * وان أسلم يطب لكم المعاش قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة ورد بان الكسائي نقل عن أهل الحجاز سو أفعل بحذف الفاء في غير ضرورة فدل على انها لغة ﴿وسى بحذفه﴾ أي حذف الاخير ﴿وقلب الوسط﴾ وهو الواو ﴿ياء مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد﴾ سوف ﴿عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك﴾ ربك فترضى ولا تدخل اللام في السين قيل لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع أربع متحركات نحو لسيتكلم فتثقل الكلمة ولذلك سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في الجنى الداني وقد سمع وقوع السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله عسى طيء من طيء بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وسيأتي هذا البيت في عسى ﴿وبانها﴾ أي وتنفرد سوف عن السين بانها ﴿قد تفصل﴾ عن مدخولها ﴿بالفعل الملغى كقوله وما أدري وسوف اخال أدري * ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء﴾ الاصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري بالفعل الملغى بل بالجملة الذي ألغي عمل فعلها وهي اخال ولا يجوز مثل ذلك في السين وهو دليل على أشدية اتصالها بالنسبة الى سوف

﴿ (سى) ﴾

﴿من لاسيما اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو﴾ بدليل أمثلة الاشتقاق نحو استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان وسواء الا أنه اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء أو تقول قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ﴿وتثنيته﴾ أي وصاحب تثنية أي مثناة ﴿سيان ويستغنى﴾ بالبناء للفاعل أي يستغنى سي ﴿حينئذ﴾ أي حين اذ يثنى ﴿عن الاضافة كما استغنت عنها مثل﴾ عند التثنية ﴿في قوله﴾ من يفعل الحسنات الله يشكرها ﴿والشر بالشر عند الله مثلان﴾ والشر مبتدا خبره بالشر وعند الله متعلق به ومثلان خبر مبتدا محذوف أي هما مثلان ﴿واستغنوا بتثنيته﴾ أي تثنية سي حيث قالوا سيان ﴿عن تثنية سواء فلم يقولوا سواآن الا شاذا كقوله فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواآن فاجعلني على حبها جلدا﴾ الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلدا بالفتح وجلادة أي صلب فهو جلد ﴿وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله﴾ أي قول امرئ القيس الا رب يوم منهم لك صالح * ﴿ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ اه﴾ كلام ثعلب ودارة جلجل اسم لغدير معين يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان أحسن تلك الايام ﴿وذكر غيره انه قد يخفف﴾ بحذف يائه الاولى فيكون محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيد ودم فان قلت لم يجعل من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد بعارض الحذف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لان ذلك تكلف لا موجب له ﴿وقد تحذف الواو﴾ الواقعة قبل لا ﴿كقوله

بحذر فانه أبلغ من حاذر وأجيب بان ذلك أكثري لا كلي وبان ما ذكر لا ينافي ان يقع في البناء الانقص زيادة معنى بسبب آخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متحدي النوع في المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان لا كحذر وحاذر يعني ان حذرا صفة مشبهة وحاذر اسم فاعل وغرث وغرثان كلاهما صفة مشبهة

﴿ (سى) ﴾

(قوله والشر بالشر عند الله مثلان) هذا عجز بيت صدره * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
(قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل) هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره
* الا رب يوم صالح لك منهما * ودارة جلجل اسم لغدير ويوم دارة جلجل هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحي احتملوا وتقدم الرجال وتأخر النساء فلما رأى ذلك امرأ القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير ونزلن

فه بالعقود وبالأيمان لاسيما * عقد وفاء به من أعظم القرب﴾ فاجتمع فيه الامران تخفيف سي وحذف الواو وفه فعل أمر من وفى يفى والهاء انما ينطق بها فى الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها فى الوصل عند الانشاد والمسئلة مشهورة فى علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعرى مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال وللماء الفضيلة كل حين * ولاسيما اذا اشتد الاوار الاوار بضم الهمزة حر العطش ﴿وهو﴾ أى سى الواقع بعد لا ﴿عند الفارسى نصب﴾ أى منصوب والظرف متعلق به يعنى انه منصوب عند الفارسى ﴿على الحال فاذا قيل قاموا لاسيما زيدا فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو﴾ لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها لا تقول قام زيد وضاحكا وقد ثبت دخول الواو حيث قالوا قام القوم ولاسيما زيد فدل ذلك على بطلان النصب على الحال فى هذا الكلام ﴿ولوجب تكرار لا﴾ لانها اذا دخلت مفردا خبرا أو صفة أو حالا وجب تكرارها وقد فرض كون الحال فى المثال المذكور مفردة فيجب التكرار ﴿كما تقول رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد﴾ والواقع ان لا فى ذلك التركيب غير متكررة فدل أيضا على بطلان النصب على الحال فى ذلك قلت وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين فى حرف الميم عند كلامه على ما الزائدة ويمكن ان يجاب عنهما أما عن الاول فبأن سيما عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال فلم يلزم حينئذ دخول واو الحال على اسم مفرد وأما عن الثانى فبأن لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظى غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشرى فى قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه فى معنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مماثلين زيدا فى معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد فى حكم القيام ولا أولى بالحكم ﴿وعند غيره هو اسم للا التبرئة﴾ كما هو عنده كذلك اذا دخلت الواو على ما قررناه ﴿ويجوز فى الاسم الذى بعدها﴾ وهو التالى لما ﴿الجر والرفع مطلقا﴾ فيهما أى سواء كان ذلك الاسم المجرور أو المرفوع معرفة أو نكرة ﴿والنصب أيضا﴾ لا مطلقا بل ﴿اذا كان نكرة وقد روى بهن﴾ يوم من قول امرئ القيس ﴿ولاسيما﴾ يوم فى البيت الذى تقدم انشاده ﴿فالجر ارجحها وهو على الاضافة﴾ أى اضافة سيبويه الى يوم كانه قال ولا مثل يوم ﴿وما زائدة بينهما﴾ أى بين المضاف والمضاف اليه ﴿مثلها فى أيما الاجلين﴾ فان أيا مضاف الى الاجلين وما زائدة بينهما ﴿والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة﴾ وهذا من باب التنازع فان كلا من موصولة وموصوفة يطلب هذا المعمول وهو قوله بالجملة فاعمل الثانى على المختار وحذف من الاول أى وما موصولة بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة ﴿والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شئ هو يوم﴾ وهذا مع المتقدم من قبيل اللف والنشر المرتب ﴿ويضعفه فى نحو ولاسيما زيد﴾ لا فى نحو ولاسيما زيدا المتقدم على غيره فى الفصل ﴿حذف العائد المرفوع مع عدم الطول﴾ أى مع عدم طول الصلة وهو فى غير أى الموصولة شاذ اما مع الطول كالمثال الذى ذكرناه فلا شذوذ ﴿واطلاق ما على من يعقل﴾ ويلتزم حذف العائد والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود وقد مر الكلام

ونزلن يغتسلن فيه فجاء امرؤ القيس وهن غوافل فقعد على ثيابهن وقال والله لا أعطى واحدة منكن ثوبها حتى تخرج متجردة فتأخذه فابين من ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن ثم قلن له قد حبستنا وأجعتنا فنحر لهن ناقته فشوين من لحمها وأكلن ثم لما أردن الرحيل حملت كل واحدة منهن شيأ من متاع راحلته وزاده وحملته عنيزة على غارب بعيرها ففى ذلك يقول

ويوم عقرت للعذارى مطيتى * فيا عجبا من رحلها المتحمل
فظل العذارى يرتمين بلحمها * وشحم كهداب الدمقس المفتل
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى
تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل

والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الابيض من الابريسم والغبيط بالغين المعجمة الرحل وهو للنساء يشد عليه الهودج (قوله فه بالعقود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفى يفى والهاء ينطق بها فى الوقف دون الوصل فتكتب (قوله ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو) لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها وفى الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سيما عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال وأقول كلام الفارسى على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سى مدخولة الواو وبينها غير مدخولها وكلام المصنف انما هو مبنى على ذلك (قوله ولو وجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت خبرا مفردا أو صفة أو حالا وجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع

على ذلك فى أى ﴿وعلى الوجهين﴾ وجه الجر ووجه الرفع أى واذا بنينا على هذين الوجهين ﴿ففتحة سى اعراب لانه مضاف﴾ اما الى الاسم المجرور بعدما أو الى نفس ما موصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف فمعنى قولك جاءنى القوم ولا سيما زيد أى ولا مثل زيد موجود أو ولا مثل الذى هو زيد موجود بين القوم الذى جاؤنى أى هو كان أخص بى وأشد اخلاصا بى فى المجىء قال الرضى وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما وقع فى باب الاختصاص من نقل نحو أيها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها من ضم أى ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له بحسب الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت أحب زيدا ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب أى وخصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصا ٢٨٤ أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معناه واختصاصا راكبا أى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكر عن الاخفش اعنى قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان أتيته قاعدا أى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجىء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها أكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول أولى وأعذب الى هنا كلامه قلت ولا أعرف أحدا ذهب الى ما ذكره من ان لا سيما منقول من باب لا التبرئة الى باب المفعول وقال ابن قاسم وما يوجد فى كلام بعض المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تركيب غير عربى والرضى قد أجازه فتأمله ﴿والنصب على التمييز﴾ لان سيما بمعنى مثل فهو مبهم يحتاج الى التمييز فيقع بعده ﴿كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة﴾ لسى ﴿عن الاضافة والفتحة بناء﴾ لانه حينئذ مفرد غير مضاف ولا مشبه بالمضاف ﴿مثلها فى لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور﴾ لفقدان ما يقتضى النصب ﴿وقال ابن الدهان لا أعرف له وجها﴾ وقد يوجه بان ما تامة بمعنى شىء والنصب بتقدير أرى ولا مثل أرى زيدا ﴿ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا فى الاستثناء﴾ فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الا الاستثنائية لكن يقدح فيه اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف ﴿ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها﴾ أى بعد لا سيما ﴿داخل من باب الاولى وأجيب بانه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا﴾ يكون معنى جاءنى القوم ولا سيما زيدا جاؤنى لكن زيدا جاءنى مجيأ هو أولى به منهم باعتبار صدقه واخلاصه وليس مساويا لهم فى ذلك الحكم ﴿فيكون الاستثناء منقطعا﴾ وفيه تأمل لان زيدا مخرج من المستثنى الشامل له لولا الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا يرد ان حكم المستثنى فى الاستثناء المتصل مخالف لحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجىء ثابت للكل لان الحكم على رأيه هو ما أفهمه الكلام السابق من

ولا كريم وجاز لا ضاحكا ولا باكيا وفى الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان لا تكررت معنى لا لفظا والتكرار اللفظى غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشرى فى قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه فى معنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما زيد فى معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد فى القيام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لان المذكور بعد لا سيما أولى بالحكم اه وأقول انما اكتفى الزمخشرى بتكرار لا فى الآية لمعنى لتفسير مدخولها بمتعدد فكانها تعددت فى اللفظ وذلك منتف فى لا سيما زيد وعبارة الكشاف فان قلت قل ما تقع لا الداخلة على الماضى الا متكررة فمالها لم تتكرر فى الكلام الافصح قلت هى متكررة فى المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا الا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك اه وستأتى هذه الآية وما فيها من الاقوال فى بحث لا ان شاء الله تعالى (قوله ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما تنزلت منزلة الا فى الاستثناء) فى الشرح يقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف اه وأقول لا يقدح فيه اقترانها بالواو لان مراد هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزلت منزلة اداة الاستثناء (قوله وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعا) وذلك لان الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا وغير أو بيد لما داخل فى حكم دلالة المفهوم سواء

المساواة أى ان القوم ساوى بعضهم بعضا فى المجىء فاخرج زيد منهم بهذا الاعتبار أى ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله أعلم

﴿سواء﴾

﴿يكون بمعنى مستو فيقصر مع الكسر نحو﴾ قوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت ﴿مكانا سوى﴾ بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى وقرأه الباقون بالضم ومكان بدل من المكان المحذوف أولا أى مكان موعد وجوز نصب مكان بالموعد اذ هو مصدر ولا حذف أو يفعل يدل عليه المصدر واستشكل أبو البقاء وصاحب التقريب والانتصاف النصب بالمصدر لانه وصف وغاية مايقال فيه ان عمله فى الظرف من الاتساع وسوى صفة لمكانا ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة وهو من الاستواء كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية ﴿ويمد مع الفتح نحو﴾ قول العرب ﴿مررت برجل سواء والعدم﴾ فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيد أو غيره وهو قليل ﴿وبمعنى الوسط وبمعنى التام فيمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى﴾ فاطلع فرآه ﴿فى سواء الجحيم﴾ أى فى وسطها ﴿وقولك هذا درهم سواء﴾ أى تام ﴿وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر وهذا أغرب معانيها كقوله فلاصرفن سوى حذيفة مدحتى * لفتى العشى وفارس الاحزاب ذكره ابن الشجرى وبمعنى مكان أو غير على خلاف فى ذلك﴾ يجىء قريبا ﴿فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان﴾ المد والقصر ﴿مع الكسر ويقع هذا﴾ الذى بمعنى مكان أو غير فى جميع لغاته المذكورة وفى بعض النسخ وتقع هذه بالتأنيث على ارادة الكلمة ﴿صفة واستثناء كما تقع غير وهو عند﴾ أبى القاسم ﴿الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف فيقول جاءنى سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب

على المفعولية وماجاءنى أحد سواك بالنصب﴾ على الاستثناء ﴿والرفع﴾ على البدلية ﴿وهو الارجح﴾ لانه فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه والبدل فى مثله هو الارجح ﴿وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب﴾ فاذا قلت جاء القوم سوى زيد فكأنك قلت مكان زيد ﴿لا تخرج عن ذلك﴾ أى عن النصب على الظرفية ﴿الا فى الضرورة﴾ كقوله ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا العدوان بضم العين الظلم الصراح ودناهم أى جزيناهم كما دانوا أى كما جازوا ومنه قولهم كما تدين تدان أى كما تجازى تجازى بفعلك وبحسب ماعملت وكقول الآخر تجانب عن أهل اليمامة يافتى * وماقصدت عن أهلها لسوائكا وعليه قول الشاعر واذا تباع كريمة أوتشترى * فسواك بائعها وأنت المشترى قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا انها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفى الظرفية كما هى منتفية عن غير فان الظروف فى العرف ماضمن معنى فى من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الطرفية وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا بأكثر من الاتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى ان لا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتانى سواك حكاه الفراء ﴿وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين﴾ فتارة ترد ظرفا كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجى وابن مالك فهى اذن ثلاثة أقوال ﴿ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذى سواك﴾ كما تقول جاء الذى مكانك ﴿وأجيب بتقدير سوى خبرا لهو محذوفا﴾ والتقدير جاء الذى هو سواك أى غيرك لكن هذا التخريج شاذ لان فيه حذف عائد غير أى مع انتفاء طول الصلة ﴿أو حالا﴾ معمولة ﴿لثبت مضمرا﴾ وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أى جاءنى الذى ثبت حالة كونه سواك أى غيرك ﴿كما قالوا الا أفعله ما ان حراء مكانه﴾ أى ماثبت ان حراء مكانه فالتشبيه فى حذف ثبت لكنه فى الاول حذف هو ومرفوعه وفى الثانى حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الاول سواك تقريره ان يقال سمع فى قولهم جاءنى الذى سواك المد وفتح الهمزة ولو كان سواء خبرا لهو لامتنع النصب اذ هو غير ظرف بالفرض فلاوجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

﴿سواء﴾

(قوله سواء والعدم) هو برفع العدم عطفا على الضمير المستتر فى سواء (قوله وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب) قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بانها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفى الظرفية كما هى منتفية عن غير فان الظرف فى العرف ماتضمن فى من أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية والشواهد قائمة على خلافه نظما ونثرا (قوله جاء الذى سواك) هو بالقصر (قوله أو حالا لثبت) أى معمولة له (قوله ما ان حراء مكانه) حراء جبل على يسار الذاهب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمد ويقصر ويؤنث على ارادة البقعة فيمنع من الصرف

﴿ولا يمنع الخبرية قولهم﴾ في المثال المذكور جاءني الذي ﴿سواك بالفتح والمد لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير﴾ حيث قال الشاعر لذ بقيس حيث يأبى غيره * تلفه بحرا مفيضا خيره بفتح غير على انه مبني لاضافته الى الضمير وهو فاعل بالفعل المذكور ﴿تنبيه يخبر بسواء التي بمعنى مستو عن الواحد فما فوقه﴾ ولو قال عن غير الواحد لكان صوابا اذ لا يقال زيد سواء بمعنى مستو اذ الاستواء كالاختصام أمر نسبي لا يتعقل الا مع التعدد ﴿نحو ليسوا سواء﴾ أي ليس أهل الكتاب مستوين ﴿لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء﴾ فروعي أصلها فلم تثن ولم تجمع كالمصدر اذا أخبر به عن غير الواحد نحو الزيدان عدل والزيدون عدل ﴿وقد أجيز في قوله تعالى﴾ ان الذين كفروا ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾ أم لم تنذرهم ﴿كونها﴾ أي كون سواء ﴿خبرا عما قبلها﴾ أي عن الذين كفروا ﴿أو﴾ ﴿خبرا﴾ ﴿عما بعدها﴾ وهو أأنذرتهم ﴿أو مبتدأ وما بعدها﴾ وهو أأنذرتهم ﴿فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون﴾ بفتح العين ولك فيه الصرف على رأي الاكثرين ومنعه على رأي الفارسي لشبهه بالاعجمي ﴿الاول﴾ وهو كون سواء خبرا عما قبلها وأأنذرتهم فاعلا بها ﴿بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله﴾ وفاعلية أنذرتهم بسواء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه وليس العامل هنا مما يعلق عن العمل ﴿و﴾ ﴿أبطل﴾ ﴿الثاني﴾ وهو كون سواء خبرا مقدما وأنذرتهم مبتدأ مؤخرا ﴿بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم﴾ ولم يقدم هنا بل هو مؤخر ﴿فيقال له وكذا الخبر﴾ يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان كون سواء مبتدأ وأنذرتهم خبره وأنت لم تبطل هذا بل اخترته ﴿فان أجاب بانه﴾ أي بان الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها العدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستحقه من التصدر في جملته ﴿مثل زيد أين هو منعناه وقلنا﴾ لا نسلم أنه مثله ﴿بل هو مثل كيف زيد﴾ أي مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه ﴿لان أنذرتهم ان لم يقدر مفردا﴾ بل أتى على جملته من غير تأويل ﴿لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء﴾ الذي هو مبتدأ والجملة اذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بالضمير أو ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا فان قلت وتأويل الجملة بالمفرد على الاول والثاني فيصح وقوعها فاعلا وهذا أو مبتدأ مشكل أيضا لانه لا سابك في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الحرف السابك وهو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري يكون آلة للسبك انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب أما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدرة فيصير اسما معطوفا في الظاهر على فعل وهو ممتنع الا عند التأويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد أي حين مجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير أن يكون هناك حرف مصدري وليس بشاذ أيضا لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية أولت الجملة بالمفرد تأويلا مطردا بدون اداة فلم يعد شاذا فان قيل جعلوا الجملتين الواقعتين بعد سواء في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف ولا شك ان أم لاحد الامرين وما يتعلق به سواء لا يكون الا متعددا فالجواب ان الدلالة على أحد الامرين منسلخة عن أم كما ان معنى الاستفهام منسلخ عنها وعن الهمزة وكلاهما هنا لمجرد معنى الاستواء فان قيل لو تجردتا لمعنى الاستواء لكان الاخبار بسواء تكرارا خاليا عن الفائدة بمنزلة قولك المستويان مستويان فالجواب ان الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لمعناه هو الاستواء الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام أي عن الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في الغرض المسوق لهذا الكلام كانه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم النفع

ويذكر على ارادة الموضع ولا يمنع من الصرف وان معمولها فاعل لنبت مضمرا (قوله ولا يمنع الخبرية قولهم سواك بالمد والفتح) يعني فتح الهمزة (قوله وما بعدها فاعل على الاول) هذا ابتداء كلام لبيان ما لزم وترتب على كل من الاوجه الثلاثة التي أجيزت في كلمة سواء في الآية فاراد بالاول كونها خبرا عما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبرا عما بعدها وهو أأنذرتهم وبالثالث كونها مبتدأ (قوله ابن عمرون الاول) هو كون أأنذرتهم فاعل سواء فيبطل ملزومه وهو كون سواء خبرا عما قبله (قوله فيقال له وكذا الخبر) يعني ان ما قاله ابن عمرون على الثاني يأتي نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه فلو كان أأنذرتهم خبر سواء لكان متقدما عليه فان أجاب بان أأنذرتهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما هو المفرد

﴿وأما شبهته﴾ أى شبهة ابن عمرون القائلة لا يعمل فى الاستفهام ماقبله ﴿فجوابها ان الاستفهام ليس هنا على حقيقته﴾ فيعمل فيه ماقبله وذلك لان همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضا ﴿فان أجاب بانه كذلك فى علمت أزيد قائم﴾ ضرورة ان العلم بالشئ والاستفهام عنه متنافيان ﴿وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم﴾ وقد مر ذلك فى الكلام على أم ويأتى أيضا فى الباب الثانى ﴿وأما فى الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره﴾ فافترقا وذهب الرضى الى رأى آخر فى المسئلة فقال بان سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء والهمزة مع مابعدها بيان للامرين والفعلان فى معنى الشرط والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أو لم تنذرهم فالامران سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان الشرطية بجامع استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لاشتراكهما فى افادة أحد الامرين قال ويرشدك الى ان سواء هنا فى موقع جزاء الشرط ان قولنا سواء على أقمت أم قعدت وقولنا لا أبالى أقمت أو قعدت واحد ولا أبالى ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت أو قعدت فلا أبالى بهما واختص استعمال الهمزة فى هذا المعنى بما بعد سواء ولا أبالى وما يؤدى مؤداهما لان المراد التسوية فى الشرط بين أمرين فلابد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة ولهذا ألزم تكرار الشرط ولم يصح لا أبالى أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب

﴿حرف العين المهملة﴾

﴿عدا مثل خلا فيما ذكرنا من القسمين﴾ وهما كونها حرفا جارا للمستثنى نحو جاء القوم عدا زيد بالخفض

وكونها فعلا متعديا ناصباله نحو جاؤا عدا عمرا بالنصب ﴿وفى حكمها﴾ أى حكم خلا ﴿مع ما﴾ حيث يتعين النصب عند وجودها من حيث انها مصدرية فدخولها ينفى الحرفية فتتعين الفعلية فيجب النصب نحو جاؤنى ماعدا زيدا ﴿و﴾ فى ﴿الخلاف فى ذلك﴾ فتكون عند السيرافى فى محل نصب على الحال وعند غيره على الظرف وكذا الخلاف فى انها حيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر ويأتى أيضا بحث المصنف هنالك واختياره انها لا تتعلق بشئ كالحرف الزائد ويرد عليه هنا ما أوردناه عليه ثم حذو القذة بالقذة ﴿ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية﴾ ولذلك اذا انصبت ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله

تمل الندامى ماعدانى فاننى * بكل الذى يهوى نديمى مولع

لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوجب المصير الى القول بحرفيتها فى هذه الحالة

﴿على﴾

﴿على وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف فى ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا أمران أحدهما قوله تحن فتبدى مابها من صبابة * واخفى الذى لولا الاسى لقضانى

أى لقضى على﴾ أى أهلكنى ﴿فحذفت وجعل مجرورها مفعولا﴾ يعنى ولو كانت اسما لم تحذف ويجعل الاسم المضافة هى اليه مفعولا فان قلت غاية مافيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلم لا يرتكب اذا قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظرف لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فان قلت بل هو كثير مثل لا آتيك خفوق النجم وسآجيئك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أى وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف الوقت واقيم المضاف اليه مقامه قلت كثرة ذلك انما هى فى الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فانما يفعل بها ذلك قليلا مثل جلست قرب زيد أى مكان قربه فلا يخرج مثل قضانى عليه وقوله فى البيت تحن بالحاء المهملة أى تشتاق

وهذا الجواب يمنع ان أأنذرتهم جملة وانما هو مفرد وقوله واما شبهته أى شبهة ابن عمرون التى أبطل بها الاعراب الاول والاعراب الثانى فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته لانه للتسوية والاستفهام الذى ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير

﴿حرف العين المهملة * عدا﴾

(قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعليه) قال ابن مالك وقد ثبت الجر بها فوجب القول بحرفيتها معه

﴿على﴾

(قوله تحن فتبدى الى آخره) هذا البيت لعروة بن حزام العذرى فى محبوبته عفرا وتحن بالمهملة تشتاق والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها أيضا وبكسرها جمع اسوة بكسرها أيضا وهما ما يأتسى به الحزين أى يتعزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا تصح ارادته هنا (قوله أى لقضى على فحذفت وجعل مجرورها مفعولا) قال أبو حيان الذى سمع

والصبابة بفتح الصاد المهملة رقة الشوق وحرارته والاسى يحتمل ان يضبط هنا بضم الهمزة جمع اسوة قال فى الصحاح والاسوة بالكسر والضم لغتان وهو ما يأتسى به الحزين أى يتعزى به وجمعها اسى وأسى ثم سمى الصبر أسى ﴿وقد حمل الاخفش على ذلك﴾ قوله تعالى علم الله انكم ستذكرونهن لشدة رغبتكم فيهن فاذكروهن ﴿ولكن لا تواعدوهن سرا أى على سر أى نكاح﴾ ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة لمصدر محذوف أى وعدا سرا الان المواعدة فى السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن لان مسارتهن فى الغالب بما يستحيا من المجاهرة به ويظهر على هذا ان الاستثناء منقطع فى قوله تعالى الا ان تقولوا قولا معروفا فاما على الاول فهو متصل مفرغ فى الظرف أى ولا تواعدوهن على نكاح وقتا من الاوقات الا ان تقولوا أى الا وقت قولكم قولا معروفا ﴿وكذلك لاقعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك﴾ وقال الزمخشرى لاقعدن لهم صراطك المستقيم لاعترضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن هذا كلامه قال اليمنى فيه اشكال لان حكم موقت المكان حكم غير الظروف فلا تحذف فى والبيت شاذ قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف بين النحويين فى ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بأن يكون قدحا أشبه منه بان يكون عذرا فان نصريحه بان انتصابه على الظرفية كما فى البيت منادبان على ليست مقدرة فكيف يكون قول الزجاج بان على محذوفة عذرا له ٢٨٨ ﴿والثانى انهم يقولون نزلت على الذى نزلت أى عليه كما جاء ويشرب مما تشربون أى منه ولها تسعة معان أحدها الاستعلاء اما على المجرور بنفسه وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون أو على ما يقرب منه﴾ لا على المجرور نفسه ﴿نحو اواجد على النار هدى﴾ أى أواجد على المكان الذى هو قريب من النار هاديا يدلنى على الطريق فالهدى مصدر وضع موضع الهادى فاما ان يؤول بذى هدى أو يجعل الهادى نفس الهدى كما يقال فى عادل عدل ﴿وقوله﴾

تشب لمقرورين يصطليانها * ﴿وبات على النار الندى والمحلق﴾ وقد تقدم انشاده فى أول حرف الباء والكلام عليه وهذا الاستعلاء مجازى ﴿وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض﴾ وهذا استعلاء حقيقى أيضا اذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسيا بل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسيا أو معنويا اذا كان بالنسبة الى مجرورها ﴿الثانى﴾ من معانيها التسعة ﴿المصاحبة نحو وآتى المال على حبه﴾ ونحو ﴿وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ أى مع حبه ومع ظلمهم ﴿الثالث﴾ من معانيها ﴿المجاوزة كمن كقوله اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها﴾ أى ﴿رضيت﴾ ﴿عنى﴾ مثل رضى الله عنهم ورضوا عنه ﴿ويحتمل ان رضى ضمن معنى عطف﴾ فعدى بعلى كما يعدى بها عطف نحو عطفت على الفقير ﴿وقال الكسائى حمل﴾ رضى ﴿على نقيضه وهو سخط﴾ وحمل النقيض على النقيض غير عزيز فى كلامهم كحمل النظير على النظير ﴿وقال﴾ الشاعر مما يستشهد به على استعمال على بمعنى المجاوزة ﴿فى ليلة لا ترى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها﴾ أى ﴿يحكى﴾ ﴿عنا﴾ كما تقول حكيت عن زيد هذا الامر ﴿وقد يقال ضمن يحكى معنى ينم﴾ فعدى بعلى كما يعدى ينم بها نحو فلان ينم عليك قلت ومن ورودها للمصاحبة قول أبى سفيان فى حديث هرقل فوالله لولا الحياء من أن يأثروا على كذبا لكذبت عنه فعلى فيه بمعنى عن كما ان عن فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختار واستغفر وامر وكنى ودعا وسما وروح وصدق وانما جاز ذلك فى هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلافا لعلى بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا أن يقال ان قضى فى البيت مضمن معنى قتل أو أهلك فتعدى بنفسه لانه ليس واحدا من هذه الافعال وفى الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا اسما ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد أى مكان قربه وأقول كونه قليلا لا يمنع من حمل البيت عليه بل من حمل الآية (قوله وكذلك لاقعدن لهم صراطك أى على صراطك) قال فى الكشاف لاعترضن لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن (قوله وبات على النار الندى والمحلق) هذا عجز بيت صدره تشب لمقرورين يصطليانها وقدم الكلام عليه فى الباء المفردة

ويحتمل التضمين ﴿الرابع﴾ من معانيها ﴿التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم أى لهدايته اياكم﴾ ويحتمل التضمين كما صرح به الزمخشرى والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتى بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال وأيضا فعلى الثانية ظاهرة فى التعليل فكذا نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شئ منهما فى التعليل ﴿وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقى * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت﴾ أى لاى شئ تقول والرمح يحتمل النصب بتقول على اجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه ويحتمل الرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فان قلت يدفع هذا قوله عاتقى اذ لو أراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو فحق علينا قول ربنا انا لذائقون ويطعن بضم العين هنا وأما فى طعن يطعن اذا ذهب فبالضم والفتح والكر الرجوع ﴿والخامس﴾ من معانيها ﴿الظرفية كفى نحو ودخل المدينة على حين غفلة﴾ من أهلها أى فى حين غفلة ﴿ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان أى فى زمن ملكه ويحتمل ان تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا﴾ بعض الاقاويل أى لو ادعى علينا شيأ لم نقله ﴿السادس﴾ من معانيها ﴿موافقة من نحو اذا اكتالوا على ٢٨٩ الناس يستوفون﴾ أى اكتالوا منهم ويحتمل التضمين أيضا أى اذا حكموا على الناس فى الكيل أو اذا اكتالوا محتكمين على الناس ﴿والسابع﴾ من معانيها ﴿موافقة الباء نحو حقيق على ان لا أقول﴾ على الله الا الحق أى بأن لا أقول أى انا جدير وخليق بقول الحق ﴿وقد قرأه أبى بالباء﴾ فكانت قراءته تفسير القراءة الجماعة وخرجت على أن المعنى انا حقيق على قول الحق أى واجب على قول الحق

٣٧ ى ل أن أكون قائله والقائم به ﴿وقالوا﴾ أى العرب ﴿اركب على اسم الله﴾ أى بسم الله والمعنى اركب متبركا باسم الله أو مستعينا به ﴿الثامن أن تكون زائدة للتعويض﴾ من كلمة على محذوفة ﴿أو لغيره فالاول﴾ وهو كونها زائدة للتعويض ﴿كقوله ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل﴾ أى ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا ﴿عن على المحذوفة﴾ قاله ابن جنى وقيل المراد ان لم يجد شيأ ﴿وتم الكلام﴾ ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتكل ﴿ فعلى ليست بزائدة بل هى متعلقة بيتكل المؤخر ومن استفهامية وفى الكشاف عند تفسير قوله تعالى فى سورة الشعراء قل هل انبئكم على من تنزل الشياطين ما نصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذى له صدر الكلام الا ترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على ازيد مررت قلت ليس معنى التضمن ان الاسم دل على معنيين معا معنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه ان الاصل أمن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل أهل قال * أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم * فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدر الهمزة قبل حرف الجر فى ضميرك كانك تقول أعلى من تنزل الشياطين كقولك أعلى أزيد مررت الى هنا كلامه قلت استشكله صاحب الفرائد بقولهم من أين جئت ومن أين انت وقوله تعالى من أى شئ خلقه وقولهم فيم وبم وحتام ونحوها ثم قال ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقديم حرف الجر وقولهم له صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركنا فى الكلام

المفردة (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هداكم) فى الكشاف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وفى الشرح واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتى بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال وأيضا على الثانية ظاهرة فى التعليل فكذا نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شئ منهما فى التعليل اه ما فى الكشاف وأقول حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على فى الآية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان وقوعها فى قول هذا الداعى الله أكبر كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد الشارح بقوله قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى وفى حاشية التفتازانى وفى تقرير التضمين طرق أشبهها جعل الفعل المذكور حالا مثل لتحمدوا الله مكبرين ليكون ما تعلق به الجار والمجرور مذكورا قصدا او عكسه مثل لتكبروا الله حامدين وآثره معنى صاحب الكشاف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصودا من التعليم أنسب من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

كقولك أين زيد لا يجوز أن تقول زيد اين أو مفعولا من المفاعيل كقولك أزيدا ضربت لا تقول ضربت ازيدا ولا ضربت متى ولا ضربت أين قال ابن جني وللزمخشري ان يقول ان الهمزة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلمات التي أوردوها والله تعالى أعلم بالصواب ﴿وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ان الاصل فانظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام﴾ يؤاتيك مهموز الفاء ولك هنا ابدال الهمزة واوا أى لا يعاطيك و يعاملك بما يرضيك فيما ناب أى فيما أصاب من حدث أى نازلة من نوازل الدهر ﴿فابن جني يقول في ذلك أيضا﴾ أى يعتقد فيه ﴿ان الاصل فانظر من تثق به فحذف الشاعر الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا عن الباء المحذوفة﴾ كما قال هنالك سواء ﴿وقيل﴾ لا حذف ولا زيادة ولا تعويض ﴿بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما فقال بمن تثق﴾ على حد القول الثاني المتقدم ﴿والثاني﴾ وهو كونها زائدة لغير التعويض ﴿كقول حميد﴾ بالتصغير ﴿بن ثور﴾ بالثاء المثلثة ﴿أبى الله الا ان سرحة مالك * على كل افنان العضاه تروق﴾ السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والافنان الغصون جمع فنن كفرس والعضاه كل شجر يعظم وله شوك واحدها عضاهة وعضهة وعضة بحذف الهاء الاصلية وعلى في البيت زائدة وليست عوضا عن شئ ﴿قاله ابن مالك وفيه نظر لان راقه الشئ بمعنى أعجبه ولا معنى له ٢٩٠ هنا﴾ لان على اذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعول تروق التي بمعنى تعجب ولا شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجر العضاه وهذا لا معنى له ﴿وانما المراد﴾ ان شجرة مالك ﴿تعلو وترتفع﴾ على سائر غصون العضاه فضمن تروق معنى ترتفع فعدى بعلى قلت وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة في البيت عن امرأة واذا كان كذلك امكن أن تكون افنان العضاه كناية عن نسوة أخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل الى الجزم بكونه دليلا على زيادة على وفي الحديث من حلف على يمين فادعى بعضهم زيادة على فيه أى من حلف يمينا والمحققون على انها فيه غير زائدة وان اليمين مجاز عما يتعلق بها ويتلبس من الامر المحلوف عليه ﴿التاسع﴾ من معاني على ﴿أن تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله تعالى وقوله﴾ أى قول ابن خراش ﴿فوالله لا أنسى قتيلا رزئته * بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما * يوكل بالادنى وان جل ما يمضى﴾ رزئته بالبناء للمفعول أى أصبت به وقوسى بفتح القاف موضع ببلاد السراة قال الامام المرزوقي والباء من قوله بجانب قوسى تتعلق بقتيلا والظاهر انه لا يعنى قتيلا الملفوظ به لان وصفه مانع من اعماله وانما يعنى قتيلا محذوفا أى رزئته حالة كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفو تدرس و يذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفلس ﴿أى على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد﴾ وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الادواء فقال ما يحضرك وان برح بك ما غاب والضمير من انها ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر ﴿وقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد﴾ أى تداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب و بعدنا عنها فلم يحصل الشفاء بشئ من ذلك لكن القرب خير من البعد ﴿ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ود ابطل بعلى الاولى﴾ من قوله * على ان قرب الدار خير من البعد *

منه قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان أى بنى الاسلام من خمس وبهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هى الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب الكرماني بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (قوله كقول حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك الخ) ثور بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فنن بفتحتين وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة جمع عضة أو عضهة أو عضاهة وهى كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وانما المراد تعلو وترتفع) في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلى وفي الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة عن امرأة واذا كان كذلك أمكن أن يكون أفنان العضاه كناية عن نسوة أخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن فيبقى يروق على معناه من غير تضمين و يكون حينئذ للبيت معنى صحيح اه ما في الشرح وأقول في قوله فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظر لان اسناد تروق ليس الى أفنان العضاه وانما هو الى ضمير السرحة و يمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب ليس اسناد تروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب وهو حصول العجب (قوله فوالله لا أنسى الخ) رزئته أى أصبت به وفي القاموس وقوسى كسكرى موضع ببلاد

﴿عموم قوله لم يشف مابناقال بلى ان فيه﴾ أى فى قرب الدار ﴿شفاء ثم ابطل بالثانية﴾ من قوله على ان قرب الدار ليس بنافع الى آخره ﴿قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه﴾ المفيدة للاستدراك والاضراب ﴿بماقبلها كتعلق حاشا بماقبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى مابعدها على وجه الاضراب والاخراج﴾ وينبغى للمصنف ان يقول بان على هذه لاتتعلق بشئ كما قال بذلك فى حاشا بناء على أنها لاتوصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيله عنه وهو عكس معنى التعدية وقد أسلفناردّه فى خلا ﴿وهى﴾ ومجرورها ﴿خبر لمبتدا محذوف أى والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جئ بماهو التحقيق فيها والثانى من وجهى على أن تكون اسمابمعنى فوق﴾ وهل هى فى هذه الحال معربة أومبنية حكى ابن قاسم فيها خلافا وجزم ابن الحاجب ببنائها قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببناء عن اذاوقعت اسمافلو كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسما قلت للمخالف ان يفرق بان فى عن مشابهة الحرف فى الوضع لكونه وضع على حرفين فبنيت لذلك لالماذكره بخلاف على قال وأيضافلو كانت ٢٩١ معربة فى الاسمية لوجب ان تبقى الفها فى قولك من عليه فتقول من علاه كما تقول من رجاه وانما يقلبون الالف فى الآخر فيما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلم يأت عنهم قلب ألفه ياء فى مثل قولك من رجاه ومن عصاه ﴿وذلك اذا دخلت عليها من كقوله﴾ يصف قطاة ﴿غدت من عليه بعدماتم ظمؤها﴾ تصل وعن قيض ببيداء مجهل الظمء بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم مابين الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعاره للقطاة وتصل بكسر الصاد المهملة يصوت جوفهامن شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة القشر الاعلى من البيض والبيداء بالمد وفتح أوله القفر الذى يبيد من دخله أى يهلك والمجهل بالفتح المفازة لااعلام فيها يعنى غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها يصوت جوفهامن شدة العطش وعن قيض معطوف على عليه والتقدير ومن عن قيض أى من جانبه فتكون عن اسما أيضا ﴿وزاد الاخفش موضعا آخر﴾ تكون على فيه اسما ﴿وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها﴾ بفتح اللام أى وفاعل الفعل الذى تتعلق هى به ﴿ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى أمسك عليك زوجك﴾ ﴿نحو قول الشاعر هون عليك فان الامور * بكف الاله مقادرها﴾ أى بيد الله بمعنى القدرة والشاعر استعمل الكف مريدا به هذا المعنى ولاأعرف أنه وردفعلى فى الآية والبيت اسم لاحرف ﴿لانه لايتعدى فعل المضمر المتصل﴾ أى الفعل الذى فاعله ضمير متصل ﴿الى ضميره المتصل﴾ أى الى المفعول الذى هو ضمير متصل ﴿فى غير باب ظن﴾ نحو ظننتنى ﴿وفقد وعدم﴾ حملا على وجد لانهما ضدان فلوجعلت على فى الآية والبيت حرفالزم تعدى فعل الامر الذى فاعله ضمير متصل للمخاطب الى مفعوله الذى هو ضمير متصل أيضا وهو كاف المخاطب وليس الامر هذا

ببلاد السراة له يوم وقوى بالضم الموضع البعيد وتعفو تذهب الاثر والكلوم بضم الكاف جمع كلم بفتحها وهو الجرح (قوله وتعلق على هذه) أى التى للاستدراك والاضراب (قوله والثانى من وجهى على أن تكون اسمابمعنى فوق) حكى ابن أم قاسم خلافا فى كونها فى هذه الحالة معربة أومبنية وجزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه (قوله غدت من عليه بعدماتم ظمؤها) هذا صدر بيت لمزاحم العقيلى شاعر اسلامى معاصر لجرير والفرزدق عجزه * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل * قال أبوحاتم قلت للاصمعى كيف قال غدت من عليه والقطاة انماتذهب الى الماء ليلالاغدوة فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولابكور هنالك قال الاصمعى ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال أبوعبيدة من عنده والظمء بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها همزة مابين الوردين أعنى الشربين مشتق من الظمأ يستعمل فى الابل وقد استعمل هنافى القطاة قال أبوزيد وهو أخف من العطش وتصل بكسر الصاد المهملة وفتح أوله أى تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت فى طيرانها والصليل صوت كل شئ يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفى آخره ضاد معجمة القشر الاعلى من البيض والزيزاء بزايين معجمتين بينهما مثناة تحتية فى آخره مدة الارض الغليظة ويروى ببيداء وهو القفر الذى يبيد من يدخله أى يهلكه والمجهل بفتح الميم والهاء المفازة لايهتدى فيها بعلم وقوله عن قيض معطوف على المجرور بمن والتقدير غدت من عليه ومن عن قيض (قوله فى غير باب ظن وفقد وعدم) الاصل فى التعدى الى ذلك هو باب ظن وحملوا

من باب ظن وأخويه فبطل الحمل على الحرفيـة لافضائها الى هذا المحذور وتعين الحمل على الاسمية لسلامته من ذلك واعلم أن رأى البصرية قد يجرى مجرى ظن وفقد وعـدم حمـلا على رأى القلبية وانما لم يجز ذلك فى الافعال القلبية بحيث ﴿لا يقال ضربتنى وفرحت بى﴾ لان أصـل الفاعـل أن يكون مؤثرا والمفعول به أن يكون متأثرا منه وأصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا يقال ضرب زيد زيدا وأنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك وان تخالفا لفظا لا تحادهما معنى ولاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصـل فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فى ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين فى الظاهر وأما أفعال القـلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقـة بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهـما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به وحمل فقد وعدم على وجد لانهما ضداه كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان منى فقدتنى * كما يندم المغبون حين يبيع وقال الآخر لقد كان لى عن ضربتين عـدمتنى * وعما ألاقى منهما متزحزح ﴿وفيـه﴾ أى فيما قاله الاخفش ﴿نظر لانها لو كانت اسما فى هـذه المواضع لصح حلول فوق محلهـا﴾ ولا شـك أنه لا يصح أن يقال هون فى فوقك وكذا الآية وهذا النظر قاله أبو حيان أيضا وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شىء ٢٩٢ يصح حلوله فى محل ذلك الشىء ﴿ولانه لو لزمت اسميتها لما ذكر﴾ من أنه لا يتعدى فعـل المضمر المتصل الى ضميره المتصل ﴿لزم الحكم باسمية الى فى نحو فصرهن اليـك﴾ ونحو ﴿واضمم اليك﴾ ونحو ﴿وهزى اليك﴾ وفى كلامه حذف العاطف فى غـير محـله ان جعلت الواو من المتلو ووجه لزوم الحكم بالاسمية فى ذلك وجود العلة التى بسببها حكم باسمية على فى الآية والبيت المتقدمين والفرض أنه لا يقول بذلك ﴿وهـذا كله يتخرج اما على التعليق﴾ بصيغة التفعيل بياء بعد العين وفى بعض النسخ التعلق بصيغة التفعل كالتكلم ﴿بمحذوف﴾ فلا يلزم ان المحذور المذكور ﴿كما قيـل فى اللام فى سقيا لك﴾ انها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف والتقدير ارادتى لك ﴿واما على حذف مضاف أى هون على نفسك وأضمم الى نفسك﴾ فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير الا الى ظاهر ولا محذور فيه لكن يلزم جواز نحو ضربتنى وفرحت بى على هذا التقدير ﴿وقد خرج ابن مالك على هذا﴾ الوجه الاخير وهو حذف المضاف قوله ﴿وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم﴾ فادعى ان الاصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين﴾ المنصوب والمرفوع ﴿لمسمى واحد﴾ بل هما لمسميين متغايرين ﴿فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة فى حماسة أبى تمام﴾ حبيب بن أوس الطائى وأقول قدر المصنف ما لا دليل عليه فى البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا فى قومه وهو فى غنية عن ذلك اذ يجوز أن يكون المراد أنه اذا صاحب قوما فذكر قومه أى تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبـة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشـارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفى الصحاح وذكرته بلسانى وبقلبى وتذكرته وأذكرته غيرى وذكرته بمعنى

فقـد وعـدم على وجـد لانهما ضداه وانما جاز فى باب ظن وامتنع فى غـيره ووجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعـل الفاعـل فى غير باب ظن يكـون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشىء واحد لسبق الفهم الى المغايرة بينهما ويعلق فعل الفـاعل فى باب ظن بالمعلومات والمظنونات وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحتج الى تقدير مضاف لانتفاء ما يقتضـيه (قوله وفيه نظر) فى الشرح هذا النظر ذكره أبو حيان أيضا وقد يقال لا نسلم ان ما كان بمعنى شىء يصح حلوله فى محـل ذلك الشىء انتهـى وأقول الدليـل على انه يصح حلوله محـل ذلك الشىء انه بمعناه ولا حجر فى التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب فى أصوله فى الكلام على المترادف (قوله وهـذا) كلمـة الاشـارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحـد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحـد (قوله وليس كذلك) فان مراده انه ما يصاحب قوما فيـذكر قومه لهـم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليـه لما يسمعـه من ثنائهم عليهم فى الشرح قدر المصنف ما لا دليل عليه فى البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيادتهم اياه حبا لقومه وهو فى غنية عن ذلك اذ يجوز

﴿ولا يحسن تخريج ذلك﴾ الذى تلوناه من الآيات الشريفة ﴿على ظاهره﴾ من غير أن يكون هناك حذف مضاف ﴿كما قيل فى قوله قدبت أحرسنى وحدى ويمنعنى ❀ صوت السباع به يضبحن والهام﴾ أنه عدى أحرس المسند لضمير المتكلم المتصل الى ضميره المتصل وهو الياء مع أنه ليس من باب ظن وفقد وعدم ويضبحن يصوتن والهام طير الليل والواحدة هامة ﴿لان بابه الشعر﴾ فقط فلا يخرج النثر عليه فضلا عن التنزيل ولان هذا فى الشعر فقد يسهل فيه مثل هذا ﴿ولا على قول ابن الانبارى﴾ بنون بعد الهمزة تليها موحدة ﴿ان الى قد ترد اسما﴾ مثل ماترد على اسما ﴿فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا فى غاية الشذوذ﴾ فكيف يخرج أفصح الكلام عليه ﴿ولا على قول ابن عصفور ان اليك فى واضمم اليك اغراء﴾ بمعنى خذ ﴿والمعنى خذ جناحك أى عصالك لان الى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين﴾ وانما تكون بمعنى أتنحى فى قولك الى وبمعنى تنح فى قولك اليك ﴿ولان الجناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين﴾ والمشهور انها بمعنى اليد لان يد الانسان بمنزلة جناحى الطائر والمعنى هنا واضمم يدك الى صدرك ومعنى واضمم يدك الى جناحك فى سورة طه ادخل يدك تحت يسارك

﴿عن﴾

﴿على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا وجميع ماذكر لها عشرة معان أحدها المجاوزة﴾ بالزاى وهو اشهر معانيها والمراد بالمجاوزة بعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدى بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك فقس ﴿ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت عن القوس وذكرها فى هذا المثال﴾ الاخير ﴿معنى آخر﴾ وهو الاستعلاء ﴿وسيأتى﴾ قريبا ﴿الثانى البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ﴾ أى بدل نفس ﴿وفى الحديث صومى عن أمك﴾ أى بدل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صومى نائبة عن أمك وقد حمل عليه بعضهم قوله كيف ترانى قاليا مجنى ❀ قد قتل الله زيادا عنى أى قتل زيادا

أن يكون المراد انه اذا اصاحب قوما فذكر قومه أى تذكرهم زاده هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفى الصحاح وذكرته بلسانى وبقلبى وتذكرته وأذكرته غيرى وذكرته بمعنى وأقول قد ذكر المصنف هذا الذى أجازه الشارح فى شرحه للشواهد حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثانى باللسان ويشهد للاول انه يروى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ان هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من ان يقول الا يزيدونهم حبا الى هم ويكون الضمير المنفصل توكيد الفاعل ورده الناظم يعنى ابن مالك بانه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد وانما يجوز ذلك فى باب ظن وهذا سهو لان مسمى الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه الممدوحين ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل توكيد الهم المتصل لانه يجوز ان يؤكد بالمرفوع المنفصل كل متصل فلا يكون فى البيت شاهد ويجوز فى فاذكرهم وفاخبرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب فى جواب النفى لان انتقاض النفى انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ما تأتينا فتحدثنا الا فى الدار وزعم أبو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم ولا مستند له فى ذلك الا أنه وجد فى حماسة ابى تمام هكذا والذى أورده الناظم هو رواية لقتيبة فى طبقات الشعراء ورواية المبرد أيضا الا انه أورده بالفاء وقال فما أصاحب اه (قوله ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره) فى بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على انه كقوله قدبت الخ وهو أنسب لقوله وهذا كله مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد (قوله قدبت احرسنى الخ) يضبحن بالضاد المعجمة والحاء المهملة يصوتن والهمام طير الليل الواحد هامة (قوله لان ذلك) أى قوله قدبت احرسنى البيت وانما أشار اليه بذلك مع انه ليس ببعيد لانه سبق التكلم وتقضى والمتقضى فى حكم المتباعد قال صاحب الكشاف وهذا فى كل كلام يحدث الرجل بحديث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفى بعض النسخ لان ذلك وهو ظاهر وفى بعضها لان بابه الشعر

﴿عن﴾

بدلى ويحتمل التضمين أى صرفه الله عنى بالقتل والجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس ﴿والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه﴾ أى على نفسه ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل أو فانما يصدر البخل عن نفسه لانها مكان البخل ومنبعه ﴿و﴾ نحو ﴿قول ذى الاصبع﴾ بصاد وعين مهملة واحد الاصابع ﴿لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى﴾ أى لله در ابن عمك فحذف اللام من الجارة والاخرى شذوذا والدر فى الاصل مصدر در اللبن يدر درا ويسمى اللبن درا وقيل أريد بالدر فى مثله الخير فانهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب أقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرون به الضيفان ﴿لا أفضلت فى حسب﴾ وهو ما يعده الانسان من مفاخر آبائه أو هو الدين ﴿على ولا أنت مالكى﴾ وهذا تفسير ديانى ﴿فتسوسنى﴾ وهذا تفسير تخزونى بالخاء المعجمة والزاى وذلك الذى قلناه من أن عن فى البيت بمعنى على ﴿لان المعروف أن يقال أفضلت عليه﴾ بمعنى علوت عليه فى الفضل ويحتمل التضمين بأن يكون المعنى لا تجاوزت فى الفضل عنى ﴿قيل ٢٩٤ ومنه انى أحببت حب الخير عن ذكر ربى أى قدمته عليه﴾ وهذا فيه جمع بين تضمين أحب معنى الايثار والتقديم وجعل عن بمعنى على وهو بعيد ﴿وقيل هى﴾ أى عن المذكورة فى الآية ﴿على بابها﴾ للمجاوزة وليست للاستعلاء ﴿وتعلقها بحال محذوفة أى منصرفا عن ذكر ربى وحكى الرمانى عن أبى عبيدة﴾ بالتصغير وهاء التانيث ﴿أن أحببت من أحب البعير احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمنى﴾ وهو التثبط ﴿وهى على حقيقتها﴾ وهو معنى المجاوزة ﴿أى انى تثبطت عن ذكر ربى﴾ وشغلت عنه ﴿وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله﴾ ونقل الزمخشرى هذا القول ولم يرتضه قال فى الكشاف أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كأنه قال أنبت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء اذا أحبا وليس بذاك والخير المال كقوله تعالى ان ترك خيرا وانه لحب الخير لشديد والمال الخيل التى شغلته أو سمى الخيل خيرا كأنها نفس الخير لتعلق الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة وقال فى زيد الخيل حين قدم عليه وأسلم ما وصف لى رجل فرأيته الا كان دون ما بلغنى الا زيد الخيل وسماه زيد الخير وسأل رجل بلالا رضى الله تعالى عنه عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخيل فقال وانما أردت الخير الى هنا كلامه ﴿والرابع﴾ من معانى عن ﴿التعليل﴾

(قوله وقول ذى الاصبع لاه ابن عمك الخ) ذو الاصبع هو العدوانى أحد حكام العرب فى الجاهلية وقيل له ذو الاصبع لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وأصل لاه ابن عمك لله در ابن عمك فحذف اللام الجارة والتى فى أول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو فى الاصل مصدر در اللبن يدر ثم اطلق على اللبن نفسه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه قال ابن سيده وأفضل عنه وعليه زاد والديان الحاكم وقال ابن السيد السادس القيم بالامر وتخزونى بالخاء المعجمة والزاى أى تسوسنى من خزى الرجل خزوا ساسه وقهره وسكن واو تخزونى لاجل القافية وقبل هذا البيت

لى ابن عم على ما كان من خلق * مخالف لى أقليه ويقلينى
أزرى بنا اننا شالت نعامتنا * فخالنى دونه بل خلته دونى

وفى الشرح وتخزونى يحتمل الرفع والنصب نحو ما تأتينا فتحدثنا أى ولا أنت مالكى فكيف تسوسنى أو ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالفتحة مقدرة وليس ذلك بضرورة وقد قرئ فى الشواذ الا ان يعفون أو يعفو الذى باسكان الواو من يعفو (قوله وحكى الرمانى عن أبى عبيدة ان أحببت من أحب البعير احبابا اذا برك فلم يثر) فى الكشاف أحببت مضمن معنى فعل يتعدى بعن كأنه قال أنبت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى ألزمت من قوله مثل بعير السواد احبا وليس بذاك اهـ والرمانى هو أبو الحسين بن على بن عيسى النحوى المتكلم أخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التنوخى والجوهرى ولد ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين وتوفى سنة أربع وقيل اثنين وثمانين وثلثمائة وهذه النسبة يجوز أن تكون الى الرمان وأن تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والهمدانى باسكان الميم وبالدال

نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة﴾ أى لاجل موعدة ويحتمل أن يكون المعنى الا صادرا عن موعدة ﴿ونحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك﴾ ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى ما نتركها صادرين عن قولك وهو رأى الزمخشرى وقال فى فازلهما الشيطان عنها﴾ فاخرجهما مما كانا فيه ﴿ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها او حقيقته أصدر الزلة عنهما او مثله وما فعلته عن أمرى﴾ أى وما أصدرت ما فعلته عن اجتهادى ورأيى وانما فعلته بامر الله تعالى ﴿وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها﴾ واذهبهما كما تقول زل عن مرتبته وزل عنى ذاك اذا ذهب عنك ﴿والخامس﴾ من معانيها ﴿مرادفة بعد﴾ واطلاق القول بالمرادفة مشكل لان بعد اسم بيقين فلو رادفتها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت اسما لامتنع عن هذا المعنى عن الحرفية ﴿نحو عما قليل ليصبحن نادمين﴾ أى بعد قليل ونحو ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان فى مكان آخر من بعد مواضعه﴾ فدل على ان عن فى الآية الاولى بمعنى بعد الواقعة فى الثانية وهذا لا يدل على المدعى لثبوت الفرق بين الموضعين فمعنى الاول مجرد الامالة والازالة عن مواضعه بتفسيره على غير ما انزل وتأويله بالتأويلات الباطلة ومعنى الثانى امالته عن مواضعه التى وضعه الله فيها بمحوه منها فيتركونه بغير مواضع بعد ان كان فى مواضع ﴿ونحو لتركبن طبقا عن طبق أى حالة بعد حالة﴾ وهذا أيضا قابل للتخريج على وجه يبقى به عن على معناها بان يكون التقدير لتركبن طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله ﴿وقال * ومنهل وردته عن منهل﴾ وهذا أيضا يمكن تخريجه على أن يكون المعنى وردته صادرا عن منهل آخر وهو ظاهر ﴿والسادس﴾ من معانيها ﴿الظرفية كقوله وآس سراة الحى حيث لقيتهم * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا﴾ آس السراة أى انلهم من مالك واجعلهم فى اسوة يقال أساه بماله مواساة والسراة قال الجوهرى جمع سرى وهو جمع عزيز وفى القاموس اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيجى بعضهم من بعض ﴿والرباعة﴾ بكسر الراء ﴿نجوم الحمالة﴾ بفتح الحاء المهملة وهى ما يتكفل به من دية أو غرامة ﴿قيل﴾ وعن فى البيت بمعنى فى أى ولا تك وانيا فى حمل الرباعة ﴿بدليل﴾ قوله تعالى ﴿ولا تنيا فى ذكرى﴾ فعدى فعل الونى بفى فيحمل ما فى البيت عليه ﴿والظاهر﴾ الفرق بين التعديتين فلا يتأتى الحمل وذلك ﴿ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه﴾ فيكون معنى ما فى البيت لا تك متجاوزا عن الحمل غير داخل فيه ﴿و﴾ معنى ﴿ونى فيه دخل فيه وفتر﴾ وليس هذا المراد من البيت بان يكون

وبالدال المهملة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان (قوله نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى الا صادرا عن موعدة (قوله والخامس مرادفة بعد) فى الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم بيقين فلو رادفتها عن لكانت اسما اذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسما لامتنع عد هذا المعنى من معانى عن الحرفية وأقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقتها بل مجرد التوافق فى المعنى لانه سيقول فى حرف الواو فى الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم (قوله يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان فى مكان آخر من بعد مواضعه) وذلك ان الآيتين الواردتين فى أمر واحد تتبين احداهما بالاخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل حلاله وحرم حرامه (قوله ونحو لتركبن طبقا عن طبق) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه وأقول هذا احتمال بعيد لم يعول عليه المعربون لافضائه الى ما منعوه وهو تعلق الظرف الصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكروا هنا ان عن يتعلق بكون مطلق صفة لطبقا أو حال من الضمير فى لتركبن وقال المفسرون المعنى لتركبن الشدائد الموت والبعث والحساب وقيل لتركبن تكون الاحوال من النطفة الى البرزخ كما تقول طبقة بعد طبقة وقيل لتركبن الآخرة بعد الدنيا وقيل لتركبن هذه الاحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الاخير أوفق لكون عن طبق حالا والمعانى الاخر تكون صفة واعلم ان ما فى الشرح مأخوذ من شرح اللباب فان فيه والاولى أن يقول ان عن باقية على معناها او يكون المعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه الا ان المقدر فى الشرح متباعدا ولا دليل عليه وفى شرح اللباب متجاوزا وعن دليل عليه فان معناها المجاوزة وسيذكر المصنف فى آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره الا لدليل (قوله ومنهل وردته عن منهل) فى الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى وتسمى المنازل التى فى المفازة على طريق السفار مناهل لان فيها ماء وفى الشرح يمكن أن يكون معنى البيت وردته صادرا عن منهل آخر (قوله وآس سراة الحى الخ) يقال آساه بماله مواساة

خطابالمن تحمل وفتر فى الاعطاء وانما هو لمن لم يتحمل أن يتحمل فالمعنيان متغايران فكيف يحمل أحدهما على الآخر ﴿والسابع﴾ من معانيها ﴿مرادفة من نحو﴾ قوله تعالى ﴿وهو الذى يقبل التوبة عن عباده و يعفو عن السيآت الشاهد فى﴾ عن ﴿الاولى﴾ ولا شاهد فيها لجواز التعلق بمحذوف أى يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو ﴿أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا﴾ وهذه كالاولى أى يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم ﴿وبدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال﴾ لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية ليشير الى أن فى بقيتها دليلا لكان حسنا وبدليل ﴿ربنا تقبل منا﴾ وهنا حذف عاطف وليس من محاله ولا يخفاك بعدما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لان من متعلقة بفعل التقبل فيه وفيه ماسلف بتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على مامر ﴿والثامن﴾ من معانيها ﴿مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى﴾ ان هو الا وحى يوحى ﴿والظاهر انها﴾ للمجاوزة ﴿على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى﴾ وكانه أشار بالتنكير الى ان أل فى الآية جنسية فدخولها فى حكم النكرة واستدل بالآية من لم ير الاجتهاد لانفيا ولا اثباتا لان الضمير فى ان هو للقرآن ﴿والتاسع﴾ من معانيها ﴿الاستعانة﴾ كالباء ﴿قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون أيضا رميت بالقوس حكاهما الفراء﴾ ولكن ليس فى حكايتهما ما يقتضى الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف له فرميت بالقوس على معنى ان القوس آلة للرمى فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس فعن للمجاوزة ﴿وفيه﴾ أى وفيما حكاه الفراء عن العرب من انه يقال رميت بالقوس اذا كانت آلة الرمى ﴿رد على الحريرى فى انكاره﴾ فى درة الغواص ﴿أن يقال ذلك﴾ أى رميت بالقوس ﴿الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى﴾ الفراء ﴿أيضا رميت على القوس العاشر﴾ من معانيها ﴿ان تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع﴾

الحمام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره ﴿قال ابن جنى أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده﴾ وظاهر كلام المصنف ان شرط زيادتها التعويض والا لم يقيد وكذا ظاهر كلام ابن مالك فى التسهيل و وقع فى تفسير الثعلبى انهم اختلفوا فى تفسير قوله تعالى يسئلونك عن الانفال فقيل عن علمها وقيل من الانفال وقيل عن صلة و بذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار او سؤال الاستعطاف فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب الى انها زائدة وليس هناك تعويض ﴿الوجه الثانى﴾ من أوجه عن الثلاثة ﴿أن تكون حرفا مصدريا وذلك ان بنى تميم يقولون فى أعجبنى أن تفعل عن تفعل قال ذو الرمة

أعن توسمت من خرقاء منزلة * ماء الصبابة من عينيك مسجوم

يقال توسمت الدار أى تأملتها﴾ قال الجوهرى والخرقاء صاحبة ذى الرمة وهى من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ﴿وسجم الدمع سال وسجمته العين اسالته وكذلك يفعلون فى ان المشددة فيقولون أشهد عن محمدا رسول الله وتسمى عنعنة تميم الثالث﴾ من أوجه عن ﴿أن تكون اسما بمعنى جانب﴾ وعليه سؤال معروف وهو أن الكلمة انما تعد حرفا واسما اذا اتحد أصل معنيهما والجانب ليس بمعنى المجاوزة

أى أناله منه و فى الصحاح و السراة جمع سرى وهو جمع عز يز وفى القاموس انه اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيه فيجىء بعضهم من بعض والرباعة بكسر الراء والحمالة بفتح المهملة هى ما تحمل من دية أو غيرها ونجوم الحمالة أقساطها المؤجلة وانما سميت أقساط الكتابة والحمالة نجوما لان العرب كانوا يجعلون الآجال فى الديون طلوع النجم فيقولون أعطيك حقك اذا طلع النجم الفلانى (قوله الشاهد فى الاولى) فى الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف أى يقبل التوبة صادرة عن عباده وأقول كلام المصنف انما هو بالنظر الى الظاهر وعدم الحذف (قوله بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) فى الشرح لو قال الآية يشير الى باقيها المناسب لغرضه وهو لاقتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا وأقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان تعدى التقبل بعن وهو يتم بتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر (قوله التاسع الاستعانة) فى شرح اللباب و يجوز رميت بالقوس بالنظر الى ان القوس جعلت آلة للرمى ومستعانا بها فيه ورميت على القوس بالنظر الى يد الرامى التى اعتمدت على القوس فى الرمى ورميت عن القوس بالنظر الى السهم (قوله أتجزع الخ) الجزع نقيض الصبر والحمام بكسر المهملة الموت والتى بين جنبيك نفسك (قوله أعن توسمت الخ) فى الصحاح الخرقاء صاحبة ذى الرمة والمراد بماء الصبابة الدمع وفى القاموس سجمت العين قطر دمعها

وجوابه ان الزمخشري ذكر في المفصل ان معنى جلس عن يميني انه جلس متراخيا بدنه عن بدني في المكان الذي بحيال يميني فعلى هذا معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيتحد أصل معنى عن ﴿وذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير كقوله فلقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وامامي﴾ الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معديكرب ظللت كأني للرماح دريئة * أقاتل عن ابناء جرم وفرت قال الاصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح ﴿ويحتمله عندي ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم فتقدر﴾ عن ﴿معطوفة على مجرور من﴾ الاول أو الثاني على الخلاف المعروف ﴿لا على من ومجرورها﴾ كما هو ظاهر كلام الجماعة قال الزمخشري فان قلت كيف قيل من بين أيديهم ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن أيمانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعديه الى المفعول به فكما اختلفت حروف التعدية في ذاك اختلفت في هذا وكانت لغة فتؤخذ ولا يقاس وانما يفتش عن صحة موقعها فقط فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه انه جلس متجافيا عن ٢٩٧ صاحب اليمين منحرفا عن يمينه غير ملاصق له ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ونحوه من المفعول به قولهم رميت عن القوس وعلى القوس ومن القوس لان السهم يبعد عنها ويستعليها اذا وضع على كبدها للرمي ويبتدى الرمي منها وكذلك قالوا جلست بين يديه وخلفه لانهما ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه لان الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئته من الليل تريد بعض الليل هذا كلامه وانظر قوله ان المفعول فيه اختلفت فيه حروف التعدية كاختلافها في المفعول به فهو محل تأمل ﴿ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك﴾ ولكن يلزم زيادتها في الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش من البصريين يأبون ذلك لكن ابن مالك يقول بمذهب الاخفش والكوفيين في المسئلة ﴿ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فان جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية﴾ لان ابتداء الغاية يقتضيه ﴿والثاني﴾ من المواضع التي تتعين فيها الاسمية ﴿أن تدخل عليها على﴾ فلا تكون حرفا لان حرف الجر لا يدخل على مثله الا للتأكيد في الضرورة وليس هذا منه ﴿وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله * على عن يميني مرت الطير سنحا﴾ * ولم أر من أنشده تاما والسنح جمع سانح كركع وراكع والسانح ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني ﴿والثالث﴾ من محل تعين اسميتها ﴿أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها﴾ بفتح اللام ﴿ضميرين لمسمى واحد قاله الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته﴾ * ولكن حديثا ما حديث الرواحل الحجرات بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع حجرة مثل جمرة وجمرات ﴿وقول أبي نواس﴾ بواو لا همزة ﴿دع عنك لومي فان اللوم اغراء﴾ * وداوني بالتي كانت هي الداء فهي في ذلك اسم لا حرف ﴿وذلك لئلا يؤدي الى تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل﴾ في غير باب ظن وما حمل عليه كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو ممتنع ﴿وقد تقدم الجواب عن هذا﴾.

٣٨ ى ل

دمعها وسال قليلا (قوله فلقد أراني الخ) الدريئة بمهملة على وزن صحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة (قوله على عن يميني مرت الطير سنحا) هذا صدر بيت من بحر الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين بطيع كذا في شرح الشواهد والسنح بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني (قوله دع عنك نهبا صيح في حجراته) هذا صدر بيت عجزه * ولكن حديثا ما حديث الرواحل * وهو من بحر الطويل وفعولن الذي في أوله اثرم لانه خزم بحذف صدره والحجرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع حجرة مثل جمرة وجمرات أي اترك * نهب الاموال واشتغل بالنساء التي في الرواحل (قوله وقول أبي نواس

دع عنك لومي فان اللوم اغراء) * هذا عجز بيت صدره * وداوني بالتي كانت هي الداء *

وبعده صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها * لو مسها حجر مسته سراء

وأبو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن هانئ أبو علي الحكمي الشاعر المعروف ولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من حماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى القطان وقرأ على يعقوب وكتب عن أبي زيد الغريب وحفظ عن أبي عبيدة أيام الناس قال أبو عبيدة معمر بن المثنى كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين وقال الجاحظ ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس مات سنة ست وسبعين ومائة وقيل قبلها او بعدها وله نحو

في على وهو اما على التعليق بمحذوف أى دع عنك تركا ناشئا عنك وأما ان يخرج على تعلق الحرف بمضاف أى دع عن نفسك ﴿وهما يدل على انها ليست هنا اسما انه الا يصح حلول الجانب محلها﴾ وقد مرت المنازعة في مثله بان ما كان بمعنى شئ لا يلزم أن يصح حلوله محله

﴿(عوض)﴾

﴿ظرف﴾ موضوع ﴿لاستغراق﴾ الزمن ﴿المستقبل مثل أبدا الا انه مختص بالنفي﴾ وهذا في غالب الامر والا فقد يستعمله معربا في الاستقبال بلا نفي يقال افعل ذلك من ذي عوض أى فيما يستقبل وقد يستعمل مبنيا في الماضي بلا نفي أيضا كقوله * ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي * هوى بعفاق عوض عنقاء مغرب في الصحاح العفاق كالقلاص الحوامل من كل حافر ولا أدري هل هذا هو المراد هنا أولا والعنق الداهية وهي في الاصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم ﴿وهو معرب ان أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين﴾ فان قيل سيأتي ان في عوض لغة بالفتح عند عدم الاضافة فمن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة عند الاضافة انها فتحة اعراب لا فتحة بناء قلت أجاب المصنف عنه في حواشي التسهيل بأنا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه بدونها ﴿مبني ان لم يضف﴾ لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى ﴿وبناؤه اما على الضم كقبل أو على الكسر كامس أو على الفتح كأين وسمي الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر﴾ هكذا قال ابن جني في التنبيه ٢٩٨ على شكل الحماسة انما سمي الدهر عوضا لانه من التعويض وذلك انه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده فكان الثاني عوضا من الاول ﴿وقيل بل لان الدهر في زعمهم﴾ بضم الراي وفتحها وكسرها والمراد به هنا القول الباطل ﴿يسلب ويعوض واختلف في قول الاعشى﴾

اعمري لقد لاحت عيون كثيرة * الى ضوء نار في بقاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمحلق

﴿رضيعي لبان ثدي أم تحالفا باسحم داج عوض لا تتفرق﴾ وقد مر انشاد البيتين الاولين في حرف الباء وان المراد بالمقرورين الندى والمحلق وما أحسن عطفه على الندى ففيه اشارة الى أنهما متصاحبان متشاركان في الالفة حتى كأنهما من جنس واحد ضجيعان لا يفارق أحدهما الآخر بل قد أثبت لهما في البيت الثالث الاخوة المقتضية للالتئام والتضام وحسن الالفة قال شارح اللباب ورضيعي لبان حال من الندى والمحلق ولا بد في قوله ثدي ام من تقدير حرف جر أى من ثدي ام وهو يتعلق برضيعي قلت لا حاجة الى تقدير الجار فان رضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبي امه ورضع ثديها فتقدر ناصبا للثدي أى رضعا ثدي ام ولا اشكال قال ويجوز أن يقرأ بالكسر على انه بدل من لبان واللبان بكسر اللام ابن المرأة خاصة قيل وعني باسحم داج الليل والباء ظرفية أى تحالفا في ليل شديد السواد وقيل هو الرحم أى تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الرماد أى تحالفا عند الرماد اه قلت وقيل ان المراد بالاسحم الداجي زق الخمر والعرب عادة في التعاقد عند الشراب بذلك ﴿فقيل ظرف لتتفرق﴾ وقد يقال هذا مبني على أن لا ليس لها الصدر وأما على القول بان لها الصدر مطلقا أو اذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا يتأتى تعليق عوض بتتفرق وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضي وهو أن الجملة القسمية قد تحذف لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا لها الا علمها نحو لا أفعله عوض قال وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض في القسم مع ان

من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة

﴿(عوض)﴾

(قوله كقولهم لا أفعله عوض العائضين) في الصحاح ويقال لا آتيك عوض العايضين كما يقال لا آتيك دهر الداهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لاتفاقهم على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها (قوله مبني ان لم يضف) لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف في افتقاره الى غيره (قوله رضيعي لبان الخ) رضيعي لبان حال من الندى والمحلق في قوله قبله

تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمحلق

وقد تقدم شرحه في الباء المفردة وثدي أم على تقدير حرف الجر أى من ثدي أم وهو متعلق برضيعي ويجوز أن يكون بدلا من لبان على الموضع والاسحم بمهملتين هنا الليل وقيل الرحم والباء بمعنى في أى تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل زق الخمر وقيل الرماد أى تحالفا عند ذلك وفي الشرح لا أعرف أحدا جعل الباء بمعنى عند فما أدري هذه العندية من أين جاءت وأقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهما لا يتحالفان في نفس الزق ولا في نفس الرماد بل عنده وبقربه (قوله فقيل ظرف لتتفرق) فان قيل انما يكون ظرفا لتتفرق على القول بان لا

ليس

معناه أبدا او البتة ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل فائدته قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كنون التأكيد وما يقال عوض لا آتينك وعوض ما آتيك لغرض سد مسده القسم هذا كلامه وعليه فيمكن أن يقال ان قوله لا نتفرق جواب لقسم محذوف سد مسده عوض فلا ضير اذن في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير ان جعل هذا الجواب لقسم مقدر مع وجود فعل قسمي ملفوظ به يمكن أن يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر ﴿وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض * وانصاب تركن لدى السعير﴾ مائرات صفة لمحذوف أي بدماء مائرات أي متموجات والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهملة وقد تضمان وهو ما نصب ليعبد من دون الله ﴿والسعير اسم لصنم كان لعنزة﴾ بعين مهملة ونون وزاي مفتوحات وهو أبو حي من ربيعة يقال له عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار ﴿اه﴾ كلام ابن الكلبي ﴿ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت﴾ ويمكن أن يصحح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله ان عوض ٢٩٩ قسم انه ساد مسد القسم كما تقدم فأطلق عليه انه قسم بهذا الاعتبار وبناؤه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة وتقديمه على عامله لغرض جعله قائما مقام الجملة القسمية فان قلت قوله وهو اسم صنم يأبى ذلك قلت انما يأباه ان لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سادا مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف في فن البديع وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره المعنى الآخر أو يراد باحد ضميريه أحد المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر والاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضابا وما نحن فيه من هذا القسم كما أشرنا اليه والله أعلم ﴿(عسى)﴾ ﴿فعل مطلقا﴾ لكنه فعل غير منصرف لتضمنه معنى الحرف أي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها وأما الفعلية نحو بعت والاسمية نحو أنت حر ففعنى الانشاء عارض فيهما وحكى ابن ظفر في شرح المقامات عسيت اعسى قال الليلي وعلى هذا فيقال عاس وقال العماني في شرح الفصيح وزعم بعضهم انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون على هذا متصرفا ومما اعتقب الباء والواو على لامه وفي حلى العلى لعبد الدائم القير واني لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان أبا زيد حكى عس قال وقد قال المعري * فان مثلي بهجران القريض عس * قال الليلي انما عس هنا بمعنى خليق قال المصنف وقد وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك في التسهيل وذلك لانه قال في باب التعجب شذ قولهم ما أعساه بكذا وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به وهذا أشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التي للمقاربة ﴿لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب﴾ وحكاه الرضي عن الزجاج قال وزعم انه حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل قال وايصال الضمير المرفوع

ليس لها الصدر لا على القول بان لها الصدر مطلقا واذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح وهي هنا وقعت في جواب تحالفا أجيب بان عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه أبدا او البتة فيه من التأكيد ما يفيده فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا آتينك وعوض ما آتينك اه وعلى هذا فعوض في البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية بيان لتحالفا (قوله حلفت بمائرات الخ) أي بدماء مائرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمتين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله (قوله ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت) في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله ان عوض قسم أنه ساد مسد القسم وبناؤه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم صنم يأبى ذلك قلت انما يأباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سادا مسد القسم وهو ممنوع بل هو عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع وهو ان يراد بلفظ أحد معنييه وبضميره المعنى الآخر أو يراد باحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر المعنى الآخر اه وأقول لا يخفى ما فيه من التكلف والخروج عن الظاهر

﴿(عسى)﴾

(قوله فعل مطلقا) أي سواء اتصل بالضمير المنصوب أو لم يتصل (قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب) فانهما رأيا الى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعل قال الرضي واتصال

به يدفع ذلك الا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذر به أبو علي في ليس قلت يشير بذلك الى أن أبا علي ذهب في أحد قوليه الى أن ليس حرف محتجا بانها لو كانت فعلا محققا من فعل كصيد في صيد لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت وأجيب بان ذلك لمفارقته اخوانه في عدم التصرف قال الفارسي وأما الحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما ألحق الضمير بهات فقيل هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للافعال لفظا فينقل ذلك الى عسى حذو القذة بالقذة ﴿ولا﴾ حرف ﴿حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله * يا أبتا علك أو عساكا * خلافا لسيبويه﴾ فانه في هذه الحالة عامل عمل لعل ﴿حكاه عنه السيرافي﴾ قال ابن قاسم وضعف بان فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد قلت وليس بذلك ﴿ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق﴾ أي الخوف ﴿في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم﴾ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الامر أي ان ما كرهتموه ٣٠٠ ينبغي ان ترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر وذلك انهم كرهوا الغزو وفيه احدى الحسنيين اما الظفر والغنيمة واما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمة والاجر والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاء دنو الخبر فاذا قلت عسى مريض أن يشفى دل على انك ترجو قرب شفائه ونازع الرضي في ذلك قائلا ليس عسى متعينا بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي فاذا قلت عسى زيد أن يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا ﴿ويستعمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف﴾ للقرينة في اعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم﴾ فيكون عسى فعلا ناقصا ناسخا للابتداء وزيد مرفوع بها على انه اسمها وان يقوم في محل نصب بها على انه الخبر ﴿واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر﴾ وهو حدث ﴿والمخبر عنه﴾ وهو زيد ﴿ذات ولا يكون الحدث عين الذات وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام﴾ فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا اشكال ﴿أو قبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام﴾ فيكون من قبيل الاخبار عن الذات بوصف صادق عليها كما في زيد قائم فلا اشكال أيضا ﴿ومثله﴾ في حذف المضاف من الاول أو الثاني ﴿ولكن البر من آمن بالله أي ولكن صاحب البر﴾ من آمن بالله فحذف المضاف من الاول ﴿أو ولكن البر من آمن بالله﴾ فحذف المضاف من الثاني غير ان هذا الجواب فيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوما من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لانها تركيب واحد جزئي حذف فيه المضاف للقرينة والمتكلم فيه تركيب كلي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله نحو عسى عمرو أن يذهب

الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك الا أن يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل لكونه على ثلاثة أحرف كما قال أبو علي في ليس لما قال بحرفيتها (قوله ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه) قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه اهـ وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان أو في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك (قوله وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم) عسى الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الاولى في الآية للترجي والثانية للاشفاق نظرا الى ما في نفس الامر وفي تفسير البيضاوي وعسى أن تكرهوا شيأ وهو جميع ما كلفوا به في الطبع فالطبع يكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيأ وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الامر عليها وفي حاشية التفتازاني ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب في الحد مع كمال الرضا بالحكم والاذعان وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله ومشيئته مع ان البعض مكروه منكر غاية الانكار كالقبائح والشرور (قوله وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف) قال الرضي هذا تكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر (قوله ومثله ولكن البر من آمن بالله) في الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف

وعسى خالد ان يجيء وعسى بكر ان يتوب الى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر فاذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد ﴿والثاني انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى﴾ وهذا ان أريد انه من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخريج الآية على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه ﴿والثالث ان ان زائدة لا مصدرية﴾ فيرتفع المحذور اذ الاخبار في ذلك كما في زيد يقوم ﴿وليس بشيء لانها قد نصبت﴾ والزائد لا ينصب وهذا انما يتمشى على قول غير الاخفش والا فهو يراها ناصبة كما تقدم ﴿ولانها لا تسقط الا قليلا﴾ وليس هذا شأن الزائد وللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته ﴿والقول الثاني﴾ في اعراب مثل عسى زيد أن يقوم ﴿انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا﴾ فزيد فاعل أيضا بعسى وان يقوم مفعول به كما في قولك قارب زيد القيام ﴿أو﴾ فعل ﴿قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل﴾ فزيد فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به ﴿وحذف الجار توسعا﴾ كما في قولك عجبت أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل ﴿وهذا مذهب سيبويه والمبرد﴾ قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر ﴿و﴾ القول ﴿الثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل﴾ ولهم أن يقولوا أي مانع يمنع من أن البدل قد يكون لازما مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل أولى بذلك لانه المقصود قال الرضي والذي أرى ان هذا يعني قول الكوفيين وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى أن تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا وتفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف ﴿و﴾ القول ﴿الرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزأين﴾ اللذين يطلبهما هذا الفعل الناقص ﴿كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير﴾ بالخطاب﴾ في تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المخففة ﴿واختار ابن مالك الاستعمال الثاني﴾ من الاوجه التي تستعمل عليها ﴿ان تسند الى ان والفعل﴾ نحو عسى أن يقوم زيد ﴿فتكون فعلا تاما هذا المفهوم من كلامهم﴾ قال المصنف في حواشي التسهيل اعلم ان ظن لم تحتج الى المفعولين في نحو ظننت زيدا قائما من حيث هما مفعولان بل من حيث ان وضعها للدلالة على التعلق بالشيء على صفة وذلك لا يتأتى الا بين شيئين فتارة يكون هذان الشيئان مفعولين كالمثال وتارة يكون في ضمن مفعول واحد نحو ظننت ان زيدا قائم

للقرينة وما نحن فيه كلي ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفيما يشابهه وأقول مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر (قوله والثاني أنه من باب زيد عدل) يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير ذو مضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة (قوله والثالث ان ان زائدة) قال الرضي فيه نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم ولزومه مطردا في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيد (قوله وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا) في الشرح أما الرد بالاول فانما يتمشى على قول غير الاخفش والا فهو يرى ان الزائدة ناصبة وأما الرد بالثاني فللخصم أن يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته اهـ وأقول فيما نقلناه آنفا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني وأما الجواب عن الاول فظاهر (قوله والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب) قال الرضي وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا (قوله وهو مذهب الكوفيين) قال الرضي قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال والذي أرى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو الزيدون عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى توقع فمعنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجى قيامه (قوله ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل) في الشرح لهم ان يقولوا أي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل أولى بذلك

وبهذا يعلم صحة قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في عسى فانها موضوعة لمجاشي على صفة فتارة لا يدخل عليهما عامل سواها فتؤثر في لفظ أولهما ومحل ثانيهما وتارة تدخل ان عليهما فتؤثر فيهما وتكتفي عسى بهما فان قيل فاجز عسى قيام زيد وظننت قيام زيد لما ذكرت فقد يقال انه لما كان المضاف اليه غير معتمد لذاته وانما يؤتى به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لاسمين ينعقد بينهما ما أريد بهما من المعنى شرط والاستقلال كل منهما بنفسه وأن لا يكون أحدهما كالتتمة للآخر فتكون كانها انما طلبت شيأ واحدا كما ان قام غلام زيد انما طلب شيأ واحدا وجاء الآخر تتمة لذلك الى هنا كلامه ﴿وقال ابن مالك عندي انها ناقصة أبدا ولكنها سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في أحسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسى لا تخرج عن أصلها﴾ في مثل وعسى أن تكرهوا بل يقال في الموضعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمالات الباقية ﴿الثالث والرابع والخامس أن يأتي بعدها﴾ الفعل ٣٠٢ ﴿المضارع المجرد﴾ من ان حملا لها على كاد ﴿أو المقرون بالسين﴾ لمشاركتها لان في الدلاله على الاستقبال ﴿أو الاسم المفرد﴾ لتضمن عسى معنى كان فاجريت في الاستعمال مجراه ﴿نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما﴾ وهذه الامثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة الممثل لها ﴿والاول قليل كقوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب﴾

الكرب بفتح الكاف واسكان الراء الحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء كشف الغم وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ مخبرا عنه بقوله وراءه والجملة في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون و وراءه في خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا الاجنبي عن الاسم وهو وهم نبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها ﴿والثالث أقل كقوله أكثرت في العذل ملحا دائما * لا تكثرن اني عسيت صائما﴾ العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة والالحاح الملازمة والدوام ﴿وقولهم في المثل﴾ المشهور ﴿عسى الغوير أبؤسا﴾ وأصله فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير وهو بغين معجمة وواو وراء مصغر والابؤس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب ﴿كذا قالوا والصواب انهما﴾ أي الشعر والمثل ﴿مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما لان في ذلك ابقاءهما على الاستعمال الاصلي﴾ وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون وأن أكون باثبات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلي لعسى واستعمال الفعل بعدها مجردا من ان قليل فان قلت انما لم يقدرها فرارا من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قلت لا ضير فهو كتقدير سيبويه من لد شولا بقوله من لدان كانت شولا ﴿والثاني نادر جدا كقوله

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شأن البدل (قوله عسى الكرب الخ) هذا البيت لهدبة بن الخشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابى الا قتله فقتله وهو أول قتيل قتل صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما أرادوا قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط رأسه فان عقلت فاني قابض رجلي و باسطها ثلاثا فافعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان فرج مبتدأ و وراءه خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون و وراءه خبرها لئلا يصير الفعل من خبر عسى رافعا الاجنبي عن اسمها (قوله أكثرت في العذل ملحا الخ) العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة والالحاح بمهملتين الملازمة (قوله وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا) الغوير بمعجمة مضمومة و واو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء لكلب والابؤس بضم الهمزة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرائر مخبآت فيها الرجال وكان الغوير في طريقه لعل الشر يأتيكم من جهة الغوير (قوله والصواب انهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما لان في ذلك ابقاءهما على الاستعمال الاصلي) لان الاصل في خبر عسى ان يكون بان قال الرضي وقال بعضهم التقدير ان أكون أبؤسا وان أكون صائما و جاز حذف ان مع الفعل مع كونه حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله وقيل التقدير يباس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مسحا وفي المثل على هذا التأويل مجاز

عسى طيء من طيء بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح ﴿ أي لعل البطن المغلوب من طيء في القتال ينصر على البطن الآخر بعد هذه الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المعجمة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كلوة والجوانح الاضلاع وقد تقدم الكلام عليهما ﴿وعسى فيهن﴾ أي هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس ﴿فعل ناقص بلا اشكال و﴾ الاستعمال ﴿السادس ان يقال عساني وعساك وعساه وهو قليل﴾ ثبت في أكثر النسخ عساني باثبات نون الوقاية وثبت في بعضها بحذفها فاما الاولى فجريان الاقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر وأما القولان المصرحان بفعليتها فلاستدعاء كونها فعلا دخول نون الوقاية وأما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث ان الحرفية لا تنافي دخول النون وقد أجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الامرين دخول النون كلعلني وعدم دخولها كلعلي وأما نسخة عساي بدون نون فجريان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالفعلية فيأتي على ما حكاه الرضي من انه جاء عساي حملا على لعل قال والاكثر عساني ﴿وفيه﴾ أي في قولهم عساني وعساك وعساه ﴿ثلاثة مذاهب أحدها انها﴾ أي ان عسى أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان ﴿ نحو ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فتعارضت الكلمتان في ان أخذت كل واحدة منهما حكما من أحكام الاخرى ﴿قاله سيبويه و﴾ المذهب ﴿الثاني انها﴾ أي ان عسى ﴿باقية على عملها عمل

كان﴾ الناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر ﴿ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع﴾ فمعنى عساي عسيت بضم التاء ومعنى عساك عسيت بفتحها ومعنى عساه عسى هو ﴿قاله الاخفش ويرده أمران أحدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت في الضمير المنفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا﴾ ولم يثبت ذلك في الضمير المتصل فيكون

في الاسناد لان فاعل يباس ضمير الغوير وقال أبو علي جعل عسى بمعنى كان ونزله منزلته وقال ابن جني في الرسائل قلت لابي علي أبؤسا في قوله عسى الغوير أبؤسا حال قال نعم كانه قال عسى الغوير مهلكا والغوير واد (قوله عسى طيء الخ) قال الرضي السين في ستطفئ فائدة عند المتأخرين مقام ان لكونها للاستقبال والغلات بضم المعجمة جمع غلة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كلوة بضم الكاف والجوانح الاضلاع (قوله وعسى فيهن فعل ناقص) ضمير فيهن عائد على الثالث والرابع والخامس باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عساني وعساك وعساه وهو قليل) لان الاصل في عسى ان يتصل بها الضمير المرفوع (قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا) قاله رجل من حمير وبعده

فطالما عنيتنا اليكا * لنضربن بسيفنا قفيكا

(قوله فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا) اعترض عليه بان هذا البدل ليس بمذكور في التصريف والجواب ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس الخ) يعني ولو كانت

في هذا القول خروج عما ثبت في كلامهم فلا يصار اليه ﴿وأما قوله * يا ابن الزبير طالما عصيكا * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا﴾ على معنى أنه أتى بحرف عوضا عن حرف آخر ﴿لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك﴾ أي ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذي هو التاء أبدل كافا على حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحينئذ فلا دليل في البيت للاخفش ﴿والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله

فقلت عساها نار كاس وعلها * تشكى فآتي نحوها فأعودها﴾ ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعارا لضمير الرفع لزم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوبا لكونه الخبر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كاس مثل لعلها جارية زيد قلت والبيت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة والثاني أن يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب كما سيجيء قريبا وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد ﴿و﴾ المذهب ﴿الثالث انها باقية على اعمالها عمل كان﴾ الناقصة ﴿ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه﴾ الذي كان حقه الرفع ﴿خبرا﴾ فنصب ﴿و﴾ أتى ﴿بالعكس﴾ فجعل الخبر الذي كان حقه النصب مخبرا عنه فرفع ﴿قاله المبرد والفارسي ورد باستلزامه في نحو قوله يا أبتا علك أو عساكا الاقتصار على فعل ومنصوب به﴾ وانما يقع الاقتصار على الفعل ومرفوعه ﴿ولهما أن يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله﴾ على ان الفارسي قال في التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد

انى عسيت صائما فى ان الفاعل مضمر فى الفعل والكاف هو الخبر كما ان صائما هو الخبر وان خالفه فى انه معرفة وصائما نكرة قال ابن قاسم وهذا تخريج غريب الاستعمال ﴿السابع عسى زيد قائم حكاه ثعلب و يتخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر ﴾ تنبيه ﴿اذا قيل زيد عسى أن يقوم احتمل﴾ هذا التركيب ﴿نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير﴾ اذ يكون ذلك الضمير المرفوع الذى تحملته اسمها وأن يقوم خبرها فتكون ناقصة ﴿وتمامها على تقدير خلوها منه﴾ اذ تكون حينئذ مسندة الى أن والفعل فتكون تامة و يظهر أثر الاحتمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على تقدير الاضمار هند عست أن تفلح والزيدان عسيا ان يفلحا والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى فى الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن ﴿واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين أيضا﴾ وهما نقصان عسى وتمامها ﴿ولكن يكون الاضمار فى يقوم لا فى عسى﴾ فان قدرت يقوم محتملا لضمير لزم ان يكون زيد اسم عسى وان يقوم خبرها فيكون ناقصة وان قدرته خاليا من ضمير لزم ان يكون رافعا لزيد وان تكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون تامة فان قلت قد حكموا فى باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقدما مع ان فاعله ضمير مفرد يعود الى اسم عسى وهو المبتدا فى الاصل قلت المسئلة مختلف فى اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع فى باب المبتدا فلا يجيز كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان و يقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من أجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا بان المانع فى باب المبتدا كون ٣٠٤ الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوى والعامل اللفظى أقوى من المعنوى ولا شك ان النواسخ عوامل لفظية فاذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن اعمالها فيه لازما لان العرب اذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول فربما تعمل الاول وربما تعمل الثانى كما هو مبين فى باب التنازع قلت انما علل بعضهم فى باب المبتدا بغير هذه العلة وهى خشية التباس المبتدا بالفاعل لكن اجازتهم التنازع فى قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا مبنى على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك فى التسهيل ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة خلافا للقوم وفى الباب الخامس من هذا الكتاب فى الترجمة التى نصها بيان مكان المقدر ان خبر كان مقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية وسيأتى الكلام على ذلك فى محله ان شاء الله تعالى ﴿اللهم الا ان تقدر العاملين تنازعا زيدا﴾ والرابط حينئذ عمل الفعل الاول فى محل الفعل الثانى وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيهنا ﴿فيحتمل الاضمار فى عسى على اعمال الثانى﴾ فان قلت ما هذا الاستثناء ومن أى شئ هو قلت هو متصل والمستثنى منه عام محذوف والتقدير ولكن يكون الاضمار فى يقوم لا فى عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعا فهو استثناء مفرغ فى الايجاب لصحة المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وأنيب المصدر عنه كما فى أجيئك قدوم الحاج واللهم معترض وانظر موقعها هنا فقد وقع فى النهاية ان اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء أحدها ان يراد به النداء المحض كقولهم اللهم ارحمنا والثانى ان يذكره المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول أنت اللهم لا والثالث ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم اذا لم تدعنى ألا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل اه وظاهر ان المعنى الاول والثانى لا يتأتيان هنا وفى تأتى الثالث فى هذا المحل نظر ﴿واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان﴾ وهى يضرب ﴿ومعمولها﴾ وهو عمرا بالاجنبى وهو زيد﴾ ضرورة انه معمول لعسى لا ليضرب وأجنبيته ظاهرة ﴿ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى

باقية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعدها فعسى فى البيت جارية مجرى لعل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفى الشرح و يحتمل البيت وجهين آخرين أحدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل انى عسيت صائما والثانى ان يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة فجوابه ان كاسا هنا علم على امرأة فما أخبر الا بمعرفة عن معرفة (قوله واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين) يعنى نقصان عسى وتمامها لكن يكون الاضمار فى يقوم لا فى عسى فان اعتبر

يقوم

ان يبعثك ربك مقاما محمودا﴾ فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجنبي بين يبعث ومعموله الذى هو مقاما كما مر سواء ﴿(عل)﴾ ﴿بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين أحدهما استعماله مجرورا بمن والثانى استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه﴾ بضم العين وكسرها ﴿ومن فوقه وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك﴾ قال فى الصحاح ويقال أتيته من عل الدار بكسر اللام أى من عال ولما كان البيت الآتى قد يستدل به لهؤلاء الجماعة من حيث انه استعمل على مضافا للضمير أجاب عنه المصنف بان قال ﴿واما قوله يارب يوم لى لا أظلله * ٣٠٥ ارمض من تحت واضحى من عله﴾ ارمض فعل مضارع من قولهم رمض اليوم يرمض بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع اى اشتد حره وأضحى أيضا مضارع أى أبرز للشمس بفتح الحاء وماضيه ضحى بكسرها وضحى بفتحها ﴿فالهاء﴾ من عله ﴿للسكت﴾ فهى حرف وليست ضميرا أضيف اليه عل ﴿بدليل انه مبنى﴾ على الضم ﴿ولا وجه لبنائه لو كان مضافا﴾ وكان الكسر حينئذ يجب لجره بمن قلت ويمكن ان يكون للبناء وجه وهو اضافته لمبنى كما مر له فى سوا وكما سيأتى فى غير ﴿ومتى أريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات كما فى هذا البيت اذ المراد فوقية نفسه لا فوقية مطلقة﴾ حتى يعرب ﴿والمعنى انه تصيبه الرمضاء﴾ أى الارض التى اشتد حرها ﴿من تحته ويصيبه﴾ حر الشمس من فوقه ومثله قول الآخر يصف فرسا أقب من تحت عريض من عل﴾ الاقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا فى القاموس ﴿ومتى أريد به النكرة كان معربا﴾ لفقد موجب البناء ﴿كقوله﴾ مكر مفر مقبل مدبر معا * ﴿كجلمود صخر حطه السيل من عل﴾ اذ المراد تشبيه الفرس فى سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص﴾ والمكر مفعل بكسر الميم وفتح العين من كر يكر اذا عطف والمفر كذلك من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجارة واحدها صخرة والحط القاء الشئ من علو الى سفل يقول هذا الفرس يكر اذا أريد منه الكر ويفر اذا أريد منه الفرار ومقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره هذه الصفات فيه معا أى جميعا بمعنى انها مجتمعة فى قوته لا فى فعله فى حالة واحدة لما بينهما من التضاد

٣٩ ى ل و

يقوم متحملا للضمير كانت عسى ناقصة وزيدا اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مسندة الى ان يقوم زيد وفى الشرح فان قلت قد حكموا فى باب المبتدا بمنع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدا فى الاصل قلت المسئلة مختلف فى اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم سيبويه منع كما منع فى باب المبتدا ومنهم من أجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح ووجه الفرق ان الابتداء عامل معنوى والناسخ عامل لفظى والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى فاذا تقدم الفعل على المبتدا كان العمل للفعل لازما لكونه أقوى واذا تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازما وأقول لقائل ان يقول ليس ان يقوم فى عسى ان يقوم زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه لان ان مع صلتها مفرد (قوله كما يقال من علوه) هو بسكون اللام وضم المهملة أو كسرها قال فى الصحاح وعلو الدار وعلوها نقيض سفلها وفى بعض نسخ المغنى ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه نظر لان ذلك مصدر علا فى المكان أو فى الشرف أو فى الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر مرادا هنا (قوله يارب يوم لى لا أظلله الخ) أصل أظلله أظلل فيه فحذف الجار توسعا وأوصل الضمير بالفعل وارمض بفتح الاول والثالث أى اشتد حرا مضارع رمض يرمض كعلم يعلم وأضحى بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها أى برز للشمس (قوله لا وجه لبنائه لو كان مضافا) يعنى لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه بالغاية وهو منتف حالة الاضافة وفى الشرح بل له وجه وهو اضافته للمبنى كما مر فى سوا وسيأتى فى غير وأقول الاضافة الى المبنى علة لمطلق البناء لا للبناء على الضم والواقع فى كل مبنى لاضافته الى مبنى انما هو البناء على الفتح (قوله والمعنى انه تصيبه الرمضاء من تحته وحر الشمس من فوقه) هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتداد الحر من أسفل مسبب عن اصابة الرمضاء له والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه (قوله أقب من تحت عريض من عل) فى القاموس القبب رقة الخصر وضمور البطن (قوله كجلمود صخر حطه السيل من عل) هذا عجز بيت صدره *مكر مفر مقبل مدبر معا* والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من كر يكر والمفر بكسر الميم وفتح الفاء من فر يفر والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والحط

﴿(عل)﴾ ﴿بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في لعل وهي﴾ أي عل ﴿أصلها﴾ أي أصل لعل ﴿عند من زعم زيادة اللام﴾ في أولها ﴿قال لا تهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه﴾ وفي هذا البيت من جهة العروض استعمال الخرم بالراء في مستفعلن بعد خبنه وذلك ان هذا البيت من البحر المسمى بالمنسرح وأول أجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع وقوله لا تهين على زنة فاعلن فحذفت سينه بالخبن ثم ميمه بالخرم فصار تفعلن على زنة فاعلن ومثله شاذ عندهم كقوله قاتلوا القوم يا خزاع ولا * يأخذكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين على ما هو معروف ﴿وهما﴾ أي لعل وفرعها عل ﴿بمنزلة عسى في المعنى﴾ وهو الترجي ﴿وبمنزلة ان﴾ المكسورة ﴿المشددة في العمل﴾ نصبا للاسم ورفعا للخبر ﴿وعقيل﴾ بضم العين على التصغير وهي قبيلة من العرب ﴿تخفض بهما﴾ الاسم فتقول لعل أبي عبد الله قائم وعل أبي حفص ٣٠٦ ذاهب ﴿وتجيز في لامهما الفتح تخفيفا﴾ فتقول لعل بفتح الآخر وكذا عل والكسر على أصل التقاء الساكنين ﴿ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب﴾ وقراءة الجماعة الباقين بالرفع ﴿وقوله عل صروف الدهر أو دولاتها * يدللننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها﴾ صروف الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بفتح الدال المهملة وضمها بمعنى تكون في الحرب وغيره على ما قاله عيسى بن عمرو بعضهم يفرق فيقول هي بالفتح في الحرب بمعنى غلبة احدى الطائفتين للاخرى وبالضم في المال يقال صار الفيء بينهم دولة يتداولونه أي يكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء أخرى واللمة الشدة عند كذا قال الفراء وأنشد هذا البيت شاهدا عليه وقد عداه فيه الى مفعولين فكأن المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فيه فانظره فلست على وثوق من صحته والزفرات جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس والزفير مصدر زفر يزفر اذا أدخل نفسه والشهيق اخراجه قال تعالى لهم فيها زفير وشهيق وسكن الشاعر الفاء وحقها الفتح كثمرات جمع ثمرة اذ هو ثلاثي صحيح العين ساكنة غير مضعف ولا صفة ﴿وسيأتي البحث في ذلك﴾ في الباب الرابع في أقسام العطف وقد ألم المصنف بشيء في حرف اللام عند الكلام على لعل ﴿وذكر ابن مالك في شرح العمدة﴾ والاصل والشرح من تصانيفه رحمه الله تعالى ﴿ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وأنشد﴾ شاهدا على ذلك قول الشاعر ﴿لعل التفاتا منك نحوي مقدر * يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب﴾ لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة والرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى فأردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما

الالقاء من علو

﴿(عل)﴾

(قوله وهي أصلها عند من زعم زيادة اللام) قال الرضي اللام الاولى زائدة عند البصرية أصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلقب بها وجواز زيادة التاء فيها نحو لعلت (قوله لا تهين الفقير الخ) قاله الاضبط جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال وبعد هذا البيت

فصل حبال البعيد ان وصل الحبـ * ـل وأقص القريب ان قطعه
واقنع من العيش ما أتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه

وهذه الابيات من بحر المنسرح دخل الاول منها الخرم بالراء بعد الخبن في مستفعلن الذي في أوله فصار فاعلن وهو لا تهي وذلك على سبيل الشذوذ (قوله وهما بمنزلة عسى) الضمير المثنى عائد الى عل ولعل وكذلك الضمير في بهما ولامهما وجوابهما وعقيل بضم العين المهملة وفتح القاف (قوله والكسر على أصل التقاء الساكنين) لان اللام الاولى ساكنة وكذا الثانية في الاصل اذ أصل المبني ان يكون بناؤه على السكون (قوله عل صروف الدهر الخ) الصروف بضم المهملة الحوادث جمع صرف بفتحها والدوله بفتح المهملة وضمها الغلبة في الحرب وقيل في المال بالضم وفي الحرب بالفتح واللمة الشدة والزفرات بفتح الفاء جمع زفرة بسكونها وهي ادخال النفس بشدة وسكنت فاء زفرات للضرورة (قوله وسيأتي البحث في ذلك) يعني في الباب الرابع في أقسام العطف (قوله لعل التفاتا الخ) الرحم بضم الراء الرحمة قال الله تعالى وأقرب رحما

﴿(عند)﴾ ﴿اسم للحضور﴾ أى لمكان الحضور ﴿الحسى﴾ أى المدرك بالحس ﴿نحو فلما رآه مستقرا عنده﴾ اذ استقرار العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر ﴿والحضور المعنوى نحو قال الذى عنده علم من الكتاب﴾ فحضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمرا حسيا يدرك بالحاسة وانما هو أمر معنوى يدرك بالعقل ﴿والقرب كذلك﴾ أى ولمكان القرب مماثلا للحضور فى انقسامه الى حسى ومعنوى ﴿نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى﴾ وكلاهما مثال للقرب الحسى اذ قرب المنزلة الاخرى من سدرة المنتهى وقرب الجنة من السدرة كلاهما من الامور التى تدرك بالحس ﴿ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار﴾ وهذا مثال للقرب المعنوى والمراد به علو القدر لاستحالة القرب الحسى بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزه عن الكون فى مكان ﴿وكسر فائها﴾ وهى العين ﴿أكثر من ضمها وفتحها﴾ وهذا يقتضى ان كلا من الضم والفتح كثير وفى التسهيل وربما فتحت عينها أو ضمت فاشعر بالقلة وحكى يعقوب ابن السكيت فى اصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الآن هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا ﴿ولا تقع الا ظرفا﴾ نحو جلست عندك ﴿أو مجرورة بمن﴾ نحو جئت من عند زيد ﴿وقول العامة ذهبت الى عنده لحن﴾ لاستعمالهم اياها مجرورة بغير من ذكر ذلك الحريرى فى درة الغواص وغيرها ﴿وقول بعض المولدين﴾ بفتح اللام المشددة أى الشعراء الحادثين بعد العرب ﴿كل عندك عندى لا يساوى نصف عندى﴾ قال الحريرى ﴿هو﴾ ﴿لحن﴾ لجره بغير من ﴿وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها﴾ سواء كانت فى الاصل اسما أو فعلا أو حرفا ﴿فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء﴾ وان كان اللفظ الذى أريد بها لا يتصرف ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا الشاعر المولد كل عند حيث جرها بغير من مع ان مسماها غير منصرف ولا يجر الا بمن ﴿وان تعرب﴾ فتقول ضرب فعل ماض وليت حرف ينصب و يرفع لكن ان أولته باللفظ فهو منصرف مطلقا أى سواء كان ثلاثيا ساكن الوسط أولا وان أولته بالكلمة فان كان ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا وعلى الجملة فيعتبر عند الاعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقد ان ما يقتضى المنع ويمنع عند وجود المقتضى له ﴿ويحكى أصلها﴾ على ما هو عليه فتقول مثلا ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضى والاكثر الحكاية قلت يرد على المصنف الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد الاعراب وذلك انه يجب تضعيف ثانيها اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت علما لغير اللفظ فان ثانيها لا يضعف بل يقال جاءنى كم ورأيت منا بالتخفيف فيهما جعلوه من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد ودم فلم تصدق حينئذ تلك الكلية لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفته لغيره من الاسماء فى التصرف ﴿تنبيهان الاول قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك﴾ فى التسهيل وليس بصواب ﴿والصواب اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر﴾ وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقرينة وهو جائز بالاجماع والكتاب والنسبة وكلام العرب مما يشهد لذلك فاى خطا ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة من الظروف المكانية وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكانا لا مصدرا ﴿وتأتى﴾ عند ﴿أيضا لزمانه﴾ أى

﴿(عند)﴾

(قوله قال الحريرى لحن) جملة قال الحريرى لحن خبر مبتدؤه قول بعض المولدين ولحن خبر مبتدا محذوف عائد على المبتدا المذكور والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال والحريرى هو أبو القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولد سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفى سنة ست عشرة وقيل احدى عشرة وخمسمائة بالبصرة والحريرى نسبة الى الحرير لعمله أو لبيعه (قوله بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها) يعنى انه يسوغ فى كل كلمة أريد بها نفسها ان تقع فاعلا ومبتدا الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التى أريد بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله *ليت وهل ينفع شيأ ليت* وان تحكى على أصلها وهو الاكثر وفى كلام العضد ما يقتضى ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال التفتازانى ولا خفاء ان هذا ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ و يراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع علمى لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر فى الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير للفظ (قوله قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك) فى الشرح غاية ما فعله ابن مالك انه

لزمان الحضور ﴿نحو﴾ قوله عليه الصلاة والسلام ﴿الصبر عند الصدمة الاولى﴾ أى عند زمان الصدمة وليس المراد مكانها ﴿ونحو﴾ قولك ﴿جئتك عند طلوع الشمس﴾ وارادة الزمان هنا أوضح من الشمس التنبيه ﴿الثانى تعاقب عند كلتان﴾ احداهما ﴿لدى مطلقا﴾ أى سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن ﴿نحو﴾ وأنذرهم يوم الازفة اذ القلوب ﴿لدى الحناجر﴾ كاظمين أى ممسكين بحناجرهم من كظم القربة شد رأسها وهو حال من ضمير القلوب وانما جمع الكاظم جمع سلامة لانها وصفت بالكظم الذى هو من أفعال العقلاء أو هو محمول على أصحابها ونحو وألفيا سيدها ﴿لدى الباب﴾ ونحو ﴿وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم اذ يختصمون و﴾ الثانية ﴿لدن﴾ فتعاقب عند ﴿اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو خرجت من عنده ومن لدنه﴾ وفى لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال ولدن بفتحهما ولدن بضمهما ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فهن مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وتثليث الدال مع حذف النون فهذه ثمانى لغات قال ابن الحاجب والوجه فى بناء لدن وأخواته ان منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضى الوجه فى بناء لدن أن يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه لازما لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف وأما لدى ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغى أن تكون معربة كعند وقد مر فى حتى عد ابن الحاجب لدى من الاسماء غير المتمكنة فتأمله ﴿وقد اجتمعتا﴾ أى كلمة عند وكلمة لدن ذات النون ﴿فى قوله تعالى آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جىء بعند فيهما أو بلدن﴾ فيهما أيضا ﴿لصح﴾ اذ هما بمعنى ﴿ولكن ترك﴾ المجىء بهما ﴿دفعا للتكرار وانما حسن تكرار لدى فى وما كنت لديهم﴾ اذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم ٣٠٨ وما كنت لديهم اذ يختصمون ﴿لتباعد ما بينهما ولا تصلح لدن هنا﴾ أى فى آية آل عمران وما كنت لديهم ﴿لانه ليس محل الابتداء﴾ ولدن ذات النون لاتدخل الا فى محل ابتداء الغاية كما عرفت ﴿ويفترقن﴾ أى عند ولدى ولدن ﴿من وجه ثان﴾ غير الاول الذى مضى ﴿وهو ان لدن﴾ ذات النون ﴿لاتكون الافضلة﴾ فلا تقع الا فى محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل فيكون فى محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض ﴿بخلافهما﴾ أى بخلاف عند ولدى فانهما قد يقعان فضلة نحو جلست عندك ولديك وقد يقعان عمدة ﴿بدليل﴾ قوله تعالى ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾ وقوله تعالى ﴿وعندنا كتاب حفيظ﴾ فالظرف وقع فيهما خبرا للمبتدا فهو عمدة فان قلت انما خبر المبتدا فى الحقيقة متعلق الظرف وهو كان أو كائن وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت لما حذف الخبر وجوبا وقام الظرف مقامه أعطى حكمه ﴿و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿ثالث وهو أن جرها﴾ أى جر لدن ذات النون ﴿بمن أكثر من نصبها﴾ وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة ﴿حتى انها لم تجئ فى التنزيل منصوبة﴾ البتة وانما جاءت فيه مجرورة بمن وانظر موقع هذه الغاية هنا ﴿وجر عند كثير وجر لدى ممتنع و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿رابع وهو انهما﴾ أى عند ولدى ذات الالف ﴿معربان﴾ وقد نبهناك على ما فى كلام ابن الحاجب مما يقتضى بناء لدى حيث صرح بانها اسم غير متمكن ﴿وهى﴾ أى لدن ﴿مبنية فى لغة الاكثرين﴾ واعرابها لغة قيسية وعليها جاءت قراءة من قرأ لينذر بأسا شديدا من لدنه بسكون الدال وكسر النون غير انه اشم سكون الدال ضمة تنبيها على ان أصلها الضم ونقل بعضهم عن الفارسى ان الكسرة فى قراءة أبى بكر هذه ليست اعرابا بل هى لالتقاء الساكنين وذلك انه أسكن الدال تخفيفا كتسكين ضاد عضد والنون ساكنة فالتقيا فكسر ﴿و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿خامس وهو انها﴾ أى لدن ذات النون

حذف المضاف لقرينة فان قلت ما القرينة قلت كونه عد هذه الكلمة فى الظروف المكانية وجعلها منه ثم موافقة ابن مالك فى الخطأ لايكون عذرا له فى ارتكابه (قوله ويفترقن من وجه ثان وهو ان لدن لاتكون الافضلة بخلافهما) الوجه الاول هو ما أشار اليه آنفا من ان عند لمكان الحضور ولدى تعاقبها مطلقا ولدن تعاقبها اذا كان المحل محل ابتداء غاية وفى الشرح فان قلت يجوز ان يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونيابة الظرف عن الفاعل قلت انما يجيز نيابة الظرف غير المنصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض (قوله وهى مبنية فى لغة الاكثرين) قيد به لان قيسا يعربونها وبلغتهم جاءت قراءة من لدنه بضم الدال وكسر النون

﴿قد تضاف للجملة كقوله﴾ صريع غوان راقهن ورقنه ﴿لدن شب حتى شاب سود الذوائب﴾ بخلاف عند ولدى ذات الالف فان شيأ منهما لا يضاف الى الجملة والصريع المصروع أى المطروح على الارض غلبة وغوان جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بزوجها أو بحسنها أو جمالها وراقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر همزة بعد الذال المعجمة فى المفرد وكان حقها ان تثبت فى الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألفه بين همزتين فابدلوا الاولى واوا ﴿و﴾ يفترقن أيضا من وجه ﴿سادس وهو انها﴾ أى ان لدن ذات النون ﴿قد لا تضاف وذلك أنهم قد حكوا فى غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة﴾ وهو ظاهر لا اشكال فيه ﴿والنصب على التمييز﴾ وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبدأ وقت مبهم ففسر ذلك المبهم بغدوة وفى شرح الكافية للرضى غير هذا وذلك أنه قال دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم وبكسر كما هو معروف فى لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر أمنصوبة هى أم مجرورة ﴿والرفع باضمار كان تامة﴾ تقول أنا ببابك من لدن غدوة أى من لدن كانت غدوة ﴿ثم ان عند أمكن من لدى﴾ أى لها مكنة فى التصرف أكثر من لدى فتستعمل فى كل موضع تقع فيه لدى ولا تستعمل لدى فى كل موضع تقع فيه عند وذلك ﴿من وجهين أحدهما انها تكون ظرفا للاعيان﴾ نحو زيد عندى ﴿والمعانى﴾ تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم ﴿ويمتنع ذلك فى لدى﴾ فلا تكون ظرفا للاعيان نحو زيد لدى ﴿ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان﴾ بفتح الراء والميمين واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر ﴿فى حواشيه والثانى انك تقول عندى مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضرا قاله الحريرى﴾ صاحب المقامات ﴿وأبو هلال العسكرى﴾ بفتح المهملة ﴿وابن الشجرى وزعم﴾ أبو العلاء ﴿المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى وقد أغنانى هذا البحث﴾ المذكور فى هذا المحل المتعلق بلدن ولدى ﴿عن فصل آخر﴾ اعقده ﴿للدن ولدى فى باب اللام﴾ والله الموفق للصواب

﴿حرف الغين المعجمة * غير﴾

﴿اسم ملازم للاضافة فى المعنى﴾ ويكون ذلك مع وجود اضافته بحسب اللفظ نحو غير لا يجرد ﴿ويجوز أن يقطع عنها لفظا ان فهم معناه﴾ أى معنى المضاف اليه ﴿وتقدمت عليها﴾ أى على كلمة غير ﴿كلمة ليس وقولهم لا غير لحن﴾ ونحن لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم جماعة من المحققين كالرضى وغيره وفى المفصل أيضا حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسى وأما لا غير فان أبا العباس كان يقول انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد وأما ليس غير فكذلك الا ان غيرا فى موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء وأنشد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل والظاهر انه شاهد غريب وقد اشتمل على مامنعه المصنف كما تراه والعجب أنه رحمه الله يبوح هنا بان

النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبنى للشبه الوضعى وحملت لدن عليه (قوله لدن شب حتى شاب سواد الذوائب) هذا عجز بيت صدره * صريع غوان راقهن ورقنه * والصريع المصروع أى المطروح على الارض والغوانى جمع غانية وهى التى غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراقه الشئ أعجبه والذوائب جمع ذؤابة بذال معجمة وهمزة قلبوها فى الجمع واوا كراهة وقوع ألف الجمع بين همزتين (قوله والنصب على التمييز) فى الشرح ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه ان مدلوله مبدأ وقت مبهم ففسر ذلك الوقت المبهم بغدوة وفى شرح الرضى دال لدن قبل نون ساكنة تفتح وتضم وتكسر ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها بالمفعول نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة اما تشبيها بالتمييز واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هى أم مجرورة (قوله ومبرمان) هو بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

﴿حرف الغين المعجمة * غير﴾

(قوله ان فهم معناه) أى معنى المضاف اليه وفى بعض النسخ معناها أى معنى الاضافة (قوله وقولهم لا غير لحن) فى الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك

هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه هنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف ﴿ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح أي من غير تنوين على اضمار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده﴾ وسيأتي من كلامه ان غيرا يجوز ان تضاف لمبني فتبني فمع الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يتعين خبر الجواز أن يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء ولذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا وبقيت فتحتها لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه ﴿وليس غير بالضم من غير تنوين﴾ هذا قد اختلف فيه ﴿فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء﴾ أي ان الضمة التي على راء غير ضمة بناء ﴿لا اعراب وان غيرا شبهت بالغايات كقبل وبعد﴾ لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ﴿فعلى هذا يحتمل أن يكون﴾ غير ﴿اسما﴾ أي ليس غيرها مقبوضا ﴿وأن يكون خبرا﴾ أي ليس المقبوض شيأ غيرها ﴿وقال الاخفش﴾ ضمة غير ﴿ضمة اعراب لا بناء﴾ فانه لا موجب للبناء ﴿لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض﴾ فلا يبني عند حذف المضاف اليه ﴿و﴾ اذا بنينا ﴿على هذا فهو الاسم وحذف الخبر﴾ أي ليس غيرها مقبوضا لكن حذف المضاف لفظا ونوى ثبوته فلذلك لم تنون غير ﴿وقال ابن خروف يحتمل﴾ في قولك ليس غير بالضم ﴿الوجهين﴾ البناء كما قال المبرد والمتأخرون والاعراب كما قال الاخفش فلكل من القولين وجه يمكن اعتباره ﴿وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين و﴾ اذا بنينا ﴿عليهما فالحركة اعرابية﴾ ولا يجوز أن تكون بنائية ﴿لان التنوين اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض﴾ عن المضاف اليه المحذوف ﴿فكان المضاف اليه مذكور﴾ ومع ذكره يتعين الاعراب فان قلت قد مر لك الاعتراض عليه بان غيرا قد تضاف لمبني فتبني والمضاف اليه المحذوف هنا ضمير العشرة أي ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لا يوجب الاعراب فكذا يكون الامر مع حذفه والاتيان بتنوين التعويض فهلا أجريت ذلك الاعتراض هنا فانه ممكن قلت ليس كذلك أما أولا فلانه لا يلزم من تأثير الاضافة الى المبني المذكور للبناء تأثيرها له عند كونه محذوفا وأما ثانيا فلانه قد علم بالاستقراء ان تنوين التعويض عن المفرد لا يكون الا في معرب ﴿ولا تتعرف غير بالاضافة﴾ المعنوية ﴿لشدة ابهامها﴾ نحو رأيت رجلا غيرك وذلك لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون أخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاتا موصوفة بهذه الصفة ﴿وتستعمل غير المضافة﴾ بالرفع صفة لغير المرفوعة على النيابة عن الفاعل ﴿لفظا على وجهين أحدهما وهو الاصل أن تكون صفة للنكرة نحو﴾ قوله تعالى ربنا أخرجنا ﴿نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أو لمعرفة قريبة منها﴾ أي من النكرة ﴿نحو صراط الذين أنعمت عليهم الآية﴾ يريد بقيتها وهو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وانما جاز وقوع غير الذي هو نكرة صفة للموصول

شارحو كلامه ومنهم المحققون وحكى الزمخشري في المفصل لا غير وليس غير قال الاندلسي واما لا غير فان أبا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء وأنشد ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

والعجب انه رحمه الله يبوح هنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز لذلك مورد السماع اهـ (قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته) هكذا وقع في أكثر ما رأيناه من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضها وحذف ونية مجروران بالعطف على اضمار الاسم (قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين) يعني الاعراب والبناء وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الاندلسي الاشبيلي شرح كتاب سيبويه والجمل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى حضرموت

الذى هو معرفة ﴿لان المعرف الجنسى قريب من النكرة﴾ وذلك لان المعرف باللام قد تقصد به الحقيقة من حيث الوجود فى ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض فيصير فى المعنى كالنكرة وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذ أن يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة ﴿ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين﴾ كما فى هذه الآية اذ المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين ﴿ضعف ابهامها﴾ فقربت من المعرفة فجاز ان يوصف بها ما ليس متمكنا فى التعريف ﴿حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى﴾ نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل وانما يتم الرد عليه اذا اعترف بان غير الذى صفة لقوله صالحا والافن الجائز أن يقول هو بدل فلا يتم الرد والذى يظهر من كلام صاحب الكشاف أنه مال الى قول ابن السراج فى المسئلة وذلك أنه قال فان قلت كيف صح أن يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وان أضيف الى المعارف قلت الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * ولان المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم فليس فى غير اذن الابهام الذى يأبى عليه ان تتعرف اه وحاصل جوابه أنا لا نسلم ان غير المغضوب على تقدير الوصفية صفة للمعرف بل هو صفة لما هو فى المعنى كالنكرة لان الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه ولو سلم ان الموصوف معرفة فلا نسلم ان غيرا هنا نكرة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليه كما فى قولنا عليك بالحركة غير السكون لزوال ما يمنع تعرفه بالاضافة وهو التوغل فى الابهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمله ﴿والثانى أن يكون استثناء﴾ ولكن لا بطريق الاصالة بل بطريق الحمل على الا وتقرير ذلك كما ذكره الرضى ان أصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك لشخص دخلت بوجه غير الذى خرجت به وقد علم ان ما بعد الاداة الاستثنائية مغاير لما قبلها نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء وهى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة كما مر فى محله وحملت غير على الا فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغاير الما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى أصلها وصار ما بعد غير مغاير الما قبلها اثباتا ونفيا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت فى الاصل الا أن حمل الا على غير أكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فتقع غير فى جميع مواضع الا ﴿فتعرب باعراب الاسم التالى لالا فى ذلك الكلام﴾ وذلك لان أصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الاصالة ﴿فتقول جاءنى القوم غير زيد﴾ بالنصب لغير كما تقول جاءنى القوم الا زيدا بالنصب حتما لانه استثناء فى كلام موجب بعد تمامه ﴿وما جاءنى أحد غير زيد بالنصب﴾ على الاستثناء مرجوحا لان الكلام التام غير موجب ﴿والرفع﴾ على البدل راجحا كما علم فى موضعه ﴿وقد قال الله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس﴾ ولم يقصد بذلك قوم باعيانهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذى هو نكرة ﴿واما على انه استثناء وأبدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم﴾ وهذه القراءة لمن عدا نافع وابن عامر والكسائى ﴿ويؤيده﴾ أى القول بان الرفع على البدل أمران أحدهما ﴿قراءة النصب﴾ التى قرأ بها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائى فان النصب فيها على الاستثناء فيوافق

حضرموت (قوله لان المعرف الجنسى قريب من النكرة) يعنى سواء كان اسما موصولا أو معرفا باللام أو بالاضافة وذلك لان المعرف الجنسى فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ كالمعرفة قال السفاقسى ورد بانه على خلاف أصلهم ان المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة والمراعى فى ذلك اللفظ لا المعنى (قوله ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها) لان المراد بها حينئذ غير معين ولهذا قال ابن السراج ان غيرا تتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير السكون (قوله ويرده الآية الاولى) فى الشرح انما ترده لو اعترف ان غيرا فى الآية الاولى صفة والافن الجائز أن يقول انه بدل (قوله والثانى أن يكون استثناء) قد أسلفنا فى حرف الا الكلام على كون غير للاستثناء فليراجع ثمة (قوله فيعرب باعراب الاسم التالى الا فى ذلك الكلام) وذلك لان الاسم الذى بعدها لما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب الذى كان يستحقه للاستثناء عليها (قوله يقرأ برفع غير) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة وعاصم (قوله اما على انه صفة للقاعدون) هذا توجيه الاكثرين وهو قول سيبويه كما انه عنده صفة فى غير المغضوب عليهم (قوله ويؤيده قراءة النصب) هى قراءة نافع وابن عامر

فى المعنى الرفع على البدل ولقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيدا للبدل أن لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف اذ الحال فى المعنى صفة لذى الحال ﴿و﴾ الامر الثانى ﴿ان حسن الوصف فى غير المغضوب انما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثانى مفقود هنا﴾ والثانى صريح فى ان العلة مجموع الامرين فيكون كل واحد منهما جزء علة وما تقدم له من قوله لان المعرف الجنسى قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها ظاهر فى ان كلا من الامرين علة مستقلة ففى الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره هنا تعليل لجنسيته فالمعلل متغاير فلا تعارض ﴿ولهذا﴾ أى لكون الامر الثانى وهو الوقوع بين الضدين مفقودا هنا ﴿لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الا الخارج﴾ القراآت ﴿السبع﴾ وفى بعض النسخ السبعة بهاء التأنيث والمعنى عليها الا الخارج قراءة الائمة السبعة بحذف المضاف وجعل السبعة صفة للائمة ﴿لانه لا وجه لها الا الوصف﴾ والحسن له مفقود كما عرفت وفى المدارك لمولانا حافظ الدين النسفى ما نصه غير أولى الضرر بالنصب مدنى وشامى وعلى لانه استثناء من القاعدين أو حال منهم وبالجر عن حمزة صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبة الجر الى حمزة أحد السبعة اما سهو او اعتماد على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بحمزة قارئ آخر غير حمزة المشهور فيه ما لا يخفى ﴿وقرئ ما لكم من اله غيره بالجر صفة على اللفظ وبالرفع﴾ صفة ﴿على الموضع﴾ فان اله المجرور بمن الزائدة مبتدأ فهو مرفوع بحسب الموضع ﴿وبالنصب على الاستثناء﴾ وهو مرجوح لان الكلام تام غير موجب ﴿وهى﴾ أى قراءة النصب ﴿شاذة وتحتمل قراءة الرفع الاستثناء على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله﴾ وهو ظاهر ﴿وانتصاب غير فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور﴾ منهم لكن بينهما فرق من حيث ان النصب بعد الا بطريق الاصالة ونصب غير بطريق العارية لا الاصالة كما مر ﴿وعلى الحالية عند الفارسى واختاره ابن مالك﴾ فاذا قلت قام القوم غير زيد فالمعنى انهم قاموا فى حالة كونهم مغايرين لزيد فى ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه ﴿وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة﴾ لمشاركته اياها فى الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد ﴿واختاره ابن الباذش﴾ أبو عبد الله من نحاة المغرب بموحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره فى القاموس ﴿ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال﴾ ففتح غير مع كونه فاعلا بيمنع وضمير منها عائد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره فى قوله قبل هذا البيت ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا * فيها فصرت الى وجناء شملال والوجناء الناقة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشملال الخفيفة السريعة والاوقال بواو وقاف اما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة أو باسكانها وهو شجر المقل أو ثمره فيكون المعنى على الاول فى غصون ذات حجارة فى أرض نبتت فيها وعلى الثانى فى غصون ذات مقل نبتت هى فى أرض تلك الشجرة وعلى الثالث فى غصون ذات ثمر مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقة من الشرب الا سماعها الصوت حمامة فى تلك الغصون فتفرقت يريد انها حديدة الحس وهو محمود

والكسائى وهى على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال أبو حيان والاول أظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأييد ان نصبه لا يظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رفعه على انه بدل فسقط قوله فى الشرح ولقائل أن يقول انما يكون النصب مؤيدا للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال فى المعنى صفة (قوله الا الخارج السبع) أى القراآت السبع وفى بعض النسخ السبعة أى القراء السبعة (قوله لانه لا وجه لها الا الوصف) يعنى وعلة حسنه مفقودة وفى الشرح فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا أبدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما صرح به غير واحد والنكرة فى الآية لم توصف فامتنع جعلها بدلا ولقائل أن يمنع منه وقد قال الفارسى فى الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس فى المبدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما فى الآية من هذا القبيل (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) لاشتراكهما فى الابهام (قوله ابن الباذش) هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نحاة المغرب (قوله لم يمنع الشرب منها الخ) الضمير للناقة المتقدم ذكرها

أو انها لما سمعت صوت تلك الحمامة حنت الى عطنها واشتاقت الى وطنها فلم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف يقال ان غير اضيفت فى البيت لمبنى مع ان هذا المضاف اليه فى تقدير معرب وهو النطق فلم تضف فى الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذى يؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته فنى ألاتراهم يقولون المجموع فى موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل ان يكون اعرابه لفظيا أو تقديريا وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثانى فلان تقدير الاعراب انما يكون فى آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا﴾ وقوله لذ بقيس حين يأبى غيره * تلفه بحرا مفيضا خيره﴾ يأبى يمتنع وفى بعض النسخ ينأى من النأى وهو البعد وتلفه بالفاء أى تجده ﴿وذلك﴾ أى البناء ﴿فى البيت الاول أقوى﴾ منه فى البيت الثانى ﴿لانه انضم فيه الى الاضافة لمبنى تضمن غير معنى الا﴾ اذ المعنى لم يمنع الشرب منها الا أن نطقت حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود فى البيت الثانى ولقائل أن يقول التعليل بذلك غير صحيح لافضائه الى افساد الحكم وذلك لان تضمن الحرف موجب للبناء لا مجوز فلو اعتبر فى البيت لوجب بناء غير وليس كذلك اذ بناؤها من قبيل الجائز لا الواجب فتأمله ﴿تنبيهان ٣١٣ الاول من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمة غير قول﴾ أبى نواس ﴿الحكمى﴾ بفتح الحاء المهملة والكاف ﴿غير ماسوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن وفيه ثلاثة أعاريب أحدها ان غيرا مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف اليه﴾ وهو المبتدأ فى الحقيقة ﴿مرفوع يغنى عن الخبر﴾ وهذا كقولهم يسد مسد الخبر وفيه نظر نقرره ان شاء الله تعالى فى محله من الباب الرابع ﴿وذلك لانه﴾ أى لان غيرا ﴿فى معنى النفى والوصف﴾ الواقع ﴿بعده مخفوض لفظا﴾ باضافة غير اليه ﴿وهو فى قوة المرفوع بالابتداء﴾ فحركة الرفع التى

٤٠ ى ل

على غير هى التى يستحقها هذا الاسم بالاصالة لكنه لما كان مشغولا بحركة الجر لاجل الاضافة جعلت حركته التى كانت له بطريق الاصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العارية كما مر فى غير الاستثنائية ﴿وكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن﴾ وهما مترادفان وقدمر الكلام على فائدة مثل هذا العطف فى أول الشرح ﴿فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك﴾ فقال فى التسهيل وأجرى فى ذلك غير قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملا وصرح بان الثانى أحسن ﴿والثانى ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور وأتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جنى وتبعه ابن الحاجب﴾ فان قلت يلزم على هذا الاعراب محذور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك مر برجل وهو ممتنع قلت المجرور هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف أى زمن ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص

و لأ وقال جمع وقيل بفتحتين وهى الحجارة وصحت الاضافة لانها فى الارض التى نبتت فيها شجرة تلك الغصون أو بفتح الاول وسكون الثانى وهو شجر المقل أو ثمره وفى شرح شواهد الكتاب الأ وقال الاعالى ومنه التوقل فى الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها فى الماء الا صوت حمامة ذكرتنا من نحب فحثتنا على المسير وقيل المعنى لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة فنفرت يريد انها حديدة النفس وذلك محمود فيها (قوله وذلك فى البيت الاول أقوى لانه انضم فيه الى الاضافة لمبنى تضمن غير معنى الا) يعنى وتضمن الاسم معنى الحرف مقتض لبنائه وفى الشرح وفيه نظر اما أولا فلانا لا نسلم فقد تضمن الا فى البيت الثانى فان التفريغ فيه جائز وان كان موجبا اجراءه مجرى النفى كما فى قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره وأما ثانيا فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا مجوز له والبناء فى البيت من قبيل الجائز لا الواجب بدليل انه روى بالضم وأقول التفريغ فى الثانى وان كان جائزا الا أنه خفى غير ظاهر فلا يصلح مقويا بخلاف التفريغ فى الاول ورواية الضم لا تقتضى ان البناء فى رواية النصب من قبيل الجائز دون الواجب وانما تقتضى ان النصب فى البيت من قبيل الجائز دون الواجب والكلام فى الاول دون الثانى ولو سلم فانما يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبناء اذا لم يكن له معارض وفى غير معارض وهو لزوم الاضافة التى هى من خواص الاسماء (قوله من مشكل التراكيب) اشارة الى ان الاشكال فى هذا البيت لتركيبه لا لمعناه (قوله الحكمى) بفتح المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه فى عن (قوله بل لما أضيف اليه مرفوع يغنى عن الخبر) لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفى أضيف

بصفته المذكورة وهي قوله ينقضي بالهم والحزن فكذا ما اقام مقامه ﴿فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا﴾ المحل ﴿ممتنع﴾ وذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور من أو في ﴿قلنا﴾ هذا الذي ذكرته من الامتناع عند فقد الشرط المذكور انما هو ﴿في النثر وهذا﴾ الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس ﴿شعر فيجوز فيه كقوله أنا ابن جلا﴾ وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني ﴿أي أنا ابن رجل جلا الامور﴾ أي كشفها وأوضحها فالفعل متعد ويحتمل ان يكون المعنى جلا أمره أي اتضح فالفعل لازم والطلاع الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي العقبة أي انا رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا خامل وسيأتي كلام في هذا البيت ﴿وقوله﴾

مالك عندي غير سهم وحجر * ٣١٤ وغير كبداء شديدة الوتر

﴿ترمي بكفي كان من أرمى البشر أي بكفي رجل كان﴾ والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف ويروى مكان ترمي جادت أي صارت جيدة ﴿والثالث﴾ من الاعاريب ﴿انه﴾ أي ان غير ﴿خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف﴾ أي الاخذ على غير الطريق من جهة جعل ماسوف مصدرا وهو قليل وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله ولا تعسف حينئذ اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدأ لقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضا كزيد عدل وعمرو ويظهر صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول البتة والله أعلم ﴿التنبيه الثاني من أبيات المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه﴾ يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿وأتانا فلم نعدل سواه بغيره * نبي بدا في ظلمة الليل هاديا﴾ والمراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من أبيات المعاني أي من الابيات التي يسأل عن معناها لاشكاله وغير في بيت أبي نواس الحكمي من التراكيب المشكلة بحسب الاعراب فاشكاله باعتبار أمر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى فقال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني ﴿فيقال سواه هو غيره فكأنه قال فلم نعدل غيره بغيره﴾ وهو مشكل ﴿والجواب ان الهاء في بغيره للسوى﴾ فاختلاف معاد الضميرين والاشكال انما نشأ من اتحاد المعاد ﴿فكأنه قال لم نعدل سواه بغير السوى وغير سواء هو نفسه عليه الصلاة والسلام والمعنى لم نعدل سواه به﴾

ضمير عائد على غير والضمير المجرور بالى عائد على ما وهو مرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط (قوله أنا ابن جلا) هذا أول بيت وهو

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني

والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور (قوله أي أنا ابن رجل جلا الامور) أي كشفها وقيل أنا ابن رجل جلا أي انكشف أمره وقيل جلا هنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله

نبئت أخوالي بني يزيد * ظلما علينا لهم فديد

لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه (قوله ترمي بكفي الخ) الضمير في ترمي عائد الى الكبداء في قوله

مالك عندي غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء القوس التي يملأ مقبضها الكف (قوله ابن الخشاب) هو بمعجمتين وموحدة في آخره من نحاة بغداد المتأخرين وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمسمائة ببغداد (قوله وهو ظاهر التعسف) في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلوك وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدأ لقرينة وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت عن العرب استعمال ماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول اهـ ما في الشرح وأقول مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ماسوف مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك (قوله من أبيات المعاني) يعني من الابيات التي يسأل عن معانيها (قوله والجواب ان الهاء في بغيره للسوى) في الشرح

ويظهرلى وجه آخر حسن فى الجواب مع القول باتحاد معاد الضمير ين وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لامعنى غيره وهو أمر ثابت فى اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالمعنى حينئذ لم يعدل عدله شئ غيره ولا غبار عليه والله الموفق للصواب

﴿حرف الفاء﴾

﴿الفاء المفردة حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين فى قولهم انها ناصبة﴾ بنفسها الفعل المضارع ﴿فى نحو ما تأتينا فتحدثنا وللمبرد فى قوله انها خافضة فى نحو﴾ قول امرئ القيس ﴿فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف﴾ كما تقدم فى رب ﴿والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتى﴾ وظاهر كلامه أوصريحه ان الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المسبوك من ان وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى واستشكله الرضى بان فاء العطف لاتكون للسببية اذا عطفت جملة على جملة واختار هو ان تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال ٣١٥ أو الاستقبال ظاهر فى الحال فلو أبقوه مرفوعا اسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التى قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه فى الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقيل ما بعد الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا ﴿وان الجر برب مضمرة كما مر﴾ الكلام عليها فى حرف الراء ﴿وترد﴾ الفاء ﴿على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلاثة أمور أحدها الترتيب وهو نوعان معنوى كما فى قام زيد فعمرو﴾ فان قيام عمرو فى نفس الامر وقع بعد قيام زيد ﴿وذكرى﴾ وهو ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذكر لا أن المعنيين ترتبا فى الوقوع بحسب نفس الامر ﴿وهو عطف مفصل على مجمل﴾ وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد تكون الفاء للترتيب الذكرى فى غير ذلك فتفيد فى عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها الا ان مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جرى ذكره ﴿نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه﴾ وهذا انما هو على أحد القولين فى معاد ضمير عنها وهو القول بانه الجنة وأما على القول بانه الشجرة فتكون الفاء من القسم الاول وهو ما يفيد الترتيب المعنوى ﴿ونحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من أهلى الآية﴾ يعنى قوله وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين وكأن المصنف يشير بايراد هذه الآية فى أمثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الزمخشرى فى

ويظهرلى وجه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لامعنى غيره وهو أمر ثابت فى اللغة صرح به الجوهرى وغيره فالمعنى لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿حرف الفاء﴾

(قوله حرف مهمل) أى أهمل عن العمل (قوله أحدها الترتيب وهو نوعان) قال الرضى الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أولا فان عطفت مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس فى ملابستها لمدلول عاملها بل فى مصادر تلك الصفات كقولك جاءنى زيد الآكل فالنائم أى الذى يأكل فينام وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفها كما فى الجوامد بقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة أفادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو (قوله وذكرى وهو عطف مفصل على مجمل) قال الرضى الترتيب الذكرى ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها أولم يكن نحو ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ونحو وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذم الشئ ومدحه يصح بعد جرى ذكره اه وبهذا تبين ان الترتيب الذكرى ليس منحصرا فى عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه) بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الآية على ان اخراجهما

الكشاف فانه قال أريد بالنداء ارادة النداء ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء فى قوله اذنادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء فاشار المصنف الى انه لا داعى لما ادعاه من جعل نادى بمعنى أراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل قال جدى صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ رقيق الحاشية وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء ومابعده فليس من عطف الشئ على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران ﴿ونحو﴾ ماوقع فى بعض الاحاديث ﴿توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه﴾ أى وغسل رجليه وقد استشكل بعضهم هذا بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبقية الفصل معطوفة بالواو وهذا ممنوع بل المعطوف بالفاء هو مجموع ماوقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا فى المفردات كما قيل فى قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف ٣١٦ مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين ﴿وقال الفراء لا تفيد الترتيب وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب﴾ فانه مخالف لقول الجمهور فى الموضعين واحتج بقوله تعالى ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون﴾ فان مجىء البأس لا يكون بعد الاهلاك ﴿وأجيب بان المعنى أردنا اهلاكها﴾ ومجىء البأس واقع بعد الارادة فتكون للترتيب المعنوى كما فى قام زيد فعمرو ﴿أو بانها للترتيب الذكرى﴾ فلا يلزم كون مضمون العطف واقعا بعد زمان مضمون المعطوف عليه اذ المقصود الترتيب فى الذكر فقط وهو حاصل فيكون من قبيل عطف المفصل على المجمل لان مجىء البأس فى حال البيات والقيلولة تفصيل للاهلاك المجمل وحمل الجمل الزمخشرى الآية على الوجه الاول فقال معنى أهلكناها أردنا اهلاكها كقوله اذا قمتم الى الصلاة وقال فى فجاءها بأسنا فجاء أهلها ثم سأل هل يقدر حذف المضاف الذى هو الاهل قبل قرية أو قبل الضمير فى أهلكناها وأجاب بان المضاف انما يقدر للحاجة ولا حاجة فان القرية تهلك كما يهلك أهلها وانما قدرناه قبل الضمير فى جاءها لقوله أوهم قائلون هذا كلامه يريد انه انما يقدر المضاف لضرورة طلب الراجع ولولا هو لكان فى غنية عن تقديره لصحة اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة كما يصح اطلاقه على الاهل كذلك وقال صاحب الفرائد ارادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الاهل هنا فان كان المراد من ذكر القرية هنا الاهل بدليل أوهم قائلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مرادا وأجيب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم اذا أريد بالقرية أهلها ونفسها معا وليس كذلك فانما نقدر المضاف فى الثانى لا فى الاول فعلى هذا توجه الاهلاك الى الاهل اصالة ليستلزم اهلاك القرية على سبيل الكناية وكأنه قيل وكم من قرية أردنا اهلاكها فاهلكنا أهلها فتبقى معطلة خاوية على عروشها فتكون عبرة فالضمير فى أهلكناها وفى فجاءها راجع الى القرية وفى أوهم راجع الى أهل المقدر فى فجاءها بأسنا

مما كانا فيه تفصيل لازلهما عنها الا أمر آخر مرتب عليه وفى الشرح فى التمثيل بذلك نظر فان ضمير عنها اما للشجرة أو الجنة وعلى الاول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوى لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثانى فاين التفصيل الذى يفيده المعطوف والذى كانا فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجمال اه وفى الكشاف الضمير فى عنها للشجرة أى فحملهما الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهما عنها وعن هذه مثلها فى قوله تعالى وما فعلته عن أمرى وقول الشاعر * ينهون عن أكل وشرب * وقيل فازلهما عن الجنة بمعنى اذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته ومما كانا فيه من النعيم والكرامة أو من الجنة ان كان الضمير فى عنها للشجرة قال التفتازانى اذ لو كان للجنة لكان الاخراج قبل الازلال أو معه فلا يصح العطف بالفاء الا بتأويل وفى تفسير البيضاوى ويعضد كون ازلهما بمعنى اذهبهما قراءة حمزة فازالهما وهما متقاربان فى المعنى غير ان زل يقتضى غيره مع الزوال وازلاله هو قوله هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقوله مانهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين ومقاسمته اياهما بقوله انى لكما لمن الناصحين واختلف فى انه تمثل لهما فقاولهما بذلك أو القاه اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل الى ازلالهما بعدما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لآدم وحواء وقيل قام عند الباب فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدمة وقيل دخل فى فم الحية حتى دخلت به وقيل أرسل بعض اتباعه فازلهما والعلم عند الله (قوله ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف

(وقال الجرمي) بفتح الجيم (لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله) قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى (بين الدخول فحومل) السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر فالفاء هنا بمعنى الواو أى بين الدخول وحومل (وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد) فتكون الفاء في هذا أيضا كالواو وسيأتي الجواب عن ذلك (الامر الثاني

التعقيب) ومعناه كون مابعد الفاء واقعا بعقب ماقبلها من غير مهلة وتراخ (وهو في كل شئ بحسبه) يشير الى ماقاله ابن الحاجب من ان المعتبر مايعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فيستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان أمر يقضي العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول سواء استقصر في العرف أولا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي (ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما) أى بين التزوج والولادة (الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة و) يقال (دخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين) بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما يعد في العرف أجنبيا من السفر من هذه الى تلك (وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) ومعلوم ان اخضرار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ (وقيل الفاء في هذه الآية للسببية) لا للعطف (وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة) العظيمة وبهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن واستدل التفتازاني على عدم دلالة الفاء الجزائية

الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله بين الدخول فحومل) هذا آخر بيت لامرئ القيس وهو

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة موضع آخر (قوله وهو في كل شئ بحسبه ألا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل) الرضي اعلم أن افادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل في زمان بتمامه طويل اذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء ولو قيل ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر نظرا الى تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة (قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى ونزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التي تنسفها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اهـ وفي البحر واذا كان الاخضرار متأخرا عن انزال المطر فثم جمل محذوفة أى فتهتز وتربو فتصبح بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الكشاف فان قلت هلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه وهو افادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنعم على فلان عام كذا فاروح واغدو شاكرا له ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت لو نصب لاعطى عكس الغرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك ألم تر أني أنعمت عليك فتشكر ان نصبته فانت ناف لشكره شاك لتفريطه وان رفعته فانت مثبت لشكره (قوله وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة) في الشرح وبهذا أجاب ابن

على لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله قال للقطع بانه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق ان الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز

ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لابد من استمرار حكمه فمجموع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متجه لان السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب في أول الوقت ولا يجب أداؤه فيه بل هو موسع الى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال ﴿وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتلوة﴾ آنفا ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة أي ثم تصبح ﴿وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة﴾ أي قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاء علقة حمراء ﴿فخلقنا العلقة مضغة﴾ أي لحما قدر ما يمضغ ﴿فخلقنا المضغة عظاما﴾ أي فصيرناها عظاما وقرأ ابن عامر وأبو بكر عظما بالافراد ﴿فكسونا العظام لحما﴾ أي فانبتنا عليها اللحم فصار لها كاللباس ﴿فالفاآت﴾ أي فكل واحدة من الفاآت الثلاث الجزائية ﴿في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها﴾ عن المعطوف عليه وقد ورد في الحديث ما يقتضي التراخي ﴿وتارة بمعنى الواو كقوله﴾ بسقط اللوى بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي أن الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز بين زيد فعمرو وأجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل ﴿فالاضافة في التحقيق انما وقعت لمتعدد لا ترتيب فيه فجاز ذلك﴾ كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد﴾ لتحقق شرط اضافة بين وهو كون المضاف اليه دالا على التعدد بدون ترتيب ﴿وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال

الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء والحق ان الاصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يعقبه مسببه عن غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزاء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكماله ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه بعلم ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لابد من استمرار حكمه فمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة اهـ وأقول لا يريد النحاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها أعم من ذلك سواء كان سببا نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء أو شرطا نحو ان كان لي مال فانا أحج به أو غير ذلك نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرضي الفاء التي لغير العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وفي قوله فاخرج منها اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ثم قال وقد تجيء فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى اهـ وفي التلويح للتفتازاني لا يقال قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو للترتيب لان الفاء للوصل والتعقيب فيجب ان يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلاة مقدما على غسل سائر الاعضاء وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في البواقي لانا نقول المذكور بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضي الا كونه عقيب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينها ثم أورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لاصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعدها على ما عطف عليه بالواو والقطع بانه لا دلالة في قوله تعالى اذا نودي للصلاة الآية على انه يجب السعي عقيب النداء فلا تراخي وانه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي اهـ وفي الشرح واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء

ياأحسن الناس ماقرنا الى قدم﴾ القرن الخصلة من الشعر أي ياأحسن الناس مابين أعلاها الى أسفلها ﴿وأصله مابين قرن فحذف بينا وأقام قرنا مقامها﴾ وهذه دعوى لا دليل عليها ويجوز ان تكون مازائدة وقرنا تمييز والمغيا محذوف أي ياأحسن الناس قرنا ومابعده الى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن الى قدم ﴿ومثله﴾ قوله تعالى ان الله لايستحي أن يضرب مثلا ﴿مابعوضة فمافوقها قال والفاء نائبة عن الى﴾ أي مابين بعوضة الى مافوقها وهذا لايتعين فقد قال الزمخشري وماهذه ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما نحو اعطني كتابا ما أوصلة للتأكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة بانها عطف بيان لمثلا أومفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليه أو انتصبا مفعولين بجرى ضرب مجرى جعل ﴿ويحتاج على هذا القول الى ان يقال وصحة اضافة بين الى الدخول لاشتماله على مواضع أولان التقدير بين مواضع الدخول﴾ ولم يتعرض الى الاعتذار عن اضافة بين الى بعوضة وقرن على هذا القول فتأمله ﴿وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه﴾ وهو استعمال الى للعطف بمنزلة الفاء ﴿في قوله

وأنت التي حببت شغبا الى بدا الى ... بلاد سواهما

شغبا﴾ بشين وغين معجمتين وموحدة على زنة فلس ﴿وبدا﴾ بموحدة مفتوحة ودال مهملة على مثال قفا وعصا ﴿ ... شغبان﴾ اما شغب فمنهل بين طريق مصر والشام وأما بدا فموضع بين طريق مكة والشام قال أبوعبيد البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه ﴿ويدل على ارادة الترتيب قوله بعد هذا حللت بهذا حلة ثم حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما﴾ وفي بعض النسخ حلة بعد حلة ﴿وهذا معنى غريب لا الى لم أر من ذكره﴾ وحقهم ان لايذكروه مستندين الى هذا الدليل فانا لانسلم ارادة الترتيب في البيت الاول لاحتمال ان تكون ان فيه للمعية كما يقول الكوفيون أو متعلقة بمحذوف ان لم نقل بذلك والمعنى وأنت التي

الجزائيـة على لزوم تعقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لان السعي يجب عقب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب أول الوقت ولايجب اداؤها فيه بل هو موسع الى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وأقول ان قول التفتازاني للقطع الى آخره ليس استدلالا بعد المنع لانه لايجوز في الجدل وانما هو مسند للمنع على مالايخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير مسموع في الجدل وقول الشارح ان السعي يجب عقب النداء وجوبا موسعا فيه نظر لان المراد بالنداء بالآية الاذان ولم يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر الا الاذان الذي عند الجلوس على المنبر كان بين يدي الامام على ماروى أبوداود وقيل على باب المسجد وقيل على الجدار وظاهر ان وقت وجوب السعي الذي ابتداؤه عقيب هذا النداء لايزيد على السعي وان الواجب الموسع مايزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعا خصوصا ان كان المراد بالذكر في الآية الخطبة أو الصلاة أو لوضوء من السعي اليها ولذا قال عثمان رضي الله عنه لما جاء الى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال عمر لم تحتبسون عن الصلاة الى هذا الوقت ماهو الا ان سمعت النداء فتوضأت وأتيت وزاد في خلافته الاذان الذي بين يدي الامام لما رأى كثرة الناس واحتياجهم الى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجماعا سكوتيا واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر ان الواجب الموسع قد يعرض له مايضيقه ومانحن فيه من ذلك (قوله ياأحسن الناس ماقرنا الى قدم) القرن الخصلة المجموعة من الشعر وفي الشرح ويجوز ان تكون مازائدة وقرنا منصوب على التمييز والمغيا محذوف أي ياأحسن الناس قرنا ومابعده الى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن الى قدم (قوله ومثله مابعوضة فمافوقها) في الكشاف وماهذه ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطني شيأ ما أوصلة للتأكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لانها عطف بيان لمثلا أومفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها أو انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولاخفاء في انه لامعنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسمية مثلا هذا مفعولا ومثلا حالا بعيد جدا وقولهم هو حال موطئة غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل أنزلناه قرآنا عربيا (قوله وأنت التي حببت الخ) شغب بشين وغين معجمتين على زنة فلس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبي المحدث وبدا بموحدة مفتوحة فمهملة على مثال قفا وعصا موضع بين مكة والشام قال أبوعبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه (قوله وهذا معنى غريب لا الى لم أر من ذكره) في الشرح

أحببت شعبا مع بدا أو مضموما الى بدا والبيت الثانى لا يدل على ارادة الترتيب فى الاول اذ حلولها باحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضى ان المكان الاول حبب اليه أولا بسبب حلولها فيه وان الثانى حبب اليه بعد ذلك لحلولها به اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل فى آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ثم لو سلم دلالة البيت الثانى على الترتيب فى الاول لم يدل على دعواه ان الى فيه بمعنى الفاء لان الترتيب الواقع فى الثانى انما هو بثم لا بالفاء ❊ والامر الثالث السببية وذلك غالب فى العاطفة جملة أو صفة ❊ فيكون ما قبلها سببا لما بعدها وقد يقع على خلاف ذلك فتدخل على العلة وهو على خلاف الاصل لاستحالة تأخر العلة [illegible] الم[illegible]ه قد خولف [illegible] ان يكون للعلة دو[illegible] كانت وهذا آخر [illegible] اليه العلامة [illegible]امينى ولم يكمل الـ[illegible]ره بالوفاة الى ر[illegible]لى رحمه الله تعالى و[illegible]ته وبركات علومه فى [illegible] والآخرة ❊ تمت والحمد لله وحده

من حق النحاة ان لا يذكروه مستندين الى هذا الدليل فانا لا نسلم ارادة الترتيب فى البيت الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمحذوف أى مضموما الى بدا والبيت الثانى لا يدل على ارادة الترتيب فى البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل فى آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع فى الثانى انما هو بثم لا بالفاء وأقول اسناد النحاة الى منع ارادة الترتيب فى البيت الاول لا يقتضى انهم لا يذكرون هذا المعنى لالى لجواز ان يذكروه لثبوته بغير هذا البيت وكلام المصنف صريح فى استدلاله بالبيت الثانى على مجرد الترتيب فى الاول

م

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى أوله فى تمام الكلام على الفاء من محشيه العلامة الشمنى وأول كلام الامام ابن هشام فالاول بحوفوكزه موسى الخ